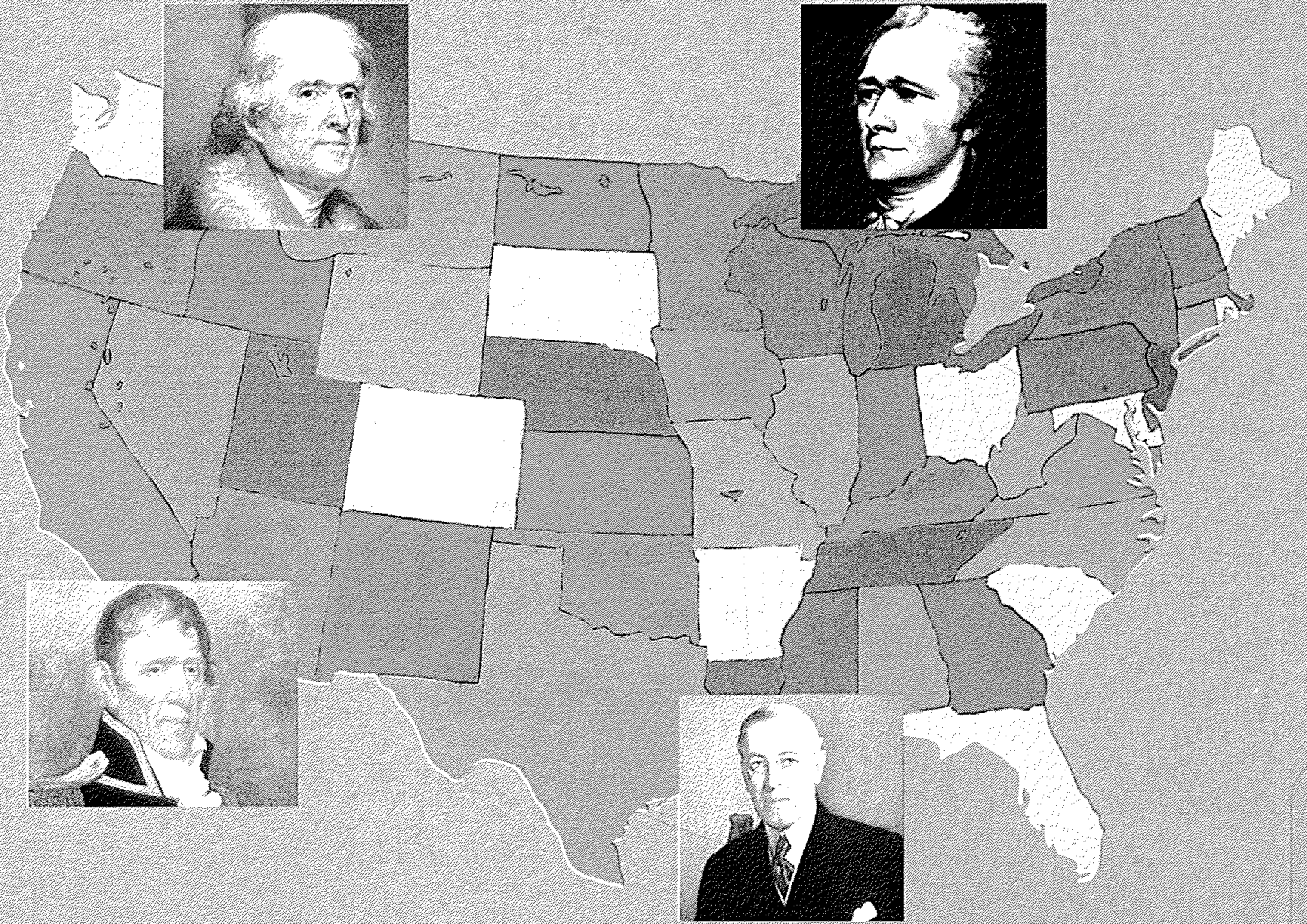


السياسة الخارجية الأمريكية

وكيف غيرت العالم



ترجمة

الدكتورة نشوى ماهر

تأليف

والتر راسل ميد

A Century Foundation Book

GIFTS 2006
American center of Alexandria
Alexandria

السياسة الخارجية الأمريكية

وكيف غيّرت العالم

A Century Foundation Book

صور الغلاف

الصورة أعلى إلى اليمين

وزير المالية ألكسندر هاميلتون

١٧٨٩ - ١٧٩٥

الصورة أعلى إلى اليسار

الرئيس توماس جيفرسون

١٨٠١ - ١٨٠٩

الصورة أسفل إلى اليمين

الرئيس وودرو ويلسون

١٩١٣ - ١٩٢١

الصورة أسفل إلى اليسار

الرئيس أندرو جاكسون

١٨٢٩ - ١٨٣٧

السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيّرت العالم

تأليف

والتر راسل ميد

ترجمة

الدكتورة نشوى ماهر



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل - جاردن سيتي - القاهرة

SPECIAL PROVIDENCE American Foreign Policy and How It Changed the World by Walter Russell Mead.

Copyright © 2001 by the Century Foundation.

This translation published by arrangement with Alfred A. Knopf, a division of Random House, Inc.

ALL RIGHTS RESERVED

ISBN 0-375-41230-1

حقوق النشر

الطبعة العربية الأولى (٢٠٠٥): حقوق الطبع والنشر © محفوظة للناشر

**الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ شارع كورنيش النيل — جاردن سيتي — القاهرة
ت ٧٩٤٥٠٧٩ فاكس ٧٩٤٠٢٩٥**

**Copyright © for first Arabic Edition (2005) by the
Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge
(ESDUCK)**

1081 Cornishe el Nil, Garden City, Cairo

Tel: 7945079 Fax: 7940295

**لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله
على أى نحو أو بأى طريقة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، أو خلاف ذلك،
إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدماتاً**

إلى أساتذتي، وبصفة خاصة بروس كوبر،

وروبرت باركر، وأكوستا نيكولز، وريتشارد أيرنز،

وريتشارد برودهد، وليزلي جيلب

إن لله عناية خاصة للحمقى
والسكارى والولايات المتحدة الأمريكية

– عبارة تنسب إلى أوتوفون بسمارك

المحتويات

تصدير ٩

مقدمة ١٣

الفصل الأول

تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية ١٩

الفصل الثانى

رؤى متنوعة للسياسة الخارجية الأمريكية ٤٧

الفصل الثالث

تغيير النماذج ٧٥

الفصل الرابع

الحية والحمامة: أسلوب المدرسة الهاميلتونية ١٢١

الفصل الخامس

أمريكى من كونتيكيت فى بلاط الملك آرثر ١٥٧

الفصل السادس

٢٠١	مدافعة عن نفسها فقط
-----	---------------------------

الفصل السابع

٢٤٧	أيها النمر.. يامن تتوهج عيناه اشتعالاً
-----	----------------------------------------------

الفصل الثامن

٢٩٧	نشأة النظام العالمى الجديد وتراجعہ
-----	------------------------------------------

الفصل التاسع

٢٤٧	مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية
-----	-----------------------------------------

٢٧٢	ملاحظات
-----	---------------

٢٨٩	شكر وتقدير
-----	------------------

تصدير

ظل خبراء السياسة الخارجية، منذ انتهاء الحرب الباردة، يبحثون عن طريقة لوصف البنية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية. فلاقتناع هؤلاء الخبراء بأن هناك أحداثاً جساماً قد وقعت، انخرطوا في بحث واسع النطاق عن مفتاح جديد لفهم بعض التراكيب الأساسية التي قد تفسر الموضوعات والأهداف الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين. إلا أن هناك عدداً من العقبات الهامة التي تمنع تحقيق النجاح في هذا الأمر، ليس أقلها توافر سبب وجيه للحذر من استمرار استخدام أى تعريف محدد للقضايا السياسية العالمية الحالية؛ نظراً للزمن القصير نسبياً الذي مر منذ انتهاء العلاقة المتحفظة بين الغرب والكتلة السوفييتية.

كانت السنوات الاثنى عشر الماضية مليئة بالمفاجآت بدءاً بانهيار الاتحاد السوفييتى لتصل مؤخراً إلى انفتاح كوريا الشمالية، المفاجئ،. لذلك، قد يتوقع المرء أن هذه الأرض دائمة التغير يمكن أن تُضطر لكبح جماح تغييرها، عندما تصل إلى تعميمات شديدة عن كل من الحاضر والمستقبل. ولكن على العكس من ذلك، كان هناك تيار ثابت من الآراء المنشورة التي تلخص «الاستراتيجيات

الكبرى» الجديدة للولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب الباردة. ودون التقليل من جودة أفضل تلك الكتابات، من العدل القول بأننا، مع هذه الأعمال، لازلنا ننتظر تحليلاً دقيقاً لسياسات الولايات المتحدة تجاه العالم فى الأعوام الأولى للقرن الجديد.

وليس معنى هذا استحالة وجود رؤية جديدة فى أهداف الأمة وأنشطتها الدبلوماسية والثقافية، بسبب التغيرات الملحوظة فى سياسات العالم. ففى الواقع، كما نرى فى هذا الكتاب الذى ألفه والتر ميد Walter Mead ، وهو أديب وعضو لجنة السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى مجلس العلاقات الخارجية، هناك تأكيد على أن الأمور العامة فى السياسة الأمريكية يمكن توضيحها بصورة أكبر وفهمها بصورة أعمق. وكان تأكيد «ميد» واضحاً صريحاً؛ إذ يرى أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة لديها بالفعل مساحة إضافية هائلة يمكن أن تتحرك فيها فى القرن الحادى والعشرين، فهى لا تكاد تملك سجلاً خالياً تكتب فيه السياسة الخارجية الجديدة. ويلاحظ ميد خصائص أو أسس جوهرية فى موقفنا تجاه المسائل الدولية، ويرى أن هذه الأسس ظلت إلى اليوم بنفس ما كانت عليه من قوة فى الماضى. وقد كان ميد مقنعاً حينما أكد على أن إحدى أفضل الطرق لفهم خياراتنا الحالية، وتحديد الاستجابات المحتملة، هو التفكير ملياً فى الأصول الثابتة لسياستنا الخارجية عبر القرنين الماضيين. بعبارة أخرى، يستخدم ميد التاريخ الأمريكى باعتباره عدسات يصبح بها إدراكنا للحاضر والمستقبل أكثر وضوحاً. ويشرح الأسلوب الذى جعل السياسة الخارجية الأمريكية تعكس دائماً الأفكار الراسخة الثابتة عن العالم الخارجى وعن مصالحنا القومية على حد سواء.

يضع ميد، من خلال مسحه لسجل الدبلوماسية الأمريكية، أربع مدارس فكرية أساسية يحددها بأربع شخصيات أمريكية عظيمة - هاميلتون Hamilton، وجيفرسون Jefferson، وجاكسون Jackson، وويلسون Wilson. وبالطبع، يؤكد على أن التوازن بين مجموعات الآراء التى تمثلها هذه المدارس الأربعة قد تغير عبر الزمن، استجابة للتغيرات الحادثة فى العالم. ولا زال ميد يعلن باقتناع أنه كلما تعمق فهمنا لهذه المذاهب الأربعة، زاد إدراكنا لردود الأفعال الأمريكية على تحديات السياسة الخارجية فى الماضى والمستقبل. بالإضافة إلى أن مدونتنا، التى تتمثل فى التأثير المتغير بكل مدرسة، كانت، فى رأى ميد، مصدراً دائماً لقوتنا. وسواء اتفقنا معه تماماً أم لا، فمن المؤكد أن كتاب ميد يثير سيلاً من الأفكار عن الجوانب الخلافية للسياسة الخارجية الأمريكية.

ومن خلال هذا الكتاب وغيره، تسعى دار النشر «سينشرى فاونديشن» Century Foundation للمساهمة فى إعادة فحص السياسة الخارجية الأمريكية، والذى كان يتم

منذ انتهاء الحرب الباردة. وبدأت جهودها في هذا المجال، بتقرير مباشر عن الأحداث التي أدت إلى انهيار سور برلين: تقرير إليزابيث بوند Elizabeth Pond «ما بعد السور» * After the Wall، وقدمت بعدها ببضع سنوات، لدارنا، دراستها الطويلة «ما وراء السور» Beyond the Wall في السنوات الأولى التي تلت الحرب الباردة، وقمنا بنشر كتاب ريتشارد أولمان Richard Ullman «حماية أوروبا» Securing Europe، وكتاب جيمس تشيس James Chace «نتائج السلام» The Consequences of Peace، وكتاب جوناثان دين Jonathan Dane «إنهاء حروب أوروبا» Ending Europe's Wars، وكتاب مايكل ماندولباوم Michael Mandelbaum «فجر السلام في أوروبا» The Dawn of Peace in Europe، وكتاب جيرارد روجيه «الفوز بالسلام: أمريكا والنظام العالمي في عصر جديد» Winning the Peace: America and World Order in a New Era، وكتاب ستيفن برج Steven Burg «حرب أم سلام؟ القومية، والديمقراطية، والسياسة الخارجية الأمريكية في أوروبا ما بعد الشيوعية» War or Peace? Nationalism, Democracy, and American Foreign Policy in Post-Communist Europe. كذلك، قمنا بدعم تحليلات لا حصر لها للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمم أخرى في أنحاء مختلفة من العالم، وعلاقاتها التجارية، وسياساتها العسكرية والاستخباراتية، وعلاقاتها بالأمم المتحدة، أما أحدث إصداراتنا التي تتناول هذه القضية الخطيرة فتتضمن كتاب إيوارد لاكل Edward Luck «رسائل مختلطة: السياسات الأمريكية والتنظيمات الدولية» Mixed Messages: American Politics and International Organizations، وكتاب ليون ف. سيجال Leon v. Sigal: «كل على حدة: التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وروسيا». Hang Separately: Cooperative Security between the United States and Russia، والكتاب الذي قام بتحريره مورتون أبراموفيتز Morton Abramowitz «التحول التركي والسياسة الأمريكية». Turkey's Transformation and American Policy، إلى جانب عدد من الدراسات المستمرة عن صنع السياسة الخارجية الأمريكية الحالية: البحث عن أساس جديد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة بقلم مايكل ماندولباوم، وعدد من الكتب والأبحاث التي تتناول السياسية الأمريكية تجاه آسيا، وكتب تحت الطبع لديفيد كاليو David Calleo وهنري ناو Henry Naw، وجريجوري تريفرتون Gregory Treverton.

* اختيار العنوان على غرار مسرحية آرثر ميللر A.Miller الشهيرة After the Fall، إلا أن هذا التشابه غير واضح بالعربية. (الترجمة).

وأخيراً، يجب ألا يكون أى عمل جديد هام عن الشئون الخارجية متفقاً مع انتهاء الحرب الباردة فحسب، بل مواكباً كذلك للتغير السريع المتلاحق فى العصر الحديث. فإذا كانت مهمة الكتابة فى هذا المجال تبدو أكبر رهبة مما كانت عليه فى الماضى القريب، فربما يكمن السبب فى أننا أكثر وعياً بحقيقة استحالة التنبؤ بالتغير.

وفى هذا السياق بصفة خاصة، يفيدنا أسلوب والتر ميد فى تناول المسائل السياسية، إذ أن وجهة نظره تساعدنا على تذكر من نحن، وماذا كنا. وربما كانت هذه الطريقة فى التفكير هى أكثر موجهة يمكن الاعتماد عليه للإجابة على سؤال آخر هام: وماذا بعد؟

ونياًبة عن دار سينشرى فاونديشن أهنى ميد على انتهائه من هذا الكتاب القيم.

ريتشارد سى. ليون *Richard C. Leone*

الرئيس، دار سينشرى فاونديشن

مارس ٢٠٠١

مقدمة

هذا الكتاب يتناول كيف ولماذا تعمل السياسة الخارجية الأمريكية. ففيما يزيد قليلاً عن مائتى عام، تحولت الولايات المتحدة من حفنة مستعمرات على ساحل الأطلنطى إلى أقوى دولة فى العالم. وأصبح هذا التطور حقيقة مسلماً بها لدى الأجانب والأمريكيين أنفسهم - على حد سواء. وعبر تقدم الولايات المتحدة إلى مصاف القوى العالمية، كان معظم المراقبين يعتقدون أن الدولة لا تعبأ كثيراً بالسياسة الخارجية، ولا خبرة لها بها. وحتى اليوم فى الولايات المتحدة يعتقد معظم صنّاع السياسة وخبرائها أن السياسة الخارجية لم تقم إلا بدور ثانوى فى الحياة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية، وأننا لن نجنى الكثير بدراسة السجلات التاريخية لماضينا.

وعندما كلفنى ريتشارد سى. ليون، ودار "سينشرى فاوندیشن" بوضع كتاب عن السياسة الخارجية الأمريكية فى نهاية الحرب الباردة، وجدت فى نفسى رغبة متزايدة فى بحث هذا الأمر. وكنت أتساءل عما إذا كان النجاح الأمريكى فى صراع الأمم العنيف، مجرد حظ. تلك العناية الإلهية الخاصة التى مُنحت للسكرارى والسذج والولايات المتحدة الأمريكية كما كان يعتقد "بسمارك" وكنت أتساءل أيضاً عما إذا كانت منظومة السياسة الخارجية الأمريكية لها منطق خاص بها، منطق يختلف عن ذلك الذى يحكم السياسة الخارجية للقوى الأوروبية التقليدية العظمى. هناك سببان متناقضان وراء طرح هذين التساؤلين. أولاً: تلك الحقيقة الغريبة التى تقول أنه بينما تفترض كثير من المناقشات التقليدية للسياسة الخارجية - ضمناً على الأقل - أن الديمقراطية فى صورتها المثلى لا علاقة لها بالأمر، وفى أسوأ صورها عقبة كنود فى الشؤون الخارجية، نجد أن

الدول الديمقراطية في القرن العشرين كانت أكثر نجاحاً في السياسة الخارجية بصفة عامة من النظم الملكية أو الاستبدادية. وتأتى أبرز الأمثلة على ذلك من ألمانيا واليابان. فتحت نظم الحكم غير الديمقراطية، اتبعت كل من ألمانيا واليابان سياسات خارجية عدائية محفوفة بالمخاطر، مما أدى بهما، في النهاية، إلى البؤس والخراب. وعندما بدأت كل منهما، في ظروف خارجية غير مواتية بعد الحرب العالمية الثانية، إقامة نظام حكم ديمقراطى ألماني وياباني، أصبح البلدان أكثر احتراماً وأمناً وثراءً. هل كان من الممكن أن يحسن بعض من الديمقراطية بالفعل من قدرة الحكومتين على إدارة شئونهما الخارجية.

ثانياً: لم أستطع إغفال حقيقة أن أعظم قوتين حديثتين في تاريخ العالم هما ما يطلق عليهما الأوروبيون - ربما حتى الآن - قوى "الأنجلوساكسون" Anglo-Saxon: بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. فإلى جانب اشتراكهما في أوجه تشابه ثقافية متعددة، كانت نظرة هاتين الدولتين - تاريخياً - للعالم تختلف عن معظم الدول الأوروبية. فلم تهتم الإمبراطورية البريطانية، ولا تهتم أمريكا حالياً فقط بتوازن القوة في منطقة واحدة من العالم، وإنما بإنشاء ما نطلق عليه اليوم "النظام العالمى". فقد جعل النظام العالمى فى التجارة والمال كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة دولة غنية؛ وهذا الثراء هو ما منحهما القوة لإبراز القوة العسكرية التى تؤكد استقرار النظم الدولية الخاصة بهما. وكل من بريطانيا والولايات المتحدة تنفق وقتاً أقل فى التفكير فى ما يشغل دبلوماسية القوة الأوروبية من شئون الأمن العسكرى التقليدى، وتنفق وقتاً أكبر فى التفكير فى المال والتجارة. وكان نابليون يسخر من بريطانيا ويقول إنها "أمة من التجار!" - لكن هؤلاء التجار هم من تغلبوا عليه فى النهاية.

هل كان من الممكن أن يعرف التجار البريطانيون والديمقراطيون الأمريكيون عن السياسة الخارجية ما لم يعرفه نابليون وبسمارك؟

قادتني هذه الأسئلة لدراسة تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية. ووجدت ما غير طريقة نظرتي للموضوع، وللسياسات الأمريكية، اليوم.

فقد اكتشفت أن السياسة الخارجية قد قامت بدور أهم وأكبر مما توقعت، فى السياسات الأمريكية عبر تاريخنا. فمعاركنا الحالية حول "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" North American Free Trade Area (NAFTA) و"منظمة التجارة العالمية" World Trade Organization (WTO)، كانت آخر الحلقات فى سلسلة طويلة من الصراعات السياسية الأمريكية حول قضايا التجارة. وقبل الحرب العالمية الثانية بوقت طويل، وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، كانت أمور

السياسة الخارجية هي ما تحدد مسار الانتخابات الأمريكية، وتعيد صياغة السياسات الأمريكية، وتوجه نمو الاقتصاد الأمريكي.

ولقد اكتشفت أيضاً أن التفكير الأمريكي في السياسة الخارجية ظل ثابتاً نسبياً عبر سنوات طويلة.

وهناك ارتباط واضح بين المسائل الجدلية حول السياسة الخارجية في إدارة جورج واشنطن وبعض المعارك السياسية الطاحنة التي شارك فيها واشنطن حول السياسة الخارجية، وبين مناقشات عصرنا الحالي.

يبدو أن الأمريكيين كانت لهم عبر القرون أربعة طرق أساسية في النظر إلى السياسة الخارجية، تعكس أساليب تتناقض مع، وأحياناً تتكامل مع، أساليب النظر إلى السياسة الداخلية كذلك. فأتباع هاميلتون Hamiltonians يرون أن التحالف القوى بين الحكومة القومية والأعمال التجارية الضخمة هو مفتاح الاستقرار الداخلي، والعمل المؤثر في الخارج. وظلوا يركزون لمدة طويلة على حاجة الأمة للاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل إيجابي. ويؤمن أتباع ويلسون Wilsonians بأن على الولايات المتحدة إلزام أخلاقي، كما أن لها مصلحة قومية هامة في نشر القيم الديمقراطية والاجتماعية الأمريكية في أنحاء العالم، لخلق مجتمع دولي سلمي يقبل حكم القانون. أما أتباع جيفرسون Jeffersonians فيتمسكون بضرورة أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية أقل اهتماماً بنشر الديمقراطية في الخارج، وعليها أن تهتم بحمايتها في الداخل. وكانوا يشككون - تاريخياً - في سياسات أتباع هاميلتون وأتباع ويلسون التي تدخل الولايات المتحدة في تحالفات خارجية بغيضة، أو التي تزيد من مخاطر الحرب. وأخيراً، هناك مدرسة شعبية ضخمة أطلق عليها "الجاكسونية" Jacksonian تؤمن بأن أهم أهداف حكومة الولايات المتحدة في السياسة الخارجية والسياسة الداخلية على السواء، ينبغي أن تكون السلامة الشخصية والرخاء الاقتصادي للشعب الأمريكي. "إياك أن تطأني بقدمك!"، كان هذا تحذير الحية ذات الأجراس المكتوب على راية المعركة الثورية لأتباع جاكسون المؤمنين بأن على الولايات المتحدة ألا تبحث عن معارك خارجية. لكن عندما تبدأ أمم أخرى حروباً مع الولايات المتحدة، يتفق رأى الجاكسونيين مع مقولة الجنرال دوجلاس ماك آرثر "لا بديل عن النصر".

شكلت هذه المدارس الأربع الموقف الفكري للسياسة الخارجية الأمريكية من القرن الثامن عشر إلى القرن الحادي والعشرين. وتتساوى أهميتها في عهد جورج دبليو. بوش George W. Bush مع ما كانت عليه من أهمية في عهد جورج واشنطن. وتدل الشواهد التي أراها على أن

السياسة الخارجية الأمريكية كانت وستظل مستمدة من الآراء المتعارضة لهذه المدارس وجدالها، لفترة طويلة مستقبلاً.

وفي حين أن هذا الكتاب محاولة لشرح صعود الولايات المتحدة لمصاف قوى العالم، فلا يقصد به أن يكون دعوة أخرى لما يراه البعض "قدر أمريكا الواضح" لحكم العالم. فقد أدى الازدهار الاقتصادي طويل الأجل في التسعينيات إلى ظهور بعض الأدبيات المناصرة للأسلوب الأمريكي في تطبيق الرأسمالية، ونمو القوة الأمريكية. وهذا الكتاب ليس جزءاً من هذه الأدبيات؛ إنه ينتهي بملاحظة تحذيرية، وليست انتصارية.

بعد كل حرب من حروب القرن العشرين الثلاثة - الحربين العالميتين والحرب الباردة - ارتفعت أصوات عديدة تنادى بـ "نهاية التاريخ". ففي كل مرة، كان البعض يرى أنه بعد دحض قوى الشر، ستستمر الولايات المتحدة وحلفاؤها - في فترة ما بعد الحرب - في بناء نظام عالمي جديد يتسم بالعدالة والسلام والديمقراطية.

ولكن للأسف، فإن للتاريخ وسيلته في الاستمرار. فبعد مرور أكثر من عقد على انتهاء الحرب الباردة، يبدو واضحاً الآن أن القرن الحادي والعشرين يجلب تحديات جديدة ومشكلات جديدة للولايات المتحدة. فلن تتحول كل الدول للديمقراطية، ولا تتفق كل الدول الديمقراطية مع الولايات المتحدة على الكيفية التي يجب أن يدار بها العالم. ولن تصبح السياسة الخارجية ميداناً للأحلام؛ فقد تكون اختياراتنا مؤلة أحياناً. ومع فرص جديدة ومخاطر عديدة، قد يجلب لنا هذا القرن حروباً جديدة ومشكلات جديدة، ربما تكون أسوأ من ذلك القرن الدموي المنصرم.

ولكن، إن لم يكن هذا الكتاب انتصارياً، فهو متفاؤل. فالسياسة الخارجية الأمريكية لن تنتهي التاريخ، ولكنها قامت بعمل رائع في تمكين الولايات المتحدة من الازدهار خلال مسيرة التاريخ. إنني لا أعرف إلى أي مدى سيستمر التفوق الأمريكي الحالي، أو إذا كان المسرح العالمي مناسباً لقرن أمريكي ثانٍ. ولست متأكداً من أن قرناً آخر من السيطرة الأمريكية على العالم هو ما ينبغي على الشعب الأمريكي أن يأمل فيه. لكن السجل الطويل الناجح لمنظومة السياسة الخارجية المتفردة - حتى في تعقيدها - يمنحني أرضاً صلبة للاعتقاد بأنه مهما يحدث بعد ذلك في العالم، فإن تراث سياستنا الخارجية يقدم أملاً حقيقياً للشعب الأمريكي، في مستقبل ديمقراطي مزدهر.

والتر راسل ميد

يوليو ٢٠٠١

مهمة

سامية

الأوروبية ولا ينفرون من السجاير»⁽²⁾.

فى عام ١٨٩٥ أجبر ريتشارد أولنى، وهو أحد وزراء خارجية أمريكا الناجحين الذين لا يذكرهم الناس، بريطانيا على التنازل عن مطالبتها فى نزاع حدودى بين غيانا البريطانية (دولة جويانا Guyana الآن) وفنزويلا. فقد أعلن أولنى أن «الولايات المتحدة قد سيطرت اليوم بالفعل على هذه القارة، وأمرها قانون يسرى على الرعايا المقيمين داخل حدودها»⁽³⁾. ولم تكتف الولايات المتحدة بإجبار الإنجليز على الإقرار بوضعهم الثانوى فى نصف الكرة الغربى، بل كانت تعزز نفوذها فى آسيا. وكان جون هاى - وزير الخارجية - هو الذى أعلن سياسة «الباب المفتوح» Open Door policy تجاه الصين، ومن المذهل أن القوى العظمى الأخرى قبلت معارضة أمريكا لأى تقسيم أكثر من ذلك للإمبراطورية الصينية الضعيفة. ولقد تم إذلال بريطانيا فى نصف الكرة الغربى فى عهد «ثيودور روزفلت»، صديق «لورد برايس»، ثلاث مرات؛ أولها: معاهدة «هاى - بونسيفوت» Hay-Pauncefote عام ١٩٠٠ والتي تخلت بريطانيا بموجبها عن إصرارها القديم على حقوق متساوية فى أى قناة فى أمريكا الوسطى. وعندما رفض مجلس الشيوخ هذه الاتفاقية، باعتبارها شديدة الكرم مع بريطانيا، كان على «لورد بونسيفوت» التعس، وهو سفير بريطانيا فى الولايات المتحدة، أن يتنازل حتى عن حقوق بريطانيا فى أى برزخ، ووضع اسمه على اتفاقية ثانية أكثر إذلالاً مع «هاى». أما المرة الثالثة فكانت عندما وافقت بريطانيا، فى حرص شديد على ألا تغضب الولايات المتحدة فى وقت تزداد فيه التوترات مع ألمانيا، على تسوية نزاع على الحدود بين ألاسكا وكندا بشروط أمريكية.

ولم تتوقف نجاحات السياسة الخارجية الأمريكية النشطة فى عهد روزفلت عند هذا الحد، بل كان يرسل أسطول البحرية الأمريكية الشهير «بالأسطول الأبيض» White Fleet فى جولة حول العالم ليظهر أسطول الأمة الحربى المتقدم الجديد، ويفصل فى النزاع بين الدولتين فى الحرب الروسية اليابانية، ويرسل مندوبين إلى مؤتمر «الألجيسراس» Algeciras فى أسبانيا عام ١٩٠٦، والذي اجتمع لتسوية الخلافات بين القوى الأوروبية حول المغرب، ويظهر بصفة عامة مستوى النشاط الدبلوماسى غير المتكافئ إطلاقاً مع عدد «الثعابين فى أيرلندا».

شهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، والسنوات الأولى من القرن العشرين قلقاً فى السياسات الأمريكية بسبب سلسلة مجادلات حول السياسة الخارجية. هل يجب الاستيلاء على هاواى أو كوبا أو جزر الفلبين أو بورتوريكو؟ وعلى أى أساس؟ هل ينبغى أن تستمر الولايات المتحدة فى المشاركة فى اتحادها القائم حالياً مع بريطانيا (فى قاعدة الذهب) أم لا؟ إلى أى حد

ينبغي أن ترتفع التعريفات الجمركية على البضائع الأجنبية؟ وهل على الولايات المتحدة أن تلزم نفسها «بتعريفه ضرائب» عند مستويات معينة لدعم حاجات ميزانية الدولة، أم أن عليها أن تستمر في، أو تطبيق تعريفه الحماية أو زيادتها؟*

كان «لورد برايس» يعرف كل هذا جيداً، لكن كانت لديه أسباب لقول عبارته. فقد أراد، مثل كثير من الدبلوماسيين البريطانيين في زمنه، أن تظل الولايات المتحدة جزءاً من النظام البريطاني الدولي، وهو نظام عالمي كان في عام ١٩٠٠ يماثل اتساع النظام العالمي الأمريكي الموجود حالياً، بل كان في بعض الجوانب أكثر تعاوناً وتكاملاً منه.

وقد سلم بأن الولايات المتحدة كانت تحتاج بالفعل لممثل دبلوماسي واحد، على كل حال. فالأمريكيون كان يمكنهم إقالة باقى سفرائهم، دون ملاحظة أى اختلاف حقيقى، على حد قوله. لكن الولايات المتحدة كانت تحتاج لأن تحتفظ بسفيرها فى بلاط سان جيمس.

وكان يمكن لهذا التغير أن يصبح مفيداً للغاية بالنسبة لبريطانيا العظمى أكثر منه للولايات المتحدة، لكن كان رأى اللورد الطيب له ما يبرره. ففي عام ١٩٠٠، كانت بريطانيا العظمى مركز إمبراطورية عالمية ونظام مالى، نظام ضم - فى نواحٍ عديدة - الولايات المتحدة. فبمناسبة اليوبيل الماسى للملكة فيكتوريا عام ١٨٩٧، والذي يعتبر عادة ذروة المجد والقوة الإنجليزية، دفعت صحيفة «نيويورك تايمز» New York Times لإقرار هذه الحقيقة. قالت فى كلمات كانت دون شك مبعث سرور «لورد برايس»: «إننا جزء، وجزء كبير، من بريطانيا الأعظم، التى يظهر بوضوح أن قدرها أن تحكم الأرض»⁽⁴⁾.

كانت صحيفة «تايمز» إلى حد ما، على حق. فمنذ مائة عام مضت، كان مصير الولايات المتحدة الاقتصادية، والعسكري، والسياسى مقيداً بعلاقتها ببريطانيا العظمى. فقد شكل السلام البريطانى (Pax Britannica) البيئة الدولية التى تعمل الولايات المتحدة فيها.

فى التحليل الأخير لم يكن تعليق «لورد برايس» ملاحظة خبيرة بالتاريخ والسياسة الخارجية الأمريكية، أكثر من كونها عبارة متفائلة عن مدى استمرارية الإمبراطورية البريطانية، حيث كانت أمنية وليس تقريراً لواقع. فكان برايس يأمل أن تتمكن بريطانيا من الاستمرار فى إدارة توازن القوى الأوروبى بنفسها، مع قدر أكبر قليلاً من المشاركة السلبية الأمريكية التى كانت تستمتع بها

* رسم جمركى مرتفع يفرض على السلع المستوردة بغية حماية المنتجات الوطنية من المزاخمة. (المترجمة).

مثل «دين أتشيسون» و«الأخوان باندى»، وهارى ترومان - والتي تكون أحياناً سيراً ذاتية طويلة ومفصلة تحتل عدة مجلدات - تجد جمهوراً كبيراً، وكذلك مذكرات السياسيين الأمريكيين الأحياء. كما أن محلى السياسة الخارجية والصحفيين متضلعون إلى حد كبير فى الجانب المحلى من التاريخ الأمريكى، خاصة منذ نهاية الحرب الباردة، ومؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية التى تعزّز تماماً بمعرفتها بتاريخ وثقافات شعوب وأمم عديدة التى كان على السياسة الخارجية الأمريكية أن تتعامل معها. إن تاريخ سياستنا الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية فقط هو ما يغلفه الغموض.

وتلك اللامبالاة والازدراء السائد لهذا التاريخ أمر مثير للدهشة، على الأقل فى ظاهر الأشياء. فقد كان للولايات المتحدة تاريخ ناجح بصورة لافتة للنظر فى العلاقات الدولية. إذ بعد بداية صعبة، رسخت الجمهورية الأمريكية الشابّة أقدامها كقوة يخشى بأسها. وقد استثمر الثوريون بمهارة توترات السياسات الأوروبية لبناء تحالف ضد بريطانيا. وعن طريق الضغوط الدبلوماسية البارة والتطبيق الحكيم لسياسة الوعد والوعيد، تمكنت الولايات المتحدة من الخروج من «حروب نابليون» بكم من الغنائم أكبر مما حصلت عليه أى دولة أخرى - فقد قامت صفقة لويزيانا على أمال نابليون المحطمة بإنشاء إمبراطورية «العالم الجديد». وخلال العقود اللاحقة، استطاعت الدبلوماسية الأمريكية أن تتفوق على مناورات بريطانيا العظمى والقوى الأوروبية فى عدد من المناسبات، وأمكنها ضم فلوريدا، ومدت حدودها إلى المحيط الهادى، وفتحت اليابان أمام التجارة العالمية، وأحبطت جهود بريطانيا فى تعزيز استقلال تكساس، وفرضت سيطرتها على جنوب شرق المكسيك رغم تحفظات القوى الأوروبية.

خلال الحرب الأهلية، أحبطت الدبلوماسية الأمريكية البارة الجهود المتكررة التى قامت بها العناصر القوية فى كل من فرنسا وبريطانيا للتدخل لمصلحة استقلال الكونغرالية. ولقد أظهرت الولايات المتحدة لمسة دبلوماسية قوية أثناء الصراع، حيث استسلمت بحكمة لاعتقال ضباط التموين الكونغراليين من سفينة «ترنت» البريطانية، لكنها أجبرت بريطانيا كرهاً وبحزم على التقيد بمبادئ الحياد، وأن تدفع تعويضاً جراً تدخلها فى نزاعات على سفن كونفيدرالية قامت ببنائها شركات إنجليزية.

وخلال جيل واحد بعد الحرب الأهلية، أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية معترف بها، فى حين كانت تفرض سيطرتها بلا منازع فى نصف الكرة الغربى. وفيما يتعلق بالتدخل الأمريكى فى الحرب العالمية الأولى، كان هذا يعتبر إخفاقاً بالمقارنة بالأهداف السامية التى وضعها ويلسون

لنفسه. فقد فشلت الولايات المتحدة فى إنهاء الحرب للأبد وإقامة نظام ديمقراطى عالمى - وهذه الأهداف تمثل تحدياً فى حد ذاتها، إلا أنها فى غير ذلك نجحت إلى حد بعيد. ومع إصابات أقل من أى قوة عظمى أخرى، وقوات أقل على الأراضى الأوروبية، كان للولايات المتحدة دور مؤثر غير متناسب فى صياغة السلام. لقد اختفت الحكومات الملكية فى أوروبا نتيجة الحرب: فمذ عام ١٩١٨ أصبحت أوروبا قارة الجمهوريات، أما العروش العظيمة، العائلات الملكية التى كانت تسخر من الولايات المتحدة ومن طموحاتها الديمقراطية، فقد تلاشت من الوجود.

ورغم ما تعرضت له معاهدة فرساي من ازدياد لمدة طويلة، ومع ضعف هذه الأدلة بدون شك، فإننا يجب أن نلاحظ أن مبادئ ويلسون قد نجت من كسوف نظام فرساي، ولا زالت هذه المبادئ توجه السياسات الأوروبية إلى اليوم: تقرير المصير، والحكم الديمقراطى، والأمن الجماعى، والقانون الدولى، وعصبة الأمم. وربما لم يحصل ويلسون على كل ما كان يريده من فرساي، كما أن مجلس الشيوخ لم يقر معاهدته أبداً، إلا أن رؤيته ودبلوماسيته على كل حال قد حددت طابع القرن العشرين. وربما تكون فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا قد سخرت من ويلسون، إلا أن كل واحدة من هذه القوى تدير سياستها الأوروبية اليوم طبقاً للخطوط التى رسمها ويلسون. وما تم رفضه قبل ذلك بوصفه خيلاً، يتم قبوله الآن باعتباره أمراً جوهرياً، وهذا إنجاز كبير فى حد ذاته، فليس هناك سياسى أوروبى فى القرن العشرين كان له هذا الأثر المستمر النافع المنتشر.

وحتى على المدى القصير لم يقم أى سياسى سخر من ويلسون بعمل أفضل منه. ولم ينجز قادة فرنسا وبريطانيا وإيطاليا: جورج كليمنصو، وديفيد لويد جورج، وفيتوريو أورلاندو - أى إنجاز كبير فى فرساي، حيث لم يجن أى منهم شيئاً من القيم الحقيقية أو المستمرة بالسلام. كانت الولايات المتحدة هى الرابع الحقيقى الوحيد من الحرب العالمية الأولى، مثلما كانت فى القرن السابق الرابع الحقيقى فى صراعات نابليون.

جعلت الحرب العالمية الأولى من الولايات المتحدة أكبر قوة مالية فى العالم، وسحقت ألمانيا - التى كانت أخطر منافسى أمريكا اقتصادياً - وتراجعت كل من بريطانيا وفرنسا إلى وضع لا يمكن لأى دولة منهما فيه أن تمثل مقاومة فعالة للخطط الأمريكية فى أى مكان فى العالم. وفى أعقاب الحرب تنازلت بريطانيا للولايات المتحدة عن شئ كانت تحتفظ به لنفسها دون كل منافسيها خلال صراع قرنين من الزمان: إذ قبلت بريطانيا الولايات المتحدة باعتبارها شريكاً لها فى السيطرة على البحار، واعترفت رسمياً بحق الولايات المتحدة فى الاحتفاظ بأسطول بحرى يتساوى مع أسطولها. وبذلك نجح ويلسون ووارين هاردينج فيما فشل فيه نابليون وويلهلم الثانى، وقاما بذلك

وعندما بدأت ألمانيا واليابان في أخذ العبرة من مثالية الولايات المتحدة العقيمة - التركيز على التجارة أكثر من الأمور العسكرية، وكراهية إنفاق أموال بلا ضرورة على قواتهما المسلحة، والسعى لبناء قانون ونظم أمن نولية - حينئذ فقط تم لهما النجاح. وبالمثل بدأت قصة النجاح العظمى في أوروبا الحديثة، عندما بدأ تطوير الاتحاد الأوروبي، الذي يمتد بجذوره إلى التعاون الاقتصادي الذي طالبت به الولايات المتحدة مقابل مساعدة خطة مارشال، وجد جان مونييه مهندس الاتحاد، الإلهام والأفكار الموحية في الجانب الغربي من الأطلنطي.

إجمالاً، بالمقارنة بالسجل السنوي للقوى العظمى الأخرى، نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية - مع بعض الاستثناءات وأبرزها فيتنام - تبدو جيدة إلى حد كبير. لنستبعد المسألة الأخلاقية مؤقتاً. ومن منظور عملي بحت، ليست هناك قوة أوروبية - مع إمكانية استثناء سويسراً والسويد والفاثيكان، كان لها أداء أفضل من الولايات المتحدة في القرن العشرين، فالغالبية قامت بأعمال أكثر سوءاً. وربما علينا تعلم بعض الدروس، إلا أن ما لا يمكن تأكيده هو أن تكون أوروبا هي المكان الذي يجب أن نبحث فيه عن معلمينا.

لم تكن السياسة الخارجية الأمريكية أكثر نجاحاً من الحكمة التقليدية المتفق عليها فحسب، بل قامت بدور محوري عبر التاريخ الأمريكي أكبر مما يعتقد كثير من الأمريكيين. فقد كان رجال الدولة الرواد في الولايات المتحدة يولون معظم اهتمامهم بأمور السياسة الخارجية، قبل وأثناء الحرب الأهلية، أكثر مما فعلوا في الحرب الباردة في القرن العشرين. وفي الواقع من بين الرؤساء التسعة الأوائل للولايات المتحدة كان العمل السابق لستة منهم هو تولى وزارة الخارجية، وعمل سبعة منهم كوزراء مفوضين في الخارج. وكان أربعة من الاثنى عشر رئيساً الأوائل - واشنطن، وجاكسون، ووليم هنري هاريسون، وزخاري تايلور - قد نالوا شهرتهم من قيادة الجيوش الأمريكية في الميدان، تلك الشهرة التي كانت في كل حالة أهم عامل في فوزهم بالرئاسة. وكان ستة رؤساء من الخمسة عشر رئيساً أمريكياً الذين تولوا قبل لنكولن يشغلون منصبى وزير الخارجية ووزير مفوض لدى بريطانيا العظمى. أما السابع، جيفرسون، فكان وزيراً للخارجية ووزيراً مفوضاً لدى فرنسا، وكان الثامن، جون آدمز، وزيراً مفوضاً لدى كل من بريطانيا وفرنسا.

كان هناك حرص من أعظم العقول وأقوى السياسيين في الولايات المتحدة على تولى منصب وزير الخارجية في القرن التاسع عشر. فلم يكن يفوق هذا المنصب في القوة والرؤية السياسية سوى منصب الرئاسة. وكان النجاح في السياسة الخارجية أحد أقوى المؤهلات لدى المرشح للرئاسة، وكان القادة العظام مثل هنري كلاي، وچون كالهون، ودانيال ويبستر، قد أبلوا بلاءً حسناً في هذا

المنصب. وطوال القرن التاسع عشر ضم المجال الدبلوماسي والقنصلي بعض الأسماء الشهيرة في السياسة والأدب. فكتاب مثل واشنطن إيرفينج، وجورج بانكروفت، وناثانيل هوثورن، وجون لوثرز موتلي، وجورج واشنطن ويليامز⁽¹²⁾، مثلوا بلادهم في الخارج؛ وفي عام ١٩٠٢ قام رسام الكاريكاتير السياسي توماس ناست، بالعمل كقنصل للولايات المتحدة في إكوادور. أما الشخصيات السياسية الفذة، بمن فيهم وليم سيوارد تشارلز فرانسيس آدمز، وجيمس ج. بلين، وجون هاي، فيعتبرون أن خدمتهم الدبلوماسية بمثابة الذروة في حياتهم المهنية.

لم يكن من قبيل المصادفة أن يكرس العديد من القادة السياسيين الأمريكيين اهتماماً كبيراً بالسياسة الخارجية فيما يطلق عليها الحقبة الانعزالية. وكان رخاء وسعادة الأسرة الأمريكية العادية ترتبط بصورة واضحة بالأمور الدولية. ولم تغب هذه الصلة لا عن النخب ولا عن أولئك الذين يأملون عن دعمهم للفوز - بالمنصب.

إن البيانات الإحصائية لهذه الفترة غير دقيقة، لكن الدلائل تشير إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة كان على أقل تقدير يعتمد على التجارة الخارجية في عام ١٧٩٠ بنفس قدر اعتماده عليها بعدها بقرنين من الزمان⁽¹³⁾. وعلى المستوى الاقتصادي كانت الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على باقى دول العالم في القرن التاسع عشر عما كان خلال الحرب الباردة. وبين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٧ كانت التجارة الخارجية تمثل في المتوسط ٧,٣٪ من الناتج القومي العام GNP، بينما وصل بين عامي ١٨٦٩ و ١٨٩٣ إلى ١٣,٤٪⁽¹⁴⁾.

لم تكن هذه التجارة مجرد اهتمام بالمدن الساحلية: فقد كانت الصادرات الزراعية تتدفق من المزارع الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية. وبين عامي ١٨٠٢ و ١٨٦٠ ارتفعت صادرات القطن من ما قيمته ٥ ملايين دولار سنوياً إلى ١٩٢ مليون دولار سنوياً. وبين عامي ١٨٦٦ و ١٩٠٠ كانت هذه الصادرات نفسها قد وصلت إلى ما قيمته ٢١٣ مليون دولار في المتوسط سنوياً. أى أن معدل تصدير محصول القطن الحيوى إلى المصانع الإنجليزية قد ارتفع بنسبة تصل إلى ٦٤٪⁽¹⁵⁾. أما صادرات القمح، التى كانت لا تذكر قبل الحرب الأهلية، فقد قفزت إلى أعلى قيمة لها خلال القرن بما قيمته ١٩١ مليون دولار بحلول عام ١٨٨٠، وإلى متوسط ٨٨ مليون دولار بين ذلك العام ونهاية القرن⁽¹⁶⁾. وبين عامي ١٨٥٠ و ١٩٠٠ مثلت الصادرات الزراعية نسبة ٧٣٪ إلى ٨٣٪ من إجمالى صادرات الولايات المتحدة⁽¹⁷⁾، فى وقت كان ما يقرب من نصف عدد سكان أمريكا يعملون بالزراعة⁽¹⁸⁾.

كان الوصول للأسواق الخارجية مطلباً للمزارعين الأمريكيين فى المستوطنات النائية إلى حد

الأسواق المالية تصل من لندن إلى وول ستريت وباقي أنحاء البلاد بسرعة البرقيات. وفيما تبقى من سنوات القرن ظل الاقتصاد الأمريكي سريع التأثير بالصدمات التي تسببها انهيارات أسواق المال العالمية أو هبوطها. فالذعر المالي الذي حدث عام ١٨٩٣، على سبيل المثال، سببه انهيار سوق ديون الأرجنتين وأثرها على البنوك الإنجليزية⁽²³⁾.

لقد قام الاستثمار الأجنبي بدور في الرخاء الاقتصادي الأمريكي في القرن التاسع عشر، أكبر من دوره الآن. إذ كان على الولايات المتحدة أن تقترض مالا من هولندا من أجل صفقة شراء لويزيانا، وخلال فترة رئاسة جيفرسون كان يعتقد أن الأجانب يملكون أكثر من نصف الدين القومي. قال سيناتور جون تايلور من ساوث كارولينا، خلال مناظرة تمت عام ١٨١١ حول سياسة البنوك: «ما من أحد يحرص بشدة على نهضة هذه الولايات وتقدمها ونموها، منذ بداية استيطانها وحتى وقتنا الحاضر، يمكن أن ينكر أن رأس المال، أي رأس المال البريطاني، كان هو الضرع الذي تغذينا عليه، الغذاء القوي الذي دعم وحفز جهودنا وصناعتنا، ربما إلى اليوم»⁽²⁴⁾.

لقد ساعدت الأموال الأجنبية على حفر القنوات، وبناء السكك الحديدية، وأقامت أغلب مستوطنات الغرب. وكان حوالي ثلث الاستثمارات التي أنفقت على حفر القنوات الأمريكية الكبيرة، قد جاء عبر البحار؛ كما أنفق الأجانب ما بين ٢,٥-٣ بلايين دولار على السكك الحديدية الأمريكية، ومع حلول أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، كان أقطاب قطاع الماشي الأجانب يمتلكون أكثر من عشرين مليون فدانا في الغرب الأمريكي⁽²⁵⁾. وكان بينجامين إنجهام أكبر المساهمين عند إنشاء سكك حديد نيويورك المركزية عام ١٨٥٣، وهو مستثمر بريطاني المولد يحمل جنسية مزدوجة من المملكة المتحدة ومملكة الصقليتين⁽²⁶⁾. كذلك كان من المستثمرين البريطانيين في السكك الحديدية الأمريكية في فترة ما قبل الحرب الأهلية وليم ماكبيس تاكرى، وجوشيا ودجود، ومفكر مدرسة مانشتسر السياسي ريتشارد كوبدن⁽²⁷⁾. ومثل كثير من الإنجليز، كان للكاتب ورجل الدين المرموق سيدنى سميث خبرة غير سارة مع الاستثمارات الأمريكية. فبعد ما قام عدد من الولايات الأمريكية، ومنها بنسلفانيا، بالتخلف عن أداء ديونها بعد الذعر المالي لعام ١٨٣٧، كتب يقول «لم أقابل مطلقاً رجلاً من بنسلفانيا على عشاء في لندن، دون أن أشعر برغبة في الإمساك به وتمزيقه، لأخذ قبعته الصوفية وأعطيتها لأحد البؤساء، وأخذ معطفه لأعطيه لآخر، وأقدم منديله ليتيم، وساعته الفضية أسعد بها أرملة، وكذلك خاتمه الذي جاء به من برودواي ودليل لندن الذي يحمله في جيبه دائماً... فلم يعد له الحق في الجلوس للطعام مع أناس شرفاء، أكثر من حق المجنوم في الجلوس مع أصحاب»⁽²⁸⁾.

كان لهؤلاء المستثمرين الأجانب قوة سياسية فى الولايات المتحدة، وكان الأمريكيون مستاعين من ذلك، لكن لم يكن فى وسعهم أن يفعلوا شيئاً لتغيير ذلك، رغم أنهم حاولوا. فقد كانت رسالة جاكسون التى أعلن فيها اعتراضه على تجديد ترخيص بنك الولايات المتحدة، تذكر باعتبارها سبباً أساسياً لمعارضته للمكاسب الهائلة التى يجنيها المستثمرون غير الأمريكيين الذين يسيطرون على جزء كبير من أسهم البنك⁽²⁹⁾. وبعد ما يقرب من ستين عاماً، دعا حزب الشعب فى برنامجهِ السياسى إلى مصادرة المزارع المملوكة لأجانب⁽³⁰⁾. وكثرت تشريعات التمييز ضد الأجانب فى أواخر القرن التاسع عشر، حيث وافقت اثنا عشر ولاية على إصدار قوانين تقيد الملكية الأجنبية للأرض⁽³¹⁾.

ولم يقتصر الغضب من السيطرة البريطانية على غرب أمريكا فقط، ففي عام ١٨٨٤ كانت مجلة بانكرز ماجازين التى تصدر فى نيويورك تتطلع إلى ذلك اليوم السعيد «عندما لا يكون أى سند أمريكى رابع فى يد أحد من خارج البلاد، وعندما يأتى الوقت الذى لا تصبح فيه الولايات المتحدة مجال استغلال من رجال البنوك والمقرضين الأوروبيين. فالضرائب المرهقة التى تدفع للأجانب ... أمر بغىض»⁽³²⁾. كما قام تشارلز فرانسيس آدمز، ابن تشارلز فرانسيس آدمز الذى كان ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية لدى بريطانيا خلال الحرب الأهلية، وشقيق هنرى، بمقارنة الاستثمار البريطانى فى الولايات المتحدة بالوسائل الجشعة، والنتائج التخريبية للاستثمار البريطانى فى الهند⁽³³⁾. وفى عام ١٨٨٥ دعت صحيفة نيويورك تايمز لتدخل من الكونجرس: «إننا نؤمن بضرورة منع الإنجليز من إقامة إقطاعات ضخمة»⁽³⁴⁾.

كانت البنوك الشهيرة التى تملكها مؤسسات أنجلو - أمريكية مثل «بيت مورجان House of Morgan»، تسيطر على مصادر أموال الأمة، وكان نفوذها يمثل حياة أو موت لمعظم الرجال الأعمال. وقد استنكر دعاة حزب الشعب مسألة «الاعتماد المالى»، كما هاجمت الأدبية والأستاذة الجامعية والناشطة السياسية مارى ليز الرئيس الأمريكى جروفر كليفلاند الذى كان مؤيداً لمسألة «غطاء الذهب»، باعتبار أنه عميل «للمصارفة اليهود، والذهب البريطانى»⁽³⁵⁾. ومثلما يشكو السياسيون فى العالم الثالث اليوم من صندوق النقد الدولى، لم يحرز السياسيون الأمريكيون إلا تقدماً طفيفاً إزاء قوة المستثمرين الأجانب المتغلغلة فى الاقتصاد الأمريكى⁽³⁶⁾. وحسب شكوك كثيرة من أعضاء حزب الشعب، يرجع أحد أسباب ذلك إلى الرشاوى التى كان يدفعها ممثلو المصالح البريطانية للسياسيين الأمريكيين. على سبيل المثال، تلقى دانييل وبستر مبلغ تسعمائة جنيه من شركة بارنج للأعمال المصرفية للمساعدة فى حث ولاية ماريلاند على

استئناف مدفوعاتها للدائنين البريطانيين⁽³⁷⁾.

وسواء شئت أم أبيت فقد كانت الولايات المتحدة مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالنظام الاقتصادي البريطاني، ويظهر أن الأمريكي العادي بين عامي ١٨٤٥-١٨٩٥ كان لديه من الوعي بالارتباط بين الرخاء المحلي والاقتصاد العالمي، ما لنظيره اليوم وربما أكثر، وإن كان يستحيل إثبات ذلك نظراً لغياب بيانات الاستطلاعات التاريخية.

على المستوى السياسي، لم تكن المائة وأربعون عاماً الأولى، أو نحوها، من الاستقلال الأمريكي، أوقات هادئة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية الأمريكية. ومن الناحية الفعلية، أرسلت كل إدارة رئاسية، من واشنطن إلى ويلسون، قوات أمريكية للخارج، أو واجهت أزمات حرب مرة أو أكثر مع إحدى القوى الأوروبية العظمى. وخلال حروب نابليون، بالطبع، دخلت الولايات المتحدة في حرب بحرية غير معلنة مع فرنسا، وحروباً أخرى معلنة وغير معلنة مع بريطانيا العظمى. تلك الحروب وما لها من نتائج - بما في ذلك الحظر الذي فرضه جيفرسون، والذي تم بموجبه منع كل تجارة بين الولايات المتحدة وأوروبا، كان لها تداعيات هائلة على المجتمع المحلي. وربما كان الحظر هو أكثر الصدمات الاقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة إيلاماً على الإطلاق⁽³⁸⁾.

كان الاتحاد الفيدرالي قد تصدع تقريباً خلال حرب ١٨١٢، وعندها نهبت الجيوش البريطانية مدينة واشنطن، وهاجمت بالتيمور ونيو أورليانز. ولم تقتصر نتائج الحرب على ساحة المعركة نفسها، بل انهارت التجارة الخارجية الأمريكية بنسبة ٩٠٪ بين عامي ١٨٠٧ و١٨١٤، حينما كان الأسطول البريطاني يحاصر ساحل الولايات المتحدة. وكان الانهيار في أسعار التبغ والقطن وغيرهما من المحاصيل الزراعية، قد جعل عدداً لا يحصى من الأمريكيين على شفا الإفلاس.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى بعد فترة من انتهاء الحرب الأهلية تعيش جو حرب دائم، فكان هناك تهديد مستمر بالحرب إما منها أو من شركائها في المفاوضات الأوروبية، بفرض عقوبات وإصدار أوامر تحذيرية لقواتهم المسلحة. ولم تكن أهداف هذه التهديدات قاصرة على نصف الكرة الغربي، فقد كانت القوات المقاتلة الأمريكية موجودة في كل محيط، وفي كل قارة أثناء تلك الفترة من العزلة والبراءة.

كانت بريطانيا العظمى، باعتبارها القوة العالمية الوحيدة في ذلك الوقت، هي الدولة التي تصل إلى حافة الحرب مع الولايات المتحدة في أغلب الأحيان. ومنذ نهاية حرب ١٨١٢ حتى أزمة الحدود مع فنزويلا ١٨٩٥، لم يكد يمر عقد من الزمان أو تأتي إدارة أمريكية جديدة بون أن تواجه الولايات المتحدة أزمة، أو خطر الحرب مع بريطانيا العظمى، في علاقاتهما المتوترة المضطربة⁽³⁹⁾.



دانيال في عرين الأسد

على عكس جاكسون، فإن سياسيين مثل دانيال ويبستر، الذين يؤيدون آراء هاميلتون، ممن يعتبرون «أكثر لطفاً مع بريطانيا العظمى» يتعرضون دائماً للهجوم عندما يقدمون تنازلات لدول أخرى. في هذا الكاريكاتير الذي نشر عام ١٨٥٢، نرى ويبستر، الذي كان وزيراً للخارجية، يسرف في الشرب في عرين الأسد البريطاني، ويعلق رسام الكاريكاتير قائلاً: كما ضحى ويبستر بالمصالح الأمريكية لصالح بريطانيا في معاهدة كلايتون - بولوير، فإنه قد يتخذ الآن خطأ شديداً الرقة في المفاوضات حول حقوق الأمريكيين في الصيد من الشواطئ. فرانك بيلو، مكتبة الكونجرس، قسم الرسوم والتصوير LC-USZ62-34224

بينما تؤمن الحكمة التقليدية لحقبة الحرب الباردة بأن الشعب الأمريكي لم يكن يخشى الحرب كثيراً أثناء القرن التاسع عشر، إلا أن الأمريكيين لم يعتقدوا ذلك آنذاك. فأتثناء الثورة، احتلت الجيوش البريطانية كل مدينة كبيرة في المستعمرات، ولم تتخل عن نيويورك إلا بعد هزيمتها في يورك تاون بوقت طويل. وخلال القرن التاسع عشر كان كل من المخططين العسكريين والرأي العام يتصارعون مع إمكانية الغزو الأجنبي، وخاصة الهجوم على المدن الأمريكية.

ومنذ عام ١٨١٦ حتى نهاية القرن، كان على المهندسين والسلطات البحرية رسم الخطط للتحصينات الساحلية، لكنهم واجهوا شكوكاً واسعة النطاق في قدرة التحصينات من أي نوع على منع الأساطيل الحديثة من الاستيلاء على المدن الأمريكية وإحراقها. فقد كتب هنري ب. ويلز في

مقال له عام ١٨٨٦ فى مجلة هاربر أن مليون رجل «مسلحين بكم ضخمة من العتاد الحديث للجيش رفيعة المستوى، قاموا بحفر خنادق حول مدينة نيويورك، لا يستطيعون حمايتها من السلب والنهب والتدمير حتى من قوة بحرية أوروبية من الدرجة الثانية»⁽⁴⁰⁾. كانت نسبة كبيرة من نفقات الدفاع الأمريكى قد أنفقت على التحصينات الساحلية خلال القرن، وكان لها نتائج مادية يمكن رؤيتها حتى الآن فى الحصون المثيرة للإعجاب والتي تمتد بمحاذاة الخليج وسواحل المحيط الأطلنطى فى الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الحصون العظيمة لم تكن قادرة على منع الخوف الشديد من نتائج الحرب. وكانت الثقة فى النظام قد زاد تدهورها، بعد خبرة الحرب الأهلية، إلى حد كبير، حيث سقطت حصون مثل مولترى، وسومتر، وفيشر فى هجوم شمالى.

ولقد توصل الجيل التالى إلى نتائج مناسبة، إذ كتب يو. إس. جرانت عام ١٨٨٥ يقول: «بدون قوة لمقاومة أى غزو تقوم به أساطيل قوى أوروبية درجة رابعة ... ينبغي أن نمتلك أسطولاً بحرياً جيداً، ولا بد أن نوضع دفاعاتنا الساحلية فى أفضل حالة ممكنة»⁽⁴¹⁾.

وفى مقال نشر عام ١٨٨٨ فى صحيفة نورث أمريكان ريفيو واسعة الانتشار، كتب يوجين جريفن ضابط مهندس فى القوات البحرية يقول: «تقع مدننا الساحلية الثرية تحت رحمة أى أسطول معتد». وأثناء الحرب الأسبانية الأمريكية، ساد الشرق الأمريكى زعر شديد حين انتشرت شائعات بأن الأسطول الأسباني كان يبحر شمالاً ليشيع الدمار فى المدن الساحلية الكبرى غير المحصنة.

ومن النواحي الهامة، كان الجدل فى القرن التاسع عشر حول الدفاعات الساحلية يوازى جدال القرن العشرين حول الدفاع بالقذائف الصاروخية. وفى الحالتين كان المؤيدون يرون أن حماية مدينة واحدة من مدن الأمة من أى تدمير مؤكد فى الحرب، مبرر كافٍ لتكلفة أى نظام دفاعى، أما المعارضون لكل من الدفاع الصاروخى القومى، والدفاع الساحلى - فإنهم لم يروا أن التهديد وهمى - فقد كان شديداً وصارخاً - ولكن مفهوم الدفاع الاستراتيجى كان خاطئاً فى الأساس، وأن التكنولوجيا المتاحة لم تكن كافية لتحقيق النتائج المنشودة.

كانت النتائج الاقتصادية للحرب مع بريطانيا العظمى واضحة تماماً لكل العاملين فى البنوك والمزارع والتجارة ولستهلكى السلع الصناعية. وقد كانت معارضة نيو إنجلاند لحرب ١٨١٢ ناشئة من هذا الوعى. وحينما استمرت الأزمة التى استبدت بالقرن التاسع عشر، تغلغل فهم عواقب الحرب إلى وعى محررى الصحف والسياسيين، كانت الحرب مع بريطانيا العظمى تعنى نشر الفوضى فوراً فى كل فرع من فروع الأعمال الأمريكية، كما تعنى انهيار سوق الأوراق المالية،

وإفلاس البنوك سريعاً، وهبوط أسعار المحاصيل بصورة كارثية. كذلك تعنى أن كل التجارة مع باقى دول العالم ستنتقطع بسبب الحصار البريطانى. وكان توقع الغزو إما من الساحل أو من كندا، يلقي ظلالاً قاتمة على كل عمل ومنزل فى البلاد، فقليل من السكان الأمريكيين كان يمكنه الهرب من نتائج الحرب قبل إطلاق عيار نارى واحد، وقبل تدمير مدينة واحدة.

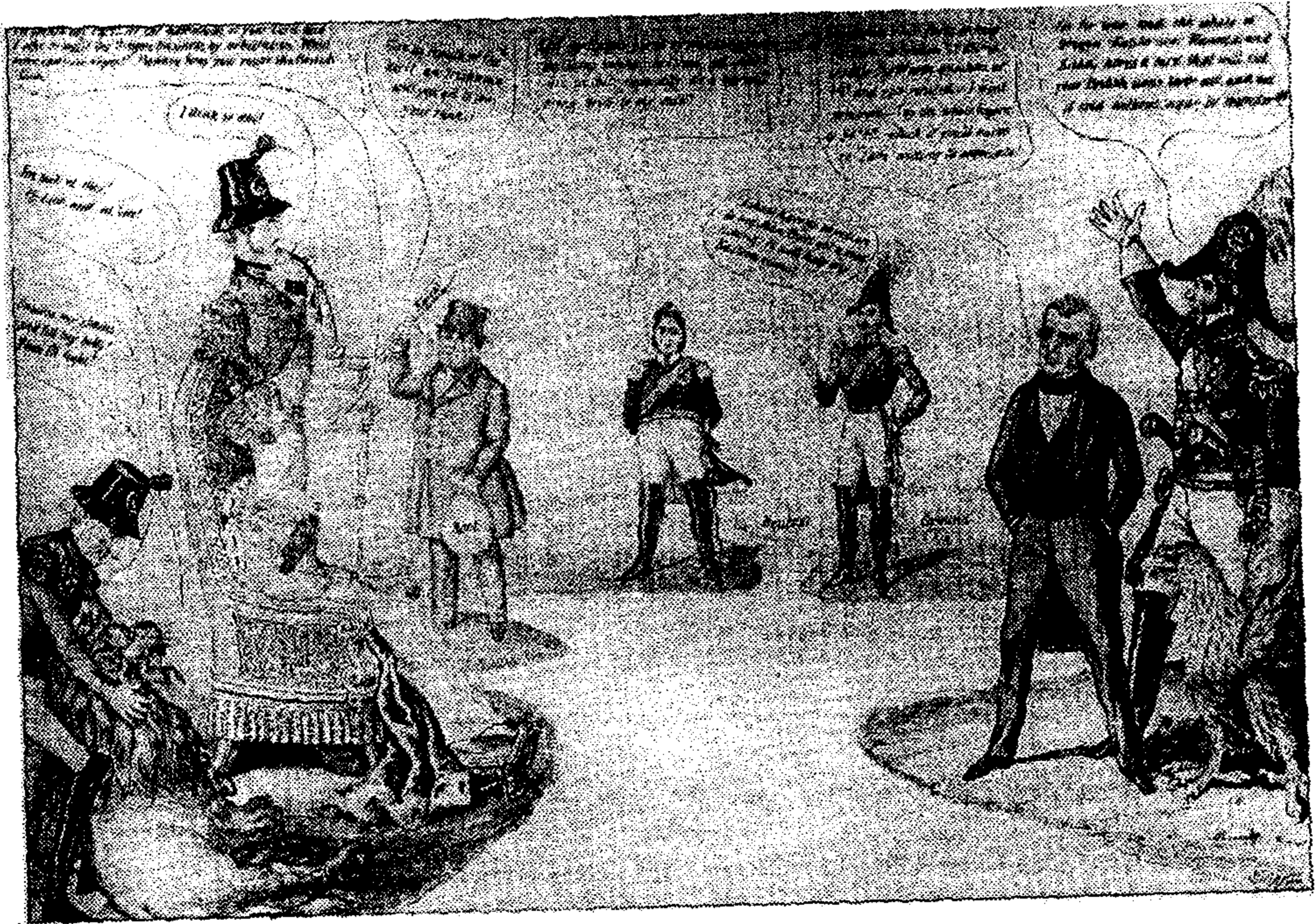
وبهذه المعطيات، يجب ألا نقتل من أهمية الحالة العاصفة للعلاقات الأنجلو أمريكية خلال تلك الفترة. وهناك سلسلة كاملة من الأسئلة أهاجت العلاقات بين قوتى الأطلنطى التى تصل بهما إلى نقطة الغليان أو تقترب منها، باستمرار. وفى عهد الرئيس مارتن فان بورين، أدى الدعم الأمريكى للأيرلنديين والكنديين الثوار ضد الحكم البريطانى فى كندا إلى وصول الدولتين إلى حافة الحرب.

كانت الحدود بين الولايات المتحدة وما أصبح كندا مصدراً خصباً للنزاعات. وكان النزاع على الحدود بين ولاية مين ونيو برنزويك قضية أساسية فى الانتخابات الرئاسية فى عام ١٨٤٠، كما أدى إلى نشوب «حرب أروستوك»، التى دفعت فيها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بجيشها إلى المنطقة النائية محل النزاع.

فى الوقت نفسه كانت الحكومة البريطانية تتأمر بصورة نشطة لجذب جمهورية تكساس المستقلة حديثاً إلى مجال تأثيرها. وقد لعبت المخاوف الأمريكية من الخطط البريطانية دوراً كبيراً فى القرار الأمريكى بالاستيلاء على جمهورية لون ستار (النجم الوحيد)، ودعم قيام الحرب المكسيكية⁽⁴³⁾.

وإلى جانب تكساس كانت القضية الرئيسية فى انتخابات عام ١٨٤٤، قضية حدود أوريجون، مع شعار «خط عرض ٥٤° ٤٠' أو القتال!» وهو الشعار الذى رفعه هؤلاء الذى كان يريدون خوض الحرب مع بريطانيا العظمى حول دعاوى الصراع فيما يسمى الآن كولومبيا البريطانية.

شهدت خمسينيات القرن التاسع عشر سلسلة أخرى من الأزمات بين الدولتين. كان الجنوبيون يأملون فى إقامة ولايات جديدة تباع الرق فى كوبا ونيكاراجوا. وكان البريطانيون يبسطون نفوذهم بطول سواحل أمريكا الوسطى بأمل السيطرة على وسائل الاتصال بين المحيطين الأطلنطى والهادى. كذلك كانت الجهود البريطانية فى تفتيش السفن التى تحمل علماً أمريكياً، فى سعى لوضع حد لتجارة الرقيق عبر الأطلنطى سبباً للأزمات، والأقرب من ذلك كان أحد أسباب الأزمات الرفض البريطانى لعودة العبيد على سفن أمريكية تبحر فى موانئ تخضع لسيطرة بريطانية.



إنذار في مسألة أوريجون

بعيداً عن كونهم معزولين أو جاهلين بأمور العالم الأوسع، كان الأمريكيون في القرن التاسع عشر يتابعون الأمور الخارجية بانتباه شديد. يعرض هذا الكاريكاتير الذي نشر عام ١٨٤٦، مناقشة عن أن المشكلات الداخلية في بريطانيا شديدة الكآبة لدرجة أن الولايات المتحدة قد تستطيع أن تتجاهل التهديدات البريطانية وضغوطها من أجل الحصول على مناطق أكثر في أوريجون. وبينما تحذر الملكة فيكتوريا الأمريكيين بقولها «خنوا حذرکم إنکم تثيرون الأسد البريطاني!»، ويعترض تهديدها تدمير الأسد الواضح بعد الحركة إن لم توافق الحكومة على «فك قيودى وملء معدتى!» - وهذا يعنى الموافقة على مطالبة الراديكاليين بإصلاح السياسة الداخلية، وبأحوال اقتصادية أفضل، وقد قام الرسام بتصوير روسيا وفرنسا (متمثلتين على التوالي بحاكميهما آنذاك قيصر نيقولاس الأول، والملك لويس - فيليب) وهما يرغبان إما فى البقاء على الحياد أو مساندة الولايات المتحدة فى أى أزمة حول أوريجون. ويقول الزعيم الأيرلندى دانيال أو كونيل لفيتكتوريا أنه بدون تنازلات سياسية لمطالب الأيرلنديين لن يكون هناك جنود أيرلنديين لجيشها. إبنوارد ويليامز كلاي، مكتبة الكونجرس، قسم الصور والتصوير، LC-USZ 62-7722

وبالطبع شهدت الحرب الأهلية اقتراب الولايات المتحدة وبريطانيا من حافة الحرب. وقد أمكن تجنب الحرب - بشق الأنفس فقط - عندما سمح البريطانيون لمراكب القرصنة التجارية الكونفيدرالية بالتزود فى الموانئ البريطانية. فلسنوات بعد الحرب كان الدبلوماسيون الأمريكيون



صراع وشيك الحدوث

بينما يعتقد معظم الأمريكيين اليوم أن الحرب الأهلية هي مسابقة محلية كبيرة، لا ارتباط لها بالدول الأجنبية والسياسة الخارجية، كان موقف الدول الأجنبية تجاه الاتحاد الكونفدرالي أحد الأمور الهامة في الحرب. في هذا الكاريكاتير الأمريكي الذي نشر عام ١٨٦٣، اقتربت بريطانيا وفرنسا من الاعتراف بالاتحاد الكونفدرالي، ومن المطالبة بأن يقبل الاتحاد تدخلهما لمفاوضة إنهاء الحرب - وترى الدولتان في الصورة يساندان جيفرسون ديفيز الذي يطيء بقدميه العلم الأمريكي ويمسك بيده هراوة مكتوب عليها «القرصان ألاباما» (في إشارة إلى البارجة الحربية الخاصة بالاتحاد الكونفدرالي والتي تسمى ألاباما)، وقد بنيت في الموانئ البريطانية «المحايدة» وهاجمت السفن التجارية للاتحاد، ودمرت على ساحل فرنسا في يونيو عام ١٨٦٤ على يد البارجة كير سارج، مكتبة الكونجرس، قسم الرسوم والتصوير. LC-USZ 62-42025

والبريطانيون يشهرون سيوفهم في المفاوضات حول التعويضات عن الخسائر التي سببتها السفن الكونفدرالية مثل سفينة ألاباما (44):

لم تتحسن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى بصورة قاطعة قبل العقد الأخير من القرن التاسع عشر، عندما كانت مخاوف بريطانيا من القوى الأوروبية الناهضة مثل روسيا وألمانيا، سبباً في أن تتبنى بريطانيا نبرة أكثر استرضاءً، أو حتى تملقاً، في تعاملها مع الولايات المتحدة.

كانت علاقة الولايات المتحدة بأسبانيا متوترة كذلك، فلوقت طويل لم يقتصر الأمر على حملات تهديد دبلوماسية، ومزاعم لا أساس لها، ورشوة، وإكراه، ونتج عن كل ذلك تنازل أسبانيا عن «فلوريدا» للولايات المتحدة بحلول عام ١٨١٩. وقد أعلنت الولايات المتحدة عداها لأي محاولة أسبانية لإعادة بسط سيطرتها على ما فقدته من مستعمرات أمريكية جنوبية، وكان عدم الاستقرار في كوبا قد جعل الولايات المتحدة وأسبانيا على وشك القتال عدة مرات قبل أن تندلع الحرب الأسبانية الأمريكية في نهاية الأمر. وبين الهجوم المستقل الذي كان يقوم به مواطنون أمريكيون يدعون القراصنة، وانتهاك قوانين الحياد الأمريكي لدعم ثوار كوبا، والمناورات الدبلوماسية مثل «إعلان أوستند»، كانت السياسة الأمريكية تجاه أسبانيا تتسم بالخطط العدوانية وعدم احترام القوانين الدولية، حتى وضع وليم ماكينلي نهاية لأربعة قرون من النفوذ الأسباني في نصف الكرة الغربي والمحيط الهادي.

وعلى الرغم من قلة نقاط الاتصال بين فرنسا والولايات المتحدة بعد ما تخلى نابليون عن أحلامه في إمبراطورية أمريكية شمالية، وقام ببيع لوزيانا إلى جيفرسون، فإن العلاقات بين باريس وواشنطن لم تكن أحياناً على ما يرام في القرن التاسع عشر. وقد تجنبت الولايات المتحدة وفرنسا صراعاً مسلحاً خلال فترة رئاسة جاكسون حينما أرسل حملة بحرية لدعم تهديداته بعدما فشلت فرنسا في تنفيذ اتفاقية تتعلق بتعويضات خسائر السفن الأمريكية أثناء حروب نابليون. وخلال الحرب الأهلية وبعدها، انشغلت الولايات المتحدة وفرنسا بصورة منتظمة في تهديد وتحرش كل منهما للآخرى. وقد حاول نابليون الثالث علناً تحطيم الولايات المتحدة واستقلال الجنوب، وكانت محاولته لتصيب إمبراطور ألعية على المكسيك بينما كانت الولايات المتحدة منشغلة بالحرب الأهلية، أكبر وآخر تحدى واجهه مبدأ مونرو*. ولم تنسحب الجيوش الفرنسية من المكسيك حتى أرسل الجنرال يولييسيس س. جرانت، بعد موقعة أبوماتوكس** مباشرة، الجنرال فيليب شريدان إلى ريو جراند مع جيوش الحرب الأهلية المنتصرة⁽⁴⁵⁾. (أما «الإمبراطور» ماكسيميليان فقد لقي مصرعه على يد كتيبة مكسيكية مسلحة عام ١٨٦٧، بعد ما تخلى عنه أنصاره الفرنسيون).

* مبدأ مونرو: مبدأ في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، أعلنه الرئيس مونرو في رسالته للكونجرس (١٨٢٣/١٢١٢) وقوامه أن الولايات المتحدة تعارض كل تدخل أوروبي في شئون نصف الكرة الغربي (الترجمة).

** أبوماتوكس قرية في ولاية فرجينيا حاصرتها قوات الاتحاد والجنرال جرانت وانتهت باستسلامها ١٨٦٥. (الترجمة).

وقد انشغلت الولايات المتحدة إلى حد بعيد بأمريكا اللاتينية أيضاً. ففي وقت مبكر، حوالي عام ١٨٢٢، أرسلت الولايات المتحدة أسطولاً إلى جزر فوكلاند لإخضاع حامية أرجنتينية كانت تتحرش بالسفن الأمريكية. وكانت حرب المكسيك، بالفعل، أكبر مثال على التدخل الأمريكي. ولكن مع بدء الحرب الأهلية وقد شهدت القوات الأمريكية أعمالاً في هايتي ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨١٧-١٨٢١، وفي تريبولي ١٨١٥، وجزر الماركيز ١٨١٣-١٨١٤. وفلوريدا الأسبانية ١٨٠٦-١٨٠٠، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٦ - ١٧، ١٨١٨، وما أصبح جمهورية الدومينيكان حالياً ١٨٠٠، وكوراكوا ١٨٠٠، وجزر جالاباجوس ١٨١٣، وكوبا ١٨٢٢، وبرتوريكو ١٨٢٤، والأرجنتين ١٨٣٣، ١٨٥٢، ١٨٥٣، وبيرو ١٨٣٥-١٨٣٦⁽⁴⁶⁾. وبين الحرب الأهلية والحرب الأسبانية الأمريكية، أرسلت قواتها البحرية إلى كوبا، وأوروغواي، والأرجنتين، وشيلي، وكولومبيا، وهايتي⁽⁴⁷⁾.

أثناء تكرار أزمات القوى العظمى خلال القرن التاسع عشر، كان رجال الدولة الجادين يرون باستمرار أن الحرب ممكنة، ومحتملة، بل حتى حتمية. وكان الرأي العام يتفق معهم في ذلك، فاقترنت الأزمات الدولية بموجات عنيفة من الاحتياج الشعبي. ولم يكن الأمريكيون في القرن التاسع عشر بمعزل عن عناوين الصحف التي تعبر عن مخاوف الحرب. وكانت قضايا السياسة الخارجية لها أهمية كبيرة في الانتخابات. وكانت الإدارات تعي باستمرار أن الشعب الأمريكي لن يسمح بأن تبلى حكومته ضعيفة، ولا بأن تسترضى الحكومات الأجنبية. وفي الواقع، كانت الحكومة الأمريكية في معظم الأحيان أكثر انعزالية ورفضاً للعنف من الرأي العام. وفي أحيان كثيرة خلال القرن التاسع عشر، كان الضغط الشعبي للقتال ضد بريطانيا وفرنسا يكاد يكون كاسحاً. إلى جانب أن الرأي العام كان غالباً ما يضغط على الحكومة الأمريكية لتتدخل بصورة مباشرة في الشؤون الأوروبية. كان هذا الاحتياج قوياً بصورة خاصة فيما يتعلق بحرب الاستقلال اليونانية، وثورة لويس كوسوث في المجر، وظهور «جمعية الفينيين» Fenian من المهاجرين الأيرلنديين ضد الحكم البريطاني في كندا، لكن ذلك كان بعيداً عن الأوقات القليلة التي كانت نسبة كبيرة من الشعب الأمريكي تريد فيها أن ترى القوات الأمريكية مستخدمة للدفاع عن المبادئ الأمريكية والمصالح الأمريكية في مناطق نائية في العالم.

وقد فعل رجال الدولة ما في وسعهم لتهدئة الحماس الشعبي. وقد أضاف جنرال جرانت في احتضاره فصلاً ختامياً «لمذكراته» *Memoirs* يتضمن عدداً كبيراً من التوصيات بشأن الدفاع والسياسة الخارجية الأمريكية في الأعوام المقبلة. وقد خصص معظم الخاتمة لمحاولة تخفيف الاستياء الشعبي من بريطانيا بسبب تصرفها أثناء الحرب الأهلية، وتمهيد الطريق لتحالف طبيعي

دائم بين القوتين الناطقتين بالإنجليزية⁽⁴⁸⁾.

وبالإضافة إلى هذه الحوادث الدبلوماسية والعسكرية المؤسفة مع القوى الأوروبية العظمى وجيرانها في نصف الكرة الغربى، قامت الحكومة الأمريكية في القرن التاسع عشر بدور فعال في فتح آسيا وأفريقيا للتجارة. حيث انتشر صيادو الحيتان والتجار الأمريكيون في أنحاء العالم بحثاً عن الربح وعن زيت الحوت، وتبعهم الدبلوماسيون والقوات البحرية. وكانت هذه الزيارات سلمية أحياناً. وقبل وقت الحرب الأهلية كانت حكومة الولايات المتحدة قد أرسلت بعثات رسمية إلى فيتنام وتايلاند، والإمبراطورية العثمانية، والصين، وسومطرة، وبورما، واليابان⁽⁴⁹⁾.

كان الرؤساء الأمريكيون يرسلون أحياناً ما هو أكثر من البعثات الدبلوماسية. فقد أبحرت قوات البحرية الأمريكية بالفعل «من قصور الإمبراطور مونتيزوما Montezuma إلى شواطئ طرابلس» قبيل الحرب الأهلية. وفي الواقع كان في وسع هذه القوات أن تفعل المزيد. فبحلول عام ١٨٦٠ كانت قد وصلت بالفعل إلى غرب وجنوب المكسيك، كما وصلت إلى شمال ليبيا وشرقها. وكانت الحملات التي أرسلها جيفرسون إلى طرابلس والجزائر لتأديب قراصنة البربر هي الأولى وليست الأخيرة على الإطلاق من هذا النوع من الحملات التي أرسلها الرؤساء الأمريكيون. كانت قرية كوالا باتو على ساحل سومطرة قد ضربت بالمدافع وأحرقت على يد قوة أمريكية أرسلها الرئيس جاكسون. وتكررت العملية عندما استمر السكان في عدم احترامهم للعلم الأمريكي. وفي عام ١٨٤٣ قاتلت قوات البحرية الأمريكية سكان القرى على ساحل ليبيريا، بعد ما هوجم القائد ماثيو بيرى، ثم عادت قوات البحرية الأمريكية إلى ليبيريا عام ١٨٦٠ لحماية الأرواح والممتلكات الأمريكية.

في عام ١٨٤٣ نزلت قوات البحرية الأمريكية في مدينة كوانجتشو (كانتون) الصينية لحماية الأمريكيين من جماعات الرعاع الصينية، وقد عادوا بعد ثلاثة عشر عاماً ليهزموا خمسة آلاف مقاتل صينى في معركة طاحنة. وكان هناك وجود دائم لهذه القوات لحماية الدبلوماسيين والتجار الأمريكيين في الصين، للاشتراك - تحت قيادات أجنبية - مع قوات أوروبية في إخماد ثورة البوكسر عام ١٩٠٠.

ولم تكن الصين وسومطرة هي المناطق الوحيدة في آسيا التي دخلت فيها القوات الأمريكية في صراع خلال «العزلة العذرية» في القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٧١ انتقلت قوات البحرية الأمريكية من هجوم كورى على سفينة أمريكية ودبلوماسى أمريكى، بحصار اثنين من الحصون الكورية في حملة تأديبية. ووجهت الأوامر إلى القائد البحرى بيرى بضرب اليابان بالمدفعية إذا

رفض إمبراطور اليابان الميكادو طلبه بإقامة علاقات تجارية ودبلوماسية. وفي عام ١٨٦٢، في أوج الحرب الأهلية، نزلت القوات الأمريكية في اليابان، وما تسمى اليوم بنما⁽⁵⁰⁾. وبحلول عام ١٩٠٠ كانت القوات الأمريكية قد استقرت في جميع أنحاء جنوب المحيط الهادى، وأثارت الولايات المتحدة أزمة بولية خطيرة مع ألمانيا حول السيطرة على جزيرة ساموا⁽⁵¹⁾.

وقد احتفظت البحرية الأمريكية بوجود عالمى أطول بكثير مما يعرف عنها معظم الأمريكيين. فقد استقر الأسطول الدائم فى البحر المتوسط فى عام ١٨١٥ لإخضاع القراصنة البربر. وفى عام ١٨٢٢ أنشأت الولايات المتحدة أسطولها فى غرب الهند والمحيط الهادى، وقد تولى الأسطول الأخير حماية صيادى الحيتان الأمريكين والمصالح التجارية الأمريكية فى أمريكا الجنوبية وجزر بحر الجنوب. وفى عام ١٨٢٦ لحق به أسطول البرازيل أو جنوب الأطلنطى، ثم أسطول الهند الشرقية عام ١٨٣٥، والأسطول الأفريقى الذى استقر قبالة الساحل الغربى لأفريقيا عام ١٨٤٣. بعبارة أخرى أثناء فترة البراءة والعزلة الأمريكية، كان للولايات المتحدة قوات متمركزة عند كل قارة رئيسية فى العالم أو بالقرب منها، وكانت قواتها البحرية نشطة فى كل محيط بالفعل، وشهدت جيوشها قتالاً فى كل قارة تقريباً، وكانت علاقاتها الخارجية فى حالة مستمرة من الأزمات والاضطرابات.

وربما كانت أهمية السياسة الخارجية فى السياسات الأمريكية أكبر مما أشارت إليه هذه القائمة. فالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية تختلطان بصورة معقدة عبر التاريخ الأمريكى. فقد كانت مسألة الاستقلال الأمريكى، بالطبع، قضية علاقات خارجية، وكان تكوين التحالف الفرنسى هو مفتاح النهاية الناجحة لحرب الاستقلال. ولا نبالغ إذا قلنا أننا ندين بالدستور لمتطلبات الشئون الخارجية. وبعد الثورة، كان عجز الكونجرس القارى عن إدارة العلاقات الخارجية طبقاً لبنود لدستور الاتحاد الكونفيدرالى هو السبب الأول والرئيسى الذى قدمه مؤيدو الدستور الجديد فى نقاش قومى كبير للتصديق عليه. كان توازن القوى بين سلطات الولايات والسلطات الفيدرالية فى الدستور الجديد قد حددته إلى حد بعيد الحاجة إلى حكومة قومية قوية بما يكفى لإدارة سياسة خارجية فعالة. وقد كتب جيفرسون فى عام ١٧٨٧ يقول: «أرى أننا ينبغي أن نكون أمة واحدة فى كل أمر يتعلق بالشئون الخارجية، ولايات منفصلة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية»⁽⁵²⁾. أما الأصدقاء الغيورين على حقوق الولايات فقد انتهوا إلى أنه من الأفضل إقامة حكومة مركزية قوية بين المستعمرات السابقة، بدلاً من مواجهة خدع الإمبراطوريات الأوروبية وضغوطها ونحن اتحاد كونفيدرالى منقسم على نفسه.

وقد ثبتت حكمة ذلك، إذ سيطرت قضايا السياسة الخارجية على إدارتي واشنطن وأدمز: «معاهدة جاي»* وفضيحة XYZ Affair** التي تضمنت الكشف عن أمور مخزية لمحاولات فرنسية لتلقى رشاوى من دبلوماسيين أمريكيين، وكذلك الوجود البريطاني المستمر في أولد نورثوست، والحرب غير المعلنة مع فرنسا، وقضية جينييه، أى مسألة ما إذا كان على الولايات المتحدة أن تميل في اتجاه بريطانيا أم فرنسا، أم لا تميل لأى منهما – كانت هذه هى القضايا الهامة فى السياسات الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر.

شهد القرن التاسع عشر أحداثاً مماثلة عديدة. حتى بعد انتهاء حروب نابليون، عندما اتخذت العلاقات الخارجية بصفة عامة طابعاً أقل إثارة، ظلت قضايا السياسة الخارجية فى قلب السياسات الأمريكية. كان هناك أربع قضايا رئيسية فى السياسات الأمريكية فى القرن التاسع عشر: الرق، والتوسع غرباً، والتعريف الجمركية، والسياسة المالية. ومن بين هذه القضايا كان «الرق» هو القضية المحلية الوحيدة، لكن يجب ملاحظة أن قضايا السياسة الخارجية كانت شديدة الأهمية فى مجرى أحداث الحرب الأهلية التى تصاعد فيها الخلاف حول مسألة الرق. وكان وزير الخارجية وليم سيوارد يخطط فى إحدى الفترات فى إنهاء الحرب الأهلية عن طريق إثارة حرب مع القوى الأوروبية يكون من شأنها أن تجمع الشمال والجنوب فى عمل مشترك. وقد كان التدخل الأوروبى هو الهدف الاستراتيجى للاتحاد الكونفيدرالى طوال الوقت، وكانت معركة الرأى العام الأجنبى بالنسبة للرئيس لينكولن المتردد اعتباراً حاسماً لصالح إصدار «إعلان تحرير العبيد Emancipation Proclamation»، وقد كتب لينكولن عام ١٨٦٢ «إن إعلان تحرير العبيد سوف يؤمن تعاطف أوروبا وكل العالم المتحضر ... وليست هناك أى خطوة أخرى لها القدرة نفسها على منع التدخل الأجنبى»⁽⁵³⁾.

ومن القضايا الكبرى الباقية، كان التوسع غرباً قضية سياسة خارجية، أما مسألة التعريف الجمركية، فمثلاً هى الآن، لها مضامين سياسية داخلية وخارجية، وكان الجدل حول الاحتفاظ بقاعدة الذهب أم السماح بسك عملة فضية حرة سؤالاً أساسياً فى علاقة الاقتصاد الأمريكى

* معاهدة جاي: معاهدة تمت بين بريطانيا العظمى والولايات فى عام ١٧٩٥ نسبة إلى جون جاي وزير خارجية الولايات المتحدة.
 ** حادثة وقعت فى ١٧٩٧-٩٨ فى العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة على أثر امتناع فرنسا عن تنفيذ تعهداتها فى التحالف مع الولايات المتحدة وتوقيع معاهدات جاي. وأرسلت الولايات المتحدة وفداً إلى فرنسا ولكن الفرنسيين رفضوا مقابلتهم. تسربت أنباء عن رشوة عرضها ٢ وسطاء يرمز إليهم بالأحرف XYZ وياعت الوساطة بالفشل.

بالنظام الدولي الذى تسيطر عليه بريطانيا . فكما قال وليم جينينجز برايان فى ختام خطبته «صليب من الذهب» Cross of Gold «إنها قضية عام ١٧٧٦ مرة أخرى... بدلاً من أن تكون لدينا قاعدة الذهب لأنها لدى انجلترا، سوف نعيد استخدام نظام المعدنين bimetalism*، ثم لتستخدم انجلترا نظام المعدنين لأن الولايات المتحدة تستخدمه»⁽⁵⁴⁾.

رغم السجل الطويل لنشاط الولايات المتحدة الواسع، واهتمامها البالغ بعالم ما وراء شواطئها، ورغم الأثر الهائل الذى أحدثته السياسة الخارجية فى السياسات الداخلية عبر تاريخ الولايات المتحدة، ورغم سجل نجاحها الفريد فى الشؤون الدولية، تستمر الولايات المتحدة فى الاستمتاع فى الداخل والخارج بصورة الفلاح البسيط، عند الحديث عن السياسة الخارجية، صورة صبى برئ حافى القدمين، غير معتاد على أساليب البارعين الدوليين حادى الذكاء وخدعهم. لكن مرة بعد أخرى كان هذا الصبى البرئ هو من حصد كل مبالغ الرهان – وربما بعد ما كشف أوراقه على المائدة، حك جلده وسأل بسذاجة عما إذا كانت أوراقه الكاملة يمكن أن تغلب بها اللاعب الآخر نو الورقات الأربع.

كلما درست تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، زاد اقتناعى بأن تراث سياستنا الخارجية القومى مازال فيه الكثير لتتعلم منه، إننا لا نسحب أوراقاً محظوظة فحسب، بل نجيد اللعب أيضاً. فعبر قرنين من الزمان أنشأنا أسلوبنا الفريد الذى يلائمنا. ومن المؤكد أنه قد مكنتنا من أن نصبح من أغنى وأقوى الأمم فى تاريخ العالم.

ومع اعتبار أن العالم يصبح يوماً بعد يوم مكاناً للاعتماد المتبادل، ومع اعتبار أن كلاً من أخطار وفرص التداخل الدولى ترتفع بسرعة كبيرة، يبدو من المعقول أن نفترض أن الإدارة البارعة للسياسة الخارجية ستصبح فى المستقبل بالأهمية ذاتها التى كانت عليها حتى الآن، بالنسبة لسعادة الشعب الأمريكى وأمنه.

ليس الشعب الأمريكى وحده هو من ستتأثر سعادته وأمنه كثيراً بطبيعة السياسة الخارجية الأمريكية فى السنوات المقبلة، فلقد أصبحت الولايات المتحدة هى القوة الرئيسية فى النظام العالمى للمال، والاتصالات، والتجارة. وأى تعطيل لهذا النظام سوف يطلق العنان لأخطار اقتصادية هائلة حول العالم. وعلى الرغم من العيوب والنقائص والخلل الموجود فى النظام الدولى الحالى، فعلى

* نظام المعدنين نظام يجعل لكل من النقود الذهبية والفضية قوة شراء مطلقة بعد تحديد النسبة بينهما. (الترجمة).

الأرجح سيعانى الفقراء فى الدول النامية ما هو أسوأ، مع أى فوزى أو تعطيل أساسى فيه. إن إدارة كل من البعدين السياسى والاقتصادى فى هذا النظام العالمى، مهمة شاقة وهائلة، وتصبح أكثر تحدياً كلما استمر النظام العالمى فى التطور والنمو، فى حين يجب أن نضع نصب أعيننا أهمية القوة العسكرية الأمريكية والحليفة التى تقف بوصفها حارساً رئيسياً لصرح المجتمع العالمى الشاهق. وسيكون على القادة الأمريكين العمل التعاونى مع الدول الحليفة والصديقة حول العالم مع الحفاظ على أسس القوة الأمريكية. فعليهم أن يمنعوا الدول الأخرى من تحدى قوانين النظام العالمى ومقوماته، وإن برز منافسون جدد مثل الاتحاد السوفييتى، فعلى هؤلاء أن يستعدوا للتغلب عليهم. وفى الوقت ذاته عليهم أن يروا أن النظام العالمى يعمل لصالح الدول الأخرى مثلما يعمل لصالح الولايات المتحدة. فلكى تكون الولايات المتحدة مزدهرة وأمنة، يجب أن تتأكد من أن الدول المتقدمة والنامية - بالمثل - تجد أنه من الأسهل بلوغ أهدافها القومية بالعمل داخل النظام العالمى، بدلاً من محاولة هدمه وتفكيكه.

إن قراءتى فى تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية تدلنى على أن هناك أسباباً واقعية للأمل فى أن الأمريكين سوف يمكنهم مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين الرهيبة والمتسارعة. كما أصبحت أيضاً واعياً بالدرجة التى وصل إليها جهلنا القومى لنجاحاتنا الماضية الذى يفقر سياستنا الخارجية اليوم. فعلى الصفوة وصانعى السياسة لدينا أن يستفيدوا من الفهم الأعمق والأكثر ثراءً لمبادئ وأهداف أسلافهم. والأهم من ذلك، أن إدراكاً مؤكداً وأقوى لأهم مبادئ تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية سوف تمكن رأى العام الأمريكى من تقييم أفضل، ومقارنة أدق لخطط وسياسات المرشحين والأحزاب السياسية المتنافسة. ستكون النتيجة النهائية دعماً أكبر من رأى العام للسياسات الأفضل. وكان الأمل فى الوصول لهذه النتيجة هو ما دفعنى لتأليف هذا الكتاب.

الفصل الثانى

رؤى متنوعة للسياسة

الخارجية الأمريكية

طرح الفصل السابق سؤالاً متحدياً: لماذا لم يتم تقدير السياسة الخارجية الأمريكية حق قدرها، مع كل هذا السجل الحافل بالنشاط؟ لماذا يتجاهل المراقبون والخبراء البارزون - على حد سواء - أو ينتقصون من قدر تراث السياسة الخارجية لدولة نهضت بسرعة كبيرة، وبسهولة، لتصبح قوة ونموذجاً للتفوق لا نظير لهما فى التاريخ؟

ويزداد السر عمقاً عندما نفحص محتوى النقد واسع النطاق الموجّه ضد السياسة الخارجية الأمريكية، فى الماضى والحاضر. فبدلاً من اتهام واضح محدد، نجد وابلأً من الاتهامات المتبادلة المتعارضة بأن السياسة الخارجية الأمريكية، فى الماضى والحاضر، تتسم: بالسذاجة الشديدة، والانعزالية الشديدة، والشمولية الشديدة، وأحادية التوجه إلى حد كبير، ومتعددة التوجهات إلى حد بعيد، وأخلاقية للغاية، ولا أخلاقية للغاية.

وتعزو مجموعة كبيرة من النقاد البارزين إخفاقات الولايات المتحدة المزعومة إلى التأثير المبالغ فيه للرأى العام الديمقراطى على العملية. على سبيل المثال، كتب والتر ليبمان "إنه [الشعب]

الذي أجبر الحكومة، التي كانت تعرف دائماً ما هو الأكثر حكمة، أو الضروري وما هو أكثر ملائمة، على أن تتأخر كثيراً فيما هو قليل للغاية، أو تستغرق وقتاً طويلاً في أمور كثيرة للغاية. وأن تصبح مسالمة وقت السلام، ومولعة بالقتال في الحرب، وأن تكون محايدة أو مهادنة في المفاوضات أو عنيدة ومتصلبة⁽¹⁾.

وبالنسبة للبعض، يكمن الخطر الأساسي في أن الرأي العام غير المثقف سوف يقود الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية عدوانية، أحادية التوجه. ومن هذا المنطلق، فإن التأثير الشعبي في السياسة الخارجية، والذي يضحمة زعماء الدهماء، يمثل تهديداً خطيراً ومزمناً. وحسبما قال الرئيس الأسبق كارتر، فإن معارضة رونالد ريجان التي أثارت الرأي العام ضد معاهدة قناة بنما، شاعت بين عامة الناس لأن ريجان قدم القضية "ببساطة"⁽²⁾. (إننا حفرناها، وأنفقنا عليها، فهي ملك لنا، وعلينا أن نبلغ "توريهوس" ورفاقه أننا سنحتفظ بها). وفي رأي كارتر، فإن رجال الدولة الناضجين المستنيرين، ببرامجهم الواعية للتعاون متعدد الجوانب، كثيراً ما أوقفهم وأعاقتهم العواطف المضللة لجماهير جاهلة، وكثيراً ما أصابتهم نوبات الهياج بسبب من لا ضمير لهم من السياسيين. فالجمهور حيوان شرس ونحن نثيره فيعرضنا للخطر.

ويوافق آخرون على أن الرأي العام الأمريكي خطير وغير مستنير، ولكن ما يقلقهم هو أن النتيجة لن تكون عدواناً دامياً، وإنما انعزالية وادعة متوقعة. وقد عزى أنتوني لويس، الكاتب الصحفي، في ما كتبه في "نيويورك تايمز" عام ١٩٩٤، نقص الدعم الشعبي للرئيس كلينتون في سياسته في "هايتي" إلى "كراهية شعبية عامة لإرسال قوات أمريكية إلى أي مكان خارج الولايات المتحدة"، وأشار إلى خطر «الانعزالية الجديدة»⁽³⁾ neo-isolationism التي تتخذ منحى شعبياً.

وهناك مدرسة فكرية أخرى توجه اللوم للجهل المروع للرأي العام الأمريكي، لأنه سبب سيطرة المثالية الضعيفة على سياستنا الخارجية. وقد أشار هنري كيسنجر، في خطاب له عام ١٩٩٤ في مركز الأبحاث الاستراتيجية الماليزي، إلى الجهل المطبق للشعب الأمريكي بوصفه سبباً في الأسلوب الخاطي لسياستنا الخارجية. وذكر كيسنجر أنه أثناء رئاسة ريجان أظهر استطلاع للرأي أن ٣٠٪ من الإجابات كانت تعرف النرويج بأنها الدولة التي كان يتقاتل فيها الكونترا (بدلاً من نيكاراغوا)⁽⁴⁾. وقد علق كيسنجر على الأمر قائلاً: لقد أضفنا الآن طبقة جديدة للجهل الأمريكي

* عمر توريهوس Omar Torrijos (١٩٢٩-١٩٨١) جنرال عسكري كان رئيس بنما (من ٦٨-١٩٨١) أجرى مفاوضات قناة بنما واتفاقياتها مع كارتر (١٩٧٨)، وتوفي في حادث طائرة. (الترجمة)

التاريخى أو التقليدى. ولأن الجيل الحالى قد تربى على التليفزيون أكثر من الكتب، فقد تعلم تكوين «الانطباعات» بدلاً من تكوين «الأفكار»⁽⁵⁾. وكان نتيجة جهلنا سياسة خارجية ترفض الطريقة المجربة والصحيحة للاحتفاظ بتوازن القوة، وتبنى نفسها على أساس «الاعتقاد بأنك [تستطيع] حل المشكلات بنشاط الإرساليات»- ونشر الديمقراطية⁽⁶⁾.

وهناك فريق آخر لا يلقى باللوم على الجمهور إطلاقاً. بل يقول إن ليبمان مخطئ: فالفطرة الشعبية سليمة، وأن من ينبغى أن يلام على إخفاقاتنا هي النخب. وحسبما يرى الناقد الاجتماعى إيريك أولترمان، فإن السياسة الخارجية الأكثر شعبية وديمقراطية تكون سياسة خارجية أفضل⁽⁷⁾ وتشترك مجموعة كبيرة من النقاد معه فى الإلقاء باللوم على النخب للخطايا العديدة الواضحة فى سياستنا الخارجية. وربما كان أكثر النقاد قسوة هو «بات روبرتسون» مؤسس الائتلاف المسيحى الذى يرى أن توجه نخبة السياسة الخارجية الأمريكية، وهو يتم فى الأساس من قلب مجلس العلاقات الخارجية، يعبث بمؤامرة شيطانية ليمهد الطريق للمسيخ الدجال⁽⁸⁾. أما عالم اللغويات فى معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT) نعوم تشومسكى فله رأى أكثر اعتدالاً، إلى حد ما، لكنه مع ذلك يرى أن «المناصب الاستشارية العليا ومناصب صنع القرار المرتبطة بالشئون الدولية تتركز إلى حد بعيد فى أيدي ممثلى الشركات الكبرى والبنوك والشركات الاستثمارية وبعض الشركات القانونية التى تدعم مصالح الشركات والمفكرين التكنوقراطيين ذوى التوجه السياسى، الذين ينفذون أوامر أولئك الذين يملكون المؤسسات الرئيسية فى المجتمع المحلى ويديرونها...»⁽⁹⁾ ويقول تشومسكى إن النخبة لا تضحى بالدماء قرباناً للشيطان، ولا تمهد الطريق بوعى للمسيخ الدجال، فإن قيمها وأولوياتها واضحة: «يزيد التعاون الأمريكى والدعم الدبلوماسى كلما زادت انتهاكات حقوق الإنسان، فى العالم الثالث على الأقل. فالانتهاكات المبالغ فيها لحقوق الإنسان (التعذيب، الانخفاض الإجبارى لمستوى معيشة معظم السكان، فرق القتل التى ترعاها الشرطة، تدمير المؤسسات المنتخبة أو الاتحادات المستقلة.. إلى آخره) ترتبط ارتباطاً مباشراً بدعم حكومة الولايات المتحدة»⁽¹⁰⁾.

وبالمقارنة، كان النقد الذى وجهه جون سوينى رئيس AFL-CIO* (وعضو مجلس العلاقات الخارجية) نقداً معتدلاً نسبياً. «عندما صاغت الشركات والبنوك قواعد السوق العالمية ونظمت

قوانينها في اتفاقيات مثل (منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) NAFTA، ومؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية - كانت تحمي الملكية، إلا أنها تركت الناس في خطر. فقد أفلتت الشركات متعددة الجنسيات من قوانين العمال وحماية المستهلك والبيئة⁽¹¹⁾. والاستثمار هو كل شيء، أما البشر فلا شيء في عالم السياسة الخارجية الأمريكية الذي يوجهه الاقتصاد وتقوده النخبة.

إنها صورة صحيحة إلى حد مؤلم، لكن هناك من وجه النقد للنخبة لأسباب مختلفة. فيتفق مراقبون مثل ريتشارد نيكسون، وإيرفنج كريستول، ورونالد ريجان، على أن هناك نخبة تهيمن على عملية السياسة الخارجية الأمريكية وتستبعد الأغلبية الصامتة من الشعب الأمريكي، إلا أنهم حددوا نخبة تختلف تماماً عما حدده روبرتسون وتشومسكي وسويني. فبالنسبة لهؤلاء النقاد، النخبة المهزوزة الواهية العاجزة أضعف وأشد اضطراباً وتفسخاً من أن تحمي المصالح القومية الأمريكية الأساسية، وأضعف من أن تعبد الشيطان أو أن تغتال زعماء حقوق الإنسان الكاريزميين في الدول النامية. وفي قول نيكسون الخالد هم مجموعة من «الرايكيالين التافهين المدعين» في وزارة الخارجية وخريجى "كلية" دين أتشيسون الجبانة لاحتواء الشيوعية» وقد خانوا المصلحة الوطنية⁽¹²⁾. أما «كريستول» فيحدد خطأهم الأساسى بأنه: توهم أننا نتحرك نحو «مجتمع عالمي». ويكتب كريستول «في مثل هذا العالم، قد تنتهى السياسة الخارجية - التى تمثل الدفاع عن مصالح الفرد القومية - من الوجود، مادامت قد حلت محلها تماماً دبلوماسية تهدف إلى التوفيق بين مصالح الجميع. إن وزارة خارجيتنا تتصرف فى معظم الأحيان، كما لو كان هذا العالم قائماً بالفعل، وكما لو أن الدبلوماسية لم تعد خادمة السياسة الخارجية بل سيدتها»⁽¹³⁾.

وقد نجح نقاد آخرون للنخبة الأمريكية، فى الجمع بين هذين الرأيين. فالنخبة قاسية وضعيفة فى آن واحد: قاسية فى السعى وراء المصالح الاقتصادية الضيقة، وضعيفة فى إخفاقاتها فى مناصرة المصلحة القومية، ومصالح العمال الأمريكيين الأفراد. تلك هى نظرية الكاتب الصحفى ومرشح الرئاسة الدائم بات بوكانان.

وفى الخارج، نجد كذلك آراء مختلفة عن كل من حالة المجتمع الأمريكى، وطبيعة سياستنا الخارجية. فالبعض، مثل رئيس الوزراء الماليزى «محمد محاضر»، يقول إننا مجتمع منحل يسمم العالم بقذارتنا وثقافتنا الشعبوية المتردية وإننا قطعنا بالفعل شوطاً كبيراً فى طريق زوالنا الحتمى⁽¹⁴⁾. ويرى البعض الآخر أننا قوة نشطة فعالة للتغيير، وتمثل خطراً على أساليب حياة الآخرين، وذلك على وجه الدقة، بسبب ما نبديه من تطور ونشاط⁽¹⁵⁾. وقد حذر الرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جورباتشوف من أن أفعالنا المتهورة، وأحادية توجهنا، وروح المغامرة الشديدة

لدينا، تهدد بحدوث فوضى عارمة، وتمثل خطراً على كل الأمم العاقلة.

وهناك رأى آخر يؤمن بأن الانعزالية الأمريكية هي أكبر خطر يواجهه العالم. إذ يمكننا فى أى لحظة أن نجمع أشتياغنا ونعود للوطن مخلفين وراءنا كلاً من أوروبا وآسيا لتصلنا إلى توازنهما الخاص. كذلك يعتقد البعض أننا قد أنشأنا سيطرة قوية بارعة، حتى أنه من الواجب الشاق على أى أمة على وجه الأرض مقاومتنا. قال الرئيس الراحل ميثران ذات مرة «إن فرنسا لا تعرف، ولكننا بالفعل فى حرب مع أمريكا. نعم، حرب دائمة، حرب طاحنة، حرب بلا موت. نعم، فالأمريكيون شديدي البأس، إنهم يتسمون بالشه، ويريدون أن يسيطروا كقوة لا تتجزأ على العالم»⁽¹⁶⁾.

إن النقد الموجّه للسياسة الأمريكية شديدة التنوع والصخب، حتى أنه يذكرنا بإحدى ملاحظات ج. ك. تشسترتون عن الهجوم على المسيحية فى زمنه. إذ لاحظ أنه بعض النقاد يهاجمون الكنيسة بسبب عدائها للمرأة، فى حين استخف بها آخرون لأن النساء فقط هن من يحضر صلواتها، كما لاحظ أن البعض اتهمها بكراهية المتعة، والإعلاء من شأن الزهد وبغض الحياة، بينما هاجم آخرون فساد كبار رجال الكنيسة وحياتهم المترفة. ولاحظ تشسترتون كذلك أن البعض اتهم الكنيسة بإعلانها الدعوة لسلام الضعف، فى حين هاجمها آخرون بسبب روح التعصب الصليبي التى لا تعرف التسامح. فبدأ تشسترتون فى التساؤل عما إذا كان دين ما خاطئ فى اتجاهات متباينة عديدة، يتساوى بذلك فى إعجازه مع دين كان فى الواقع حقاً.

فى حالة السياسة الخارجية الأمريكية، ينبغى أن نلاحظ أن هناك إمكانية على الأقل لوجود منهج لجنونها. إذ كانت نشأة القوة الأمريكية نشأة قوية، لافتة للنظر، متماسكة على المدى الطويل، وتحققت بتكلفة ضئيلة أثارت الدهشة إذا وضعنا فى الاعتبار حجم القوة التى وصلت إليها الدولة ومداه. فإن لم يكن أمامنا سجل تاريخى، ينبغى، دون شك، أن نستنتج أنه لو كانت الأمة، فى سياستها الخارجية، قد هوجمت هجوماً متبايناً شديداً من عدد كبير من النقاد، لما استمرت كقوة عظمى لفترة طويلة. وكما نرى، فإننا نجد مفارقة رائعة، فتراث، وممارسات ومؤسسات أكثر دول العالم نجاحاً تواجه ازدياداً شاملاً تقريباً، وإن كان متنازلاً ومفككاً على نحو غريب.

دعونا لا نخضع لطغيان الحقائق. فينبغى ألا يقودنا النجاح وحده لاستنتاج أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت رائعة - رغم كل ذلك، فربما كان مرجع ذلك إلى حظ عظيم، أو كما كان يقول أسلافنا، إن بركات العناية الإلهية، أو إرادة الرب هى ما جعلت هذا البلد يشهد ذلك النجاح. ويبدو أن الأمير أوتوفون بسمارك كان يرى ذلك، فقرب نهاية عمره المديد، قيل إن هذا السياسى العظيم كان قد ينس من إيجاد تفسير لنجاح البلاد فقلب قلبه كفيه قائلاً تلك الملاحظة الشهيرة، التى

نسبت إليه، عن السكارى والأطفال والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁷⁾. ومن هذا المنطلق، فإن الولايات المتحدة هي «السيد ماجو» في المجتمع العالمي. لكن ما يبدو أنه لا يقبل الجدل هو أن للسياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة سجلاً ناجحاً سواء نُسب هذا النجاح للحظ أو للمهارة أو للعناية الإلهية، ومن ثم فإن «السيد ماجو» قد استمر حياً في صورة طيبة.

ألا يستحق أن يكون من القارة الأوروبية*؟

إن أحد الأسباب الرئيسية لقلّة احترام السياسة الخارجية الأمريكية، هو أنها خالفت التوقعات التي وضعها المحللون والمراقبون. وهناك عدد يثير الدهشة من الناس اليوم لا زالوا يشتركون في مجموعة من الآراء التقليدية عما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية، وكيف ينبغي أن تعمل، مما لا علاقة له بعالمنا المعاصر. هذه الحكمة التقليدية المتحجرة بصورة غريبة، لا تتركز في أوروبا فحسب، بل يمكن أن يُطلق عليها صفة «القارية». فهذه الحكمة التقليدية لا تفترض، فحسب، أن خبرة السياسة الخارجية وممارساتها في الدول الأوروبية في أوج مجدها، هي التي تحدد ما هي الحياة الدولية «بحق»، بل تركز فقط على الأساليب والأفكار التي صدرت عن القوى الأوروبية القارية في القرن التاسع عشر (وخاصة بروسيا وفرنسا والنمسا)، وتتجاهل السمات المميزة العديدة التي اتسمت بها خبرة السياسة الخارجية لبريطانيا أثناء ذلك القرن، والولايات المتحدة اليوم. ومن المؤكد أن كثيراً من نقاد السياسة الخارجية الأمريكية التقليديين يجدون أن صفات معينة في السياسة الخارجية الإنجليزية خلال القرن التاسع عشر (أبرزها السياسة الخارجية التحررية التي توجهها القيم، التي اتبعتها رئيس الوزراء وليم جلاستون) هي صفات فجة ومروعة، كما في السياسة الخارجية الأمريكية اليوم.

تظل الواقعية القارية، كما يمكن أن نطلق على هذا المدخل للسياسة الخارجية، مؤثرة إلى حد بعيد في المجتمع الأكاديمي، أو ما أسماه والترمان بالحكومة العلمية punditocracy؛ وهي لسوء الحظ، تتقيد بمجموعة من الافتراضات - بعضها واع ومقصود وبعضها أقل من ذلك - عن السياسة الخارجية، لدرجة تجعل من المستحيل تقريباً أن نفهم ما هي السياسة الخارجية

* رغم أن القارة التي يتحدث عنها المؤلف هي قارة أوروبا إلا أنه يستعمل تعبير «قارى» (continental) للدلالة على أوروبا باستثناء بريطانيا العظمى ويستعمل تعبير أوروبى للدلالة على القارة بما فيها بريطانيا العظمى. (المترجمة).

الأمريكية أو كيف تعمل ولماذا.

والواقعية القارية ليست مجرد اعتقاد بأن «الواقعية» وليست «المثالية» هي إطار العمل الفكرى المناسب الذى نفهم من خلاله الأمم ونتابع حياتها الدبلوماسية. والواقعية، أو الاعتقاد بأن الدول تقودها مصالحها، والبحث عن القوة فى العلاقات الدولية أكثر من المثل والنزعة الخيرية، تنتشر بين الإنجليز والأمريكيين تماماً كما تنتشر بين الأوروبيين. وفى الواقع، كان كثير من الأوروبيين القاريين، يشعرون، عبر السنين، بأنه عندما يحين الوقت لوضع مبادئ (هكذا نتحدث عن) الواقعية موضع التطبيق، يكون الأنجلو أمريكيون، المنافقون الجشعون، قد تغلبوا على منافسيهم فى القارة الأوروبية.

ولكن بالإضافة إلى الاعتقاد بأن العلاقات الدولية فى بعض مستوياتها على الأقل هو صراع لا أخلاقى بين الكل ضد الكل، تتسم الواقعية الأوروبية كذلك ببعض المعتقدات المتميزة عن الطريقة التى تتكون بها الدول، وطبيعة المصالح التى تسعى لتحقيقها، ونوع عمليات السياسة التى تؤدى للنجاح. وهذه الافتراضات ببساطة لا تنطبق على الواقع الأمريكى، كما أن محاولة فهم التاريخ الأمريكى والسياسة الأمريكية فى ضوءها لا تؤدى إلا إلى خطأ تلو الآخر. إن هذا يشبه من يستخدم خريطة ولاية «أوريجون» للتخطيط للقيام برحلة فى ولاية جورجيا، فما من وسيلة لتجنب أن يضل الطريق.

إن من يفترضون أن السياسة الخارجية الفعالة يجب أن تسير اليوم على النهج نفسه الذى سارت عليه القوى العظمى فى القارة الأوروبية فى القرن التاسع عشر، وأن أهداف السياسة الخارجية الفعالة يجب أن تتقيد دائماً وفى كل مكان، بنوع الأهداف التى أقرها «ميترنينج» و«بسمارك» وأيدوها، يعتقدون أن السياسة الخارجية المثالية تشبه بصورة أو بأخرى التصوير الزيتى الواقعى فى القرن التاسع عشر. ولكن السياسة الخارجية الأمريكية تشبه إلى حد بعيد المشكاة kaleidoscope التى تتبدل صورها وأشكالها وألوانها بسرعة وبوضوح بصورة عشوائية. وافتراضات الواقعية القارية لا يمكن أن تُنتج رؤية متماسكة لقوة الأسلوب الأمريكى فى السياسة الخارجية، أو ضعفه. وكانت النتيجة، كما رأينا، نقداً أقل تماسكاً وتفهماً أكثر من كونه رفضاً عاطفياً غير مترابط وغير مفهوم. إنه شىء أكثر شبهاً باستجابة النقاد الذين خبروا الفن الواقعى بصورة تقليدية للأعمال المبكرة للمدرسة التأثيرية، عن التقييم المعتدل لأسلوب القوة الأمريكى.

هناك ثلاثة مجالات رئيسية كانت الاختلافات بين السياقين الأمريكى والقارى فيها عائناً يمنع المراقبين نوى التوجه القارى من الفهم الكامل للمذهب الأمريكى.

أولاً: هناك مشكلة الأمور الاقتصادية. فبالنسبة لسياسيين مثل ميترونيخ وبسمارك، ومن يسيرون على نهجهم، تعتبر الشؤون السياسية هي كل شيء في السياسة الخارجية؛ أما الاقتصاد فيأتي، في أحسن الأحوال، في مرتبة تالية. ولكن في التقليد الأنجلو-أمريكي تعتبر القضايا الاقتصادية جوهرية؛ فالنجاح الاقتصادي هو ما يخلق الأساس المالي للقوة القومية. والقوى القارية كانت تتصارع في أوروبا كعقارب في زجاجة. وقد استفاد البريطانيون والأمريكيون من هذا الانشغال القاري لبناء القوة الاقتصادية الدولية التي جعلت كلاً من القوتين الناطقتين بالإنجليزية قوة عالمية مهيمنة.

كان ذلك، بالطبع، يرجع جزئياً للحظ وليس للبراعة. فكانت لبريطانيا القناة، وكان الأطلنطي للولايات المتحدة، وكانت هاتان القوتان خارج الزجاجة التي تضم العقارب الأخرى، لذلك استمتعتا بحرية التفكير في أمور أخرى. ولكن هذه الحرية أعطت الفكر الاستراتيجي لكل من بريطانيا وأمريكا قالباً يختلف عن المذاهب القارية، وبدون فهم الشخصية المميزة للعناصر الاقتصادية والسياسية في التركيبة الإنجليزية-الأمريكية بين سياسات القوى الدولية، يستحيل فهم أي شيء عن السياسة الخارجية البريطانية أو الأمريكية.

فيما بعد سأوجه عناية أكبر بالبنية الفكرية لما يمكن أن يسمى الواقعية الأمريكية مقابل التنوع القاري، ولكن هناك نقطة يجب أن تثار هنا؛ ففي معظم التاريخ الأمريكي كانت الأمور المباشرة في السياسة الخارجية مسائل اقتصادية. ومن المنظور القاري، لم يكن للقلق حول التعريفات الجمركية أو التعاون المالي أو حقوق التجارة، أي علاقة بالسياسة الخارجية على الإطلاق. «أنا لا أعبأ إطلاقاً بقيمة «الليرة»!» هكذا قال نيكسون، ذو التوجه القاري، لمساعدته (18).

بالنسبة لأصحاب التوجه القاري، لا تعتبر السياسة الاقتصادية تحدياً ولا تحتل المرتبة الأولى في أعمال الدولة. أما بالنسبة للواقعيين الأمريكيين فإن الوصول إلى سياسة اقتصادية سليمة هي الاستراتيجية الحقيقية الكبرى للدولة، فلو امتلكننا المال لوجدنا السفن والرجال بطريقة أو بأخرى. وإذا نظر المرء إلى السياسة الخارجية الأمريكية من منظور التوجه القاري، وافترض أن القضايا الاقتصادية ثانوية وأن «السياسات العليا» وحدها هي ما تؤخذ في الاعتبار، سيبدو الأمر كما لو كانت الولايات المتحدة ليس لها إلا مشاركة ضئيلة نسبياً في السياسة الخارجية منذ نهاية حرب ١٨١٢ حتى القرن العشرين، مقارنة بأي قوى أوروبية على أي حال. وحتى نهاية الحرب الباردة يبدو أن الأمريكيين لم يشاركوا في السياسة الخارجية إلا عرضاً، وكانوا يمرون بفترات نشاط قصيرة بالتبادل مع فترات طويلة من العزلة. فلا شيء غير إعادة السياسة الاقتصادية إلى عالم «السياسات

العليا» يتيح لنا فهم لماذا كان السياسيون الأمريكيون والرأى العام الأمريكى يشاركون إلى حد بعيد فى السياسة الخارجية فى معظم فترات تاريخنا.

أما الانحراف الثانى الذى يضعف قدرة أولئك الذين يلبسون نظارات الواقعية القارية، على رؤية الطبيعة الحقيقية للسياسة الخارجية الأمريكية، فيتعلق بالمجال. فأنصار الواقعية القارية يتوجهون إلى أوروبا، ومن ثم يرون أن القارة الأوروبية هى المسرح الرئيسى لسياسات العالم. وقد خرج الأنجلو- أمريكيون عن هذه القاعدة لمدة ثلاثمائة عام على الأقل. ففى السياسات البريطانية خلال القرن الثامن عشر كانت «المياه الزرقاء» هى المكان المفضل لحزب المحافظين تاركاً أوروبا لما فيها من مكائد، بينما كان الأسطول البريطانى، والسفن التجارية البريطانية تدعم الإمبراطورية البريطانية حول العالم. وكانت معارك العقارب الكثيرة فى زجاجتهم الأوروبية الصغيرة تلهيهم عن الأعمال الحقيقية لبريطانيا، كما قال أعضاء حزب المحافظين. امتلك اسطولاً قوياً بما يكفى لسد الزجاجة، حتى لا تتمكن أى من العقارب من الزحف خارجها، وعندها ستكون بريطانيا آمنة.

ولم يوافق أعضاء حزب ويجز Whigs [عرف فيما بعد بحزب الأحرار] وقالوا إن التورين Tories [أعضاء حزب المحافظين] على حق فى اعتقادهم بأن الطريق الحقيقى لقوة العالم يقع خارج أوروبا، إلا أن الخطأ كان فى التجاهل التام لأوروبا. كانت بريطانيا تحتاج للاحتفاظ بقدرتها على التدخل فى حروب القارة الأوروبية، لتمنع أى عقرب من التهام العقارب الأخرى، وتصبح قوية بما يكفى لتدفع السدادة من طريقها وتتسلق لتخرج من الزجاجة.

لم يتجاهل الساسة ولا القوى فى القارة الأوروبية العالم الخارجى، لكن المعركة الشرسة بين العقارب، التى لم يمكنهم أبداً الفرار منها، أجبرتهم على تحويل انتباههم ومواردهم مرة تلو الأخرى عن العالم الخارجى، والعودة إلى ساحات المعارك الأوروبية الكثيرة. فبالنسبة للقوى القارية، كانت السياسات الأوروبية مسألة حياة أو موت؛ أما سياسات العالم فكانت ترفاً.

وقد وصل الأمريكيون فى النهاية إلى نتيجة لا تختلف كثيراً عن رأى «الويجز» عن أوروبا. فالقارة القديمة أهم من أن نتجاهلها، لكنها أبعد من أن تكون السمكة الوحيدة، أو حتى أفضل الأسماك فى البحر. لذلك نالت كل من آسيا وأمريكا اللاتينية نصيباً أكبر من الانتباه والاهتمام الأمريكى، فى حين كان تركيز السياسة الخارجية، التى يوجهها الاقتصاد، على العالم الثالث يبدو لكثير من أصحاب التوجه القارى أمراً لا يستحق اهتماماً جاداً.

منذ عهد آل «سيتوارة» كان الفكر الاستراتيجى الأنجلو- أمريكى يرتبط بأمور النظام العالمى. وككل شعوب التجارة الملاحية، كان البريطانيون والأمريكيون مشغولين بنسج شبكات

التجارة والاستثمار لتغطي قارات وبحار بأكملها. وقد كان «إليهو ييل» وهو تاجر من مستعمرة كونتيكت، قد أصبح جزءاً من الاقتصاد العالمى خاصة مع شركة الهند الشرقية هو الذى أتاح التمويل لوصية أعطت اسمه لكلية «ييل». كان الاحتفاظ بأمن ذلك النظام العالمى هو مركز اهتمام تاجر لندن، وأقطاب المال فى ذلك الوقت، بل ووزراء الملك أيضاً. وكان جمهور القرن الثامن عشر الذى أفرغ شحنات شاي «الهند الشرقية» فى ميناء بوسطن، يحتج، إلى حد ما، ضد السياسات الاقتصادية التى تسعى بها الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت لتوسيع ما يمكن أن نطلق عليه الآن عولة تحت السيطرة البريطانية⁽¹⁹⁾.

فلتسمها إمبراطورية أو سيطرة أو نظام عالمى أو عولة، فإن مسألة التكامل الاقتصادى العالمى برعاية بريطانية أو أمريكية والاستراتيجيات السياسية التى تدفع هذه العملية الكبيرة فى أو بالقرب من قلب كل من السياسة الخارجية والداخلية الأمريكية والبريطانية لسنوات طويلة. كان «فريدريك الأكبر» يفكر فى كيفية انتزاع إقليم «سيليزيا» من ماريا تيريزا وكان ألكسندر هاميلتون يفكر فى كيفية دمج الاقتصاد الأمريكى الوليد فى النظام العالمى البريطانى بأفضل الوسائل الممكنة.

من وجهة نظر «فريدريك الأكبر»، وكثير من مراقبى السياسة الخارجية الذين لا زالوا يشاركونه فى السمات الأساسية لنظرتهم إلى العالم (لا شعورياً فى الغالب)، فإن ما كان يفعله هاميلتون ليس سياسة خارجية حقيقية على الإطلاق - بل كان أمراً تجارياً عادياً. ربما كان هذا هو رأى فريدريك، لكن هاميلتون، وليس فريدريك، هو من وضع أساس القوة العالمية.

وأخيراً هناك مجموعة ثالثة من افتراضات الواقعية القارية عن عمليات السياسة الخارجية تجعل من المستحيل بالنسبة لهؤلاء الذين يقعون تحت تأثيرها شعورياً أو لا شعورياً التفكير بصورة منطقية فى السياسة الخارجية الأمريكية. وتضم هذه الافتراضات سلسلة كاملة من الأفكار عن طبيعة القوة السياسية، ودور الدولة فى المجتمع، ونقاط الضعف والقوة فى الديمقراطية.

من منظور الواقعية القارية، تبدو السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالى الحكومة الأمريكية ككل، خاطئة. وقد وضع «فيشر أمز»، عضو الكونجرس عن ماساشوسيتس، يده على المشكلة فى خطاب له أمام مجلس النواب الأمريكى عام ١٧٩٥: حين قال «الملكية مثل السفينة التجارية التى تُبحر جيداً، لكنها تصطدم أحياناً بصخرة، وتغرق فى القاع، أما الجمهورية فهى كالطوف، لن تغرق أبداً، إلا إن قدميك ستكونان دائماً فى الماء»⁽²⁰⁾. ولأن طوف السياسة الخارجية الأمريكية يفتقر لكل الصفات التى يبحث عنها أنصار الواقعية القارية فى السفينة، فإنهم

يفشلون باستمرار في فهم إمكانيات الطوف.

أولاً، يؤمن أنصار الواقعية القارية بما يمكن أن نطلق عليه نظرية «مؤلف الفيلم» auteur في السياسة الخارجية. فكما يعتبر نقاد السينما أن الأفلام إبداع شخصي بيد فرد واحد - هو المخرج في الغالب - كذلك يؤمن أنصار الواقعية القارية بأن أفضل سياسة خارجية هي التي تكون نتاج عمل زعيم عظيم واحد مثل: بسمارك أو تاليران أو ميتران أو كيسنجر.

إن الجهد العظيم الفذ، جهدٌ منفرد في الأساس، في لعبة كبيرة، معقدة، ومتعددة الأبعاد كالشطرنج، «بيدق» يتقدم هنا، و«طابية» يُضحى بها هناك، هجمه هنا، وتقدم هناك، وتراجع استراتيجي يغري الخصم بالتقدم أبعد مما يجب فيفقد كل شيء. وفي بعض الأحيان، يعمل هذا الرجل العظيم في خدمة سيد آخر في عالم السياسة الخارجية. (فهكذا كان نيكسون على أية حال يرى علاقته بكيسنجر). إلا أنه في معظم الأحيان، يقف وحده في مواجهة مع المنافسين، والعقبات البيروقراطية ورؤساء جهلة. وقد «أنزل» ويلهلم الثاني، غير الحكيم، «ربان السفينة» حينما أجبر بسمارك على الاستقالة. وتنحى تاليران عندما كان مقتنعاً بأن طموح نابليون البالغ لا يمكن أن يؤدي إلا لكارثة.

هذه بالطبع رؤية القرن التاسع عشر الرومانسية لوزير الخارجية باعتباره بطلاً غامضاً - مثل أبطال قصائد «لورد بايرون»: صامت، كثير التأمل، يحمل على عاتقه مسئوليات ضخمة، يُعفى من القيود الأخلاقية العادية في خدمة رؤيته الواسعة، التي تعدل كوكب الأرض. (لو أمكن تصديق كيسنجر في هذا الموضوع، لامتدت أوجه الشبه بين وزراء الخارجية وأبطال «بايرون» إلى مخادع النوم أيضاً).

إنه لأمر شديد الوضوح، أن النظام السياسي الأمريكي غير مهياً لخلق طرق ممهدة لهذا النوع من الشخصيات. فقد كره بسمارك الرايخستاغ (البرلمان)، واستخف به، وكان يتعامل معه في حدود ضيقة قدر الإمكان، فلو كان هناك بسمارك أمريكي لم يكن ليقضى ساعات طوال يشهد تفصيلاً أمام لجان غير ودية في بعض الأحيان، لكنه كان سيجد في كل مكان من حوله مفوضين دستوريين يجبرونه على الحصول على موافقة من الكونجرس أو مجلس الشيوخ قبل اتخاذ أي إجراء. ولو أن «ريشيليو أو بسمارك أو ميترنينغ ولد في الولايات المتحدة، فمن غير المحتمل أن أياً منهم كان سيتمتع بالصبر، والمهارات السياسية التي تجعله وزيراً للخارجية، وإن أصبح وزيراً للخارجية فلن يبقى كذلك طويلاً. (ربما كان تاليران يصلح لذلك تماماً). وعلى أي حال، عادة ما تكون السياسة الخارجية الأمريكية جهداً جماعياً - مثل إنتاج نظام استوديوهات هوليوود

القديمة، وليس إنتاجاً مستقلاً لمخرج وحيد. (ومن المحزن، أن وزير الخارجية الأمريكية غالباً ما يشغل موقعاً في عالم السياسة الخارجية أقرب للكاتب السينمائي في هوليوود منه إلى المخرج). حتى لو استطاع زعيم رفيع المستوى - مثل «ميترونيخ» أو «ريشيليو» تسلق عمود السياسات الأمريكية الزلق ليصبح وزيراً للخارجية، فستكون مدة توليه - أو توليها - المنصب قصيرة، في أحسن الظروف. فقد تولى بسمارك رئاسة وزراء بروسيا لمدة تسع سنوات، قبل توليه منصب مستشار الإمبراطورية الألمانية لمدة تسعة عشر عاماً، بينما تولى ميترونيخ رئاسة النمسا لمدة تسعة وثلاثين عاماً⁽²¹⁾. أما الرئاسة الأمريكية فتتغير غالباً كل أربع سنوات، وتتغير إجبارياً كل ثماني سنوات؛ وفي ظروف غير معتادة فقط قد يتلقى أحد ممن خدم طويلاً في وزارة الخارجية دعوة للاستمرار في الخدمة تحت الرئاسة الجديدة. وفي أحوال كثيرة يقوم الرؤساء بتغيير وزراء الخارجية مرة أو أكثر خلال فترة السنوات الرئاسية الأربع، ومنذ عام ١٧٨٩، بلغ عدد رؤساء الولايات المتحدة ثلاثة وأربعين رئيساً، في حين بلغ عدد وزراء الخارجية خمسة وستين وزيراً.

فضلاً عن ذلك، قد يكون قصر فترة تولي المنصب هو أقل العقبات التي تواجه بسمارك أمريكا المفترض. أضف إلى هذا المعارضة والإزعاج المستمر من لجان متعددة في مجلسي الكونجرس، وكذلك إزعاج المعاناة من غرور رؤساء اللجان ومقاطعتهم خلال عقد الجلسات. وسرعان ما يكتشف وزير الخارجية أن وزارة الخارجية لا تحتكر حتى على المستوى التنفيذي تشكيل السياسة الخارجية. فهناك أيضاً سيطرة بيروقراطية قليلة من مجلس الأمن القومي - ضعيفة في مصادرها المؤسسية لكنها قوية فيما يتعلق بقربها من الرئيس - وعالم أوسع من الوزارات المتنافسة، لكل منها سياستها الخارجية الخاصة. فالبنّاجون تحتفظ بالاتصالات الواسعة مع الحكومات والقوات المسلحة الأجنبية، ولها وجهات نظر هامة في السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة. وعندما تختلف وزارة الدفاع على أمر سياسي مع وزارة الخارجية، فإنها لا تطوى خيامها في هدوء وتتسلل نادمة في الظلام؛ بل تجادل بشدة دفاعاً عن رأيها، أو تستمر ببساطة في تنفيذ سياستها دون الرجوع لآراء Foggy Bottom (اسم يطلق على وزارة الخارجية الأمريكية).

وغير البنّاجون، هناك وكالات الاستخبارات، ولكل منها مجموعة من الآراء والأولويات، وكل منها معدّ تماماً لأداء أنشطة ضخمة دون إشراف الدولة أو التنسيق معها. وللممثل التجاري للولايات المتحدة مكانة رفيعة ويشغل منصباً له تفويض مستقل على نطاق واسع وأحياناً غير محدد في التجارة والسياسة الاقتصادية. كذلك هناك وكالات أخرى، لها صلات وجداول أعمال دولية خاصة بها، كما أن وزارة الخارجية نفسها ليست وحدة متماسكة، وإنما هي مكان يعج بالصراعات

البيروقراطية. كما أن الوظائف التي يشغلها مندوبو الكونجرس تكون عرضة لمحابسة أنصارهم أكثر من رؤسائهم - اسماً لا فعلاً - في وزارة الخارجية. وعلى كل حال، تعرف مجموعة العاملين في وزارة الخارجية أن منصب وزير الخارجية يأتي ويذهب، لكن الكونجرس باقٍ للأبد.

وفي حين وصل هذا النمو البيروقراطي الضخم الشديد إلى أقصى إسراف ترفى فقط مؤخراً في القرن العشرين، كان نظام تقسيم السلطة، وقصر فترة تولى المناصب، والتنافس الداخلى في القسم التنفيذي، قديم للغاية في الولايات المتحدة، وكان ذلك يحبط رؤساء ووزراء خارجية منذ جورج واشنطن الذى حاول حل النزاعات بين هاميلتون في وزارة الخزانة وجيفرسون في الخارجية في تسعينيات القرن الثامن عشر.

إن السياسة الخارجية الأمريكية نادراً ما كانت نتاج عقل موجه متروّحيد يبدأ فقط في رسم الاختلاف بين الأداة الأمريكية والمثال الأوروبي. فعملية السياسة الخارجية الأمريكية تنتهك أفكاراً قارية أساسية عن السياسة الخارجية، بطرق أخرى هامة. أولها العملية الدستورية، وهى عملية صُممت لتصنع آلة صاخبة مروعة تندفع أمام بقوة وعلى نحو غير منتظم، وهى عملية تنقسم دائماً على نفسها، فنصف الحكومة يفتش دائماً تقريباً عن الغسيل القذر للنصف الآخر. فإن لم يكن هذا كافياً، فقد تم وضع الدستور لإلقاء الضوء على تأثير المصالح المحلية والمحددة في عملية السياسة الخارجية. ومن منظور قارى، يناقض ذلك الطريقة التى يجب أن تعمل بها السياسة الخارجية، فقام كثيرون بوضع افتراضهم غير المستبعد بأن عملية بمثل هذا الاتساع لن يكون نجاحها ممكناً.

إن تقسيم السلطة بين جهتي الحكومة التنفيذية والتشريعية هو ما يسبب عملية الجدل العام البطيئة المريبة والتي غالباً ما تكون سخيّة. ويصل المشرعون المغمورون - لكن المخضرمين - إلى مناصب هامة في صنع السياسة من خلال نفوذ الأقدمية. حيث أن رؤساء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، رجال من أمثال وليم بورا سيناتور إيداهو ١٩٢٣-١٩٢٣، أو جيسى هيلمز سيناتور نورث كارولينا ١٩٩٥-٢٠٠١، كان لا يعنيه كثيرًا الرأى العام الدولى، ولا مجاملات الخطاب الدبلوماسى. وما لم يكن متخيلاً بالنسبة للمجتمع الدولى - رفض الولايات المتحدة الانضمام إلى عصبة الأمم عام ١٩١٩، ورفضها - الأحدث - لدفع رسوم الأمم المتحدة - هو سياسات كالمعتاد بالنسبة لأقطاب مجلس الشيوخ هؤلاء. ولأنهم محل رثاء السفراء الأجانب، وموضع شفقة مجلس العلاقات الخارجية، واستخفاف الموظفين الدوليين في صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى والأمم المتحدة، فإن ذلك يزيد من جاذبية كثير من السياسيين الأمريكيين فى بلادهم. وهناك مشكلة أخرى، فالجدل حول السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة غالباً ما يعطى

وزناً كبيراً لنوع الأصوات التي تعتبر منحرفة أو خطيرة في مناطق عديدة من العالم. أما الأصوات الأمريكية التي تريد وضع التأكيد على حقوق الإنسان في صدر جدول أعمال الدبلوماسية الدولية، فهؤلاء الذين لا يريدون إرسال أبنائهم وبناتهم للخارج إلا للدفاع عن الولايات المتحدة ضد هجوم مباشر، والذين يريدون وضع حد للبيروقراطيات المتكتمة، والقوات المسلحة الهائلة، وميزانيات الاستخبارات الخاصة أو ما سماه نقاد الحرب الباردة «بولة الأمن القومي»⁽²²⁾، والذين يخشون أن يستشرف الاتحاد الأوروبي مملكة المسيح الدجال، كلهم يتقبلون أساليب في السياسة الخارجية تختلف اختلافاً جذرياً عن رؤى أكثر تقليدية يُحتفظ بها في سفارات حلفائنا في حلف شمال الأطلسي.

ولا تنفرد الولايات المتحدة بوجود آراء مثالية وشعبية في سياستها الخارجية أو وجودهما معاً - خذ مثلاً الحماس الكاثوليكي في أسبانيا أثناء حكم آل هابسبرج، والشعور الشعبي البريطاني بزيغ الباباوية تحت حكم آل ستيوارت، والآراء الشعبية الفرنسية التي ترى ضرورة استعادة الأراضي التي استولت عليها ألمانيا بعد عام ١٨٧١ - لكن امتزاج هذه الآراء وقوتها وتركيبتها تخصصنا وحدنا.

إن الأصوات غير التقليدية قوية جزئياً، لأنه بينما تتشابه مصالح وقيم الطبقات التجارية على الساحل الشرقي تاريخياً مع آراء النخب المماثلة في أوروبا، كانت الولايات المتحدة دائماً تضم مناطق عديدة بآراء مختلفة وأولويات مختلفة في السياسة الخارجية. وقد استمرت الشكوك لوقت طويل بين كل من مصالح النخبة والحكومة القوية في السنوات الأولى للجمهورية، وكان الدستور محملاً، عمداً، بشروط تم حسابها بدقة لتجعل من الصعب على الحكومة أن تتخذ إجراءً قوياً وفعلاً وسريعاً في السياسات الدولية. كذلك فإن توزيع القوة بين الولايات يؤكد أن كل صوت في كل منطقة سيكون له وزنه المناسب في العملية السياسية الأمريكية.

ويتأكد مجلس الشيوخ، بتقسيمه للأصوات الانتخابية فيه بالتساوي بين الولايات الخمسين، أن التنوع الإقليمي للولايات المتحدة ينعكس بصدق في إجراءات سياستها الخارجية. ولأن الولايات المتحدة أحد أكثر مجتمعات العالم تنوعاً إقليمياً، فإن التأثير اللامركزي لمجلس الشيوخ على السياسة الخارجية الأمريكية يكون ملحوظاً. فنجد الولايات المكتظة بالسكان، ذات الصبغة الصناعية الشديدة والتي تقع في الشمال الشرقي، ومناطق وسط الأطلسي، والولايات المنعزلة قليلة السكان في جبال روكي وفي الصحاري الجنوبية الغربية، لها اهتمامات مختلفة في السياسة الخارجية. فما يصلح لولاية تكساس، وهي تاريخياً ولاية الأجور المنخفضة والاقتصاد الموجه نحو

إنتاج المواد الخام والمحاصيل الزراعية، يكون في الأغلب الأعم سيئاً لولاية ماساشوستس وهي ولاية الأجور المرتفعة التي تستهلك ما تنتجه تكساس. وفي سبعينيات القرن العشرين سبب ارتفاع سعر الوقود ازدهاراً اقتصادياً في تكساس، وأزمة اقتصادية في ماساشوستس. وكانت اللافتات الضخمة في محطات الوقود تعلن «قُد [سيارتك] بسرعة ٧٥ ميلاً وجمّد اليانكي!» بعد ذلك بعشر سنوات، انخفضت أسعار الوقود؛ فتمتعت ماساشوستس بما سماه السياسيون فيها «معجزة» اقتصادية، في حين كانت تكساس تنزوي فيما يشبه كساداً اقتصادياً.

كذلك تختلف الولايات من حيث أهمية مناطق العالم بالنسبة لكل منها. إن تكساس تتطلع بصورة حتمية إلى المكسيك، لذا كانت فرص التجارة ومشكلات الهجرة تستغرق اهتمام سكان الولاية أكثر من أي أمور أخرى في السياسة الخارجية. وتتطلع ولاية ميشيجن لكندا. أما كاليفورنيا فكانت تهتم بالمكسيك وكانت مفتونة بساحل المحيط الهادئ. وعلى المستوى الثقافي والجغرافي والاقتصادي كانت أوروبا بعيدة كل البعد عن لوس أنجليس، وكانت اليابان محط أنظار ولايتي أوريجون وواشنطن، بينما كانت أهمية المكسيك ثانوية بالنسبة إليهما. وخارج حدود «وول ستريت» كان اهتمام نيويورك باليابان أقل من اهتمامها بأوروبا. في حين كانت فلوريدا تهتم بكوبا أكثر من اهتمامها بأي دولة أخرى، وبأمريكا اللاتينية بصفة عامة بما يتجاوز اهتمامها بأي أمور أخرى. وكان الجنوب ووسط الغرب الزراعي يفكرون في بقية دول العالم بصفة عامة باعتبارها أسواقاً محتملة لمنتجاتهم الزراعية. وكان وسط الغرب الصناعي يرى مصادر المنافسة والأسواق المحتملة في كل مكان.

يؤكد الحساب الغريب لمجلس الشيوخ أن وجهات النظر البديلة والإقليمية الخاصة بالمصلحة القومية سيتم تمثيلها جيداً في العملية. في عام ١٩٩٨ جاء أكثر من ٥٠٪ من جملة صادرات الولايات المتحدة، من سبع ولايات لها أربعة عشر مقعداً فقط من مائة مقعد في مجلس الشيوخ. في حين كانت ست وعشرون ولاية، تمثل الأغلبية في مجلس الشيوخ، مسئولة، جميعها، عن أقل من ١٠٪ من الصادرات الأمريكية. وتحت هذه الظروف، لا عجب أن سياسات السياسة التجارية تتخذ في بعض الأحيان اتجاهات غريبة.

غالباً ما كانت أساليب التصويت المعمول بها على أساس الواقع الإقليمي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية في الماضي. فعند اندلاع الحرب العالمية الأولى كان الغرب الأوسط يسيطر عليه معارضون لمشاركة الولايات المتحدة؛ وكانت نيو انجلند تفضل التدخل. وكانت الأمهات في ولاية نبراسكا لا يرغبن في أن يموت أبنائهن في حرب يشعرن أنها لحماية حق العاملين في البنوك

الأنجلو-أمريكية في السفر بون إزعاج على بواخر فاخرة إلى انجلترا. أما سكان نيو إنجلاند فكانوا يشعرون بأن حماية السفن التجارية الأمريكية والتجارة الأوروبية لها أهمية حيوية لا يمكن إهمالها. كان هذا على عكس المناقشات الأولى في التاريخ الأمريكي، حينما كانت نيو إنجلاند أكثر سلماً. فقد كانت نيو إنجلاند لا تتعاطف كثيراً مع التوسع الأمريكي في المحيط الهادى، وقد عارض وفدوا المفوض ضم هاواى والفلبين. وتم إقرار ذلك بفارق صوت واحد لأن أعضاء مجلس الشيوخ عن نيو إنجلاند قاموا بالتصويت ضده بشدة. كذلك عارضت نيو إنجلاند حرب ١٨١٢ وضم تكساس وحرب المكسيك. (وقد سأل جون كوينسى آدمز - الرئيس السابق - حينما كان عضواً في الكونجرس، الجنوب والغرب أثناء مناظرة في الكونجرس تتعلق بضم تكساس⁽²³⁾، قائلاً «أليست [بولتكم] كبيرة وصعبة المنال بما يكفى فعلاً؟ أليس لديكم ما يكفى من الهنود لإخراجهم من الأراضي التى دفن فيها أبائهم؟» وكانت الإجابة فى الحالتين بالنفى القاطع).

كان الجنوب عدوانياً ويؤيد التوسع على الدوام. فكما لاحظنا من قبل. كان الجنوبيون قبل الحرب الأهلية يتطلعون إلى تكساس وأمريكا الوسطى وكوبا لمزيد من ولايات الرق. وبعد ذلك استمر الأمل لديهم فى أن التوسع الأمريكى في المنطقة سوف يفيد منطقتهم الفقيرة. ولطالما دفعت القيم الجنوبية عدداً كبيراً من الشباب للالتحاق بمجالات العمل العسكرى، وقد جعل الدمار الاقتصادي الذى خلفته الحرب الأهلية، والمكانة الاجتماعية التى حظى بها جنودها، العمل العسكرى أكثر جذباً للأجيال اللاحقة. وبعدما أصبحت الخدمة فى الجيش الوطنى مرة أخرى مقبولة فى المجتمع الجنوبى زمن الحرب الأسبانية الأمريكية نشأت روح إقليمية متميزة للخدمة العسكرية، وروح وطنية مولعة بالقتال استمرت بالتالى فى التأثير على السياسات الجنوبية، والسياسات القومية. وقد منحت طول فترة البقاء فى المنصب، بالنسبة لممثلى الجنوب فى كل من مجلسى الكونجرس، فرصاً لا نظير لها للولايات الجنوبية لتزويد أنفسهم بقواعد عسكرية، فعمقت هذه الشبكة الزهو القتالى القوى الموجود فى الإقليم بالفعل.

من منظور الواقعية القارية، كان وجود أصوات أقاليم الكونجرس فى عملية السياسة الخارجية الأمريكية مجرد جزء من المشكلة. فخلف هذه الحقيقة تكمن مشكلة أعمق، يعتبرها أنصار التوجه القارى، وكذلك كثير من المراقبين المتخصصين فى التاريخ والعلوم السياسية، عيباً أساسياً مطلقاً فى النظام الأمريكى، وهى: طبيعتها الديمقراطية.

لم يكن الحبر الذى كتبت به نصوص الدستور قد جف بعد، عندما بدأ المجتمع الأمريكى عملية التحول من الجمهورية الاتحادية المختارة، والتى تصورها معظم مؤسسيها، إلى دولة قومية أكثر

ديمقراطية. وكان الشعب الأمريكي يصر على صوت، في السياسة الخارجية، أشد ارتفاعاً مما ظنه بعض المؤسسين القدر المعقول. ونتيجة لذلك، تشكلت السياسة الخارجية جزئياً من القيم والاهتمامات والإحياءات الديمقراطية خلال كل من القرنين التاسع عشر والعشرين.

لم يكن ذلك أمراً جيداً في رأى كثير من المراقبين في الداخل والخارج، فحتى وقت قريب للغاية كانت قلة من عقلاء الناس يؤمنون بقدرة الأنظمة الديمقراطية على إدارة شئونها الخارجية بطريقة معتدلة حازمة بناءة تتميز ببعد النظر.

إننا ننسى اليوم - غالباً - كيف كانت التجربة الأمريكية ثورية، فقد كانت التجربة الديمقراطية على النطاق القارى تثير الشكوك دائماً، ولم تجر أى محاولة على نطاق واسع من قبل، أما التجارب الصغيرة السابقة فقد باءت بالفشل. كان علماء السياسة الأوائل يراقبون بفزع بدء الديمقراطية الأثينية بسياسة خارجية محفوفة بالمخاطر، ومتردة في إدارة الحرب الناتجة، وقامت بمناورات سياسية مع قيادة الحرب، وعهدت بمصير دولة المدينة إلى مغامر مجرد من المبادئ وغير متزن. مما جعل «بوليبوس» يقول عن الديمقراطية «إن لها أجمل الأسماء وأسوأ الحقائق - حكم الغوغاء». أما رأى «سينيكا» فيها فكان إنها «أشد قسوة من الحروب أو الطغاة» إذ أنه بوصفه معلماً «لنيرون» وأحد معارف «كاليجولا»، كانت لديه فرصة كبيرة لتقييم مشكلات الاستبداد عن قرب (24).

شهدت القرون التالية عواقب الحكم الديمقراطي في دول المدينة عبر البحر المتوسط في العصور القديمة، ومرة ثانية في إيطاليا في عصر النهضة ولم يكن الإنجاز مثيراً، ولم تغير الثورة الفرنسية، وبدرجة أقل الثورة الأمريكية، آراء كثيرة في بداية الأمر.

كان رؤساء أمريكا الثلاثة الأول يؤمنون جميعاً بأن التعقيدات الخارجية يمكن أن تحطم الجمهورية الوليدة - رغم اختلافهم في نوعية التعقيدات التي تمثل الخطر الأكبر. فكان «واشنطن» و«جون آدمز» يعتقدان أن الأصدقاء الفرنسيين كانوا يهدفون إلى ثورة من نوعية اليعاقبة في الولايات المتحدة، مقترنة بحرب لها دوافع أيديولوجية دعماً للثورة الفرنسية. أما جيفرسون فكان يعتقد، بدوره، أن واشنطن، يسانده حزب فاسد مؤيد للبريطانيين، كان يرغب في دعم انقلاب إذا لزم الأمر لتمرير اتفاقية «جاي» المؤيدة للبريطانيين في مجلس الشيوخ. وقد أثار هذه المخاوف جزئياً الضعف وعدم الاستقرار اللذان اتسمت بهما الجمهورية الوليدة، لكنها أثرت بصفة أساسية حتى في حالة جيفرسون، بسبب الاعتقاد بأن الولايات الديمقراطية كانت بصفة عامة أقل قدرة من غيرها في إدارة علاقاتها الخارجية.

وكان هناك أصدقاء آخرون للجمهورية يوافقون على ذلك. فقد كتب أليكسيس دي توكفيل يقول: «لا أتردد في قول أن إدارة الأنظمة الديمقراطية لعلاقاتها الخارجية بصفة خاصة، هي ما تجعلها تبدو بالنسبة لي، دون شك، أدنى من الحكومات الأخرى... فالسياسات الخارجية لا تكاد تتطلب أياً من هذه الصفات الخاصة بالديمقراطية، بل تتطلب، على العكس من ذلك، الاستخدام الأمثل لكل الصفات التي تنقصها، تقريباً»⁽²⁵⁾.

في عهد الثورة الأمريكية، كان هناك ما يشبه الإجماع الفكري على نوع الحكم اللازم لإدارة سياسة خارجية فعالة وناجحة؛ ألا وهو الحكم الأرستقراطي [حكم النخبة] - فالأرستقراطيون لديهم الوقت المتاح للسفر للخارج ولدراسة التاريخ واللغات التي تتطلبها الدبلوماسية. وهم يختارون الرؤية طويلة الأجل لمصالح البلاد، ويتم إعدادهم لتولي أمر السياسات التي قد لا يظهر نفعها إلا بعد عدة سنوات. كذلك كان الأرستقراطيون يتوقعون لنيل شهرة من خلال خدمة مميزة للدولة، وكانوا على دراية بالمصالح التقليدية لبلدهم وعلاقتها بمختلف جيرانها ومنافسيها. وكانت الطبقة الأرستقراطية لأي أمة تشكل كياناً صغيراً بما يكفي للوصول إليها وإقناعها بالنصائح المعقولة، لكنها كبيرة لدرجة أنها تقاوم عواطف الأحزاب الصغيرة، وفي حين أن الأرستقراطية قد تقمع مواطنيها من خلال قوانين التمييز العنصري المحلية، فإنها في تعاملاتها مع الدول الأجنبية تمثل مصالح الأمة ككل.

تشارك الأنظمة الملكية في بعض هذه المزايا. فالملوك كانوا يعرفون التاريخ الدبلوماسي وكان يتم تعليمهم لفهم مصالح أمتهم الأساسية. وكانوا على وعي بمصالحهم طويلة الأجل الخاصة بالسلالة الحاكمة، وكانوا يهتمون أكثر من رعاياهم بشرف الأمة وسلامتها. من ناحية أخرى، كما كان لدى المؤرخين والسياسيين فرصة كبيرة للملاحظة، فقد لعبت النزاعات الخاصة والصراعات بين الممالك دوراً كبيراً لم يحالفه الحظ غالباً في التاريخ الأوروبي. على سبيل المثال، لم يكن من الممكن شرح حرب «الوراثة الأسبانية» في بداية القرن الثامن عشر دون فهم السمات الشخصية للملك الفرنسي لويس الرابع عشر وطموحاته. كذلك لعبت شخصية جورج الثالث دوراً في كل من دفع سكان المستعمرات للثورة، وإطالة فترة العداء.

مع ذلك كان هناك اعتقاد شائع بأن الشعب كان حاكماً أسوأ من أي ملك عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية. فقد يتسم الملوك بالعاطفية والتقلب، إلا أنهم كانوا نموذجاً للثبات بالمقارنة بالجماهير. في عام ١٨٣٠ أثار بينجامين ديزرائيللي، في مجلس العموم، هجوماً على فكرة الديمقراطية.

إذا أنشأت ديمقراطية، فعليك أن تجنى ثمار الديمقراطية في الوقت المناسب، وفي الوقت المناسب ستشعر بنفاد صبر شديد من الأعباء العامة، مقترباً، في الوقت المناسب، بزيادة كبيرة في النفقات العامة. وفي الوقت المناسب ستدخل حروباً لأسباب انفعالية وليست عقلانية. وفي الوقت المناسب ستجد أن ثروتك قد قلت قيمتها، وأن حريتك ناقصة⁽²⁶⁾

كان العجز في الإنفاق والمغامرات العسكرية هي ما يكون الحكم التقليدي على الديمقراطية، ليس في زمن دزرائيلي فقط، وإنما في كل الأجيال تقريباً منذ عصر هوميروس حتى القرن الواحد والعشرين. ومن هذا المنظور، يمثل جمع رونالد ريجان بين عجز ضخّم في الميزانية وميزانيات عسكرية هائلة وسياسة خارجية فعّالة، الشكل قبل الأخير للديمقراطية، ليتلوه خلال فترة وجيزة زعيم للدهماء أكثر تجرداً من المبادئ الأخلاقية، يفوز بأصوات الجماهير الجاهلة بتغذية أهوائهم، ويستخدم القوة التي يكتسبها بهذه الطريقة لجعل من نفسه ديكتاتوراً.

إن الرأي الشائع في زماننا هذا بأن الأنظمة الديمقراطية لا تدخل حروباً عدوانية، لم يكن مقبولاً من أسلافنا. وقد سار نمو الديمقراطية، في الولايات المتحدة وأوروبا جنباً إلى جنب مع الزيادة الشديدة في الولع بالقتال في العلاقات الدولية. فكما رأينا، استطاع رجال الدولة الأمريكيون والبريطانيون بصعوبة منع الرأي العام الغاضب من دفع البلدين للدخول في حرب في النزاع الحدودي على أوريغون في أربعينيات القرن التاسع عشر. ومسألة السفينة «ترنت» عام ١٨٦١⁽²⁷⁾. وقد دفع مدّ لا يقاوم للرأي العام وإيم ماكينلي المتردد إلى الحرب الأسبانية الأمريكية. كما بارك الرأي العام في كل الدول الأوروبية الكبرى إندلاع الحرب عام ١٩١٤ وتحمس لها. وفي كل أزمة دبلوماسية كبرى خلال خمسين عاماً من الحرب الأهلية إلى الحرب العالمية الأولى، كان المفضل باستمرار في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، بصورة أو بأخرى، هو طريق الحرب. وكان الذين يعملون على تسوية النزاعات يغامرون بحياتهم السياسية.

إذا كان الرأي الأمريكي أقل ميلاً للحرب من الرأي الأوروبي عام ١٩١٤، فإن السنوات الست التالية لذلك العام يمكن أن تكون بمثابة حالة تستحق الدراسة للتقلب والنزعة العاطفية التي حذر منها نقاد الديمقراطية. فقد تحول الشعور الأمريكي من حالة اللا عنف عام ١٩١٤ إلى التعطش الشديد للدماء بعده بأعوام ثلاثة. ففي عام ١٩١٦، أعاد الشعب الأمريكي انتخاب «وودرو ويلسون» لأنه أبعدهم عن الحرب. وبعد ذلك بعام، قام الأمريكيون بتغيير اسم الطعام الألماني المعدّ من الكرنب المخمر «ساوركروت» إلى «كرنب الحرية»، حتى لا يتم منح مساعدة أو راحة «للجنود

الألمان». وفي عام ١٩١٨، كانوا على استعداد للقتال في الخنادق لإقرار الديمقراطية والسلام في جميع أنحاء العالم، وبحلول عام ١٩٢٠ لم يرغبوا في شيء أكثر من نسيان أهوال الحرب، ومسؤوليات السلام، في عودة سريعة «للحالة السوية».

لم يكن هذا مجرد خطأ أمريكي. فقد كانت كل الأنظمة الديمقراطية في أوروبا تنزع للانتقام والحرب في عام ١٩١٩ عندما كانت العقول الأكثر هدوءاً تدعم السلام المعتدل؛ وكانت كل الأنظمة الديمقراطية محبة للسلام بعدها بخمسة عشر عاماً، عندما كان الجسم مفيداً في مواجهة هتلر. ففي عام ١٩٣٨، لم يكن الرأي العام في كل مكان، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، ليزعج نفسه بملاحظة التهديد الحقيقي للسلام، والذي كانت تمثله ألمانيا في عهد هتلر. وفي عام ١٩٥٠ كان يمكن أن يصيب الشعب الأمريكي زعر جنوني جراء التهديد المتخيل العام لخطط «ستالين» قصيرة الأجل للسيطرة على العالم.

وليس الأمر مجرد تقلب الأنظمة الديمقراطية وقابليتها للاستثارة. فالنظرية الديمقراطية تؤمن بأن الشعب قادر على إطلاق أحكام واعية تتعلق بالسياسات الداخلية، لأن الفرد يكون أكثر قدرة على تحديد المرشح، أو الإجراء الذي يمكن أن يخدم مصالحه، أو مصالحها. لكن ما يقل وضوحاً إلى حد بعيد عن ذلك، هو أن يتم إبلاغ المواطنين بالقضايا الجوهرية في السياسة الخارجية. ولا يعتبر إحصاءات كسينجر تجاه الكونترا في النرويج مثلاً وحيداً لذلك. فالمقالات والدراسات المسحية تظهر بانتظام بإحصائيات كئيبة، مثل استطلاع الرأي في سنوات الحرب الباردة الذي أشار إلى أن خمسين في المائة من الأمريكيين لم يتمكنوا من تحديد مكان بريطانيا أو فرنسا أو اليابان على الخريطة⁽²⁸⁾.

حتى أكثر المدافعين عن الديمقراطية حرارة يترددون في القول بأن أغلب الشعب الأمريكي قارئ جيد في تاريخ العالم، أو أنه يفهم دور الهيئات الدولية، أو أنه يعرف تاريخ الدبلوماسية الأمريكية وأغراضها، ناهيك عن دبلوماسية الدول الأخرى. ومن غير المحتمل أن يكون لدى الناخبين أي إحساس واضح واعٍ بالسياسة أو المصالح القومية طويلة الأجل، ومن الواضح أنه لا يطالب ممثلوه بمناقشات عميقة حول الشؤون الخارجية.

إن الجهل الذي يعوق تكوين رأي عام مستنير في مسائل السياسة الخارجية، ليس مجرد موضوع جهل بالحقائق والتاريخ. فهناك كذلك فجوة أخلاقية بين خبرة مواطني النظام الديمقراطي وظروف دولتهم. وبلغة النظرية السياسية الكلاسيكية، يعيش مواطنو الدولة الديمقراطية في بيئة يشكلها عقد «لوك» الاجتماعي بفائدته المعقولة. وربما تقوم الحياة الاقتصادية على التنافس، لكن

الأفراد المواطنين فى النظام الديمقراطى الصحيح يعيشون فى مجتمع مشرب بالإجماع الأخلاقى والاجتماعى السليم. فمعظم الناس يخضعون لمعظم القوانين معظم الوقت، ومعظم القوانين تتفق عليها مشاعر معظم الناس. ويجب أن تعكس قوانين الديمقراطية بصورة أو بأخرى، الحس الأخلاقى للمجتمع القومى، وإن كان بشكل غير تام.

والدول المستقلة لم تظهر - على الأقل حتى الآن، وربما لن تظهر أبداً - فى عالم «جون لوك». فالدولة فى حالة الطبيعة التى وصفها «هوبز»، وحتى تشكل، أو إذا لم تشكل، الدول القومية المتناحرة فى العالم كياناً اجتماعياً حقيقياً، وتزود هيئة دولية بوسيلة لفرض شروطها على المتمردين، فإن العلاقات الدولية سوف تقيم فى مناخ أخلاقى يختلف عن مناخ العلاقات بين الشخصيات لمعظم المواطنين فى كل دولة. ويمنح هذا جواً أخلاقياً مثيراً للدبلوماسية الدولية، بعيداً عن الأخلاقيات وعادات التفكير التى تكون مجتمعاً محلياً صالحاً. فمنذ اتفاقية «وسيتفيليا» للسلام ١٦٤٨، عاشت الدول الأوروبية فى فراغ أخلاقى - البراجماتية الساخرة الخاصة بمنطقة من (Cuius regio). هذه هى حرب الواحد ضد الكل، حرب تُعطى فيها الوعود لكى تُخلف، ويتربع فيها ميكيافيللى بوصفه قديساً راعياً.

وهذا لا يعنى، كما يعتقد أحياناً أتباع نيتشه المفرطين فى الواقعية بوعيتهم بالذات، أن الأمم تتصرف «دائماً» بطريقة غادرة. فإذا كانت كل الأشياء متساوية، فمن الأفضل للدول بصفة عامة أن تحفظ وعودها، وأن تُعتبر قدر المتسطاغ مؤيدة للقانون الدولى ودعائم للاستقامة. وكما فى الحياة المدنية، لا يعلن معظم المشاركين الناجحين عن تجاوزاتهم. وهم لا يتواجدون بصفة عامة بين عصابات الدراجات البخارية، ولا ينقشون صور الجماجم على أذرعهم ولا يتفاخرون برغبتهم فى القوة، ويسجلاتهم الإجرامية. بل يرتدون ملابس عادية، ويشتركون فى الكنيسة الأسقفية، ويستأجرون محامين ومحاسبين ليثبتوا أن ممارسات أعمالهم التجارية تظل، مهما يمكن أن يقال من المنظور الأخلاقى - ولو بنسبة ضئيلة - مطابقة للقانون. فإذا تم ضبطهم أو ضبط شركاتهم مرتكبين لفعل غير قانونى أو شائن فإنهم يستأجرون عدداً أكبر من المحامين، ويقومون بقدر من الهجوم لإلقاء أفضل ضوء ممكن على ما حدث أياً كان. وتفعل الحكومات الناجحة بالمثل، فلفة العدوان المنمقة ولغة الغزو الخطابية هى علامات المحترف من أعماقه.

يمكن لأى إنسان أن يتجرد من الأخلاق، لكن اللا أخلاقية التى تحققها الدبلوماسية أكثر صعوبة فى اكتسابها. إذ تختص بها النخب بصفة عامة بوصفها عادة عقلية، لأن امتلاكها جزئياً يؤدي عادة إلى النجاح فى مجال العمل. ونكرر، أن أصحاب التوجه القارى ليسوا على خطأ فى

ملاحظة ميل الدول الديمقراطية لتقلب الرأي العام فيها بين الاعتقاد الساذج بأن العالم مجرد صورة أكبر من الميدان الداخلي، أى مساحة يمكن ويجب أن تسير على المبادئ نفسها مثل الكنيسة المحلية أو على الأقل مخزن المعدات المجاور، وبين الإيمان الراسخ المتحرر من الوهم بعدم وجود مبادئ ولا حتى أى مذاهب واقعية فى الحياة الدولية. بعبارة أخرى، تنزع الأنظمة الديمقراطية إما إلى الارتفاع فوق الأخلاق أو الهبوط تحتها تبعاً للمشاهد العالمى. ويمكن للنظام الديمقراطى، إن جاز التعبير، أن يجلب بسهولة مشروبات عديدة ثم يستدعى الغانية، إذ يصعب كثيراً على النظام الديمقراطى الاحتفاظ بعشيقه مهذبة فى شقة أنيقة. ولسوء الحظ، فإن هذا الموقف الأخير تحديداً والخاص باللا أخلاقية الأنيقة المصقولة، كان ناجحاً للدبلوماسيين عبر التاريخ.

لكن عدم قدرة المواطنين على الحكم، أو التصرف بحكمة، فى أمور السياسة الخارجية، لا تنتج فقط من نقص الخلفية الفكرية والتربية الأخلاقية. فلطالما كانت البلوماسية فناً سرىاً، وقد أحب معظم ممارسيها الملهمين الظلام وفروا من الضوء. إن المناقشات الحرة المفتوحة جوهرية لسلامة الديمقراطية، لكن فى أمور السياسة الخارجية أهم الحقائق هى تلك التى لا يقولها أحد.

وفرت هذه السرية بيئة يمكن أن ينشط فيها الفساد والخيانة. فيمكن للدول الخارجية أن تؤثر، وتسعى بالفعل للتأثير على مواطنى الدول الأخرى. فهى تدعم الإعلام والصحفيين، وتمنح التعاقدات، وتفتح الأبواب لفرص العمل، وتمنح الكراسى الأكاديمية، وتشارك فى المؤسسات الخيرية. وكثير من هذه الأنشطة مشروعة تماماً، وتقوم بمساهمة هامة فى السلام العالمى - عن طريق بناء صداقات دولية وإقامة روابط إنسانية بين مواطنى الدول المختلفة. ولا ينتظر المانحون شيئاً محدداً فى المقابل، لكن بعض هذه الأنشطة يهدف إلى حث المواطنين الأجانب على أداء مهام معينة، أو التأثير على التشريع، أو الحصول على امتيازات خاصة، أو التأثير على سياسة الدفاع.

فى الجمهورية الديمقراطية، حيث تكون المسئولية عن السياسة موزعة، كما فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ، لدرجة أن عدداً كبيراً من الأفراد يمكنهم التأثير على نتائج سياسة ما، يصبح فى مقدور الممثلين الأجانب عن طريق الرشاوى والامتيازات الأخرى أن يستميلوا النواب على نحو كامل ليستجيبوا لاعتبارات أخرى غير مصالح الناخبين، أو حتى مصالح بلادهم. ولسوء الحظ، تؤكد السرية التى تحيط بالدبلوماسية، إضافة إلى الجهل النسبى للناخبين الديمقراطيين بالموضوع، على أنه كلما زادت سيطرة السياسة الخارجية على جدول الأعمال السياسى، قلت كفاءة عمل الديمقراطية.

هذا أحد أسباب أن الآباء المؤسسين كانوا متشاعمين للغاية فيما يتعلق بقدرة الولايات

المتحدة على النجاح فى السياسة الخارجية. فقد قال جون آدمز عام ١٨٠٩: «إن شكل حكومتنا برغم أنه لا يبارى، فهو يعرضنا أكثر من غيرنا للمكائد الغادرة، والتأثير الخطر للأمم الأجنبية»⁽²⁹⁾. وقد وافق على ذلك واشنطن الذى كانت أقسى معاركه السياسية صراعاً حول العلاقات الخارجية. وكان يشعر بالقلق من أن الأجانب قد يقوموا بالرشوة ويفسدوا العملية الديمقراطية. قال واشنطن، فى كلمات قد لا يرحب بها أعضاء أى لوبى أو قطاع الطريق «الدائرى» الذين يغزون الآن وبأعداد كبيرة المدينة التى تحمل اسمه: «يجب أن يحذر الأمريكيون للأبد من الإغواء الخادع للتأثير الأجنبى، طالما أن التاريخ والتجربة يثبتون أن التأثير الأجنبى هو أحد أشد الأعداء فتكاً بالحكم الجمهورى»⁽³⁰⁾.

كان الارتياح الأوروبى من تأثير الديمقراطية على السياسة الخارجية أكثر من مجرد نظرية فى العلوم السياسية. فعلى مدى التاريخ كان يُنظر للسياسة الخارجية فى معظم الدول باعتبارها المجال الذى تحتل فيه قوة الدولة المكانة الأسمى، أما داخل الدولة، فإن الهيمنة الأكبر على السياسة الخارجية تكون دائماً فى يد أضخم أجزاء الدولة قوة وأكثرها مركزية. ولم يشك أحد فى أوروبا الحديثة فى أن السياسة الخارجية يحتفظ بها للسلطات المركزية، فى مقابل سلطات الوحدات الإقليمية، فى الاتحاد. كانت السياسة الخارجية هى المجال الذى تتمسك فيه الملكيات الأوروبية بنفوذها القوى تجاه مطالب أعضاء البرلمان. فأسرتا هابسبرج وهوهينزوليرن الحاكماتان لم يتخليا أبداً عن سيطرتهم المباشرة على السياسة الخارجية؛ حتى ملوك بريطانيا وملكاتهما احتفظوا فى هذا الإطار بنفوذ أكبر مما لهم فى الشؤون المحلية. فكان جورج الثالث مسئولاً بصفة عامة عن السياسة الأمريكية الخاصة ببريطانيا حتى الثورة الأمريكية وأثناءها. وقد قام الأمير ألبرت بدور هام فى الدبلوماسية البريطانية حتى تورطه فى أزمة السفينة «ترنت»، قبيل وفاته. وفى القرن العشرين ساعدت دبلوماسية إوارد السابع الشخصية على التقارب الإنجليزى-الفرنسى عند الاستعداد للحرب العالمية الأولى. أما رفض جورج الخامس مصافحة البلاشفة من قتلته أقاربه القيصر نيقولاس الثانى والإمبراطورة ألكسندرا، وابنتهما وبناتهما الأربعة، فقد أجل الاعتراف البريطانى بروسيا البلشفية. وحتى اليوم، تعتبر السياسة الخارجية أكثر جوانب قوة الدولة تميزاً، وأهم ما يُحافظ عليه بيقظة شديدة فى معظم أنحاء العالم، وأكثر الحكومات الديمقراطية يكون لها قدرة على حفظ الأسرار فى السياسة الخارجية أكبر مما لها فى الشؤون الداخلية، وهناك شعور عام تقريباً بين الحكومات الأوروبية بأن السياسة الخارجية ينبغى أن تكون - قدر الإمكان - بمعزل عن تقلبات السياسات الديمقراطية.

كان واضعو الدستور على وعى تام بهذه المسألة وبأسبابها، ويعكس توزيع السلطات فى الدستور هذا الاعتقاد الأوروبى التقليدى. ففي السياسة الخارجية تكون للحكومة الفيدرالية السلطة الأعلى، ولا تحتفظ الولايات بأى سلطة فيها. وداخل الحكومة الفيدرالية، تتركز السلطة فى القسم التنفيذى. وللرئيس سلطة أكبر فى السياسة الخارجية وفى المجال المرتبط بالشئون العسكرية من أى مجال آخر. ويمكن لمجلس الشيوخ إعطاء المشورة لكن المعاهدات ووظائف السفراء والمبعوثين تتطلب موافقته. وحتى القرن العشرين كان لمجلس النواب - وهو القسم الوحيد فى الحكومة الفيدرالية الذى يتم انتخاب أعضائه بالاقتراع الشعبى المباشر سلطة أقل، فكان دوره مقتصرأ على إقرار التخصيص المالى وإعلان الحرب. كذلك كانت سلطة المراجعة القضائية لقرارات السياسة الخارجية محدودة للغاية، وكان الدستور «أعلى قانون فى البلاد» يعلن بوضوح أن على المحاكم تفسير المعاهدات ووضعها موضع التنفيذ، لكن تحت ظروف محدودة ومحددة للغاية يمكن للمحكمة العليا تعديل معاهدة تم إقرارها أو الإعلان عن أنها غير دستورية. (وليس لحكومات الولايات أى دور فى هذه العملية على الإطلاق).

إن هذا حسب معايير السياسات الأمريكية أقرب ما يكون إلى إعطاء الحكومة الفيدرالية تفويضاً مطلقاً. وتتفق شروط السياسة الخارجية فى الدستور إلى حد بعيد مع أفكار ألكسندر هاميلتون عن توزيع السلطة بين أفرع السلطة: إذ كان يرغب فى فرع تنفيذى قوى ومجلس شيوخ استشارى، ومجلس نواب ضعيف لا يملك إلا قوة المال السلبية. وعندما تتجاوز السياسة الخارجية المفاوضات، وتتجه نحو الحرب الفعلية، أظهرت أجيال من الخبرة أن سلطات الحكومة الفيدرالية فى الواقع تزداد، ولا سيما فى الجانب التنفيذى.

ومع ذلك، بينما يحتمل أن يكون كل هذا قد قيّد إلى حد ما قوة النقاش الديمقراطى فى السياسة الخارجية الأمريكية، تبقى حقيقة أننا أكثر اعتياداً على رؤية الرؤساء الأمريكيين يتبعون رأى العام بدلاً من أن يقودونه. وعندما يأتى وقت اتخاذ قرارات خطيرة، يكون لمستشارى السياسة الداخلية مكانهم البارز على المائدة، ورأى حاسم. يرى كثير من المراقبين الأمريكيين والأجانب على حد سواء فى حالات عديدة، أن ذلك أمر سيئ ويجعل صنع سياسة خارجية جيدة أمراً أصعب كثيراً للرؤساء ولوزراء الخارجية.

وأخيراً كان لدى رجال الدولة وخبراء السياسة الذين اعتادوا على قيم إدارة شئون الحكم الأوروبية وتاريخها مشكلة أخرى يمكن أن تسمى «مشكلة حدودية» فى فهم حقيقة السياسة الخارجية الأمريكية. فالتحليل التقليدى للسياسة الخارجية يضع كثيراً من الافتراضات عن الدول

وكيفية تعاملها مع مجتمعاتها. إذ أن معظم هذه التحليلات لها جذور في خبرات الدول الأوروبية عبر قرون عديدة. وهي تتجه إلى إعلاء الفصل بين أنشطة الدولة والأنشطة الخاصة في الخارج وتهميش أهمية التفاعلات الخاصة. إن ما تفعله الأمم هو سياسة خارجية أما ما يقوم به المجتمع المدني والأعمال التجارية فليس سياسة خارجية، رغم أن هذه الأنشطة في بعض الحالات قد تؤثر على السياسة الخارجية للدولة.

ولا تنجح هذه الافتراضات والاستنتاجات في السياق الأمريكي مثلما نجحت في السياق الأوروبي. فبينما تشبه الدولة الأمريكية الدول الأوروبية في بعض الجوانب فإنها في جوانب أخرى تتبع منطقها الخاص. وعبر التاريخ الأمريكي كان الفصل بين الدولة والمجتمع أقل وضوحاً عنه في أوروبا، وقليل من الأنشطة الهامة في المجتمع الأمريكي قادت الدولة أو قامت بتنفيذه.

يصدق هذا على السياسة الخارجية كما يصدق على جوانب أخرى عديدة في الحياة القومية. ففي التاريخ الأوروبي تنزع الدول إلى احتكار أو السيطرة على جوانب عديدة من الطريقة التي تتفاعل بها مجتمعاتهم مع المجتمعات الأخرى. حتى الأعمال التجارية الدولية كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدول في بواكير العصر الحديث والعصور الوسطى الأوروبية. وقد شهدت جمهوريات تجارية مثل فينيسيا (البندقية)، وجنوه صلات وثيقة للغاية بين الحكومة والتجارة. وفي هولندا وبريطانيا تم تنفيذ مشروعات تجارية دولية كثيرة عن طريق منظمات مثل شركات الهند الشرقية الهولندية البريطانية، والتي جمعت بين الحكومة والأعمال التجارية. كذلك كانت الأنشطة التبشيرية لدول أوروبية عديدة ترتبط ارتباطاً شديداً بالسياسات القومية لهذه الدول. إذ أن دور الإرساليات الكاثوليكية في أسبانيا والبرتغال والمغامرات الاستعمارية الفرنسية نموذج لأسلوب أنشطة متعددة يمكن أن نضعها الآن ضمن أنشطة المجتمع المدني وممثلى الجهات غير الحكومية كانت تديرها الدولة أو على الأقل تتسق مع سياستها.

بدون هذا النوع من الخبرة التاريخية عمل التجار الأمريكيون والإرساليات الأمريكية بصورة أكثر استقلالاً عن الدولة، رغم أن كلاً من المجموعتين كانت ترغب في طلب دعم الحكومة عندما اعتقدت أنها تحتاجه وأمكنها الحصول عليه. وليس من الخطأ الحديث عن سياسة خارجية للشعب الأمريكي، وهي سياسة لا تتطابق دائماً مع سياسة الدولة الأمريكية، لكنها في الوقت نفسه لا تنفصل عنها تماماً. فقد كانت حركة كل من الإرساليات والتجار في هاواي مستقلة عن الدولة، إلا أنها بصورة أو بأخرى عبّرت عن سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه المملكة أفضل مما فعلت التصريحات الرسمية. وأكثر من مرة تقدمت السياسة الشعبية عن الدولة، وأجبرتها أحياناً في

النهاية - وعلى مضض - على دعمها. وتبين حركة الرواد الأمريكيين في تكساس، وثورتهم اللاحقة ضد المكسيك، والإجراءات التي انضمت بها تكساس بصورة نهائية للاتحاد، فعالية هذه الظاهرة. كانت مشاركة حكومة الولايات المتحدة المباشرة فقط المرحلة الأخيرة من عملية ضم تكساس، لكن التوسع في تكساس وكذلك التوسع المشابه والمستمر الذي تضمنته المعاهدات في الأراضي الهندية يوضح أن «السياسة الخارجية» الشعبية الثابتة كانت مؤثرة طوال الفترة.

وبينما لا يزال من الممكن التمييز بين ما تتبناه الحكومة كسياسة وما يقوم به الآخرون بأنفسهم، فكثير من الأنشطة التي كان يجب أن تديرها الدول في مناطق أخرى من العالم قام بتنفيذها المجتمع المدني في الولايات المتحدة. وتميل دراسات السياسة الخارجية، التي تقارن أنشطة الدولة في أوروبا بأنشطة الدولة في الولايات المتحدة، إلى التقليل من شأن، وفي بعض الحالات تخطئ في الحكم على، اتجاه وأثر ارتباط الولايات المتحدة الواضح مع باقى العالم.

إن إخفاقات الدولة الأمريكية العديدة المختلفة في تمثيل النماذج القارية لما يجب أن تكون عليه الدول، تشير إلى اختلاف أساسى بين العمليات الأمريكية والأوروبية التي لا يملك المراقبون ذوو التوجه القارى سوى تفسيرها على أنها ضعف أمريكى. والسياسة الخارجية الأمريكية لا تنشأ عن نظرة أحادية واحدة للعالم. فهناك اختلافات جوهرية حول تعريف المصالح القومية، حتى في قلب عملية السياسة الخارجية الأمريكية.

إن السياسة الخارجية الأمريكية تركز على توازن وتضاد الآراء والقيم المتنافسة - فهي سيمفونية كاملة، أو تحاول أن تكون، أكثر من كونها عزفاً منفرداً. وفي معظم الأحيان يبدو أن هذه الحالة المشوشة لا يمكن أن تكون أساساً لسياسة سليمة طويلة الأجل. لكن التاريخ يعلمنا شيئاً مختلفاً. فقد استغرقت الولايات المتحدة في الخلاف حول السياسة الخارجية من ١٩٤٩ إلى ١٩٨٩، وهي فترة كان كل عنصر أساسى في هذه السياسة موضع بحث. إلا أنه من خلال هذا كله، التزمت الولايات المتحدة بهدف استراتيجى مركزى. فقد احتوت الاتحاد السوفييتى وتسببت في انهيار النظام الشيوعى الأوروبى دون خوض حرب نووية. وعلى المستوى الواقعى وفى كل مرحلة خلال الحرب الباردة كانت السياسة الخارجية الأمريكية تبدو كأنها فوضى. فقد تصارع المثاليون والواقعيون حول السيطرة على السياسة، وجذب محركو الجماهير البلاد إلى جهة أو أخرى كما وجهتها مجموعة التصنيع العسكرى اتجاهاً آخر؛ وشوّهت الجماعات العرقية السياسة الخارجية العامة؛ وفعلت الدولة أشياء ليس عليها فعلها، مثل سماحها لشركة «يونايتد فروت» بإملاء سياستها على جواتيمالا عام ١٩٥٤. كذلك تركت أشياء كان عليها عملها، مثل تطبيع العلاقات مع

الصين قبل عام ١٩٧٣ . فكان من الممكن - بل من السهل - تأليف كتب تدان فيها الإخفاقات، وعدم الاتساق، والتعارض وعدم الانتظام فى السياسة الخارجية الأمريكية. ولم يدع أصدقاؤنا الأوروبيون أى فرصة لتصيد أخطاء سياستنا من موقع المتفرج، ويعلم الله، أن لديهم الكثير ليتصيدونه. وبعد .. إن السياسة الأمريكية فى نهاية الأمر قد واصلت سياستها فى الاحتواء. فأنشأت حلف الناتو، أكبر شراكة أمنية وطيدة بين الدول المستقلة فى التاريخ الحديث (وأطولها عمراً). كما قامت ببناء نظام للتجارة الدولية أوسع وأكثر تحراً من أى نظام وُجد من قبل. وأشرفت على نظام بولى شاهد تفكيك الإمبراطوريات الأوروبية الذى يؤثر على ٤٠٪ من سطح الأرض دون اندلاع أى حرب عامة. وأنشأت مبادئ أمنية لإخضاع الأسلحة النووية ذات القوة التدميرية غير المسبوقة للمراقبة، وتدبرت أمر العلاقة الخلافية مع قوة نووية منافسة دون أى كوارث لمدة أربعين عاماً. كيف ولماذا حطمت الولايات المتحدة كل قواعد التدريب، لكنها نالت كل الجوائز، كانت إحدى أهم القصص وأكثرها إثارة فى القرن العشرين؛ وإن تعلم كيفية تكرار هذا النجاح فى هذا القرن الحافل بالتحديات، هو أهم مهمة وحيدة تواجه الشعب الأمريكى اليوم.

الفصل الثالث

تغيير النماذج

كان من الطبيعي أن يعتمد الأجانب، لا سيما الأوروبيون، على افتراضات الواقعية القارية، ربما وهم غير راضين عنها، لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية. لكن لا يزال لدينا سر أكثر غموضاً: لماذا يرى كثير من المواطنين والسياسيين والباحثين الأمريكيين أن تراثهم ليس على المستوى المناسب؟ إن عدداً كبيراً من أشد نقاد عملية السياسة الخارجية الأمريكية قسوة، هم مواطنون أمريكيون، وبعضهم تولى مناصب ذات شأن في الحكومة الأمريكية، ما الأسباب المحتملة لما يظهر أنه فقدان ذاكرة متفشى يمنع أى معرفة حقيقية من جانب قادة السياسة الخارجية الأمريكية، أو أى اهتمام بتراث السياسة الخارجية للدولة الأمريكية؟ كيف ولماذا اكتسبت افتراضات الواقعية القارية هذه السطوة في الدوائر الحكومية والجامعات في أحدث القوى الأنجلوفونية المهيمنة عالمياً وأعظمها؟

من المغري القول بأن صناع السياسة الأمريكية يجهلون دروس التاريخ الأمريكي، لأن الشعب الأمريكي من أقل شعوب العالم امتلاكاً لعقلية تاريخية، إذ يميل للموافقة على زعم هنري

فورد بأن «التاريخ ما هو إلا هراء». لكن مهما تكن لا مبالاة الكثير من الأمريكيين بالتاريخ، فإنهم أصحاب عقلية تقليدية متعصبة تقريباً في كل أمر يتعلق بالحياة السياسية، مقارنة بمعظم الأوروبيين. ولا يوجد في أي دولة أوروبية مثل العشق الأمريكي للدستور. فالفرنسيون لا يحترمون ولا يوقرون قادة ثورتهم قدر ما يوقر الأمريكيون أباعنا المؤسسين. ويعتبر كثير من الأمريكيين، وربما معظمهم، إعلان الاستقلال، والدستور، وميثاق الحقوق بمثابة نصوص مقدسة: مبادئ خالدة صالحة لكل العصور. ويتم قبول الدستور بحق وعلى نطاق واسع بوصفه خلاصة الحكمة السياسية، ولا يزال مرشداً صالحاً للإدارة المعاصرة. كذلك يتم تبجيل ميثاق الحقوق وإعلان الاستقلال باعتبارهما تعبيراً خالداً عن مبادئ تدعونا لإدراك مثلهم السامية. وإننا لا نسال بصفة عامة عما إذا كانت هذه الوثائق تفي بأغراضنا، فنحن لا نحكم على ميثاق الحقوق أو على إعلان الاستقلال؛ بل هما يحكمان علينا.

وتمتد تقليدية الأمريكيين العميقة الرائعة إلى مجالات أخرى. فلا تزال محاكمنا تسير على نهج رئيسي المحكمة العليا چون مارشال وچون چای. كما تقدر أكاديمياتنا العسكرية شجاعة أبطال ثورتنا وحربنا الأهلية، وتقوم بتعليم خطتهم الحربية.

العاملون بالسلك الدبلوماسي، ومفكرو السياسة الخارجية لدينا هم وحدهم من لم يستوحوا إلا القليل من سجل ماضينا. فمكانة الولايات المتحدة في السياسات العالمية تغيرت بصورة مذهلة من جيل إلى جيل، وحتى من عقد إلى عقد، وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا إلى إخفاء الاستمرارية الكامنة في تراثنا الدبلوماسي، ويتسبب في أن يشعر كل جيل بأنه يتعرض لاختبارات تاريخية للمرة الأولى. ولأن صعود الولايات المتحدة من اتحاد ولايات ضعيف إلى إمبراطورية عالمية تحديداً تم بسرعة بالغة، يصبح من الواضح أن الأمريكيين يسقطون من حسابهم على الدوام صلتهم بخبرات أجدادهم، وأبائهم، وأفكارهم. فجيل ١٨٩٥ الذي أجبر بريطانيا على الاعتراف بالهيمنة الأمريكية على نصف الكرة الغربي، كان بالكاد يتعاطف مع جيل ١٨٦٠ الذي كان يرتعد خوفاً من تدخل بريطانيا في الحرب الأهلية. كما أن جيل ١٨٦٠ كان من الصعب عليه تصور عالم ١٨٢٥ حينما كانت الولايات المتحدة جزءاً لا أهمية له تقريباً في النظام السياسي العالمي.

ربما كان ذلك صحيحاً، لكن هذا الاتجاه في المناقشة يثبت الكثير، ويعود بنا إلى الوراء، إلى «فورد». فإن لم يكن لدى السياسة الخارجية في القرن الثامن عشر الكثير لتعلمه للدبلوماسيين المعاصرين، فلماذا يكون لدى حملات «واشنطن»، و«شيرمان»، و«لي»، ما تعلمه

للقيادة العسكريين اليوم؟ ولماذا لا تزال المؤسسات السياسية، التي أنشئت في القرن الثامن عشر، في عالم مختلف ولأناس مختلفين، ترشدنا إلى اليوم؟ وما الصلة بين السوابق القانونية، التي تتضمن كبرى المشاة والقوانين المنظمة لفروع البنوك الوطنية التي لا وجود لها الآن، وبين المحامين المعاصرين الذين تشغلهم معارك طاحنة حول أنواع الملكية لم تكن موجودة، حينما فكر مارشال في النظريات القانونية الخاصة بمحكمة ميريلاند؟

بالإضافة إلى ذلك، وفي وقت لا يزال حاضراً في الذاكرة الحية، كانت التوجهات الأمريكية نحو سياستنا الخارجية التقليدية تشبه توجهات الرأي العام نحو عناصر الحياة القومية التي خضعت لاختبار الزمن. فحتى ثلاثينيات القرن العشرين، لم يكن «مبدأ مونرو» أمراً غريباً من الناحية التاريخية، بل كان مبدأ حياً وفعالاً يستحضر السياسيون مفرداته مراراً لتبرير سياساتهم بالطريقة التي كان يمكن لريجان أو لمادلين أو لبرايت أن يشير بها إلى «دروس ميونيخ» للدفاع عن موقف معين خارج الحدود. كما أن خطاب الوداع الذي ألقاه واشنطن لم يزل أطفال المدارس يحفظونه ويرددونه في المناسبات الاحتفالية، إذ أن تحذيرات واشنطن بشأن «الوقوع في شرك التحالفات» وإعلانه لمبادئ الدبلوماسية الأمريكية، حظيت بالتوقير الشعبي تماماً مثل آراء جيفرسون في «إعلان الاستقلال». أما النظام الأمريكي الذي ابتدعه هاميلتون - نظام الحماية الصناعية لحماية «الصناعات الناشئة» والأجور الأمريكية، فكان يعتقد نون شك وعلى نطاق واسع أنه الكلمة الفاصلة في الاقتصاد السياسي.

في الواقع أنه أثناء الحرب الباردة وحتى وقتنا هذا، ظلت توجهات صناع السياسة الأمريكية. وقادة الرأي في السياسة الخارجية تتشكل من التوقير المطلق للمواقف التاريخية الأمريكية. كان هذا التراث القديم شديد القوة لدرجة أن سيطرته على مخيلة الشعب الأمريكي جعلته يواجه العقبة الكبرى الوحيدة التي وقفت أمام جيل السياسيين الذين تولوا مهمة تطوير السياسة الخارجية الأمريكية خلال أربعينيات القرن العشرين. باعتبار أن مبدأ مونرو يعارض تورط الولايات المتحدة في أوروبا وباعتبار أن خطاب الوداع لواشنطن يعارض دخولها في شراكة من أي نوع. كان هذا التراث مصدراً فعالاً لمعارضة دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، وما تلى ذلك من إنشاء النظام الأمني للحرب الباردة. أما نظرية هاميلتون في حماية الصناعات، والتي كان يمكن تطبيقها عندما كانت الولايات المتحدة شريكاً ثانوياً نسبياً في النظام التجاري العالمي الذي شكله الاتجاه التجاري الاحتكاري في لندن، فكانت مرشداً ضعيفاً للجيل الأمريكي الذي كان يرغب في الحل محل بريطانيا بوصفها مركز النظام

التجارى العالمى القائم على التجارة الحرة.

ومن المؤسف أن التصور العام فى ذلك الوقت كانت تسيطر عليه العقلية الحرفية الغربية، والتبسيط المخل لهذا التراث المعقد. ويجمع هذا التبسيط بين أفكار عن السياسة الخارجية التى كان يؤمن بها لفترة طويلة قطاع عريض من رأى العام، وأفكار أخرى، أكثر حداثة تعود بصفة عامة إلى خيبة الأمل الأمريكية واسعة الانتشار فى نتائج الحرب العالمية الأولى.

فى الواقع، وقعت الولايات المتحدة فى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين تحت تأثير أسطورة تاريخية فلنسمها أسطورة العزلة الفاضلة. كانت فى الواقع أسطورة مقاومة للتاريخ بشدة، تقوم على مسلمة بأن أباينا المؤسسين الحكماء قاموا بصورة نهائية، برسم الطريق الذى ينبغى أن تسير عليه السياسة الخارجية الأمريكية. فبتجريده من أى سياق تاريخى، كانت القراءة «الحرفية» لخطاب الوداع الذى ألقاه واشنطن تستخدم لمعارضة أى تحالفات أمريكية مع قوى أجنبية أياً كانت الظروف. وبالمثل كان مبدأ مونرو يقرأ كالتزام يحدد أول مبادئ إدارة شئون الدولة الذى يخول للولايات المتحدة منع أى قوى أجنبية من التدخل فى نصف الكرة الغربى، مقابل عدم تدخلها فى الشرق.

كانت هذه الأسطورة بمثابة عقيدة خالدة راسخة لدى الشعب الأمريكى عبر الأجيال. إنها السياسة الخارجية المكافئة لميثاق الحقوق: الإيمان الحقيقى الوحيد الذى توارثته الأجيال من علياء. وقد ازدهرت الولايات المتحدة عندما احترمتها، وعندما حدنا عن مبادئه وعبدنا أوثاناً باطلة عانينا الكثير. فقد انتهك وودرو ويلسون القوانين المقدسة التى جاء بها جورج واشنطن وجيمس مونرو من سيناء {الكتاب المقدس}، وأدخل البلاد فى حرب أوروبية، كان من نتائجها أن خاضت الولايات المتحدة حرباً شعواء باهظة التكاليف لصالح إمبراطوريات غادرة ملطخة بالدماء مثل بريطانيا التى كانت نخبها القاسية المجردة من المبادئ، سعيدة للغاية باستغلال سذاجة «حلفائها» الأمريكين.

كانت أسطورة العزلة الفاضلة، ككل الأساطير الكبيرة، تتضمن أكثر من جوهر للحقيقة، وككل الأساطير تتضمن أيضاً أموراً أخرى. لم يكن النقد الموجه للحلفاء باعتباره رد فعل تاريخى للحرب العالمية الأولى والذى زاد إلى حد كبير من خيبة الأمل فى إدارة القوى الغربية لما بعد الحرب، يخلو من مزايا. فبريطانيا، على سبيل المثال، التى ظلت لوقت طويل الداعية الأكبر للانتظام فى دفع الديون، ومعادية للمتوصلين منها – هى البلد التى من أجل حاملى سنداتها أخضع جيلان من المزارعين الأمريكين لسياسات مالية شحيحة مؤلة ومقيدة، حتى يتيسر للولايات

المتحدة أن تدفع ديون الحرب الأهلية ذهباً، حتى آخر بنس - وجدت موارد كافية للحفاظ على أسطول ضخمة، والتصدي لحركة الاستقلال التي قادها غاندى، وقصف الثوار الأكراد في العراق لكنها تذرعت بالفقر عندما تعلق الأمر بإعادة دفع ديونها العسكرية لدافعي الضرائب الأمريكيين. وبعد عام ١٩١٩ تزايد الاعتقاد بأن الحلفاء الغربيين قد استدرجوا الولايات المتحدة إلى ما اتضح أنه ببساطة صراع شرس بين عصابات من اللصوص الاستعماريين، وذلك بالتعاون الوثيق مع رجال البنوك في نيويورك الذين أقرضوا الدول المتحاربة مليارات الدولارات، على أساس أن هزيمة الحلفاء تعنى الخراب.

ورغم أن هذه الآراء ليست وصفاً كاملاً أو منصفاً للحرب العالمية الأولى، كانت مقبولة في ظاهرها، ولاقت قبولاً كبيراً في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى في الولايات المتحدة. وبسبب حنينهم لماضٍ لم يكن موجوداً أبداً، ورغبتهم في تجاهل المشهد الكئيب لتصارع العقارب الأوروبية في زجاجتها، آمن الأمريكيون بأسطورة العزلة الفاضلة. وبينما كانت سحب العاصفة تتجمع مرة أخرى في سماء عالم ثلاثينيات القرن العشرين، وحشدت إدارة روزفلت قوتها لتقود الأمة في صراع عالمي ثانٍ، كان لكشف زيف هذه الأسطورة أولوية ملحة. كذلك كانت أسطورة العزلة الفاضلة، بالنسبة لأولئك الذين كانوا يمهّدون لاشتراك الولايات المتحدة في الحرب الباردة، العقبة الكبرى في طريق السياسات التي كانوا يرغبون في دفع الأمة إليها.

كانت أمام من يكشف هذا الزيف قضية عسيرة تخالف الفكرة البديهية. إذ أن العزلة، سواء فاضلة أم لا، كانت مغرية وسط عالم القرن العشرين الخطير. وقد أثار هاردينج* هذا الحنين للماضي بالدعوة للعودة إلى «الحالة السوية» بعد الحرب العالمية الأولى، فاستعادة هذه الحالة هي ما كان كثير من الأمريكيين يعتقدون أنهم ضحوا وقاتلوا من أجلها في الحرب العالمية الثانية. وقد عززت الدعاية وقت الحرب هذا التوقع. كانت الفاشية والعسكرية اليابانية سبب الحرب، وقد سحقت هذه الأيديولوجيات الفاسدة الآن، وكانت شعوب العالم الحرة - الشعب الروسى الشجاع، والشعب الصينى الديمقراطى النامى باطراد، والشعب البريطانى الجسور والشعب الفرنسى الذى عانى طويلاً - هم أصحاب السيطرة الآن، وكان كثير من الأمريكيين يتوقعون زوال ضرورة التدخل الأمريكى.

* وارن هاردينج: الرئيس التاسع والعشرين للولايات المتحدة (١٩٢١-١٩٢٣) توفى قبل أن يتم ولايته. (المترجمة)

كانت المهمة الكثيرة للحكومات الأمريكية في أربعينيات القرن العشرين هي إقناع الأمة بأن الأمر غير ذلك. ولم يكن هناك متسع من الوقت لهذه المهمة؛ ففي شتاء عام ١٩٤٧ واجهت الولايات المتحدة أكثر مواقف التاريخ الأوروبي الحديث خطورة. فلم تخفق الأنظمة الاقتصادية الأوروبية في التعافي من آثار الحرب المدمرة فحسب، بل ظهر أن معظم الدول الأوروبية تغرق في أعماق كساد اقتصادي لم يكن بوسع أحد التنبؤ بنهايته. وقد كتب ويل كلايتون وكيل وزارة الشؤون الاقتصادية في مايو من ذلك العام: «تتدهور أوروبا بشكل ثابت... وهناك ملايين من الناس يموتون جوعاً ببطء في المدن... وبدون مساعدة حقيقية وعاجلة من الولايات المتحدة، سوف يسحق الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أوروبا»^(١).

وظهر أن الأحزاب الشيوعية، جيدة التنظيم في إيطاليا وفرنسا، تكتسب قوة على حساب القوى الديمقراطية الضعيفة. في غضون ذلك، كانت القوة الاقتصادية والعسكرية البريطانية، التي كانت تعاني من الضعف لفترة طويلة، قد بدأت في الانهيار، وكان على الولايات المتحدة أن تواجه عالم ما بعد الحرب الجديد بلا أي حليف قوي. وقد واجه ترومان، الذي كان انجازه في استطلاعات الرأي ضعيفاً بالفعل، معركة شاقة في الانتخابات الخاصة به، كما شهدت انتخابات الكونجرس عام ١٩٤٦ إنهاءً مذهباً للأغلبية الديمقراطية في المجلسين، والتي لم يكن يتهددها أي خطر قبل ذلك.

في هذه الظروف التي لا تبشر بالنجاح، كان انطلاق الجدل العنيف حول السياسة الخارجية الأمريكية منذ نحو خمسين عاماً، وكانت استجابة مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية هي خلق ما يمكن أن نسميه، نون تحامل، أسطورة الحرب الباردة. ويذكرنا مايكل كامين بوصفه مؤرخاً، في كتابه «الخيوط الغامضة للذاكرة»، بأن الأساطير ليست سيئة في ذاتها. بل قد تكون ضرورية، فهي تلخيصات التراث التاريخي والأفكار المستقرة، التي تمثل موجزاً للجدال. ويعتمد المجتمع الديمقراطي على الأساطير؛ وبدون مثل هذا التلخيص التاريخي الملئم الذي يكتف بالأحداث التاريخية والأمور السياسية بالغة التعقيد ويبسطها، ويحولها إلى أفكار وصور يمكن لغير المتخصصين فهمها واستخدامها يخفى الجدل الديمقراطي.

كانت أسطورة الحرب الباردة، مثل كثير من الأساطير، مزيجاً من الحقيقة والتأويل والخيال، وكان يقصد بها إشباع حاجات الأمة في فترة زمنية معينة، ولا تتضمن التقليل من شأن أي أسطورة قديمة، أو عدم احترام لهؤلاء الذين قاموا بتخليقها ليوحوا بأن الأسطورة القديمة ربما تكون قد فقدت جدواها بمرور الزمن.

كان هناك عنصران رئيسيان فيما أصبح أسطورة - أو باستخدام تعبير أقل إثارة، لكنه قد يكون أقل إيذاءً هو نموذج - الحرب الباردة. أحد هذين العنصرين هو أسطورة عنهم، والآخر أسطورة عنا. فأما الأسطورة التي عنهم - وهي أن الشيوعية كانت قوة عالمية موحدة انخرطت فى حملات عدوانية فاصلة لفرض أيديولوجيتها الفاسدة فى كل ركن من أركان الأرض - فلم تكن أبداً بالغة الدقة، وكانت بمثابة عائق لصناع السياسة الخارجية الأمريكية الواعين خلال الحرب الباردة. ولكن كان للأسطورة فائدة سياسية فى أنها عبأت رأى العام الأمريكى فى اتجاه الصراع. وقد استحضر دين أتشيسون صورة المد الشيوعى المتدفق عبر الشرق الأوسط لإقناع زعماء الكونجرس لتأييد تقديم العون لليونان وتركيا، لكنه كان يعلم فى ذلك الوقت أنه كان، كما قال لاحقاً، «أوضح من الحقيقة ذاتها»⁽²⁾. كانت فكرة الشيوعية المتماسكة ضارة سياسياً لأنها منعت الرأى العام الأمريكى، بصورة فعالة، من فهم الحرب الباردة بأى صورة منطقية أو محسوسة. وبدون هذه الأسطورة لم تكن الولايات المتحدة لترتكب خطأ دخول حرب فيتنام؛ ومن ناحية أخرى، بدون هذه الأسطورة لم يكن بوسعنا أن نستجمع إرادتنا القومية لمقاومة الحرب الباردة لمدة أربعين عاماً. ومن حسن الحظ أن انهيار الشيوعية سلب إلى حد ما قدرة هذه الأسطورة حالياً على الإيذاء.

أما أسطورة الحرب الباردة التى تتعلق بالولايات المتحدة فكان عدم دقتها أقل وضوحاً من تلك المتعلقة بالشيوعية؛ ومن سوء الحظ أن هذه الأسطورة مازالت تساعد فى صياغة مناقشات السياسة الخارجية الأمريكية اليوم. وما لم يتم مقاومة تأثيرها، فسوف تسبب قدراً كبيراً من الضرر فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

ولدت أسطورة الحرب الباردة المتعلقة بالولايات المتحدة، بصفة أساسية، من اليأس. فالاختلاف بين المحتوى الظاهر للسياسة الأمريكية التقليدية - التى تميزت بالعزلة والحماية - وبين مطالب فترة الحرب الباردة بسياسة تدخلية وتجارة حرة، كان اختلافاً شديداً لدرجة أن محاولة إيجاد صلات بين السياسات الخارجية القديمة والجديدة لا تتطلب إلا قليلاً من الجهد.

مع حرارة الجدل السياسى، لم يكن هناك وقت ولا رغبة كافية فى التمييز الدقيق بشأن طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية فى الأجيال الماضية. ومن نافلة القول أن مبدأ مونرو والعلاقة الخاصة ببريطانيا العظمى كانا يشكلان مشاركة أمريكية قوية وناجحة فى توازن القوى العالمى. فقد فات أوان استبدال التقديس الذى أضفى على خطاب الوداع للرئيس واشنطن، بتقدير وفهم أعمق للظروف المحيطة بالخطاب، مع تفسير لما حواه من أفكار دقيقة وذات صلة بالواقع. وقد تم

تخصيص قدر ضخم من الخطب السياسية، وعدد كبير للغاية من كتب التاريخ، لنشر أسطورة الانعزالية الفاضلة التي اكتسبت صلابة الآن. وحاول عدد من مفكرى السياسة الخارجية - من بينهم والتر ليبمان - إعادة تفسير الحكمة المتوارثة. فكتب ليبمان أن مبدأ مونرو لم يكن يؤيد الانعزالية: بل كان اتفاقاً ضمناً بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى للحفاظ على توازن القوة⁽³⁾. لكن صناع السياسة وممارسيها من رجال الدولة لم يكن فى وسعهم الدخول فى هذه التيارات المعاكسة الخطيرة. وقد قال فرانكلين روزفلت بصراحة أن الاتفاق لم يكن «غير مكتوب»، وذلك فى نفس الحوار غير الرسمي الذى أعلن فيه أن الولايات المتحدة ستصبح «ترسانة الديمقراطية»⁽⁴⁾.

كان مقاتلو الحرب الباردة مثل روزفلت، يشعرون شعوراً غريزياً يحتمل الصحة أن من الأفضل التأكيد على عدم وجود صلة بين السياسة الأمريكية القديمة والجديدة. وبينما كان روزفلت وخلفاؤه فى الحرب الباردة يجاهدون لمواجهة أسطورة العزلة الفاضلة انتهى بهم الأمر إلى تقبل إخفاقهم. كانت الأسطورة القديمة بالغة القوة، يمكن تناسيها لكن لا يمكن تغييرها. لذلك، كان ما قالوه كبديل هو أن العزلة كانت هى السياسة الخارجية الصحيحة فى زمنها، لكن زمنها هذا قد انتهى. وقد أيد مقاتلو الحرب الباردة ذلك قائلين أن تاريخ الدبلوماسية الأمريكية فى القرن التاسع عشر كان فارغاً بصفة عامة. ففىما عدأ التوسع الغربى، لم يكن للولايات المتحدة بصفة أساسية أى سياسة خارجية منذ إعلان مبدأ مونرو عام ١٨٢٣ حتى حرب ماكينلى مع أسبانيا. كانت عزلة أمريكا التقليدية نتاج ضعف الولايات المتحدة، وقوة الأسطول البريطانى وحضوره، وعدم التطور التكنولوجى فى القرن التاسع عشر. خلال هذه الفترة، كان الشعب الأمريكى يعرف القليل عن الشؤون الخارجية ولا يهتم بها. وقد قام الأمريكيون، فى عزلتهم عن باقى العالم، باكتساب أفكار غريبة غير واقعية عما يدور فى العالم. لكن العالم تغير الآن، ولم تعد الأفكار القديمة صالحة.

كانت الولايات المتحدة، حسب قول مقاتلى الحرب الباردة، كالفتاة التى نشأت فى دير متشدد، وعندما خرجت إلى العالم، كانت خبرتها الماضية عديمة النفع فى التعامل مع ما يحيط بها من أمور ومواقف جديدة. وحسب تعبير كيسنجر كان الشعب الأمريكى «قد نشأ على الاعتقاد بأن السلام هو الوضع الطبيعى بين الأمم، وأنه لا فرق بين الأخلاق الشخصية والأخلاق العامة، وأن أمريكا كانت بمعزل آمن عما أصاب باقى العالم من اضطرابات»⁽⁵⁾.

وتستمر مدرسة «فتاة الدير» هذه فى القول بأنه بسبب عدم الخبرة التاريخية تلك، تبنت الولايات المتحدة أهدافاً مثالية للسياسة الخارجية أثناء الحرب العالمية الأولى، كذلك من خلال عدم

الخبرة لجأت الولايات المتحدة للعزلة بعد معارضتها لمعاهدة فرساي. ولأن الولايات المتحدة لم يكن لها أى سياسة خارجية من قبل، لم تكن الولايات المتحدة، ببساطة، مهيأة لمواجهة العالم الذى برزت فيه فى القرن العشرين.

فى هذا العالم الذى لا يمل مقاتلو الحرب الباردة من أن يطلقوا عليه صفات مثل «المعقد» و«المركب»، كان لا بد من نبذ قيم العصر الريفى. لقد تقلص العالم، ونمت القوة الأمريكية. ولم يكن ممكناً أن تظل الولايات المتحدة مسالمة دون تسليح، تحتذى من الصراعات الخارجية بمحيطين شاسعين من حولها. وعند ما يتم الهجوم المباشر على الولايات المتحدة نفسها، سيكون وقت الانتصار فى حرب أخرى قد فات. لذلك أصبح من الضرورى إقامة والحفاظ على تحالفات سلمية، من ذلك النوع الذى حذر منه الرئيس واشنطن بشدة.

كذلك لم يكن للولايات المتحدة أن تطلق العنان لأوهامها الأخلاقية. إذ كان لابد من نبذ أحلام الطهارة والقدسية، التى كانت تلائم فتاة صغيرة فى الدير، فى غمار العالم الحقيقى. ولو كانت الولايات المتحدة ترغب فى «العجة» فعليها كسر البيض. وقد جاء هذا الدرس صعباً، حسب أسطورة الحرب الباردة، لأن الولايات المتحدة كانت فريدة فى عذريتها ومثالياتها. فقد استمر السلوك البرئ للشعب الأمريكى فى الثورة على المعايير البغيضة، رغم ضرورتها، والخاصة بالسياسة الواقعية التى لا تحكمها الأخلاق، والتى نصح بها كيسنجر وزملاؤه.

وكان طبيعياً أن ينتهى مقاتلو الحرب الباردة الأوائى إلى وضع أمور السياسة الخارجية، الخاصة بزمانهم، فى إطار حاجة الولايات المتحدة للتخلص من ميراث كان نافعاً ومحبوفاً يوماً ما، لكنه أصبح غير ملائم ويمثل عبئاً ثقيلاً..

يقول بولس الرسول لأبناء بلدة كورينثة: «عندما كنت طفلاً، كنت أتحدث كالأطفال، وكنت أفهم كالأطفال، وأفكر كالأطفال، لكن عندما أصبحت رجلاً تخلّيت عن الأشياء الطفولية»⁽⁶⁾. وكان مقاتلو الحرب الباردة يحثون مواطنيهم الأمريكيون على عمل الشئ نفسه.

وقد نجح ذلك بالفعل. إذ قام مقاتلو الحرب الباردة بدفن أسطورة العزلة الفاضلة، أو بتعبير أكثر دقة قاموا بتحنيطها، وجعلوها تخلد للراحة تحت أسطورة جديدة عن بلوغ الولايات المتحدة سن الرشد. كان ما يبحثونه، بصورة مبسطة، هو تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة بالاحترام، والذى يتذكره كثير منا بصورة باهتة منذ أيام الدراسة الثانوية والجامعية. إنه يمثل مشهداً شديد الألفة لدرجة أن الناس تعتبره أمراً مفروغاً منه. وهو الخلفية الفكرية لكثير من العلماء المتخصصين الذين نسمعهم ونقرأ لهم فى رسائل الإعلام المعاصرة. كذلك فهو أساس

التفكير فى معظم مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن من المؤسف أنه أسس واهية للاختيارات التى يجب على الأمة اتخاذها فى السنوات المقبلة.

إن أسطورة الحرب الباردة، كمعظم الأساطير التاريخية، خليط من الأفكار النافعة والأفكار الضارة. كما أن كثيراً مما تعبر عنه هو تحليل سليم وواضح، يظل ضرورياً لأى طريقة منطقية لفهم السياسة الخارجية الأمريكية اليوم. وبعد عام ١٩٤٥ كان من الواضح أن الولايات المتحدة تحتاج للقيام بدور أكثر فاعلية من ذى قبل فى السياسة الدولية. فعلى مدى التاريخ، كانت الولايات المتحدة راكباً مجانياً فى النظام العالمى البريطانى. ومنذ عام ١٩٤٥ كان عليها أن تحوز مزايا السيطرة العالمية وتتحمل أعباءها بنفسها. كان لابد من التخلّى عن بعض أقدم المفاهيم فى تراث السياسة الخارجية الأمريكية أو تغييرها. ولم يعد الحياد الدائم خياراً مطروحاً. ومما لاشك فيه أن الوقت قد فات لبدء التخطيط للأمن القومى عندما تقلب دولة معادية بالفعل موازين القوة الأوروبية رأساً على عقب. وفى مجال السياسة التجارية، كان على الولايات المتحدة، فيما بعد الحقبة البريطانية، فتح أسواقها لبضائع الدول الأخرى لو أرادت الوصول لأسواق تلك الدول فى المقابل.

فى هذه النقاط وكثير غيرها، كانت أسطورة الحرب الباردة أساساً صالحاً للمناقشة القومية والسياسة القومية. ولكن صلاحيتها كانت محدودة ككل أسطورة تاريخية. والآن، عند نهاية الحرب الباردة، أصبحت أسطورة الحرب الباردة عقبة حقيقية أمام المناقشة المنطقية لمستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إننا نحتاج لإعادة الصلة بتراث سياستنا الخارجية القومية، الذى أبعدته مقاتلو الحرب الباردة إلى الخلفية.

كانت أسطورة الحرب الباردة، فى جانب منها، صورة تاريخية زائفة. فالولايات المتحدة لم تكن مملكة معزولة قبل الحرب الباردة. ولم يكن الإمبراطور هيروهيتو، كما تشير الأسطورة ضمناً، هو من فتح أبواب الولايات المتحدة، رغماً عنها، بقصف بيرل هاربور. وإنما كان الرئيس ميلارد فيلمور هو من أرسل القائد البحرى ماثيو بيرى لمسافة عشرة آلاف ميل لشن هجوم على اليابان فى مارس ١٨٥٢ - وكان لديه هو والمجتمع السياسى من حوله - أسباباً قوية لإرسال القائد البحرى الصبور فى هذه الرحلة المرهقة الخطيرة. وكما رأينا بالفعل، قام السياسيون الأمريكيون فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بإعداد سجل متميز فى العلاقات الدولية، وكانت أساليب السياسة الخارجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراعات الحزبية الكبرى فى التاريخ الأمريكى. إضافة إلى أن بريطانيا العظمى، ومعها الولايات المتحدة، كانت تتبع أسلوباً متميزاً فى

السياسات العالمية، أفرز بشكل ثابت نتائج أفضل من السياسة الواقعية التي اتبعتها القارة الأوروبية العجوز.

ليس هناك من يعرف كل هذا أفضل من جيل السياسيين الأمريكيين الذين وضعوا أسس عالم ما بعد الحرب في أربعينيات القرن العشرين، وقاموا ببناء الأسطورة الجديدة. فقد تشبع الزعماء الأمريكيون من هذا الجيل بتراث السياسة الخارجية الأمريكية، وراث الواقعية الأنجلو-أمريكية. وقد قرأ معظمهم، إن لم يكن كلهم، مؤلفات العميد البحري ألفرد ثاير ماهان عن القوة البحرية في مطلع شبابهم. كما شحنتهم سياسات تيودور روزفلت الدولية - وتركت لدى ابن عمه فرانكلين رغبة لا تنتهي في محاكاته وتجاوز إنجازاته. كانت المعرفة الكافية بالتاريخ البريطاني أحد الموضوعات الرئيسية للتربية الليبرالية في تلك الأيام، وكان لدى من يشغل مناصب حكومية أو مهنية عليا في أربعينيات القرن العشرين خبرة واسعة مباشرة بالإمبراطورية البريطانية و«علاقتها الخاصة» بالأمريكيين. فرجال مثل روزفلت وأتشيسون، فضلاً عن أيزنهاور، وجون فوستر دالاس، وجورج سي. مارشال - نشأوا في عالم كان نظراؤهم البريطانيون فيه هم منافسيهم وأقرانهم الحقيقيين في الوقت نفسه. لكن الوقت كان قصيراً، والحاجة ملحة، وقد أدى مقاتلو الحرب الباردة الأوائل ما في وسعهم بما هو متاح لديهم، ونجحوا في بناء تأييد شعبي قوى للحرب الباردة لمدة أربعين سنة، ووضعوا أساس الانتصار الأمريكي النهائي على ما يمكن وصفه بأشد الأنظمة الاستبدادية تدميراً وخطورة في تاريخ البشرية.

مع ذلك، اقترن نجاحهم في إهالة التراب على التراث الأمريكي في إدارة شئون الدولة بنتائج لم تكن في الحسبان. على وجه التحديد، فإن غلق الباب على الماضي الأمريكي فتح الباب لمجموعة أخرى من التقاليد التاريخية والفكر الاستراتيجية؛ وتتمثل في : الأفكار والتقاليد والافتراضات الضمنية للواقعية القارية. ومن المفارقات، أن الولايات المتحدة كانت تتحرك لهزيمة آخر إمبراطوريات الواقعية القارية وأخطرها، وأن أوروبا الغربية واليابان وجدتا صالحهما في تبني عناصر السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية، وفي الوقت نفسه بدأت أفكار السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي وبروسيا، على عهد ويلهلم، والنمسا على عهد ميترنيخ، تحوز مكانة كبيرة في الولايات المتحدة.

الواقعية القارية والحرب الباردة

كان عالم الحرب الباردة ملائماً للأفكار الاستراتيجية الأوروبية التي اندفعت إلى الولايات

المتحدة فى النصف الثانى من القرن العشرين. وكانت البيئة الدولية التى واجهتها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة تشبه العالم الذى واجهه بسمارك وميترنىخ، فى جوانب عديدة. وكان يمكن بسهولة تصور المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفىيىتى كنظير، فى القرن العشرين، للصراعات القديمة على السيطرة فى أوروبا. صحيح أن المنافسة كانت فى إطار عالمى وليس إطاراً محلياً كما كانت السياسات الأوروبية، لكن حدث الآن انكماش فى الوقت والمسافات. وقد عادت الولايات المتحدة والاتحاد السوفىيىتى، فى صور عديدة، إلى صراع العقارب فى الزجاجة الذى اتسمت به السياسات الأوروبية.

هذا بالإضافة إلى أن الأبعاد الاقتصادية للمنافسة الأمريكية – السوفىيىتية، كانت تميل للاختفاء عن الأنظار لفترات طويلة من الزمن، مع أنها كانت أساسية وحاسمة تماماً. وعلى أرض الواقع، مع النهضة الاقتصادية لأوروبا الغربية واليابان فى خمسينيات القرن العشرين – وهو نجاح ساهمت فيه إلى حد كبير مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية فى النظام الاقتصادى العالمى خلال أربعينيات القرن العشرين – تضاعل تهديد الاتحاد السوفىيىتى للغرب تضاعفاً شديداً. لقد تفوق المال على ماركس؛ فلم تجد الشيوعية قبولاً فى الغرب الذى كان يزداد غنى.

مرة أخرى كانت الأمور الاقتصادية هى القوة الدافعة للسياسات الدولية فى سنوات ضعف القوة السوفىيىتية. فقد انهار الحكم الشيوعى تماماً بينما كان عجزه الاقتصادى المتزايد متضمناً قدرته على مواكبة التقدم التكنولوجى الغربى قد قلل من شرعية نظامه الاجتماعى حتى فى أعين النخبة الشيوعية، وجعل تكلفة التكافؤ العسكرى مع الولايات المتحدة بعيدة المنال بشكل مطرد.

لم تشغل هذه التطورات الاقتصادية الفاصلة انتباه صناع السياسة إلا فى الأطوار الأولى والنهائية من الحرب الباردة. أما أثناء الفترات الوسطى الطويلة فى أربعين عاماً من المنافسة، فكان التركيز بصفة عامة على الجوانب العسكرية والسياسية، وفى ما يتعلق بهذه الأمور ظهر أن الواقعية القارية وفرت إطار عمل فكرى وسياسى وافٍ.

فى غضون ذلك، ساعدت عوامل أخرى، غير مرتبطة بالمنافسة الأمريكية – السوفىيىتية، على جعل الواقعية القارية أكثر قبولاً فى الولايات المتحدة عن طريق إخفاء السياق الاقتصادى للسياسة الأمريكية التقليدية عن كل من النخبة والجمهور. وقد بدأت هذه العملية مع ما حدث من تحول فى وضع الولايات المتحدة الدولى من دولة مدينة إلى دولة دائنة فى أوائل القرن العشرين، وازدادت قوة مع انهيار النظام المالى والتجارى الدولى الذى الأساس البريطانى بين عام ١٩١٤ والكساد العظيم، وبلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية.

كان وضع الولايات المتحدة كدولة مدينة، ومستوردة لرؤوس الأموال، أحد أهم السمات المحددة لوجودها خلال أواخر القرن الثامن عشر، وعبر القرن التاسع عشر. وبالفعل، كانت كل أسرة أمريكية وكل عمل أمريكي على وعى دائم بصلته وتبعيته للنظام المالى الدولى؛ وكانت الاتجاهات نحو بريطانيا، ونحو العالم الخارجى بصفة عامة، تتشكل إلى حد بعيد حسب تأثيرات هذه التبعية وما سببته من استياء ومشكلات متعددة الأوجه.

كل ذلك تغير فى القرن العشرين. فأتثناء الحرب العالمية الأولى أصبحت بريطانيا مدينة بديون شاملة وثقيلة للولايات المتحدة، وثبت أنها مدين أقل التزاماً بصورة ملحوظة عما كانت عليه الولايات المتحدة. وفى الوقت الذى بلغ فيه الكساد أقصى مداه، تخلفت بريطانيا فى الأساس عن دفع ديون الحرب الرسمية وقدرها أربعة بلايين دولار للولايات المتحدة⁽⁷⁾.

وقد تسبب هذا التخلف عن دفع الدين فى مشاعر سلبية كثيفة لدى الأمريكيين، ولكن النتيجة الأعمق لهذا التغير فى المواقف المالية فى القرن العشرين، كانت تحولاً فى السياسة والنفسية الأمريكية معاً. لم يعد الأمريكيون يرون فى المستثمرين الأجانب تلك القوى النافذة التى لا يحاسبها أحد التى تصوغ الاقتصاد الأمريكى كما تشاء بغض النظر عن عواقب ذلك على المزارعين الأمريكيين البسطاء والعمال وأصحاب المشروعات التجارية الصغيرة. فقد صار نظام الاحتياط الفيدرالى هو المسئول عن معدلات الفائدة الأمريكية، ولا شأن لبريطانيا بها.

من الأحداث القليلة ما يبين تنامى استقلال أسواق المال الأمريكية عن أوروبا على نحو أوضح مما تبينه ردود الأفعال المختلفة فى وول ستريت مع بداية الاشتباكات فى الحرب فى ١٩١٤ و ١٩٣٩. وفى ٣١ يولية ١٩١٤ توقفت المعاملات فى سوق المال (ول ستريت) عند اندلاع الصراع، ولم يستأنف عمله بشكل كامل إلا بعد ثمانية أشهر⁽⁸⁾. بعد ذلك بخمس وعشرين سنة، عندما اندفع الأوروبيون إلى مذبحه الحروب مرة أخرى، لم تتسبب هذه الاشتباكات الحربية، ولا حتى سقوط فرنسا فى إغلاق بورصة نيويورك، ولو لثانية واحدة. أما أثناء الحرب الباردة، فكانت أسواق المال الأمريكية أكثر استقلالية عن تطورات الأحداث الأوروبية.

ونظراً لأن كلاً من الكساد والحرب العالمية الثانية قد زادا فى تعطيل بنية التجارة والاستثمار العالمى التى دمرتها الحرب العالمية الأولى تدميراً شديداً، شهدت السنوات الأولى من الحرب الباردة أدنى مستويات الاعتماد الاقتصادى المتبادل للولايات المتحدة مع باقى دول العالم. وقد مضى الآن ما يزيد عن القرن منذ أن واجهت الولايات المتحدة ما كان يوماً ما سمة عامة للحياة الاقتصادية: أى الركود الشديد المدمر الذى سببته معدلات الفائدة المرتفعة التى طالب

بها الدائنون الأجانب بإلحاح. وعلى الرغم من أن الأمريكيين قد أصبحوا أكثر وعياً بتأثير الاقتصاد العالمى على رخائهم، عما كانوا عليه بين عام ١٩٤٥ والاضطرابات الاقتصادية فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، مازلنا لا نتابع أخبار الأسواق الأجنبية بروح التبعية العاجزة التى طالما عرفها أسلافنا. فلا شئ سوى قدرة «أويك» على إثارة الفوضى فى الاقتصاد الأمريكى من خلال هزات أسعار النفط اليوم، يعطينا إحساساً ضعيفاً بالقوة القاهرة المحبطة واضحة الاستبداد التى كان الأجانب يوماً ما يتحكمون بها فى مستوى معيشة الأمريكيين البسطاء.

لقد غير الاستقلال المالى أسلوب تفكير الأمريكيين فى السياسة الخارجية. وبينما ضعف البعد الخارجى فى مناقشات السياسة الاقتصادية فى القرن العشرين، كذلك ضعف التفهم الشعبى العام لتبعية الأمريكيين السابقة لأوضاع الأسواق العالمية. وبسبب فقدان هذا التفهم، أصبحت السياسة الخارجية منفصلة عن المعارك السياسية الداخلية الهامة فى الوقت الحاضر، بل وأضعفت صلتها بهذه المعارك فى الماضى. كانت الآراء المثقفة تتذكر خطبة «برايان» ضد الصلب فوق «صليب من ذهب»، لكنها نسيت ربطه للقضية بقوة بريطانيا، ومناقشة سياسة أمريكا نحوها. وقد اختفت المنافسة الخارجية كما اختفى الدائنون الأجانب بصفة عامة بعد الحرب العالمية الثانية. فخلال معظم فترة الحرب الباردة لم تواجه الولايات المتحدة منافسات اقتصادية خطيرة، ولا منافسين حقيقيين فى أى مكان فى العالم. كانت ألمانيا واليابان تقبعان فى دمار، وذهبت الإمبراطورية البريطانية التى كانت جبارة يوماً ما، وعلى عكس القوى العظمى المنافسة الأخرى فى الماضى، لم يكن الاتحاد السوفييتى يمثل تحدياً مالياً أو تجارياً عالمياً. وحتى سبعينيات القرن العشرين، عندما هددت التكنولوجيا الألمانية واليابانية بصفة خاصة بتحدى الريادة الأمريكية فى الصناعات الأساسية، كانت الشركات الأمريكية بها أفضل إدارة، وأحدث معدات، وأعلى رأس مال، بين كل منافسيها تقريباً. كان يبدو أن النظام الاقتصادى القديم الذى يتنافس فيه عدد من النظم الاقتصادية الرئيسية المتكافئة فى الحجم والتعدد التكنولوجى تقريباً فى أسواق العالم، قد زال إلى الأبد.

ساهمت كل هذه القوى مجتمعة فى التغير الشديد فى الطريقة التى كان ينظر بها كثير من الأمريكيين للسياسة الخارجية. فبدون خبرة معاصرة لعواقب الاعتماد الاقتصادى المتبادل عالمياً، توصل كثير من الأمريكيين إلى الاعتقاد بأن السياسة الاقتصادية العالمية لم تكن أبداً، ولا ينبغى أن تكون مركز اهتمام السياسة الخارجية. بعبارة أخرى، توصل الأمريكيون إلى المشاركة فى النظرة العامة للواقعية القارية فى الضالة النسبية لأهمية القضايا الاقتصادية فى الشؤون الدولية.

وبمجرد أن نسى الشعب الأمريكي الطريقة التي كانت القوى الاقتصادية الدولية تحرك بها ذات يوم السياسات الداخلية، أصبحت أسطورة العزلة العذرية التي دفنت في أسطورة الحرب الباردة، مقبولة تماماً. وما إن أهملت القضايا الاقتصادية في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، تضاعل حجم السياسة الخارجية من محور اهتمام رئيسي في السياسات الأمريكية خلال القرن التاسع عشر، إلى اهتمام عارض حسب الظروف. وبسبب الحكم على هذه المشاركة فقط من حيث أهمية القضايا السياسية والعسكرية، كانت المشاركة الأمريكية في الشؤون الدولية تبدو دون تحيز لطرف، وكأنها مشاركة عرضية أو هامشية كما قالت عنها أسطورة الحرب الباردة.

ولقد عززت الطبيعة المباشرة والقوية بصورة رهيبية للتهديدات الأمنية لفترة الحرب الباردة من فكرة أن الولايات المتحدة البكر المنعزلة قد بلغت سن الرشد في عالم خطير. كان تهديد الاتحاد السوفييتي الذي يلوح في الأفق لا يزال مغلفاً بهيبة الجيش الأحمر في صراعه العسكري الحاسم ضد ألمانيا النازية تدعمه قدرته النووية المتنامية، وكذلك الضجة المنذرة بالسوء من الصين الشيوعية، يعد أنواعاً جديدة من التهديدات للأمريكيين، تماماً مثلما كانت خبرة قيادة القتال لتحقيق النظام العالمي في مقابل القتال في ظل بريطانيا. إذ انتقلت الولايات المتحدة من كونها واحدة من بين قوى عظمى متعددة في مناخ السلام البريطاني الذي لا يتسم نسبياً بالخطورة، إلى موقع السيطرة العالمية في زمن الأزمات الدولية الصعبة، وتحت ظل حرب نووية لم يسبق لها مثيل. فلم يواجه جيمس بوكانان ولا جروفر كليفلاند مطلقاً شيئاً مثل «هذا».

هناك عوامل أخرى ساهمت أيضاً في بلوغ الواقعية القارية مرتبة أعلى في الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. فمنذ الكساد العظيم حتى الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، أصبحت الحكومة الفيدرالية بصورة مطردة أكثر اتساعاً، وأكثر قوة، وأشد تكتماً. وداخل هذه الحكومة الصاعدة تسربت السلطة من الكونجرس إلى ما أصبح يعرف بالرئاسة الإمبراطورية. وبذلك نشأت ثقافة التدابير الأمنية والبيانات السرية فيما كانت تعرف بأشد العواصم انفتاحاً في العالم، أما رؤساء الولايات المتحدة الذي كانوا يسافرون ذات يوم بالفعل دون موكب رئاسي، لا يمكن أن يغادروا الآن دون فريق من الحرس الشخصي يمكن أن يسبب جرحاً لقيصر. بعبارة أخرى، كانت حكومة الولايات المتحدة تشبه شيئاً فشيئاً الدول الاستعمارية القديمة في القارة الأوروبية. كما أنه على الأقل من ناحية تركيز القوة في يد الجهات التنفيذية، كان ذلك أفضل في رأي متخصصي السياسة الخارجية. وكان الكونجرس، وهو نظرياً فرع من الحكومة مساوٍ لها قام الآباء

المؤسسون بتحديد دوره فى السياسة الخارجية، يعتبر من قبل الدبلوماسيين فى الإدارة الجديدة فضولى يتدخل فيما ليس من شأنه. كان مقاتلو الحرب الباردة يرون أن المؤسسين بأفقههم الضيق فى عزلتهم، أخفقوا بصورة ملحوظة فى وضع دستور مناسب لقوة عظمى.

كما أصبحت التشريعات الداخلية التى وضعها الأباء المؤسسون تنتمى للماضى لأن مبادئ الواقعية القارية سيطرت فى سنوات الحرب الباردة. فالسيناتور جوزيف ماكارثى لم يكن إلا أكثر الأصوات حدة وسط فريق كبير يدعى أن وقائع المشهد الدولى القاسية جعلت المفاهيم الأمريكية التقليدية عن الحريات المدنية قديمة الطراز.

وبسبب أن رد فعل السيناتور ماكارثى وغيره كان شديد العنف فى خمسينيات القرن العشرين، أصبحت السخرية من التصرفات الهستيرية لمعاداة الشيوعية الرياضة المفضلة للمفكرين الأمريكيين، واقتترنت بعدد من المناقشات المؤثرة عن شجاعة كل من رفض أن «يحدد أسماء» المتهمين بالشيوعية أو رفض التعاون مع مختلف جهات التحقيق الحكومية أو الجهات التابعة للكونجرس، وعانوا بسبب ذلك معاناة شديدة شخصية ومهنية. كانت المساوى حقيقية، لكن على المرء أن يتذكر أيضاً أن الحركة الشيوعية كانت أحد الأحداث الرهيبة فى تاريخ العالم، وهى المسؤولة عن معاناة لا حدود لها، وملايين لا تحصى من الوفيات. أضف إلى ذلك أنه على الرغم من أن المؤرخين لم يستنبطوا بعد وربما لن يستنبطوا أبداً الأبعاد العددية للشيوعيين الأمريكيين، فإن عدداً كبيراً من هؤلاء الشيوعيين الأمريكيين بذلوا كل ما فى وسعهم لمعاونة السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى.

وقد لاحظ «المعادون لمعاداة الشيوعية» أن عدداً كبيراً من أعضاء الأحزاب الشيوعية فى الولايات المتحدة وغيرها كانوا أشخاصاً طيبين ومثاليين اجتماعياً، وكان يدفعهم شغف أصيل بالعدالة الاجتماعية والعرقية أكثر مما تدفعهم أى رغبة فى بناء دولة بوليسية على غرار نظام ستالين. كان هذا صحيحاً، ويجب ألا ينسى من منطق تقييم نوايا ودوافع عدد كبير من الشيوعيين الأمريكيين الشرفاء.

مع ذلك، فإن قدرة الأيديولوجية الشيوعية على أسر عدد من أفضل العقول وأكثر الضمائر يقظة فى عصرها، جعلت الشيوعية أكثر خطورة وإثارة للفرع والاشمئزاز، فضلاً عن أن القدرة على إفساد ما هو جيد تجعل ما هو سيئ أسوأ.

كذلك كانت فكرة أن مجرد عضوية حزب سياسى بغض النظر عن كونه مفسداً أو مضللاً، يمكن أن تمنع المواطن الأمريكى من مهن معينة، أو تعرض مواطنين لفقدان وظيفة مدنية

أو التهديد بالمحاكمة جنائياً ابتكاراً منفراً لكل أفكار «وثيقة الحقوق». ولكن بالنسبة لمحاربى الحرب الباردة لم يكن مفهوم التوسع فى الحريات المدنية إلا واحداً من الأوهام التى تعلمتها أمريكا البريئة فى ديرها المعزول. أما وقد بلغت رشدها فقد آن الأوان لتضييق مفاهيمها عن الحرية فى ذات الوقت الذى نعمل فيه على تقوية دولتنا.

وهناك عوامل اجتماعية وثقافية أيضاً دفعت الولايات المتحدة نحو الواقعية القارية. فمؤسسة «واسب WASP»* القديمة ذات النزعة الإنجليزية، والتى وجهت السياسة الخارجية للدولة لفترة طويلة، فقدت معظم نفوذها وتأثيرها خلال سنوات الحرب الباردة، أما المؤسسة الجديدة التى نشأت كبديل لها فكانت تفتقر إلى كل من الفهم الغريزى للتراث الأنجلو-أمريكى، والتاريخ الشخصى للاحتكاك المباشر مع القادة الإنجليز الذين شكلوا النخبة القديمة. وقد عكس بعض هذا التحول مذهب المساواة المتزايد فى الحياة الأمريكية، لأن سلالة من هاجروا فى مطلع القرن صعدوا السلم الاجتماعى المهنى بسرعة فى مناخ فرص ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد عكس البعض الآخر تغيرات البنية المالية الأمريكية وقيادة الشركات لأن القوة انتقلت من حفنة من الشركات تعتمد فى معظمها على وول ستريت، ولأن النظم المالية المحلية المتنافسة ومراكز قيادة الشركات قد اكتسبت قوة فى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية. وقد خلق وصول الجمهور إلى التعليم العالى فى خمسينيات القرن العشرين مجموعات جديدة من الجامعيين والمتخصصين فى السياسة الخارجية ممن لا تدين خلفيتهم الشخصية بالكثير لانجلترا، وممن أخذ تعليمهم الجامعى أقل القليل من الأفكار البريطانية التقليدية عن التعليم الحر.

كذلك كانت سنوات الحرب الباردة هى سنوات الانحدار البريطانى المتسارع. فعندما لم تكن الشمس تغرب أبداً على الإمبراطورية البريطانية، سيطرت سياساتها وتاريخها على انتباه الأمريكين المفتونين وحازت احترام الأمريكين الحاسدين. أما بريطانيا الضعيفة قليلة النشاط الآخذة فى الزوال خلال الحرب الباردة، فلم ينجذب إليها إلا قلة من الأجيال الأمريكية الناشئة. ولأن ذكريات العظمة البريطانية قد خبت، كان من النادر أن يعتبر الأمريكيون السياسة الخارجية البريطانية بعد ذلك مصدراً للإلهام.

* White Anglo-Saxon Protestant (WASP)، أى إنجليزى ساكسونى بروتستانتى أبيض. وهى إشارة للأمريكى أو الأوروبي الشمالى خاصة من كان من سلالة انجليزية وخلفية بروتستانتية، وعضو فى طبقة متميزة ذات نفوذ فى الولايات المتحدة. (المترجمة)

بينما غربت شمس بريطانيا، صعد نجم روسيا. كانت دبلوماسية ستالين نموذجاً للخداع والسخرية القارية، كما أن رفضه المزدري للسلطة البابوية والذي ظهر في قوله: «عجباً! البابا! كم لديه من الفرق العسكرية؟»^(٩). - كان يمكن أن تمثل ملخصاً بارعاً للفكر الاستراتيجي للواقعية القارية. كانت دولة ستالين - التي تنقسم بالتكتم والمركزية والقدرة على تركيز موارد مجتمعها كاملة وتوجهها لخدمة الطموحات الدولية، والتي لا تحاسب من قبل الرأي العام - من وجهة النظر القارية إحدى أقوى العقارب ذات الإمكانيات الممتازة التي تمكنها من تسلق جدار الزجاجة الأوروبية. لم يقدر أحد القدرات السياسية للقوى العظمى للاتحاد السوفييتي أفضل من الدبلوماسيين وصناع السياسة الأمريكيين الذين كان عليهم مقاومتها. كانت مسافة قصيرة هي التي تفصل بين الاحترام الصحي للقوة السوفييتية وبين استنتاج أن الولايات المتحدة كانت بحاجة لمحاكاة التفكير الاستراتيجي السوفييتي؛ وقد وجد عدد متزايد من صناع السياسة الأمريكية أنفسهم يقطعون تلك المسافة بعد أن طالت فترة الحرب الباردة.

كان التحول إلى الواقعية القارية من أساليب السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية تحولاً تدريجياً وبطيئاً. وقد ساهم رجال مثل جورج كينان، ودين أتشيسون، ووالتر ليبمان، وأفريل هاريمان، في التأكيد على أن قيم الأساليب القديمة وأولوياتها استمرت في صياغة عملية السياسة الخارجية خلال ستينيات القرن العشرين. ولم يبلغ تأثير الواقعية القارية ذروته حتى تولى نيكسون ثم فوررد الإدارة الأمريكية، حينما وضع مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية هنري كيسنجر السياسة الخارجية الأمريكية على أسس قارية صلبة.

كانت فترتا حكم نيكسون وفوررد تمثلان ذروة تأثير الواقعية القارية في السياسة الخارجية الأمريكية. وكان ينظر للحياة الدولية باعتبارها منطقة خالية من الأخلاقيات. فمن ناحية، كانت الولايات المتحدة ستساند أي نظام حكم بغض، بدون استثناء، لصالح تقوية وضعنا العالمي ضد الاتحاد السوفييتي. وكان بعض من هاجموا هذه الفكرة بعنف حينما تم تطبيقها على نظم حكم مثل نظام أو جستو بينوشيه في شيلي، قد أثنوا عليه عندما أدى إلى الانفتاح تجاه الصين وتجاه عقلية نيقولاى تشاوشيسكو المستقلة رغم حكمه المستبد الغريب لرومانيا. مع ذلك، وكما لاحظ المحافظون في ذلك الوقت، استبعد أسلوب نيكسون - كيسنجر أيضاً عنصر الأخلاق من المنافسة الأمريكية - السوفييتية. كان الأمر كما لو كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قوتين عظميين مثل بروسيا والنمسا، ويمكنهما الوصول إلى انفراج في علاقتهما المتوترة على أساس المصالح المشتركة، وتنحية اختلافاتهما الفلسفية جانباً، تماماً مثلما فعلت

النمسا الكاثوليكية وبروسيا البروتستانتية.

من منطق المبادئ الأخلاقية الشخصية، هناك حاجة للتأكيد على أنه لا يوجد في السجلات ما يشير إلى أن نيكسون وكيسنجر لم يتصرفا على أساس من اقتناع حقيقى ورغبة صادقة فى تعزيز سلام الجنس البشرى وسعادته. وكانت القتامة فى نظرتهم للعالم أكثر مما فى صفاتهما الشخصية. فقد كانا رجلا سياسة محافظين يحاولان حماية المصالح التى عهد بها إليهما فى عالم يتسم بالخطورة والعداء.

وانطلاقاً من هذه النظرة للعالم، لم تكن حرب فيتنام حملة أخلاقية للإدارة، ولا كارثة أخلاقية؛ بل كانت مشكلة عملية يجب التعامل معها بأسلوب براجماتى. إذ كانت الولايات المتحدة ستفقد مكانتها لو انسحبت بصورة مفاجئة، أو اعتبر أنها «خسرت» الحرب، وفى الوقت ذاته، لم تكن مسألة من كان سيتولى إدارة فيتنام خلال عشر سنوات تحتل أهمية كبيرة.

كان وجود القضايا الاقتصادية طفيفاً بالنسبة للإدارة. فبالنسبة لسياسة خارجية تقوم على أساس اقتصادى، كان لا بد من اعتبار التآكل البطئ لنظام بريتون وودز الخاص بثبات سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكى، تهديداً أساسياً لمصالح الولايات المتحدة، ولسلامة الائتلاف المعادى للشيوعية عام ١٩٦٩ - وهو تهديد أشد كثيراً من أى شئ كان يمكن أن يحشده هوشى منه على الإطلاق، فى أدغال الهند الصينية النائية. كان نظام الاحتياط الفيدرالى للولايات المتحدة، تحت نظام بريتون وودز الذى تم تأسيسه فى أربعينيات القرن العشرين، هو البنك المركزى الفعلى لكل اقتصاديات السوق. كان بإمكان الولايات المتحدة التحكم بصورة فاعلة فى السياسات المالية لكل حلفائها، وكانت تقوم بذلك كثيراً لصالح الاقتصاد الأمريكى المحلى - وغالباً مع إثارة شركائها. وإذا كان الدبلوماسيون الأمريكيين أصحاب التوجه التقليدى أمثال ألكسندر هاميلتون أو أندرو ميلون أو هنرى مورجنتاؤ هم الذين يوجهون السياسة، وكانت السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد نيكسون ستركز إما على تقوية بريتون وودز، أو التخفيف من نتائج سقوطه. كانت ضمانات الولايات المتحدة الجادة التى تكررت كثيراً لحلفائنا الرئيسيين فى الحرب الباردة وشركائنا التجاريين لاستبدال الدولارات الورقية بقيمتها ذهباً بسعر ثابت قدره خمسة وثلاثين دولار للآونس، تفوق فى أهميتها أى وعود لسايجون*. وبالنسبة لإدارة نيكسون يبدو أن هذا المنظور كان بعيد الاحتمال

* عاصمة فيتنام الجنوبية تحمل الآن اسم مدينة هوشى منه. (الترجمة)

لدرجة يصعب معها التفكير فيه بجدية، والأكثر صعوبة تبنيه كأساس للسياسة الأمريكية. كانت أساليب نيكسون في السياسة الخارجية قارية كما كان جوهرها. تجميد الكونجرس بعيداً عن السياسة الخارجية قدر الإمكان، ومحاولة الإدارة الاحتفاظ بمعلومات حيوية عن العمليات العسكرية، وعمليات الاستخبارات بعيداً عن أعضاء الهيئات التشريعية المسؤولة عن تمويلها. أما داخل القسم التنفيذي، فكانت السلطة مركزة بدرجة غير مسبقة، حيث كان يتم تجاهل القنوات والإدارات الحكومية. كانت شبكة صغيرة من الموظفين هم من يديرون السياسة الخارجية «الفعلية» للولايات المتحدة، إذ كان مفهوم نيكسون عن السياسة الخارجية يتطلب توجيهاً شخصياً من عقلية قيادية منفردة – أى يتطلب مؤلفاً أكثر مما يتطلب ستوديو للعمل.

لم تكن إدارة نيكسون بدون نجاحات. فقد غير الانفتاح على بكين توازن القوة العالمى، وجعل احتمال انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة أكبر، بينما قلل من فرص المواجهة الأمريكية – السوفييتية المباشرة خلالها. كما أحدثت اتفاقية حظر الأسلحة الاستراتيجية استقراراً مرحباً به في العلاقات بين القوتين العظميين. مع ذلك، كان ما نتج عن التوجه القارى للإرادة في السياسة الخارجية في الأساس سلسلة من الكوارث الكبرى. فوضع فيتنام قبل بريتون وودز أدت مباشرة إلى إخفاقين من أعلى إخفاقات الحرب الباردة. ولم يكن من الممكن للنتيجة النهائية المخزية للجهود الأمريكية في فيتنام أن تكون أكثر إذلاً لو تمت صياغتها في الكريملين، فالمرارة التي تولدت عن طول فترة الحرب لم تتلاش حتى نهاية القرن من السياسات الأمريكية، كما وضعت أكثر العقوبات خطورة في طريق خلفاء نيكسون حين سعوا لمواصلة الحرب الباردة. وبالمثل، تسببت النتائج الاقتصادية الناجمة عن انهيار بريتون وودز، والأساليب المرتجلة في عجالة التي تم بها التعامل مع هذه النتائج، في خسارة فادحة للاقتصاد الأمريكى وأثرت على علاقات الولايات المتحدة بكل من أوروبا الغربية واليابان. وقد نجح نيكسون وكيسنجر فيما فشل فيه شارل ديغول: إذ وحدا أوروبا في موضوع السياسة النقدية ضد الولايات المتحدة. ومنذ انهيار نظام بريتون وودز حتى وقتنا الحاضر، تناسى الأوروبيون كل خلافاتهم مهما كانت مريرة، وتعاونوا لنيل استقلال نقدى أكبر عن واشنطن، في حلو الأيام وممرها. وانتشرت إلى حد كبير نتائج الانهيار الشديد للنظام. أما موجات التضخم التي ظهرت بسبب الانهيار المالى، فأدت إلى ارتفاع أسعار البترول والتضخم المصحوب بالركود الاقتصادى في سبعينيات القرن العشرين والذي كانت له نتائج خطيرة بالنسبة للاستثمار الخاص، والأنظمة الاقتصادية القومية في مختلف أنحاء العالم كإضعاف الحكومات، وتفاقم الصراعات الاجتماعية، وإعداد المسرح لمشكلات أخرى مثل أزمة ديون العالم الثالث التي تفجرت

فى ثمانينيات القرن العشرين.

إن سنوات حكم نيكسون نفسها التى شهدت علامات العسر المالى للثروات الأمريكية، شهدت كذلك أكبر مد للتأثر الواعى بالواقعية القارية فى السياسة الخارجية الأمريكية. ومنذ ذلك الحين، رأينا نوعين من التطورات الغربية لا يتوافقان إطلاقاً مع بعضهما البعض. فعلى مستوى السياسة، كانت السياسة الخارجية الأمريكية تبتعد على نحو ثابت وسريع عن الواقعية القارية، وتعود إلى أولوياتها واهتماماتها الأمريكية التقليدية والأنجلو أمريكية. إلا أنه على مستوى النظرية، ظلت معظم تحليلات السياسة الخارجية الأمريكية لا تخرج عن مفاهيم الواقعية القارية والحرب الباردة وأساطيرهما.

بعد فترات حكم نيكسون وفورد، كانت العودة سريعة إلى الاهتمامات التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية؛ وكانت الحالة الكئيبة للنظام العالمى فى سبعينيات القرن العشرين، وانحياز الإجماع السياسى الداخلى حول السياسة الخارجية، قد أجبرت كلاً من كارتر وريجان على التوجه نحو أولويات ملحة واضحة. فكل من الديمقراطيين الليبراليين الذين دخلوا إلى السلطة مع الرئيس جيمى كارتر، والجمهوريين المحافظين الذين دخلوا مع رونالد ريجان بعد سنوات أربع، قد ابتعدوا تماماً عن أسلوب نيكسون وكيسنجر.

أجبر عقد الاضطراب والتضخم الذى أعقب زوال نظام بريتون وودز، الذى أدى سوء إدارته إلى كوارث، صناع السياسة على العودة للمائدة الاقتصادية حين اندفعوا لإصلاح أضرار النظام الاقتصادى الغربى التى سببها نيكسون عن غير قصد. وبصورة أساسية، كان يمكن لنجاح الاقتصاد الأمريكى تحديداً والاقتصاد العالمى بصفة عامة أن يسبب أضراراً للشيوعية الآسيوية أكثر من كل ما سببته حرب فيتنام، وأن يقنع الرئيس السوفييتى ميخائيل جورباتشوف بأن الإصلاح السياسى والاقتصادى الجذرى كان الخيار الوحيد المتاح أمام بلاده.

بينما لم يتفق كارتر وريجان فى قضايا عديدة، اتفقاً على أن سياسة حقوق الإنسان القوية كانت عنصراً جوهرياً فى استراتيجية حرب باردة فعالة بالنسبة للولايات المتحدة. قام كارتر برغبته، وريجان على مضض فى البداية ثم بثقة وحماس متزايد، بسحب الرعاية الأمريكية لنظم الحكم الديكتاتورية فى العالم الثالث التى كانت دبلوماسية نيكسون تعتبرها حلفاء أساسيين. فديكتاتورية بينوشيه فى شيلي، والذى ساند نيكسون استيلاءه الدموى على السلطة، تم عزلها وإخضاعها للعقوبات الاقتصادية على يد ريجان. كذلك نظام سياسة التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، الذى كان يدعمه نيكسون فى الحرب الفاشلة ضد الجيوش الكوبية وحرب العصابات التى كان يساندها

السوفييت في أنجولا، تم عزله تدريجياً خلال إدارة ريجان. كما عاش فردناند ماركوس رئيس الفلبين، الذي كان مستأسداً في ظل نيكسون، ليشهد إهدار ريجان لنفوذه بعد ثورة «قوة الشعب» التي قادتها كورازون أكينو عام ١٩٨٦. هذا بالإضافة إلى أن الدعم الأمريكي لحقوق الإنسان كان يمكن أن يلعب أيضاً دوراً رئيسياً في انهيار الإمبراطورية السوفييتية وسقوطها. ولم يكن لدى ليش فاليسا وأندريا زاخاروف ويوحنا بولس الثاني من الفرق العسكرية أكثر مما كان لدى بايوس الثاني عشر، إلا أنهم أصبح لديهم ما يكفي منها.

لقد وصل كارتر وريجان، من طريقين شديدي الاختلاف، إلى نتيجة واحدة هي أن صراع الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي تتطلب بعداً أخلاقياً. فهذا هو ريجان الذي وجد أسلوبه الفطري في السياسات الدولية المرحلة الانتقالية سهلة وطبيعية. ولأن ريجان كان مشبعاً بمعاداة اليمين الأمريكي للشيوعية، غضب بسبب محاولة نيكسون وكيسنجر إدارة العلاقات الأمريكية - السوفييتية على أساس السياسة الواقعية. فاتصاف الشيوعية بالشر لم تكن إحدى قناعات ريجان الشخصية القوية فحسب، بل كان تذكير للأمريكيين بشرورها، كما كان ريجان يؤمن تماماً، وسيلة لتقوية عزم الشعب الأمريكي وعزم حلفائه حول العالم من أجل ما ثبت أنه آخر مهام المعركة الطويلة.

بالنسبة لكارتر كان جعل معاداة الشيوعية في قلب السياسة الخارجية، أمراً بغيضاً وأكثر صعوبة، خاصة في وقت كان فيه رد الفعل تجاه حرب فيتنام قد جعل معاداة الشيوعية أقل بروزاً من المعتاد في حزبه. مع ذلك، وقبل انتهاء فترة رئاسة كارتر، كانت هناك مجموعة من المعارضات الأيديولوجية للشيوعية قامت على سجل حقوق الإنسان المنتهكة في الاتحاد السوفييتي، ومعارضة متصلة بالمبادئ ضد ما تم وصفها بالتعديلات السوفييتية في أفغانستان، أعادت الإدارة الأمريكية مرة أخرى إلى المعاداة الأخلاقية للشيوعية باعتباره مبدأً منظماً للسياسة الخارجية الأمريكية. ومن ثم عادت التوجهات الأخلاقية والاقتصادية بوصفها قوى دافعة في السياسة الأمريكية؛ وقامت هذه القوى في النهاية بما لم يستطع علم السياسة العالمية الذي لا يحمل الصفة الأخلاقية القيام به مطلقاً: إذ هزمت الاتحاد السوفييتي بينما عملت على تقوية النظام العالمي الذي ورثت الولايات المتحدة مهمة حمايته عن بريطانيا.

مع نهاية الحرب الباردة، عادت الأهداف التقليدية للسياسة الخارجية الأنجلو أمريكية إلى وسط الساحة. وكان اختفاء التهديد والتحدى الشديد الذي كان يمثله الاتحاد السوفييتي قد ترك الولايات المتحدة في مواجهة أنواع القضايا نفسها التي واجهت بريطانيا العظمى في القرن التاسع

عشر- والتي واجهت رجال الدولة الأمريكيين فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الذين قاموا بخلق ظروف الصحوة الأوروبية اليابانية فى أربعينيات القرن العشرين. كانت دعوة الرئيس جورج هـ. بوش إلى «نظام عالمى جديد»، ودعوة الرئيس بيل كلينتون إلى التوسع فى الأسواق الحرة والحكومات الحرة، قد أوضحت أن مسائل النظام الاقتصادى والحرية الإنسانية وضعت تحت الأضواء بصورة واضحة.

ولكن إذا كان جيل من صناع السياسة الأمريكية قد تخلوا، على مستوى الممارسة، عن الواقعية القارية، فإنها لم تفند أو تنبذ على المستوى الفكرى. كانت الولايات المتحدة تتحرك وفقاً لنماذج اهتمامات سياستها الخارجية التقليدية، ولكنها لا زالت تحت التأثير الشديد بأسطورة الحرب الباردة. كنا نعتقد أن تاريخ السياسة الخارجية لدينا وتراثنا قبل عام ١٩٤٥ لا قيمة له. وأن طريقتنا فى الحكم لم تكن ملائمة إلى حد بعيد لتحديات السياسة الخارجية. كان حسنا القومى خاطئاً؛ فقد تغلب فن إدارة الحكم الأنجلو أمريكى على إمبراطورية واقعية قارية أخرى، لكننا لم نعرف بعد ماذا فعلنا ولا كيف فعلناه.

كان السياسى الأمريكى الذى قام بأكبر المحاولات نجاحاً للتخلى عن الواقعية القارية، وإقامة سياسة خارجية أمريكية على أساس أفكار تقليدية أنجلو أمريكية، هو هنرى كيسنجر الذى نقل السياسة الخارجية الأمريكية، بوصفه وزيراً للخارجية، إلى أقصى ما يمكن فى التوجه القارى. كان النجاح الهائل لاتفاقيات هليسنكى - التى تم إنجازها لكن كيسنجر لم يعطها حق قدرها فى حينها - قد شجعه على إعطاء وزن أكبر لقضايا حقوق الإنسان عند صياغة السياسة. وكان كيسنجر فى كتابه الذى صدر مؤخراً فى عام ٢٠٠١ بعنوان: «هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية؟»، يضع القضايا الاقتصادية فى قلب السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وينظر إلى الزعماء الأمريكيين العظام مثل جون كوينسى آدمز باعتبارهم مصدراً للإلهام والأفكار. وفى الواقع يجد كيسنجر نفسه، مثل كثير من مفكرينا الاستراتيجيين الكبار، فيما سوف أصفه لاحقاً بمدرسة جيفرسون للسياسة الخارجية الأمريكية.

إن مسار كيسنجر يحمل دروساً لنا جميعاً. فالأمريكيون يحتاجون لأن يستقربوا فكراً ما أعادت اكتشافه بالفعل الدبلوماسية العملية وعدد قليل من السياسيين أمثال كيسنجر. إننا فى حاجة لأن نكون على دراية بتاريخ سياستنا الخارجية وتقاليدها، وأن نتعلم تقدير مدى قوتنا، وأن نلتمس الأعذار لنقاط ضعفنا.

إن ما نحتاجه بالفعل هو أسطورة للقرن الحادى والعشرين تكثف تلك الحقائق والخبرات

التاريخية المتصلة بالظروف التي نواجهها في العالم الجديد وتتشكل ببطء من حولنا. تلك الأسطورة ستساعد الشعب الأمريكي على استعادة الصلة بماضى ما قبل الحرب الباردة، وعلى تحديد صفات الأيديولوجية والسياسات الأمريكية والاحتفاء بها والتي ساهمت في نجاح الأمة الملحوظ، كذلك تخلق كما نأمل إطار عمل مفيد للمناقشة العامة حول الخيارات السياسية التي تواجهها الولايات المتحدة خلال العقود المقبلة.

أسطورة للقرن الحادى والعشرين:

إن طرح فكرة أننا نحتاج لنموذج جديد للسياسة الخارجية الأمريكية لا يعنى القول بأننا فى حاجة لاستبعاد النموذج القديم تماماً، أو أننا ينبغي أن نهنى أنفسنا بغباء بسبب تفوقنا العقلى على أجدادنا. فقد أخرجنا نموذج الحرب الباردة فى النهاية من الحرب الباردة، وكان هذا إنجازاً كبيراً. فلو واجهت الولايات المتحدة ظروفاً دولية طارئة اليوم على مستوى الأزمة التي واجهتها بعد الحرب العالمية الثانية، فلن يكون بإمكاننا دون أدنى شك أن ننزل للميدان فريقاً يضارع جورج مارشال، وهارى ترومان، وجورج كينان، ودين أتشيسون.

ومع ذلك، نحن فى حاجة إلى أسلوب فكرى جديد للسياسة الخارجية يكون أقل تناغماً مع صوت أغنيات الواقعية القارية، ويهتم بصورة أكبر بالأمور والمصالح التي تدفع عملية السياسة الخارجية الأمريكية بالفعل. إننا نحتاج بصفة خاصة إلى طريقة للسياسة الخارجية تلقى الضوء على القضايا التي أهملها فكر فترة الحرب الباردة، لكنها تشغلنا اليوم بشكل مطرد مثل: القضايا الاقتصادية، ومشكلات بناء النظام العالمى أو العولة، والعلاقة بين الديمقراطية والسياسة الخارجية. إن الاقتصاد والأخلاق والديمقراطية هي الأمور الثلاثة التي تسعى الواقعية القارية لإقصائها على نطاق واسع من عالم السياسات الدولية العليا. هذه الأمور ستكون حتماً مركز اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية لمدة طويلة فى المستقبل. كذلك يحتاج الأمريكيون طريقة يمكن بها التعامل بصورة مريحة مع القضايا الرئيسية لوقتنا الحاضر، دون إهمال القضايا الأمنية أو إساءة إدارتها.

بدون هذا النوع من الفكر الجديد - أو بالأحرى القديم - سيجد صناع السياسة الأمريكية صعوبة متزايدة فى الفوز بالدعم المحلى. فمرة أخرى ستكون هناك أوجه تشابه عديدة بين موقفنا الخارجى فى نهاية الحرب الباردة وبين الوضع الدولى للولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر. أولاً، أصبحنا بولة مدينة مرة أخرى، بمعدلات فائدة محلية وظروف اقتصادية تعتمد إلى حد ما على

مفهوم المستثمرين الأجانب وأفعالهم. كما أن أسواقنا المالية أكثر تعرضاً للتطورات الخارجية عما كانت منذ خمسين عاماً - وهنا، أيضاً، يشبه وضع الولايات المتحدة اليوم، بصورة أو بأخرى، وضعنا عام ١٨٩٠ أكثر مما يشبه وضعنا عام ١٩٥٠. وفي الوقت نفسه، يعاني عشرات الملايين من الأمريكيين الآن من شيء كان أسلافهم في القرن التاسع عشر يفهمونه جيداً، لكن أولئك المنتمين للقرن العشرين مالوا لنسيانهم: إن سبل العيش لديهم تعتمد على قدرة أصحاب العمل لديهم على مواجهة المنافسة الخارجية، وعلى أسعار السوق العالمية بالنسبة لما تنتجها أمريكا من بضائع - تلك الأسعار التي غالباً ما تحركها أحداث خارجية.

إن التغييرات الحادثة في علاقة الدولة بالاقتصاد العالمى ترفع درجة حرارة مجادلات السياسة الخارجية. والموضوعات الاقتصادية لا تعنى النخب السياسية فحسب، بل تؤثر على مصلحة كل أسرة في الدولة. كانت «نافتا» NAFTA [اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية] إحدى القضايا التي نوقشت بحماس شديد في الحياة الأمريكية لفترة خلال تسعينيات القرن العشرين. كذلك أثارت المناقشات الحالية حول التعريفات حماساً يشبه ذلك النوع الذي أثارته قضايا التعريفات في القرن التاسع عشر؛ ولأن أثار العجز المالى الدولى للولايات المتحدة أصبح أكثر وضوحاً فمن المحتمل أن ما يدور من مناقشات حول معدل الفائدة وحول المسائل المتعلقة بالتكامل المالى بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم سوف تصبح أكثر توهجاً وتحتل مكاناً رئيسياً في حياتنا السياسية القومية.

إن القضايا الرئيسية الأخرى في السياسة الخارجية ستتطلب أيضاً موقفاً عقلياً أشبه بالموقف العقلى للأسلوب الأنجلو أمريكى التقليدى. إذ سيكون سعر الطاقة، وأمن مخزون الطاقة القومى محل اهتمام واضح فى السياسة الخارجية التى سترتبط فيها القضايا الأمنية والاقتصادية، وقضايا السياسة الداخلية والخارجية ارتباطاً وثيقاً. كذلك، فإن العلاقات مع القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى - مثل الاتحاد الأوروبى واليابان، وبصورة متزايدة مع الصين - سوف تتطلب أساليب متكاملة لتناول المسائل الاقتصادية والأمنية.

وتعتبر مسألة الدول المارقة قضية أخرى تعود بصناع السياسة إلى النماذج الأقدم فى التاريخ الأنجلو أمريكى. فمن قبائل جبال أفغانستان، إلى الجماعات المتطرفة فى السودان، وغلاة القوميين فى العراق، واجه صناع السياسة والقادة العسكريون البريطانيون مشكلات عديدة مماثلة للتي يواجهها اليوم خلفاؤهم الأمريكيون. إن إقامة التوازن الضرورى بين الالتزام بالأهداف والمعايير التى توفر الشرعية للنظام العالمى من ناحية، ومن ناحية أخرى العمل بحسم وفاعلية للدفاع عن

المصالح الجوهرية الذاتية، ستكون مشكلة رئيسية بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية فى السنوات المقبلة، كما كانت بالنسبة للدبلوماسية البريطانية منذ مائة عام مضت.

سأحاول فى الصفحات التالية رسم نموذج جديد، طريقة جديدة للتفكير فى السياسة الخارجية الأمريكية، أتمنى أن تساعد صناع السياسة، وزعماء الرأى، والرأى العام بصفة عامة، فهؤلاء هم من يسيطرون بصورة أساسية على السياسة الخارجية الأمريكية ويضعون حدودها.

ينبغى أن تكون الأساطير واضحة - أوضح من الحقائق، كما يقول أتشيسون - وليست هناك أسطورة لا تقبل الخلاف، فكل قاعدة استثناءات، وكلما كانت التعميمات شاملة، زاد عدد الاستثناءات ودلالاتها. وصورة السياسة الخارجية الأمريكية التى تبرز العناصر التى تواصلت منذ عام ١٧٨٩ لن تكون منصفة لفروق عديدة وهامة موجودة بالفعل أيضاً. لكن ينبغى ألا يسمح للحقائق الصغيرة بإعاقة هدفنا؛ فالولايات المتحدة تحتاج إلى أسطورة دقيقة، وشاملة، وواضحة قدر ما نستطيع.

إن ما أرى أنه النموذج الجديد الواعد المحتمل، أو أسطورة للسياسة الخارجية الأمريكية - يعتمد على أربع أفكار أساسية. أولى هذه الأفكار تم عرضها بالفعل: وهى فكرة أن السياسة الخارجية، والمفهوم أنها تتضمن أمور علاقة الاقتصاد الأمريكى بالنظام الاقتصادى العالمى، كانت محل اهتمام رئيسى فى السياسات الأمريكية عبر تاريخنا.

أما الفكرة الثانية فهى أن القالب الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية عبر التاريخ الأمريكى كانت تحدده مصلحة الأمة فى النظام المالى الدولى والتجارة البحرية بصفة خاصة - التى انتشرت خلال القرون القليلة الماضية تدريجياً فى انحاء الأرض، وأدمجت النظم الاقتصادية لقارات ودول عديدة. إن ما نسميه الآن العولة - نمو نظام اقتصادى عالمى - هو أحد أهم التطورات التاريخية فى القرون الخمسة الماضية. وبالفعل كان الاستعمار الذى أصبح فيما بعد الولايات المتحدة، حلقة فى هذه العملية الطويلة.

خلال معظم مراحل التاريخ الأمريكى، كان النظام الاقتصادى العالمى متمركزاً حول بريطانيا العظمى، ولذلك، كان اعتمادنا القومى الرئيسى على هذا النظام واهتمامنا به يتضمن علاقة وثيقة، وإن كانت خلافية أحياناً، ببريطانيا العظمى. وقد أثر هذا النظام الدولى البريطانى الأساس على كل من المصالح السياسية والمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة. فعلى المستوى الاقتصادى كنا نهتم بإيجاد فرص لتجارتنا، وفرص للسيطرة على تأثير النظام الاقتصادى العالمى فى نظامنا الداخلى. وعلى المستوى السياسى كان على الولايات المتحدة أن تفكر دائماً فيما إذا كانت بريطانيا يمكن أن

تستخدم قوة نظامها العالمى بطرق مفيدة بالنسبة لنا، أو على الأقل بطرق لا تفرض أخطاراً وتكاليف غير مقبولة. وفى أسوأ الحالات، كان على الأمريكيين التفكير فيما يجب عمله إذا أدى تعارض المصالح مع بريطانيا العظمى إلى حرب. (كان احتمال التخطيط لحرب ضد الإمبراطورية البريطانية أحد الأنشطة الهامة للاستراتيجيات العسكرية الأمريكية الممتدة فى القرن العشرين). وعلى نحو متزايد، وبينما تدهورت القوة البريطانية، كان على الولايات المتحدة أن تفكر فيما إذا كان بوسع بريطانيا الحفاظ على هذا النظام، وفيما يجب على الولايات المتحدة عمله إذا أخفقت، أو عندما تخفق بريطانيا.

وعلى الرغم من أن كلمة العولمة globalization كلمة جديدة، وأن هذه العملية قد تسارعت وتعمقت فى السنوات الأخيرة، كانت العولمة أهم الوقائع فى تاريخ العالم على مدار تاريخ الولايات المتحدة. فبسبب موقعنا الجغرافى والطبيعة التجارية وروح المغامرة التى يتمتع بها المجتمع الأمريكى، كانت العولمة فى قلب الفكر الاستراتيجى الأمريكى، وصناعة السياسة، طوال تاريخنا بالفعل.

ينقسم تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية إلى أربع فترات تبعاً لعلاقتنا المتغيرة مع بريطانيا، والنظام العالمى الناشئ. شهدت الفترة الأولى، والتى استمرت من ١٧٧٦ إلى ١٨٢٣، نيل الولايات المتحدة لاستقلالها السياسى عن الإمبراطورية البريطانية، ثم البدء على الفور فى تدبر أمر علاقاتها مع النظام الاقتصادى لبريطانيا، وقوتها الإمبراطورية. كان على كل من بريطانيا والولايات المتحدة حل معضلة العلاقة بينهما. فعلى الجانب البريطانى: هل كان ينبغى على الدولة الأم أن تخنق الاتحاد الوليد، أم كانت بريطانيا فى حال أفضل مع شريك تجارى قوى ومستقر؟ وعلى الجانب الأمريكى، هناك مجموعة أخرى من التساؤلات كان ينبغى تناولها: هل كان من الأفضل للولايات المتحدة أن تقلل من شأن بريطانيا عن طريق تكوين تحالفات مع القوى القارية الكبرى، أم كانت السياسة الأكثر حكمة هى أن تنحاز إلى محاولات بريطانيا للحفاظ على ميزان القوة فى أوروبا؟ هل كان ينبغى علينا أن نظل فى وضع استعداد لمساعدة بريطانيا على إبقاء العقارب القارية محشورة فى زجاجتها، أم أنه كان من الأسلم مساعدة إحدى العقارب على الخروج، ومن ثم ضمان أن بريطانيا لن تجد مطلقاً الوقت أو الموارد لمهاجمة الولايات المتحدة؟

تباينت الآراء فى كلتا الدولتين حول هذه القضايا، لكن توصل كل جانب إلى إجماع فى النهاية. إذ أقر الجانب البريطانى بأن بريطانيا كانت فى حال التجارة مع الولايات المتحدة أفضل من إضافة أخطار ونفقات سياسية خارجية معارضة لأمريكا إلى كل هموم الحفاظ على توازن القوة

فى أوروبا، وبناء نظام عالمى متنام. أما الولايات المتحدة فقد قررت من جانبها أن جعل بريطانيا تسيطر على البحار كان أفضل من خروج باقى العقارب خارج الزجاجاة. وكان يمكن لبريطانيا، لأسبابها الذاتية الخاصة، أن تبذل ما فى وسعها لإبقاء الامبراطوريات الأوروبية محاصرة فى أوروبا. وقد قررت الولايات المتحدة أنه ليس عليها ألا تطعن بريطانيا من الخلف فحسب، بل ألمحت أيضاً إلى أنه لو أصبحت إحدى العقارب أقوى مما يجب، فإن الولايات المتحدة بوصفها السبيل الوحيد الباقى على الإطلاق قد تتولى مساعدة بريطانيا ومعاونتها على إبقاء الزجاجاة مغلقة بإحكام. يمكننا، ويجب علينا، أن نقول الآن ما الذى كان يعرفه صناع السياسة، لكن لم يكن لديهم الوقت لقوله فى وقت مبكر من القرن. فقد كان فرانكلين روزفلت على حق إلى حد ما فى أن مبدأ مونرو لم يكن شديد الرسمية أو الوضوح حتى بوصفه «اتفاقية غير مكتوبة». لكن والتر ليبمان كان أيضاً على حق حينما قال إن هناك فهماً ضمناً بأن أسطورة العزلة خاطئة. ولم يكن مبدأ مونرو غير انعزالى فحسب بل كان ضد الإنعزالية. ووصل به الأمر إلى إدراك أن الأمن الأمريكى يعتمد على توازن القوى فى أوروبا. وبإعلان ذلك المبدأ، وصلت الحقبة الأولى فى السياسة الخارجية الأمريكية إلى نهايتها. وقد استمرت الأسس الاستراتيجية لمبدأ مونرو فى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية دون انقطاع منذ ذلك اليوم إلى يومنا هذا. ولم تكن التدخلات الأمريكية فى الحربين العالميتين وكذلك فى الحرب الباردة تمثل تخلياً بعد آخر عن طريقة مونرو فى الحكم، بل كانت صوراً من ذلك الفكر الذى دفع مونرو لإعلان مبدأه. فمثلاً كان مونرو ووزير خارجيته البارع جون كوينسى آدمز، على استعداد حقيقى لمساعدة بريطانيا على منع الفرنسيين أو الأسبان من استعادة إمبراطوريتيهما فى الأمريكتين فى عام ١٨٢٣، كان الرؤساء الأمريكيون فى القرن العشرين على استعداد للتدخل لمنع ألمانيا والاتحاد السوفييتى من الإطاحة بتوازن القوى الأوروبى، ونشر قواتهما فى باقى أنحاء العالم. ولوقامت قوة أخرى غير ديمقراطية بالتهديد بتوحيد أوروبا كلها تحت سيطرتها سيتدخل ثانية ونقاومها. وسنعمل الشئ نفسه فى آسيا للسبب ذاته، فلقد تغيرت سياستنا عبر القرون والعقود لتعكس الظروف المتغيرة، ولكن موقفنا الاستراتيجى الأساسى لم يتغير منذ عام ١٨٢٣.

أما الحقبة الثانية فى السياسة الخارجية الأمريكية فقد استمرت من ١٨٢٣ حتى ١٩١٤، خلال هذه الفترة، عاشت الولايات المتحدة فى نظام دولى مركزه بريطانيا. كانت قوة بريطانيا – والنظام العالمى بالتالى – آمنة خلال معظم هذه السنوات. ولم تكن هناك حاجة للتفكير فى المساعدة على تقوية هذا النظام، إذ كان يبدو أن بريطانيا قادرة على القيام بذلك بنفسها على أحسن وجه.

بدلاً من ذلك، ركزت الولايات المتحدة على الحصول على أفضل صفقة لنفسها من خلال النظام البريطاني، بينما ظلت يقظة تجاه خطر احتمال أن تغتر بريطانيا بقوتها فتخضعها لسيطرتها أو تقسمها. أرادت الجمهورية ضمان أن البنية الاقتصادية للنظام الاقتصادي الناشئ والنامي سيكون صالحاً لتطورها الاقتصادي على المدى القصير والطويل على حد سواء. كانت الولايات المتحدة تعتقد أنه بمرور الوقت ستنمو القوة الأمريكية ويزيد تأثيرها داخل النظام البريطاني، وكانت تتطلع إلى اليوم الذي يمكنها فيه أن تتفوق على بريطانيا العظمى بوصفها ما نطلق عليه اليوم السلطة الدولية العظمى.

كان التوازن غير المستقر بين القوتين في صالح بريطانيا بصفة عامة في بداية هذه الحقبة. كان انتصار الاتحاد في الحرب الأهلية علامة بارزة في مطلع الفترة عندما تحركت الولايات المتحدة بثبات في اتجاه التكافؤ مع بريطانيا، بل وتجاوزتها، وقد أكد هذا بصورة مطردة على تأثيرها على السياسات الدولية البريطانية، في حين نما وعى بريطانيا باعتمادها على العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة. وربما كانت معاهدة واشنطن عام ١٨٧١ العلامة المميزة لنقطة التحول الحقيقية: فقد وفرت تحكماً دولياً لكل القضايا القائمة بين الدولتين، وبموجب هذه المعاهدة نالت الولايات المتحدة في النهاية ١٥,٥ مليون دولار تعويضاً عن أضرار سفن الاتحاد أثناء الحرب الأهلية، التي سببتها عصابات الإغارة الكونفدرالية بالسفن التي أنشأتها بريطانيا. وكانت تلك هي المعاهدة الأولى بين الدولتين التي عملت لصالح الجانب الأمريكي بصورة واضحة.

خلال هذه الفترة، بدأت الولايات المتحدة أولاً في التفكير بجدية في مستقبلها عندما ينتهي السلام البريطاني. إحدى الاستجابات كانت الإمبريالية الأمريكية؛ فإذا سقطت بريطانيا، سيكون لزاماً على الولايات المتحدة أن تتبع استراتيجية دولية أكثر فعالية. كان الحصول على القواعد البحرية ومرافئ التزود بالفحم (وهي مستودعات الوقود التي تتيح للأساطيل التي كانت تعمل بالفحم آنذاك التزود بالطاقة خلال الرحلات البحرية الطويلة) بطول سواحل المحيط الهادئ، جزءاً من العملية التي استعد بها صناع السياسة الأمريكيون لنهاية السلام البريطاني.

اشتملت الحقبة الثالثة في السياسة الخارجية الأمريكية على الحربين العالميتين وشهدت الانهيار السريع للنظام العالمي البريطاني وسقوطه. وبين عامي ١٩١٤ و ١٩٤٧ اضطرت الولايات المتحدة إلى أن تدرس مرة أخرى بعض الأمور الاستراتيجية الأساسية التي كانت قد بحثتها من قبل في حقبة ما قبل مونرو. ومع رؤية الدولة الأم العجوز في حالة تدهور، هل كان على الولايات المتحدة دعم القوة البريطانية حال انحسارها، ومساندة بريطانيا كما ساندت النظام العالمي؟ أم كان



نزع سلاح الأسد البريطاني :

كانت ألاباما هي محور هذا الرسم الكاريكاتيري الذي نشر عام ١٨٦٨، وقام برسمه توماس ناست أشهر رسام كاريكاتير في عصره. تظهر أمريكا في صورة الإلهة كولومبيا تقلم مخالب الأسد البريطاني بمقص كتب عليه «مستحقات ألاباما»، يعلن الكاريكاتير إضطرار بريطانيا لتعويض المصالح الأمريكية عما أصابها من أضرار بسبب سفن قراصنة التجارة البحرية الكونغفديريالية التي سمح البريطانيون ببنائها بطريقة غير مشروعة في موانئها. وقد أظهرت التنازلات البريطانية في النزاع حول ألاباما نوعاً جديداً من المساواة في العلاقات الأنجلو أمريكية. *Thomas Nast. Library of Congress, Prints and Photographs Division, Harper's, Weekly, August 1, 1868, page 488*

على الولايات المتحدة أن تبتعد وتترك النظام العالمي يعتنى بنفسه؟ أم كان ينبغي أن تحل الولايات المتحدة محل بريطانيا العظمى بوصفها أداة لتوازن النظام العالمي، بكل التكاليف والفوائد السياسية والعسكرية والاقتصادية، والمسئوليات التي كان سيستلزمها ذلك الدور؟ وفيما بين بداية الحرب العالمية الأولى وشتاء عام ١٩٤٧، قامت الولايات المتحدة بتجربة كل تلك الأساليب. وتدرجياً أصبح من الواضح بصورة كريهة أنه لا يوجد خيار ثالث: إذ كان على الولايات المتحدة الاختيار بين القيام بالدور القديم لبريطانيا على طريقها الخاصة، وبين الحياة في

عالم لا توجد فيه قوة تتولى مسئولية نوع النظام العالمى الذى كنا نعيش فيه دائماً. لم يكن هذا خياراً على الإطلاق.

وقد انتهت الحقبة الثالثة فى تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية بقرار بدأت معه الحقبة الرابعة التى لازلنا نعيش فيها. ففى عام ١٩٤٧، كما فى عام ١٨٢٣، توصل الأمريكيون إلى أن المصلحة القومية تتطلب قوة بحرية شديدة قادرة على دعم توازن القوة فى أوروبا، والاحتفاظ بنظام اقتصادى وسياسى دولى فى باقى دول العالم. وبحلول عام ١٩٤٧، لم يكن ممكناً أن تظل هذه القوة هى بريطانيا العظمى، بل كان لا بد أن تصبح الولايات المتحدة. فقد تخلى «أطلس»^{*} عن مهمته، وكان على الولايات المتحدة حمل السماء على كتفها. ومنذ الحرب العالمية الثانية، كان هذا الخيار، واستمر، حجر الزاوية فى السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى خلاف ما يظن كثيرون، فبرغم أن الحرب الباردة فى وقتها كانت تبدو أمراً هاماً، لا بد للولايات المتحدة أن تنال الفوز فيه فإنها ليست بالعلامة البارزة فى التاريخ الأمريكى. وكان القرار الفعلى، بتضميناته ونتائجه التى لاتزال موجودة معنا إلى اليوم، هو الاضطلاع بدور بريطانيا القديم. كانت الحرب الباردة حادثاً عرضياً فى السياسة الخارجية الأمريكية، وليست حقبة، وعندما انتهت كان لدى الولايات المتحدة تلك المسئوليات والمصالح والمهام الأساسية نفسها التى كانت لديها وقت أن بدأت الحرب الباردة.

يتعلق العنصر الثالث فى النموذج الجديد بأهمية الديمقراطية فى النجاح الأمريكى. فعلى عكس الرؤى التقليدية التى ترى عدم إمكانية نجاح المجتمعات الديمقراطية فى السياسة الخارجية، كان الاضطراب فى عملية السياسة الخارجية الأمريكية ولا سيما خلفيتها فى مجتمع ديمقراطى فى مجملها مفيدة بمرور الزمن. فلقد وفرت العملية الديمقراطية منهجاً لانحياز سياسة الدولة لمصالحها التى تفوق أى شئ يمكن لسياسى واحد مهما كان بارعاً أن يحققه.

تحقق الولايات المتحدة نجاحها فى السياسة الخارجية عن طريق عملية تختلف كثيراً عن المثال القارى الكلاسيكى. فبدلاً من عبقرية عظيمة خطيرة تنتج استراتيجيتنا القومية فى عزلة رائعة، ينشأ نوع من السياسة - أو حتى مجموعة من السياسات الفرعية المتصارعة أحياناً والمتكاملة أحياناً أخرى - من تعارض واختلاط المصالح السياسية، وذاتية المشتغلين بالسياسة، وجماعات

* أطلس Atlas هو جبار (أو نصف إله) فى الميثولوجيا اليونانية، أجبرته الآلهة على حمل السماء على كتفيه - كعقاب - إلى الأبد..(الترجمة)

الضغط العرقية والاقتصادية وتكتلات التصويت الإقليمية، والصخب العشوائي، التي تصنع العملية السياسية الأمريكية. بعبارة أخرى، تنشأ السياسة الخارجية الأمريكية إلى حد بعيد، بالطريقة نفسها التي تنشأ بها السياسة الداخلية: من العملية السياسية الديمقراطية.

يتم تقسيم فطيرة السياسة الخارجية بالطريقة نفسها التي تمارس بها جماعات الضغط الداخلية التأثير على السياسة المبني على قوتها السياسية، وعلى وضعها المؤسسي، والأولويات التي تضعها على رأس نتائج معينة للسياسة. فجماعة خاصة بالصناعة تحصل على معاملة متميزة فيما يتعلق بمصالح تجارتها الخارجية بالطريقة نفسها التي تحصل بها على معاملة مميزة في قانون الضرائب. ويمكن لجماعة ضغط عرقية ثرية ومتحمسة أن تتمتع بتأثير هائل على شريحة معينة ومحددة للغاية من السياسة الخارجية الأمريكية بالطريقة نفسها التي تكتسب بها جماعات الضغط صاحبة القضية الواحدة تأثيراً في السياسة الداخلية. ويتم تشحيم الآلة ذات الصرير، ويمرور الوقت ستوزع كل الحلوى، وسيأخذ منها كل فرد تقريباً.

هذا ما تقوم به الديمقراطية في سياستها الخارجية والداخلية أيضاً. مع ذلك على امتداد التاريخ الطويل، يظهر أن الولايات المتحدة قد اتبعت سياسات جعلتها تدريجاً أكثر قوة وثراءً وأمناً من دول أخرى تستخدم أساليب أكثر تقليدية وقبولاً. فكيف حدث هذا؟

الإجابة الأساسية دون شك، هي الإجابة نفسها التي تقدم لشرح سبب نجاح العملية الديمقراطية في السياسة الداخلية: تعكس النتيجة النهائية على وجه الدقة تقريباً آمال جماعات المصالح والأفراد الذي يتكون منهم مجتمع معين. فإذا أثارت نتائج العملية استياء نسبة كبيرة من الناس، سيصبح ذلك الاستياء قوة سياسية نافذة متزايدة تدفع السياسة للعودة في اتجاه يقلل من السخط. ويرجع استقرار النظام إلى أنه ينزع للاتزان؛ وعلى الرغم من أن جماعات المصالح الاجتماعية تعتبر نفسها مشتركة في صراع متواصل، فإن الأثر النهائي لكل تلك الصراعات هو إبقاء المجتمع في حالة بحث مستمر عن النقطة التي يصل عندها الاستياء إلى أدنى مستوياته.

وليس معنى هذا أن هذه النتائج تكون دائماً، أو حتى أحياناً عادلة؛ فلأسباب تاريخية واقتصادية، كان لدى الولايات المتحدة جماعات عديدة لا تتناسب قوتها السياسية مع أعدادها. وينطبق هذا على السياسة الخارجية مثلما ينطبق على السياسة الداخلية. فهناك جماعات عرقية صغيرة نسبياً جيدة التنظيم، وجماعات الضغط فيها جيدة التمويل؛ بينما هناك جماعات أخرى قد تكون أكبر من حيث العدد، لكن تأثيرها السياسي أضعف. فالأمريكيون المكسيك يبلغ عددهم أربعة أضعاف الأمريكيين اليهود، تقريباً، في الولايات المتحدة، لكن المكسيك لم تتل (بعد) أربعة أضعاف

الاهتمام أو المساعدة أو الدعم الذى تناله إسرائيل. ومع ذلك، فبقدر ما ينظم المكسيك، واليهود، والأتراك، واليونانيون، والعرب، والأيرلنديون والإيطاليون، والبولنديون، وغيرهم كثير، أنفسهم ويخصصون الموارد لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدهم القديمة، تضع العملية السياسية نقاط قوتهم فى اعتبارها، وتوفر لهم النذر اليسير من الرضا على الأقل.

هناك ميزة أخرى للطبيعة الديمقراطية للعملية الأمريكية التى تمت خلال الحرب الباردة. وهذا لأن السياسات تقود السياسة الخارجية حتى أن الولايات المتحدة كانت قادرة على مواصلة اتباع سياسة خارجية يوجهها الاقتصاد وبناء النظام العالمى، على الرغم من تأثير الواقعية القارية بين مفكرى السياسة الخارجية. وربما يظن المسئولون عندنا أن قذائف الصواريخ والتنافس الاستراتيجى أكثر أهمية على المستوى الفكرى من التجارة الحرة، ومن تدفق رأس المال العالمى الحر، لكن قوى الضغط السياسى تجبرهم على الاستجابة للقضايا الاقتصادية. وبالمثل، ربما يعتقد الزعماء السياسيون سراً بأن الأخلاقيات لا مكان لها فى السياسات الدولية، لكن إعلان هذا الرأى بصراحة، أو العمل وفقاً له، يمكن أن يكون انتحاراً سياسياً.

بافتراض أن عملية السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة توصلت إلى حلول وتسويات ترضى بصورة أو بأخرى الجماعات المختلفة التى ترغب فى شئ من السياسة الخارجية الأمريكية، لا بد أن نظل نتساءل عن سبب توافق نتائج العملية الداخلية مع ظروف العالم الخارجى - ما السبب فى أن السياسة التى تسعد جماعات المصالح الأمريكية ينبغى أن تعمل هى أيضاً، بصورة أو بأخرى وعلى المدى الطويل، بفاعلية نسبية خارج البلاد. فإذا كانت هناك عناية إلهية بالشئون الأمريكية تقود الدولة إلى نجاح متواصل، فمن المؤكد أنها كانت فعالة هنا: فمشاحنات جماعات المصالح الداخلية، وصدامهم المستمر ومشاداتهم الكلامية تتم تسويتها، بصورة أو بأخرى، لفرض سياسات تبين أنها سياسات عملية.

ولا ينتهى الأمر هكذا دائماً، فهناك أمثلة لدول نتج عن عملياتها السياسية الداخلية سياسات خارجية مدعومة بإجماع قومى قوى يؤدى لكارثة. فقد قامت فرنسا بهجوم حماسى ضد بروسيا عام ١٨٧٠، عندما قامت كل جماعات المصالح فى المجتمع بالفعل بالتهليل لنابليون الثالث فى ما ثبت أنه حرب كارثية. وليس علينا أن نبحث عن تلك الإخفاقات فيما وراء البحار. فتعريفه هاولى - سموت لحماية الصناعة الوطنية، والتى تلام بشدة الآن لتسببها فى استفحال الكساد، كانت تتمتع بشعبية عريضة فى وقتها؛ كذلك أظهرت استطلاعات الرأى دعماً ثابتاً لحرب فيتنام حتى هجوم احتفالات رأس السنة الفيتنامية "Tet" فى عام ١٩٦٨. لكننا لسنا بحاجة إلى القول أن عملية

السياسة الخارجية لا تخطئ، ولكننا نسعى لفهم سبب نجاحها كما نجحت من قبل، فحسب. يبدو أن ما يحدث في الولايات المتحدة هو أن هناك مجموعة من المذاهب عميقة الجذور للسياسة الخارجية تمثل جوهر العملية الديمقراطية، وتضمن أن ينتهي الأمر بالدولة، في معظم الأحيان، إلى تبني سياسات من شأنها العمل على المضي قدماً نحو مصالحها الأساسية. هذه المذاهب - ولنسمها المدارس - تظهر مبكراً جداً في التاريخ الأمريكي، وبينما تطورت كل منها كاستجابة لتغيرات في النظام العالمي، والمجتمع الأمريكي، ظلت كذلك محددة المعالم عبر مئات السنين. ومن ثم فإن مناقشاتنا وكذلك اهتماماتنا تتشابه من جيل لجيل، كما أن كثيراً من الأفكار والبدائل الموجودة في المناقشات المعاصرة كان يمكن أن تكون مألوفة للسياسيين والمفكرين الأمريكيين عبر تاريخنا.

تعمل هذه المدارس على مستويات مختلفة، وتعكس مصالح إقليمية واقتصادية واجتماعية وطبقية راسخة، وهي تجسد رؤى للسياسة الداخلية وكذلك الخارجية، كما تعبر عن قيم أخلاقية وسياسية، واهتمامات سياسية واجتماعية - اقتصادية أيضاً.

تمتد هذه المدارس الأربع بجذور في الخبرة الأمريكية. ويمكن للمرء أن يتتبع جذورها، إلى حد بعيد، حتى يصل إلى الطرق الشعبية الأربع التي يقوم المؤرخ ديفيد هاكيت فيشر بتعريفها في أمريكا المستعمرة، حيث يظهر أن الاختلافات الثقافية والأيدولوجية والسياسية بين سكان المستعمرات نشأت عن الاختلافات في الثقافات الإقليمية التي نشأوا فيها في الجزر البريطانية⁽¹¹⁾ وهذه المدارس ليست أربع فصائل للدم ينبغي ألا يكون للفرد منها سوى واحدة، وواحدة فقط؛ فمن النادر أن نجد سياسيين أو مواطنين عاديين تستغرقهم تماماً أفكار مدرسة وحيدة من هذه المدارس وقيمها. إذ أن معظم الأمريكيين يقومون بتركيب عناصر مختلفة من مدارس مختلفة في بنيتهم العقلية.

وقد أطلقت على المدارس الأربع أسماء شخصيات أربع في التاريخ الأمريكي. فأعطى اسم ألكسندر هاميلتون لمدرسة السياسة الخارجية التي ترى أن المهمة الأولى للحكومة الأمريكية هي تشجيع ازدهار المشروع الأمريكي في الداخل والخارج. ولقد حاول أنصار مدرسة هاميلتون عبر التاريخ التأكيد على أن حكومة الولايات المتحدة دعمت حقوق التجار والمستثمرين الأمريكيين، وكانت سريعة في فهم أهمية النظام العالمي البريطاني للمصالح الأمريكية. ولقد أيد أنصار مدرسة هاميلتون بصفة عامة التعاون مع بريطانيا، وعندما سقطت الإمبراطورية البريطانية، كانوا من بين أوائل وأقوى المساندين لفكرة أن على الولايات المتحدة حمل العبء البريطاني. إن قائمة جزئية لأبرز

أنصار مدرسة هاميلتون في التاريخ الأمريكي، تضم هنري كلاي؛ ودانيال وبستر؛ وجون هاي؛ وتيودور روزفلت، وهنري كابوت لودج الأب، الذي عارض وودرو ويلسون في عقد معاهدة فرساي، ودين أتشيسون، وجورج بوش الأب.

وتتضمن المدرسة الثانية هؤلاء الذين يعتقدون أن على الولايات المتحدة واجب أخلاقي وآخر عملي هو نشر قيمها في أرجاء العالم. وتسمى هذه المدرسة، المدرسة الويلسونية لأسباب واضحة رغم وجود ويلسونيين قبل ميلاد وودرو ويلسون بفترة طويلة. ولأنهم مهتمون بالجوانب القانونية والأخلاقية للنظام العالمي أكثر من الأجندة الاقتصادية التي كان يدعمها أنصار المدرسة الهاميلتونية، يعتقد الويلسونيون تماماً بأن المصالح الأمريكية تتطلب أن تقبل الدول الأخرى القيم الأمريكية الأساسية، وأن تدير شئونها الخارجية والداخلية طبقاً لها. ولهذه المدرسة جنود تمتد في التاريخ الأمريكي بدرجة أعمق مما يظن في بعض الأحيان، فالسياسة الخارجية الأمريكية في معظم أرجاء العالم تأثرت بأنشطة الإرساليات الأمريكية وضغوطها.

أما المدرسة الثالثة التي كانت تعارض السياسة الهاميلتونية دائماً، فكانت ترى، كما هو متوقع، أن الحفاظ على الديمقراطية الأمريكية في عالم يتسم بالخطورة، يمثل أكثر مصالح الشعب الأمريكي إلحاحاً وحيوية. وكانت هذه المدرسة تبحث باستمرار عن أقل وسائل الدفاع عن الاستقلال الأمريكي تكلفة وخطورة، بينما كانت تعارض محاولات فرض القيم الأمريكية على دول أخرى. وقد ضمت هذه المدرسة بعضاً من أبرز المفكرين الاستراتيجيين وأكثرهم تميزاً في التاريخ الأمريكي - رجال مثل جون كوينسي آدمز وجورج كينان - وكذلك بعض أنصار الانعزالية الديمقراطيون المتخمسين الفخوريين، مثل المؤرخ تشارلز بيرد، وكاتب المقالات السياسية والأعمال الروائية جورج فيدال. وفي حين كانت التركيبة العقلية المعقدة لـ «والتر ليبمان»، بالإضافة إلى خبرته العملية الطويلة النشطة، تمنعه من التقيد بمدرسة واحدة فقط، فإن اهتمامه بالمرونة في العلاقات الخارجية، ورغبته في تحقيق أهداف استراتيجية أمريكية بأقل خطورة وأقل تكلفة ممكنة، وضعته - جزئياً على الأقل - في هذا المعسكر. ولقد أطلقت على هذه المدرسة اسم «المدرسة الجيفرسونية». وبينما كانت سياسة جيفرسون الخارجية تنحرف غالباً عن المبادئ الجيفرسونية التقليدية، كان اهتمامه الشديد بالمصير الأمريكي والحرية الأمريكية يتسق مع هذه المدرسة بصورة أفضل من أي مدرسة أخرى.

وحملت المدرسة الأخيرة اسم أندرو جاكسون، ولا يرجع ذلك في المقام الأول إلى تقدير الآراء الشخصية أو إلى سجل السياسة الخارجية للرئيس السابع للدولة، بقدر ما يرجع إلى إدراك الإعجاب الشعبي الهائل الذي مكّنه من شحن السياسات الأمريكية وتحويل اتجاهاتها. وتمثل

المدرسة الجاكسونية ثقافة متأصلة بشدة، واسعة الشعبية والانتشار، للشرف والاستقلال والشجاعة والفخر العسكري بين أفراد الشعب الأمريكي. وقد راقى الأفكار الجاكسونية للسيقاتور جون ماكين عضو مجلس الشيوخ عن أريزونا، وكذلك قادة الحرب العالمية الثانية جورج س. باتون الابن، وماك آرثر. إن أحد مقاييس تأثير الجاكسونية على السياسات الأمريكية هو الدرجة التي وصل إليها القادة العسكريون الناجحون كشخصيات سياسية يخشى أسها. وتمتد القائمة من واشنطن وجاكسون ووليم هنري هاريسون (تبيكانو العجز الذي هزم تيكوميسا واتحاده الهندي في معركة تبيكانو عام ١٨١١، وواجه مارتن فان بورين بنجاح عام ١٨٤٠) إلى أبطال حرب المكسيك زاكاري تايلور وفرانكلين بيرس، وقادة الحرب الأهلية جرانت، وروثفورد ب. هايس، وجيمس جارفيلد. وهناك جنرالات عشرة أصبحوا رؤساء للولايات المتحدة، وهناك عدد آخر من الرؤساء منهم تيودور روزفلت، وجون فيتز جيرالد كنيدي، وجورج بوش الأب، ساعدتهم سجلات الحرب البطولية في عملهم بقوة. وقد قامت الاتجاهات والأفكار الجاكسونية ولا زالت تقوم بدور كبير في تشكيل الحوار الأمريكي حول السياسة الخارجية.

وفي حين ظلت جماعات المصالح، والأقاليم، وإلى حد بعيد المصالح الاقتصادية التي تعكسها كل مدرسة، ثابتة تقريباً عبر الأجيال، وتطورت خطط السياسة الخاصة بالمدارس الأربع وأولوياتها بمرور الوقت في استجابة لتغيرات تاريخية واجتماعية واقتصادية داخل الولايات المتحدة وخارجها. وفي أوائل القرن العشرين ابتليت المدارس الأربع بشدة بمشكلات فرضها تدهور الإمبراطورية البريطانية. إلا أنه خلال جيل واحد قامت جميعاً بتوفيق أوضاعها. فقد تخلت المدرسة الهاميلتونية عن دعمها التاريخي للحماية وأيدت التجارة الحرة بوصفها سياسة اقتصادية ضرورية لأي قوة مهيمنة. وقامت المدرسة الجيفرسونية بالتخفيف من بغضها التاريخي لسياسة «القوة العظمى» كي تقدم دعماً أساسياً للحرب الباردة. وقامت المدرسة الويلسونية بالربط بين رؤيتها لنظام أخلاقي عالمي على الأرض، وبين الحاجات المحددة للسيطرة الأمريكية. أما المدرسة الجاكسونية فقد قدمت أربعين عاماً من الدعم الشعبي الواسع الثابت للحرب الباردة شديدة العنف والخطورة.

سأقوم لاحقاً بوصف كل من هذه الرؤى أو المدارس بتفصيل أكبر، مع عرض كيفية تطور كل منها في استجابة للتغيرات الحادثة في المجتمع الأمريكي وفي العالم، وإيجاز الشدائد والتحديات التي تواجهها كل مدرسة مع بداية القرن الحادي والعشرين. كذلك سأوجه عناية خاصة لمدى ارتباط كل منهم بالأخرى - كيف كونت هذه المدارس إئتلافات، وكيف لعبت كل منهم دوراً في خلافات السياسة الخارجية في الماضي القريب.

لم يكن هدفي أن «أثبت» من الوثائق أو غيرها من المصادر أن تلك الرؤية كانت موجودة عبر التاريخ الأمريكي، أو أنها أوجدت مدارس للفكر، أو حركات سياسية واعية بالذات. كذلك لا أهدف إلى بناء نظرية ثابتة الدعائم ومفصلة عن عمل الدولة والعلاقات الخارجية، يمكن أن تستوعب نظرية المدارس الأربع بوصفها «دراسة حالة».

إن هدفي هو بيان كيف يمكن لفكرة «المدارس الأربع» أن تساعدنا على التفكير بصورة أكثر وضوحاً في السياسة الخارجية الأمريكية. فالتفكير في السياسة الخارجية الأمريكية بهذه الطريقة يساعدني على فهم، بل وحتى أحياناً التنبؤ، ردود أفعال السياسيين الأمريكيين والرأي العام الأمريكي تجاه الظروف الدولية المتغيرة. كذلك عمقت هذه الطريقة ووضحت فهمي للعلاقات بين السياسات الداخلية وسياسات السياسة الخارجية. كما ساعدتني في التركيز على الخيوط المتصلة لتراث السياسة الخارجية الأمريكية، لرؤية تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية بوصفها كلاً موحداً أكثر من كونه سلسلة من الأحداث غير المترابطة. أيضاً ساعدتني هذه الطريقة على التمييز بين المشكلات التي يسهل على النظام السياسي الأمريكي نسبياً التعامل معها، وبين تلك المشكلات التي قد لا يكون النظام الأمريكي قادراً على الاستجابة لها بصورة فعالة. وساعدتني كذلك على شحذ أفكارى عن الأهداف التي ينبغي أن تتخذها السياسة الخارجية الأمريكية مستقبلاً، حتى وهي تعمق فهمي لما كان من مساعٍ ولما تحقق في الماضي.

كان تسمية المدارس الأربع بأسماء شخصيات تاريخية مهمة صعبة، لكنها بدت في النهاية أفضل طريقة متاحة. وتقشعر جلود المؤرخين الجادين، ولهم الحق في ذلك، من جملة المساوئ التي نتجت عن هذا الإجراء. إن الحديث عن «أنصار الويلسونية» الذين عاشوا وماتوا قبل مائة عام من إعلان ويلسون للأربع عشرة نقطة ينتهك كل قواعد المسؤولية التاريخية. والأسوأ من ذلك، أن كلاً من الرجال الأربعة الذين خصصت أسماؤهم لكل من المدارس الأربع، له مجال عمل متميز ومتنوع. ولم يكن لهاميلتون في عام ١٨٠١ الآراء نفسها التي كان يؤمن بها عام ١٧٧٦. لذلك أيضاً، قام جيفرسون الماكر المرواع، بصورة أساعت لسمعته، بتطوير آرائه وتغييرها خلال خمسين عاماً قضاهما في الحياة العامة. فما الأسس التي يمكن للمرء أن طريقها أن يستخلص من تاريخ مهني طويل مجموعة من المبادئ التي تحدد جوهر إسهام صاحب هذا التاريخ؟

أضف إلى ذلك أنه بينما تطورت المدارس عبر عشرات ومئات السنين، ابتعدت أحياناً عن بعض الرؤى الأساسية «للمؤسس». فقد سارت المدرسة التي أطلقت عليها اسم المدرسة الهاميلتونية على خطى صاحبها المناصر لمبدأ الحماية لما يقرب من ١٥٠ عاماً بعد وفاته، ولكن

بانتهااء الحرب العالمية الثانية، تقبلت الشخصيات الرائدة فى العمل التجارى الأمريكى مبدأ التجارة الحرة، أو كانت على وشك تقبله. وبالنسبة لهؤلاء الهاميلتونيين، كما أطلقت عليهم، كانت المصلحة الاقتصادية للرأسمالية الأمريكية أمراً جوهرياً؛ أما الوسائل المحددة التى كان يمكنها تحقيق هذه المصالح، فهى أمر ثانوى تتوقف على الظروف، وهل كان هاميلتون يوافق على ذلك؟ وهل يهم إذا كان هذا السؤال لا يمكن الإجابة عليه أساساً؟

أما الصورة التاريخية لجاكسون فقد تعرضت للتشويه والإبهام نتيجة ذلك الخلط نفسه الذى يخلقه ويدعمه استخدامى لاسمه للدلالة على المدرسة الشعبية. فقد كان كثير من أتباع جاكسون من أنصار الاتجاه الشعبى نوى عقليات بسيطة وثقافة ضحلة. أما جاكسون نفسه فكان سياسياً نابهاً مثقفاً واعياً وعصرياً فى جوانب عديدة تدعو للدهشة.

إن ما يخسره جاكسون بسبب منهجى يكسبه ويلسون، فرغم تمتعه بكثير من الصفات الحميدة، كان ويلسون للأسف موصوماً بالعنصرية البغيضة فقد فرض ما نادى به جيم كرو من فصل بين البيض وغيرهم على مقاطعة كولومبيا، وأعد عرضاً خاصاً فى البيت الأبيض لعرض «ميلاد أمة» الذى يمثل دفاع د.و. جريفيث عن جماعة «كوكلوكس كلان»، بل ورفض الطلب اليابانى بإدراج إعلان عن المساواة بين الأجناس فى معاهدة فرساي. فمن غير المقبول وضع اسم هذا الرجل على رأس مدرسة فكرية كانت فى طليعة الهجوم على العنصرية فى الداخل، والإمبريالية فى الخارج.

وعلى سبيل الإقرار بالذنب، فإن من شأن البديل الآخر، وهو استعارة أسماء مجردة من علم السياسة أو التاريخ الفكرى لتسمية المدارس، ألا يكون عملاً مسئولاً بل وأقل نزاهة، فإن مصطلحات مثل: المثالى أو الواقعى أو الشعبى أو التحررى تبدو أقل غموضاً من أسماء الشخصيات التاريخية، ولكن مظهر الوضوح هذا خادع، فلم يكن أحد «واقعيًا» بالمعنى الحديث للكلمة فى القرن الثامن عشر، والمصطلح كما نستخدمه اليوم يشير إلى سلسلة من الخبرات التاريخية والمناظرات الفكرية التى لم تكن موجودة فى ذلك الوقت. فإذا وصفنا الويلسونيين فى القرن التاسع عشر بالمثاليين، ستكون التسمية مفارقة تاريخية تماماً كما فى تسميتهم بالويلسونيين. وإن شبه الدقة الذى يوحى به المصطلح المجرد يخلق جواً من المصداقية غير الحقيقية مردها ارتباط المصطلح بعلم السياسة، وهذه المصداقية لا يتمتع بها مصطلح «الويلسونيين» وهو الأرق والأقل دقة. أما تسمية الجيفرسونيين بالمحررين، أو الجاكسونيين بالشعبيين فمن شأنه كذلك أن يخلق خلطاً فى جوانب كثيرة لا يقل عن مظاهر الخلط التى تسببها المسميات التى اخترتها.

فالمدارس الأربع، كما أراها، كيانات محددة ومتميزة ولكنها تتغير مع الزمن فتختلط ويقل وضوحها. والأهم من ذلك أنها جزء من التاريخ السياسى، لا جزء من تاريخ الفكر. وهى حركات ومجتمعات لها مصالح ومشاعر وليست مبادئ مجردة؛ فهى كنائس وليست عقائد.

وفى النهاية، فضلنا أن نطلق على هذه المدارس أسماء تسمح على نحو صريح، بل وتعلن عن طبيعتها المتغيرة غير المحسومة؛ مع أنها تثير الموضوعات الكبرى وتعيد طرح القصص التى تكون تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية. ولا بد أن نعترف بوجود قدر من عدم الدقة فى أصل هذه المصطلحات التاريخية. فلقد قال كارل ماركس مرة قولة مشهورة هى أنه ليس ماركسياً. كما أشار كثير من المراقبين إلى وجود تباين واضح بين فرويد وعدد من «الفرويديين»، واختلافات بين المسيح والمسيحيين.

ثمة اعتراف آخر على أن أعلنه، فإن ما قدمته فى هذا الكتاب يوحى بأن هذه المدارس الأربع كانت القوى الهامة الوحيدة التى أثرت على مجريات السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا بالطبع ليس صحيحاً.

ففى العالم المعاصر، تشمل السياسة الأمريكية عناصر متعددة لا يمكن أن تنضوى تحت هذه التصنيفات أو أى تبسيط آخر مهما كان أنيقاً. فالسياسة الخارجية الأمريكية فى حالة تعرض مستمر لضغوط من جماعات الضغط العرقية والأخلاقية (مثل من يريدون من الولايات المتحدة أن تعارض حقوق الإجهاض للمرأة فى الدول النامية، أو تؤيدها)، وجماعات الضغط الاقتصادية والأيدولوجية وغيرها كثير من جماعات المصالح.

فى رأى أن هذه المدارس تختلف عن جماعات الضغط، فالمدارس فى محصلتها النهائية تعكس مفهوماً استراتيجياً أوسع للمصلحة القومية، بينما تهتم جماعات الضغط بنتائج سياسة معينة، أو أثارها على دائرة ضيقة من القضايا. مع ذلك، فالمدارس الأربع التى اخترتها ليست هى الكيانات الوحيدة التى تقدم رؤية مميزة محددة للسياسة الخارجية الأمريكية فى مجملها.

هناك مثال واحد يأتى إلينا من الماضى، ولا وجود له الآن. يمكننا أن نطلق عليه اسم المدرسة «الديفيزيونية» نسبة إلى وزير الحرب الذى أصبح فعلياً الرئيس الأول والوحيد للاتحاد الكونفيدرالى. كان جيفرسون ديفز وحلفاؤه يعتقدون أن المهمة الأولى، وربما الأخيرة، لحكومة الولايات المتحدة كانت تعزيز الأمن، وبالتالي التوسع فى استخدام نظام الرقيق. أما سياسة التعريفات الجمركية، والتوسع الإقليمى، والعلاقات مع بريطانيا فكانت بالنسبة لأتباع المدرسة الديفيزيونية مسألة تعود دائماً إلى حفظ «مؤسستهم الاجتماعية المميزة». وقد طغى تمسكهم بالرق، فى آخر الأمر، على

حسن إدراكهم وعلى ولائهم للولايات المتحدة؛ وانتهت الديفيزيونية، واقعياً، بوصفها مدرسة خيانة، مما دفع بها إلى الزوال. مع ذلك، نافس أتباع هذه المدرسة، في وقت ما، على القوة في السياسات الأمريكية بصورة تتساوى، على الأقل، مع المدارس الأربع الباقية.

هناك مدارس صغيرة أخرى، أوطوائف، ظلت باقية. وقد نتج عن الفكر الاجتماعي الماركسي بصفة خاصة عدد من المدارس، كانت صغيرة عددياً في معظم الأحيان، لكنها ذات أهمية سياسية وفكرية أحياناً.

من ناحية أخرى، أعتقد أن الحركات الهاميلتونية، والجيفرسونية، والويلسونية، والجاكسونية، حركات متميزة في تواجدها على نحو متواصل تقريباً من القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن الحادي والعشرين، وفي أنه كان لها جميعاً أثر هام وملحوظ على مناقشات السياسة الخارجية الأمريكية في كل الفترات العظيمة في التاريخ الأمريكي برغم تعرض كل منها لبعض تقلبات الحظ. مما لا شك فيه أن أيّاً من هذه المدارس لا تمثل كتلة واحدة، فبين الويلسونيين هناك جماعتان رئيسيتان على الأقل. يرى الويلسونيون اليمينيون أن الولايات المتحدة بوجودها الحالي قد حققت بصفة عامة أحلام الآباء المؤسسين. إننا لا نحتاج لإصلاح داخلي بل يمكننا، وينبغي أن نحاول، نشر قيم وممارسات المجتمع الأمريكي كما هي حالياً في جميع أنحاء العالم. ويضم هذا المعسكر عدداً كبيراً من المحافظين الجدد. أما الويلسونيون الراديكاليون فيرون أن الولايات المتحدة بعيدة عن الالتزام بالقيم الحقيقية للأمة. فيجب أن يتزامن العمل على إصلاح أنفسنا مع سعينا لإصلاح الآخرين. وربما لا يتفق الويلسونيون اليمينيون مع الهاميلتونيين على الأولويات والسياسات في حالات معينة، لكنهم يرون بصفة عامة بعض المشكلات القليلة في البنى المالية والمؤسسية للولايات المتحدة، ويعتقدون أن جزءاً من النظام القيمي الذي ينبغي علينا تصديره للخارج يتضمن أسلوب التجارة الأمريكية. ويختلف الويلسونيون الراديكاليون مع ذلك تماماً، ذلك لاعتقادهم بأن الشركات الأمريكية والشركات متعددة الجنسيات وكل شيء يؤيدونه تقع بين العقبات الرئيسية التي تعوق نشر القيم الحقيقية في الداخل والخارج.

تتناول مناقشتي لتراث المدرسة الهاميلتونية، بصفة عامة، أحد هذه التيارات المتعددة في فكر المدرسة الهاميلتونية. ولقد قصدت بين أمور أخرى إغفال ذكر الفرع الجنوبي للمدرسة الهاميلتونية. وتضم المدرسة الهاميلتونية الجنوبية أوائل الزعماء الفيدراليين مثل جورج واشنطن، وكذلك رجال مثل جون سي. كالهون قبل تحوله إلى الديفيزيونية، وكورديل هول وزير الخارجية في عهد فرانكلين روزفلت. ويتفق الهاميلتونيون في الجنوب مع الهاميلتونيين في الشمال في أن التنمية الاقتصادية

القومية كانت مفتاح القوة القومية، لكنهم لا يخلطون بين النمو القومى والمصلحة الإقليمية لنيو إنجلند أو المصلحة المالية لول ستريت. وكانت إحدى أكبر مآسى التاريخ الجنوبى هى أن معظم الجنوبيين قد ساروا على نهج كالهون فى التحول من المذهب الهاميلتونى إلى تطرف العيث الديفيزونى. وبعد الحرب الأهلية، بدأ الاتحاديون الجنوبيون تدريجياً فى إجراء تغييرات واسعة فى التقليد الذى ينادى بالتجارة الحرة، والإنفاق العسكرى لصالح كل من القوة العسكرية والتنمية الاقتصادية القومية والإنفاق الفيدرالى على المرافق العامة ومشروعات البنية التحتية. كان إحياء المدرسة الهاميلتونية الجنوبية أحد أهم تطورات القرن العشرين، كما قدم الهاميلتونيون الجنوبيون مراراً دعماً فى الكونجرس للسياسة الخارجية الأمريكية النشطة.

بالإضافة إلى تلك الجماعات الفرعية التى يمكن تمييزها بوضوح، يمكن ذلك تقسيم المدارس إلى أنصار بساطة الأسلوب وأنصار الأسلوب المركب. على سبيل المثال، جعل بعض الهاميلتونيين أصحاب الأسلوب المركب من أفكارهم عن الجوهر الخيرى للتجارة وأهمية القانون الدولى أمر بالغ التقديس حتى اقتربوا من الانصهار مع بعض الويلسونيين البرجماتيين. وكان هيربرت هوفر واحداً من هؤلاء.

كان يمكن للمرء كذلك أن يقسم المدارس كلها إلى «درجات علياً» و «درجات دنيا». فأصحاب الدرجات العليا فى كل مدرسة يحرصون على وضع مبادئ المدرسة فى شكل منظومة، والتأكيد على منطق رؤية المدرسة لأحكامها النهائية البعيدة، أما أصحاب الدرجات الدنيا فينزعون إلى التركيز بصورة أكبر على قضايا معينة. فأصحاب الدرجات العليا من الويلسونيين يتطلعون إلى البرامج الضخمة للقانون الدولى والمذهب القائل بالاتحاد العالمى. بينما قد يكون أصحاب الدرجات الدنيا منهم أكثر اهتماماً ببرامج أو أفكار بيئية أو قضايا المساواة بين المرأة والرجل.

هذا هو مجرد بعض أكثر الجماعات الفرعية شهرة فى المدارس. فالسياسات الأمريكية تشبه ورقة بيضاء كبيرة تغطيها ملايين من الشذرات الحديدية دقيقة الحجم. ويبدولى أن هذه الشذرات تصطف فى أشكال مثيرة، أشكال تجعلنى أفترض وجود أربع قطع من المغناطيس القوى تحت الورقة. لكن ليس كل الشذرات تقع بصورة منتظمة داخل النماذج المصطفة. ذلك أن بعضاً منها يقع خارج القوة المؤثرة لقطع المغناطيس التى افترضتها، وبعض هذه الشذرات يقع تحت أثير أكثر من مغناطيس. كما أن بعضها قد مغنطت نفسها وشكلت تكتلات صغيرة تمارس تأثيرها على ما يحيط بها من مساحة. وبعضها يقع حيث تتنافس قوى قطع المغناطيس المختلفة فتلغى تأثير بعضها البعض. من هنا، ولأن شذراتى مجرد صورة مجازية، وأنا نتحدث بالفعل عن أشخاص وجماعات

سياسية وليس معدن جامد، فإن بعض الأشياء على الورق تتجاهل فرضية المغناطيس أو غيرها وتسير حسبما شاعت في المنطقة من حولها.

سيكون على القراء الحكم بأنفسهم على ما إذا كانت الشذرات تصطف بصورة تكافئ قطع المغناطيس وتتناسب مع الوقت بصورة تجعل هذه النظرية صالحة، ولكن أياً كانت مميزات نظرية المدارس الأربع في السياسة الخارجية الأمريكية فهي على الأقل تساعد على تفسير تعرض السياسة الخارجية الأمريكية للهجوم من أطراف كثيرة واتجاهات متعارضة. فإذا اعتبرنا السياسة الخارجية الأمريكية ثمرة أربع مدارس فكرية مختلفة، إذ تولت إدارتها مدارس مختلفة، بل تركيبات من مدارس شتى في لحظات تاريخية متباينة، لفهمنا سر هذا النقد المتضارب. فإذا ما تولت الدفة مدرسة، سخطت الثلاث الأخرى وتعالى ضخب التنافس وسمعت ضوضاء النقد المتضارب، وثمة مظهر داخلي آخر للتناقض؛ فلأن السياسة الخارجية الأمريكية عادة عبارة عن حل وسط، لن يرضى دعاة بساطة الأسلوب في المدرسة السائدة عن هذه الصيغة السياسية، فغالباً ما يكون منهم أنشط الكتاب وأكثرهم فصاحة، ولسبب أو لآخر فإنهم يشعرون بالظلم بشأن ما مضى، ويرون أن الوقت في صالحهم. وإذا رجعت كل واحدة من المدارس الأربع إلى التاريخ لوجدت أن السياسة الخارجية الأمريكية نادراً ما ارتقت إلى الرؤية التي تقوى وجهات نظرها. أضف إلى هذا الأتون الذي لا يتوقف فيه التعبير عن عدم الرضا وتراشق الاتهامات، أنواع النقد القادم من الواقعيين القاريين في الولايات المتحدة والخارج. فهل بعد ذلك يمكن أن نسأل لماذا تحيط قارب الحكومة هذه الصيحات الساخطة واللغات والتحذيرات من كارثة وشيكة ستحل بهذا القارب، بينما يأخذ طريقه دون أن يغرق؛ بل وبأسلوب خاص وسط الأمواج.

إن السياسة الخارجية الأمريكية معقدة في جوهرها. والأرجح أنها في أي لحظة من تاريخها ثمرة ائتلاف واسع ومتشعب لا نتيجة رؤية أحادية. فمن الصعب علينا فهمها تماماً كما كان صعباً على العميان أن يفهموا ما هو الفيل في القصة الشعبية الشهيرة؛ فالأنياب حادة، والذيل كثير الحركة، والأذنان يرفرفان، والخرطوم قادر على النشل، والأقدام تسحق المخلوقات الأصغر دون أن تشعر بها، والأنفاس برائحة الفول السوداني، والمخلوق في مجمله ضخم يصعب تحريكه؛ ولكنه يتحرك بسرعة وعنف إذا أحس بالخطر أو أزعجه مجرد فأر ذي لحية وسيجار ولكنة أسبانية. ولكن كالفيل أيضاً، تحصل السياسة الخارجية الأمريكية عموماً على ما تريد.

ربما كان النجاح بسبب هذه الصفات المتباينة لا بالرغم منها. وبالتبادل بين أربعة مذاهب مختلفة، كل منها قادر على الانضمام للآخرين والتكامل معهم، استفادت السياسة الخارجية

الأمريكية من كل من المرونة على المدى القصير، والاستمرارية القوية للهدف على المدى الطويل. وإذا كانت المدارس الأربع تنشأ من وتعبير عن مصالح مختلفة – إقليمية واقتصادية وثقافية واجتماعية – فى الولايات المتحدة؛ فإن تنافسها على التأثير السياسى يوفر بيئة يمكن من خلالها تحديد المصلحة القومية أو التعبير عنها بصورة أو بأخرى. وتعكس زيادة قوة المدارس المختلفة فى خطاب السياسة الخارجية، أو ضعفها بصفة عامة، قوة أو ضعف أهمية المصالح المعينة التى تعبر عنها كل مدرسة.

من هذا المنظور يبدو أنه بمرور الوقت ينتج عن تنافس المدارس الأربع للتأثير سياسة خارجية أفضل من نتاج عقل فردى واحد، مهما بلغت عظمتها – تماماً مثل عملية قوى السوق التى تتجه بمرور الوقت لتقديم نتيجة تتجاوز نتائج أى خطة منفردة مهما بلغت حكمتها. فإن الطبيعة الممثلة للمجتمع السياسى الأمريكى تعنى أن هناك تكافؤاً تقريبياً على الأقل فى القوة السياسية لتلك المدارس ووزنها فى الدولة – وتتولى اليد الخفية الاهتمام بالباقي.

وقد يستنتج المؤرخون، أو لا يستنتجون، أن نظرية المدارس الأربع يمكن أن يؤكد لها السجل التاريخى، وربما يجد علماء السياسة، أو لا يجدون، أنه يمكن التوفيق بينها وبين نظرية متماسكة فكرياً عن السياسات الداخلية أو الدولية. لكن أياً كانت نقاط ضعفها، فإن هذا المدخل إلى السياسة الخارجية الأمريكية يشرح بالفعل، على الأقل، سبب أن جمهورية ديمقراطية ذات سياسة خارجية شاردة بشكل أساء لسمعتها وغير منظمة وجدت مع ذلك طريقها، عبر أجيال عديدة، وفى ظروف كثيرة متباينة، إلى السياسات الخارجية التى مضت بالدولة قدماً بثبات نحو قوة وثروة أعظم من أى قوة أخرى فى العالم. وربما يمكن لهذه النظرية أن تساعدنا على التفكير بصورة بناءة فى التحديات المقبلة فى وقت يحتمل أن يكون أكثر خطورة وتعقيداً من أى شئ فى الألفية التى سبقته.

لست بعيداً تماماً عن الأسلوب الاعترافى؛ بل إن هناك اعتراف آخر أريد أن أدلى به: إننى لا أطرح هذا النموذج لمجرد أنه يشبه حلاً فكرياً قابلاً للتطبيق لبعض الأمور المحيرة، التى لا حل لها سواه، عن كيفية عمل السياسة الخارجية الأمريكية. فثمة دافع وراء ما أقدمه من تصور، إذ أن شأنى شأن من أشاعوا أسطورة العزلة الفاضلة وأسطورة الحرب الباردة؛ فوراء النموذج الذى أطرحه غرض سياسى.

إن محاولتى لإيجاد ارتباط بين لسياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة وإنجازات أسلافنا وتقاليدهم، ليس من باب الرصد والترتيب الفكرى فحسب، بل إن مزج مناقشاتنا العامة حول السياسة الخارجية بقدر أكبر من الوعى بطبيعة مصالحنا القومية بعيدة المدى، وأساليبنا فى التنظير لهذه المصالح وتحقيقها، من شأنه أن يجعل حياة المواطنين الأمريكيين أيسر وأفضل بصفة عامة،

وكذلك حياة تلك الفئة من المواطنين الأمريكيين الذين يوكل إليهم العمل العام في ميدان الشؤون الخارجية.

من المهم بصفة خاصة ربط مناقشات السياسة الخارجية في الماضي بالمبادئ العظيمة التي شكلت حياتنا القومية منذ البداية. فإن تمسك الشعب الأمريكي بالتقاليد، أى الأسلوب الذى يوقر به الأمريكيون وثائق التأسيس الجهرية، والآباء المؤسسين، والمبادئ الأساسية للدولة، هو أحد أكثر القوى نفوذاً فى الولايات المتحدة. ومن المفارقات أن قوة هذه التقاليد تزداد مع اتساع الفارق فى الزمن والظروف بين المستعمرات الثلاث عشرة الأصلية والجمهورية الإمبراطورية الحالية.

إن هذا الاحترام للتراث القومى لهو واحد من أقوى صفاتنا القومية وأعلاها قيمة. وهو مؤسس على عنصرين مختلفين: الإعجاب بالمبادئ المؤسسة القائمة على مدى تمكن الأفكار المستنيرة للمرحلة الثورية من العقل الأمريكى، وإدارك تاريخى واعٍ بأن هذه المبادئ هى التى حققت للجمهورية الأمريكية وجوداً سياسياً ومادياً أسعد كثيراً من أى كيان سياسى اجتماعى آخر يماثلها فى الحجم فى تاريخ العالم.

يقول جيفرسون فى إعلان الاستقلال: «علمتنا كل التجارب أن البشر أكثر ميلاً لتحمل المعاناة حين تكون الشرور محتملة، من الميل لإصلاح أنفسهم بإلغاء الصيغ التى اعتادوا عليها». لم يكن جيفرسون يعلم، كما نعلم الآن، ما يحدث عندما يثبت شكل من أشكال الحكم ومجموعة من المبادئ الحاكمة اعتاد عليها الناس لأكثر من قرنين أنه نعمة كبرى وملاذ نجاة. فالناس يتمسكون بهذه المبادئ، وهذه الصيغ، ويبدلون أى توضيح للحفاظ عليها.

وفى العقود القادمة ستحتاج الولايات المتحدة هذا المستوى من المساندة لسياساتها الخارجية، وستكتسب الاهتمامات التقليدية للشعب الأمريكى فى هذا القرن الجديد الأهمية والحيوية نفسهما - تلك الاهتمامات التى يمثلها النظام العالمى الجديد بكل ما يتضمنه، والقوة العسكرية، والإرادة السياسية التى تدافع عنه.

ستدور المناقشات السياسية الكبرى فى الولايات المتحدة حول نوع النظام الذى ينبغى بناؤه، وكيفية بنائه، والدفاع عنه، وستكون هذه المناقشات معقدة ومتعددة الجوانب. وحتماً ستكون الموارد المطلوبة لسياسة ناجحة هائلة، وكذلك ستكون التضحيات المطلوبة بالنفس والمال والجهد أشد من أى مرحلة سابقة فى التاريخ الأمريكى.

وحتى يتيسر للسياسة الخارجية الأمريكية إتاحة أفضل الفرص للوصول إلى العالم الحر المزدهر والأمن الذى يريده الأمريكيون وغيرهم من مواطنى أغلب أمم العالم، فإن رأى العام

الأمريكي سيحتاج إطاراً موثقاً به للحوار ولاتخاذ القرارات. وإن أمكن ينبغي أن تكون سياستنا الخارجية قادرة على الحفاظ على نفس مستوى الولاء وعمق الفهم الذي تتمتع به البنى السياسية الداخلية.

إن أقرب الطرق لتحقيق هذا الهدف في سياق السياسة الأمريكية هو تنمية رأى عام وعٍ يدرك الصورة العامة الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية عبر التاريخ، ويمكنه متابعة حوارات السياسة الخارجية بالتشابه مع التجربة الأمريكية والتجربة البريطانية. كما يمكنه تتبع السياسة الخارجية للحظة الراهنة إلى جذور الرؤى في المذاهب الجوهريّة المؤسسة، التي أرشدت هذه الأمة منذ بدايتها.

إن التواصل مع الماضي لن يتسبب في إسدال الستار على مناقشات السياسة الخارجية، ولن يصم رفض السياسة الخارجية الأمريكية بخيانة الأمة الأمريكية. بل سينتج فهم عام أعمق لهذا التراث المتنوع الثرى للإدارة السياسية الأمريكية. وإن الحوار حول هذا التراث من شأنه أن يضيف الشرعية على اختلافاتنا حول أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وقيمها. فإن كان هناك من درس يقدمه لنا التاريخ الأمريكي بشكل لا لبس فيه، فهو أن الحوار الحر المفتوح هو أفضل السبل لضمان رخاء وحرية ومصير وسلامة الشعب الأمريكي.

الفصل الرابع

الحية والحمامة

أسلوب المدرسة الهاميلتونية

كونوا «حكماء كالحيات، وودعاء كالحمام» هكذا قال المسيح لحوارييه. وهى نصيحة، مثل معظم النصائح فى الكتاب المقدس، تتسم بعقلانية عالية وأمر يصعب إتباعه. فمكر ماكيا فيللى ضيف ثقیل فى قلب القديس فرانسيس.

إن معنى هذه الوصية واضح نسبياً فى السياسة الخارجية: إذ ينبغى على السياسيين السعى لتحقيق أهدافهم بواقعية ملتوية كالحية المخادعة، مع ذلك لا بد أن تكون أغراضهم مثل تلك الوداعة والمسالمة التى تنسبها الأسطورة للحمامة.

فى السياسة الخارجية الأمريكية يبدو أن الحيات والحمام يتم خلطهم بصورة عامة. فإن الاتجاه لتقسيم رجال الدولة لدينا إلى أفاعى واقعية وحمامات مثالية يفوته غالباً التوازن بين الصفتين اللتين يحتفظ بهما أفضل رجال الدولة لدينا، وهما صفتان جوهريتان إلى حد ما فى الواقعية الأمريكية. فكثير ممن ينظرون إلى التقليد الهاميلتونى فى إدارة الحكم ويرون توجهه التجارى، وخلوه من أوهام تتعلق بضعف الطبيعة الإنسانية، ورغبته فى مراعاة الأفكار المؤلة

أخلاقياً مثل توازن القوة واستخدام القوة فى العلاقات الدولية، يعرفون التقليد الهاميلتونى بأنه يتسم - فرضاً - بالفلسفة الواقعية الخالية من العاطفة التى يتميز بها الثعبان. ومن ناحية أخرى، عندما يتأمل المرء إيمان الويلسونيين بالطبيعة الإنسانية، والتزامهم القوى بحقوق الإنسان، وإصرارهم على الحلم بعالم من الدول المتحدة، عن طريق تكريسهم لأفكار الحرية وبغضهم للحرب، يكون هناك توجه لتعريف القضية الويلسونية بشعار الحماسة.

إن المدرستين ليستا بهذه البساطة. فتحت القمصان الهاميلتونية الأنيقة ينبض قلب حالم رومانسى، بينما قد تخفى المثل العليا الويلسونية حساباً رصيناً، بل يحمل روحاً أنانية أحياناً، للمصلحة القومية والعرقية والحزبية. كذلك تصعب قراءة مدرستى السياسة الخارجية الأمريكية هاتين على غير المثقف، وكانت كل منهما مصدر حيرة لا تنتهى للمراقبين الأجانب، إضافة إلى تناول كل منهما لأفكار ورؤى لا تناسب الاهتمامات والافتراضات التقليدية للسياسات الأوروبية فى عالم ريشيليو وميترنيج.

ربما تكون المدرسة الهاميلتونية هى الأكثر خداعاً بين المدرستين. فقد يظن من لا يتسمون بالحذر من الدبلوماسيين الأوروبيين خلال صحبتهم لمفكرين هاميلتونيين، مثل هنرى كابوت لودج الأب أو جورج بوش الأب - أنهم يتعاملون مع رجال يعيشون معهم فى عالم فكرى واحد: فالهاميلتونيون يتحدثون لغة الواقعية القارية. إذ أن عبارات مثل «المصلحة القومية» و«توازن القوى» تكون على ألسنتهم دائماً. وهم كمجموعة، إذا كنا نتحدث بشكل عام تماماً، إما ينتمون إلى أو يعملون لحساب طبقة من الناس فى الولايات المتحدة تشبه الطبقات العليا فى المجتمع الأوروبى إلى حد بعيد، وقد قرأوا ما قرأه نظراؤهم الأوروبيون من كتب، ودرسوا المواد الدراسية نفسها، واستمعوا إلى الحفلات الأوبرالية نفسها (إذا كانت لهم ميول موسيقية)، وهم كذلك يعتقدون الآراء نفسها فى كثير من الموضوعات.

منذ السنوات الأولى للجمهورية، شعر الهاميلتونيون بفطرتهم بأن العملية الفكرية التى كان يمكن أن تنشئ الولايات المتحدة سياستها الخارجية من خلالها؛ هى فى صورتها الجوهرية نفس العملية التى كان يمكن لأى دولة استخدامها: فكان عليها التفكير فى مصالحها، وتقدير نقاط قوتها ونقاط ضعفها، وتنشئ سياسة تحمى تلك المصالح فى حدود مواردها. وقد أدى هذا التشابه فى العملية الفكرية بالعديد من المراقبين - وربما ضللهم - إلى الخلط بين تقليد السياسة الخارجية الهاميلتونية والواقعية القارية. وفى الحقيقة يتساوى اختلاف أسلوب الفكر الهاميلتونى التقليدى عن الاتجاه الأوروبى فى السياسية الخارجية، مع اختلاف الفكر الويلسونى عنه.

ليس السبب في ذلك هو أن الهاميلتونيين يؤمنون برأى في الطبيعة الإنسانية يختلف اختلافاً جوهرياً عن رأى أنصار واقعية السياسة الخارجية القارية. فعندما يتعلق الأمر بنقاط ضعف ونقائص الإنسانية فإن الفكر الهاميلتونى لا يتجاهلها. وعلى عكس كثير من الإصلاحيين السياسيين فى القرن الثامن عشر، كان الآباء الأمريكيون المؤسسون يشتهرون باقتناعهم بأن الجنس البشرى يتسم بالطمع وحب النزاع، وأن القلب البشرى شرير بطبعه، كما يخبرنا صاحب المزامير*. وهم لا يتوقعون أن تظل روح السماحة والنزاهة أن ترشد مجالس الدول الأجنبية أكثر مما يتوقعون أن تكون العملية السياسية الأمريكية سلسلة من المناقشات المستنيرة الهادئة بين الملوك - الفلاسفة. ففي السياسة الخارجية، كما فى السياسة الداخلية، ينظر الهاميلتونيون للمصلحة باعتبارها دليلاً للتصرف.

مع ذلك، عندما وصل الهاميلتونيين إلى التفكير فى مصالح السياسة الخارجية الخاصة بالولايات المتحدة، توصلوا إلى قائمة من المصالح تختلف جذرياً عن تلك التى تمت صياغتها فى معظم المحافل الأوروبية. إذ كانت القوى الأوروبية محاطة بالحاسدين والمنافسين الأقوياء، وكانت علاقاتهم بين حرب وهدنة مسلحة بالتبادل. فاضطرت الدول الأوروبية لإدراك مصالحها على أسس عسكرية فى المقام الأول.

من ناحية أخرى، كانت بريطانيا العظمى، وهى الدولة التى يشبه موقفها إلى حد بعيد موقف الولايات المتحدة، جزيرة تقع فى ركن منعزل نسبياً من أوروبا. وكما رأينا، لم تكن بريطانيا تخشى من أوروبا إلا شيئاً واحداً: ذلك أن تسيطر قوة واحدة على باقى الدول، ومن ثم تسخر القوى الاقتصادية الأوروبية مجتمعة لبناء أسطول يمكنه غزو بريطانيا، وبناء نظام اقتصادى يمكنه تدميرها. نتيجة لذلك، أنشأ البريطانيون مبدأً استراتيجياً يختلف عن رؤى جيرانهم فى القارة. وهو أنه من الممكن حماية الأمن البريطانى عن طريق التخصص فى بناء أسطول لا يقهر، والدفاع عن توازن القوة فى باقى دول أوروبا، وفى نفس الوقت يمكن تعزيز الرخاء البريطانى عن طريق إنشاء نظام عالمى للتجارة. وقد تمكنت بريطانيا بفضل الموارد المالية التى خلقتها تجارتها، من تقديم العون المالى لحلفائها الأوروبيين المؤقتين، وأن تحتفظ بقواتها المسلحة، ولا سيما الأسطول، فى أعلى مستوى من القوة.

* المقصود هنا هو النبى داود عليه السلام صاحب المزامير. (الترجمة)

كانت بريطانيا العظمى دولة أوروبية «عادية»، لكنها صاحبة موقع جغرافى - سياسى متميز وفريد - موقع كان دبلوماسيها وتجارها يسعون لاستغلاله إلى أقصى حد. كذلك كانت الدولة البريطانية تختلف عن باقى الدول الأوروبية. فبحلول القرن الثامن عشر كانت العائلة المالكة البريطانية وأفراد الطبقة الأرستقراطية يختلفون تماماً عن نظرائهم فى القارة الأوروبية. فقد احتفظ وليام الثالث ومارى الثانية وأن، بل وحتى محدثى النعمة من الهانوفرين، بعروشهم الملكية بقرار برلمانى وفقدوا مكانتهم وما كان يسمى بالحق الإلهى لأسرتى هابسبرج والبريون. وكانت الطبقة الأرستقراطية البريطانية القديمة قد أبيت بصفة عامة فى حروب الورود، والحرب الأهلية، وكانت الطبقة الأرستقراطية الجديدة طبقة تجارية فى المقام الأول وليست عسكرية، وكانت تتجدد باستمرار عن طريق التحالف بين سلالات الثروات الجديدة والقديمة. كانت الدولة البريطانية أكثر قرباً وأوثق صلةً بالمجتمع البريطانى مما كانت عليه الدول الأوروبية الأخرى مع مجتمعاتها. وكانت الكنيسة الأنجليكانية، والتي أنشئت فى فترة الميول الغرامية المحيرة لهنرى الثامن، مؤسسة عملية ومرنة بالمقارنة بكل من منافسيها البروتستانت والكاثوليك فى القارة الأوروبية، حتى أساقفتها كانوا فى اتحادهم على التعاليم أقل حزمًا من اعتقادهم فى أن كل الإنجليز الطيبين ينبغى أن ينتموا للكنيسة الوطنية. وبالمقارنة مع الأمم الأوروبية الأخرى، كانت بريطانيا العظمى تفتقر لوجود دولة إلى جانب المجتمع المدنى، ويفترض أنها تحكمه بالحق الإلهى.

فى كل من الإطار الاجتماعى وما يتعلق بمصالح سياستها الخارجية كان يمكن أن يطلق على الولايات المتحدة «بريطانية بريطانيا Britain of Britain». فبالمقارنة مع جيرانها فى القارة الأوروبية، كانت بريطانيا مجتمعاً مفككاً تحكمه النظرة العملية للأمور، أما الولايات المتحدة فقد خطت فى هذا المنطق العديد من خطوات أوسع. إذ وجدت الملكية فى بريطانيا بموافقة البرلمان، أما الولايات المتحدة فهى جمهورية. وكان لبريطانيا كنيسة رسمية ضعيفة، أما الولايات المتحدة فقد سحبت اعترافها بالكنيسة والدين. كانت بريطانيا جزيرة تجارية تحميها القناة الإنجليزية، وكانت الولايات المتحدة قارة تجارية يحميها المحيط الأطلنطى.

وبينما كان الهاميلتونيون يرسمون أفكارهم المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية وجدوا أنفسهم - بصورة طبيعية وحتمية فى ظل تلك الظروف - ينظرون إلى بريطانيا بوصفها نموذجاً يحتذى. إلا أنهم تجاوزوا نموذجهم. كانت الولايات المتحدة أبعد من بريطانيا عن أوروبا، وأقل تعرضاً لغيرة القوى المنافسة. كانت أراضيها أكثر اتساعاً، وكان عدد سكانها سيصبح بالفعل أكبر من عدد سكان أى قوة أوروبية، كذلك لم تواجه توقع وجود جيران يتساوون معها فى القوة. وسوف

تصبح الولايات المتحدة على المدى البعيد فى مثل مساحة روسيا وفى مثل قوتها على الأقل؛ لكن الولايات المتحدة، التى يفصلها ثلاثة آلاف ميل بدلاً من ثلاثين عن أقرب قوة عظمى، كان يمكن أن تصبح أكثر أمناً من بريطانيا من ناحية أى قوة فى القارة.

كانت السياسة البريطانية تتسم بنزعة أكثر تجارية وأقل حربية من السياسات القارية؛ كذلك كانت السياسة الأمريكية تجارية وكان يمكن أن تزداد هذه النزعة فيها. فمما لا شك فيه أن أهمية التجارة سوف تحدد التعريفات الهاميلتونية للمصالح الأمنية للولايات المتحدة. فإذا كانت الولايات المتحدة معزولة عن الجيوش الأوروبية، فمن المحتمل أن تكون معزولة عن التجارة الأوروبية أيضاً. كانت أضعف نقطة لدى الولايات المتحدة هى ارتباطها بحراً بأوروبا عبر المحيط الأطلنطى، ومن ثم فإن الاتصال التجارى مع باقى دول العالم يمكن أن يكون على نحو واضح من أبرز المصالح الأمريكية. وكانت إعاقة التجارة هو ما يمكن أن يقلق مفكرى السياسة الخارجية الأمريكية، أكثر من فقدان الأرض على يد منافسين، خلال المائة وخمسين عاماً الأولى من الاستقلال القومى.

غيرت السياسة الخارجية التى كانت تجارية بصفة أساسية من طبيعة العلاقة الأمريكية بالقوى الأخرى. وكانت السياسة الأمنية قد لعبت تاريخياً لعبة مباراة ذات ربح معدوم. فإذا أصبحت النمسا أكثر أمناً مقارنة بفرنسا، كانت فرنسا إذن أقل أمناً مقارنة بالنمسا. وربما كانت هناك استثناءات سارة عارضة لهذه القاعدة الكئيبة، لكن السياسة ذات التنافس العسكرى بصفة عامة تتضمن حتماً صراعاً بين الدول. إذ لا يمكن خدمة مصالح هذه الدول كلها بالدرجة نفسها، كما أن كل تسوية سياسية سوف تجعل قوة ما أو مجموعة من القوى غير راضية، وتظل تتآمر على نحو متواصل من أجل التغيير.

تلك المباراة ذات الربح المعدوم فى التنافس العسكرى قامت بدور هائل فى سياسات القوة الأوروبية، ولم تكن توقعات التعاون بين المشاركين فى مثل هذه اللعبة تبشر بالخير. فالحليف المؤقت اليوم، عدو لدود فى الغد.

لا تسير العلاقات التجارية بالطريقة نفسها. ففى الصفقات التجارية يمكن إرضاء كل من البائع والمشتري معاً. إضافة إلى أن الرخاء الاقتصادى ليس مباراة ذات ربح معدوم. فإذا أصبحت النمسا أكثر ثراءً، يمكنها شراء سلع أكثر من فرنسا مما سيجعل فرنسا بالتالى أكثر ثراءً. أما الزيادة فى الإنتاج البشرى فمفيدة للجميع. من ناحية أخرى، كان يمكن للحرب أن تضر بالمصالح الاقتصادية لكلا الأمتين المتقاتلتين، فهى تقطع تجارتيهما، وتحول مواردهما من الاستخدامات الإنتاجية إلى الاستخدامات العسكرية، وتزيد الضرائب فى كل من الدولتين.

يرى الهاميلتونيون على عكس لينين، الذى كان ينظر للرأسمالية بوصفها سبباً أساسياً للحروب العالمية، أن التجارة يحتمل أن تكون سبباً للسلام. إذ أن التوسع فى التجارة واستبدال استراتيجية المكسب المزدوج فى التجارة بمباراة الحرب ذات الربح المعلوم، سوف تصبح أهدافاً هاميلتونية أساسية فى القرن العشرين. أدت هذه الرؤية المبهجة لنظام عالمى من المكسب المزدوج يقوم على قانون عالمى غالباً إلى جعل الهاميلتونيين يبدون أقرب للويلسونيين فى آمالهم من أجل حالة البشر المستقبلية؛ لكن منذ البداية، كانت نوعية النظرة الهاميلتونية المتسعة للعالم تعنى أن الهاميلتونيين كانوا ينظرون للولايات المتحدة بوصفها استجابة لمنطق تاريخى يختلف عن ذلك الذى يحكم أوروبا.

كان يمكن أن يكون الهاميلتونيون أشد قبولاً لأدوات الحرب وللأساطيل بصفة خاصة - بل ولأى جيش عامل محترف - من السياسيين الأمريكيين الذين يخشون العواقب السياسية للقوات المسلحة المحترفة، لكن السياسة الخارجية التقليدية للولايات المتحدة أعطت الأمور العسكرية دوراً أصغر إلى حد كبير مما كان شائعاً فى أوروبا. كانت العلاقات الأمريكية مع أوروبا علاقات تجارية فى المقام الأول؛ إذن - حتى مع الأخذ بأكثر الرؤى تشاؤماً فى انانية البشر - كان يبدو أن العلاقات الأمريكية مع أوروبا لم يكن مقدراً لها الوجود على نفس المستوى المنخفض لعلاقات القوى الأوروبية مع بعضها البعض. فطالما أبعدت القارة الأوروبية أنفها عن شئون نصف الكرة الغربى، أمكن للولايات المتحدة التطلع إلى علاقات كانت على الأقل مفتوحة لنتائج ترضى الطرفين.

إن السيكلوجية الكثيبة للدبلوماسية القارية، والعسكرة الحتمية لسياستها تنشأ جزئياً عن الانحياز العسكرى للدول فى القارة الأوروبية، ويعززها هذا الانحياز إلى حد ما. أما الدولة والخدمات الدبلوماسية الأمريكية فتتخذ لوناً مختلفاً. فكما سنرى، كان الجيفرسونيون والجاكسونيين قد أثارتهم فكرة الطبقة الدبلوماسية المتميزة؛ أما الهاميلتونيون فلم يكن لديهم اعتراض على المبدأ، ولكن طبيعة الدولة والخدمة الخارجية وأهدافهما يمكن أن تختلف فى جمهورية تجارية عما فى دولة تتخذ نظاماً ملكياً عسكرياً. من هنا، كانت الدول الأوروبية قد تعلمت قيماً اجتماعية وتغلغلّت فيها ولم تكن هذه القيم أرسقراطية ونخبوية فحسب، ولكنها عسكرية بكل صراحة وفخر. فقد كان الأمراء والمستشارون والوزراء والسفراء فى أوروبا القرن التاسع عشر، ناهيك عن جنرالاتها وضباطها، بصفة متكررة، ينحدرون من أرسقراطيات محاربة. وحتى القرن الثامن عشر كان من الشائع أن يقود الملوك الأوروبيون جيوشهم فى ميدان المعركة، بل وحديثاً فى عام ١٧٤٣، ظهر جورج الثانى ملك بريطانيا شخصياً فى مواجهة الفرنسيين فى معركة ديتنجين.

وكانت بروسيا العسكرية، التي أدت احتياجات الجيش فيها إلى ظهور الدولة، مثلاً متطرفاً، لكن مع كل قوة عظمى قارية فى بداية أوروبا الحديثة، كان تاريخ الدولة هو إلى حد بعيد تاريخ قواتها المسلحة، وكانت الدولة أقل تدخلاً فى الشؤون المدنية وتستغرق نسبياً فى الأمور العسكرية أكثر من الآن. مرة أخرى، كانت بريطانيا، رغم تعهداتها التام برعاية القوى العسكرية والتخطيط لها، أقل عسكرية من القوى العظمى. ومرة أخرى، توصل الهاميلتونيون، دون إنكار للأفكار البريطانية وحتى القارية المتعلقة بالطبيعة البشرية وتنافس الدول، إلى استنتاجات عملية مختلفة للغاية بشأن ما ينبغى عمله.

فى الرؤية الهاميلتونية تحتاج الدولة الأمريكية إلى قوة عسكرية قادرة، لكن الدولة ذاتها مدنية. كان الدبلوماسيون الأمريكيون يقضون وقتاً أطول فيما يتعلق بالتجارة، ووقتاً أقل فى معالجة الأمور العسكرية أو غيرها من شئون الدولة، على عكس نظرائهم الأجانب. وكان الرأى الهاميلتونى، بصفة عامة، يعتقد أن هذا نعمة من الله.

كان الوعى بأن الجغرافية تبشر بمصير مجيد للولايات المتحدة عاملاً آخر جعل الدبلوماسية الهاميلتونية أكثر إشراقاً من النوع الأوروبى. وخلال معظم التاريخ الأمريكى، اتحدت الجغرافية مع الديموجرافية للتدليل على أنه، مع تساوى كل الأشياء، كان مجرد مرور الزمن كفيلاً بأن يجعل الولايات المتحدة تزداد ثراءً وقوة، وتحظى باحترام أفضل فى المجتمع العالمى. وفى أسوأ أيام سنوات الاستقلال الأولى المضطربة، ومرة أخرى فى خضم الحرب الأهلية، كان الدبلوماسيون الأمريكيون الذين يعملون بالأسلوب الهاميلتونى قد أمكنهم تعزيزية أنفسهم بفكرة أن أسوأ صعابهم مؤقتة – وأنه إذا تمكنت الولايات المتحدة من النجاة، فإنها ستزدهر. كان هذا يعد تأكيداً على أن هناك قليل من الدبلوماسيين خارج روسيا الآمنة فى أراضيها الشاسعة وسكانها، يحسون بنفس الشعور. وكانت هناك دول أخرى تواجه تهديدات ثابتة ودائمة لوضعها كقوى عظمى، أو لاستقلالها. أما بالنسبة للولايات المتحدة، كانت المخاوف المتعلقة بالاستقلال والوحدة مخاوف متقطعة، ولا تنشأ إلا وقت الأزمات الكبرى.

كانت النتيجة اتجاهاً لدبلوماسية أقل دفاعية وأكثر تفاؤلاً، رغم أنها انبثقت عن إطار العمل التقليدى للدبلوماسية الأوروبية، وعملت من خلاله. وقد انطلقت من نفس المقدمات المنطقية لكنها توصلت إلى نتائج مختلفة للغاية. لم يكن على الهاميلتونيين الإيمان بأنه يجب على الولايات المتحدة إما أن تسيطر أو يتم السيطرة عليها فى علاقاتها الدولية؛ لكنهم أمكنهم الاعتقاد بالفعل بأن الولايات المتحدة، دون إهمال قواتها العسكرية، كانت قادرة على إيجاد حلول وسط بناءة للفائدة

المتبادلة في تعاملها مع القوى الأجنبية. كانت السياسة الخارجية الهاميلتونية على المستوى العملى، و«الواقعية» كما يمكن أن تكون بالمعنى الاصطلاحي، تجديداً جذرياً فى عالم دبلوماسية القوى العظمى.

التقليد الهاميلتونى المتعلق بالمصلحة القومية

من خلال العمل على أساس فكرى لما يمكن أن نطلق عليها الواقعية الأمريكية (تميزاً لها عن ابنة عمها الأوروبية الأكثر كآبة)، أنشأ المفكرون والساسه الهاميلتونيين تدريجياً تعريفات مميزة للمصالح القومية الأمريكية، وحددوا أفضل الاستراتيجيات التى يتم تبنيها لحماية هذه المصالح. وعلى الرغم من أن الجزء الأساسى للمبدأ قد نما وتطور عبر القرون، يظهر الفكر الهاميلتونى كذلك درجة كبيرة من الاستمرارية.

من أول هذه المصالح وأهمها، والتى شغلت عقول المستعمرين الأمريكين حتى قبل الثورة، هى ما يمكن أن يطلق عليها حرية البحار. بالمعنى الضيق للكلمة يتضمن ذلك حرية المواطنين الأمريكين، والسلع الأمريكية، والسفن الأمريكية فى السفر أينما ترغب فى العالم من أجل التجارة السلمية. فلا ينبغى إغلاق أى بحار أو محيطات أو مضائق أمام السفن الأمريكية. يجب حظر القرصنة، ولا بد أن تلتزم الدول الأجنبية بالقانون الدولى فى تعاملها مع السفن التجارية المحايدة أثناء الحرب.

تظل حرية البحار، حتى بهذا المعنى الضيق، النقطة الوحيدة التى عندها يصبح هناك احتمال كبير لدخول المصالح الأمريكية فى صراع مع مصالح القوى الأخرى. فقد أرسل توماس جيفرسون، وهو ليس هاميلتونياً، وأحد أكثر الرؤساء مسالمةً فى التاريخ الأمريكى، حملات لقتال القراصنة البربر الذين كانوا يستولون على السفن الأمريكية. ولحماية هذه الحرية قمنا بمعارك بحرية غير معلنة مع كل من بريطانيا وفرنسا، وبالطبع كذلك حرب ١٨١٢ أثناء حروب نابليون فى أوروبا، حيث سعى الجانبان لتقييد تجارة الدول المحايدة مع أعدائهما.

لقد أصبح الاهتمام بحماية التجارة الأمريكية أكثر قوة بحلول زمن الحرب الأهلية. يقول تشارلز فرانسيس آدمز، سفير لينكولن لدى بريطانيا أثناء الحرب الأهلية، مذكراً رئيس الوزراء البريطانى، لورد بالمرستون، «لا يلزمنى أن أشير لسيادتكم أن هذه حرب»^(١). وذلك عندما كانت مجموعة من سفن الكونفيدرالية تستعد لمغادرة الموانئ البريطانية لمهاجمة سفن الاتحاد. وفى ذروة الحرب الأهلية، حينما كان النصر غير مؤكد، أمن الشمال بأن مصالحه الملاحية لها من الأهمية ما

يكفى لإجباره على مواجهة أكبر قوة عسكرية فى العالم.

شهد القرن العشرين استمراراً، بل واتساعاً، فى أهمية هذا المبدأ. ففى الحرب العالمية الأولى تسببت مسائل السفن التجارية فى صراع جدى بيننا وبين بريطانيا، وانتهى الأمر بدخولنا الحرب ضد ألمانيا. فى الحرب العالمية الثانية كنا نحارب ألمانيا بالفعل حرباً بحرية غير معلنة فى شمال الأطلنطى عندما هاجمت اليابان بيرل هاربور. ودفع التدخل فى الشحن بالسفن التجارية الرئيس جيرالد فورد - حينما كانت أحداث فيتنام على أشدها - إلى البدء فى حملة إنقاذ عندما استولى الكمبوديون على سفينة أمريكية عام ١٩٧٥. أما استيلاء الكوريين الشماليين على سفينة التجسس الأمريكية يو.إس.إس بيبلو *USS Pueblo* عام ١٩٦٨ فقد خلق أزمة دولية خطيرة⁽²⁾. وقد أرسل الرئيس ريجان سفناً أمريكية إلى الخليج العربى لحماية السفن المحايدة خلال الحرب العراقية الإيرانية، وكذلك واجه ليبيا بالتهديد بالحرب عندما حاولت منع سفن أمريكية من عبور «خط الموت» الخاص بها فى المياه الدولية. وفى عام ١٩٩٦ أرسل الرئيس كلينتون الأسطول السابع إلى مضيق تايوان لتأكيد حق حرية المرور أثناء الاختبارات الصاروخية الصينية التى كانت تهدف إلى إرهاب تايوان. وأسنا نشك فى أن رؤساء المستقبل سيستجيبون لتحديات مماثلة بإجراءات قوية مماثلة.

تكمل حرية السماوات هذه القيمة فى القرن الحادى والعشرين. وكان للولايات المتحدة فضل السبق فى مقاومة عمليات خطف الطائرات وغيرها من التهديدات التى يمكن أن تتعرض لها الرحلات التجارية السلمية المشروعة فى الجو. ولا زالت الجغرافية الأمريكية تجعلها أكثر اعتماداً من معظم الدول الأخرى على النقل السريع الآمن بين القارات للسلع والبشر، وفى النهج الهاميلتونى الحقيقى، تعتبر الولايات المتحدة أن التدخل فى حق المرور هذا يمثل تهديداً مباشراً وفورياً لمصالحها الحيوية كما تحتفظ بحق الرد بأقوى الإجراءات الدبلوماسية؛ بل واستخدام القوة - عند الضرورة. ولم يقم أى مبدأ آخر يمثل هذا الدور الرئيسى فى تاريخ دبلوماسيتنا، فالاعتداء على حريتنا فى السفر بحراً وجواً تظل أسرع الطرق لتبدأ القوى الأجنبية حرباً مع الولايات المتحدة. وبينما ترحب الولايات المتحدة بتعاون المنظمات العالمية والدول الأخرى فى جهود ضبط التدخل فى المرور الحر جواً وبحراً، تظل على المستوى العملى مستعدة للتصرف من جانب واحد، وفى مواجهة الرأى الدولى، لو اقتضى الأمر.

ترتبط حرية البحار بالمصلحة القومية الكبرى الثانية حسب الرأى الهاميلتونى. إذ لا يكفى لسفننا وسلعنا أن تنال حرية المرور عبر المياه الدولية؛ فلا بد أن تحصل شحنات البضائع الأمريكية على المزايا والحقوق نفسها التى تحصل عليها شحنات بضائع الدول الأخرى فى الموانئ التى

تقصدها. إذ أن فتح الباب أمام السلع الأمريكية لا يقل أهمية عن فتح المحيط أمام السفن الأمريكية.

اهتمت الدبلوماسية الأمريكية بشدة بفتح أسواق منذ حرب الاستقلال. فكانت المهمة الخارجية الرسمية الأولى للمستعمرات* هي مهمة بنيامين فرانكلين إلى بلاط لويس السادس عشر. كانت الجيوش البريطانية تحتل المدن الأمريكية؛ والأساطيل البريطانية تسيطر على السواحل. لكن لم تكن المعاهدة الأولى التي وقعتها الدولة الجديدة تحالفاً عسكرياً فحسب؛ بل كانت أيضاً اتفاقية تجارية تقضى بأن: فرنسا والولايات المتحدة تضمن كل منهما للأخرى وضع «الدولة الأكثر تميزاً»، وأن يتم دخول البضائع الأمريكية إلى الأسواق الفرنسية بأقل عوائق ممكنة.

تسبب السعى إلى الباب المفتوح للبضائع الأمريكية أيضاً في دخول الولايات المتحدة في صراع مع جهود القوى الأوروبية للاحتفاظ بمزايا تجارية حصرية داخل إمبراطورياتها الاستعمارية. فلفترة استغرقت معظم التاريخ الأمريكي كانت القوى الأوروبية تسيطر على إمبراطوريات استعمارية واسعة في نصف الكرة الأرضية. وفي أحيان كثيرة، رغم أنه لم يكن على الدوام، كانت القوى الاستعمارية تسعى لنيل حقوق تجارية خاصة لنفسها في مستعمراتها، وكانت تقيد بل حتى تمنع الأجانب من التجارة أو الاستثمار فيها. وقد استاء سكان الولايات الأمريكية المستقلة من هذا النظام حينما فرضته بريطانيا العظمى على المستعمرات الثلاث عشرة؛ واستمر استياءهم من محاولات بريطانيا وفرنسا وهولندا والبرتغال وأسبانيا الحد من حق السفن الأمريكية في التجارة مع مستعمراتهم عبر البحار بعد الثورة.

ما زال وجود هذا الهدف القديم في السياسة الخارجية الأمريكية محسوساً في القرن الحادي والعشرين. «فحرب الموز» بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي أربكت العلاقات عبر الأطنطى خلال فترة إدارة كلينتون، مثلت المعارضة الأمريكية للأساليب التي يميز بها الاتحاد الأوروبي السلع لصالح صادرات المستعمرات الأوروبية السابقة في الكاريبي (والشركات الأوروبية التي تسيطر على الصادرات التجارية بها) في مقابل «موز الدولار» الذي زرع في دول مثل الإكوادور وجواتيمالا وكانت تقوم بتوزيعه شركات ذات أساس أمريكي.

كانت محاولة فتح أبواب الإمبراطوريات الاستعمارية تمثل ضغطاً قوياً متواصلاً للسياسة الخارجية الأمريكية في العقود الأولى للاستقلال، وقد لعب النجاح في هذه المساعي دوراً هاماً في

* هذا ما كان يطلق على الولايات الثلاث عشر الأولى التي استقلت بعد حرب الاستقلال. (الترجمة)

التنمية الاقتصادية الأمريكية. ولكن لم يكن للدبلوماسيين الأمريكيين أن يدعوا أن كل الفضل في ذلك لهم. فانهيار الإمبراطوريتين الأسبانية والبرتغالية في العالم الجديد، وتخلي فرنسا عن طموحاتها الاستعمارية في نصف الكرة الغربي، وانتصار مبادئ التجارة الحرة في السياسة البريطانية، كان يعنى أن النصف الأول من القرن العشرين كان وقتاً ازدادت فيه حرية الوصول الأمريكي للأسواق العالمية بدرجة مثيرة.

ونظراً لهذه النجاحات، تقلصت فكرة الباب المفتوح بوصفها عنصراً في السياسة الخارجية الأمريكية حتى شهدت نهاية القرن التاسع عشر تدافعاً جديداً في أنحاء العالم تجاه المستعمرات والمزايا الاقتصادية من القوى الأوروبية. ولم تكن الولايات المتحدة قلقة لدرجة كبيرة بشأن تقسيم أفريقيا، إنما كان اتساع التأثير الأوروبى على الدول المطلة على المحيط الهادى يمثل مشكلة أكثر خطورة. لقد اعتقد الهاميلتونيون أن الولايات المتحدة لا يمكنها قبول تقسيم استعماري حصري للصين. فلطالما عارضت الولايات المتحدة الخطط الأوروبية لتقسيم الصين إلى مناطق نفوذ، وكانت تتبع استراتيجية طويلة الأجل للحصول على قواعد في المحيط الهادى لضمان أن الدول الأوروبية، منفردة أو مجتمعة، لن تتمكن من مد النظام الاستعماري لدولة كانت التجارة معها أمراً جوهرياً لمستقبل الدولة، حسب الاعتقاد الراسخ للهاميلتونيين.

لا ينبغي الخلط بين هذه السياسة وبين معاداة الإمبريالية في إطار مبادئ الجيفرسونيين. فكما في حالة هاواي، وقناة بنما، وجزر الفيليبين، كان سياسيو المدرسة الهاميلتونية ومفكروها قادرين تماماً على التصرف بطريقة إمبريالية كأي قوة أوروبية عندما رأوا أن المصلحة القومية تتطلب ذلك، لكنهم ليسوا إمبرياليين بلا مبرر. وعلى عكس كثير من الأوروبيين، لم يسعوا إلى غرس العلم الوطنى أينما استطاعوا. إذ يقول تيدى روزفلت «كانت لدى نفس الرغبة تقريباً في الاستيلاء عليها [جمهورية الدومينيكان] مثلما قد تضطر حية «البوا» العاصرة النهمة لابتلاع قنفذ من الناحية الخطأ»⁽³⁾.

عندما كان الهوس الاستعماري في ذروته، وبدا أن فكرة باب التجارة المفتوح فكرة يوتوبية في عالم يزداد انقساماً إلى إمبراطوريات متصارعة، كان الهاميلتونيون يرغبون في التاكيد من أن الولايات المتحدة قد أخذت حصتها العادلة. كانت العقول الهاميلتونية تزدهم بإيجاز بخطط للاستيلاء على كل شئ من كندا وباجا كاليفورنيا إلى تلك البقاع التي لا يدعى أحد ملكيتها في أفريقيا، لكن سرعان ما مرت هذه النوبة. وكانت الرؤية الأساسية التي تسيطر على الرأي الهاميلتونى عبر معظم تاريخنا هي أنه كان للولايات المتحدة قليل من الطموحات التوسعية بعدما

أصبحت ثمان وأربعين ولاية متجاورة بالإضافة إلى وسط المحيط الهادى وشماله، لكننا أردنا بشدة أن نستمتع بالعلاقات التجارية المفتوحة مع العالم كله.

ولا يعنى هذا بالضرورة أننا كنا نريد لباقي العالم أن يتمتع معنا بعلاقات التجارة المفتوحة. إذ كان من الواضح أن من المصلحة القومية للولايات المتحدة فتح أسواق أجنبية للبضائع أمريكية الصنع؛ وكان الأقل وضوحاً بالنسبة لرجال الصناعة والبنوك الهاميلتونيين أن من المصلحة القومية السماح للبضائع الأجنبية بالتجارة الحرة فى الولايات المتحدة. لكنه لم يكن بالتأكيد من المصلحة الإقليمية للولايات الشمالية الشرقية، أو من مصلحة طبقة رجال الصناعة الهاميلتونيين. وقد استمرت فترة ذروة قوة الهاميلتونيين فى الولايات المتحدة من انتخابات إبراهيم لينكولن إلى تفشى الكساد العظيم، ومن بين سبع عشرة انتخابات رئاسية أقيمت بين ترشيح لينكولن عام ١٨٦٠ وهزيمة هوفر عام ١٩٣٢، فاز الجمهوريون فيها جميعاً عداً أربع منها. وكانت هذه أيضاً هى الفترة التى وصلت فيها التعريفات الجمركية الأمريكية إلى أعلى معدل لها فى تاريخنا.

خلال معظم هذه الفترة، كان أغلب الساسة البريطانيين يرون أن التجارة الحرة قد أفادت بريطانيا العظمى حتى لو لم تبادلها الدول الأخرى ذلك. لقد كانت تلك رغبة بريطانيا فى السماح للسلع الأمريكية بالوصول لأسواقها بحرية معقولة دون تبادل تجارى يسمح للولايات المتحدة بالحصول على مكاسب بدون تكلفة مجانية فيما يتعلق بالتجارة الدولية. وعندما ردت بريطانيا على تعريف سموت - هاولى من الولايات المتحدة برفع قيمة التعريفات المتبادلة مقابل السلع الأمريكية، بدأ التحول.

تحول ثقل الرأى الهاميلتونى تدريجياً من مبدأ الحماية إلى التجارة الحرة بعد استيعاب درس تبادل الامتيازات التجارية. فبعد آثار كارثة الحرب العالمية الثانية، تحول الرأى الهاميلتونى إلى ما هو أبعد من ذلك حتى وصل فى النهاية إلى الرؤيه البريطانية القديمة بأن التجارة الحرة قد تفيد الاقتصاد الأمريكى حتى لو أخفقت الدول الأخرى فى فتح أسواقها فى المقابل. وعلى الرغم من أن السياسة التجارية الهاميلتونية قد غيرت أساليبها عبر سنوات طويلة، فإن الفكرة المركزية - بأن الرخاء القومى خلال نظام تجارى ملائم هو مسئولية الحكومة الفيدرالية - لم تتغير أبداً. فلم يفكر الهاميلتونيون أبداً فى استخدام التعريفات الجمركية كمصدر دخل حكومى ضريبى ومن ثم ترتفع التعريفات أو تنخفض حسب الاحتياجات المالية للحكومة. وكانت التعريفات الجمركية والسياسة التجارية دائماً بالنسبة للهاميلتونيين هى ضرائب سياسية مفروضة، تستخدم ليصاغة التنمية الاقتصادية القومية.

هناك مصلحة أخرى لعبت دوراً متقطعاً وإن كان حيويّاً أحياناً في الرؤية الهاميلتونية للمصلحة القومية، وهي تنويع على سياسة الباب المفتوح. فبصفة دورية في التاريخ الحديث، كانت هناك مواد ضرورية من الناحية الاستراتيجية لا توجد إلا لدى حفنة من الدول، ومثلما البترول اليوم كان المطاط بالأمس. وهناك كذلك مواد نادرة ضرورية للتصنيع الحربي، ومنذ القرن التاسع عشر مارست الولايات المتحدة سياستها الخارجية وعينها على ضرورة الحفاظ على إمداداتها من هذه المواد. فأى دولة، أو مجموعة من الدول، تجد نفسها محتكرة لمادة أساسية أو أكثر، فتحاول عندها استخدام هذا الاحتكار ضد الولايات المتحدة، ستجد نفسها فوراً تتعرض لإجراءات مضادة قاسية. إن الدور الحيوي للبترول وسياسة الطاقة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية والاستراتيجية العسكرية اليوم، تشير إلى الأهمية المتواصلة لهذه الاعتبارات في سياستنا.

لقد أدت حرية المرور البحري إلى فتح الباب أمام البضائع، والذي أدى بدوره إلى تحقيق مصلحة أمريكية أخرى، تماثل في أهميتها، من المنظور الهاميلتونى: الحاجة إلى التدفق الحر للأموال بين الدول التجارية الرئيسية في العالم. فإذا لم يكن هناك تبادل حر بين الدولار والجنيه والفرنك بطريقة يمكن التنبؤ بها، وإذا لم يتمكن التجار والمستثمرون من تحريك الأموال من بلد لآخر، لضاعت مزايا التجارة بدرجة كبيرة.

إن تضمينات هذا بالنسبة لكل من السياسة الخارجية والداخلية لا حصر لها. فالحفاظ على أسواق المال العالمية في حالة تكامل، يتضمن قبول قيود هامة على السياسة الداخلية. فيجب على الحكومات، على سبيل المثال، أن تشترك في سياسات مالية ونقدية مضمونة إذا كانت تريد لعملاتها أن تصبح وسائط صالحة للتعاملات التجارية الدولية. إذ لا يمكن للدول الاقتراض بصورة مفرطة، كما لا ينبغي لها أن تخفض قيمة عملاتها عن طريق طباعة كميات ضخمة منها. ولا تتطلب هذه الاعتبارات مجرد قيود مالية من جانب الحكومات؛ بل تتطلب إقامة مؤسسات يمكنها أن تقوم مقام بنوك مركزية وتعمل بوصفها حكماً أميناً في النزاعات بين المواطنين والأجانب. ويجب أن توجد سلطة تضمن حفظ العملات لقيمتها، كما تضمن توافر السيولة المالية للتعاملات الدولية في رؤوس الأموال. ويجب أن تساوى المحاكم بين المواطنين والأجانب عندما يتطلب الأمر تنفيذ العقود التجارية.

كانت هذه اعتبارات محورية في الفكر الهاميلتونى منذ القرن الثامن عشر - أى منذ عصر بنود الكونفيدرالية. وكانت حاجة الولايات المتحدة للاحتفاظ بمالية عامة قوية أحد الأسباب التي جعلت هاميلتون ورفاقه يفضلون إقامة دستور وحكومة وطنية قوية. وكان افتراض الدين العام

وتأسيس البنك الأول للولايات المتحدة سببين مباشرين وعاجلين لأول صراع شديد بين الأحزاب التي أصبحت تعرف بالهاميلتونية والجيفرسونية في عهد واشنطن. وكانت الحاجة إلى الوفاء بالديون المملوكة للرعايا البريطانيين في الدولة الأمريكية وفي المحاكم الوطنية والتأكيد عليها، جزءاً من الجدل العنيف حول اتفاقية جاي مع بريطانيا العظمى، وهي واحدة من أوائل المعارك الشاملة حول السياسة الخارجية في التاريخ الأمريكي.

منذ عام ١٧٨٩ حتى الحرب العالمية الأولى، كان هناك شعور بالحاجة إلى وسيط دولي قوى للتبادل ظهر أولاً في صياغة السياسة الداخلية الهاميلتونية. وكانت الصراعات حول البنكين الأول والثاني للولايات المتحدة معارك خطيرة قبل الحرب الأهلية؛ وكانت الخلافات حول الدولار والفضة الحرة قد فعلت الكثير في صياغة السياسات الداخلية في نصف القرن التالي. فبالنسبة للهاميلتونيين، كانت أهمية هذه المعارك تكمن جزئياً في الشؤون الداخلية حول الأسعار والتضخم. فعدم ثبات الدولار مقابل الجنيه كان يمكن أن يقلل تدفق الاستثمار البريطاني، والذي ظل عاملاً أساسياً في التوسع الاقتصادي الأمريكي حتى القرن العشرين. أما قاعدة الذهب [المقابل الذهبي للنقد]، والتي هاجمها برايان بوصفه «صليب من الذهب»، وكان رجال البنوك يرغبون في صلب البشر عليه، فكانت بالنسبة للهاميلتونيين أداة ضرورية للأعمال التجارية الدولية – والقومية بالتالي. وقد أعلن الهاميلتونيون المعتدلون استعدادهم بصورة متكررة للتفكير في مسألة سك العملة الفضية لو وافقت بريطانيا وغيرها من الدول الكبرى، لكن لم يكن الاتفاق على هذه النقطة وشيكاً أبداً. فقد كان هناك اختلاط بين السياسة الخارجية والداخلية بصورة معقدة؛ فالمعارك الداخلية الكبرى لها تضمينات في السياسة الخارجية والعكس بالعكس.

إن تحول القوة المالية بعيداً عن بريطانيا واتجاهها نحو الولايات المتحدة في العقود الأولى من القرن العشرين، كان يعني أن اهتمام الهاميلتونيين المستمر بنظام مالي دولي ثابت يمكن أن يتضمن من وقتها فصاعداً دوراً دولياً أكثر فاعلية للولايات المتحدة. فخلال «الانعزالية» في عشرينيات القرن العشرين، كان بنك الاحتياط الفيدرالي يتعاون تعاوناً وثيقاً مع البنوك المركزية في بريطانيا وألمانيا وفرنسا. وبينما رفضت الولايات المتحدة الدخول في عصبة الأمم أو محكمة العدل الدولية، وبينما كان الساسة الهاميلتونيين الساعين للحكم يتحدثون في خطبهم عن فضائل العزلة، أصبح المسؤولون الأمريكيون على صلة وثيقة بتعقيدات إعادة البناء المالي الأوروبي. وكان يمكن أن تشهد نهاية الحرب العالمية الثانية زيادة أكبر في الفاعلية الهاميلتونية في البحث عن الاستقرار المالي الدولي، وبنهاية الحرب الباردة، كان الحفاظ على نظام دولي منهجي يشجع التدفق الحر

لرأس المال، سيبرز بوصفه الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية.

الهاميلتونيون والمحيط الهادى

كان التجار وأصحاب السفن التجارية الأمريكيون أول المؤيدين لسياسات الهاميلتونيين ومبادئهم فى السياسة الخارجية الأمريكية، مهتمين بإمكانات المحيط الهادى منذ أوائل الحقبة الاستعمارية. فيروى كتاب آرثر باور دودن، المعنون *المحيط الهادى الأمريكى*، قصة الاهتمام القوى بإمكانات تجارة المحيط الهادى فى وقت مبكر يرجع إلى عهد واشنطن، فكانت هذه التجارة ولا تزال تلعب دوراً رئيسياً فى الفكر الهاميلتونى عن المصلحة القومية الأمريكية. فمنذ القرن السابع عشر، كان تجار بوسطن يظهرون اهتمامهم بالتجارة الصينية، وكان هناك أمريكى من سكان المستعمرات يبحر فى المحيط الهادى مع كابتن كوك.

وبعد الاستقلال، لم يمر وقت طويل قبل أن يبدأ الأمريكيون فى الظهور فى موانئ المحيط الهادى. فقد أبحرت أول سفينة تصل للصين حاملة العلم الأمريكى من ميناء نيويورك فى عيد ميلاد جورج واشنطن الثانى والخمسين، بعد أقل من عام على اعتراف بريطانيا بالاستقلال الأمريكى. وبحلول عام ١٨٠٠ أبحرت أكثر من مائة سفينة أمريكية من جوانجتزو، وكانت إمكانات تجارة المحيط الهادى تبدو مشرقة. وقد كتب جون آدمز عام ١٧٨٥ يقول: «ليس هناك نصيحة أقدمها لتجار الولايات المتحدة أفضل من أن يدفعوا بتجارتهن إلى جزر الهند الشرقية إلى أبعد ما يمكنهم وبأسرع ما يمكن»⁽⁴⁾.

كذلك ظهر العجز التجارى مع الصين مبكراً جداً، كما ظهرت الصراعات السياسية فى الولايات المتحدة عن كيفية التعامل معه. إذ اشتهرت الصين بأنها لا ترغب فى شراء البضائع والسلع الغربية. وقد حاول التجار الأمريكيون حل هذه المشكلة باستخدام بعض الطرق المعتادة آنذاك، بما فى ذلك بيع الأفيون المشحون فى سفن من سميرنا (ازمير الحالية) على الساحل الغربى لتركيا. وفى وقت مبكر من أربعينيات القرن التاسع عشر، كانت تجارة الولايات المتحدة للشرق الأقصى تثير ضروب المسائل الأخلاقية والاقتصادية المألوفة لدينا الآن. فمن ناحية، كان رأى التجارى يفضل التجارة دون النظر إلى الاعتبارات الأخلاقية أو الاجتماعية. أما الإرساليات الأمريكية فكانت من جهتها تكره تجارة الأفيون، وقد دعمت جهود الحكومة الصينية فى وضع حد لها، كما شن مؤيدوها من الأمريكيين الهجوم على التجار الذى يهتمون بمصالحهم، ولا يعرف حب الربح عندهم أى حدود.

لقد زاد النشاط التجارى الأمريكى فى المحيط الهادى إلى حد بعيد. وكان معظم ذلك على حساب الثدييات البحرية. فصيادو حيوان «الفقمة» البحرى وصيادو حيوانات الفراء، قاموا بتمشيط الجزر والخلجان من جنوبى شيلى إلى المحيط القطبى الشمالى، وفى ذروة صناعة صيد حيتان المحيط الهادى، طافت أكثر من ستمائة سفينة أمريكية فى دروبه المائية بحثاً عن حوت العنبر، وحوت الزيت، وعظام فك الحوت. وعند منتصف القرن التاسع عشر، كانت جزر هاواى بالفعل جزءاً من مناطق التأثير الأمريكية، وكانت الإرساليات وصيادو الحيتان، والتجار، وأصحاب المزارع، تغير بشكل ثابت من طبيعة مجتمع الجزيرة لتجعل هذا الأرخبيل قاعدة للتأثير والتجارة الأمريكية.

كان التقليد الهاميلتونى والتجارى فى السياسة الخارجية الأمريكية يعتبر تجارة المحيط الهادى دائماً جزءاً طبيعياً ولازماً للتجارة الأمريكية، وكانت حماية هذه التجارة والتوسع فيها هدفاً ثابتاً فى الدبلوماسية والنشاط الهاميلتونى عبر التاريخ الأمريكى. لم يكن هذا مجرد تاريخ التجارة؛ حيث أن تاريخ الوجود العسكرى الأمريكى فى المحيط الهادى يرجع إلى حرب ١٨١٢.

وطوال كل هذا التاريخ تقريباً، كان التفكير الهاميلتونى فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأقصى يسترشد بالمبادئ التى لم تتغير إلا قليلاً حتى حل الطوفان الذى اجتاح آسيا فى أربعينيات القرن العشرين. وحتى فى ذلك الحين، كانت التغيرات سطحية، إن التفكير الأمريكى فى الشرق الأقصى اليوم قد أتى بصورة ملحوظة من وجهات نظر رجال مثل آدمز وبيرى.

كانت التجارة، والاستثمار فيما بعد، هى أكبر الاعتبارات فى العلاقة مع آسيا، وكان الوجود العسكرى والسياسى للحكومة الأمريكية يرتبط دائماً ارتباطاً وثيقاً بهذه الأهداف. إذ كان لحرية المرور البحرى والباب المفتوح تطبيقات خاصة فى آسيا. فكانت حرية المرور البحرى تتضمن بوضوح أموراً مثل المعاملة الإنسانية لبخارة السفن الغارقة، وقمع القرصنة. ومنذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر جابت سفن الأسطول الأمريكى مياه الشرق الأقصى بصفة منتظمة فى خدمة كل من هذين الطرفين. كذلك تعود السياسة القومية فى عقد الاتفاقيات التجارية مع الحكومات الآسيوية إلى ذلك العهد. وكان على الأسواق الآسيوية أن تفتح أبوابها أمام السلع الأمريكية تحت تهديد السلاح لو لزم الأمر؛ ففى العلاقة بين بيرى واليابانيين الكارهين ربما يمكن للمرء أن يرى العلامات الأولى لما كان يمكن أن يصبح مشكلة تجارية تقليدية فى العلاقات بين دولتين إذ يحاول اليابانيون تقليص الواردات، ويحاول الأمريكيون فتح الأسواق اليابانية.

وقد أدخلت هذه السياسات الولايات المتحدة مبكراً جداً فى علاقات معقدة مع كل من الحكومات الآسيوية والأوروبية. فى عبارة موجزة، إنحازت الولايات المتحدة بصفة عامة إلى

الحكومات الأوروبية عندما تعلق الأمر بحقوق الأجانب فى التجارة، ويأمن الأجانب فى الدول الآسيوية. من جهة أخرى، عارضت الولايات المتحدة بصفة عامة تقسيم القوى الأوروبية لدول آسيا واستعمارها، وخاصة فى حالة الصين.

لأن اليابان سبقت جيرانها فى التنمية الصناعية، بدأت تسعى لمعاملة متساوية مع القوى الأوروبية، ولإقامة منطقة نفوذ فى الصين وفى أى مكان مشابهة لتلك التى أقامتها الدول الأوروبية – والولايات المتحدة فيها يجاورها. ولقد عارضت الولايات المتحدة هذا بعنف، ليس فقط بسبب أن الإمبراطورية اليابانية قد تؤدى إلى انتهاكات الباب المفتوح، ومن الممكن أن تسبب تدافعاً استعمارياً يشبه تقسيم أفريقيا، بل أيضاً لأن اليابان القوية كانت تبدو فى صورة تهديد طويل الأجل لأمن هاواى والساحل الغربى الأمريكى.

منذ ذلك الحين، فضلت الولايات المتحدة بصفة عامة سياسة توازن القوة فى آسيا، فكانت تساند القوى الأضعف ضد الأقوى، على أمل منع نهوض أى قوة يمكنها السيطرة على القوى الأخرى. حتى عام ١٩٤٥، كانت اليابان هى هذه القوة، ولطالما عارضت الولايات المتحدة طموحاتها. وبعد الانتصار الشيوعى فى الصين، أصبحت هذه القوة هى الصين، بالتحالف مع الاتحاد السوفييتى الذى بدا أنه القوة المسيطرة الطموحة. أما السياسة الأمريكية، وكانت لا تزال مصرة على أهدافها الآسيوية التقليدية، فقد انتقلت للجانب الآخر وساندت اليابان التى أنهكتها الحرب ضد الصين الجديدة القوية. ويمكن على الأقل تصور أن التغيرات الجديدة فى توازن القوى الآسيوية سوف تشهد إجراء الولايات المتحدة لتغييرات جديدة فى تحالفاتها، لكن من المحتمل بالنسبة للمستقبل الذى يمكن التنبؤ به، أن اهتمامها بتوازن القوى فى آسيا سيظل عاملاً أساسياً فى السياسة الأمريكية.

العلاقة المتميزة

بالرغم من أن جنور الفكر الهاميلتونى حول السياسة الخارجية الأمريكية تمتد إلى تراث السياسة الخارجية البريطانية، كان هناك اختلاف بالغ الأهمية بين موقفى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كان هذا الاختلاف هو المملكة المتحدة ذاتها. إذ لم تسيطر أى قوة على تفكير السياسة الخارجية الأمريكية مثلما فعلت بريطانيا، فلم يكن الانشغال القومى بالاتحاد السوفييتى أثناء الحرب الباردة بمثل قوة أو تركيز الاهتمام القومى ببريطانيا العظمى خلال معظم تاريخنا. كانت بريطانيا واقعاً لا مفر منه بالنسبة لأسلافنا. وكان التجار والإرساليات الأمريكية فى

المناطق القاصية من الأرض يتبادلون التنافس والتعاون مع نظرائهم البريطانيين. وقد سيطر النظام المالى البريطانى على التجارة الأمريكية، وتمتد أذرعه حتى إلى المناطق الزراعية النائية ومناطق التعدين. ومنذ اختراع البرقيات حتى ظهور المذيع، كانت بريطانيا تسيطر على نظم الاتصال فى العالم. فلعدة عقود لم يكن لتقنياتها الصناعية أى منافس أو نظير. وكانت أساطيلها العملاقة هى القوة الأجنبية الوحيدة القادرة على شن هجوم على الولايات المتحدة فى عقر دارها. كانت بريطانيا فى القرن التاسع عشر مثل ما أصبحت عليه الولايات المتحدة فى القرن العشرين، أما الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر فكانت أقرب إلى ما عليه البرازيل اليوم. فإن وجود قوة معادية فائقة ذات إمكانيات واسعة واقتصاد قوى - قوة تتبدل أحوالها بين الدعم الودى للولايات المتحدة وبين التخطيط ضد استقلالها وازدهارها - كان حقيقة كبرى للسياسة الخارجية الأمريكية لمدة تقترب من ١٥٠ عاماً بعد الثورة، تماماً مثلما كان اختفاء هذه القوة حقيقة كبرى لا بد أن نتعايش معها اليوم.

احتلت بريطانيا مكاناً مركزياً خاصاً فى الفكر الهاميلتونى منذ الحقبة الفيدرالية. ففى كل أزمة فى السياسة الخارجية الأمريكية من معاهدة باريس التى رسخت استقلالنا، إلى حرب كوسوفو، كان الهاميلتونيون ينظرون إلى بريطانيا العظمى بوصفها مفتاحاً للسياسة الأمريكية الناجحة، ولقد بذلوا قصارى جهدهم - فى العصور الأولى مع قلة التعاون من الدبلوماسية البريطانية العنيدة قصيرة النظر - للحفاظ على علاقات وثيقة بين الدولتين الكبريتين الناطقتين بالإنجليزية.

لم تكن هذه السياسة مجرد نتاج لارتباط عاطفى بالإنجليزية. ففى إطار سياسات القوة هناك علاقة خاصة تربط الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تتجاوز اللغة المشتركة والميراث المشترك والقيم الديمقراطية. فلو كان سكان الجزر البريطانية يتحدثون اليابانية، ويعتقدون الزرادشتية تحت حكم ملكية مطلقة، كان الهاميلتونيون سيستمرون فى إقامة علاقة وثيقة مع بريطانيا. ولكن، هذا لايغنى أن الميراث المشترك لا معنى له بالنسبة للدولتين. فقد استفاد رجال الأعمال الأمريكيين فى القرن التاسع عشر، ونظراؤهم البريطانيون فى القرن العشرين، لدرجة هائلة من الاشتراك فى اللغة والنظام القانونى للقوة المسيطرة فى العالم.

كان الأمر إلى حد ما مسألة تجارية. فأهمية بريطانيا العظمى بالنسبة للجمهورية الشابة، بوصفها سوقاً للسلع الأمريكية ومصدراً للبضائع المصنعة، لا يمكن أن تكون مبالغاً فيها. ففى عام ١٧٩٠، استوعبت المملكة المتحدة ٣٥ فى المائة من إجمالى صادرات الولايات المتحدة؛ بعدها بمائة

عام، ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٢,٢ في المائة^(٥). وقد ظلت بريطانيا العظمى وحدها المشتري الأكبر للصادرات الأمريكية حتى عام ١٩٤٦^(٦)، عندما سبقتها كندا. (لو ظلت الإمبراطورية البريطانية متماسكة، لكانت اليوم أهم شريك اقتصادي للولايات المتحدة بلا منازع. فبالإضافة للتدفق التجاري الكندي والبريطاني، هناك دول الخليج، ونيجيريا، وهونج كونج، وسنغافورة، وأستراليا، ونيوزيلندا. كان يمكن للإمبراطورية البريطانية أن تكون أهم مصدر للبتروöl بالنسبة إلينا، وربما كانت ستتجاوز المكسيك بوصفها شريكاً تجارياً، واليابان بوصفها مصدراً لرأس المال، إلى حد بعيد).

فوق ذلك، تمتعت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بعلاقة مالية ازدادت قوة باطراد خلال القرن التاسع عشر. فقد ازدادت أهمية الولايات المتحدة باعتبارها مصدراً للمواد الخام والمواد الغذائية لبريطانيا، وصمام أمان للهجرة من أيرلندا، وسوقاً للاستثمار الأجنبي.

وقد خلقت الأهمية المتزايدة للاستثمار البريطاني في الولايات المتحدة حزباً قوياً مؤيداً لأمريكا في بريطانيا، وحزباً قوياً مؤيداً لبريطانيا في الولايات المتحدة، في مساهمة متبادلة لتواصل العلاقات الطيبة وزيادة تحسين المناخ للتعاون الاقتصادي. من هنا، تزوج عضوان من نوى النفوذ من عائلة بارينج التي تعمل في مجال البنوك البريطانية من اثنتين من أفراد عائلة بنجهام الشهيرة في فيلادلفيا في أواخر القرن الثامن عشر. وأصبح بيت بارينج أهم مصرف أجنبي للحكومة الأمريكية، منظماً للمعاملات المالية التي مولت شراء لويزيانا، ومستمراً في إدارة الشؤون المالية الأمريكية في بريطانيا العظمى خلال حرب ١٨١٢. وقد قام آل بارينج باستثمارات عديدة في الولايات المتحدة، وبشراء أكثر من مليون فدان من أراضي ولاية «مين»؛ وفي عام ١٨٤٠ ولد أول لورد أشبورتن الذي ولد باسم ألكسندر بارينج، والذي قام بتسوية النزاع على الحدود بين ولاية مين وولاية برونزويك مع دانيال وبستر.

وبعد أزمة ١٨٣٧، التي تخلفت فيها تسع ولايات أمريكية عن سداد ديونها، كان بيت بارينج أيضاً هو ما ساعد المتخلفين على استئناف السداد المنتظم، كما ساعد في إقناع المستثمرين البريطانيين الغاضبين بأن الأسواق الأمريكية عادت للاستثمارات المستقرة.

كانت أهم شركة مصرفية في الولايات المتحدة هي شركة مورجان، وهي مؤسسة عبر أطلنطية بكل ما في الكلمة من معنى، وكانت مكاتبها الرئيسية في لندن خلال معظم سنوات القرن التاسع عشر. وقد فحصت شركة مورجان المدينين الأمريكيين بعناية لاستحقاق الإقراض قبل وضع سنداتهم المالية في سوق لندن، وبجعل شركاء مورجان كمديرين لشركات العملاء، تحتفظ الشركة بمراقبة تامة ودقيقة للممارسات المالية للشركات الأمريكية لصالح الدائنين. ولدة جيل كامل كانت

شركة مورجان بمثابة البنك المركزي للولايات المتحدة، فقد أنقذت الدولار خلال زعر الذهب عام ١٨٩٣ ومنعت حدوث انهيار مالى ضخم بعد زعر عام ١٩٠٧. وفى عام ١٩١٣ حل محلها بنك الاحتياط الفيدرالى، الذى واصل تقليد مورجان الخاص بالتعاون الوثيق مع بنك إنجلترا حتى عهد نيكسون.

كانت هذه العلاقات هامة لكل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية الهاميلتونية عبر التاريخ الأمريكى، ولكن لم تكن الأمور المالية والتجارية الثنائية هى العناصر الوحيدة فى التفكير الهاميلتونى فى العلاقات الأنجلو أمريكية. فمن منظور دفاعى، من عام ١٧٨٣ حتى الحرب العالمية الأولى، كانت بريطانيا العظمى تملك القدرة على شن حرب على الولايات المتحدة. لكن إذا ساند الأسطول البريطانى الولايات المتحدة لم تكن أى دولة أوروبية قوية لدرجة تمكنها من عبور المحيط الأطلنطى بأسطول يمكن أن يسبب خسائر جسيمة. وخلال كل هذا الوقت كانت العلاقة الطيبة مع بريطانيا العظمى تعنى أنه لا يمكن لأى قوة أوروبية أخرى إزعاج الولايات المتحدة فى عقرب دارها. فى الوقت نفسه، كانت كندا بمثابة رهينة للسلوك البريطانى فى أمريكا الشمالية. فإذا استخدمت بريطانيا تقوقها البحرى فى تهديد الساحل الأمريكى، فبحلول منتصف القرن التاسع عشر كان لدى الولايات المتحدة من الوسائل ما يجعلها تتغلب على كندا براً. وكانت النتيجة توازن قوى بين الدولتين الناطقتين بالانجليزية، وكان لهذا أفضلية خاصة لدى الولايات المتحدة، وصار ينمو أكثر فأكثر بمرور الزمن.

كذلك استمدت الصلة الأنجلو أمريكية القوة من الاهتمامات المشتركة للدولتين فى أوروبا. فقد كان لكل من بريطانيا والولايات المتحدة اهتمام شديد بتوازن القوى فى أوروبا. وما دامت الدول الأوروبية منقسمة فيما بينها، لم يكن فى إمكان أى قوة فائقة أوروبية منافسة قوة بريطانيا فى البحر، ولذلك لا يمكن أن تنشأ أى تهديدات جديدة ضد الولايات المتحدة. من المؤكد أن هذا هو أساس مبدأ مونرو، وكان هو السبب الذى جذب الولايات المتحدة نحو التدخل إلى جانب بريطانيا فى كل من الحربين العالميتين وفى الحرب الباردة.

كانت هذه العلاقة الخاصة تعنى أن الولايات المتحدة كان بإمكانها الحصول على سياسة دفاع قومى بسيط وغير مكلف بصورة غير عادية فى القرن التاسع عشر. وبالنسبة للهاميلتونيين، فى تلك السنوات، كانت السياسة الأمنية الأمريكية أمراً بسيطاً، وشيئاً استطاع لورد برايس أن يفهمه: إبق قوياً بدرجة تكفى لضمان أن بريطانيا تحترم الحقوق الأمريكية، وإلا ابتعد عن السياسات الأوروبية.

وطالما كانت بريطانيا قوية، كان بوسع الولايات المتحدة تحقيق هذه السياسة بتكلفة قليلة. ففيما عدا احتياجات الحدود الغربية، لم يكن ينقص الولايات المتحدة إلا أسطول، وحتى هذا كان مهملًا بصفة عامة لفترة طويلة في القرن التاسع عشر دون أى نتائج خطيرة. وكان هذا النظام يسير على أفضل حال بالنسبة للولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية. ففي ذلك الوقت، لم تكن هناك قوى مؤثرة سوى أوروبا وروسيا خارج حدود القارة الأوروبية. إذ لم تكن إمبراطورية هولندا أو إمبراطورية البرتغال في أفريقيا وآسيا ذات شأن أو اهتمام بالنسبة للولايات المتحدة، ولم تكن لألمانيا أى مستعمرات، وكانت فرنسا لا تأبه إلا بالبحر المتوسط.

بدأ الموقف الخارجى فى التغير فى أواخر القرن التاسع عشر، وتطور الفكر الهاميلتونى معه. بدأت فرنسا وتبعها ألمانيا فى إقامة أسس الإمبراطوريات العالمية. وقد استخدم الفرنسيون، الذين كانوا يرغبون بشدة فى نجاح الكونفيدرالية، الحرب الأهلية لإحياء خطة قديمة تهدف لتنصيب أمير أوروبى على عرش أمريكى، ولفترة قصيرة أقامت أرشيدوق أسرة هابسبرج التعس ماكسميليان فى مكسيكو سيتى. ولقد انتهت هذه المغامرة بكارثة، لكن جنود فرنسا وبحارتها انتقلوا إلى آسيا وجنوب المحيط الهادى. وبصورة منذرة بالسوء، رسخت ألمانيا أقدامها فى أفريقيا والصين؛ وكان أحد الدوافع المزعومة للاستيلاء الأمريكى على جزر الفيليبين هو منع القيصر من أخذ الجزر⁽⁷⁾. وكان الأسوأ من ذلك، من المنظور الأمريكى، هو أن الهجرات الألمانية والتجارة الألمانية قد بدأت فى تثبيت أقدام ألمانيا كمنافسة لبريطانيا فى الركن الجنوبى من أمريكا اللاتينية. كانت العقارب تتدافع خارج الزجاج، وكان يبدو أن البريطانيين لم تعد لديهم القدرة على إبقائها داخلها.

وبينما كان القرن التاسع عشر يشرف على نهايته، بدأ الهاميلتونيون فى القلق بشدة على العلاقات الدولية. وكان اثنان من السيناريوهات المقلقة قد أزعجت المخططين العسكريين وأعطت خبراء الشؤون العامة ذخيرة للحملات المتزايدة للتوسع فى القوات المسلحة. فمن ناحية ربما تنجح ألمانيا فى قلب ميزان القوى فى أوروبا، وتصبح فائقة القوة براً وبحراً حتى أن الولايات المتحدة قد تضطر لخوض قتال شرس ضدها. ولقد أوضحت ألمانيا بالفعل أن لها طموحات بحرية أسطولية وأنها أرادت أن تكون قوة عالمية، وليست قوة أوروبية. والمنتصر الألمانى فى أوروبا يمكن أن يكون منافساً رهيباً وتوسعياً.

غير أنه كان هناك احتمال آخر أشد خطورة، فبحث بريطانيا عن خيارات سياسة خارجية جديدة بسبب ضعف قوتها النسبية قد تبتعد بها عن علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة. فقبل الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا تتجه لبناء تحالف بحرى انجليزى - يابانى. وكانت الولايات المتحدة

تخشى من إمكانية اتفاق بريطانيا واليابان على تقسيم الصين بينهما، وعندها لن يكون بوسع الولايات المتحدة منع ذلك، وكان هذا سيخلق على المدى الطويل كابوس اليابان القوية التي يمكنها شن هجوم على جزر الفيليبين وهاواي ثم الساحل الغربي في النهاية. أما السيناريو الأمريكي عن أسوأ الأحوال في ذلك الوقت، فكان احتمال أن تستطيع بريطانيا تشكيل حلف مع ألمانيا في أوروبا، إلى جانب حلف مع اليابان في آسيا. عندئذ يمكن لعصابة الثلاثة هذه أن تقسم العالم القديم كيفما شاعت. وفي رواية رجل الإدارة: فيليب درو، وهي رواية غريبة من الروايات الأكثر رواجاً كتبها كولونيل إدوارد م. هاوس، صديق وودرو ويلسون الحميم وموضع ثقته، حدث هذا الكابوس تماماً.

السياسة الهاميلتونية في القرن العشرين

برغم هذه الأخطار كان الهاميلتونيون في حالة مفعمة بالثقة في فجر القرن العشرين. كانت قوة بريطانيا الأخذة في الضعف تزيد من الاعتماد البريطاني على علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة. وكانت بريطانيا تزداد مراعاة للآراء الأمريكية عن نصف الكرة الغربي. كذلك منح الضعف البريطاني فرصة جديدة وضرورة جديدة للولايات المتحدة للتصرف بوصفها قوة عالمية، فهي تساند بريطانيا بينما تجنى مكاسب تجارية وسياسية من العلاقة الخاصة.

يشير هذان الاتجاهان في الفكر الهاميلتونى إلى المكان نفسه: برزخ بنما، حيث ربطت السكة الحديدية الأمريكية المحيطين الأطلنطى والهادى منذ أيام هجمة الذهب في كاليفورنيا.

وفر إنشاء قناة لبرزخ بنما وإدارتها مزايا لا حصر لها للدولة التي كان بوسعها تحقيق ذلك. ولدى الأمريكيين اليوم أفكار مشوشة للغاية عن الحقائق الجغرافية البحرية، ويرجع هذا جزئياً إلى سيطرة الرحلات الجوية، وجزئياً لأن قناة بنما غيرت الجغرافية البحرية لصالحنا. فبدون قناة بنما، تكون سان فرانسيسكو أقرب إلى لندن بحراً منها إلى نيويورك. (وتبرز البرازيل في أقصى المحيط الأطلنطى لدرجة أن السفن التي تبحر من نيويورك قاصدة كاب هورن يجب عليها أن تتجه إلى أقصى الشرق. لكن السفن الآتية من غرب أوروبا لها بالفعل طريق مباشر أقصر). وبدون القناة يكون وضع القوارب في بريطانيا أفضل في الوصول للصين وكاليفورنيا من تلك التي على الساحل الشرقى للولايات المتحدة. ومع القناة، كانت الولايات المتحدة ستصبح قادرة على تعظيم المزايا لما قد يصبح موقعاً مركزياً بين ساحلى القارة العملاقة الأوراسيوية.

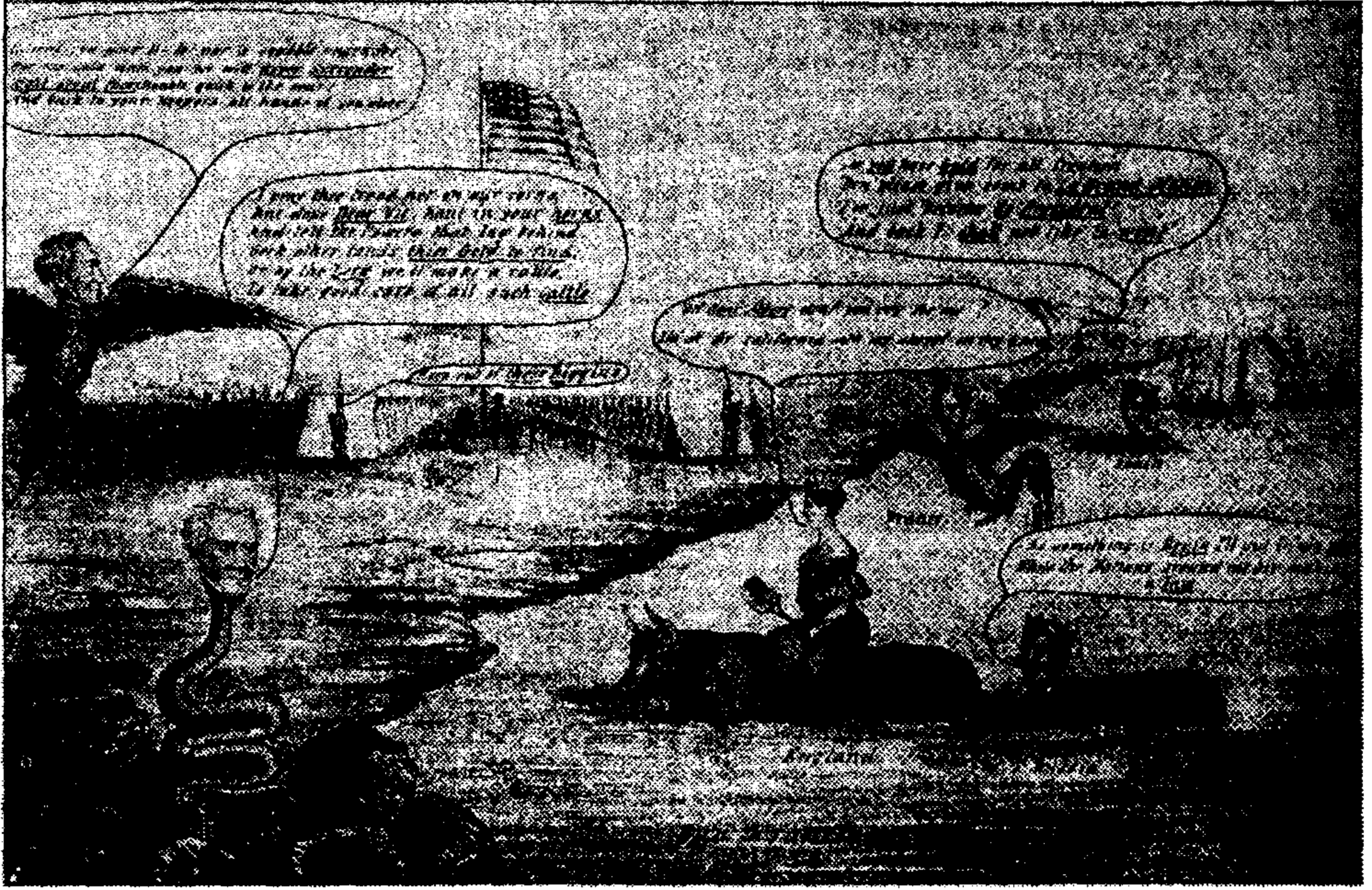
ونظراً للمغانم الكثيرة، ووجود عنصر المنافسة الذى تخلل دائماً العلاقة الخاصة، لا عجب أن بريطانيا والولايات المتحدة دار بينهما صراع لسنوات من أجل السيطرة على القناة، أو لإنكار

سيطرة الطرف الآخر على الأقل. فى المرحلة الأولى من المنافسة، كانت بريطانيا أقوى. فقام عملاؤها بالمطالبة بالساحل الكاريبى لنيكاراجوا، التى كان يعتقد أنها أكثر نقطة بداية متوقعة للقناة. لكن القوة النامية للولايات المتحدة أجبرت البريطانيين على إدراك أن القناة بدون قبول الأمريكيين وتعاونهم أمر مستحيل. وفى معاهدة كلايتون - بولور عام ١٨٥٠، اعترف كلا الجانبين بالتعادل، ووافقا على ألا تنشئ إحداهما قناة دون الأخرى. كانت هذه هى الاتفاقية التى شعر تيدى روزفلت برضاء غامر بالضرب بها عرض الحائط عندما أقرت معاهدة هاى - بونسيفوت عام ١٩٠١ إمكانية أن تحفر الولايات المتحدة القناة وتديرها وتحصنها دون مشاركة بريطانية.

كانت قناة بنما، وقت إنشائها، قادرة على خدمة أكبر السفن فى العالم. وكان هذا يعنى أن الأسطول الأمريكى يتمتع بمزايا لا حصر لها مقارنة بأساطيل القوى الأخرى وكان بوسعها أن تظهر قوتها فى كل من المحيطين الأطلنطى والهادى بصورة أكثر سهولة - وأقل تكلفة - بأكثر من أى دولة أخرى. وبالإضافة إلى نمو عدد السكان على ساحل المحيط الهادى، وسلسلة من النقاط والقواعد العسكرية عبر المحيط الهادى، أعطت القناة للولايات المتحدة مزايا مضمونة فى المنافسة المقبلة للاستفادة من الإمكانيات التجارية مع ما أصبح يطلق عليه يوماً ما «الدول المطلة على المحيط الهادى».

إلا أن هذه الانتصارات فى بنما وغيرها لم تجعل الولايات المتحدة أكثر أمناً. فالضعف النسبى للقوة البريطانية والتى مكنت العم سام من معاملة جون بول بطريقة فظة فى العالم الجديد كان له نتائج فى العالم القديم. فهناك كانت ألمانيا قوة ناهضة، وكان العلماء الألمان يطورون تقنيات جديدة أسرع من البريطانيين، وكان رجال الصناعة الألمان ينشئون أساليب ومنتجات جديدة لم يستطع البريطانيون مواكبتها، وكان التجار الألمان يدفعون التجار البريطانيين خارج أسواق العالم واحداً تلو الآخر.

كان بروز ألمانيا الجديد فى العالم قد ذهب لما هو أبعد من الاقتصاد: إذ كانت ألمانيا تنشئ قوات مسلحة، يحتفل أن تتمكن من السيطرة على أوروبا. والأدهى من ذلك أن ألمانيا كانت تبحث عن مستعمرات ودول تابعة فى الخارج. فقد ظهر التجار الألمان فى الصين، وادعى المنوبون الألمان مصالح فى أفريقيا، أما رجال البنوك الألمان فقد ظهرت فى أمريكا اللاتينية. والأسوأ من هذا وذاك: قرأ الألمان مؤلفات عن أهمية القوة البحرية كتبها العميد البحرى الأمريكى ألفريد ثاير ماهان؛ وقررت ألمانيا أنه لا أمن لمستعمراتها أو تجارتها دون أن يكون لها أسطول ينافس أسطول بريطانيا. ومن علامات الإزعاج الأخرى، النمو البالغ السريع للقوة اليابانية، الذى كان مؤشراً على أن



الدفاع عن بنك كاليفورنيا :

ظهر هذا الرسم الكاريكاتيري في بداية عام ١٨٤٩، ويظهر مدى فهم الأمريكيين للعلاقة بين السياسات الخارجية والأحداث الداخلية. يظهر حكام بريطانيا وروسيا وفرنسا وأسبانيا في محاولتهم لانتزاع كاليفورنيا - حيث أصبحت مثار اهتمام حديثاً بسبب هجرة الذهب - من الولايات المتحدة. فيجيب زاكاري تايلور (ويظهر على شكل نسر): «انسحبوا أيها الشياطين التمساء! ولا تتنازعوا. فلن نسلم ذهبنا إليكم مطلقاً». «وتغنى فيكتوريا على لحن أغنية «ياسوزانا!»، «أه يا ألبرت العزيز [زوجها] لا تبكى من أجل. فسأذهب لكاليفورنيا ومعى جاروفى على ركبتي». لم تكن المخاوف الأمريكية على أمن كاليفورنيا بعيدة. ولم تكن السكك الحديدية عبر القارية ولا قناة بنما قد وجدت بعد، وكان الوصول إلى الساحل الغربى للولايات المتحدة بحراً من أوروبا، أسهل من الوصول من نيويورك أو بوسطن.

تاريخ العالم ينتقل إلى مرحلة جديدة. فطوال قرنين من الزمان، تمتعت الدول الأوروبية بالمزايا التقنية والتجارية التى كان غير الأوروبيون يتصورونها بالكاد فى السياسات الدولية. كانت الفكرة المريحة التى انتشرت خلال الحضارة الأوروبية هى أن هذا التفوق يرجع لأسباب عرقية: أى أن الأجناس البشرية الصفراء والسمراء والسوداء كانت ببساطة عاجزة عن الفهم الكامل للأسرار التقنية للحضارة البيضاء.



الخطة الأوروبية :

فى هذا الرسم الذى ظهر عام ١٨٨٠، يعقد توماس ناست صلة بين مخصصات دفاع الكونجرس الهزيلة (والمتمثلة فى لوحة جيش الولايات المتحدة فى صورة هيكل عظمى) وخطط أو جهود بريطانيا وفرنسا لإنشاء قناة عبر بنما بون زعامة أمريكا أو حتى مشاركتها. يسمى ناست أمريكا الجنوبية «الولايات الجنوبية»، وخط القناة المقترحة «خط ماسون - ديكسون». لم تكن هذه دعوة للولايات المتحدة كى تستولى على أمريكا الجنوبية، بل كانت تذكرة للقراء الأمريكين بكل من الرغبة الفرنسية - البريطانية فى تقسيم الولايات المتحدة أثناء الحرب الأهلية، والأهمية الجوهرية لنصف الكرة الغربى بأكمله من أجل أمن الولايات المتحدة.

Thomas Nast. Library of Congress, Prints and Photographs Division, Harper's Weekly March 13, 1880, page 161.

سجلت هزيمة اليابان لروسيا فى مطلع القرن العشرين هزيمة حاسمة لمثل هذه النظريات العرقية. وكان على الدول الأوروبية والدول التابعة لها حول العالم أن تتوصل إلى تفاهم مع المطالب الأخلاقية والسياسية والاقتصادية للشعوب غير البيض لأن هذه الجماعات استوعبت التقنيات الغربية، وسعت للخلاص من كثير من مشاعر الظلم لديها. كذلك غيرت نشأة مراكز القوة غير الأوروبية حركة نظام القوة العالمى. كان ضعف قوة

الشعوب غير الأوروبية عنصراً حاسماً يساهم في التفوق البريطاني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد قلل هذا من المشكلة الاستراتيجية للسياسة الخارجية البريطانية في الحفاظ على توازن القوة في أوروبا. فمع ضمان هذا، لن يكون هناك خلاف على القوة البريطانية حول العالم. كانت أول قوة تتحدى هذه الفكرة هي الولايات المتحدة نفسها، وكانت المهمة الأولى للدبلوماسية البريطانية بعد هزيمة نابليون هي إقامة علاقة وطيدة مع الدولة الجديدة. لكن كانت نهضة اليابان أكثر تحدياً. إذ كانت دول المحيط الهادئ تبعد كثيراً عن أوروبا؛ لدرجة أنه حتى اليابان الضعيفة نسبياً حسب المعايير الأوروبية كان يمكن أن تصبح عاملاً دالاً في معادلة القوة المحلية. بالإضافة إلى أن الوصول إلى تسوية مع اليابان لم يكن بسهولة التسوية مع الولايات المتحدة بالنسبة لبريطانيا. لم يكن السبب فقط أن المجتمعين البريطانيين واليابانيين أكثر اختلافاً عما في حالة بريطانيا والولايات المتحدة، إذ أن استمالة اليابان خلقت مشكلات في العلاقة البريطانية مع الأمريكيين.

كانت الطموحات اليابانية في آسيا عادية بمعايير الفترة: فقد أراد اليابانيون إمبراطورية استعمارية تشبه تلك الخاصة بالقوى العظمى الأخرى، وكانت الصين هي المكان الملائم لتحقيق ذلك. وأي تنسيق بريطاني مع اليابان كان من شأنه إطلاق يد اليابان في مناطق هامة في الصين. وقد رغبت اليابان في علاقة مع بريطانيا يمكن أن توازي علاقة بريطانيا بالولايات المتحدة. ومثلما أطلق البريطانيون يد الأمريكيين نسبياً في الأمريكتين، كان اليابانيون يريدون إطلاق يدهم في آسيا - وهو هدف وصفه السياسيون اليابانيون بقولهم إنهم أرادوا نسخة آسيوية من مبدأ مونرو. لكن أدت أي محاولة للوصول إلى هذه التسوية بالسياسة البريطانية إلى التصادم المباشر مع الإصرار الأمريكي على سياسة الباب المفتوح. وقد تضمن المفهوم البريطاني لآسيا تفاهماً قديماً مع اليابان؛ أما المفهوم الأمريكي فقد تضمن نوعاً جديداً من التسوية مع الصين، التي كان للولايات المتحدة فيها اهتمامات تجارية ووجدانية.

لم يحل البريطانيون هذه المشكلة أبداً. ومع التزايد الشديد في تكلفة الحفاظ على توازن القوة الأوروبية، لم يعد بوسع بريطانيا تحقيق سيطرة عسكرية على الشرق الأقصى بتكلفة معقولة. ولم يكن من الممكن لبريطانيا أن تحتوى اليابان المعادية إلى ما لا نهاية، لكن لم تكن هناك قوى أخرى في الشرق الأقصى تعادل قوة اليابان. كانت الصين ضعيفة ومقسمة؛ ولم تكن روسيا تحت حكم القيصرية قادرة على لعب دور رئيسي بعد هزيمتها المشينة؛ ولم تكن الولايات المتحدة ترغب في وصول بريطانيا لأي تسوية مع اليابان، ولا ترغب بالدرجة نفسها في منح بريطانيا نوعاً من الدعم

الفعال والمساعدة المادية التي يمكن أن تتطلبها سياسة معاداة اليابان. وقد اضطرب البريطانيون بصورة تنم عن العجز في هذا الموقف حتى نشبت الحرب العالمية الثانية، عندما سدد اليابانيون ضربة للقوة البريطانية في شرق آسيا لم تشف منها أبداً.

إن نهضة الشعوب غير البيضاء فيما كان من قبل عالم التجارة البحرية البريطانية المستقرة كان الضوضاء الخلفية لسقوط الإمبراطورية البريطانية. فمن حين لآخر، كما في الهند، مثلت حركات الاستقلال تهديدات سياسية مباشرة للحكم البريطاني. لكن طوال الوقت وفي كل مكان، كانت القوة الناهضة للشعوب غير البيضاء وإصرارها، سواء كانت خاضعة للاحتلال أم لا، تزيد عبء الدور العالمي لبريطانيا. إذ لم يعد العالم غير الأوروبي سلبياً وعاجزاً، ولم يعد توازن القوة الأوروبي هو ما يجب على بريطانيا الحفاظ عليه، وإنما توازن قوة عالمية. وكان هذا العمل الفذ يتجاوز قدرة رجال الدولة في بريطانيا؛ وكانت التكلفة أكبر مما يتحمله الاقتصاد البريطاني، وأخيراً، فإن الموارد العسكرية المطلوبة للحفاظ عليه تتجاوز قدرة بريطانيا على توفيرها.

كانت هذه العملية لا تزال في مراحلها الأولى في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، لكن كانت تضميناتها في السياسة الخارجية الأمريكية ثورية واضحة، وكانت الظلال الخفية لكل المسؤوليات التي تولتها واشنطن لاحقاً في ذلك القرن واضحة بالفعل لكل عقل فطن. وكان يمكن لقناة بنما أن تتيح للولايات المتحدة تولى دور أكثر فعالية في السياسة الدولية؛ بينما كان انهيار الإمبراطورية البريطانية يجعل هذا الدور ضرورياً.

لو كانت منافسات أوروبا قد انتشرت مرة أخرى في القارات الأخرى، لكان على الولايات المتحدة أن تقلق مرة أخرى بشأن حقوق الإبحار التجاري المحايد، وربما كانت ستحتاج لأسطول يمكنه حماية تلك الحقوق حول العالم. كانت الاعتبارات البحرية مجرد بداية للتضمينات القوية للضعف البريطاني بالنسبة للقوات المسلحة الأمريكية. فإذا لم يعد بوسع بريطانيا توفير الدرع الواقى الذي يعطى لمبدأ مونرو معناه، فإنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تسد هذا النقص. بل هناك ما هو أكثر من ذلك، فإن آمال تجارة الصين – والمخاوف مما قد يعنيه إغلاق هذا الباب – قد وضعت أعباء عسكرية ضخمة جديدة على عاتق الولايات المتحدة. وكانت علامات التفكك في النظام الأوروبي هي علامات حقبة جديدة أكثر صعوبة في السياسة الخارجية الأمريكية، وبدأ الهاميلتونيون في قراءة الأخبار الخارجية باهتمام متزايد، والشروع في تنفيذ برنامج كبير للتسليح البحري.

وقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اشتراك الولايات المتحدة في

سياسة خارجية عالمية فعالة متنامية بزعامة الهاميلتونيين أمثال تيدى روزفلت وهنرى كابوت لودج. وكانت الحرب مع أسبانيا واحتلال جزر الفيليبين أهم علامات السياسة الفعالة الجديدة. لكن الحرب الأسبانية الأمريكية لم تكن وحدها. وفى عمل يصعب التوفيق بينه وبين مبدأ مونرو أو أى مفهوم للعزلة، اشتركت الولايات المتحدة مع خمس دول أوروبية فى حملة ضد ثوار البوكسر* فى الصين. وبزعامة روزفلت لم تكتف الولايات المتحدة بمساعدة روسيا واليابان على المفاوضة بشأن تسوية سلمية لإنهاء الحرب بينهما، بل شاركت فيما أطلق عليه جون كوينسى آدمز مجلس القوى الأوروبية لتسوية نزاع بين ألمانيا وفرنسا حول حقوقهما الخاصة فى شمال أفريقيا.

بالنسبة للهاميلتونيين، كانت الولايات المتحدة قد التزمت نهائياً بسياسة خارجية عالمية طوال تاريخها. وقد أثارت الحرب العالمية الأولى أفكار الهاميلتونيين عن التدخل والتضامن مع بريطانيا، والتي كانت بارزة فى فترة حكم واشنطن. وكان رأى الهاميلتونى يؤيد التدخل ضد فرنسا لصالح إنجلترا فى تسعينيات القرن الثامن عشر؛ ولم يتغير هذا الرأى عام ١٩١٤. فمنذ اللحظة التى أعلن فيها البريطانيون الحرب على ألمانيا، أيد الرأى الهاميلتونى التدخل إلى جانب البريطانيين. وبينما حث ويلسون على الحياد التام، اندفع أبناء رجال البنوك ورجال الصناعة الهاميلتونيين إلى فرنسا وكندا، ليس للفرار من الخدمة العسكرية، وإنما للتطوع فى الحرب ضد ألمانيا فى وحدات قتالية خاصة مثل لافاييت إسكادريل.

بين إعلان الاستقلال ودخول الأمريكيين فى الحرب العالمية الأولى، مر ١٤١ عاماً. وخلال معظم تلك الفترة ساعدت الأفكار الهاميلتونية حول السياسة الخارجية فى توجيه الولايات المتحدة. فتحت الزعامة الهاميلتونية، حددت الولايات المتحدة مصالحها فى إطار عالمى، وبينتها على أساس مصالحها القومية المحددة واقعياً، وارتقت بها من خلال دبلوماسية ناجحة باستمرار؛ ولا مثالية بصورة تفتقر للواقعية، أو تفتقر للخبرة. لكن ليست هناك دبلوماسية ناجحة باستمرار؛ وليست هناك دولة تحصل على كل ما تريد، وليس هناك سياسى يمكنه تفادى التخطيط العارض. إلا أنه بكل المقاييس الدالة، كانت السياسة الخارجية الأمريكية ناجحة بشكل استثنائى حتى الحرب العالمية الأولى، ولا زالت الأسس الفكرية والسياسية التى وضعت فى تلك الأيام تؤتى ثمارها اليوم.

* جمعية سرية فى الصين حاولت عام ١٩٠٠ طرد الأجانب من الصين وحملت المنتصرين الصينيين على الارتداد. (المترجمة).

أطلس يتنحى

كان سقوط الإمبراطورية البريطانية أهم أحداث السياسات الدولية فى القرن العشرين، وطوال تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية. ويمكن تصنيف الصراعات الدولية الكبرى فى القرن العشرين - الحربين العالميتين والحرب الباردة - معاً بوصفها حروب خلافة البريطانيين، حيث تدافعت ألمانيا واليابان والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة لورثة العباءة البريطانية.

من هذا المنظور، حققت الولايات المتحدة ثلاثة إنجازات كبرى لرصيدها فى القرن العشرين: المساعدة فى تفكيك البنية الضعيفة للإمبراطورية القديمة، والتغلب على التحديات الخاصة بألمانيا واليابان والاتحاد السوفييتى، وبناء نظام بولى لدعم النظام الأمريكى الذى حل محل بريطانيا العظمى حسب ما سماه كولونيل هاوس «حافظ توازن النظام العالمى».

خلال هذا القرن الذى اتسم بالتغير الدولى السريع والخطورة الشديدة، حددت الأفكار الهاميلتونية كثيراً من القرارات الأساسية التى اتخذتها الولايات المتحدة. وبسبب اعتيادهم على التفكير فى إطار عالمى، ومعرفتهم بالمؤسسات الاقتصادية والسياسية التى فككت الإمبراطورية البريطانية، فهم الهاميلتونيون بسرعة ما تضمنته المصالح الأمريكية فيما يخص الضعف البريطانى، كما فهموا كيفية بناء قوة سيطرة حديثة مكان القديمة التى تهاوت.

وقد حول تفكك الإمبراطورية البريطانية السياق الذى صنعت فيه السياسة الخارجية الأمريكية والذى تم التفكير فيها من خلاله. فقبل عام ١٩٤٥، كان النظام العالمى مجرد معطيات يتصرف على أساسها السياسيون الأمريكيون بطرق مختلفة. ومنذ ذلك الحين، أصبح فى جانب كبير منه من صنع رجال السياسة الأمريكيين ومن مسئولياتهم. فمن ناحية، كان على الولايات المتحدة أن تتدبر أمرها دون مساعدة جون بول [بريطانيا]. وكنتيجة لذلك أصبحت السياسة الخارجية أكثر عبئاً وخطورة منذ عام ١٩٤٥. ومن ناحية أخرى، كانت لدى أمريكا الفرصة لتشكيل العالم طبقاً لمصالحها وقيمها الخاصة.

كانت نتائج سقوط الإمبراطورية البريطانية بالنسبة للسياسة والأساليب السياسية الأمريكية نتائج شديدة العمق لدرجة أنها أدت إلى أن نرى تبايناً شديداً بين السياسة الخارجية الأمريكية قبل السقوط البريطانى وبعده. هذه هى الحقيقة التى تكمن وراء أسطورة بلوغ الأمريكيين سن الرشد - حيث دخل صناع السياسة الخارجية الأمريكية عالماً جديداً بعد عام ١٩٤٥.

ولكن التركيز بشدة على الفروق بين العالمين الجديد والقديم، رغم وضوح صحة ذلك إلى حد

بعيد، يعمينا عن نقاط الاتصال الهامة التي تربط العصور ببعضها البعض. بالإضافة إلى أنه يتجاهل مدى ما فعله الأمريكيون في تفكيك الإمبراطورية البريطانية، وهو أمر فعلوه، على الأقل جزئياً، عن عمد. فلقد وضع روبرت سكايدلسكى عنواناً فرعياً للجزء الثالث من كتابه الرائع عن سيرة حياة جون ماينارد كينز «قتال من أجل بريطانيا»،، في إشارة إلى جهود كينز في إنقاذ بقايا القوة البريطانية من جهود الأمريكيين المصممة على استغلال فرصة الحرب العالمية الثانية لتدميرها. وقد وصل سكايدلسكى إلى حد أن قال إن الولايات المتحدة كان لها ثلاثة أهداف حربية رئيسية في الحرب العالمية الثانية: هزيمة اليابان، وهزيمة ألمانيا، وهزيمة بريطانيا العظمى، وهذا الأخير يتسم قليلاً بالمغالاة.

بالنسبة للهاميلتونيين لم يكن سقوط الإمبراطورية البريطانية يعنى تغييراً في الأيديولوجية. إذ أن دخولهم إلى الموقف الجديد كان بإرشاد كوكبة من أفكارهم وقيمهم القديمة. كانوا واقعيين في آرائهم عن الطبيعة الإنسانية والعلاقات بين الدول، إلا أنهم كانوا واقعيين أمريكيين، يفكرون بصورة غريزية في إطار التصنيفات الاستراتيجية والاقتصادية للأنجلو أمريكيين وقيمهم. فحرية المرور البحري، والباب المفتوح، والنظام المالى الدولى والشرعية الدولية التى سمحت بأوسع تجارة عالمية ممكنة فى السلع ورؤوس الأموال، كانت ستظل أهدافاً هاميلتونية حتى عندما وقعت الإمبراطورية البريطانية فى براثن الخراب.

إن التفاؤل الذى يكمن فى قلب الواقعية الأمريكية ظهر واضحاً من خلال تفهم الهاميلتونيين إلى الحاجة لنظام عالمى جديد قائم على الولايات المتحدة. ونظراً لالتزام الهاميلتونيين برؤية أن النظام العالمى الموجه اقتصادياً يمكن أن يتغلب بالحيلة على المشكلة التى يكسب فيها أحد والتى تجر النظم القائمة على الأمن فقط إلى سلسلة لا تنتهى من الحروب الكئيبة، والمذهب التعديلى الذى بشر به الواقعيون الأوروبيون، يبدو أن صناع السياسة من الهاميلتونيين فى الولايات المتحدة يؤسسون نظامهم لما بعد الحرب، إلى درجة غير مسبوقة، على الموافقة الحرة للدول الأعضاء. ومع الإمبراطوريات الأوروبية، بما فيها بريطانيا التى ظهر عليها الانهيار، لم يبذل الهاميلتونيون أى جهد لاستبدال العلم الأمريكى بالعلم البريطانى فوق المكاتب الحكومية فى الدول النامية. وقد كان الهاميلتونيون يفضلون قوات مسلحة قوية لحماية المصالح الأمريكية الحيوية، وبينما كان التحدى السوفييتى يزداد خطورة، ساعد الهاميلتونيون فى تحريك الرأى الأمريكى فى اتجاه الحرب الباردة الطويلة المرة. لكن بغياب التهديد المباشر من الاتحاد السوفييتى، تصور الهاميلتونيون منذ عام ١٩٤٥ وما بعدها، نظام اقتصادى عالمى يقوم فى الأساس على

المشاركة الحرة للدول المستقلة، وسعوا لبنائه.

مثل هذه المبادرات تدحض رأى الذين قد يحبون تقسيم رجال السياسة الأمريكيين إلى واقعيين ومثاليين، حيات وحماثم. بناء على فهمهم للمصالح التجارية والاستراتيجية للدولة، لم يصمم الهاميلتونيون خطة مثالية لنظام عالمي من الدول الحرة التي تقبل القانون الدولي العام وحسب، بل قاموا على تنفيذها. وقد تم إعادة تقبل مشاركة كاملة لكل من ألمانيا واليابان في النظام التجاري العالمي، وكذلك احتمال أن تتخذ الدول المستقلة حديثاً في العالم النامي وضعاً مماثلاً فيه. إن هؤلاء الذين يشجبون الهاميلتونيين (أو يمتدحونهم، في حالة الواقعيين الأوروبيين) من أجل مذهبهم الواقعي الصلب المفترض في إعلاء المصلحة القومية، قد أساءوا فهم تركيبة المبادئ والمصالح التي فعلت الكثير لإظهار الفكر الهاميلتوني. إن العمل التجاري هو أسمى أشكال الخيرية، والتجارة هي أسرع الطرق للسلام العالمي. وربما يسخر البعض من هذا الرأي، ويهاجمون ما يرون أنه نفاق واع لمؤسسة السياسة الخارجية الهاميلتونية. إلا أن هذا إيمان صادق وشعور عميق. وحتى لو وافق عليه المرء أو لم يوافق، فمن المستحيل فهم دوافع صناع السياسة الهاميلتونية وأفعالهم دون فهم التأثير الفكري والنفسى لهذا الإيمان الراسخ.

حتى عندما سعى الهاميلتونيون لتحقيق أهدافهم التقليدية في الظروف الجديدة التي أعقبت سقوط الإمبراطورية البريطانية، كانوا يتفهمون أن الموقف الدولي الجديد قد يتطلب تغييرات جريئة في الاستراتيجيات الأمريكية المتمتعة بقداصة القدم. فالتكيف مع الظروف الجديدة، كان يمكن للهاميلتونيين أن يغيروا أسلوب سياستهم بثلاث طرق هامة بعد الحرب العالمية الثانية. وتستمر هذه التعديلات التي تمت بشكل عام بحلول عام ١٩٥٠، في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية اليوم. إن أهم تغيير في السياسة كان تجاه بريطانيا، فبين عامي ١٧٨٩ و ١٩٤١، اعتقد الهاميلتونيون بصفة عامة أن مكان أمريكا إلى جوار بريطانيا. ومن عام ١٩٤١ حتى وقتنا الحاضر يرى الهاميلتونيون أن مكان بريطانيا إلى جوار أمريكا. فقد تم تشكيل التدخل الأمريكي في الحرب العالمية الأولى بطرق عديدة لدعم المكانة الدولية لبريطانيا العظمى. ويصدق هذا على عالم المال كما يصدق على عالم السياسة، فبمجرد أن دخلت الولايات المتحدة الحرب، تسلمت الحكومة البريطانية اعتماداً رسمياً من الولايات المتحدة بشروط مرضية للغاية. وبصفة خاصة مدت السلطات الأمريكية مساعدة ميزان المدفوعات دون أن تطلب من الحكومة البريطانية استعادة الممتلكات الشخصية من الدولار والسندات المالية ذات غطاء الذهب من الشركات البريطانية والأفراد.

أصبحت هذه الشروط أكثر إرضاء عندما قامت بريطانيا في البداية بوفاء مشروط للدين بعد

تسلم التعويضات الألمانية ثم امتنعت عن سداد ديون الحرب كلية. وبينما كانت دعاية الحلفاء المتقنة أثناء الحرب العالمية الثانية تهلل للطبيعة النزيهة لشروط مثل الإعارة والتأجير*، تبنت الولايات المتحدة في الواقع أسلوباً اقتصادياً أكثر إزعجاً تجاه الثروة البريطانية بعد عام ١٩٣٩. ففي هذه المرة أجبر البريطانيون على تجريد أنفسهم من نسبة كبيرة من أملاكهم الأجنبية، بأن قدموا فرصاً هائلة لرأس المال الأمريكي ليستحوذ على هذه الأصول التجارية تحت ظروف زمن الحرب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها اللورد كينز، قامت الولايات المتحدة بتشفية الجسد الاستعماري إلى أقصى درجة أثناء الحرب، لدرجة أن بريطانيا - والتي ظلت أغنى دول العالم لما يزيد عن قرن من الزمان - اضطرت للاقتصاد في توزيع حصص المواد الغذائية الأساسية ومصادر التدفئة في بداية خمسينيات القرن العشرين. وقد ظل المواطنون البريطانيون لمدة عقد كامل غير قادرين على استبدال الدولار بالجنية بحرية ودون حد أقصى. ويرجع الفضل جزئياً إلى السياسة الأمريكية في أن استرداد بريطانيا لعافيتها بعد النصر في الحرب العالمية الثانية كان أكثر بطئاً وأقل تأثيراً من صحوه ألمانيا واليابان بعد الهزيمة.

كان فقدان معظم الاستثمارات الأجنبية التي ملكتها بريطانيا عبر قرنين في السنوات الست للحرب كارثة صاعقة. أما الكارثة القاتلة فكانت الإصرار الأمريكي القاطع على ضرورة أن تتخلى بريطانيا عن حق بناء نظام أفضلية لإمبراطوريتها السابقة للتعريفات الجمركية بعد الحرب. كان هذا هو الباب المفتوح مع انتقام، كان على بريطانيا أن تتحمل تكلفة حكم مستعمراتها التي تزداد القلاقل فيها، لكنها لن تكون قادرة على استردار أي عائد من ممتلكاتها. إضافة إلى أنها، دون نظام التفضيل لن تجد أي فرصة لاندماج «دول الكومنولث البريطاني البيضاء المستقلة» (كندا، ونيوزيلاندا وأستراليا) في نظام أوسع يسيطر عليه البريطانيون. فكل هذه الدول أمكنها الانتقال، بل وانتقلت بالفعل، إلى المدار الأمريكي.

شعر الهاميلتونيون أن الولايات المتحدة قد أنهت سنوات وجودها تحت ظل بريطانيا. ولأننا تعلمنا كل شيء كان على أمانا أن تعلمه لنا، حان أوان وضع السيدة العجوز على الرف. فقد جاء اليوم الذي كان الهاميلتونيون يتوقون إليه منذ عهد الاستعمار - يوم أن يصبح على الإمبراطورية الجزيرة أن تتخلى عن الصدارة للقارة. لقد استمر النظام العالمي الأخير كما هو، لكن تم

* هو نظام أعلنه روزفلت عام ١٩٤١ يقضى بأن تتولى الولايات المتحدة توفير الأسلحة والمعدات للدول التي تحارب المحور مقابل حصول الولايات المتحدة على حق استخدام قواعد معينة «للحلفاء». (الترجمة)

الاستغناء عن الوسائل القديمة. ومنذ ذلك الحين، كان على الأمريكيين بناء نظام عالمي بأنفسهم، وإنزال بريطانيا منزلة الصديق الحميم.

كان التآني البارد الذي التقط به الأمريكيون عظام الإمبراطورية أثناء الحرب إشارة واضحة على التفاعل بين الحية والحمامة. إذ لا يمكن حتى لعقل ثعباني أن يتعامل بهذه القسوة مع صديق قديم، مثلما تعامل فرانكلين روزفلت ووزارة الخزانة مع حكومة تشرشل. من ناحية أخرى، قام الأمريكيون بتفكيك الإمبراطورية البريطانية دون الاشتباك في حرب ضدها، بل كانت تدافع عنها في الواقع ضد أعداء آخرين أشد قسوة. ومن المؤكد أن معرفة أن التفوق الأمريكي سيكون أكثر أخلاقية وأيسر احتمالاً من الصلة الألمانية، لعبت دوراً رئيسياً في القرار البريطاني برفض عروض السلام المقدمة من هتلر، ودفع كل شيء إلى صراع حتى الموت. وبعد كل ذلك كان الفكر البريطاني، أن هدف الأمريكيين ليس من طراز الإمبراطورية اليابانية أو الألمانية، وإنما رابطة من الدول المستقلة تحت السيطرة الأمريكية. كانت سياسة تتضافر فيها قيم مكيا فيللي والقديس فرانسيس لدرجة أنه بالكاد يمكن تمييز الخط الفاصل بين الأفعى وحمامة السلام.

كان أجداد الهاميلتونيين سعداء بحريتهم في إحراز فوائد بدون تكلفة ما دامت السيطرة البريطانية مستقرة. وبينما أخذ النظام البريطاني في الضعف ساندته أبائهم. أما الهاميلتونيون في القرن العشرين فقد حلوا محله، وبذلك قاموا بتغييرين رئيسيين في السياسة الخارجية الأمريكية بعيدة المدى. يتعلق أحدهما بالسياسة الأمنية والآخر بالشؤون الاقتصادية.

فيما يتعلق بالشؤون الأمنية، أصبح الهاميلتونيون ملتزمين بالتحالفات الأمريكية مع الدول الأجنبية، ولم يسبب ذلك مشكلات فكرية أو أخلاقية بالنسبة للهاميلتونيين، فقد كانوا يعتبرون خطاب الوداع لواشنطن بمثابة نصيحة عملية أكثر منه وثيقة مقدسة. كان الرأي الهاميلتوني دائماً في كل الأحوال يعي بقوة التحالف الضمني مع بريطانيا، والذي يرجع تاريخه إلى عام ١٨٢٣، وكان يفهم في عامي ١٩١٤ و ١٩٣٩ أن هذا التحالف الضمني ينبغي إعلانه.

لم يعارض الهاميلتونيون تحالفاً عسكرياً مع بريطانيا أو حتى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى. وأصبحت قصة الخلاف بين أنصار التدخل وأنصار الانعزال قصة مشوشة للغاية في ذاكرة التاريخ لدرجة أن معظم الأمريكيين لديهم فكرة مشوهة إلى حد بعيد عن الصراع حول التصديق على معاهدة فرساي وأسبابه الحقيقية. إن الرأي الهاميلتوني الذي اعتنقه معارضون متشددون لويلسون مثل هنري كابوت لودج (الهاميلتوني الغني عن التعريف، وكاتب السيرة الرائعة لويلسون) كان مستعداً لقبول المعاهدة مع تعديلات ترضى شكوك أعضاء الكونجرس في نقاط عديدة، وأيضاً

بينما يتم تجريد عصبية الأمم من السلطة المطلقة التي أرادها ويلسون، كانت ستتركها تقريباً بنفس قوة الأمم المتحدة اليوم. لم يكن الجدل بين لودج وويلسون حول ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة الانضمام إلى عصبية الأمم وإنما حول الشكل الذي يجب أن تكون العصبية عليه. وكانت المجموعة الثالثة في هذا الجدل هم الإنعزاليون الأصليون بزعامة سيناتور بوراه، إلا أن عددهم كان قليلاً. فإذا كان ويلسون قد استطاع الاتفاق مع الهاميلتونيين على حل وسط، كانت الولايات المتحدة ستتنضم للعصبية، ويتم التصديق على معاهدة فرساي بأغلبية معقولة.

بعد الحرب العالمية الثانية، كان على الرأي الهاميلتونى أن يدعم شبكة عالمية من المعاهدات الأمنية الجماعية والثنائية بهدف احتواء الاتحاد السوفييتى، وأن تحل محل الإمبراطورية البريطانية بنية أمنية عالمية تضم الدول المستقلة حديثاً عن الإمبراطوريات الأوروبية السابقة.

يتعلق التغير الرئيسى والأخير والأشد عنفاً بالسياسة التجارية. فالصناعة الأمريكية التي كان لها تحقيق مكاسب بدون تكلفة لمدة طويلة فى ظل النظام البريطانى، تمتعت بقرن من الحماية الداخلية والأسواق العالمية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية. ومنذ «تعريفه المكروهات» عام ١٨٢٨ (وهى الدافع وراء الغيظ بسبب إحباط ساوث كارولينا التنفيذ لتعريفه ماكينلى)، والتعريفات التي ارتفعت إلى مستويات جديدة عام ١٨٩٠، وتعريفه سموت - هاولى سيئة السمعة عام ١٩٣٠، تضافرت السياسة الاقتصادية الهاميلتونية مع المصالح الإقليمية لتحمل الولايات المتحدة (أو لتنعم حسب رأى لودج) بنظام تعريفات صناعية دائمة الارتفاع جملة وتفصيلاً. كان المقصود فى الأصل ضمان أن الولايات المتحدة أقامت اقتصاداً تصنيعياً بدلاً من أن تظل حبيسة الدور الاستعماري لإمداد الصناعة البريطانية بالمواد الخام، وأصبحت الحماية الصناعية أقل أهمية لأن الصناعة الأمريكية حققت أول تكافؤ تقنى، ثم فى كثير من الأحوال ريادة تقنية حقيقية. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما دمر الكثير من مصانع العالم بالقنابل، وكان للشركات الأمريكية وصول لا ينافس لسوق رأس المال العالمى الوحيد الذى يعمل بكفاءة تامة، لم يعد النظام القديم لحماية الصناعة يمثل أى مصلحة عامة لأمريكا.

والواقع أن الحماية أساءت للمصالح الأمريكية. فقد كانت دول أخرى فى حاجة لتحقيق فائض تجارى مع الولايات المتحدة للحصول على الدولارات التي تحتاج إليها للغذاء وإعادة التعمير. ومن أجل إعادة بناء أوروبا والمحافظة على حياة اليابان ولبناء نظام عالمى فعال، كان على الهاميلتونيين التخلي عن واحد من أقدم وأعز أدوات سياستهم. وقد قاموا بذلك بسرعة فى إجراء الحسابات والتنفيذ الذى يميز هذه المدرسة، ومن أواخر أربعينيات القرن العشرين إلى الآن، كان

الهاميلتونيون من أقوى مساندى التجارة الحرة.

لقد كان هذا سرداً موجزاً لحزب نشط له رسالة فى الحياة الأمريكية. وفى قلب الأحزاب الفيدرالية والهويج والجمهورى، قام السياسيون ورجال الدولة الهاميلتونيين الذين كان كثير منهم يدعون اتباع سياسات وأفكار هاميلتون بالكثير لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية خلال القرنين الأخيرين. ومنذ نهاية الحرب الباردة، ساعدت الأفكار الهاميلتونية بشكل واضح فى تشكيل السياسة الأمنية والتجارية، ويمكن أن نفترض أن الحية المجنحة - أو الحمامة ذات الدم البارد - للحسابات الهاميلتونية ستستمر فى القيام بدور استراتيجى كبير فى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية لفترات طويلة فى المستقبل .

الفصل الخامس

أمريكي من كونتيكيت

فى بلاط الملك آرثر

الويلسونية وحملاتها التبشيرية

منطق آخر

فى عام ١٩١٢، وجد أعضاء مجلس الشيوخ فى ولايات مثل داكوتا الجنوبية وأيووا أنفسهم وسط طوفان من الرسائل البريدية أرسلها الناخبون الغاضبون. من جماعة صغيرة لأخرى كانت الرسائل تحمل المحتوى نفسه: أوقفوا قرض السكك الحديدية فى الصين. أرسل هؤلاء الأعضاء، والذين قضى معظمهم حياته فى تجاهل مريح لتمويل السكة الحديد الصينية، مساعدتهم إلى رفوف المكتبة لبحث القضية. فمع الاضطرابات المالية الصينية التى أعقبت سنوات الحرب الأهلية والدولية، ساعدت مجموعة من الحكومات الأوروبية فى جمع مجموعة من الصكوك والسندات المالية لكفالة السكك الحديدية الصينية، ودعم البنية الجديدة والإصلاحات الملحة.

ما القوة الغامضة التى كانت مسئولة عن معرفة مجتمعات المزارع والأرامل العجائز بهذا الإجراء، ناهيك عن احتجاجهم عليه؟ والإجابة عن هذا السؤال كانت: الإرساليات.

منذ أوائل القرن التاسع عشر، كان هناك وجود قوى للإرساليات الأمريكية في مختلف أرجاء العالم. فبدأً من عام ١٨٠٦ بعدد من طلاب المعهد اللاهوتي في ماساشوسيتس الذين تضرعوا إلى الله أن يهديهم ويوجههم بعد أن احتموا بكومة تب من عاصفة رعديّة مفاجئة، انطلق عشرات الآلاف من المبشرين من الولايات المتحدة إلى جميع أنحاء العالم في إصرار على تخليص شعوب العالم من عبء الخرافات والوثنية، والإقطاع، والجهل، وفي تصميم على مقاومة استغلال الفقراء، وتعزيز الديمقراطية، والصحة العامة والتعليم، وإصلاح العادات الجنسية في شتى مناطق العالم، ووضع حدٍ لاضطهاد النساء في الخارج.

ولم تعرف هذه الحركة الشعبية الواسعة، والتي ربما كانت أقوى مما هي اليوم، حدود العرق أو الجنس أو الطائفة الدينية. فكانت الإرساليات الأمريكية الأفريقية بين المستعمرين الأوائل في ليبيريا؛ وفي خلال جيل بعد إلغاء الرق، كانت الكنائس الأمريكية الأفريقية، في الجنوب كما في الشمال، تدعم شبكة من الإرساليات تجلب نور المسيح لموطن أجدادهم. وفي وقت كان يمنع فيه تصويت النساء، وتوكل إليهن أنوار هامشية في الحياة الدينية، ويمنع وصولهن إلى معظم المدارس المتخصصة، كان جيل بعد جيل من النساء الأمريكيات الرائدات يتلقين تدريبات طبية ودينية وغيرها من التدريبات للخدمة في شتى أنحاء العالم. وقد أسست النساء إحدى وأربعين إرسالية وقمن برئاستها، كما أرسلن عدداً من الحملات التبشيرية إلى الخارج. وبحلول عام ١٨٩٠، شكلت النساء ٦٠٪ من المبشرين الأمريكيين في الخارج، ومع حلول عام ١٩٠٠ كان هناك أكثر من ثلاثة ملايين امرأة تشارك بنشاط في المجتمعات الطائفية^(١).

سرعان ما أدرك السياسيون، الذين غرقوا في طوفان الرسائل البريدية الخاصة بمشروع السكك الحديدية الصينية الأمر. كان صن يات - تسن، وهو صيني مسيحي تعلم في مدارس إرسالية، قد أقام حكومة جمهورية في الصين بدعم قوى من جمعية إرسالية. وبدأ أن حركة صن تحقق أغلى آمال ثلاثة أجيال من الإرساليات الأمريكية في الصين، ومؤيديهم من ملايين الأمريكيين: فقد أطاح صيني مسيحي، تعلم القيم الروحية والديمقراطية الأمريكية وتدرّب عليها، بالحكومة الإقطاعية الفاسدة في الصين، وكان يخطط لإصلاح هذه البلاد القديمة الشاسعة. وهذا بالضبط ما كانت الإرساليات تخطط له - وهو السبب الذي عملت من أجله على تحول الصينيين إلى المسيحية، وهو السبب الذي جعلها تنشئ ثلاث عشرة كلية، ومدرسة طبية وتدعمها في الصين؛ وهو ما جعلها، لعدة أجيال، تساعد أفضل الشباب الصينيين الواعدين على الدراسة في الولايات المتحدة. كان الغرض الثابت للإرساليات الأمريكية هو تحويل الصين إلى دولة مسيحية متقدمة وديمقراطية،

وعندما تولى صن يات - سن السلطة، كانت هذه الإرساليات قد اقتنعت بأن ساعة الحسم قد اقتربت.

مع بزوغ فجر الديمقراطية الصينية، أغضب مجتمع الإرساليات أن أصحاب رؤوس الأموال الجشعين كانوا يستغلون الصعوبات المؤقتة التي تواجه نظام الحكم الجديد لفرض شروط قاسية على القرض. كان هذا هو وقت معاملة الصين معاملة كريمة لمساعدة هذا النظام الديمقراطي الطليعي. ومن المؤكد أنه كان باستطاعة الولايات المتحدة، وينبغي عليها، أن تقوم بالخطوة الأولى. إن أعضاء الإرساليات، والتي أرسلتهم ودعمتهم بصفة عامة مجموعات صغيرة من الكنائس الأمريكية في المناطق الريفية والحضرية على السواء، كتبوا إلى أصدقائهم ومؤيديهم يشجبون القرض ويحثونهم على الاحتجاج لدى الكونجرس. استجاب شعب الكنيسة الطيب، وسرعان ما بوت في قاعات الكونجرس خطب معارضة قرض السكة الحديدية.

في النهاية نالت الإرساليات ما أرادت، وقتلت المعارضة في الولايات المتحدة الخطة الأصلية للسكك الحديدية، وتم صياغة اتفاقية جديدة أكثر إيجابية بالنسبة للصين.

لم يكن هذا إلا مثلاً واحداً للمدرسة الثانية المؤثرة في عملة السياسة الخارجية الأمريكية، وهي مدرسة غالباً ما تؤيد ما يطلق عليه البعض - تضليلاً - السياسة الخارجية «المثالية». ويمكن للتيسير أن نسمى هذه المدرسة بالويلسونية، لكن ينبغي ألا يخدعنا العنوان. فالويلسونية كانت تشكل السياسة الخارجية الأمريكية بفاعلية قبل أن ينتقل ويلسون إلى واشنطن بوقت طويل، كما أن الأفكار التي تضمها هذه المدرسة الويلسونية تمتد بجذورها في أعماق الشخصية القومية، وترتبط بصورة أكثر مباشرة بالمصلحة القومية مما قد يبدو للوهلة الأولى.

وبينما تميزت الويلسونية بخصائص متفردة اشتقت من الثقافة والتاريخ الأمريكي، لم تقتصر ظاهرة ربط قوة عظمى مصيرها بنشر أيديولوجية معينة على الولايات المتحدة. فقد تطلعت أثينا واسبرطة، على الترتيب، للتحالفات بين الأحزاب الديمقراطية والارستقراطية في دول - المدينة اليونانية في عصرهما. وكان نشر الحضارة الهلينية هدفاً لسياسة الإسكندر الأكبر وخلفائه، وكان أباطرة روما وبيزنطة المسيحيين والخلفاء المسلمين في دمشق وبغداد يعتقدون أن الإيمان يمكن وينبغي أن يتبع العلم.

عندما تصارع الصليب مع الهلال في الشرق الأدنى والشرق الأوسط، كانت قوى أوروبا الغربية تبحث كذلك بوعي عن أسس منطقية أيديولوجية لطموحها السياسي - وقد وجدتتها بصفة عامة. وقد كانت إنجلترا وهولندا والسويد وأمراء ألمانيا اللوثرين قوى بروتستانتية، بينما كانت

المناطق التي يحكمها آل هابسبرج تفتخر بالكاثوليكية. وكانت السياسات الساخرة للقوة الأوروبية في القرن الثامن عشر والتي يتفق فيها «المستثمرون» على كل المسائل الدينية والفلسفية الكبرى، ولا يتنازعون إلا على ملكية قطع من الأرض، استثناءً للقاعدة العامة التي تقضى بأن حروب القوى العظمى لها أهمية روحية أو على الأقل أيديولوجية. وقد وضعت الثورة الفرنسية حداً لهذه الحالة الشاذة، ومنذ حرب التحالف الأول ضد الثورة الفرنسية إلى يومنا هذا، كانت المنافسة بين القوى ترتبط عادة بالمنافسة بين الأفكار.

وترتبط مجموعة الأفكار المحددة التي اقترنت بالولايات المتحدة بشدة، والمراحل الثقافية الذي نشأت منها بصفة أساسية، ارتباطاً وثيقاً بتلك التي جعلت أجدادنا على رأس قوى العالم. ومما لا شك فيه أن المعلقين البريطانيين من القرن التاسع عشر كانوا يعلقون دائماً على الفرق الشاسع بين الإيثار وإنكار الذات في السياسة الخارجية الليبرالية البريطانية وأنشطة البحث المحموم عن الذات لأبناء عمومته من اليانكي. إن التحولات والتقلبات التي مرت «بالضمير المنشق» لبريطانيا الليبرالية - والذي سمي هكذا بسبب جذوره الممتدة بين ورثة المتطهرين (البيوريتان) والمنشقين في التاريخ البريطاني - كانت بالتناوب مصادر للتسلية والإحباط للسياسيين الأوروبيين. وقد كان الليبراليون البريطانيون يحاربون الميل البراجماتي نحو الإمبراطورية العثمانية التي كان يبدو أن المصالح الاستعمارية البريطانية تحتاج إليه، مبررة ذلك بأن الأعمال الوحشية العثمانية في جزر البلقان تقتضى ما يمكن أن نسميه الآن استجابة «حقوق الإنسان» من قوة العالم المسيطرة. وقد كان البريطانيون هم من قضوا على تجارة الرقيق ووضعوا الأسطول البريطاني في حالة تأهب لقمع هذه التجارة في أفريقيا والبحار المحيطة؛ وقد تحدى الليبراليون البريطانيون الرأي العام الأمريكي وغامروا بأزمة عالمية مقابل عدم إعادة العبيد الفارين الذين وصلوا إلى الأراضي البريطانية. كانت بريطانيا هي من توغل مبعوثوها في أدغال أفريقيا، وهي من أرسلت حملات تأديبية للقضاء على تجارة الرقيق؛ وكان البريطانيون هم من دعوا القوى الأوروبية لإخماد الصراع العرقي والإرهاب في جزر البلقان، ووضعوا حداً لسفك الدماء كأحد الطقوس في الهند، ومنعوا ممارسة السوتية والتي وفقا لها كان ينتظر من الأرامل في الطبقات الهندوسية العليا الانتحار بإلقاء أنفسهن في محارق أزواجهن.

استمر الاتجاه الليبرالي البريطاني في دعم ما يمكن أن نسميه السياسات الويلسونية، في السياق الأمريكي، عبر سقوط الإمبراطورية البريطانية وحتى العصور الحديثة. وعندما حاول ويلسون فرض سلام ويلسوني في نهاية الحرب العالمية الأولى، كان أقوى حلفائه الأجانب هم من حزب

الأحرار البريطانى، وكان أعنف هجوم على نتائج معاهدة فرساي هو ما كتبه جون ماينارد كينز – أبرز مفكرى الأحرار البريطانيين فى القرن العشرين.

أما المحافظون المستاعن، والذين كانوا يغضون الطرف عن يقظة الوعى والقومية التى انتشرت بين رعايا الإمبراطورية فى العالم الثالث، ويتجاهلون أثر نهضة القوى الصناعية الأخرى على القوة الاقتصادية والعسكرية النسبية لبريطانيا، فقد صبوا أغلب لومهم على رعونة الأحرار التى تسببت فى سقوط الإمبراطورية. فقد كان تشرشل فى رأيه، مقتنعاً بأن إظهار الحسم يمكن أن يسحق حركة غاندى ويوطد الوجود البريطانى فى شبه القارة الهندية.

وقد ذهبت الإمبراطورية، لكن الضمير الليبرالى البريطانى لا يزال موجوداً. فكان رئيس الوزراء تونى بليز المدافع الوحيد غير المتحفظ عن استخدام جنود المشاة فى حرب عام ١٩٩٩ بين يوغوسلافيا وحلف الناتو. وعلى نحو أوسع تعتبر حكومة العمال الجديدة التى قام بتشكيلها محاولة لإعادة بناء حزب الأحرار القديم وتراثه، على أنقاض الاشتراكية البريطانية، ولو قدر لحركة بليز النجاح لرأينا صوتاً ليبرالياً بريطانياً قوياً ونشطاً يدعو إلى سياسات «مثالية» فى كل الموضوعات من تخفيف ديون العالم الثالث إلى حقوق الأقليات. وتمشياً مع تقاليدهم، سعى الليبراليون فى حزب العمال الجديد بزعماء بليز إلى تحريم صيد الثعالب، لكنهم أعلنوا افتتاح موسم محاسبة منتهكى حقوق الإنسان باعتقال ديكتاتور شيلى السابق الجنرال بينوشيه. وظل تحت الإقامة الجبرية فى منزله فى بريطانيا لمدة سبعة عشر شهراً، وأطلق سراحه فى ٢ مارس ٢٠٠٠، بعدما قررت المملكة المتحدة عدم تسليمه لحكومته نظراً لسوء حالته الصحية.

وقد انتقل الضمير المنشق إلى مستعمرات بريطانية سابقة أخرى إلى جانب الولايات المتحدة. ففى مقال له نشر عام ١٩٦٦ بعنوان «كندا: "الإبنة القوية لصوت الرب"» وبخ دين أتشيسون وزير الخارجية السابق رجال الدولة الكنديين بسبب ما أطلق عليه سياستهم الخارجية «المتزمته» وليست «الأخلاقية»: ففى رأيه يمكن القول أنها سياسة تبخس قدر «العجة» وتعالى من قدر البيض. وما من أحد له دراية بالمنظرات السياسية فى أستراليا ونيوزيلندا يمكن أن تفوته الملاحظة العامة من أخلاقيات المنشقين؛ فقد كانت تسمع كذلك بين الناطقين بالإنجليزية من البيض فى جنوب أفريقيا والذين كانوا يعارضون سياسة التمييز العنصرى.

وبعيداً عن أنها خاصية أمريكية متفردة، أو أنها تقتصر على القرن العشرين، فإن انتشار هذه المسحة العامة من الفضيلة كما يسميها أصدقاؤها، أو من الأخلاقيات كما يقول نقادها – فى فروع الإمبراطورية البريطانية، هو أحد العلامات البارزة التى تحدد بها الدول الأخرى ما يستمرون



ورقة أبراهام لينكولن الأخيرة أو لعبة الأحمر والأسود

إن الميراث المشترك «الضمير المنشق» في الولايات المتحدة وبريطانيا لم يكن دائماً سبباً للتقارب بين الدولتين، إذ يذكرنا هذا الرسم الكاريكاتيري المنشور في مجلة «بنش» عام ١٨٦٢ من رسم جون تانيل (أشهر رسامي الكاريكاتير السياسى البريطانيين فى عصره، وأكثر ما نذكره به اليوم هو رسومه فى رواية لويس كارول «أليس فى بلاد العجائب») بتعاطف كثير من البريطانيين المثاليين مع الكونفيدرالية لاعتقادهم بأن الجنوبيين البيض ينبغي أن يكون لهم حق تقرير المصير. ويظهر إعلان التحرير هنا باعتباره الرمية الأخيرة اليائسة للاعب خاسر (يلعب أمام جيفرسون ديفيز). *Sir John Tenniel. Library of Congress. Prints and Photographs Division, LC-USZ62-1973*

فى تسميته - فى مفارقة تاريخية - تقاليد إدارة الحكم «الأنجلو ساكسونى» العامة. ولقد لاحظ الأوروبيون والهنود والصينيون والأفارقة والأمريكيون اللاتينيون شيئاً يتعلق بهذه التقاليد التى تميل لتجنب الملاحظة فى عالم «الأنجلو ساكسون»، ذلك أن التزاوج بين تلك المثل العليا لم تمنع تتابع صعود الإمبراطوريتين الناطقتين بالإنجليزية للسيطرة على العالم. ويقولون قد يكون الضمير الأنجلو ساكسونى حساساً وسريع التأثر، إلا أنه يتميز بالمرونة أيضاً، وقد نجح بصفة عامة فى تركيز غضبه على مظاهر شرور العالم التى تمثل تهديداً يعوق تنفيذ المشروع الهام للدولة الأنجلو ساكسونية.

ربما يكون الأنجلو ساكسونيون في براءة الحمام، كما يلاحظ جيراننا ونقادنا، لكن ذلك لا يتعارض، على نحو فريد، مع قدرتنا على أن نكون في دهاء الحيات.

إن اهتمامنا هنا لا ينصب على الضمير المنشق في أرجاء العالم الأنجلو ساكسوني، أو على أولاد عمومته الأكثر بعداً الذين نجدهم في الشعوب البروتستانتية الناطقة باللغات الجرمانية وشعوب شمال أوروبا، لكننا نهتم بتاريخه ومعناه المحدد في الولايات المتحدة. وبجذورها الممتدة في الأساس إلى الولاء الانفصالي لطائفة المتطهرين في نيو إنجلند، وبنشأتها في المغيب الطويل الهادي للكالفينية الأمريكية المتداعية، كان للثقافة الفرعية الويلسونية تأثير فعال وقوي داخل الحكومة وخارجها من القرن الثامن عشر فصاعداً. وبالرغم من سجلها التاريخي الطويل في الولايات المتحدة وخارجها، فقد استمر أثر الشخصية القومية هذا في إزعاج كل من المحللين الأمريكيين والأجانب. إن للمدرسة الهاميلتونية في السياسة الخارجية حضور معروف ومريح في العلاقات الدولية، وكانت أسسها معروفة حتى لو أسئ فهمها أحياناً. أما ما كان أكثر إثارة للجدل من وجهة نظر الدبلوماسية التقليدية فكان أثر الويلسونية في الشخصية القومية: وهي رؤية تصر على أن للولايات المتحدة حق، وعليها واجب، تغيير سلوك باقي دول العالم، وأنه يمكن بل ينبغي للولايات المتحدة ألا تشغل نفسها فقط بالطريقة التي تدير بها الدول الأخرى الشؤون الدولية، بل بكيفية إدارتها لشؤونها الداخلية أيضاً.

إن الحقد والسخرية اللذان صبهما الواقعيون في بريطانيا وغيرها على الأسلوب الويلسوني في السياسة الخارجية، ولازالوا يصبونهما، لأمر غريب ومروع في آن واحد. منذ فترة حكم واشنطن الأولى، وبخاصة قبل عهد الإرهاب*، عندما اعتقدت قوة كبيرة في السياسات الأمريكية أن واجب الولايات المتحدة وأهميتها يقتضيان منها المشاركة إلى جانب الثورة الفرنسية في حرب عامة ضد الدول الملكية، تم التعامل مع الاندفاع الويلسوني بنوع من العداء كالذي استقبل به آهاب وإيزابيل مواعظ النبي إيليا، أو كالذي سمعت به هيروديا لموعظة يوحنا المعمدان.

من المؤكد أن رأس ويلسون على طبق كبير هي ما كان سيجموند فرويد يسعى لتقديمه حينما كتب، مع الدبلوماسي الأمريكي وليم سي. بوليت، أكثر الأوصاف حقداً في بيان التحليل النفسي، «السيرة النفسية» لويلسون. وتعتبر تحذيرات كيسنجر ضد الأخلاقيات في السياسة الخارجية

* عهد من عهود الثورة الفرنسية (من مارس ١٧٩٣ إلى يوليو ١٧٩٤ تقريباً)، أعدم خلاله على المقصلة عدد كبير من المواطنين ورجال السياسة.

الأمريكية نموذجاً حديثاً ومعتدلاً نسبياً من هذا النوع، حتى أكثر المؤرخين سماحة وفطنة أمثال والتر ماكدونو الحائز على جائزة بوليتزر، صنف التقليد الويلسوني عن «أنصار تحسين العالم» باعتباره متطفل غير شرعى على المسيرة الجليلة للسياسة الخارجية الأمريكية.

ولكن مثلما حدث مع عدد كبير من أنبياء الكتاب المقدس، يبني الأبناء قبراً لمن قتلهم أبائهم من المثاليين. ولقد لاحظنا أن أوروبا اضطرت لتقبل النبي الذي سخرت منه، وأن كل دولة أوروبية تقع إلى الغرب من الاتحاد السوفييتي القديم تدير سياستها الآن طبقاً لخطوط ويلسونية بحقيقة واقعية لا ريب فيها. وكان رونالد ريجان الذي تولى الرئاسة داعياً إلى إنجيل واقعي ويشجب الضعف الشديد لسياسة كارتر الخارجية - قد جعل الدعم العالمى لحقوق الإنسان حجر أساس لإدارته. حتى كيسنجر رائد الواقعية نفسه يفتخر الآن باتفاقيات هلسنكى التى رفضها الواقعيون أو أدانوها من قبل.

تقاليد الإرسالية

منذ نهاية الحرب الباردة وحتى نهاية حكم كلينتون، احتدمت المعارك بين الويلسونية والهاميلتونية على السيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية. وتعكس كثير من الصراعات المعاصرة حول السياسة الخارجية - مسألة الصين على سبيل المثال - صراعاً بين السعى الهاميلتونى لبناء نظام تجارى عالمى، وبين الرؤية الويلسونية بأن هذا النظام لا بد أن يقوم أيضاً على مبادئ الحكومة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وكما نشأت السياسات الهاميلتونية المعاصرة من تطور تاريخى طويل، كذلك امتدت جذور القوى التى تسعى لإعطاء شكل ويلسونى للسياسة الخارجية الأمريكية اليوم فى أعماق التاريخ الأمريكى، وقامت بتطوير أفكارها عبر أجيال عديدة من الخبرة والتفكير.

عندما يفكر معظم دارسى السياسة الخارجية، سواء الأمريكين منهم أو الأجانب، فى طريقة أداء المثالية الأمريكية، يفكرون فى إدارة السياسيين للحكم. إذ يفكرون فى ويلسون وقت معاهدة فرساي، أو بيل كلينتون عند إرساله جنود المارينز إلى هايتى. لكن مثلما كانت قصة العلاقات التجارية الأمريكية مع باقى دول العالم، إلى حد ما وبدون شك جزءاً صغيراً جداً من قصة تفاعل حكومات مع حكومات أخرى، فإن قصة الويلسونية هى بالأحرى قصة العمل الشعبى. وتمثل الويلسونية إلى حد بعيد جزءاً من السياسة الخارجية للشعب الأمريكى الثابتة والتى استمرت لقرون، وهو أمر يرتبط ويؤثر ويتأثر بالسياسة الخارجية للحكومة الأمريكية، لكنه يظل أمراً يجب

تفهمه فى إطاره الخاص وبأسلوبه الخاص.

إن قصة نشاط الإرساليات الأمريكية - وهى قصة لا تقتصر بصورة أو بأخرى على أعمال الإرساليات الدينية لأى - أو حتى كل - طائفة دينية، بل تشمل أعمالاً تخص عدداً لا حصر له من الأمريكيين فى المجال الطبى والدينى والإسعاف والإعانة، واتخاذ الإجراءات السياسية الفعالة من كل الأنواع عبر أنحاء العالم - هى جزء من «التاريخ المفقود» للسياسة الخارجية الأمريكية. ولقد لعبت دوراً أكثر أهمية فى علاقة الولايات المتحدة بالعالم، وفى علاقة العالم بالولايات المتحدة، وفى الإحساس النامى بمجتمع عالمى، أكثر مما هو معروف بصفة عامة. مع ذلك فإن مساعى الإرسالية التى هى أحد أهم الجهود التى قام بها عدد كبير من أفراد الشعب الأمريكى فى أى مجال، وأكثرها ثباتاً، وهى جهود لها نتائج عظيمة فى هذا القرن، تتعرض لخسوف فكرى. ويستخرج المؤرخون أنصار الحركة النسائية معادنها النفيسة للكشف عن الدور الذى قامت به النساء فى هذه المغامرة. وبالمثل يمعن بعض المؤرخين الأمريكيين الأفارقة النظر فى الأساليب التى استطاعت بها القاعدة الشعبية فى مجتمعات الكنيسة الأمريكية الأفريقية أن تخطط برنامجاً دولياً وتدعمه حتى قبل إلغاء الرق. كانت هناك عمليات مسحية قوية للنشاط الإرسالى فى دول معينة. كما فى دراسة عن إرساليات الصين قام بتحريرها جون ك. فيربانكس عام ١٩٧٤. أما مؤلف دانيال ج. بورستين «التجربة الديمقراطية» فيسلم بمركزية التجربة الإرسالية لفهم التدخل الأمريكى فى العالم. لكن بصفة عامة فقد التاريخ التبشيرى ما كان له من أهمية فى ميدانه عندما تولى مؤرخ الإرساليات الأمريكية الكبير كينيث سكوت لاتورتيت، على سبيل المثال، منصب رئيس الجمعية التاريخية الأمريكية عام ١٩٤٨.

إن الاختفاء التام لموضوع بهذه الأهمية يتطلب تفسيراً، فهناك أسباب متعددة تشرح قلة عدد المؤرخين المعاصرين الذين جذب انتباههم هذا الموضوع الجوهري. وتلعب اللامبالاة العامة بالسياسة الخارجية الأمريكية فى القرن التاسع عشر دوراً فى ذلك. وقد تجاهل المؤرخون ذوو التوجه الأوروبى تاريخ الإرساليات لأنها تتعامل بصفة أساسية مع الأحداث الموجودة فيما أصبح الدول النامية الآن. أما المؤرخون أصحاب التوجه النخبوى فى السياسة الخارجية فيتجاوزن ما يعتبر فى الأساس حركة قاعدة شعبية. وقد وجد المؤرخون المتعاطفون مع طموحات العالم الثالث أن الموضوع بغيض فى جوهره: فمن زاوية معينة تبدو الحملات التبشيرية كأنها نوع كره بصفة خاصة من الاستعمار الثقافى، نوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستعمار السياسى والاقتصادى. هذا بالإضافة إلى أنه حتى وقت قريب للغاية، كان كثير من مؤرخى تيار ما بعد الحرب الأمريكيين

يقللون إلى حد بعيد من أهمية الأمور الدينية في التاريخ الأمريكي. وقد ركز هؤلاء المؤرخون على الموضوعات الدنيوية لأسباب منهجية من ناحية، وأسباب ثقافية وأيديولوجية من ناحية أخرى. وربما تم إهمال تاريخ الحملات التبشيرية إلى حد بعيد لأنها اجتازت الحدود الجغرافية والطائفية مثقلة بوثائقها الأصلية التي كانت تتبعثر غالباً في الأرشفات الطائفية المظلمة. أضف إلى ذلك أن المشروع التبشيري أصبح تقليداً قديماً لا يصلح في هذا العالم المعاصر متعدد الثقافات. إن التفكير في المحاولات الأمريكية الطويلة لتصدير القيم والمعتقدات المسيحية إلى العالم النامي كان أمراً كريهاً في الأصل بالنسبة للعقل الليبرالي في نهاية القرن التاسع عشر. يظل تصدير القيم إلى الأجزاء غير المستنيرة في العالم - أفريقيا، ألاباما، الصين - محل اهتمام أساسي لليبراليين الأمريكيين اليوم، لكن ذلك يجعل الناس غير مرتاحة لرؤية نفس اليقينيّات القاطعة والدوافع التبشيرية التي سادت بين أجدادهم تستخدم لنشر قيم ومعتقدات مختلفة كهذه. وعند نقطة معينة قد يؤدي التفكير في مثل هذه التباينات التاريخية بالمرء إلى وضع اليقينيّات السياسية والأخلاقية المريحة الخاصة بالرأى المستنير موضع تساؤل - ولا يوحى بمشروع كهذا بالنسبة لشباب الأكاديميين ممن لهم مستقبل مهني يجب بناؤه.

إن لدى الدارسين المسيحيين المحافظين الذين قد يتوقع منهم الاحتفاء بتاريخ الحملات التبشيرية ومن ثم دراستها، لديهم كذلك مشكلات في الموضوع. وعلى الرغم من أن الطوائف الدينية التي لا تزال تحتفظ ببرامج تبشيرية نشطة تدرس بالفعل «علم التبشير»، فإن اهتمامها ينصب على تدريب أعضاء المستقبل في الإرساليات وإيجاد أساليب أكثر نجاحاً في التبشير بالإنجيل. إن التاريخ الحقيقي للتبشير يطرح قضايا للبروتستانت وغيرهم من المسيحيين المحافظين؛ فالحركة العالمية الحديثة نشأت، مثل كثير من الشخصيات الرائدة في النظام اللاهوتي الليبرالي، من عالم الإرساليات التبشيرية. ودراسة نزيهة للسجل التبشيري يمكن أن تتوصل إلى أن التفكير النسبي متعدد الثقافات الذي تتميز به الولايات المتحدة اليوم يدين بكثير من قوته الاجتماعية إلى النتائج غير المتوقعة للإرساليات الأمريكية في الخارج.

إذا لم يكن الوصف الكامل للحركة التبشيرية الأمريكية يخرج عن هذا النطاق، فإن مجرد صورة سريعة ستكون كافية للإشارة إلى أهميتها المركزية في تطور السياسة الخارجية الأمريكية، والثقافات الفرعية التي شكلتها وعززتها. بعد صلاة هايسباك الشهيرة عام ١٨٠٦ خارج كلية ويليامز، والتي قام فيها مجموعة من الطلاب بإعلان وهب حياتهم للإرساليات الخارجية، غادرت قطرات صغيرة - سرعان ما تحولت إلى فيضان هائل، من الإرساليات الولايات المتحدة للخدمة

خارج البلاد. وتوقف أنونيرام جودسون وزوجته لمدة قصيرة فى الهند قبل الوصول إلى بورما (ميانمار حالياً). وبحلول عام ١٨١٩ وجدت السيدة جودسون أنه بينما تظهر نساء بورما اهتماماً ضئيلاً بصورة تثير الإحباط بإنجيل المسيح، كن يتطلعن بشدة لتعلم القراءة أو الحياكة، وأنهم ورجالهن كانوا يتطلعون إلى معلومات عن العالم الواسع⁽²⁾.

إن الصحوات الدينية غير العادية المعروفة باليقظات العظمى الثانية والثالثة فى بداية القرن التاسع عشر عمقت عنصر التوهج فى الثقافة الأمريكية، وزادت عدد الشباب الباحثين عن عمل فى الإرساليات الخارجية بسرعة كبيرة. ولكن لأن كل طائفة دينية تحفظ سجلاتها بطريقتها، كما أن بعض أشد الطوائف توجهاً تبشيراً (مثل المعمدانين) يتجنبون أنواعاً من التنظيم الكهنوتى الهرمى التى تتجاوز المستوى الجماعى الذى يشجع الاحتفاظ بالسجلات، فإنه يصعب إيجاد تقديرات دقيقة لعدد الإرساليات ومجموعات العمل المرتبطة بالتبشير. ولكن هناك قائمة واحدة تشير إلى وجود حوالى خمسة آلاف أمريكى بروتستانتي من أعضاء الحملات التبشيرية فى عام ١٩٠٠، مع زيادة هذا العدد إلى أكثر من تسعة آلاف بحلول عام ١٩١٥⁽³⁾.

لكن من المؤكد أن هذه الأعداد ناقصة، فهى تقتصر على القائمين المتفرغين بالوظائف الدينية ولا تدخل فيها أعداد المعلمين الذين يخدمون فى مدارس وكرليات الإرساليات فى الخارج، ولا مجموعة العمل الطبية، ولا المتخصصين فى الزراعة أو الفنين الذين يدعمون جهود الإرسالية ويتممونها. كذلك لا يتم عادة احتساب زوجات العاملين فى الإرسالية واللاتى يعملن بصفة عامة فى الجهود الطبية والتعليمية والدينية، ضمن فريق العاملين. أضف إلى ذلك أن هناك عدداً كبيراً من التبشيريين الأمريكيين جاؤا من العاملين فى سلسلة الكنائس البروتستانتية. فقد كان للحركات الدينية المحلية الأمريكية، مثل «أدفتيست اليوم السابع» و«القديسون الحديثون (المورمون)»، حضور نشط طويل فى حملات التبشير الدولية.

وقد ازداد عدد العاملين فى الحملات التبشيرية البروتستانتية خلال القرن العشرين، ليصل إلى حوالى اثنين وخمسين ألفاً من الأعضاء بحلول سبعينيات القرن. حتى عدد أعضاء إرساليات الكاثوليك والبينتكوستال والأدفتيست والقديسين الحديثين، زاد بصورة أسرع خلال القرن العشرين، ومع بداية القرن الحادى والعشرين يبدو أن حوالى مائة ألف أمريكى يخدمون فى الحملات التبشيرية الدينية فى الخارج⁽⁴⁾. فهناك أربعة عشر ألفاً من سكان ولاية «يوتا»، تقرر أن يتم حذفهم من التعداد العام للسكان عام ٢٠٠٠ لأنهم يخدمون فى نوبات عمل فى الإرساليات الخارجية - وهو عدد كبير لدرجة تكفى لتكف يوتاه مقعداً إضافياً فى مجلس النواب.

إذا أضفنا لهذه الأعداد عدداً آخر من الأمريكيين المشتركين فى الخدمات الدنيوية عبر البحار - العمل مع المنظمات الأهلية التى ترعى شئون اللاجئين والتنمية والخدمات الطبية، وبعض الهيئات مثل «فرق السلام» - سنرى أن النار التى توهجت فى اجتماع هايسباك قد انتشرت فى كل أنحاء العالم، وأن جهود نشر ما عرفها الأمريكيون فى كل جيل بأنها اللمسات الأساسية لأسلوب الحياة الأمريكى فى باقى دول العالم، هى قوة نافذة وراسخة ونامية فى مجتمعنا.

كانت مجالس الإرساليات الكبيرة تعمل بصورة أو بأخرى كأول شركات متعددة القوميات فى التاريخ الأمريكى. وكانت بتلقيها تبرعات بالدولار، تقوم بتوزيع تلك الأموال فى جميع أنحاء العالم. كانت توظف لديها السكان المحليين، وتقيم شبكات أعمال للمدارس والكليات، وتدير مزارع نموذجية، وتنشئ مطابع آلية - تعمل أحياناً بحروف صممها العاملون بالإرسالية للثقافات التى لم يكن لها حرف هجاء فى السابق. وبحلول عام ٢٠٠٠ قامت أحد التنظيمات التبشيرية، مؤسسة ويكليف لترجمى الكتاب المقدس، بترجمة جزء من الكتاب المقدس على الأقل إلى ١٥٧١ لغة^(٥). وبحلول عام ٢٠٠١، قامت جمعيات الكتاب المقدس المتحدة بنشر نسخ من الكتاب المقدس فى نحو ٢٢٦١ لغة ولهجة مختلفة^(٦)، وكانت الجذعونيات - والمعروفة لمعظم الأمريكيين بأنها مصدر الأناجيل التى تجدها فى غرف الفنادق والموتيلات فى طول البلاد وعرضها - قد تم توزيعها مجاناً، فيما يقرب من بليون نسخة من العهد الجديد على الأقل بثمانين لغة فى ١٧٥ دولة فى شتى أنحاء العالم^(٧).

كانت المطابع الإرسالية تنشر الكتاب المقدس والأدبيات الروحية الأخرى، كذلك كانت تقوم بطباعة أعمال علمية وطبية وزراعية وتاريخية، فكانت فى أغلب الأحيان توفر للسكان المحليين أول تعرض منظم لأفكار العالم الغربى وخلفياته. كانت ملخصات المعلومات السياسية والتاريخية والثقافية والاقتصادية التى كان يعدها العاملون بالإرسالية ويقوم بجمعها أفراد الحملة التبشيرية، فيما كان يتطور أحياناً إلى منشورات سنوية أو نصف سنوية، كانت أكثر مجموعات المعلومات شمولاً والتى يمكن أن يجدها العامة فى القرن التاسع عشر فى العالم غير الغربى. وكان الدبلوماسيون عند انتقالهم لمناصب جديدة، ورجال الأعمال عند بحثهم عن أسواق جديدة، يتجهون إلى عالم الإرساليات باعتباره أفضل مصادر المعلومات. وغالباً ما كانت القواميس وكتب القواعد التى يعدها أعضاء الإرساليات هى أفضل المصادر المتاحة - إن لم تكن الوحيدة - لدراسة اللغات.

ربما كان من الخطأ ألا نفكر فى الإرساليات سوى بوصفها مكان صائدى الروح الذين ينشدون المزامير. فمنذ الأيام الأولى، عندما وجدت أن هاسلتاين جودسون أنها تقدم العلم لنساء

بورما، وكان القس جودسون يدرس التقنيات الغربية لرجال بورما، قامت الحركة الإرسالية بأمر أكثر بكثير من مجرد بناء الكنائس وإنشاء الترانيم. ومن المؤكد أن كثيراً مما نعتبره الآن الجناح اليسارى من المثالية العلمانية له جذور فى الإرساليات، تماماً مثل مدارس هارفارد، وبرنستون، وييل، التى بدأت باعتبارها كليات دينية قبل أن تتطور إلى الجامعات العلمانية التى نعرفها اليوم.

كان التحول من عضو تبشيري ديني طوال الوقت إلى طبيب أو ممرضة أو مهندس زراعى أمراً يسيراً. فقد وجد أعضاء الإرساليات أنفسهم يتعاملون مع مدى واسع من المشكلات فى الدول التى انتقلوا إليها. ومنذ البداية المبكرة، وجد أعضاء الإرساليات أنهم كى يكون لهم تأثير وفعالية، عليهم عمل ما هو أكثر من مجرد الوعظ بالإنجيل. إذ يجب تعليم لغات أجنبية، وفى بعض الأحوال إنشاء حروف هجائية خاصة بهم، حتى يتسنى قراءة الكتاب المقدس بتلك اللغة الجديدة. لكن المشكلات كانت أكبر من ذلك : كيف يمكن اجتذاب الوثنيين إلى الكنيسة؟ تبرز الإجابات واضحة فى العقل خاصة وأنها معززة بتعاليم المسيح نفسها: أطعموا الجياع، علموا الأطفال، عالجوا المرضى. إن أعضاء الإرساليات الدينية، مهما كان حماسهم للأرواح لا يمكن أن يفضوا الطرف عن الحاجات الأخرى لمن يعيشون بينهم. فيجب عليهم التعامل أيضاً مع الجهل والشئون الصحية والمرض واضطهاد النساء، والمرض - جزئياً باعتبارها ضروراً فى أنفسهم ولأنفسهم مما كان أعضاء الإرساليات يشعرون بالتزامهم بالقضاء عليها، ومن ناحية أخرى لأن مكافحتها تجذب الأرواح لرسالة المسيح.

وبسرعة شديدة أصبحت مهام أعضاء الإرساليات أكثر تعقيداً. وكان الظلم الاجتماعى هو أكبر الشرور التى وجدت فى مناطق عديدة من العالم. فقد جرحت نظم الاستعباد الإقطاعى قلوب أعضاء الإرساليات مثلما أذى الإقطاع فى إنجلترا فى عهد الملك آرثر مشاعر بطل رواية مارك توين الأمريكى من ولاية كونتيكيت. إذ كيف يمكن لأخ مسيحي أو أخت مسيحية الوقوف فى صمت أمام هذا الظلم، خاصة عندما كان إقطاع النبلاء ألد أعداء المسيحية، كما فى كوريا، يستخدمون نفوذهم فى منع الفقراء المساكين من الحضور للكنيسة؟

وإلى جانب ذلك كانت هناك مشكلة التواجد الغربى الذى لا يمارس التبشير. فقد كان التجار المجردون من الأخلاق، والبحارة الفاسقون، والاستعماريون الجشعون مصادر دائمة للخطر لشعوب العالم غير الغربى. فالحضارات والإمبراطوريات العظمى، مثل الإمبراطورية العثمانية والصين، تعرضت لضغط شديد لتستجيب. كان كثير من الشعوب القبلية مقهورة تماماً، وربما لم ينج بعضها إلى ما بعد القرن التاسع عشر، وربما فقد البعض الآخر صلاتهم بثقافتهم الذاتية دون

أن يجدوا طريقة للاقترب من ثقافات الغرب الجديدة وتقنياته. أما أعضاء الإرساليات، والذين كانوا يعتبرون أنفسهم دائماً حلفاء للشعوب غير الغربية ممن يعيشون معهم، فكانت لهم علاقات معقدة مع كل هذه القوى. من هنا عارض أعضاء الإرساليات بصفة عامة تجارة الأفيون في الصين، وبعض مظاهر الاستعمار الاقتصادي الغربي، لكنهم رحبوا بوجود الجيوش الغربية عندما كان هناك خطر يهدد حياتهم وممتلكاتهم. ومن المؤكد أنه كان لبعض أفراد الإرساليات آراء تتدرج من الدعم التام للأعمال التجارية إلى الارتياح في أي سعى لتحويل انتباه رعاياهم عن الصليب. ولكن في كل الأحوال بالفعل، يرى أعضاء الإرساليات أنفسهم باعتبار أنهم يشغلون دور الوسيط - فيحاولون حماية رعايا كنائسهم من سلب الغربيين المجردين من الأخلاق ونهبهم، وفي الوقت نفسه فإنهم يمثلون الوسيلة التي يمكن للقيم والأفكار والأساليب الغربية بها اختراق الثقافات المحلية.

قام أعضاء الإرساليات الأمريكية بدور هام في تثبيت وضبط سلوك رجال الأعمال والتجار الأمريكيين وغيرهم في الخارج. كما كانت النساء العاملات إما بوصفهن أصحاب مهن مستقلات أو بوصفهن زوجات أعضاء الإرساليات المعتمدين، في الغالب، هن النساء الوحيدات من العرق الأوروبي اللاتي يتواجدن في مدينة أو منطقة معينة، وقد وضعن اتجاهات أخلاقياً واجتماعياً للمغتربين الجديرين بالاحترام، بينما يعتبر مجتمع الإرسالية بصفة عامة نفسه مسئولاً عن رعاية أرواح الأمريكيين في الخارج. ومن المؤكد أن التجار الأمريكيين الذين لم يروا في الغالب أي تعارض بين أنشطتهم الاقتصادية وقيمهم الروحية كانوا ينضمون للكنيسة والأنشطة التبشيرية. كما قام أعضاء الإرساليات بدور في نشر بعض المؤسسات مثل الروتاري الدولية وجمعية الشبان المسيحيين YMCA.

في معظم الأحيان كان تحسين فرص التعليم يخطر على بال أعضاء الإرساليات بوصفه سلاحاً هاماً. فتوفير التعليم لشباب أذكيا يمكن أن يمنح أعضاء الإرساليات فرصة لصياغة عقول سهلة التشكيل لجيل جديد من القادة، وتكسبهم رضا الوالدين. فكان يمكن للتعليم أن يعرض الصغار لأطروحات القرن التاسع عشر في العقيدة والعلم والأخلاق والاقتصاد السياسي، وهي مما يؤمن أعضاء الإرساليات أنفسهم بأنها أحدث أفكار الأمور الإنسانية. أصبح تطور التعليم إحدى العلامات البارزة في تاريخ الإرساليات المسيحية الأمريكية. وحتى اليوم، فإن بعض أكبر مؤسسات التعليم شهرة ومكانة في الشرق الأوسط هي مؤسسات إرسالية ومنها كلية روبرت في تركيا والجامعة الأمريكية في بيروت. قبل عام ١٩٤٩، قامت شبكة الإرساليات الأمريكية في الصين بدعم عدد كبير من أقوى الجامعات وأكثرها تقدماً في هذا البلد، إلى جانب برنامج ضخم لتشجيع

دراسة الطلاب الصينيين فى الولايات المتحدة. كما جندت كليات الإرسالية وجامعاتها دارسين من الولايات المتحدة فى مجالات عديدة إلى جانب الدراسات الدينية، وأصبح عدد كبير من هذه الكليات والجامعات مواطن نشأة الحركات السياسية التى كان من شأنها صياغة كفاح العالم غير الغربى من أجل الاستقلال السياسى والثقافى فى القرنين العشرين والحادى والعشرين.

قامت الحركة التبشيرية بدور رئيسى فى تنمية المجتمع المدنى العالمى. وربما يكون من الصعب بالنسبة للأمريكيين اليوم، الذين اعتادوا على التباعد الشديد الموجود الآن بين منظمات مثل المنظمة الوطنية للمرأة (NOW) على سبيل المثال، وعدد كبير من الجماعات الكاثوليكية والبروتستانتية المحافظة، أن يقدروا الصلة التاريخية الوثيقة بين كثير من منظمات المجتمع المدنى العلمانى اليوم والحركة التبشيرية. كان ذلك عندما استطاعت أيدى وودرو ويلسون المرنة أن تدفع هذين القارين معاً، بينما فى وقت تال كانت بات روبرتسون وهيلارى كلينتون يدفعان كل منهما على حدة. فى تلك الأيام، كانت البروتستانتية الواثقة التى تحاول تجميع الأنصار بطريقة تتسم بالعنف هى موطن أنصار الحركة النسائية وحركة تحريم المسكرات، وحركات السلام، وحركة مكافحة التدخين، وحليفها الطبيعى. ولا زالت هناك بعض ملامح من هذه الفترة المبكرة يمكن رؤيتها فى الأسلوب الذى تهاجم به الجماعات اليمينية واليسارية دولاً مثل الصين بسبب سجلات حقوق الإنسان المتواضعة، وبسبب أن أسلوب الحرب على التدخين والمخدرات قد جمعت المجتمعات المتبانية مع بعضها البعض فى ائتلاف لا يختلف كثيراً عن الحركة الاجتماعية الواسعة لتحريم المسكرات.

لقد جاعنا المفهوم الحقيقى للمجتمع المدنى العالمى من الحركة التبشيرية؛ فبعيداً عن حفنة من المفكرين المنعزلين، لم يفكر أحد على الإطلاق قبل أعضاء الإرساليات فى أن مجتمعات العالم وثقافته لديها، أو يمكن أن يكون لديها، سمات مشتركة لتكون مجتمعاً عالمياً مرغوباً فيه. ومن المؤكد أنه قبل الإرساليات لم تنهض مجموعة كبيرة من الناس لإقامة مثل هذا العالم. وقد ظهر بين التبشيريين مفهوم أن الدول المتخلفة يمكنها بل يجب عليها أن تتحول إلى دول صناعية ديمقراطية على النمط الأوروبى، وكانت منظمات التنمية مثل «الرؤية العالمية» (World Vision) وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، فى مقدمة جهود التنمية. وكانت فكرة أن الحكومات فى العالم الغربى عليها مسئولية دعم تنمية البلدان الفقيرة عن طريق المعونة المالية وغيرها من أشكال المساعدة تأتى بالمثل من عالم التبشير. ومعظم المنظمات الدولية المعاصرة التى تقدم الإغاثة من الكوارث الطبيعية وإيواء اللاجئين تقوم بتدريب ممارسى الطب للدول الفقيرة، أو تؤدى خدمات أخرى هامة على أسس دولية، يمكن تتبع أصولها لتصل إما إلى المنظمات التبشيرية أو إلى بيئة تبشيرية.

من المؤكد أن الحركة التبشيرية تستحق اعترافاً أكبر بالفضل مما تناله غالباً من أجل تعزيز فكرة المجتمع الإنساني العالمي. ففي الوقت الذي كان فيه الرأي التقدمي في العالم الغربي يزداد تأثراً بنظريات علم تحسين النسل (اليوجينيا)، و«العنصرية العلمية»، والداروينية الاجتماعية، كانت الإرساليات، التي تعمل أحياناً على أساس القراءة الفعلية لسفر التكوين، تدافع بجرأة عن أن البشر من كل الأعراق والأجناس ينحدرون من أسلاف مشتركة ويتقاسمون تراثاً عالمياً عاماً، ويمتلكون جميعاً حقوقاً متساوية لا يمكن التفريط فيها.

في كل الأحوال يمكننا أن نرى أنه في الفروع العلمانية كما في الفروع الدينية للحركة التبشيرية، كانت هناك محاولة قوية عمرها قرنان من الزمان قام بها قطاع هام من الشعب الأمريكي لتحويل العالم وإحداث ثورة اجتماعية واقتصادية وطبية ودينية. ولقد اعتقدت هذه المجموعة أن من مسئولية حكومتهم دعم هذا الجهد، وبينما لم ينجحوا أبداً نجاحاً كاملاً في تحويل حكومة الولايات المتحدة إلى منظمة خيرية بكل ما في الكلمة من معنى، إلا أنهم أحرزوا ولا زالوا يحرزون قدراً كبيراً من النجاح في التأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وصياغتها.

إن هؤلاء الذين رأوا أن من واجب أمريكا إعادة تشكيل العالم على صورتها، قضوا القرن التاسع عشر في التماس عمل تقوم به الحكومة الأمريكية على ثلاثة مستويات مختلفة. في المستوى الأول تأتي المطالبة بدور فعال للحكومة الأمريكية في إعطاء أعضاء الإرساليات الأمريكية حق دخول الدول الأخرى، مع توفير الحماية القانونية لهم فيها، وحماية ممتلكاتهم، وفي النهاية عندما يتم التحول الديني تقوم بحماية الأقلية المسيحية من المذابح الخاصة أو التمييز الديني الحكومي أو الاضطهاد.

عند هذا المستوى حظى أعضاء الإرساليات بدرجة كبيرة من النجاح. ويقولهم إن المواطن الأمريكي الذي ينشر كلمة الله يستحق على الأقل نفس الدرجة من الدعم من حكومته والتي كان يمكن أن يتوقعها تاجر أفيون أمريكي، أرسى أعضاء الإرساليات بسرعة مبدأ أن حكومة الولايات المتحدة يمكنها استخدام مساعيها الحميدة حيثما استطاعت لصالح المساعي التبشيرية. وقد منحت المعاهدات المبكرة مع الصين واليابان وسيام (تايلاند حالياً) والإمبراطورية العثمانية، أعضاء الإرساليات حق الإقامة، وحياسة ممتلكات، والدعوة إلى الدخول في دين جديد دون اضطهاد. وقد سعى أعضاء الإرساليات، مثل غيرهم من الأجانب، إلى التمتع بوضع خارج نطاق التشريع الوطني، وعادة ما وجدوا ذلك في الدول غير الأوروبية. وبإعفائهم من قوانين البلاد التي يقيمون فيها، لم يخضعوا إلا إلى السلطان القضائي الذي يخضع له الموظفون في بلادهم.

وينمو الحركة التبشيرية وازدياد نجاحها، انتقل أعضاء الإرساليات وحلفائهم إلى المستوى الثانى من الفعالية السياسية. فقد أصبح هناك أهمية متزايدة لحماية حياة وممتلكات ومصالح أعضاء الإرساليات الأمريكية، واستهلكت جهود أداء ذلك طاقة ووقتاً أكبر من مجموعة الدبلوماسيين الأمريكيين. فقد أدخل انهيار النظام وما لحقه من تخريب الممتلكات الإرسالية فى بلاد مثل الصين، حكومة الولايات المتحدة فى مفاوضات قوية للحصول على تعويض. كذلك ساعد تهديد الإرساليات وتهديد حياة الصينيين المتحولين للمسيحية، وقت ثورة «البوكسر»، على بناء إجماع أمريكى داخلى على المشاركة فى قوات الدول الخمس التى اتجهت لإغاثة الرعايا الأجانب فى بيجين. لكن بعد ذلك أدى رأى الإرسالية إلى انفصال الولايات المتحدة عن المطالبة بالتعويضات الباهظة التى قررتتها الحكومات الأوروبية على الصينيين المهزومين. وربما جاء أكبر نجاح أصابه أعضاء الإرساليات وهو إقناع حكومة الولايات المتحدة بجعل حماية ممتلكات الإرسالية هدفاً دبلوماسياً رئيسياً، فى عام ١٩١٧، وذلك عندما أقنعوا ويلسون بألا يعلن الحرب على الإمبراطورية العثمانية حليف ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى. وأبلغوا البيت الأبيض أن إعلان الحرب قد يعنى إغلاق عدد هائل من المؤسسات التعليمية التابعة للإرسالية، وربما مصادرة ممتلكاتها. ومن المؤكد أن هذا سيتسبب فى ترك الأقليات المسيحية فى هذه الإمبراطورية دون أى حماية فى وقت العنف الطائفى الدموى.

وقد وافق ويلسون، فلم تعلن الولايات المتحدة الحرب على الدولة العثمانية، واحتفظ أعضاء الإرساليات بمدارسهم.

على المستوى الثالث والأعلى من النشاط، سعت الإرساليات لإقناع حكومة الولايات المتحدة باستخدام تأثيرها لتعزيز ما يمكن أن يطلق عليه اليوم أجندة حقوق الإنسان فى العالم النامى. ففى بعض البلدان كانت المجتمعات المسيحية الوطنية حتى ذات الحجم المعتدل للغاية والتى ظهرت فى القرن التاسع عشر تسبب إزعاجاً للسلطات المحلية والمجتمعات الدينية التقليدية. كذلك كان تقديم آلات طباعة بطراز غربى، ونمو الأدبيات المتزايدة المكتوبة عن موضوعات سياسية وثقافية واقتصادية حساسة أموراً تزيد من إزعاج المسئولين فى بعض البلدان. أما محاولات قمع الطوائف المسيحية الجديدة - فى كوريا، والإمبراطورية العثمانية، والصين - فقد واجهت مقاومة دبلوماسية حازمة من الولايات المتحدة، وتحت رعاية الحركة التبشيرية بدأ الدبلوماسيون الأمريكيون فى إجراء مفاوضات منتظمة مع الحكومات الأجنبية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان.

كان إنشاء الكليات والجامعات على الطراز الغربى، بالمعايير الأمريكية للخطاب الأكاديمى

الحر، قضية أخرى محل الاهتمام تماماً مثل إتاحة الفرص التعليمية للطالبات. ففي الجزيرة التي تعرف الآن بسريلانكا كان على أعضاء الإرساليات التغلب على معتقدات محلية بأن قيام الفتيات بالتعلم والقراءة أو حتى رؤيتهن داخل المدارس أمر «شائن». وكانت الفتيات من الأطفال غير المرغوب فيهن اللاتي يتبناهن أعضاء الإرساليات الرحماء هن، في بعض الحالات، الفتيات الوحيدات اللاتي يسمح لهن بالاشتراك في برامج دراسية⁽⁸⁾.

كذلك سعى أعضاء الإرساليات إلى صياغة السياسة الأمريكية نحو دول منفردة لتعزيز فرصها في تحديث استقلالي سلمي. وقد سعى الويلسونيون لتوجيه السياسة الأمريكية نحو دول مثل الصين، وسيام، وهاواي، والإمبراطورية العثمانية، ليس لمجرد حماية ممتلكاتهم، بل أيضاً لتحسين الفرص التي يمكن لهذه الدول وغيرها تنميتها في توجهات اعتبرها الويلسونيون واعدة. كانت النتائج تختلط بشدة في بعض الأحيان، لكن القصد كان واضحاً: فقد آمن أعضاء الإرساليات وأصدقائهم بأن السياسة الخارجية الأمريكية ينبغي أن تساند الأهداف الاجتماعية والسياسية للحركات التبشيرية.

من الأمثلة الواضحة على قيام أعضاء الإرساليات بدور رئيسي مثير للجدل، هو دورهم في صياغة السياسة الأمريكية تجاه مملكة هاواي آنذاك. كان موقع الأرخبيل يجعل الأمر مثار اهتمام حكومة الولايات المتحدة، وكان امتلاك بيرل هاربر، بصور عديدة، هو مفتاح التحكم في أهم خطوط ملاحية في المحيط الهادئ. كان إبعاد هاواي عن الدول الأخرى أمراً جوهرياً للاحتفاظ بالساحل الغربي للولايات المتحدة آمناً ضد أي هجوم. ولأن تأثير أعضاء الإرساليات الأمريكية والمعتنقين الجدد للمسيحية قد أصبح متزايداً، كما زادت جماعات الضغط على حكومة الولايات المتحدة - بنجاح كبير إن لم يكن نجاحاً تاماً - لمساندة دعم الإرسالية «للإصلاحات» التي كانت تهدف إلى إضعاف المؤسسة الملكية التقليدية وجعل هاواي أكثر ديمقراطية. أما كون هذه الإصلاحات قد عجلت بانتهاء مجتمع هاواي التقليدي، وجعلت البلاد أكثر عرضة للاستيلاء الأمريكي عليها، فلم يزعج أعضاء الإرساليات كثيراً؛ وفي ذلك الوقت كما هو الحال الآن، لم تكن لدى الويلسونيين حساسية شديدة من «الفروق الثقافية» عندما يتم استخدامها لاضفاء الشرعية على أشكال حكومية غير ديمقراطية.

كانت المعاهدات الأولى بين حكومة الولايات المتحدة وكل من الصين وسيام من عمل أعضاء الإرساليات بصفة عامة، وكان أعضاء الإرساليات مستشارين لهم قيمتهم عند الحكومة السيامية خلال محاولاتها الطويلة التي كللت بالنجاح لإبعاد المستعمرين الأوروبيين.

كما أضفى أعضاء الإرساليات وحلفاؤهم تأثيراً كبيراً على كل من الرأى العام والسياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بكل من القوى العظمى مثل روسيا واليابان، وبمعظم ما أصبح، فى القرن العشرين، يعرف بالعالم الثالث. وهناك خطاب مفتوح إلى ملك بلجيكا الكريه ليوبولد الثانى كتبه جورج واشنطن ويليامز وهو من أبرز مراسلى الشئون الأجنبية الأمريكين الأفارقة المرتبطين بصلات قوية مع مجتمع الإرسالية، ساعد على إثارة عاصفة من الغضب ضد ما يحدث من وحشية فى دولة الكونغو الحرة. فهاجمت الصحف البلجيكية ويليامز على أنه «زنجى غير متزن»، إلا أن كتاباته ساعدت على إجبار ليوبولد على التخلّى عن سيطرته الشخصية على دولة الكونغو الحرة⁽⁹⁾. وفى تفسير قراره بالاستيلاء على جزر الفلبين، اعتمد الرئيس ماكينلى على منطق الإرساليات وليس منطق التجار حينما أخبر الشعب الأمريكى بأن عليه التزام «بتنصير» سكان الفلبين (الكاثوليك)⁽¹⁰⁾. أما الحق الذى منحته اليابان لأعضاء الإرساليات بالسماح لهم بإدارة مدارس، والتبشير بحرية فى كوريا، فقد ساعد على تقبل الرأى الأمريكى للاحتلال اليابانى القاسى لهذا البلد، بينما كان وصف الإرساله لوحشية اليابان فى الصين هو ما حول الرأى الأمريكى بصورة قاطعة ضد التوسع اليابانى فى آسيا، مما أعد المسرح لمرحلة الحرب العالمية الثانية فى المحيط الهادى. وبعد الحرب كان إعادة بناء الجنرال ماك آرثر لليابان فى الأساس تنفيذاً لبرنامج الإرسالية على أسنة الرماح. وقد تخطى الحاكم التقليدى عن ادعائه القداسة، وتم إقرار حرية الدين، والقضاء على الإقطاع، ووزعت الأراضى على الفلاحين؛ وتم تحرير النساء، وإنشاء نظام ديمقراطى للحكم؛ ومنح الحرية للصحافة، وإجازة الاتحادات التجارية، وتم تحريم الحرب. ودون الخبرة الطويلة للإرسالية لم يكن الأمريكيون ليعرفوا المهارة أو البراعة التى ميزت الاحتلال فى اليابان، وهى مغامرة فى السياسة الخارجية حتى أنه برغم ما صاحبها من اختلاف فى الرأى تعتبر بصفة عامة وإحدة من أهم المبادرات فى التاريخ الأمريكى وأتمها نجاحاً.

على الرغم من أن المجتمع اليهودى الأمريكى لم يشارك جيرانه المسيحيين حماسهم لتجميع أنصار جدد، إلا أن اليهود الأمريكين اشتركوا فى برنامج كبير خارج الوطن لدعم اليهود فى الخارج ومساعدتهم، وبدأوا غالباً بمشاركة الإرساليات المسيحية والقائمين على الأعمال الخيرية، فى ممارسة تأثيرهم على السياسات الأمريكية فى القرن التاسع عشر لضمان أن الولايات المتحدة تضع وزنها الدبلوماسى خلف جهود حماية المجتمعات اليهودية فى الخارج من الاضطهاد. فبعد الحرب الأهلية بوقت قصير، حينما بدأ سكان رومانيا المستقلين حديثاً فى الاحتفال باستقلالهم عن الظلم العثمانى باضطهاد اليهود الرومانيين، أرسلت إدارة الرئيس هايز يوجين شويلر اليهودى

الأمريكي للعمل كقنصل في رومانيا مع تعليمات خاصة بمساندة يهود رومانيا. كذلك كان الدبلوماسيون الأمريكيون يحتجون بصفة منتظمة على سوء معاملة اليهود الروس. وكان رد الفعل الأمريكي القوى تجاه المعاداة الروسية للسامية والحكم الاستبدادي واحداً من أقوى نقاط الجدل المقدم ضد تدخل الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى؛ والذي حدث أن الولايات المتحدة دخلت الحرب فقط بعد ما أجبرت ثورة فبراير نيقولاس الثاني على التنازل عن العرش ونهاية حكم القياصرة الإقطاعي.

والى جانب ممارسة التأثير على السياسة الأمريكية تجاه دول معينة، كان المجتمع التبشيري يسعى ومعه أصدقائه ومؤيدوه وغيرهم ممن يشاركونه في قيمه في الولايات المتحدة، إلى إنشاء مفاهيم واسعة للسياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة: رؤية استراتيجية ضخمة لممارسة القوة الأمريكية. فعندما انهارت الإمبراطورية البريطانية وتحركت الولايات المتحدة لوضع نظام خاص بها ليحل محل النظام البريطاني، كان للرؤية التبشيرية أو الويلسونية أثر هائل في صياغة بنية السيطرة الأمريكية. وسوف نعود لتحليل هذه الرؤية الاستراتيجية وأثرها على بناء قيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي، لكننا نحتاج أولاً إلى تحديد صورة الويلسونية في القرن التاسع عشر عن طريق دراسة أثر الحركة التبشيرية، والحركات الخيرية والروحية والسياسية المتنوعة التي اقترنت بها، على الولايات المتحدة والعالم.

كيف غيرت الإرساليات التبشيرية العالم

على الرغم من أن أعضاء الإرساليات قد مارسوا قدراً كبيراً من التأثير على سياسة الحكومة، فقد كان تأثيرهم الرئيسى خارج الحكومة: إنشاء المؤسسات والعلاقات والوقائع الثقافية والاجتماعية في الولايات المتحدة والمجتمع المدني الأجنبي، هذا إلى جانب التغيرات الأخرى التي نتجت عن النشاط التبشيري.

كان للحركة التبشيرية من عدة نواح أثراً داخل الولايات المتحدة أكبر من تأثيرها خارج حدودها. أولاً، خلال معظم التاريخ الأمريكي، كان أعضاء الإرساليات وذريتهم بمثابة مدخل بين جمهور الشعب الأمريكي والناس في الخارج. وبينما كان التجار، والرحالة، والمسؤولون الحكوميون، والبحارة، والصحفيون، والمستشارون (مثل جنرالات الكونفيدرالية السابقة الذين قدموا المشورة للحكومة المصرية عن التحديث العسكرى بعد الحرب الأهلية)، قد احتفظوا لمدة طويلة بحضور أمريكي واضح حول العالم، كان أعضاء الإرساليات والعاملون في الشئون المرتبطة

بالتبشير، هم الجسر الرئيسى لأغلب فترات تاريخنا بين الأمريكين والدول غير الأوروبية التى تعيش فيها غالبية سكان العالم.

لقد أسس أعضاء الإرساليات بصفة خاصة صلات شخصية بين الناس العاديين فى الولايات المتحدة وخارجها. وبالرغم من أن البنية الفعلية تختلف من طائفة لأخرى، وأن المدارس والكليات المرتبطة بالتبشير تم بناؤها بصورة تختلف عن الحملات التبشيرية المباشرة، فإن المساعى التبشيرية بكاملها تركزت على المساندة التطوعية ومساهمات القاعدة الشعبية من الأمريكين. إذ كان يتم إرسال أعضاء الحملات التبشيرية من قبل طائفة محلية أو مجموعة من الطوائف فى نفس المنطقة الجغرافية، وكان الأفراد غالباً من الشبان أو الفتيات الذين نشأوا فى مجتمعات تولت دعمهم الآن. وقد ترأس أعضاء الإرساليات باستمرار مع طوائفهم فى الوطن وكانوا يعودون بصفة دورية لزيارة أسرهم وأصدقائهم، وتجديد حماسة أنصارهم والتزامهم. كان ملايين الأمريكين، الذين لم يزوروا أى دولة أجنبية فى حياتهم، يشعرون بوجود صلة حميمة بينهم وبين برامج محو أمية النساء فى الصين، ومدرسة ثانوية فى أرمينيا، وكلية للكتاب المقدس فى دول البلقان، أو مجرد مبنى لكنيسة طائفية محلية فى بولنيزيا. وقد أصبحت بعض تقارير الإرساليات من أفضل الكتب مبيعاً، إذ تضم تفاصيل مثيرة غريبة عن ثقافات أجنبية تضم روايات ملهمة عن العقيدة. وكانت زيارات أعضاء الإرساليات المحليين أو الشخصيات التبشيرية المعروفة على المستوى القومى علامات بارزة على المستوى المحلى سنوياً.

كانت الحركة التبشيرية هى نقطة البداية لدخول النساء الأفارقة الأمريكين والكاثوليك فى خبرة واتصال مباشر بالشئون الخارجية. ولأن باب التعليم المهنى كان مفتوحاً للنساء اللاتى تم اعتمادهن فى هيئات أعضاء الإرساليات الأجنبية، قامت أجيال عديدة من أكثر النساء فيما بعد الحرب الأهلية ذكاءً وأشدّهن طموحاً بتحقيق نجاح مهنى ملحوظ فى الخارج. وإلى حد ما، كانت الحركة التبشيرية هى العتلة التى فتحت باب التعليم المهنى أمام النساء، فقد كان من العبث الواضح قبول طالبات فى المدارس المهنية فقط بشرط أن يغادرن البلاد فور تخرجهن.

وقد كانت الإرساليات كذلك تتسم بالمساواة والديمقراطية فى أنها أتاحت للأمريكين الاتصال المباشر بالعالم الخارجى بغض النظر عن الخصائص الجغرافية والطبقية. وقد ساندت المجتمعات الريفية الفقيرة الإرساليات الأجنبية، وتلقت رسائل وزيارات من الخارج؛ بينما اكتشف رجال السياسة، عندما امتلأت صناديق بريدهم بالاحتجاجات حول قرض السكك الحديدية الصينية، أن كثيراً من المواطنين الأمريكين الذين لم يكونوا جزءاً من السياسة الخارجية أو النخبة الاقتصادية

وقتها، يهتمون اهتماماً شديداً بالأحداث خارج الوطن.

وهناك نتيجة داخلية هامة أخرى للحركة التبشيرية وهي تدويل الجامعة الأمريكية. وترجع فكرة الكلية بوصفها ميدان تبشيري على الأقل إلى تأسيس القس إيعازر ويلوكس عام ١٧٦٩ لـ «دارتماوث» لتعليم الهنود على هدى المبادئ المسيحية، لكن بحلول منتصف القرن التاسع عشر، كانت الحملات التبشيرية ترسل بصفة منتظمة الشباب الواعدين من الخارج إلى الولايات المتحدة للدراسة الجامعية. وبالنسبة لكثير من الطلاب الأمريكيين كان طلاب الإرساليات هم أول أجنبي يلتقون بهم. وعبر السنين، كان لقاءهم في ظروف من المساواة التي تساند فيها قوة المؤسسة التعليمية والدينية المحلية ومكانتها التعامل المجامل مع الأجنبي، له أثر كبير على عدة آلاف من طلاب الجامعة. وفي بعض الأحوال، كان طلاب الإرساليات التبشيرية هم فقط من أعضاء الجماعات العرقية غير الأوروبية المسموح لهم بالالتحاق بالكليات.

كان أول طالب صيني يتم قبوله للدراسة الجامعية في الولايات المتحدة هو يونج وينج، وتم قيده في بيل عام ١٨٥٠^(١١). وبحلول عام ١٩٩٩، كان حوالي واحد وثلاثين ألف طالب من الصين نفسها ومن تايوان مقيدتين في الدراسة الجامعية في الولايات المتحدة^(١٢). كانت آثار هذا التبادل الطويل المتنامي على التاريخ الأمريكي والصيني تأثيراً قوياً، ويعد بالتطور والزيادة خلال سنوات عديدة مقبلة.

هذه طريقة واحدة من طرائق عديدة ساهمت بها الحركة التبشيرية في عملية التآكل البطيء للتحيزات والضغائن الأمريكية الشائعة، فعلى سبيل المثال، كان سبب التبني بين – العرقى هو الدعم الحماسي الذي قدمته الروائية الحاصلة على جائزة نوبل (وابنة الإرسالية) بيرل س. باك، فلأنها نشأت في الصين بين الصينيين، فإنها لم تشارك في التحاملات العرقية التي شوهت الحياة الأمريكية في زمانها. وقد التحقت خلال الحرب الكورية بمجموعة تبشيرية لحث الأمريكيين المنحدرين من أصل أوروبي على تبني يتامى الحرب الكورية، جيل واحد فقط بعد صدور قوانين حظر الهجرة «الشرقية» إلى الولايات المتحدة، وعقد واحد بعد ما أجبر عدد كبير من اليابانيين الأمريكيين على الدخول في معسكرات الاعتقال طول مدة الحرب العالمية الثانية.

لم تكن باك وحدها، فربما خرج أعضاء الإرساليات إلى الميدان بتحيزات من أنواع مختلفة، وربما كان بعضها لم يسقط أبداً، لكن بالنسبة لكثير منهم، غيرت الخبرة التبشيرية من نظرتهم للعالم تماماً. وعندما تم بناء كنائس محلية في الدول التي ضمت الإرساليات، تعلم أعضاء الإرساليات بشكل متزايد العمل أولاً مع السلطة الكنسية المحلية ثم تحت إمرتها بعد ذلك. ومع

بعض الاستثناءات القليلة، كانت رواتب معظم الإرساليات منخفضة لدرجة لا تسمح لأعضاء الإرساليات بالحياة فى الفخامة الشديدة التى يحيا بها رجال الأعمال والموظفون الحكوميون الذين خرجوا من الغرب ليحكموا أفريقيا وآسيا أثناء الحقبة الاستعمارية. كان أصدقائهم وجيرانهم وزملائهم فى العمل، يأتون بأعداد متزايدة من البلاد التى يعيشون فيها، وكان زملاء أطفالهم فى اللعب من الأطفال «الوطنيين». وعن طريق ارتباطهم بخريجى الكليات التبشيرية، كانت قائمة أصدقائهم تضم قادة فى الحركات القومية الناهضة فى الدول المحتلة. ومع الغطوسة والتحامل اللتين كان يتسم بهما عدد كبير من أعضاء الإرساليات نون شك، كان الميدان التبشيري هو المكان الأول الذى تعلمت فيه أعداد كبيرة من الأمريكيين المثقفين العمل بالمساواة مع أناس من خلفيات ثقافية أخرى. وتاماماً مثلما كانت الهيئات التبشيرية من بين أول شركات متعددة الجنسيات فى التاريخ الأمريكى، كانت كذلك أول منظمات أمريكية تتحرك بشكل منتظم لتعيين السكان المحليين فى مناصب قيادية.

إن مسألة أن الولايات المتحدة كانت معدة لقيادة العالم بعد الحرب العالمية الثانية هى بصفة عامة نتيجة للحركة التبشيرية. فإطفال الإرسالية الذين يتحدثون اللغات الأجنبية بطلاقة منذ طفولتهم ويعرفون كذلك الثقافات الأجنبية، كانوا مصدر قوة لا تقدر بثمن للقوات الأمريكية أثناء الحرب وبعدها للعمل والمهام الدبلوماسية، وباعتبارهم أعضاء أساسيين فى الامتداد الدولى الواسع للأعمال التجارية الأمريكية. فطبقاً لإحدى عمليات المسح الحديثة، كان ٥٠٪ تقريباً من «خبراء الثقافة الأجنبية». خلال الحرب العالمية الثانية، من ذرية الإرساليات⁽¹³⁾. وقد اكتسب ذلك أهمية خاصة وقتما كانت الإمبراطورية البريطانية تنهار فى أنحاء العالم الثالث، وهو موقع الإرساليات الأمريكية تماماً.

إن عملية «الدفع الخلفى» التى غيرت بها الإرساليات الثقافة المحلية لا تزال منطلقة إلى اليوم. وقد فعلت الإرساليات الكاثوليكية والأنظمة التبشيرية الكثير فى أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية كى تجعل المجتمع الأمريكى حساساً لقيم تلك المجتمعات واهتماماتها. فقد جعل العمل التبشيري النشاط الذى مثل ظاهرة فى النجاح، والذى قام به «قديسو آخر الزمان» ولاية «يوتا» إحدى أكثر الولايات بعداً عن المحلية واتجهاً للعالمية (كوزموبوليتان) فى الاتحاد. فقد انخرطت هذه الولاية المعزولة جغرافياً فى التجارة والعلاقات الدولية الأخرى، ويرجع الفضل إلى العلاقات المتبادلة والاتصالات التى وفرتها جهود حملة مورمون التبشيرية. إذ كان على أعضاء إرسالية المورمون من الشباب الخدمة لمدة عامين فى ميدان التبشير، ومع مجئ عدد كبير من المتحولين إلى المسيحية إلى

مدينة سولت ليك للدراسة في قاعاتها المهيبة وأروقتها المقدسة، تمتلئ «يوتا» بدرجة مدهشة بالشباب النشط الذين يتحدثون لغة أجنبية بطلاقة - ولديهم أصدقاء واتصالات بالخارج. وكان قرار التاسع من يونيو ١٩٧٨، الذي أصدرته السلطات الروحية في مورمون، ويقضى بقبول رجال سود في مناصب الكهانة بالكامل، يعكس بوضوح خبرة الإرسالية، كما كان موازياً للخطوات التي تحركت بها مجتمعات كنسية أمريكية أخرى لتجاوز العرقية التي تنطوي عليها الثقافة الشعبية.

وأخيراً، تسبب أعضاء الإرساليات الأمريكية والأوروبية الأخرى في الخارج في «تبشير معاكس» عجل باختراق الأفكار الدينية الإسلامية وغير الغربية للمجتمع الأمريكي. وربما كانت مساعي الإرساليات التبشيرية لترجمة النصوص المقدسة للعقائد الأخرى إلى الإنجليزية بغرض تسليح الغربيين للمجادلات الدينية. لكن سرعان ما وجدت أفكار تلك النصوص مكاناً في الفكر الأمريكي. فقد قرأ إيمرسون وثورو الكتب الهندوسية المقدسة وأفكارها، وكان تطور الحياة الفكرية الأمريكية متأثراً إلى درجة عميقة بتلك الأفكار.

وفي وقت أقرب، أصبحت الولايات المتحدة بصورة متزايدة مسرحاً لجهود تبشيرية واعية من عقائد غير تبشيرية تقليدية مثل الهندوسية والبوذية، وكذلك من المسلمين. وقد عززت هذه الجهود، بالإضافة إلى الهجرة، نشأة كيانات هامة ومتنامية من المؤمنين بأديان أخرى غير المسيحية واليهودية في الولايات المتحدة. وقد انتشرت أفكار هذه التقاليد الدينية وقيمها بصورة واسعة في الحياة الأمريكية.

من هنا، فأياً كانت مقاصدهم الأصلية، فقد ساعد أعضاء الإرساليات على فتح الباب للأفكار غير المسيحية في الثقافة الأمريكية. وكانت النتيجة، في جعل عامة الأمريكيين أكثر احتراماً وتسامحاً مع التقاليد غير الغربية، وأكثر دراية بها، قد زادت من قدرة الشعب الأمريكي على القيام بدور بناء في إقامة حضارة عالمية.

قامت الحركة التبشيرية وحليفاتها من الحركات المتنوعة الإنسانية الدولية والتي بدأت في القرن التاسع عشر، بإجراء تغييرات مهمة في العالم خارج حدود الولايات المتحدة. فقد أنشئت الكنائس التبشيرية التي نمت مع الوقت وأصبح لها تأثير كبير في ثقافات دول عديدة وسياساتها، وكانت نشأة مجتمع دولي بالتزامن مع بدايات الحركات العالمية للسلام، والحد من التسليح، والفصل في النزاعات، وحقوق الإنسان. ولم يكن أعضاء الإرساليات وأنصار الحركة الإنسانية الخيرية وحدهم على هذا المسرح. فقد بدأت الإرساليات في الخارج من معظم أوروبا خلال هذه الفترة. وكانت بريطانيا بصفة خاصة موطن الحركة التبشيرية النابضة بالحياة، كما كانت، لا سيما

فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، مركز العالم دون شك فى إلغاء الرق وحركات السلام. مع ذلك، وبمرور الوقت، انتقلت الإرساليات الأمريكية، معززة بالتوهج الدينى، والنزعة الخيرية للشعب الأمريكى وكذلك مدعمة بالثروات المادية للمجتمع الأمريكى، إلى مركز الصدارة، وتراجعت بريطانيا لتقوم بدور المساندة. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر كانت نسبة الإرساليات الأمريكية بين الإرساليات البروتستانتية على مستوى العالم فى زيادة مستمرة.

برغم أنه من الخطأ الفادح قياس تأثير الحركة التبشيرية بالنظر فقط إلى نجاحها فى إنشاء الكنائس، فقد تمتع أعضاء الإرساليات بنجاح واسع النطاق، رغم أنه ليس نجاحاً شاملاً، فى نشر عقيدتهم، واستمرت الكنائس التى أنشأوها، فى بعض الحالات، فى القيام بأدوار هامة فى تاريخ دول عديدة غير غربية. وتعتبر حالة كوريا الجنوبية وثيقة الصلة بذلك، إذ لم تكن المسيحية معروفة بصفة أساسية فى كوريا منذ مائتى عام. وبحلول عام ١٩٩٥ كان ٣٣٪ من سكانها من البروتستانت، و٧٪ منهم من الكاثوليك، وينتمى عدد كبير آخر إلى الكنائس الكورية الفريدة التى توفق بين المعتقدات المتعارضة من المعتقدات المسيحية والمعتقدات الكورية^(١٤). وقد ضمت هذه المجموعة «كنيسة التوحيد» المعروفة المثيرة للجدل بقيادة القس صن مايونج مون. وخلال معظم القرن العشرين، قامت الكنائس وأعضاؤها بأدوار سياسية رئيسية. إذ كانت مدارس الإرساليات تحت الاحتلال اليابانى مفتوحة من بين سبل قليلة للكوريين الذين يرغبون فى الهروب من النظام التعليمى الذى تسيطر عليه اليابان، وكانت الكنائس مستودع القومية الكورية. وخلال الحرب الكورية وبعدها، كانت للكنائس والإرساليات الأجنبية أهمية فى بناء دولة كوريا الجنوبية واستقرارها، بينما قامت الكنائس المسيحية بدور ريادى فى الحركة الديمقراطية، وتسببت فى النهاية فى وضع نهاية للديكتاتورية العسكرية فى كوريا الجنوبية. وكان أول رئيسين كوريين تم انتخابهما بطريقة ديمقراطية، أولهما بروتستانتى هو كيم يونج سام، وثانيهما كاثوليكى هو كيم داي يونج.

برغم أن النتائج الديموجرافية للجهد التبشيرى فى الصين لم تكن مبهرة بنفس القدر، فإن نتائج النشاط التبشيرى فى الصين على المدى الطويل قد تكون أكثر تأثيراً منها فى كوريا. وقد بدأ تقليد مجئ الطلاب الصينيين إلى الجامعات الأمريكية تحت رعاية الإرسالية، وكان التدفق المستمر للطلاب الصينيين إلى الجامعات الأمريكية بعد تطبيع العلاقات والذى نشأ عنه مرة أخرى تعرض مئات الآلاف من أفضل الصينيين وأكثرهم ذكاءً بصفة أساسية لمدى واسع من الأفكار والتأثيرات الأمريكية.

أما الصينيون عبر البحار، والذين ظلت الإرساليات والكنائس الصينية تعمل بينهم بعد عام

١٩٤٩، فقد التحقوا بالكنائس المسيحية بمعدلات تقترب من معدلات معتنقى المسيحية في كوريا (١٤٪ في سنغافورة⁽¹⁵⁾، وأعلى قليلاً في إندونيسيا، والولايات المتحدة، وفيتنام، وأعلى بدرجة كبيرة في الفلبين). وهذا ليس توجهاً عالمياً: إذ أن ٣,٦٪ من شعب تايوان الآن مسيحيون، وتشمل هذه النسبة المجموعات القبلية غير الصينية. وفي هونغ كونج وتايوان تنخفض النسبة كذلك⁽¹⁶⁾. وبشكل عام، يظهر أن ما بين خمسين إلى مائة مليون نسمة من العرق الصيني حول العالم يعتنقون شكلاً أو آخر من أشكال العقيدة المسيحية، عدد يساوي أو أكبر من عدد سكان بريطانيا أو فرنسا، وأكبر كثيراً من مجموع سكان الولايات المتحدة حينما بدأت الكنائس الأمريكية بمرامجها التبشيرية في الصين⁽¹⁷⁾. ومن الممكن تماماً أن يكون لهذه المجموعات التبشيرية في هذا القرن أثر كبير على المناخ الديني والثقافي ليس في جنوب شرق آسيا وحسب، وإنما في الصين نفسها، وفي العالم بأسره. وهناك دليل طريف يشير إلى أنه بالرغم من (وربما بسبب) الاضطهاد الشيوعي للمجموعات المسيحية في الصين، يحدث نمو غير عادي لكل من الكنائس البروتستانتية والكاثوليكية، مع تزايد عدد المتحولين دينياً المسجلين في الكنائس المسموح بها رسمياً، وربما حدث نمو هائل بين الطوائف البروتستانتية والكاثوليكية غير المسجلة⁽¹⁸⁾. ومع التحرر من وهم الأيديولوجية الشيوعية، والفوران الاجتماعي المقترن بالتصنيع وانهايار المعتقدات الصينية التقليدية منذ عام ١٩٤٩، ومع التوهج الديني في عناصر هامة من المجتمع الصيني عبر البحار، ربما يشهد هذا القرن جولة مستمرة للنشاط التبشيري المسيحي في الصين هذا الوقت الذي يحتل مركز الصدارة فيه القادة الصينيون والكنائس الصينية وتدفع ثمن ذلك الأموال الصينية عبر البحار.

في أمريكا اللاتينية ربما تتحقق أيضاً أحلام أعضاء الإرساليات، القديمة العزيزة، وفي عملية إعادة تشكيل الوقائع الاجتماعية والسياسية. فربما تصبح هناك أغلبية بروتستانتية في جواتيمالا وبول أخرى. وفي البرازيل وشيلي وغيرهما تشهد الجماعات الإنجيلية والعنصرية (Pentacostal) نمواً ملحوظاً. ويشير دليل نوحبكة روائية إلى أن هناك صحوة دينية بروتستانتية كبرى كذلك في كوبا. هذا النمو يحول المجتمع في بعض مناطق أمريكا اللاتينية، ليس في المناطق الريفية التي تقطنها أقليات أهلية كما كان الحال بصفة عامة من قبل، وإنما في مراكز حضرية أيضاً. فالانتشار المذهل للمسيحية البروتستانتية بين مواطني أميركا اللاتينية (الهسبانية) في الولايات المتحدة سيتيح قاعدة دعم تزداد ثراءً وتأثيراً للجهود التبشيرية في المستقبل. ويبدو محتملاً أن هذا القرن سيشهد تحول أمريكا اللاتينية إلى منطقة أديان مختلطة، وستنتهي القرون الخمسة التي ارتبط فيها مجتمع أمريكا اللاتينية بالكاثوليكية، مع تضمينات لا حصر لها بالنسبة للمستقبل

السياسى والاجتماعى والاقتصادى لنصف الكرة الغربى.

كان للإرساليات الكاثوليكية الأمريكية أيضاً أثر كبير فى الخارج. وبينما كانت الولايات المتحدة ميداناً تبشيراً للقساوسة الكاثوليك الأجانب، فقد أصبحت الولايات المتحدة أحد أهم مصادر القوة الدولية للكاثوليكية. وكانت كل من الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية من الولايات المتحدة قد قامت بدور رئيسى فى التوسع الهائل للمسيحية فى أفريقيا، ذلك التوسع الذى استمر بل وزادت سرعته بعد انتهاء الحكم الاستعماري. وكما فى الفيليبين وكوريا وتايوان، قام المسيحيون المحليون وكنائسهم بأدوار هامة فى الحركات الديمقراطية فى أنحاء أفريقيا. ويعتبر رئيس الأساقفة الإنجلي ديزموند توتو الوحيد المشهور من كوكبة المسيحيين الأفارقة الذين استمروا فى النضال من أجل الرؤى الأفريقية للمؤسسات الديمقراطية الغربية. ومن المحتمل أنه دون إرساليات التبشير المسيحية، كان يمكن للإسلام بصفة أساسية أن يصبح بديلاً للشرك فى شتى أنحاء أفريقيا، لذا فنشر المسيحية هناك له أهمية تاريخية دولية أصيلة. ويبدو أن الكاثوليكية النابضة بالحياة لدى العديد من الأفارقة ترجع إثبات عنصر رئيسى فى استمرار قوة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى الألفية الثالثة. وفى غضون ذلك، تستمر المنظمات الكنسية فى القيام بأدوار رائدة فى توفير المعونات لضحايا الحروب والكوارث فى أفريقيا، كما أن أى تقدم نحو قاعدة ديمقراطية ثابتة فى كثير من المناطق الأفريقية سيكون إلى حد بعيد إبناً للكنائس التى أنشأها أعضاء الإرساليات فى الحقبة الاستعمارية.

مهما كان عظم التأثير الدينى للحركة التبشيرية، فإن مفتاح تقدير أهميتها فى السياسة الخارجية الأمريكية يكمن فى فهم أثرها غير الدينى. ونجد أفضل الأمثلة على ذلك فى الأراضى التى كانت تتبع الإمبراطورية العثمانية فى السابق. ولأن لهذه المنطقة حدود مشتركة بصفة أساسية مع دول الشرق الأوسط الحديث بالإضافة إلى جزء كبير من منطقة جنوب شرق أوروبا، كانت هدفاً للمساعي التبشيرية الكبرى الأولى للحركة التبشيرية الأمريكية التى سبقت الدفعة الرئيسية فى الصين بنحو خمسين عاماً. هنا أحبطت بالكامل تقريباً الأهداف الدينية للإرساليات الأمريكية - تحول مسلمى الإمبراطورية العثمانية إلى المسيحية. بالإضافة إلى ذلك فإن الطريقة التى اختارها أعضاء الإرساليات - النهوض بالأقليات المسيحية فى الإمبراطورية روحياً ومادياً - انتهت بتدمير بعض أقدم الجماعات المسيحية فى العالم. أما الحكم التاريخى النهائى على السجل التبشيري الأمريكى فى الشرق الأوسط فهو أنه ربما فاق ما حققه أعضاء الإرساليات التبشيرية فى قرن واحد، ما أخفق الإسلام طوال ثلاثة عشر قرناً فى تحقيقه: وهو التخلص من

المسيحية كديانة حية فى معظم مناطق الشرق الأوسط.

ولكن حتى رغم إخفاق أعضاء الإرساليات فى تحقيق أهدافهم الدينية، فإنهم غيروا الشرق الأوسط بصورة لا تزال قائمة.

وبمجرد أن أدركت الإرساليات التبشيرية الأولى أن مسلمى المنطقة لا يأنهون بصفة عامة بالرسالة المسيحية، غيرت من خططها. إذ تحول أعضاء الإرساليات الأمريكية إلى الأقليات المسيحية القديمة فى الإمبراطورية، واللى تضم مجموعات من الناس عاشوا تحت الحكم الإسلامى منذ زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم): المسيحيين الأرمن، والسوريين، واللبنانيين، والنسطوريين، والكلدانيين فى إيران والعراق، وأقباط مصر، والأقلية الكبيرة من الفلسطينيين العرب، والذين اختاروا، بعد ألف عام من الغزو الإسلامى، البقاء فى ملة آبائهم. إضافة إلى أنه بسبب وجود كثير من سكان البلقان تحت الحكم العثمانى آنذاك، أصبح اليونانيون والبلغاريون والمقدونيون هدفاً للعناية الكبيرة للإرساليات التبشيرية المسيحية الأمريكية.

كانت العقيدة المسيحية لدى هذه الطوائف القديمة تختلف بشدة عن البروتستانتية الأمريكية فى ذلك العصر. كانت الاختلافات فى العقيدة بين التقاليد الأرثوذكسية والشرقية الغالبة على كنائس الشرق، وبين الإيفانجيلية الأمريكية، هى جانب واحد فقط من الاختلاف. فبدون نظام الطائفة الرومانية – أو القيادة غير الكهنوتية الفعالة للعالم البروتستانى، والمعاناة فى المواطنة من الدرجة الثانية تحت الحكم العثمانى، كانت الجماعات المسيحية فى الشرق الأوسط فى حالة وجدها أعضاء الإرساليات الجادين مروعة – إذ تثير الذكريات عن الأنظمة الجدية لجوناثان إدواردز وتيموثى دوايت، فى أسوأ عهود الركود والتخلف والفساد فى العصور المظلمة فى الغرب. وكثيراً ما كانت نصوص الكتاب المقدس والعبادة اللاهوتية بلسان يعتبر طلاس يتعذر فهمها على رجل الدين كما هى بالنسبة لعامة الناس. كان كل من جمهور المؤمنين ورجال الدين فى وضع متردى، يعانون من الاهتمام الشديد بالشكليات، والسيمونية (بشراء المنصب الكهنوتى أو بيعه)، واللامبالاة، والجهل، فلا عجب أن قال المخططون التبشيريون أن المسلمين لم يظهروا اهتماماً بدين المسيح. حيث لم تعطهم هذه المجتمعات المسيحية أى شئ لمحاكاته أو احترامه. لذلك قرر أعضاء الإرساليات بدء تحويل العثمانيين إلى المسيحية عن طريق إيقاظ الجماعات المسيحية.

أطلق أعضاء الإرساليات حركات الصحوة القومية بين أقليات الشرق الأدنى. وأحرزوا نجاحاً واضحاً بمرور الوقت. قامت آلات الطباعة بنشر كل من الأعمال الروحية والعملية باللغات المعاصرة للأقليات. وتم التوسع فى المدارس والكليات التى أنشئت للبنات والأولاد على السواء.

وتلقى الطلاب الفائقون منحاً دراسية في الولايات المتحدة.

وبالتدريج ظهر أثر لذلك في الجانب الدينى وغيره. وفى بعض الأحوال انسحبت الجماعات المسيحية البروتستانتية من السلطان القضائى للسلطات التقليدية، وفى حالات أخرى، يتم التكيف مع التأثيرات الجديدة دون إعلان الانفصال صراحة. ولأن التأثير الأوروبى والغربى تزامنا فى العالم الإسلامى، فقد توقف اعتبار المسيحية عائقاً اجتماعياً واقتصادياً معاً. فالأطفال المسيحيون الذين تعلموا فى مدارس تبشيرية يتحدثون لغات غربية، ويدركون المفاهيم الغربية، وتوصلوا بسرعة للاستفادة من الشبكات التجارية والاجتماعية. وبينما كافحت الأقليات العثمانية مثل اليونانيين والصرب من أجل الاستقلال ونالته فى الجزء الأوروبى من الإمبراطورية، كان سحق الأقليات المسيحية ينمو باطراد فى كل مكان آخر.

كانت الأغلبية المسلمة تراقب كل ذلك، وتم حثها على محاكاة نجاح الأقليات بالالتحاق بالمدارس الغربية أو حتى المدارس التبشيرية، وعلى خلق وعى قومى خاص بها. واندفع الطلاب الأتراك والعرب للكليات الأمريكية (والأوروبية أيضاً) فى المنطقة، حيث تنتشر الأفكار الثورية الاجتماعية والعلمانية. وتدين كل من القومية التركية والقومية العربية بالكثير للأعمال التعليمية للإرساليات، لكن لا الأتراك ولا العرب اعتنقوا مثلها الدينية. أما الأقليات المسيحية التى تم التسامح معها لوقت طويل فى العالم الإسلامى نظراً للمدركات المستنيرة فى القرآن الكريم، فلم تعد ينظر إليها بوصفها الأقليات الوديمة. فقد كانوا حملة التأثير الغربى المقلق، وبسبب زيادة الضغط الغربى على الإمبراطورية العثمانية المفتتة وعلى العالم العربى، كان ينظر إليهم باعتبارهم عملاء واضحين للقوى الإمبريالية الأجنبية.

وبينما تصاعدت التوترات، واستمرت فى التصاعد خلال أواخر القرن التاسع عشر وحتى وقتنا المعاصر، استغلت أعداد متزايدة من المسيحيين فى الشرق الأوسط درايتهم بالعالم الغربى فى الهجرة - فى حالات عديدة، إلى الولايات المتحدة؛ فانخفضت نسبة المسيحيين بين السكان العرب فى فلسطين بما يزيد عن الثلثين منذ ١٩١٤ (19).

إن هذا إخفاق دينى على نطاق واسع، لكن كان أثر الحضور التبشيرى على المشهدين العلمانى والسياسى فى الشرق الأوسط أثراً عميقاً، مع نتائج سوف تتكشف لسنوات طوال. وقد قام المفكرون الذين تعلموا فى المدارس الإرسالية بدور رئيسى فى تنمية القومية العربية: فحتى اليوم يقوم المسيحيون الفلسطينيون بدور فى السياسة الفلسطينية أكبر مما قد تسوغه أعدادهم. والانجذاب المستمر للأفكار الغربية، بمعزل عن العقيدة المسيحية، يظل أساسياً وعميقاً،

يشهد على ذلك الحركة الديمقراطية في إيران المعاصرة والمناقشات المتواصلة في العالم الإسلامي عن الدور المناسب للمرأة.

بالرغم من أن الإسرائيليات الأمريكية لم تكن التأثير الغربي الوحيد في الشرق الأوسط، فقد كان الحضور التبشيري الأمريكي حتى أربعينيات القرن العشرين متفرداً في أنه كان نزيهاً نسبياً. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت بريطانيا وفرنسا زعيمتا القوى الاستعمارية الغربية في المنطقة، لم تكن للولايات المتحدة أي قواعد عسكرية، بل فقط حجم استثمارات معتدل. كانت نتيجة ذلك تعاطف شرق أوسطي مع الولايات المتحدة، لم يختف تماماً للآن. كان القوميون العرب ينظرون حتى وقت قريب نسبياً يصل إلى وقت أزمة السويس في ١٩٥٦، للولايات المتحدة باعتبارها قوة صديقة غير استعمارية، إذ وقفت الولايات المتحدة إلى جانب العرب ضد تحالف بريطانيا وإسرائيل وفرنسا. ولا زالت تركيا ترى الولايات المتحدة بوصفها قوة متعاطفة، وهذا يتماثل مع نظرة شعبي أرمينيا وجورجيا إليها.

إن الديمقراطية الليبرالية والتي لا وجود لها إلى حد كبير لدى حكام الشرق الأوسط، هي قوة ينبغي مع ذلك أن يتعامل معها حكام الشرق الأوسط. إن الاتجاه الليبرالي والتحديثي في الإسلام، والذي طوره المفكرون المسلمون في وقت مبكر من القرن وتشكل بصورة مباشرة في بعض الحالات على خطوات اتخذتها العقيدة المسيحية في التطورات الحديثة في العلم والسياسة، تظل هي العدو الأيديولوجي الأساسي لأنصار مذهب الأصولية الذي يبدو أنه فقد قوته في معظم بلدان الشرق الأوسط. هنا كذلك، في الصياغة الإسلامية وليست المسيحية، يحتمل أن تقوم بعض المفاهيم الأيديولوجية الجوهرية التي وعظ بها أعضاء الإرساليات منذ ما يزيد عن مائة عام بأنوار هامة في هذا القرن.

ربما كان للإسهامات العلمانية في الحركة التبشيرية على المستوى العالمي، بصفة أساسية، أثراً أكبر مما لإنجازاتها الدينية. وقد أصبحت الديمقراطية الليبرالية، على المستوى الرسمي على الأقل، الأيديولوجية الحاكمة في جنوب وجنوب شرق ومعظم شمال شرق آسيا. وما زالت الصين وميانمار وفيتنام وكوريا الشمالية دولاً اشتراكية بدرجات متفاوتة من الإيمان والنجاح، لكن لا يبدو أن أيّاً من هذه المجتمعات سيضع أجندة أيديولوجية للمستقبل. وفي معظم بلدان أفريقيا، ليس هناك منافس أيديولوجي جدي للديمقراطية الليبرالية، فهي تخيم على نظم حكم الشرق الأوسط المسلم، وتتنازع مع الفاشيات القومية الانتكاسية في شبه جزيرة البلقان.

إن مساندة هذه الحركة العالمية تجاه الإنسانية والديمقراطية الليبرالية هو حشد لحركات

المجتمع المدنى من أجل حقوق الإنسان، وحماية الصحفيين، والدفاع عن الأقليات العرقية والدينية، وحقوق المرأة، والعدالة للاجئين، والحد من التسلح، وغيرها من القضايا التحررية. وفى كثير من الحالات هناك صلات مؤسسية مباشرة بين هذه المنظمات والكنائس التبشيرية، وفى حالات كثيرة أخرى تكون الصلات ثقافية أو أيديولوجية أو شخصية. وفى بعض الحالات مثل الحركة الديمقراطية الكورية، تنشأ تلك الحركات إلى حد كبير فى الكنائس. وفى حالات أخرى، مثلما هو الحال مع الشبكة الكبرى القائمة على المزارعين، والمنظمات غير الحكومية فى تايلاند، والإرساليات التبشيرية، ومنظمات التنمية المرتبطة بالكنيسة، والمؤسسات التى تدعم الحركات الأهلية، هى حركات غير مسيحية. وفى شتى أنحاء العالم الثالث، تواصل الحركات الدولية التى تكافح الآفات الاجتماعية مثل عمالة الأطفال، وختان الإناث، وتسخير العمال وفاءً للديون، تقاليد الإرساليات فى الظروف الحالية.

إن هذه الحركة العالمية بكل أشكالها التى لا يوجهها مركز واحد ولا تركز على هدف وحيد، تدين بالكثير إلى الإرساليات الأمريكية وغيرها، وأعضائها الذين كرسوا حياتهم لنشر ما اعتقدوا أنه الرسائل المترابطة للعقيدة المسيحية والحكومة الديمقراطية فى المناطق غير الأوروبية من العالم. إنه لأمر طبيعى أن يسعى الويلسونيون بنشاط الآن إلى أن تقف السياسة الخارجية الأمريكية مع أهداف هذه الحركة الدولية الكبرى، كما فعلوا فى الماضى. إن معظم تاريخ هذا القرن سيتكون من جهود الويلسونيين فى الولايات المتحدة وحلفائهم والنفوس الشبيهة فى الخارج لإدراك رؤية الأخوة والسلام العالمى.

الاستراتيجية الويلسونية الكبرى

مثلما أنشأ الهاميلتونيون مجموعة من الأفكار الأساسية حول كيفية تحديد المصالح القومية والدفاع عنها، عمل الويلسونيون عبر التاريخ الأمريكى من منطلق مجموعة أساسية من الأفكار حول السياسة الخارجية الأمريكية. وبينما تحتوى مفاهيم السياسة الخارجية الويلسونية على كثير مما يصعب على الواقعيين ابتلاعه، فإن الأفكار الاستراتيجية الجوهرية الخاصة بالمجتمع الويلسونى ليست متناقضة ولا غير عملية كما يدعى النقاد غالباً. إن منطقهم قوى؛ فالأسلوب الويلسونى فى الأمن القومى لديه الكثير مما يركيه، وقد قدم العنصر الويلسونى فى سياستنا الخارجية مساهمات كبيرة فى نمو قوة الدولة.

إن أول مبادئ السياسة الخارجية الويلسونية هو أن النظم الديمقراطية تقدم شركاء أفضل

ويمكن الاعتماد عليهم أكثر من النظم الملكية والاستبدادية. وبعبداً عن السذاجة، يركز هذا المنظور على فهم معقد للديناميات السياسية. فالحكومات غير الممثلة لا يعتمد عليها كشركاء لأسباب عديدة. يمكننا البدء بذكر شئ عن الهوى الملكى. ففي عام ١٧٥٦، كان يعتقد على نطاق واسع أن لويس الخامس عشر خاض حرباً مع فريدريك الأكبر ليتأثر لنفسه من سلسلة إهانات ملك بروسيا لعشيقته الملك الفرنسي (كان فريدريك، على سبيل المثال، يسمى الكلب الذى يشاركه فراشه «بومبادور»)⁽²⁰⁾. أضف لهذا سياسات خلافة العرش: ففي إنجلترا إبان الحكم الهانوفرى، كان أمير ويلز على خلاف سياسى دائم تقريباً مع الملك. وكانت القوى التى يمكن لسياستها التغيير بالموت أو الزواج أفضل من يمكن الاعتماد عليه من الأصدقاء. مرة أخرى، كانت حياة فريدريك الأكبر مرشدة: فقد تم إنقاذ عرشه فى ساعة الهزيمة حينما تم استبدال إليزابيث إمبراطورة روسيا بوريثها الضعيف المحب لبروسيا بطرس. كانت هذه هى «معجزة أسرة براندنبرج» التى فكر فيها جوزيف جوبلز حينما سمع بوفاة فرانكلين روزفلت، فاندفع بانفعال ليبلغ الفوهرر بالخبر. لكن كما اكتشف هتلر وجوبلز، فإن الحكومات الديمقراطية أقل عرضة للتقلبات السريعة من النظم الأوتوقراطية.

هذا هو ظاهر المسألة فحسب، فالسياسات غير الممثلة ليست متزعزعة لمجرد أن حكامها يمكن أن يكونوا غريبى الأطوار. إذ لا يمكن الاعتماد عليها تماماً لأن الرأى العام لا ينعكس بصورة كاملة فى الحكومة. ويمكن للحكومات أن تتبنى وتتبع سياسات لا يؤيدها المجتمع. وقد تستمر تلك السياسات حتى تسقط الحكومة فى الفوضى والارتباك، وربما يحل محلها نظام حكم يميل بنفس الطريقة المثيرة للريبة فى اتجاه آخر غير مناسب. وليس هناك شئ نظرى فى هذا النقاش، فملوك أوروبا كانوا دائماً يرتعدون فوق عروشهم فى القرن التاسع عشر؛ إذ حينما لا تطيح بهم الثورات، يتم اغتيالهم. أما السياسات فى الأنظمة الديمقراطية فهى أقل احتمالاً للانحراف عما هو شعبى على المستوى السياسى، وعندما تسقط الحكومات الديمقراطية يكون خطر التحول فى اتجاه آخر أقل. ويرى الويلسونيون أن السياسات الديمقراطية تنجذب نحو الوسط، ونحو مفهوم عقلانى للمصلحة مما يجعلها أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر احتمالاً لحفظ الوعود التى تقطعها. ويعتقد الويلسونيون أن الدول الملكية والأوليغاركية والاستبدادية تشبه الهرم المقلوب، أما الأنظمة الديمقراطية فهى أهرام تركز على قواعدها. وهناك احتمال أكبر لتحرك النوع الأول بطرق عنيفة وخطيرة غير متوقعة.

وبصفة خاصة، تحمى الديمقراطية من أحد أخطر أشكال سوء التمثيل وإساءة الحكم،

ألا وهو: سيطرة نخبة عسكرية على الحكم. فمثل هذه الدول العسكرية ربما، وغالباً ما تفعل، تفضل الحرب على السلام، فالحرب تعزز السلطة العسكرية، وتضمن السيطرة العسكرية على الموارد. ولا يستفيد من السلام سوى المدنيين، ويقول الويلسونيون أن الديمقراطية فقط هى ما تضمن أن يحكم الملايين الذين يسعون للسلام الآلاف الذين يرغبون فى الحرب. بإيجاز شديد: تعطى النظم الاستبدادية السلطة للجنرالات، أما النظم الديمقراطية فتعطيها للأمم.

هذا بالإضافة إلى أن الأنظمة الديمقراطية يمكنها بمرور الوقت الانتقال إلى درجات أعلى من التوافق الأخلاقى والسياسى. كذلك فإن المجتمعات التى تقودها الجماهير تشبه بعضها البعض أكثر من المجتمعات التى يديرها أفراد أو طبقات صغيرة. ويؤدى هذا التجانس إلى درجات أكبر من الاتفاق على التكوين والقواعد الصحيحة للمجتمع الدولى، إذ يزيد احتمال الاتفاق بين الديمقراطيات أكثر مما بين الدول الملكية أو الأرستقراطية.

يمكن أيضاً الوثوق بالأنظمة الديمقراطية لأنها تنزع إلى الرخاء والازدهار. إذ تعتمد الرأسمالية الناجحة على حكم القانون، كما أن الاحتمال الأكبر أن تنشئ الحكومات الديمقراطية عبر الوقت أكثر من غيرها نظاماً شرعية فعالة وعادلة. وفى الوقت نفسه، لأن الناخبين يكافئون السياسيين الذين تؤدى سياساتهم إلى نمو اقتصادى، ويعاقبون هؤلاء الذين يعتبرونهم مسئولين عن الكساد، فإن الدول الديمقراطية بمرور الوقت، يمكن توقع تحركها على نحو متزايد تجاه سياسة اقتصادية فعالة.

وأخيراً تميل هذه المزايا للزيادة عبر الزمن، بينما تصبح الأنظمة الديمقراطية أكثر ثباتاً، وجزءاً من نظام أكبر. وينظر الويلسونيون نظرة محقة إلى تطور مجموعة الأطلنطى فى القرن العشرين بوصفها إثبات لتلك النظريات. إذ كانت الحروب أمراً معتاداً بين هذه المجتمعات قبل أن تصبح نظاماً ديمقراطية. أما الآن فالحرب بينها أمر غير مطروح تقريباً، كما أنها جميعاً أصبحت شديدة الثراء.

وكنتيجة لدعمهم للديمقراطية حول العالم، أصبح الويلسونيون - مرة أخرى تحت تأثير التبشير - خصوماً حتميين للنزعة الاستعمارية. وقد كان الراجا البريطانى غير ديمقراطى بصورة واضحة، أما حكم الإمبراطوريات الاستعمارية الأخرى الأقل استنارة، فكان أيضاً أقل تسامحاً. أما رأى الويلسونى الذى تحمس لفترة وجيزة للخيار الإمبريالى، مع بداية القرن العشرين، فسرعان ما لحق بالمجموعة التى تنادى بتخلى الولايات المتحدة عن مستعمراتها الخاصة.

وتؤدى المعتقدات الويلسونية إلى مبدأ أن دعم الديمقراطية فى الخارج ليس مجرد واجب

أخلاقى على الولايات المتحدة، وإنما أيضاً ضرورة عملية. وقد ظهر هذا الاعتقاد لأول مرة فى السياسة الأمريكية فى عهد الثورة الفرنسية، ثم عاد للظهور مع كل حركة ثورية أوروبية كبرى فى القرن التاسع عشر. فإن ما يمكن أن نسميها الآن أصوات ويلسونية دعت إلى التدخل فى حروب دول أمريكا اللاتينية واليونان وبولندا والمجر وكوبا من أجل الاستقلال. وقد تدخل الأسطول بين عامى ١٨٤٨ - ١٩٤٩ كى يجلب اللاجئين الجمهوريين بعد انهيار الجمهورية الرومانية. كما أيد الويلسونيون التدخل الأمريكى فى سياسات هاواى حينما كانت الملكية تنتهى ببطء، لكن لم يكن بوسع الويلسونيين إطلاق تدخل أمريكى مسلح فى حرب خارجية للاستقلال قبل التدخل فى كوبا عام ١٨٩٨. وفى القرن العشرين أعطت القوة الأمريكية النامية مجالاً أوسع للتدخلات الويلسونية، فاشتركت القوات الأمريكية فى تدخلات «ديمقراطية» و«إنسانية» بصورة أكثر انتظاماً.

كان أحد العوامل الهامة فى نمو التصميم الويلسونى على نشر الديمقراطية هو النجاح الساحق للسياسة الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية فى ألمانيا وإيطاليا واليابان. فعلى الرغم من أن كل هذه الدول قد جربت النظم البرلمانية فى الماضى، لم تعرف أى من قوى المحور سابقاً على الإطلاق استقراراً حقيقياً تحت حكم ديموقراطى. فقد بدأت تجارب الحكم الديموقراطى بعد الحرب العالمية الثانية فى ظروف شديدة السوء. كانت كل الدول قد دمرت بسبب الحرب حيث انقسمت إيطاليا بين حزب شيوعى عسكري نشط، وبين يمين مسيحي متزمت إلى حد ما. وفى البداية، أيد عدد قليل للغاية من السياسيين فى اليابان التجربة الديمقراطية الأمريكية بصدق. وفى ألمانيا، حيث ألقى معظم المؤرخين بتبعة إنهاء جمهورية «فايمار» على نتائج معاهدة فرساي القاسية، فإن الديمقراطية الجديدة قد بدأت فى ظروف غير ملائمة بصورة أكبر من ظروف فايمار. إذ فقدت ألمانيا عام ١٩٤٥ أراض أكثر اتساعاً مما فقدته عام ١٩١٩؛ وكان اقتصادها أشد دماراً، وكان نظامها الاجتماعى بالكامل قد تم تحريفه وتشويهه على يد الحكم النازى طوال اثنى عشر عاماً.

لكن فى الحالات الثلاث جميعاً، ثبتت الحكومات الديمقراطية جنورها، وأصبحت الدول الثلاث حلفاء أمريكيين موثوق بهم خلال الحرب الباردة وما بعدها. كانت هذه حالات عسيرة، فإذا استطاعت الديمقراطية أن تغرس جنورها فيما كانت ألمانيا النازية، يمكنها بالتأكيد أن تزدهر فى أى مكان آخر.

كانت التدخلات الأكثر دعماً للديمقراطية تتضمن أساليب لا تصل لاستعمال القوة، هى ما تميز بها النشاط التبشيرى فى القرن التاسع عشر، وازدادت أيضاً، وزادت سرعتها فى القرن العشرين. ولقد ساندت منظمات مثل إذاعة أوروبا الحرة، وصوت أمريكا فى الحرب الباردة، والمنح

الوطنية من أجل الديمقراطية، الجهود غير العنيفة لنشر الأفكار الديمقراطية وترسيخ السياسات الديمقراطية فى الخارج. وتستمر الشبكة الواسعة من المنظمات غير الحكومية المؤيدة للديمقراطية فى طلب المشورة وتلقيها وكذلك تلقى الدعم الدبلوماسى من الولايات المتحدة فى أماكن عديدة حول العالم بصورة تتساوى ما فعلته الإرساليات. وما زال العمل جارياً فى عملية تحويل العالم على أسس ديمقراطية.

بعد عملية تعزيز الديمقراطية، يأتى الهدف التالى فى الفكر الاستراتيجى الويلسونى وهو منع الحرب. يقول الويلسونيون إن الحرب دائماً قاسية ومدمرة؛ لقد أصبحت لا تحتمل فى ظل الظروف الحديثة، وتمثل تهديداً محتملاً لإبادة الجنس البشرى. ويرجع تاريخ الحركة الحديثة لمناهضة الحرب إلى عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر حينما دعت جماعات مسيحية إيفانجيليكية إلى سلسلة من مؤتمرات السلام للبحث عن طرق ووسائل لإنهاء بلاء الحرب. وبينما تطورت وسائل الاتصال، مقترنة بالقوة التدميرية المتزايدة فى الأسلحة، أصبحت المشاهد المروعة للحرب الحديثة بكل أهوالها قريبة من القارئ المدنى، واكتسبت حركة مناهضة الحرب قوة وتحركت بسرعة فى اتجاهات ثلاثة متكاملة. استمرت حركة مؤتمر السلام تحت أشكال مؤسسية مختلفة خلال وقتنا الحاضر، داعية تجمعات النشاط الدولين لإعداد خطط لعالم يعيش فى سلام وساعية من خلال التبادل الطلابى والروابط المؤسسية عبر الحدود القومية، لبناء شبكة من النشاط والمنظمات فى دول عديدة عاقدة العزم على الحد من الحروب. أما الفرع الثانى من الحركة فكان يسعى إلى التقليل من أهوال الحرب عند طريق فرض معايير للسلوك فيها، ووضع ضوابط لإنتاج الأسلحة وتوزيعها واستخدامها. وقد أدى هذا البرنامج إلى إنشاء الصليب الأحمر الدولى، وعقد اتفاقيات جنيف، كما أدى أخيراً إلى إجراءات مثل اتفاقيات معاصرة لحظر زرع الألغام الأرضية، ومنع تجنيد الأطفال أقل من ستة عشر عاماً فى القوات المسلحة، وإنشاء محكمة جنائية دولية. ويسعى الفرع الثالث من حركة السلام الحديثة لمنع الحروب عن طريق توفير بدائل لها: منظمات تمكن الدول من فض النزاعات بدلاً من القتال، ومنظمات دولية للأمن الجماعى. وقد أدى الأسلوب الثالث هذا إلى عقد اتفاقيات التحكيم الثنائى فى البداية، ثم عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية، والأمم المتحدة.

كانت القيادة الأصلية لحركات السلام تلك الأوروبية، لكن الويلسونيين الأمريكيين شاركوا مبكراً، وسعوا بنجاح فى أغلب الأوقات للحصول على دعم حكومة الولايات المتحدة لهذه المشروعات. وبعد الحملة الشعبية القومية التى تزعمتها بطلة الحرب الأهلية كلارا بارتون، أدخل

الرئيس تشستر أ. آرثر الولايات المتحدة فى منظمة الصليب الأحمر عام ١٨٨١، ويتأيد منه قام الكونجرس بالتصديق على اتفاقيات جنيف عام ١٨٨٢. وعندما انتقلت الولايات المتحدة إلى مركز المسرح العالمى، سعى الويلسونيون ولا زالوا لوضع قوة الولايات المتحدة المتنامية خلف حركة السلام العالمى. فحيثما تمكنوا، يرغب الويلسونيون فى أن تتولى الولايات المتحدة القيادة فى هذه الحركة، وعندما تتباطأ الولايات المتحدة أو تخفق فى توقيع معاهدة حظر الألغام الأرضية، أو تتخلف فى سداد نصيبها فى ميزانية الأمم المتحدة، يأخذ الويلسونيون على عاتقهم مهمة التزام الولايات المتحدة بما يأملون أن يتطور إلى نظام عالمى ويلسونى بحق.

نتائج السياسات الويلسونية

بالحكم من منطق التقدير المتدنى الذى يبديه بعض المراقبين، يمكن للمرء أن يعتقد بأن الويلسونية عائق رئيسى فى السياسة الخارجية الأمريكية. ومع التسليم بوجود مشكلات، وسوف نببحثها، يصبح من المهم فهم الطرق المتعددة التى كان حضور الاتجاهات الويلسونية فى السياسة الخارجية الأمريكية يوفر مزايا كبيرة.

لم تكن لأولى هذه المزايا الكبيرة علاقة مباشرة بسياستنا الخارجية، إلا أنها رغم ذلك كان لها قيمة هائلة فى ذلك المجال. بالرغم من السجل المؤسف لويلسون فى التفرقة العنصرية، فإن الفكرة الويلسونية بأن الثورة الأمريكية ناقصة، وأن على الولايات المتحدة واجب النضال حتى يتم الاعتراف بحقوق متساوية للجميع واحترامها، كانت لها نتائج كبيرة فى التاريخ الأمريكى. وبصفة خاصة، وفرت جسراً أيديولوجياً وأخلاقياً يسمح للأقليات والجماعات المهاجرة وغيرها بالإحساس بمشاعر الوطنية والولاء تجاه دولة كثيراً ما كانت تمنحهم حقوقهم على مضض. كان فريدريك دوجلاس يشعر – بحق، من منظور ويلسونى – بأنه كان الأمريكى «الحقيقى»، بينما كان العنصريون وأصحاب الرقيق من حوله أمريكيين ناقصين. كانت أمريكا «الحقيقية» فى صف دوجلاس حتى لو كانت أمريكا الناقصة المعيبة فى الحياة اليومية تسحق إحساساته، وتنتهك حقوقه فى كل مناسبة.

لقد نظر المهاجرون، ولا يزالون، إلى الفكرة الويلسونية عن أمريكا ووجدوا أنها شئ يمكن أن يحبوه ويناضلوا من أجله فى مواجهة التمييز العنصرى والظلم. وفى الوقت نفسه أرسل المبدأ الويلسونى رسالة إلى غير الأقليات بأن عليهم واجباً وطنياً لإفساح المجال للمهاجرين والترحيب بهم داخل المجتمع، ومجابهة الميراث القومى للعنصرية. وقد جلب هذا التقليد فى السلم والحرب

نعماً عديدة للولايات المتحدة، وبدونها كان يمكن أن تكون هذه الدولة أكثر ضعفاً وتعاسة. إلى جانب النعمة التى لا تقدر بمال من جعل الولايات المتحدة دولة متحدة وأكثر شمولاً وترحيباً، منحت السياسات الويلسونية للسياسة الخارجية الأمريكية ميزة عظيمة أخرى عن طريق انحيازها إلى الحركات الرئيسية فى التاريخ المعاصر. وقد كانت هناك حركتان أساسيتان فى المجتمع الدولى خلال القرنين الماضيين : انتشار الديمقراطية، وتحقيق استقلال وتنمية لأجزاء متنامية من العالم غير الأوروبى. وقد وقفت بعض القوى فى طريق هذه العمليات، وتحملت الخراب بسبب ذلك. ونتيجة لضغط من المدرسة الويلسونية – ساندت الولايات المتحدة هذه التوجهات بوجه عام، وحصدت مغانم كثيرة.

كذلك وفر الحضور الويلسونى قاعدة قوية من التأييد الشعبى لسياسة خارجية أمريكية مشاركة وفعالة، كانت غالباً تكفى لسياسات تحقق الغايات الهاميلتونية. وفى واقع الأمر نشأت مجموعة من الاهتمامات المشتركة القوية بين الويلسونيين والهاميلتونيين. وبالرغم من أنه صحيح أنهم كثيراً ما تشاجروا واختلفوا – وسياسة الصين مثال واضح على ذلك، وكذلك فإن الصراع بين ويلسون ولودج حول شكل عصبة الأمم مثال آخر – فقد كانت لدى المدرستين دائماً القدرة على العمل معاً من خلال مجموعة من الاهتمامات والقيم المشتركة بينهما.

ففى نهاية الأمر تتطلع كلا مدرستى الفكر إلى نظام عالمى يعطى أفضل تنويع لأنشطتهما. إذ يأمل الهاميلتونيون أن يكون هناك نظام استثمارى وتجارى على مستوى العالم يقوم على أساس القانون الدولى وتعززه نظم قضائية أمينة وشفافة فى دول عديدة – ربما مع محكمة دولية فى الخلفية عندما تبدو العدالة المحلية متحيزة أكثر منها رفيعة المستوى – وهو ما يوازى إلى حد التطابق الكثير من جدول الأعمال الويلسونى.

ورغم تطلع الويلسونيين للسلام، فإنهم غالباً ما اشتركوا مع الهاميلتونيين فى تأييد الحرب، عند الضرورة ضد الدول التى تشعل الحرب على النظام العالمى. ربما يضحك الهاميلتونيون فى أنفسهم، عندما يتكلم الويلسونيون عن الحرب لجعل العالم أكثر أمناً من أجل الديمقراطية – ويهمهم الويلسونيون بسخرية عند التفكير فى رغبة الهاميلتونيين فى جعل العالم آمناً من أجل البلوتوقراطية*. لكن على مستوى الممارسة غالباً ما تتماثل أهداف الغضب لدى الويلسونيين

والهاميلتونيين. فقد يرى الهاميلتونيون أن الجريمة فى الأساس هى الهجوم على توازن القوى. ويراهم الويلسونيون بوصفها هجوماً على القانون الدولى أو خرقاً للحياذ. لكن ما دام الطموح للسيطرة بصفة عامة ينبغى أن يطأ فوق هذه الخلافات، تكون النتيجة أنه عندما يحتاج التجار الأمريكيون إليهم بشدة، يكون أعضاء الإرساليات الأمريكية مستعدين غالباً لمساندة القوات المسلحة.

عندما وصل الأمر إلى الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية فى العالم الثالث، أملت المثالية الويلسونية والواقعية الهاميلتونية الأسلوب نفسه. وفيما عدا ظروف استثنائية (مثل التهديد الشيوعى فى الهند الصينية الفرنسية) يرى الويلسونيون أن على الولايات المتحدة العمل بكل الوسائل السلمية للنيل من النظام الاستعمارى. كانت المعارضة الويلسونية للنزعة الاستعمارية أكثر إتساقاً ومرونة من الأسلوب الهاميلتونى. مع ذلك، وعلى مدى تاريخ طويل، ساندت مدرستا الفكر السياسات الأمريكية التى حدث من توسع النظام الاستعمارى والتقليل منه كلما أمكن.

توضح سياسة الصين فى المائة وخمسين عاماً الماضية كيف أن المنظورين المتصارعين والمتكاملين للهاميلتونيين والويلسونيين قد اجتمعا ليشكلا السياسة. حتى عندما حارب أعضاء الإرساليات التجار وضغطوا لحظر تجارة الأفيون التى اعتبرها التجار ضرورة تجارية، رأت كلا الجماعتين حاجة الولايات المتحدة لمعارضة تقسيم الصين مع ضمان أن المواطنين الأمريكيين هناك قد استفادوا من كل الامتيازات التى أمكن للقوى الأوروبية انتزاعها. كان التجار يرغبون فى حماية قنصلية قوية يعززها حضور فعال للأسطول لأسباب تجارية، وكان أعضاء الإرساليات يرغبون فى النوع نفسه من الحماية، ولكن لأغراض أكثر روحانية. وكان كل من التجار وأعضاء الإرساليات يرغبون ولا زالوا فى إقامة الصين لنظام قضائى مستقل وجدير بالثقة لتوفير كل الحماية القانونية لكل من المواطنين الصينيين والمستثمرين الأمريكيين. وبالعامل معاً، أبقى الهاميلتونيون والويلسونيون واشنطن مركزة على سياسة الصين، وعلى تايوان بالتأكيد، وربما تركز على الأراضى الصينية بالكامل، ويحدث تطور جيد للمجتمع الصينى فى اتجاه عام واسع تفضله المدرستان الأمريكيتان.

وتفيد الويلسونية السياسة الخارجية الأمريكية بطريقة أخرى مهمة. ولأن معظم القوى العظمى لها أيديولوجيات موجهة، فإنه لأمر طيب أن الويلسونية مناسبة بصفة خاصة لاكتساب الأصدقاء والتأثير على الناس فى الخارج.

الويلسونية أولاً مثالية شاملة، لا تخص فئة خاصة. أى أنه ليس هناك أجناس أو أفراد أو دول

أو ثقافات مستبعدة، من حيث المبدأ، من الرؤية الويلسونية لعالم من الأنظمة الديمقراطية السلمية التى تعامل بعضها البعض باحترام.

ولهذا اعتباره. ففى الإمبراطورية البريطانية كان ينظر للأجانب دائماً بوصفهم أقل شأنًا أو قيمة، وكلما كانت بشرتهم داكنة ولا يتصرفون بالأسلوب البريطانى، تكون منزلتهم أدنى. وعندما دخلت الشعوب الأجنبية فى الإمبراطورية البريطانية كان ذلك باعتبارها شعوباً خاضعة. وكان ذلك قبلة موقوته. فالهنود وغيرهم كان عليهم إما التخلّى عن احترامهم لأنفسهم أو الصراع من أجل حريتهم.

فى السيطرة الأمريكية، على العكس من ذلك، يفترض أن كل الدول وكل الشعوب متساوية، أو على الأقل قادرة على أن تكون كذلك. هذا لا يعنى أن كل الويلسونيين قد أقرّوا المساواة بين الأجناس. لكن على عكس الأيديولوجية الاستعمارية البريطانية، أثبتت الويلسونية قدرتها على التطور، وكانت بصفة عامة قوة للاعتراف بالمساواة داخل أمريكا وخارجها. إن القانون الدولى الذى تصوره الويلسونيون سوف يحمى الدول الفقيرة والضعيفة، والدول الغنية والقوية على حد سواء، ويمكن للنظام الويلسونى الكامل استبدال الحق بالقوة فى مقعد الحكم بين الدول. وهذه رؤية مثيرة، ويمكن لمواطنى الإكوادور ومواطنى إثيوبيا شأنهم شأن الأمريكين إقرارها، كما أنها ميزة كبرى للولايات المتحدة.

تمتد العالمية الويلسونية كذلك إلى الطبقات. فكل فرد، غنياً كان أو فقيراً، مرحب به ليستظل بخيمة النهضة الويلسونية. ولا نجد اتساع الأفق بهذا الشكل فى كل الحركات الأيديولوجية. فبالإضافة إلى الاستراتيجيات الاقتصادية المؤسفة، وبنية الحكومة الاستبدادية التى بنتها البلشفية والتى عوقت سعيها للسيطرة على العالم، كانت البلشفية كذلك فى حرب مع معظم العناصر القوية فى المجتمع العالمى: الطبقة البرجوازية الحاكمة فى الدول الرأسمالية، والبرجوازية الصغيرة التى تهيم على الحياة الفكرية والصحفية والثقافية. وبينما إدعت البلشفية أن الفرد يتحول من كلا الطبقتين، كان على المجتمعات أن تخضع لثورات عنيفة، وتغير اقتصادى واجتماعى تام، للدخول فى المعسكر البلشفى. كان يجب مقاومة المشاعر الدينية العميقة لعامة الناس؛ وكان لا بد لمصالح النخب أن تقتلع من جذورها بقوة.

لم يكن على الويلسونيين العمل بهذه المشقة من أجل السيطرة. حيث كان يمكن للأباطرة والملوك التمسك بعروشهم لو كانوا سيقبضون نفوذهم. وبرغم مخاوف الأجيال السابقة، بينت الخبرة فى الولايات المتحدة وغيرها للأغنياء أن بضائعهم تكون آمنة فى المجتمعات الديمقراطية -

وربما أكثر أمناً منذ أن أنشأت النظم الشرعية الشفافة إجراءات وقائية أكبر بين الفرد ونفوذ الدولة. وقد تحولت، ويمكن أن تتحول، مجتمعات بكاملها إلى القيم الويلسونية.

أضف إلى ذلك أن المثالية الويلسونية لا طائفية. أى أنه بالرغم من أنها نشأت تاريخياً من المسيحية – ومن البروتستانتية، ومن المسيحية التي تقلل من شأن الكهنوت وتؤكد على المبادئ الإنجيلية في ذلك – فإن المثال الويلسوني لمجتمع دولى يقوم على أسس ديمقراطية، هو مثال يمكن بالفعل أن تتبناه الدول والثقافات غير البروتستانتية أو حتى غير المسيحية. إذ يمكن للديمقراطية أن تكون مثالية للأرجنتينيين والهنود واليابانيين، ويمكن أن تكون كذلك للإيرانيين الذين يود كثير منهم رؤية جمهوريتهم الإسلامية تشمل قدراً أكبر من ملامح البرنامج الويلسوني مع احتفاظها بشخصيتها الإسلامية.

إن النظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها الداعم الدولى الرئيسى والمجسدة لأيديولوجية شديدة الفعالية والإغراء، ميزة أساسية واضحة فى الشئون الدولية. وهى تضمن إلى حد ما أن أكثر العناصر نشاطاً وذكاءً وطموحاً فى دول أخرى عديدة تنظر إلى الولايات المتحدة بتعاطف وتأييد. ورغم أنه بوسع هذه الدول مقاومة، وهى تقاوم بالفعل، الخطط الأمريكية فى حالات معينة؛ فإن قطاعات واسعة كاملة من الفئات النشطة والتقدمية فى الدول الأجنبية ستكون على الأرجح متسامحة، بل حتى مؤيدة للتأثير والنفوذ الأمريكى، ولن ترى سوى فوائد تعود عليها من علاقاتها الحميمة مع الولايات المتحدة.

حتى حكومات مثل حكومة الصين، التى تظل مناهضة للويلسونية، يحوم فوقها نفوذ وجاذبية المثل الويلسونية. لن يقيم كل جيل من الطلاب الصينيين نماذج لتمثال الحرية فى ميدان تاينانمن، لكن عدداً كبيراً من أفضل أبناء الصين وأكثرهم ذكاءً سيستمرون فى رؤية الأفكار الويلسونية على المستوى المحلى وفى المجتمع الدولى بوصفها أكثر الوسائل فائدة لنمو الصين نفسها وتطورها. ولا تحتاج الولايات المتحدة إلى كومينتينر* Comintern لنشر أفكارها وبناء تحالفات سياسية فى باقى دول العالم؛ فإن القبول الطبيعى من العقل المعاصر للأفكار الويلسونية يقوم بهذه المهمة دون مساعدة منا.

هناك طريقة أخرى استخدمها الويلسونيون لبناء دعم للولايات المتحدة سيزداد شعورنا بها

* الدولية الشيوعية الثالثة التى حلت عام ١٩٤٣. (الترجمة).

فى هذا القرن عن القرن الماضى: ألا وهو وضع الولايات المتحدة بوصفها أفضل وأقوى مثال للدولة المؤمنة بحقوق متساوية للمرأة. وتجتمع الأسباب للاعتقاد بأن هذا القرن سيكون قرن المرأة، إن حصول المرأة على قوة وحقوق متساوية، يعد أحد أكثر التطورات جوهرية فى شتى أنحاء العالم. وربما كانت الحركة النسائية فى الولايات المتحدة هى النوع الذى يمكن للواقعية الأوروبية أن تعتبره أقل مصادر قوتها فائدة من منظور السياسة الخارجية؛ مع ذلك، فى الحقيقة، فإن حركتنا النسائية الدينامية الناجحة، بالإضافة إلى دفاعنا عن حقوق متساوية للمرأة فى السياسة الدولية، ستساعدنا على بقاء الولايات المتحدة على الجانب الصحيح من التاريخ، وتجعل منا أصدقاء أقوياء وحلفاء بين جماعات القيادة الناشئة حول العالم.

هناك فائدة إضافية توفرها المدرسة الويلسونية وجدير بها أن تجعل الويلسونيين يشعرون بالقلق. ففى الواقع، أن قوة الأفكار الويلسونية فى السياسة الخارجية الأمريكية منتشرة لكنها ليست شاملة. لا تذكرها فى «جاث»^{*}، ولا تنشرها فى شوارع عسقلان^{**}، لكن الولايات المتحدة لا تدير سياستها الخارجية دائماً طبقاً لخطوط ويلسونية. مرة أخرى، لم يبدأ ذلك مع الحروب العالمية ولا مع الحرب الباردة، كما أنه لم ينته. وتعتبر المملكة العربية السعودية واحداً من أقل الأماكن ويلسونية على سطح الأرض، لكن الولايات المتحدة يمكنها أن تدعم، وهى بالفعل تدعم، أسرتها الحاكمة. ولقد أيدت الولايات المتحدة باستمرار نظام الحكم غير الديمقراطي تماماً لرئيس إندونيسيا سوهارتو الذى تم تجديد رئاسته لسبع دورات، ولم تسحب هذا التأييد إلا عندما ضعفت قوته بشكل واضح.

لن أزعج القراء بتكديس أمثلة غير سارة: فنظرة سريعة عبر أطلس جغرافى أو صحيفة جيدة يمكن أن توفر غذاءً دسماً للفكر. يا لها من سعيدة الحظ هذه السياسة الخارجية، إذن، هى التى، وربما يجب أحياناً – لكنها تواجه تحدياً أخلاقياً شديداً – أن تكتسى بتألق شديد بمثل شديدة السموم. فكم هو مفيد أن يعتبر عدد كبير من الناس حول العالم أن المثل الويلسونية محددة لمبدأ السياسة الخارجية الأمريكية، وتفسر جوانبها الأخرى باعتبارها انحرافات مؤقتة مؤسفة عن هذا المبدأ.

* جاث Gath مدينة فى فلسطين على حدود دولة يهوذا.

** عسقلان Askelon مدينة فى فلسطين.

وهما عبارتان مقصود بهما عدم النشر على نطاق واسع.

وفى الواقع، فإن الصدق والقوة الفعلية للمدرسة الويلسونية يسمحان للولايات المتحدة بعمل شيء لا يمكن للمجتمعات الديمقراطية عمله بسهولة بصورة واعية؛ ألا وهو : أن تلعب دور الشخص المذهب والناقد. إذ يعلن الويلسونيون مبادئ سامية ويخططون بإخلاص لتطبيقها، لكنهم للأسف يخسرون أحياناً معارك سياسية. لقد أمدت حكومة كلينتون الصين بوضع الدولة المميزة، رغم الأسلوب غير الويلسونى لهذه الدولة فى ما يتعلق بحقوق الإنسان. وقد تخلفت الولايات المتحدة عن أداء الرسوم الواجبة عليها للأمم المتحدة، برغم الضغوط المتحمسة من أصدقائها الويلسونيين.

ومع أن الويلسونيين أصيبوا بخيبة الأمل جراء مثل هذه الهزائم، إلا أنهم لم يفقدوا حماسهم وهمتهم. فهم يرون مهمتهم بوصفها نقل سياسة الولايات المتحدة خطوة خطوة نحو وضع مثالى؛ وهم يعلمون أن التقدم سيكون متعثراً وبطيئاً، وأنه فى بعض الأحيان سيكون هناك قدر من فتور الحماس أو الارتداد. لم يؤثر أى من هذه الأمور على إعلاناتهم الصادقة (ولهذا تكون مقنعة فى الغالب) للأجانب عن المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الأمريكية، أو إيمانها الراسخ بالأخلاقيات السامية والتنظيم الاجتماعى للولايات المتحدة. ولا يمكن لواقع مجرد وقبيح أن يشوه صورة جليلة، ولا توجد خطيئة لا يمكن أن يتغلب عليها العفو؛ ولا يمكن لضعف أو إخفاق مؤقت أن يطيح بحق الولايات المتحدة وواجبها وقدرها فى نشر ثورتها الديمقراطية حتى أطراف الكرة الأرضية.

وبعيداً عن السخرية من الويلسونية ومعاونيها، ينبغى على الواقعيين أن يحمّدوا الله على وجودها. ولن يغضب لوجود أنصار المدرسة الأخلاقية الويلسونية أحياناً، فإنهم فى مجمل الأمر قد فعلوا الكثير لتزاد القوة فى يد صناع السياسة الخارجية الأمريكية.

من كل هذه المزايا، يتضح أن الويلسونية قد زودت السياسة الخارجية الأمريكية بقوى عظيمة، لكن نقادها أصابوا فى أن البرنامج الويلسونى يورط الولايات المتحدة فى مصاعب وأخطار. أولاً، وفى المقام الأول، يضع عقبة قوية فى طريق نجاح السياسة الخارجية الأمريكية. فالنصر العالمى للديمقراطية وسيادة القانون أهداف طموحة، وهى بالضرورة تدخل الولايات المتحدة فى مشاحنات متبادلة مع عدد من الدول غير الديمقراطية بعضها دول هامة وقوية بالفعل.

كذلك فإن الطبيعة السامية والطموحة لهذه الأهداف تجعل التفكير الاستراتيجى صعباً فى السياق الويلسونى. وبافتراض أننا لا يمكننا إنجاز البرنامج الويلسونى كاملاً فى كل مكان على الأرض هذا الأسبوع، فأين ينبغى أن نبدأ؟ ما الشرور التى سنتركها تسبب فساداً لأننا وضعنا فى أولوياتنا أسباباً أخرى؟ ما قدر ما سنسمح به من قمع الأكراد الأتراك لتسهيل جهودنا لإجبار صدام حسين على معاملة أكراد العراق معاملة أفضل؟ هل نتجاهل ختان الإناث فى الصومال

ونركز على الإصلاح القضائى فيها؟ كم شيشانى يمكن للرئيس الروسى فلاديمير بوتين قتله قبل أن نسحب مساندتنا لنظام حكمه، وكم سيكون لديه من قتلى لو اقتنعنا بأن البديل الوحيد لحكومة بوتين هو استعادة النظام الشيوعى؟

وبصورة أكثر عملية، كيف يبنى المرء، بالضبط، عالماً سلمياً، مستقراً، عادلاً، وديمقراطياً؟ إن تجزئة العالم الويلسونى إلى آلاف الجماعات غير الحكومية - تشكلت مجموعات عديدة منها دفاعاً عن قضايا واحدة - وتقسيمه على أسس دينية وأيديولوجية تجعل كل أمور الخيار الاستراتيجى بالغة الصعوبة بالنسبة للسياسيين العاملين فى السياق الويلسونى.

كذلك تدخل السياسة الويلسونية السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة فى تناقض شديد. فمن ناحية، بالنسبة للسيطرة العالمية، تعتبر الولايات المتحدة قوة الوضع الراهن بمعنى الكلمة. ولكن بقدر ما تصدره من القيم الويلسونية، نكون قوة مراجعة أيضاً. إن كثيراً من الويلسونيين يرغبون فى إعادة رسم خريطة العالم - لجعل لتبت دولة مستقلة، على سبيل المثال.

ويرغب الويلسونيون أيضاً فى إجراء تغييرات داخل الحدود الدولية. إذ يريدون من أنظمة الحكم الديكتاتورية أن تخلق مكانها للخصوم الديمقراطيين، سلمياً إن أمكن، أو بالعنف إن لم يكن هناك سبيل غيره. وبفضل القوة الويلسونية فى عملية السياسة الخارجية الأمريكية، يقدم الكونجرس مبالغ كبيرة من المال للدعاية والأنشطة الأخرى التى تهدف إلى التعجيل باليوم السعيد للتحويل إلى الديمقراطية.

إن كلاً من هذين الهدفين - التغييرات الحدودية وتغييرات نظام الحكم - يواجه تحديات كبيرة بالنسبة لدول أخرى. إذ لا يكون من الواضح دائماً كيف ستحل الولايات المتحدة الصراعات بين الاتجاهات المحافظة والراديكالية فى سياستها الخارجية فيما يتعلق بمسألة أو دولة معينة. ومن الطبيعى أن يقلق هذا الدول الأخرى، فإن كلاً من الأهداف المحتملة لدبلوماسيتنا الثورية والدول الأخرى التى حتماً ستجد مصالحها متأثرة بالمبادرات الأمريكية. وإن ما يقلق المستثمرين الأوروبيين وحكوماتهم هو أن الولايات المتحدة سوف تفرض عقوبات على الشركات الأوروبية التى تقوم بالتجارة مع الأنظمة التى تسعى الولايات المتحدة لعزلها، فحول مثل تركيا أو الأردن يجب أن تنزعج عندما تستخدم الولايات المتحدة نفوذها لدى الأمم المتحدة لإجبارها على إغلاق حدودها مع شريك تجارى هام.

كل ذلك، يسبب لحكومة الولايات المتحدة أزمة مؤلة تلو الأخرى. إن كثرة مطالبة التكتلات الويلسونية باستخدام القوة ضد الدول التى تضطهد مخالفيها فى الرأى، أو تبيح ختان النساء،

أو تقمع الاتحادات التجارية، أو تسمح بصيد الحيتان وأكل لحوم الكلاب واضطهاد الأقليات القومية، أو تؤذى بطريقة أو بأخرى المشاعر الأخلاقية لبعض جمهور الناخبين المنظم، يخلق بشكل أساسي مطالب ثابتة بتدخل الحكومة. وهذا للأسف يقلل مستوى ارتياح الدول الأخرى للنفوذ الأمريكي، ويزيد من قلقها من أن تهدد الزيادة البالغة للنفوذ الأمريكي مصالحها الحيوية.

لكن بالنسبة لدارسي السياسة الخارجية الأمريكية يعتبر السؤال عما إذا كانت الويلسونية أمر جيد أم سيء، سؤالاً بلا جدوى. فالويلسونية بكل مزاياها وعيوبها أمر حقيقي. إذ أن جنورها تمتد بعمق، وربما بصورة يتعذر استئصالها، في الثقافة والتاريخ الأمريكيين، وعلى هؤلاء الذين يأملون في صياغة سياسة خارجية للبلاد، أن يتوصلوا لتفاهم معها بصورة أو بأخرى.

الفصل السادس

«مدافعة عن نفسها فقط»

التقليد الجيفرسونى

إن الأسلوبين الهاميلتونى والويلسونى فى السياسة الخارجية الأمريكية، مهما كانا مثيرين للخلاف أحياناً، يمكن فهمهما جيداً نسبياً. ورغم اختلافهما أحياناً وإساعاتهما أحياناً أخرى للمذاهب الكلاسيكية للدبلوماسية الأوروبية، فقد أصبحا بمرور الوقت مألوفين فأمكن فهمهما بسهولة. بالإضافة إلى أنه خلال القرن العشرين، قامت دول أخرى بتوفيق عناصر الفكر السياسى الهاميلتونى والويلسونى، بدرجة أكبر أو أقل، مع ظروفها الخاصة، وليس هذا بالأمر الصعب. فشمولية المنطق الويلسونى تعطيه دويماً وشعبية دولية. إن المصلحة التجارية فى معظم الدول قوية بما يكفى لخلق نظير محلى للسياسات الهاميلتونية، كما أن المزايا التجارية التى تتدفق على الدول التى تساند، أو على الأقل، تشارك فى نظام هاميلتونى دولى تحت الزعامة الأمريكية، مزايا كبيرة لدرجة تكفى لخلق جماعات مصالح هامة فى معظم الدول التى تقرر الأطروحات الهاميلتونية لأسباب تتعلق بها.

ولكن المدرستين الجيفرسونية والجاكسونية، والتى اشتقت كل منهما من العناصر الخاصة

للثقافة الأمريكية (أو الأنجلو أمريكية)، تظل كلتاها الأقل شهرة والأقل حباً، والأقل استيعاباً بدرجة كبيرة. وهذا طبيعي، فالقيم الهاميلتونية والويلسونية عالمية، وكلا المذهبين يرغبان في أن تبني الولايات المتحدة نظاماً عالمياً، وأن تقوم بتنازلات محلية وتغييرات من أجل النظام، في ذات الوقت. ويؤمن المذهبان بالتبادلية؛ فإن أرادا أن يصبح العالم أكثر شبهاً بالولايات المتحدة، فإنهما يريدان أيضاً أن تتكيف الولايات المتحدة بصورة أفضل مع باقى دول العالم.

كان يمكن أن يكون الجيفرسونيون والجاكسونيون سعداء، لو أصبحت باقى دول العالم أكثر شبهاً بالولايات المتحدة، رغم أنهم لا يجدون ذلك محتملاً. غير أنهم يقاومون أى تفكير في أن تصبح الولايات المتحدة أشبه بباقى دول العالم. حتى لو قامت الولايات المتحدة بتقديم بعض التنازلات العادية للنظام العالمى مثل تبني النظام المترى، فسيكون ذلك نتيجة لجهود الهاميلتونيين والويلسونيين. وفي صور مغايرة تماماً، يرى الجيفرسونيون والجاكسونيون أن الميراث الثقافى والاجتماعى والسياسى الخاص بالولايات المتحدة كنز ثمين ينبغى الحفاظ عليه والدفاع عنه وتنقله للأجيال المقبلة، وهم يحتفون بما يرون أنها عناصر فريدة، ومتفردة القيمة فى الحياة الأمريكية، ويرون أن هدف السياسة الخارجية ينبغى أن يكون الدفاع عن تلك القيم داخلياً بدلاً من نشرها خارجياً.

منذ نهاية الحرب الباردة كانت اهتمامات الهاميلتونيين والويلسونيين وقيمهم فى صميم صياغة سياسة خارجية أمريكية. وفى ظل كل من بوش الأب وكلينتون، كان بناء نظام عالمى للتجارة والتوسع فى الديمقراطية هى الأهداف المركزية للسياسة الخارجية الأمريكية.

بالنسبة لكثير من المراقبين فى الولايات المتحدة وخارجها تعتبر المقاومة الواسعة لهذا الرأى الجماعى فيما بعد الحرب الباردة فى الولايات المتحدة أمراً كريهاً ويصعب فهمه فى آن واحد. فبصورة تثير الحيرة، تتعارض المقاومة الجيفرسونية الجاكسونية للاتجاه السائد، بشكل غريب، مع الخطوط الأيديولوجية والسياسية. ولقد انضم اتحاد العمال الأمريكى AFL ومجلس الهيئات الصناعية CIO ونشطاء ليبراليون مثل رالف نادر مع زعيم المحافظين بات بوكانان والشعبيين المراوغين مثل روس بيروت فى الهجوم على مبادرات التجارة الحرة مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التى أسست اتحاد التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية. كذلك انضم الماركسيون الجدد إلى المحافظين الجدد لمعارضة المشاركة الأمريكية فى التدخلات الإنسانية فى يوغسلافيا السابقة، ووضع نعم تشومسكى^(١) العقبات مع ريتشار بيرل لإبعاد أولادنا عن كوسوفو.

إن الفروق الخلافية بين الإنعزاليين ومؤيدى التدخل، وبين الواقعيين والمثاليين، وبين الصقور

والحمائم، وحتى بين المذاهب الشعبية والنخبوية، لا تعبر بدرجة كافية عن معارضة السياسة الخارجية السائدة فيما بعد الحرب الباردة، ولا تساعدنا على فهم احتمالات التحالفات البديلة وأساليب السياسة الخارجية الموجودة حالياً في السياسات الأمريكية.

تمثل المدرستان الجيفرسونية والجاكسونية مثل المدرستين الهاميلتونية والويلسونية مذاهب فكرية متميزة في السياسة الخارجية الأمريكية خرجت من عناصر ثقافية واجتماعية واقتصادية مميزة في المجتمع الأمريكي. ومثل المدرستين الهاميلتونية والويلسونية أيضاً تطورت المدرستان الجيفرسونية والجاكسونية عبر الأجيال، بينما تبحث باستمرار عن وسائل التعبير عن مصالح واهتمامات محددة والتعجيل بها. مرة أخرى، مثل المدرستين الأخريين، لا ينظر الجيفرسونيون والجاكسونيون إلى السياسة الخارجية بوصفها مجرد مجال للاهتمام في حد ذاتها، وإنما بوصفها أداة للسياسة الداخلية، وهم يفضلون أفكاراً معينة في السياسة الخارجية لأنهم يرون أن أساليب معينة في السياسة الخارجية سوف تحسن بصورة أفضل نوع السياسة الداخلية والنظام الذين يرغبون في الارتقاء بهما. هذا لا يعنى أنهم لا يابهون بالسياسة الخارجية؛ فمنذ السنوات الأولى للجمهورية دخل الجيفرسونيون والجاكسونيون بقوة في المنافسة على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وكثيراً ما توجت جهودهم بالنجاح.

بالرغم من انتقالهما إلى المعارضة في عهدى جورج هـ. بوش، وكلينتون، ظلت جذور المدرستين راسختين في الرأي الأمريكى، وكانتا قادرتين على إجبار مؤيدى العولمة من الهاميلتونيين والويلسونيين على التراجع عن أكثر آرواهم توسعاً عن «النظام العالمى الجديد». وقد شهدت انتخابات عام ٢٠٠٠ تبني جورج دبليو بوش موضوعات رئيسية من الأفكار الجيفرسونية والجاكسونية، إذ تحدث في حملته عن حاجة الولايات المتحدة إلى النزول من عاليها والسير «بتواضع» والعودة إلى النظرة الضيق والأكثر تقيداً بالمصلحة القومية.

كان التأييد الجاكسونى عنصراً هاماً في دعم رئاسة رونالد ريجان، وأوقعته المعارضة الجيفرسونية لسياسته في أمريكا الوسطى في شراك فضيحة بيع الأسلحة لإيران، لتصيب رئاسته بأشد الخسائر جساماً. وقد أخفق جورج هـ. بوش في تحقيق مكاسب سياسية دائمة من الانتصار في حرب الخليج لأن الرأي الجاكسونى، الذى يعارض عادة الحرب المحدودة، كان غاضباً من السلام غير الحاسم. وكان مما كتب على أحد الملصقات خلال حملة ١٩٩٢: «صدام حسين مازال يؤدي عمله، فماذا عنكم». وبالرغم من أن كلا من المدرستين الجيفرسونية والجاكسونية خاضت غمار فترات صعبة في القرن العشرين، وأن بعض المراقبين تنبأوا بأنهما قد يختفیان تدريجياً من الحياة

القومية، يبدو أن كلا منهما الآن تخططان للقيام بأدوار هامة، وربما أدوار مهيمنة، في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية لعدة سنوات مقبلة.

الحزب الجيفرسونى

عندما كشف ألكسندر هاميلتون عن أطروحاته لانتمان قومى، وحكومة مركزية قوية، وسياسة خارجية موجهة تجارياً ومؤيدة لبريطانيا فى مجلس وزراء جورج واشنطن، وجد معارضة فورية من توماس جيفرسون، الذى كان آنذاك يشغل منصب أول وزير للخارجية. كان الإثنان قد تجادلاً معاً من قبل، وفى المناظرات التى أجريت حول الدستور، دعا هاميلتون إلى حكومة قوية ومركزية قدر الإمكان، وإلى سلطة عليا فى الجانب التنفيذى القوى مختلفة قليلاً عن سلطة ملك. أحبطت أطروحات هاميلتون شديدة التطرف، لكن جيفرسون كان منزعجاً بشدة من السلطات المخولة للحكومة المركزية، لدرجة أنه وجد صعوبة فى تأييد التصديق على الدستور الجديد، وقام بدور فى إنشاء «وثيقة الحقوق» للحد من السلطة الفيدرالية.

ما زال صدى عدم الاتفاق بين الزعيمين يتردد عبر التاريخ الأمريكى إلى يومنا هذا. فعلى مدى أكثر من مائتى عام، حمل نظام الحزبين الأمريكى علامات الخلافات الأصيلة فى مجلس وزراء واشنطن. تنشأ أحزاب وتسقط، تأتى أيديولوجيات وتذهب، لكن يستمر جدال الساسة الأمريكين فى صراع مع القضايا التى تقاسمها جيفرسون وهاميلتون فى القرن الثامن عشر - العلاقة المناسبة بين الرأسمالية والديمقراطية، حدود السلطة الفيدرالية بالنسبة للولايات، والشعب، والاقتصاد.

يتفق كل من الهاميلتونيين والجيفرسونيين على أن الولايات المتحدة جمهورية ديمقراطية رأسمالية ويجب أن تكون كذلك. إلا أنهم اختلفوا فى تحديد أى من هذين العنصرين أكثر أهمية. فيرى الهاميلتونيون، بتبرير كافٍ، أنه بدون الرخاء الذى ينتج عن اقتصاد رأسمالى سليم، فإن الولايات المتحدة نفسها، ناهيك عن نظام حكومتها الديمقراطى، لا يمكن أن تستمر. ويتساءل الهاميلتونيون، على أية حال، ما جدوى حكومة تعجز عن توفير ظروف ملائمة لحماية الملكية الخاصة وتنميتها؟

لكن الجيفرسونيين يقدمون رداً واضحاً وقوياً بأن الرأسمالية والأعمال التجارية لا يمكن أن تزدهر ما لم يكن المجتمع نفسه سليماً وديمقراطياً. بالإضافة إلى أن الجيفرسونيين قد حذروا مراراً على نحو خفى من أن عملية الرأسمالية غير المقيدة لا تعزز الديمقراطية دائماً. إن نمو الثروات

الضخمة وتركيز الثروات الخاصة يفسد العملية السياسية ويغويها. ولا يمكن أن تكون الديمقراطية أمراً مسلماً به، بل يجب الدفاع عنها بيقظة.

يرى الهاميلتونيون أنه يجب أحياناً الدفاع عنها ضد نفسها. ويقولون إن الديمقراطية تعمل على أحسن وجه عندما ينتخب الناس مشرعين وحكاماً يتميزون بالخبرة وعمق التفكير، ويصنعون سياسة ويكتبون قوانين بصورة أفضل مما يمكن أن يقوم به عامة الناس غير المحنكين وحدهم. فالملكية مصلحة للأقلية، فزعماء الدهماء الذين يتملقون الرأي العام، ورجال السياسة المجردين من المبادئ الأخلاقية الذين سيقولون أو يفعلون أى شئ لنيل كرسي السلطة، قد يسعدون الناس لكنهم سيضعفون حماية الملكية، وبالتالي سيضعفون من استقرار الحكومة وسعادة المجتمع. وبالنسبة للجيفرسونيين تعد الأعمال التجارية الضخمة شر لا بد من التسامح معه من أجل الديمقراطية، أما بالنسبة للهاميلتونيين فالديمقراطية فى بعض أشكالها يمكن أن تكون شراً لا بد منه لكنها شر خطير.

يتشابه عدم الاتفاق على دور الحكومة الفيدرالية المناسب ومدى نفوذها. إذ يرى الهاميلتونيون (والويلسونيون) الحكومة المركزية القوية بوصفها الضامن، الذى لا غنى عنه، للحرية الوطنية. أما الجيفرسونيون فيرون أن الحكومة المركزية القوية، فى أفضل صورها، شر لا بد منه، وفى أسوأ صورها، أخطر أعداء الحرية. ويعتقد الهاميلتونيون أنه عندما يتوقف الجيفرسونيون عن محاولة التدخل، سيتم حكم الولايات المتحدة بصورة أفضل من الدول الأخرى، إلا أنها ستظل إلى حد بعيد دولة من بين الدول. بينما يعتقد الجيفرسونيون، بصورة عاطفية، أن على الولايات المتحدة أن تكون شيئاً أفضل وأكثر اختلافاً. ويرى الهاميلتونيون أن الدولة التى تتميز بالإدارة الجيدة والتنظيم الجيد توفر للناس حكومة جيدة. فى حين يؤمن الجيفرسونيون بأن على الناس أن يحكموا أنفسهم ببساطة وبشكل مباشر قدر الإمكان.

يرى الهاميلتونيون، ربما بصورة أشد عمقاً، أن الثورة كانت أمراً طيباً، إلا أنها انتهت. فى حين يؤمن الجيفرسونيون، مثل الويلسونيين، بأن الثورة الأمريكية مستمرة. طرف يرى أن الولايات المتحدة دولة قامت فيها ثورة، بينما يرى الطرف الآخر أن أمريكا دولة ثورية. فالجيفرسونيون بصفة عامة يعتقدون أن الطريق لا زال طويلاً أمام الولايات المتحدة قبل أن تحقق أهداف عام ١٧٧٦ الثورية. فالقول بأن الناس خلقوا جميعاً متساويين شئ، وبناء مجتمع يجسد هذه الحقيقة الهامة تجسيداً تاماً شئ آخر. فبعد أكثر من قرنين من الصراع والتفكير، اتسع فهم الجيفرسونيين لأفكارهم وتوسعوا فى تطبيقاتها. إذ تمكن جيفرسون من كتابة إعلان الاستقلال، مع امتلاكه

العبيد؛ إن الأفكار التي أطلقها قد تجاوزته. وما دامت النساء يعانين من التمييز، وما دامت الأقليات العنصرية والعرقية مستبعدة من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد، وما دام الشواذ يعانون من التفرقة، فإن الوعود العظمية للثورة، كما يقول الجيفرسونيون اليوم، ما زالت غير محققة.

حتى عندما يعمل الجيفرسونيون على توسيع وتحقيق رؤيتهم العامة الشاملة لتلك الثورة، فإنهم ينخرطون باستمرار في صراع مرير ضد الثورات المضادة، تلك التي تنكر الحقوق التي وعد بها إعلان الاستقلال أو تعتدى على الحريات التي تضمنتها وثيقة الحقوق. وعن طريق عملية منطقية واضحة وجلية لهم، رغم أنها أحياناً يصعب على الآخرين اتباعها، أقنع الجيفرسونيون أنفسهم بأن حق الرأىات غريبات الأطوار فى تعرية صدورهن فى الحانات يكفلهن الدستور، وكذلك حق إنتاج الصور الإباحية وحق استخدامهما. كان معبد الحرية تحت الحصار دائماً. فهنا تريد هيئة مدرسة فى ولاية ميسيسبى أن يتلو الأطفال الصلوات فى بداية اليوم الدراسى، وهناك مدع عام يريد تقديم دليل تم الحصول عليه بطرق غير سليمة إلى محاكمة جنائية. وفى جهة أخرى يحاول مجلس أوصياء جامعة فصل أحد الأساتذة لعرضه أفكاراً مشكوكاً فيها، وأحد ضباط الشرطة يرفض السماح بالمسيرة لمجموعة من الأمريكيين النازيين يرغبون فى إحياء ذكرى ميلاد هتلر بالسير عبر الأحياء التى يقطنها من نجوا من الهولوكوست. فى كل هذه الحالات سيجد الجيفرسونيون أنفسهم (ليس دائماً بحماس) أمام ما يعتبرونه عقبات للحرية.

الحكومة ليست هى القوة الوحيدة التى يجب الدفاع عن التراث الثورى ضدها. فمنذ حاول جيفرسون إقناع واشنطن بالتصويت ضد القانون الذى يقضى بمنح ترخيص للبنك الأول فى الولايات المتحدة، كان الجيفرسونيون منزعجين من قدرة التكتلات الاقتصادية الكبيرة على الاعتداء على الحرية العامة. وبنشاطهم فى مقاومة موجة اندماج الشركات فى نهايات القرن التاسع عشر، تغلب الجيفرسونيون على شكوكهم فى مساندة السلطة الفيدرالية للتشريع المعارض للاحتكارات التجارية. وفى العالم المعاصر يستمر الجيفرسونيون، مثل رالف نادر، فى السعى لوضع حدود للنفوذ السياسى للتكتلات الاقتصادية.

على الرغم من أن ستينيات القرن العشرين وسبعينياته قد تركت لدى عدد كبير من الأمريكيين انطباعاً بأن حركة الحريات المدنية كانت فى الأساس أحد مظاهر اليسار، لم يكن من السهل أن تتناسب الجيفرسونية (شأن معظم الحركات السياسية الأمريكية) مع التصنيفات المشتقة من المعارك السياسية الأوروبية. وتعتبر حركة مؤيدى مبادئ الحرية عن الفكر الجيفرسونى. وتدافع

منظمات مثل جمعية كاتو التحررية عن الحريات المدنية المحدودة للحكومة والفرد، وتهاجم رابطة العلاقات القوية والتأييد المتبادل بين الشركات الضخمة والحكومة القوية في كل من السياسة الداخلية والخارجية. وكان أحد أهم التطورات في المجتمع الأمريكي منذ انتهاء الحرب الباردة هو الإحياء التدريجي للنشاط الجيفرسوني بين الدوائر اليمينية القانونية، مع حركات نامية لتعزيز حقوق الملكية الخاصة ضد التنظيم الحكومي، وإحياء الحد من النفوذ الفيدرالي في مقابل الولايات. وقد اجتمع ذلك «اليمن» الجيفرسوني وذلك «اليسار» الجيفرسوني معاً في قضايا السياسة الخارجية - حتى أن جمعية كاتو، على سبيل المثال، تؤيد الأهداف المحدودة للسياسة الخارجية وتعارض التدخلات الخيرية الإنسانية - مما يشير إلى قوة الفكر الجيفرسوني وحيويته الدائمة في السياسة الخارجية.

وعلى امتداد التاريخ الطويل، لم يتحقق كل شيء للجيفرسونيين ولا للهاميلتونيين بأسلوبهم. إذ كان لدى الهاميلتونيين رضاء عن مشاهدة نمو النفوذ الفيدرالي، وتأسيس جيش محترف وخدمات مدنية عامة، وقرنين من السياسة المالية والتجارية تم تنظيمها بصفة عامة بأساليب تتفق في مجملها مع توجهات مصالح الأعمال التجارية الرائدة وقتها. من ناحية أخرى، شهد الجيفرسونيون التحرير يمتد تدريجياً إلى كل الرجال والنساء والأقليات العرقية. وقد حفظت وثيقة الحقوق الحرية الفردية، بالرغم من النفوذ المتزايد للحكومة الفيدرالية.

دفاعاً عن الحرية

إن النظرة الجيفرسونية للولايات المتحدة باعتبارها دولة ثورية لها مهمة ثورية نظرية عميقة. إذ ينظر الحزب الجيفرسوني للثورة الأمريكية بما يشبه مشاعر البلاشفة الطيبين في نظرهم إلى ثورة أكتوبر بزعامة لينين. فبعين جيفرسونية، كانت الثورة الأمريكية أكثر من مجرد انفصال عن ملك متخبط واغتصاب برلمان، كانت بداية لحقبة جديدة في العالم.

كان الجيفرسونيون الأصليون مشبعين بالتراث الثرى للانشقاق الإنجليزي والاسكتلندي، وكانوا غالباً ما ينظرون للثورة الأمريكية بوصفها الخطوة الأخيرة - وأحياناً الخطوة العلمانية - في الإصلاح البريطاني، ويعتبرون أنفسهم مثل أتباع كرومويل يحاولون استكمال هذا الإصلاح ضد معارضة الهاميلتونيين الفرسان. إن تحرير الشعب الانجليزي من خرافات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في العصور الوسطى، (في رأي البيروتانيين [المتطهرين]) وما لا يقل عنها إلا قليلاً من خليط خرافات كنيسة إنجلترا، كان برنامج مصلحي الكنيسة الراديكاليين في إنجلترا واسكتلندا.

وتماماً مثلما انفصل المصلحون الرسميون عن البابا لكنهم احتفظوا بأبهة البابوية – الأساقفة والأسرار المقدسة وملكية الحق الإلهي – كذلك أراد الهاميلتونيون الذي ينقصهم الحماس التخلص من ملك انجلترا، لكن مع تأسيس نظام اجتماعي في الولايات المتحدة يشبه إلى حد بعيد النسخة البريطانية القديمة قدر الإمكان.

يعتبر الجيفرسونيون أنفسهم الطليعة السياسية والفكرية للرجل العادي، وورثة الكفاح البريطاني الطويل من أجل الحرية، والمتحمين له. وبالنسبة للجيفرسونيين كان الطفل، سواء من الكنيسة أو الدولة، هو ألد أعداء عامة الشعب، حيث أن «أغلاله الروحية تم تشكيلها للعمل بدهاء من خلال الخرافات»⁽²⁾، على حد قول جون كوينسي آدمز عن الشعب البريطاني. فالباباوات والأساقفة يستخدمون حيلهم الخاصة بأساليب الكهانة البارعة لسلب أموال الناس لتوفير نفقات حياتهم المترفة. وقد كان للموظفين الحكوميين وأصحاب المناصب أسلوباً موازياً لذلك في الحياة المدنية. إذ أخبر الأرستقراطيون ورجال البلاط الناس أن أمور الحكومة الغامضة شديدة التعقيد ويتعذر عليهم فهمها؛ وقد تعمّدوا إخفاء المباشرة المتأصلة في فن إدارة الحكم في متاهة بيزنطية يصبح الفلاح البسيط فيها شديد الحيرة والارتباك لدرجة لا يدرك معها سرقة بضائعه والتحايل على مصالحة على يد عاطلين عجرة، وهبوا أنفسهم لسلب أمواله وإرباكه.

إن الظروف الفريدة للثورة الأمريكية – الممارسة الشعبية الطويلة في الكفاح البريطاني من أجل الحرية، والطبيعة الزراعية للسكان، وغياب أعداء في الجوار مما يتطلب تعبئة قومية دائمة للحرب – وفرت للأمريكيين فرصة نادرة، وربما متفردة، لمحاولة البدء من جديد: بناء نظام للحرية على مبادئ ثورية خالصة. كانت الاستفادة من هذه الفرصة الثمينة لبناء دولة حرة، هي الهدف الأسمى للسياسة الداخلية الجيفرسونية؛ وكان الحفاظ على تلك الخصوصية وتلك الثورة، ولا يزال، أسمى أهداف الحكم الجيفرسوني في العلاقات الدولية.

هذه الروح الدفاعية أبعد ما تكون عن التوهج الثوري الدولي للتيار الويلسوني في الحياة الأمريكية؛ إذ يمكن أن يطلق على الويلسونيين أتباع تروتسكي* في الثورة الأمريكية، وهم يرون أن نجاح الثورة وحمايتها في الوطن يتطلب امتدادها الشامل عبر أنحاء العالم. أما الجيفرسونيون فقد

* زعيم ثوري روسي كان يؤمن هو وأتباعه بضرورة الثورة المسلحة من كل دولة، توفى مقتولاً بعد نفيه للمكسيك بأمر من ستالين عام ١٩٤٠. (المترجمة)

اتخذوا وجهة نظر ستالين: فبناء نظام ديمقراطى فى بلد واحد هو تحدٍ كافٍ بالنسبة لهم. وكانوا فى آن واحد متشككين فى احتمالات الانتصارات الثورية فى الخارج، ومشغولين بالأخطار التى يمكن أن تصيب الثورة الداخلية جراء التورط فى النزاعات الخارجية. لكن الويلسونيين على ثقة معقولة من أن الميراث الثورى فى الولايات المتحدة لا تتهدده أخطار داخلية، وهم يؤمنون كذلك بأن الولايات المتحدة بون ذهب أو إراقة كثير من الدماء، يمكنها نشر الديمقراطية فى شتى بقاع العالم. إن تيار التاريخ يجرى مع الديمقراطية الأمريكية، ويرى الويلسونيون أن الثورة الأمريكية تكتسح العالم. للجيفرسونيين نظرة مغايرة تماماً، إذ يرون أن الديمقراطية نبتة هشة – صعبة النمو، وأصعب فى الانتشار. وفى نظرة للوراء إلى الصراع الطويل فى بريطانيا – وثيقة ماجنا كارتا، والإصلاح، والحرب الأهلية، والثورة المجيدة، وأعداء من الداخل والخارج، واغتصاب عروش الملوك، ومكائد الأساقفة، والغزو، وثورات اليعاقبة – ثم صراعات الثورة الأمريكية بخياناتها وكوارثها، والمدن الرئيسية فى الدولة إما تحت النيران أو فى أيدي الأعداء – لم يستطع الجيفرسونيون أن يكونوا شديدي التفاؤل فيما يتعلق بإمكانيات الدفاع عن الديمقراطية فى الوطن، فما بالك بنشرها فى الخارج.

فى العقود التى تلت الثورة الأمريكية، كان هناك دليل واضح لتبرير نذر الشر الجيفرسونية عن صعوبة إقامة ديمقراطية فى الخارج. فالثورة الفرنسية التى استقبلها جيفرسون وغيره فى البداية بالأمل والتأييد، تحولت بسرعة إلى طغيان وإراقة دماء، وأحدثت معارك التحرير فى أمريكا الجنوبية مجزرة دموية تلو الأخرى، فلم تسلم حياة أو ممتلكات فى معظم أنحاء تلك المنطقة، بالإضافة إلى ميراث من سوء الحكم لا زال باقياً فى بعض الأقطار إلى اليوم. كان ذلك تحرراً من الوهم يمكن بمقارنته بما شعر به عدد كبير من المثاليين فى فترة أحدث عندما سقطت نظم ديمقراطية أفريقية مستقلة حديثاً واحدة تلو الأخرى فى فوضى وطيغان عقب تحررها من الاستعمار فى ستينيات القرن العشرين. وقد خلقت خبرات مثل هذه إحساساً مستمراً بين الجيفرسونيين بأن بوسع الولايات المتحدة تقديم خدمة أفضل فى إحداث ديمقراطية عالمية بإعطاء المثال بدلاً من فرض نموذج.

لكن الديمقراطية لم تكن فقط صعبة الانتشار فى الخارج، بل كان يصعب الدفاع عنها فى الداخل. وتمتلى نفايات التاريخ قديماً وحديثاً بحطام الأنظمة الديمقراطية. فالطغاة الثلاثون أطاحوا بالديمقراطية فى أثينا؛ وأقام يوليوس قيصر إمبراطورية فى روما. وقد حط قدر عامة الناس، وفسدت القلة الحاكمة، وأسقط الدوقات والأمراء الحكومات الديمقراطية فى بول – المدينة فى أوائل عهود

إيطاليا الحديثة. وفي كل مكان في أوروبا تقريباً قامت الممالك المطلقة بقمع المؤسسات التقليدية مثل البرلمانات والمجالس.

لم تستطع الحرية الوثوق حتى بأصدقائها. فقد أقام كرومويل سلطات مدنية وكنسية أكثر تعسفاً من تلك التي ثار عليها. ووجه نابليون طاقات فرنسا لخدمة طموحاته الشخصية أكثر مما فعل أي لويس من ملوك فرنسا.

وقد أظهرت النصوص العبرية المقدسة حقيقة مؤلمة هي أنه حتى الشعب المختار لم يمكنه الحفاظ على حرياته. ففي أيام القضاة «كان كل رجل في إسرائيل يفعل ما يراه هو صحيحاً». لكن ذلك لم يكفهم إذ قال الناس لصموئيل: «اجعل لنا ملكاً».

بذل صموئيل ما في وسعه لتحذيرهم، كما أمر الرب؛ إذ قال للمجلس الصاخب: إن اخترت ملكاً عليكم «يأخذ أفضل حقولكم وكرومكم وزيتونكم، ويعطيها لعبيده. ويعشر زروعكم وكرومكم ويعطي لموظفيه وعبيده، ويأخذ عبيدكم وجواريتكم وأفضل مواشيكم ويستعملهم لخدمته. ويعشر غنمكم وأنتم تكونون له عبيداً. فتصرخون في ذلك اليوم بسبب ملككم الذي اخترتموه لأنفسكم، فلا يستجيب لكم الرب في ذلك اليوم»⁽³⁾.

لقد فقدت إسرائيل الأولى حريتها مقابل دولة بيروقراطية مركزية جامعة للضرائب. فما الضمان الذي يمكن إعطاؤه لإسرائيل الثانية؟

إن الحرية لا تقدر بثمن، وهشة بنفس القدر. هذا هو جوهر اعتقاد الحركة الجيفرسونية. وهي تختلف في ذلك عن كل القوى السياسية الرئيسية الأخرى في الحياة الأمريكية. فيرى الهاميلتونيون أن التنمية التجارية يمكن أن تحافظ على مزايا الحكومة الحرة؛ ويلاحظ الجيفرسونيون أنه في نظام ديمقراطي تلو آخر، خربت المصالح التجارية الكبرى العملية السياسية حتى قضت عليها، وأن الغنى الطموح يمكن أن يمثل أكبر خطر على النظام الديمقراطي. ويعتقد الويلسونيون أن قوة التقدم والتنوير تدفع البشر نحو عهد سلام ورشد؛ ويرى الجيفرسونيون أن التاريخ يسير للخلف كما يسير للأمام، وأن الطموح وشهوة الثروة متأصلان بعمق في الطبيعة الإنسانية حتى أنهما يصعب خضوعهما للعدل والقوانين المنطقية. أما الجاكسونيون، فكما سنرى، يؤمنون بأن قلب الشعب الأمريكي الطيب الواسع سيقاوم بفطرته أي تهديد لديمقراطيتهم العزيزة، ويعرف الجيفرسونيون تماماً مدى تهديد الغضب الشعبي الجامح المنطلق لتلك الديمقراطية التي يرغبون في حمايتها.

لذلك، وجد الجيفرسونيون أنفسهم في وضع غريب وصعب. إذ يعتقدون، ربما أكثر من

غيرهم، أن الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم، إلا أنهم أسسوا المدرسة الأمريكية الكبرى الوحيدة التي ترى أن التاريخ لا يقف بالضرورة إلى جانب التجربة الأمريكية.

مذهب السياسة الخارجية الجيفرسونية

من منطلق هذا المعنى للديمقراطية بوصفها ثمينه بصورة متفردة، وشديدة التعرض للخطر على نحو مؤلم، نشأ المذهب الجيفرسونى فى السياسة الخارجية. فالعقل الجيفرسونى لا يمسح أفق السياسة الخارجية بحثاً عن فرص، وإنما يرى تهديدات معظم الوقت. ولم يكن هذا صحيحاً دائماً. كانت لدى الجيفرسونيين الأوائل أهداف إقليمية فى معظمها: فقد أرادوا فى الأساس السيطرة من ساحل الخليج من فلوريدا إلى مصب الميسيسبى، والذى رأى كثير منهم أنه يتطلب الاستيلاء على كوبا أيضاً. وكانت صفقة لويزيانا وضم فلوريدا قد أشبعوا بصفة عامة الجوع الويلسونى للتوسع الإقليمى. وقد عارض جيفرسونيون مثل جون كوينسى آدمز الاستيلاء على تكساس، ونصح بالحذر فى النزاع مع بريطانيا على ولاية أوريجون، وأدان حرب المكسيك بشدة. كذلك تأمر الويلسونيون والهاميلتونيون معاً على اغتصاب عرش مملكة هاواى واستيلاء الولايات المتحدة على أرضها وشعبها؛ بينما أراد الجيفرسونيون ترك هاواى لحالها. وقد أدان جيفرسونيون مثل مارك توين الحرب التى أقامت الحكم الأمريكى فى جزر الفيليبين، بنفس القسوة النقدية التى سيتعامل بها خلفاؤهم مع مخططى حرب فيتنام. لم تكن هناك أمور أكثر وضوحاً للجيفرسونيين من أن مسألة نمو الجمهورية الأمريكية حتى تصبح إمبراطورية قارية عمل سيئ من كل الوجوه.

وبمجرد أن نالت الولايات المتحدة حقاً شرعياً خالصاً لمعظم الممتلكات الحقيقية الأساسية فى قائمة المشتروات الجيفرسونية، لم يعد هناك قدر آخر يمكن الحصول عليه، بصورة محددة، من سياسة خارجية نشطة. ومن المؤكد أن الجيفرسونيين وجدوا قليلاً مما يغريهم فى الخطط الطموحة التى يضعها الهاميلتونيون والويلسونيون بصفة دورية للنظم العالمية. فالنظام التجارى العالمى الذى أراده الهاميلتونيون كان من شأنه أن يعزز تماماً النخبة التجارية التى كان الجيفرسونيون يخشونها بشدة فى الداخل. وكان هذا أمراً سيئاً وليس طيباً. إذ يتضمن بصورة متصلة القوات والمصداقية والشرف والمكانة الأمريكية فى محاولات لنشر الديمقراطية فى جمهوريات منكورة للجميل وعاجزة فى أمريكا الجنوبية. أو ما هو أسوأ مثل التدخل فى حروب البلقان بين السلاطين العثمانيين ورعاياهم المسيحيين الثائرين، والذى بدا أنه يتضمن مخاطر تشمل الصراعات مع قوى

أخرى وبناء نظام قومي ومعقد للتصنيع الحربى فى الولايات المتحدة يعتمد على الأموال العامة، ومكرس للحرب.

هناك نوعان أساسيان من الخطر على الحرية يمكن أن ينشأ نتيجة تطورات السياسة الخارجية: هناك الأمور التى قد تفعلها الدول الأجنبية لنا مما يهدد حرياتنا بشكل مباشر، وهناك أيضاً، وربما تمثل خطورة أكبر، الأمور التى قد نفعلها لأنفسنا حينما نسعى للدفاع عن أنفسنا أمام الآخرين، أو حتى عندما نقدم قيمنا للخارج. فى النوع الأول تقع الأخطار الواضحة المشهورة للسياسة الخارجية: احتمال غزو الدول الأجنبية للولايات المتحدة وتخريبها واحتلالها والسيطرة عليها فى النهاية. ويمكنها باستخدام التهديدات أو الرشاوى استمالة الحكومة أو إفساد رجال السياسة وإخضاع الولايات المتحدة لإرادتها. كذلك يمكنها التعدى على حقوق المواطنين الأمريكيين فى الخارج - تجنيد الملاحين إجبارياً، مصادرة الأموال والممتلكات، القرصنة، الابتزاز، سوء معاملة الدبلوماسيين - تلك الأمور التى لن تجد الحكومة الأمريكية مفرأً من الحرب بسببها.

كان ذلك حقيقياً ومزعجاً بقدر كاف - ولا سيما فى عصر نابليون - غير أن هذه الأمور كانت بعيدة عن معظم الأخطار الغادرة التى رأى الجيفرسونيون أنها تكمن فى عالم الشئون الخارجية. لم يكن الغزو الأجنبى الناجح للولايات المتحدة هو أشد ما يخيفهم. فالمسافة والمحيط والانتصار الأمريكى فى الثورة كلها أثبتت الشجاعة فى مواجهة ذلك الخطر. بل ما يخيفهم هو ما يمكن للمقاومة المستمرة للغزو أو المشاركة فى السياسات الخارجية أن تفعله بالديمقراطية الأمريكية. فالنصر، وحتى السيطرة على الكوكب بأكمله، يمكن أن يكون جائزة جوفاء.

يقول جون كوينسى آدمز فى حديثه عن الولايات المتحدة،

إنها تعرف جيداً أنه بمجرد إدراجها تحت علم آخر غير علمها، حتى لو كانت أعلام استقلال أجنبية، كانت ستدخل نفسها فيما لا يمكنها التخلص منه، فى كل حروب المصالح والمكائد، وحروب الجشع والحسد والطموح الفردى، التى تتخذ بنوداً مختلفة وتغتصب أعلام الحرية ... وربما تصبح ديكتاتورة العالم: ولكن لن تكون بعد ذلك حاكمة لروحها الخاصة⁽⁴⁾.

لقد كرر السيناتور بوراه، وهو رئيس لجنة العلاقات الخارجية الجيفرسونى فى مجلس الشيوخ، وهو الذى أدى بالهاميلتونيين والويلسونيين إلى اليأس بسبب معارضته البارعة لعصبة الأمم - فقد كرر أفكار آدمز بعد ما يقرب من مائة عام حينما نهض فى مجلس الشيوخ ليقوم بمحاولة أخيرة لمنع التصديق على معاهدة فرساي التى تتضمن عضوية الولايات المتحدة فى عصبة

الأمم: "عندما تخضعون هذه الجمهورية لنظام سيطرة عالمية قائم على القوة ستمدرون مناخ الحرية، وجو الثقة في قدرة الجماهير على حكم نفسها، والذي لا يمكن أن تنمو الديمقراطية بدونه... وما الذي يفيدنا كأمة إذا كنا سنتقدم للسيطرة على الأرض ونشارك الآخرين في مجد حكم العالم ونفقد ذلك الإحساس الجميل بالثقة في الشعب الذي هو روح الديمقراطية"⁽⁵⁾؟ لقد اعتقد بوراه، مثل آدمز، أن التدخل المبالغ فيه في عالم الفيلسوف هوبز في السياسات الدولية قد يفسد فلسفة لوك في النظام الديمقراطي، والذي أسسه الشعب الأمريكي في الداخل، ويقلل من شأنها.

هذه المخاطر التي تنبأ بها الجيفرسونيون منذ البداية وسعوا إلى تجنبها، كان من المتعذر تجنبها إلى حد بعيد. فالعالم يقتحمنا شئناً أم أبينا. لذلك كان الجيفرسونيون المستنيريون يعرفون دائماً أن العزلة الحقيقية مستحيلة؛ فمهمة السياسة الخارجية كما يرونها هي إدارة ما يتعذر اجتنابه من مشاركة أمريكية في العالم، بأقل مخاطرة وأقل تكلفة ممكنة. وعلى عكس المدارس الرئيسية الأخرى، كان الجيفرسونيون دائماً مستعدين للاختيار من بين الشرور. وكانت الحكومة نفسها شر لا بد منه في رأي الجيفرسونيين. ويصدق ذلك على السياسة الخارجية: فسنكون أفضل حالاً إلى حد بعيد لو لم تكن لدينا سياسة خارجية على الإطلاق. حيث يرى الجيفرسونيون أننا سنتحمل ما يجب تحمله ونتجنب ما يمكن تجنبه. ولأننا لا بد أن تكون لدينا سياسة خارجية من نوع ما، فلنجد نوعاً لا يسبب إلا أقل خسائر ممكنة لمؤسساتنا الديمقراطية.

ربما يسمى البعض هذا موقفاً إنعزالياً، وقد كانت العزلة دائماً بديلاً مغرياً حسب الرأي الجيفرسوني، لكن علينا أن نعرف أنها لا تنشأ عن إحساس جاهل يشبه إحساس النعامة باستحالة تخريب الدولة، وإنما من حساسية شديدة مؤلمة بل حتى حساسية مرضية تجاه القابلية الشديدة لتعرض التجربة الأمريكية للهجوم جراء التطورات الخارجية.

تجنب الحرب

كانت الحرب هي أول الشرور وأعظمها التي سعى الجيفرسونيون لتجنبها. وكان جيفرسون في الأصل يكرها ويخشها، «إنها العقاب الذي يناله المعاقب والمعاقب على حد سواء»⁽⁶⁾. ولم تكن الحرب مقبولة نتيجة ما تسببه من كوارث أو ما تثيره من أحقاد فحسب؛ بل لأنها كانت تهدد بتقويض الديمقراطية الأمريكية في عقر دارها. وكان الجيفرسونيون الأوائل يرون أن المشاركة المتكررة في الحروب العالمية الرئيسية تعرض الحريات الأمريكية لتهديد رئيسي – سواء في النصر أو الهزيمة. فالحروب تتكلف أموالاً، وتسبب تراكم الديون مما يركز السلطة في يد الحكومة المركزية،

وتجبر معظم السكان على العمل بكد ودفع الضرائب لدعم الأقلية التي تملك السندات الحكومية التي تم إصدارها لتغطى الدين؛ كذلك تقيم الحروب اقتصاداً مركزياً وآلية سياسية تعتمد على الودائع الحكومية، وتكرس التكتّم والسرية، مع اهتمام دائم بالكشف المستمر عن المخاطر الخارجية الجديدة. كذلك تجعل الحروب إنشاء الجيوش العاملة القوية والأساطيل أمراً حتمياً، وكان إنشاءها دائماً، على المستوى التاريخي، قاتلاً لحرية الجمهورية.

على الرغم من أن تفكير الجيفرسونيين فى المخاطر الاقتصادية للحرب قد تغير نوعاً ما بمرور السنين، ظلت الأفكار الجوهرية كما هى. فخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كان الجيفرسونيون يكرهون الدين القومى ويخشونه بانفعال يصعب اليوم تقديره حتى على أشد «صقور الديون» تخصصاً. وبالإضافة إلى كل الحجج والبراهين التى لا زال يقدمها هؤلاء الذين يرغبون فى خفض العجز الفيدرالى (عبء الأجيال المقبلة، استبعاد الاستثمار الخاص من الإنفاق الفيدرالى، خطر التضخم) قدم الجيفرسونيون الأوائل حجة سياسية أيضاً. إذ كان الدين القومى خطراً على الديمقراطية لأنه يقسم المواطنين إلى فئتين - دافعى الضرائب وجامعى الأرباح. فى الظروف الأمريكية كان ذلك يعنى بصفة عامة فرض الضرائب على دخول المزارعين ومحاصيلهم لتوفير مصدر دخل للتجار والرأسماليين وغيرهم بأموال نقدية للاستثمار. وكانت العلامة المميزة لإدارة جيفرسون خلال عام ١٨٠٧، هى نجاحه فى سداد الدين، فعندما تولى الرئاسة كان الدين متوقفاً عند ٨٣ مليون دولار وبحلول عام ١٨٠٧ أصبح ٦٩ مليون دولار^(٧). ولولا صفقة لويزيانا لتوقف الدين عند ٥٤ مليون دولار.

فى عام ١٨٠٩، حينما كانت بوادر أزمة حربية أخرى مع بريطانيا تلوح فى الأفق، طلب جيفرسون من صديقه جيمس مونرو، وزير الخارجية الجديد، البحث عن أى وسيلة ممكنة لتجنب الحرب: أخشى إن دخلنا الحرب الآن، أننا قد نتخلى عن أمل رؤية نهاية لديننا القومى. فإذا استطعنا أن نبقى فى سلام لمدة ثمانى سنوات أخرى، فإن دخلنا بعد التحرر من الديون سيكون كافياً لأى حرب، دون ضرائب أو قروض جديدة، وستضعنا مكانتنا وقوتنا المتزايدة بعيداً عن إهانة أى دولة^(٨).

أثار توقع الديون الناتجة عن الحروب فزع أجيال من الخطباء. وبعد الحرب الأهلية، كان الرئيس أندرو جونسون يتحسر على أن التكلفة التى استهدفت تحرير العبيد فى الحرب وضعت ملايين الشماليين لأجيال عديدة تحت سخرة الديون^(٩).

«إننا سنراكم الدين حتى أن الجماهير الكادحة التى ستأتى بعدنا لأجيال عديدة ستضطّر

لسداده» هذا ما قاله السيناتور جورج و. نوريس في خطبة له ضد اقتراح ويلسون عام ١٩١٧ بإعلان الحرب على ألمانيا. وأضاف قائلاً «هناك ملايين لم يولدوا بعد ستنحني ظهورهم من العمل المجهد كي يدفعوا ثمن الخطوة الرهيبة التي نؤشك على اتخاذها»^(١٠).

بالنسبة للجيفرسونيين كان هناك هدفان رئيسيان في السياسات الداخلية. ضرورة منع التجار ورجال البنوك من إنشاء طبقة أرستقراطية مالية تكون ضد الديمقراطية مثل أرستقراطية النبلاء في أوروبا، وضرورة منع تنامي السلطة في يد الحكومة المركزية حتى لا تهدد حريات وحقوق الولايات والمواطنين على حد سواء.

كان هذان الهدفان مرتبطان، وكانت إحدى أهم الصلات بينهما هي الدين القومي. لقد عزز الدين الطبقات التجارية، وأصبح الإنفاق الحكومي ممكناً لأن هذا الدين أدى لتقوية الحكومة المركزية. كان ما يخشى جيفرسون والجيفرسونيون حدوثه بعد ذلك بسيطاً: كانت طبقة الدائنين ستستخدم ثروتها لنيل سيطرة فعالة على حكومة كانت دائماً أكثر قوة. وقبل نحو مائتي عام من تحذير أيزنهاور بشأن أمور مشابهة، كان الجيفرسونيون يخشون نشأة تركيبة عسكرية صناعية مالية. فكلما زادت ديون الحكومة أصبحت طبقة المقرضين أكبر وأقوى، ومصممة على أن تستعمل الحكومة احتكارها للسلطة وقدرتها على فرض الضرائب لاستخلاص الموارد من الجمهور لسداد مستحقات الطبقة المقرضة.

أما السبب الثاني لكره جيفرسون للحرب فكان لأنها تضطر الدولة لبناء قواتها المسلحة. هذا البناء والإعداد يقترن غالباً بعجز في الإنفاق وبالتالي بزيادة في الدين القومي، وكذلك يضع القوة في يد الحكومة المركزية. جاء معظم هذا الشعور في الأصل من التفكير في الصراع الطويل بين البرلمان البريطاني وعائلة ستيوارت. كانت جهود ملوك عائلة ستيوارت لبناء ملكية مطلقة في بريطانيا على غرار الممالك الأوروبية تدور دائماً حول مسألة الجيوش العاملة؛ فما أن يكون للملك جيش عامل لا يقاوم يصبح بإمكانه إرهاب البرلمان ويتصرف كما يحلو له.

تتطلب الحرب السرية والتكتم، وتقوى الجانب التنفيذي مقابل الجانب التشريعي، حسبما يرى الجيفرسونيون، وكانوا على حق في ذلك. فالرئاسة القوية اليوم هي نتاج خمسين عاماً من الأزمات والحرب الساخنة والباردة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٨٩. وفي عام ١٩٣٥، كانت القوات المسلحة في الولايات المتحدة تتكون من ٢٥١,٧٩٩ فرداً مجنداً عاملاً، و١٤٧,١٨٨^(١١) موظفاً من المدنيين. وكانت الميزانية الإجمالية للجيش والأسطول ٩٢٤ مليون دولار^(١٢). ولم يكن هناك عمل استخباراتي قومي مستقل. إذ ظلت الولايات المتحدة تعرف أخبار الدول الأجنبية عبر قنواتها

الدبلوماسية العادية والتي كان يعمل بها ٤٤٧٨ فرداً⁽¹³⁾. وكانت الميزانية الإجمالية لوزارة الخارجية ١٦ مليون دولار⁽¹⁴⁾. وبعد نحو ستين عاماً أصبحت الميزانية الإجمالية للاستخبارات سرية. وهذه الحقيقة في حد ذاتها تمثل رعباً للديمقراطيين الجيفرسونيين. أما من يعملون في البنتاجون (وزارة الدفاع) فعددهم ٣,٢٥ مليون فرداً مدنيين وعسكريين⁽¹⁵⁾. لكن عدد موظفي الاستخبارات معلومات سرية غير متاحة لعموم الشعب، وتشير تقديرات موثوق بها أن هناك ما بين ٧٠,٠٠٠ و ٨٠,٠٠٠ ألف فرد يعملون بها بإجمالي ميزانية قدرها نحو ٢٧ بليون دولار⁽¹⁶⁾. كما توجد ما يقدر بنحو ١٥ مليون⁽¹⁷⁾ وثيقة سرية تقبع في سراديب الحكومة، ولا يسمح باطلاع المواطنين عليها. وقد شهدت التكلفة، منذ السنوات الستين الأخيرة في الأزمات والحرب، ارتفاعاً في الدين القومي من ٤٠,٤ بليون دولار⁽¹⁸⁾ (بفوائد سنوية تقدر ببليون دولار) في عام ١٩٢٩، إلى أعلى معدل لها في بداية عهد كلينتون بما يقدر بنحو ٥,٥ تريليون دولار (بفائدة سنوية قدرها ٣٦٢ بليون دولار)⁽¹⁹⁾.

كسبت الولايات المتحدة معظم الحروب التي خاضتها في هذه السنوات، لكن زاد البعد بين الحكومة والشعب في نهاية المعاناة عما كان في البداية. ولم يكن الأمر مجرد أفراد ميليشيات عسكرية مضلة يقومون بتخزين سلع معلبة ويقرأون عن مهام حكومية سرية في طائرات مروحية سوداء مخيفة، هم الذين فقدوا الثقة في الحكومة؛ لكن عشرات الملايين من الأمريكيين العقلاء آمنوا بمؤامرات الحكومة الواسعة وعملياتها السرية التي تتعلق بكل شيء من اغتيال كنيدي إلى الصلات المزعومة بالأجانب. هذه الآثار المزعجة للسرية على الثقة الشعبية العامة وعلى الحكومة الديمقراطية سبب هام يرجع إليه موافقة الجيفرسونيين على مضض حتى على الدخول في حروب عادلة.

وطوال معظم التاريخ الأمريكي كان الرأي الجيفرسوني يعتبر الحرب حلاً أخيراً غير مرغوب فيه إطلاقاً. ومن طبيعة الجيفرسونيين بطء رد الفعل تجاه الاستفزازات. فإن رفض وزير الخارجية سايروس فانس اللجوء للقوة أثناء أزمة الرهائن الإيرانية في ٧٩-١٩٨٠، يوازي قرار جيفرسون الحاسم بتجنب التدخل في الحروب النابليونية، رغم استفزازات كل من بريطانيا وفرنسا. وهذه هي السياسة التي تمنى جيفرسوني آخر هو وليم جنتجز برايان اتباعها فيما يتعلق بالاستفزازات الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى.

حتى عندما يصبح من المستحيل على المستويين السياسي والأخلاقي تجاهل الاستفزازات، أو اقتصار الرد على الاحتجاجات اللفظية، لن يتجه الجيفرسونيون للحرب أيضاً. فهم يفضلون العقوبات الاقتصادية، على سبيل المثال، إلى حد بعيد. فالعقوبات لا تورط الدولة في تحالفات وديون

فحسب، بل تضرب المصالح التجارية نفسها التي يتمنى الجيفرسونيون احتواؤها في الوطن. فم منذ أيام عقوبات جيفرسون الاقتصادية التي كانت تهدف لإجبار بريطانيا وفرنسا على الاعتراف بالحقوق الأمريكية إلى محاولات استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة لتحسين ظروف حقوق الإنسان في الصين المعاصرة، كان الرأي الجيفرسوني سريعاً في تعطيل التجارة لخدمة الأهداف السياسية القومية، وبطيئاً في اللجوء للحرب المباشرة.

يكره الويلسونيون الحرب كذلك ولكن لأسباب مختلفة. فالكره الويلسوني للحرب يرتكز على أسس إنسانية أكثر منها أسس سياسية. فكما نعرف لا يشارك الويلسونيون الجيفرسونيين في الخوف من السلطة المركزية. مع ذلك، منذ القرن التاسع عشر حتى الحرب الباردة، تعاون الجيفرسونيون مع الويلسونيين على جعل الحروب أقل ترجيحاً أو أقل رعباً عن طريق وسائل شرعية. فقد نظروا إلى الحدود القصوى للأسلحة، واتفاقيات الحد من التسليح، والقواعد الصارمة للحرب، بوصفها طرقاً لتحقيق هذه الأهداف، وإن أمكن، خفض تكاليف الدفاع في أوقات السلم. في أعقاب الحرب الأهلية بدأ الجيفرسونيون في السعي لحث دول أجنبية على الدخول في اتفاقيات تحكيم مع الولايات المتحدة ومع بعضها البعض، لضمان إخضاع خلافاتهم للفصل السلمي وقبول فترات تهدئة قبل اللجوء إلى الحرب.

تظل ضرورة أن تكون الحرب الملجأ الأخير للسياسة دعامة أساسية للفكر الجيفرسوني اليوم. فبعد فشل المفاوضات، وإخفاق التحكيم، وعدم تأثير العقوبات، يمكنك اللجوء للحرب إذا اضطررت لذلك. ولكن، حتى عند هذا الحد، قد يفضل الجيفرسونيون أسلوباً متدرجاً للحرب: ارفع منظم الحرارة بدرجة قليلة في كل مرة، حاول الحصول على ما تريد من نتائج بأقل استخدام للقوة.

الإدارة الدستورية للسياسة الخارجية

إذا كان تجنب الحرب هو أول مبادئ إدارة الحكم الجيفرسوني، فإن المبدأ الثاني هو الإدارة الدستورية للسياسة الخارجية، وهنا يقف الجيفرسونيون وحدهم غالباً، إذ أن المدارس الثلاث ترغب، ومستعدة لوضع الأوراق المقدسة جانباً حينما تنوى أصوات المدافع أو حتى عندما تهدد بأن تدوى. مثمما قال شيشرون لهيئة محلفين رومانية عام ٥٢ قبل الميلاد: «يخرس القانون عندما يتكلم السلاح»⁽²⁰⁾.

كان الهاميلتونيون مثل دين أتشيسون يلعنون الدستور بصراحة وبقسوة، لإطار عمله المعقد المليء بالفخاخ والشراك، والفرص التي يمنحها للسيئاتورات المشاكسين لإعاقة أعمال الآلة

التنفيذية. والويلسونيون أيضاً عندما يغضبون بسبب بعض الإساءات المزعجة من الأجانب، يمكنهم تحرير أنفسهم من الاحترام الزائد للمبادئ الدستورية. وقليل منهم ، على سبيل المثال سعوا إلى تطبيق «قانون سلطات الحرب» في حرب يوغسلافيا ١٩٩٩. وبالنسبة للجاكسونيين، كان أندرو جاكسون هو من قال : «جون مارشال قد اتخذ قراره، فدعوه يفرضه بالقوة الآن»⁽²¹⁾، وذلك عام ١٨٣٢، عندما أسقطت المحكمة العليا قرار إبعاد الهنود.

لا يقدر الجيفرسونيون بالفعل ما يعتبره كثيرون القيود الدستورية البغيضة على السلطة التنفيذية فحسب، وإنما قد يودون في بعض الأحيان أن تكون هذه القيود أشد تضيقاً. وعبر التاريخ الأمريكي سعوا للدفاع عن قوة الكونجرس ووقاره في الشئون الخارجية. وفي المعارك التي دارت حول عصبة الأمم، وميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقية التي أنشأت حلف الناتو، أصر الجيفرسونيون على أسلوب يؤكد على أنه لا يمكن لأى اتفاقية أن تلزم الولايات المتحدة بإرسال قوات للحرب في الخارج دون موافقة الكونجرس. كان «قانون سلطات الحرب» في عام ١٩٧٣، والذي يتطلب موافقة الكونجرس بالاجماع عندما يتم وضع القوات الأمريكية في طريق الأذى والهلاك لكل رئيس منذ ريتشارد نيكسون، إجراءً جيفرسونياً معتاداً في محاولة للتأكيد على سيطرة الكونجرس على التدخل الأمريكي في الصراعات الخارجية.

إن مفهوم سرية الحكومة يتعارض بشدة مع الأفكار الجيفرسونية. فجهود السيطرة على الاستخبارات المركزية CIA، والكشف عن أكبر عدد ممكن من الوثائق السرية بأسرع ما يمكن، وإخضاع الاستخبارات والمؤسسات العسكرية إلى رقابة مكثفة ومستمرة من الكونجرس داخل إطار من القانون، مشتقة مباشرة من القيم الجيفرسونية.

كذلك كانت معارضة السلطة سريعة الحركة والعمل – وهو النظام الذي تفاوض به الرؤساء المحدثين في اتفاقيات تجارية واسعة متعددة الأطراف وفقاً لقوانين الكونجرس التي تسمح بالتصويت على الاتفاقية النهائية بدلاً من السماح لأى من المجلسين بالنظر في الاتفاقيات بصورة منفصلة – أيضاً انعكاساً للاهتمام الجيفرسونى بتكامل سلطة الكونجرس. أما المؤيدون للسلطة السريعة فقد انتقدوا بعنف أسلوب الإجراءات التقليدية الذي يسمح لأعضاء مجلس النواب والشيوخ بإدارة المفاوضات القائمة على المساومات البارة والتنازلات المتبادلة، وإقامة العوائق الإجرائية، واكتساب الشهرة لأنفسهم بكل الحيل التي صنعها مشرعونا عبر ما يزيد عن قرنين من الإجراءات البرلمانية. وبالنسبة للجيفرسونيين، فإن إعطاء رأى قوى في مفاوضات تجارية لممثل كل ولاية ومقاطعة أمر طيب، وليس سيئاً. فإذا أزعج ذلك شركاغا التجاريين، فيحتمل أن يكون ذلك

بسبب علمهم بأن العملية الدستورية تحسن من فرصنا في الحصول على صفقة أفضل. وفي أي حالة لا يشعر الجيفرسونيين بنفس مشاعر الإلحاح على إنهاء أي اتفاقيات تجارية جديدة كانت أم معدلة، والتي تؤدي بالهاميلتونيين من حلبة محادثات تجارية إلى أخرى.

يعلن الهاميلتونيون المحبطين أن معارضة السلطة السريعة نشأت في الواقع عن مصالح خاصة تريد الحماية فحسب. ولا يأبه الجيفرسونيون بذلك، فهم على دراية تامة بأن نظام حكم الولايات المتحدة هو نظام يسير بالمصالح الشخصية أكثر من المبادئ. وهم لا يرون أي خطأ في التعاون مع ملاك مصنع نسيج في ساوث كارولينا في أسبوع، ومع مصنعي الأخشاب في أوريجون في أسبوع تال. وفي رأيهم أن النظام الدستوري استمر هذه المدة على وجه الدقة بسبب وجود عدد كبير من المصالح المتنافسة في هذا البلد، لا تريد أن تتخلى عن حقها في أن تسمع وتصيغ سياسة، حتى لو كانت سياسة خارجية. وحسب رأي الجيفرسونيين، هذا ليس أمراً سيئاً، ولا عيباً خطيراً محتملاً في نظامنا؛ بل هو أحد عوامل القوة والاعتزاز في هذا النظام، وهم يهدفون للدفاع عنه.

اقتصاد المصالح

في عام ١٨٠٦، كتب الرئيس توماس جيفرسون خطاب تهنئة لألكسندر الأول لاعتلائه العرش الروسي. وقد كتب من صاغ إعلان الاستقلال إلى أكثر حكام الأرض أو توقيراطية يقول: «إن من دواعي سروري مؤخراً ومن أشد مشاعر الارتياح في حياتي، أن أرى على رأس حكومة تمتد لمساحة شاسعة في الأرض، وفي مطلع شبابه، ملكاً شغفه في الحكم هو زيادة سعادة شعبه ورخائه، وليس شعبه فحسب؛ بل من يمكنه أن يمد عينيه ونواياه الطيبة إلى أمة بعيدة ناشئة، لا تؤذي أحداً في مسارها، وليست طموحة في آرائها»⁽²²⁾.

مجاملة أنيقة لملك أو توقيراطي؟ تعليقات خليقة بأن تصدر عن أورياهيب* عن المرتبة المتواضعة للولايات المتحدة في عائلة الأمم؟ «لا تؤذي أحداً في [مسارنا]، ولسنا طموحين في [آرائنا]»؟ ليست هذه نبيرة وليم ب. تريفيز وهو يصرخ: «ليذهبوا للجحيم!» من فوق أسوار ألامو. وليست هذه روح جون بول جونز حين قال: «لم أبدأ القتال بعد». ولا الروح التي حركت الجنرال أنطوني س. ماك أوليف للرد على الطلب الألماني بأن يسلم قواته التي تحيط بهم وتفوقهم عدداً من

* Unah Heep شخصية من شخصيات تشارلز ديكنز في رواية دافيد كوبرفيلد يتصف بالتواضع وربما الوضاعة.

معركة النتوء*، بقوله «مجانين!».

ولكنها مع ذلك النبرة الكلاسيكية التي لا تخطئ للدبلوماسية الجيفرسونية، تتحدث برقة وتحمل أصغر عصا ممكنة، إذ يؤمن الجيفرسونيون أنها الطريقة المثلى لتجنب حرب لا ضرورة لها. حدد مصالحك في أضيق حدود ممكنة، فتكون لديك أقل أسباب ممكنة للنزاع مع الآخرين. يرى الهاميلتونيون أن المصالح التجارية الأمريكية تقدم تبريراً للتدخلات الخارجية. ولا يوافق الجيفرسونيون على ذلك، مثلما أجاب الجندي الشاب الرفض في النسخة المعارضة للحرب عام ١٩٤١ من «بيلي بوي» التي كان يغنيها فريق ألماناك، وهو فريق شعبي ذائع الصيت⁽²³⁾. إذ قال: «لا ! لن يكون الموت من أجل دوبونت في البرازيل أمراً مثيراً».

في خطبة استشهد بها كثيراً الجيفرسونيون المعارضون لحرب فيتنام (وكررها جور فيدال في وقت أحدث)، فالجيفرسوني الذي تغلب بطريقة ما على عقبة أن اسمه سميدي باتلر ليصل إلى رتبة جنرال في قوات المارينز، قام من وجهة نظره بتلخيص مسار التدخل العسكري لصالح الأعمال التجارية الأمريكية، «قضيت معظم وقتي لكوني مفتول العضلات بدرجة متميزة أعمل لحساب مشروعات الأعمال التجارية الكبرى، ولحساب وول ستريت ورجال البنوك باختصار، كنت مبتزاً وعضواً في عصابة للرأسمالية .. ساهمت في جعل المكسيك ... آمنة من أجل مصالح البترول الأمريكي عام ١٩١٤ ... وفي جعل هاييتي وكوبا أماكن لائقة لأولاد سيتي بنك القومي ليجمعوا الربيع منها⁽²⁴⁾.

إذا كانت المصالح التجارية الواسعة التي أكد عليها الهاميلتونيون، ورغبة الهاميلتونيين في التوضيح بالتفاصيل الدستورية والمصالح المحدودة في سبيل بناء نظام تجاري عالمي، تبدو أموراً خطيرة ومبالغاً فيها بالنسبة للجيفرسونيين، فإن المصالح والواجبات الأخلاقية العالمية التي أكد عليها الويلسونيون تسبب لهم الرعب. فالنقاش مع الصين حول تقرير المصير في التبت، والمطالبة بانتخابات حرة في كوسوفو، أو معارضة الإبادة العرقية في رواندا بالنسبة للرأي الويلسوني، تشبه حالات بسيطة واضحة تماماً تتوافق فيها المصلحة القومية الأمريكية في عالم يخضع لنظام مع الواجب الأخلاقي للدولة. وقد صاغ جون كوينسي آدمز الرأي الجيفرسوني حول هذا الموضوع عام ١٨٢١ حين قال: «حيثما انتشرت، أو ستنتشر، قاعدة الحرية والاستقلال، سيكون قلبها [أمريكا]

* Battle of the Bulge إحدى معارك الحرب العالمية الثانية وقعت في ديسمبر ١٩٤٤ بين ألمانيا والحلفاء

هناك، وستكون هناك بركاتها وصلواتها. لكنها لا تخرج بحثاً عن وحوش لتقتلها؛ بل تتمنى الحرية والاستقلال للجميع، إنها النصير والمدافع عن نفسها فقط»⁽²⁵⁾.

لم تقم هذه النظرة على جبن أو لا مبالاة أخلاقية. بل تركز على الاعتقاد الجيفرسونى بأن التدخلات المفرطة فى الخارج يمكن أن تعرض معاييرنا الديمقراطية فى الداخل للخطر. ويقول الجيفرسونيون أن حكم شعوب أجنبية - فى جزر الفلبين فى بداية القرن العشرين، وفى يوغسلافيا السابقة قرب نهايته - يضعف المؤسسات والقيم الديمقراطية. وسنجد أنفسنا متورطين فى تحالفات فاسدة لا قيمة لها؛ فنحن نساعد اليوم المجاهدين الأفغان بالتسليح والتدريب ضد الاتحاد السوفييتى، وغداً سيوجهون تلك الأسلحة ضدنا ويصبحون شوكة فى ظهورنا فى أنحاء الشرق الأوسط. إننا نحمى الألبانيين فى كوسوفو من «التطهير العرقى» الذى يقوم به الصرب فقط لمشاهدة الألبانيين وهم يستخدمون حريتهم الجديدة ليخرجوا أعداءهم الصرب من ديارهم بالمثل.

يؤمن الجيفرسونيون، أكثر من الهاميلتونيين والويلسونيين بأن أفضل سياسة للولايات المتحدة هى أن تترك لشأنها تماماً. ويرى الجيفرسونيون أن مخاطر التدخل وتكلفته بالغة الارتفاع لدرجة أن التهديدات الحقيقية لوجود الدولة هى فقط ما يبرر مثل هذه المغامرات. وهم ينتقدون دعاوى الآخرين بأن المصلحة القومية تهددها أزمات معينة. كانت مناقشات الويلسونيين لصالح التدخل فى يوغسلافيا قياساً على إخفاق الغرب فى إعاقه هتلر. وقد أجاب الجيفرسونيون بأن هناك فرق شاسع بين ألمانيا هتلر ويوغوسلافيا ميلوسوفيتش، حيث أن قدرة يوغسلافيا على إفساد التوازن الأوروبى العام وتهديد المصالح الأمريكية الحيوية أقل إلى حد بعيد.

يستخدم الجيفرسونيون مذهب الشك نفسه ليتساعلوا عن مكان الخطوط الأمنية الحقيقية للدولة. وبصفة خاصة مع نهاية الحرب الباردة يشكون دائماً فى التزامات الجيش الأمريكى فى أوروبا والشرق الأقصى. ويسألون هل من المصلحة القومية للولايات المتحدة بالفعل أن تكون فى قلب المفاوضات بين كوريا الجنوبية، وكوريا الشمالية، واليابان، والصين حول تطوير كوريا الجنوبية برنامج الصواريخ؟

هذا هو جوهر مناقشة الجيفرسونيين المعارضين لحكومة فيدرالية ضخمة متطفلة فى السياسة الداخلية. هل هناك بالفعل ما يقتضى وجود برنامج أو تنظيم فيدرالى؟ هل العائد يزيد على التكلفة فعلاً؟ هل نريد بأى حال أن نرى الحكومة الفيدرالية تنمو باستمرار لتصبح أضخم وأكثر قوة؟

إن تشكك الجيفرسونيين حول مزايا السياسة الخارجية الفعالة له جذور تحررية، وقد حاول

الجيفرسونيون باستمرار أكثر من أى مدرسة أخرى، التأكيد على أن منطق الوقوف ضد الحكومة الكبيرة التى تكون فى أغلب الأحيان بالغة القوة فى السياسات الداخلية، يمكن أن يمتد إلى إدارة السياسة الخارجية للدولة.

اقتصاد الوسيلة

بعد ما حدد الجيفرسونيون المصالح الأمريكية فى أضيق حدود ممكنة، يسعون لجعلها مصالح مقتصدة قدر الإمكان؛ وذلك فيما يتعلق جزئياً بالمال. فالدولار الذى لا يتم إنفاقه على مؤسسات عسكرية أو دبلوماسية هو دولار لا يتحمله المواطنون الأمريكيون كضريبة، وهو الدولار الذى لا يخصص لمشروعات حكومة مركزية، وهو الدولار الذى لا يمكن لحزب الأغلبية السياسى إنفاقه على العقود الفاسدة والصفقات المحببة التى توطد تمسكه بالسلطة. يريد السياسة الجيفرسونيون أن يظل الإنفاق الدفاعى والدبلوماسى منخفضاً، ويريدون أن تبقى الحسابات العسكرية وحسابات وزارة الخارجية تحت الفحص الدقيق بصورة منتظمة.

لكن التقدير الجيفرسونى فى الإنفاق أكثر من مجرد الحفاظ على أموال دافع الضرائب. فقد فرض الجيفرسونيون قيوداً كيفية وكمية أيضاً على المؤسسات العسكرية والدبلوماسية فى الولايات المتحدة.

وبمجرد أن سلم الجيفرسونيون بضرورة الجيش العامل والأسطول الدفاعى، بذلوا ما فى وسعهم للاحتفاظ بكل من هاتين المؤسستين بصورة أكثر تواضعاً وأقرب للشعب قدر الإمكان. كان الجنود فى العمل العسكرى الاحترافى فى الخدمة الفيدرالية موضع شك، وكذلك الأكاديميات العسكرية بدرجة أكبر. ففى عام ١٨٣٠ أدان دافى كروكيت نائب ولاية تينيسى فى الكونجرس «الأكاديمية العسكرية الأمريكية» فى وست بوينت، لملاحظة أن خريجها كانوا «شديدى الرقة» بالنسبة للخدمة العسكرية، بعكس أبناء التربة الغربية الأشداء. وتساعل كروكيت: عما إذا كانت الأكاديمية تدار بطريقة سليمة: «أريد أن أعرف إن كانت تدار لصالح عليّة القوم وأثرياء البلاد أم لصالح الفقراء واليتامى»⁽²⁶⁾. ودوى صوت تشارلز سومنر سيناتور ماساشوسيتس الخطير فى فترة إعادة البناء* عام ١٨٤٥، يقول إن وست بوينت كانت «بورة للبطالة والرذيلة»⁽²⁷⁾. ولبعض

* Reconstruction هى التى كانت تعبر فى الولايات الجنوبية عن الفترة بين نهاية الحرب الأهلية (١٨٦٥) وانسحاب القوات الفيدرالية (١٨٧٧). (المترجمة).

الوقت لم يكن واضحاً أن تلك المؤسسة الخطيرة ستنتجو. كان يوليسيس جرانت، الذي التحق بوست بوينت خضوعاً لرغبة أبيه فقط، يتابع بشغف مناقشات الكونجرس حول مشروع لإغلاق المؤسسة خلال عامه الدراسي الأول. ولكن بعد مناقشة مريرة ومغلقة تم رفض المشروع، وبعد إجهاض محاولته لفصل نفسه، سلم جرانت نفسه لمجال العمل العسكري في المستقبل⁽²⁸⁾.

كان الشعور الشعبي بالازدراء والذي لا زال موجوداً تجاه «المشتغلين بالسياسة»، ممتداً في فترة ما إلى الجنود العاملين، بالإضافة إلى القلق من أن الجنود العاملين (الذين لا عمل لهم سوى الحرب، ويعتمدون على أسيادهم السياسيين في التوظيف والترقي) سيكونون خير مدافعين عن سياسات الحرب، وعلى أسوأ تقدير سيكونون أداة طيعة لأي حكومة مركزية ترغب في هدم الحريات الشعبية.

من هنا، عارض الجيفرسونيون تأسيس جيش عامل في وقت السلم. ثم عارضوا إنشاء وست بوينت. وبوجود وست بوينت كأمر واقع، بذلوا قصارى جهدهم للإبقاء على أقل ما يمكن من سبل العيش فيها (بمخصصات مالية اشتهرت بالشح والتضييق)، وبإعطاء سلطة التوظيف للنواب وأعضاء مجلس الشيوخ، بذلوا ما في وسعهم لضمان سيطرة الكونجرس على هذه المؤسسة الخطيرة. وفي النهاية، أيد الجيفرسونيون الميليشيات، وبعدها تشكيلات الحرس الوطني المختلفة كبدايل ومكملات للجيش العامل المحترف.

أما أسلوبهم مع الأسطول فكان أشد قسوة. إذ أراد الجيفرسونيون أن تكون المخصصات المالية للأسطول في أدنى حد لها. إذ لا يوجد ما يحتمل دفع الولايات المتحدة للدخول في معارك خارجية إلا وجود أسطول المياه الزرقاء. فكلما زاد حجم الأسطول، زاد الضغط الذي يمكن أن يقع على الولايات المتحدة للدفاع عن «مصالح» تجارية وإنسانية مختلفة في أراضٍ بعيدة، ومجرد وجود القوات الأمريكية في الموانئ الأجنبية كان من شأنه أن يجعل المواجهات أكثر ترجيحاً. ففي عام ١٨٧٢، أوشك زورق أمريكي في ميناء سميرنا على إطلاق النار على زورق نمساوي في خلاف حول اعتقال مواطن مجرى أعلن رغبته في أن يصبح مواطناً أمريكياً⁽²⁹⁾. وتساءل الجيفرسونيون لماذا ينبغي أن تترك أمور الحرب والسلام في يد قادة الأسطول المغرورين في أراضٍ بعيدة؟ احفظ سفنك في الداخل تجد معارك أقل.

وضع الجيفرسونيون نظريات الدفاع الساحلي والتحصينات الساحلية لتحويل الإنفاق من زوارق الأسطول إلى بوارج وحصون ساحلية. وقد انحدر التخفيض المتواصل لميزانية الأسطول، أكثر من مرة في القرن التاسع عشر، إلى مستويات أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب حتى لفعالية

القتال ضد قوات بحرية من درجة ثانية.

واليوم، يبحث المذهب الجيفرسونى فى السياسة الخارجية إلى خفض التكلفة العسكرية إلى أقل مستوى ممكن لها، ويهدف لضمان السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية والاستخبارات. وهناك ضغوط حالية للكشف عن أكبر عدد ممكن من الوثائق السرية للحرب الباردة، وضغوط لفرض قيود جديدة على قدرة الموظفين البيروقراطيين على تصنيف الأوراق الحكومية باعتبارها سرية، وهى ضغوط تعكس المحاولة الجيفرسونية التقليدية للإبقاء على مجتمع الجيش والاستخبارات مفتوحاً، خاضعاً للمحاسبة، وضعيفاً.

يمكن أن يكون الدبلوماسيون مهلكين كالسفن تماماً، وكذلك كان على وزارة الخارجية أن تتحمل التدقيق والفحص العدائى من الجيفرسونيين البخلاء مغلولى اليد. فإن فكرة أن الدبلوماسيين الأمريكيين المتأنقين بشعرهم المستعار ومجوهراتهم وعطورهم يختالون عبر أرضية قاعة الرقص مع رفاقهم الأوروبيين، تثير الاشمئزاز العميق فى رأى الجيفرسونى الشريف، فى صورة أقرب ما تكون إلى تلك التى تغلب القراء عندما ترتدى الخنازير فى رواية «مرزعة الحيوانات» ملابس البشر ليتناولوا العشاء مع جيرانهم من المزارعين.

ويعمل الجيفرسونيون باستمرار على التأكيد على ألا ينسى الدبلوماسيون الأمريكيون الفارق الهام بين جمهورية فاضلة وبين ممالك وديكتاتوريات منحلة. فمنذ عام ١٧٧٨ حتى عام ١٨٩٣، كان المبعوثون من الولايات المتحدة إلى البلاد الأجنبية يذهبون بلقب «وزير» وليس «سفير» بسبب النظرة الشائعة للسفير على أنه كان، ويمكن أن يظل، الممثل الشخصى من ملك لآخر⁽³⁰⁾. وفى عام ١٨٥٤ أصدر وليم ل. مارسى وزير الخارجية أوامره بمنع ارتداء أى وزير فى الولايات المتحدة لزي البلاط من أى نوع. فارتدى الدبلوماسيون الأمريكيون المخرجين ملابس السهرة العادية لحضور حفلات الاستقبال الملكية الأوروبية الفخمة وكثيراً ما كان يعتقد خطأً أنهم رؤساء الخدم⁽³¹⁾.

كان الدبلوماسيون الأمريكيون على علم تام بالمخاطر السياسية التى تكمن فى ممارسات أى بلاط ملكى أوروبى. فى بعض الأحيان كانوا يتبعون ما تمليه قواعد آداب البلاط، مع مراعاة عدم إعلان هذه الحقيقة فى بلدهم، من هنا عندما اختل عقل جورج الثالث وكف بصره وتوفى فى النهاية عام ١٨٢٠، قام أعضاء السلك الدبلوماسى باتخاذ قرار جماعى بارتداء ملابسهم الرسمية فى الحداد. وافق ريتشارد راش السفير الأمريكى فى بريطانيا آنذاك على القرار، إلا أنه اختار أن يسدد التكلفة من ماله الخاص بدلاً من إخضاع نفقات الحداد على جورج الثالث لفحص الكونجرس⁽³²⁾. وهو قرار حكيم بالتأكيد.

فى فترات أخرى، كما فى عام ١٨٢٨، عندما أثار سفير الولايات المتحدة جيمس باربور ضجة برفضه تقبيل يد ملكة البرتغال فى حفل استقبال، ففضل الأمريكيون فضيحة زميلهم الدبلوماسى بدلاً من الإساءة لمبادئ الجمهورية فى بلدهم⁽³³⁾.

لضمان أن يذكر الدبلوماسيون الأمريكيون فى الخارج جنورهم الجمهورية، حدد الجيفرسونيون عددهم وكان يفعلون أى شئ إلا الإسراف فى الإنفاق عليهم. وبحلول عام ١٩١٦، بلغت الميزانية الإجمالية لوزارة الخارجية بما فيها مجموعة الخدمة فى مكاتبها بواشنطن، ٦ ملايين دولار⁽³⁴⁾. واستمر تقليد البخل النسبى فى الميزانيات الدبلوماسية. وفى عام ١٩٩٩، كان مرتب فيليب لادر السفير الأمريكى فى بريطانيا يقترب من نصف مرتب سفير بريطانيا فى الولايات المتحدة. إن رفض الكونجرس لتحديد مخصصات كافية للتمثيل هو أحد أسباب أن عدداً كبيراً من المناصب الدبلوماسية البارزة فى الولايات المتحدة يتم تخصيصه للمساهمين فى الحملات الانتخابية الذين يمكنهم سداد تكاليف استضافة وإطعام الصفوة الأجنبية من أموالهم الشخصية. كان هذا التقدير من الكونجرس على الميزانية الدبلوماسية موضع نقد شديد لترك السفارات الأمريكية فى أفريقيا معرضة بصورة خطيرة للهجمات الإرهابية كتلك التى أودت بحياة ٢٢٣ شخصاً فى السفارات فى كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨⁽³⁵⁾. وفى وقت المفاوضات الاقتصادية الحرجة مع الصين، عندما كان الفائض التجارى الصينى مع الولايات المتحدة أحد القضايا الرئيسية فى السياسة الخارجية الأمريكية، لم يكن لدى العاملين فى القسم الاقتصادى فى سفارة الولايات المتحدة فى بكين حتى جهاز فاكس، ناهيك عن أجهزة الكمبيوتر وبرامجه المطلوبة لمراقبة التطورات هناك⁽³⁶⁾.

مع ذلك، لا يرغب الجيفرسونيون فى وقف البعثات الدبلوماسية تماماً. إن المناقشات والقرارات السرية بين الصفوة التى تحتسى الشامبانيا فى قاعات الرقص الأجنبية نادراً ما كانت فى الواقع الطريقة المفضلة للجيفرسونيين لتسوية القضايا الكبرى للدولة. من ناحية أخرى، يتفق الجيفرسونيون بشدة مع وينستون تشرشل فى أن «الكلام المتبادل أفضل من الحرب المتبادلة». والدبلوماسية الفعالة يمكن أن تكون وسيلة مؤثرة لدرء أسوأ الشرور، ومنذ جيفرسون وما بعده كان عدد من أكثر المختالين فى قاعات الرقص تأثراً، ديمقراطيين جيفرسونيين.

الأفكار الاستراتيجية الجيفرسونية

بناءً على قيمهم وأفكارهم الجوهرية عن المصلحة القومية قدم الجيفرسونيون مجموعة من المقترحات للاستراتيجية الأمريكية الكبرى. وعندما تغيرت الظروف، تغيرت المفاهيم الاستراتيجية

الجيفرسونية، ولكن، كما فى حالة الأفكار الهاميلتونية والويلسونية، استمرت المذاهب الجيفرسونية فى السياسة الخارجية الأمريكية فى السعى لتقديم مجموعة أساسية من المصالح والقيم من جيل لآخر.

فى كل الحقب الأربع الرئيسية فى السياسة الخارجية الأمريكية. (١٧٨٩-١٨٢٣، ١٨٢٣-١٩١٤، ١٩١٤-١٩٤٧، ١٩٤٧ - الوقت الحاضر)، حاول الجيفرسونيون تشكيل الاستجابة الاستراتيجية الأمريكية. فى الفترة الأولى المضطربة، اعتزم الجيفرسونيون الموازنة بين قوة فرنسا المسيطرة فى أوروبا وقوة بريطانيا شديدة التهديد فى البحار والمحيطات. وقد بدلوا المواقع فى أعقاب حرب ١٨١٢، وهيمنت المفاهيم الاستراتيجية الجيفرسونية بصفة عامة على الاستراتيجية الأمريكية الكبرى فى العقود التالية لإعلان مبدأ مونرو.

وبينما كانت القوة البريطانية تنهار، عارض الجيفرسونيون محاولات إدراج الولايات المتحدة فى دعم النظام العالمى البريطانى وقاوموا دخول الحرب العالمية الأولى، واعترضوا على عضوية الولايات المتحدة فى عصبة الأمم. وقد قام الجيفرسونيون بدور هام فى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية بين الحربين العالميتين، وكانوا مسئولين بصفة عامة عن اختراع أسطورة العزلة الفاضلة وتسويقها، لتبرير أفكارهم الاستراتيجية. وبسبب الأضرار الشديدة التى سببها فشل السياسة الخارجية الأمريكية بين عامى ١٩١٩ و ١٩٣٩ فى حفظ توازن السياسات العالمية، أنزل الجيفرسونيون بصفة عامة خلال الحرب الباردة إلى مرتبة ثانوية فى مناقشات السياسة الخارجية حتى قامت حرب فيتنام بإحياء الاهتمام بسياسة خارجية ذات حدود وقيود.

على المستوى الفكرى، تظل السياسة الخارجية الأمريكية فى الحقبة الأولى بصورة ما الأكثر إثارة، وكانت المفاهيم الاستراتيجية المقدمة فى ذلك الوقت أشد راديكالية لدرجة لم ير لها نظير من وقتها. وبصفة خاصة، فى حين أمن الهاميلتونيون بإخلاص بأن السياسة الحقيقية الوحيدة للولايات المتحدة كانت نوعاً من التحالف مع بريطانيا العظمى، تساءل جيفرسون وآخرون عما إذا كان علينا الموازنة فى موقف نابليون ضد بريطانيا، بدلاً من الانحياز إلى بريطانيا لموازنة أى سيطرة طموحة على القارة الأوروبية؟ فبريطانيا، رغم كل شئ، كانت أخطر قوة فى العالم بالنسبة للمصالح الأمريكية. كان الأسطول البريطانى أضخم قوة عسكرية يمكنها قتال الولايات المتحدة. لقد كان التجار ورجال الأعمال البريطانيون هم الذين يتنافسون مع المصالح الأمريكية حول العالم، مسلحين بدعم وطنهم الأم، واتصالهم الفائق بالدوائر المالية فى لندن. كان وجود قوتين بريتين، إحداهما فى أوروبا والأخرى فى أمريكا الشمالية، يمكنهما الحد من طموحات بريطانيا، وفى الوقت

نفسه، كانت القوة البحرية البريطانية ستبقى القوى الأوروبية الأخرى آمنة فى الجانب الخاص بهم من المحيط.

كان جيفرسون فى أوقات مختلفة خلال رئاسته، يتنقل بين هذين البديلين. وأصبح أكثر ميلاً للتحالف مع بريطانيا عندما أجبر نابليون حكومة أسبانيا الضعيفة على إعادة أراضي لويزيانا إلى فرنسا (والتي كانت فرنسا قد تخلت عنها لأسبانيا عام ١٧٦٧). إذ كتب جيفرسون إلى روبرت ر. ليفنجستون⁽³⁷⁾، الذى كان آنذاك السفير الأمريكى فى فرنسا، يقول: إن الوجود الفرنسى فى نيو أورليانز قد يجبر الأمريكين على أن «نزوج أنفسنا» من الأسطول البريطانى والدولة البريطانية. وفى أوقات أخرى، أصبحت الاستفزازات البريطانية، خاصة للسفن التجارية الأمريكية، لا تحتل لدرجة يصعب معها ابتداء أى استجابة تخلو من الحرب.

وبينما كان جيفرسون متحيراً بين هذين البديلين، ركز فى دبلوماسيته على إبقاء الولايات المتحدة بعيداً عن حروب نابليون، أملاً فى إغراء بريطانيا وفرنسا بالدخول فى حرب للمزايدة على الدعم الأمريكى.

وقد نجح ذلك، نوعاً ما. لم تقدم أى من بريطانيا وفرنسا للولايات المتحدة الضمانات التى أرادت لها حرية المرور البحرى، لكن فرنسا باعت لنا لويزيانا، واعترفت بريطانيا بالتنازل عن حق الملكية. وعلى المدى الطويل، كانت الحياة السلمية لحوالى ٨٢٨,٠٠٠ ميل مربع تحتوى على أخصب الأراضى فى العالم قد فاقت إلى حد بعيد وزن أى مشكلات مؤقتة مثل مصادرة للسفن والاستيلاء على حمولتها⁽³⁸⁾.

كانت بعض تحركاته الدبلوماسية أنجح من غيرها – إذ تعتبر صفقة لويزيانا واحدة من أعظم الضربات السياسية فى تاريخ الولايات المتحدة، أو بالأحرى فى تاريخ العالم، وكان قرار حظر كل التجارة الأمريكية مع أوروبا يعتبر حتى فى ذلك الوقت، فشلاً ذريعاً – ولكن فى النجاح أو فى الفشل، إلترزم جيفرسون بمبادئه الأساسية: أى شئ تقريباً، أفضل من الحرب، وواجب الحكومة الأول هو حماية الحرية وليس حماية التجارة.

نظام مونرو

انتهت فترة الشك الاستراتيجى هذه تحت رئاسة جيمس مونرو، إذ استهل عمله بما سماه جيفرسون فى خطاب تهنئة كتبه من مونتيسيلو، «صداقة عميقة مع إنجلترا». وقد وافق جيفرسون على أن إعادة الاقتراب من بريطانيا الذى إلترزم به نظام مونرو، هى أفضل سياسة ممكنة للولايات

المتحدة. وكتب يقول : «إن بريطانيا العظمى دولة يمكن أن تلحق بنا ضرراً أكبر من أى دولة أو من كل دول العالم وإذا كانت إلى جانبنا فلا نخشى العالم أجمع»⁽³⁹⁾. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد تصلا إلى حافة الحرب عدة مرات فى الأعوام السبعين التالية، فإن أياً من الدولتين لم تتعد منطق الترتيبات التى وضعها وزير الخارجية البريطانى جورج كاننج، وحوورها بدهاء وزير الخارجية الأمريكى جون كوينسى آدمز.

وفيما بعد كان صانعو الأسطورة الجيفرسونية يعيدون صياغة مبدأ مونرو بوصفه إعلاناً أمريكياً أحادياً بعزلة مقننة عن الشئون الأوروبية. لكن، كما يعرف من صاغوا هذه الفكرة جيداً، كان هذا المبدأ فى الواقع يمثل رد الولايات المتحدة على الورطة الاستراتيجية فى أعوامها الخمسين الأولى. ويفرض أن هناك احترام بريطانى أساسى للمصالح الأمريكية والوحدة الإقليمية (وهو اتجاه تعززه مخاوف بريطانية من العزلة السياسية عن مجموعة من الدول الأوروبية المحافظة، ويقويه التقدير البريطانى للكفاءة القتالية التى كانت تظهرها القوات الأمريكية بين الحين والآخر فى حرب ١٨١٢)، لم تكن الولايات المتحدة لتتردد، إذ كان من الأفضل التوصل إلى ترتيبات قد تزيد من القوة البريطانية فى البحار، بدلاً من دعم جهود القوى الأوروبية للحد من القوة البريطانية.

كان الأساس المنطقى لهذه الخطوة واضحاً عام ١٨٢٣، ولم يصبح أكثر وضوحاً إلا عندما صارت الولايات المتحدة أقوى بصورة ثابتة خلال القرن التاسع عشر. فإذا ضعفت بريطانيا فى أى وقت، كانت القوى الأوروبية ستتطلع بشدة للاستفادة من ضعف أمريكا اللاتينية والفوضى السائدة فيها للتدخل وبناء إمبراطوريات جديدة لنفسها فى العالم الجديد. لم يكن الخوف من مغامرات الأسر الأوروبية الحاكمة فى أمريكا اللاتينية إلا وهماً، فقد احتفظت أسرة براجانزا الحاكمة فى البرتغال بسيطرتها على البرازيل حتى عزل الإمبراطور دوم بيدرو الثانى عام ١٨٨٩. وأيدت كل من فرنسا وأسبانيا وبروسيا وروسيا والنمسا استعادة أسرة البوربون للعرش بعد مؤتمر فيينا. ولم تعترف أسبانيا باستقلال بيرو حتى عام ١٨٧٩. كانت معظم دول أمريكا اللاتينية بالغة الضعف، ونظام حكمها شديد السوء طوال معظم هذه الفترة، حتى أنها بدون الحماية الخارجية كانت ستواجه صعوبات كبيرة فى الدفاع عن استقلالها.

يتفق جيفرسون وأدمز ومونرو على أن بريطانيا، برغم كل غطرستها وطموحها، كانت شريكاً أكثر أمناً من أى دولة أوروبية. وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من العقبات كانت مستمرة لدرجة جعلت جيفرسون فى تسعينيات القرن الثامن عشر يعارض سياسة هاميلتون - جاي الخاصة بالتفاهم مع بريطانيا، فإنه بحلول عام ١٨٢٣، كان التفاهم مع الدولة الأم أقل الخيارات سوءاً.

لنجعل الأسطول البريطاني، بدلاً من الأسطول الأمريكي، يحرس المياه الإقليمية لأمريكا اللاتينية من القوى الأوروبية. ولندع بريطانيا تضمن استقلال الجمهوريات اللاتينية بتأييد أمريكي ضمنى. ومع الاحتفاظ بحريتها فى التصرف، كان بوسع الولايات المتحدة التمتع بمعظم مزايا التحالف الكامل مع بريطانيا، بينما تترك لبريطانيا، لأسباب أملت مصالحها الخاصة، سداد كل التكلفة تقريباً.

ومع اتخاذ القرار بهذه الخطوة العظمى، ومع تحديد العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين تقريباً، بذلت السياسة الجيفرسونية فى القرن التاسع عشر قصارى جهدها للتخفيف من تكاليف السياسة الجديدة. بينما كانت تستخلص كل ما يمكنها من الفائدة.

من وجهة النظر الجيفرسونية، كان العيب الأساسى فى السياسة الجديدة هو أنها تجبر الولايات المتحدة على أن تخطو عدة خطوات على طريق التنمية الاقتصادية والسياسية بدعم من هاميلتون. إذ فتح انتهاء حروب نابليون والعلاقة الجديدة مع بريطانيا، أبواباً عديدة للتجارة الأمريكية، وتقوية المصالح التجارية البحرية مقابل المزارعين والحرفيين الجيفرسونيين. وقد أقر جيفرسون قبل ذلك، عام ١٨٠٩، بأن «روح التصنيع قد مدت جذوراً عميقة بيننا، وقد وضعت أساساتها بنفقات كبرى بحيث يصعب التخلي عنها»⁽⁴⁰⁾. قدم الجمهوريون الجيفرسونيون «البنك الثانى» للولايات المتحدة ونفذوا امتيازهم، فإذا كنا قد تابعنا التقارب مع بريطانيا، كنا سنحتاج نظاماً مالياً عالمياً يناسب القوة التجارية والملاحية. وفى الوقت نفسه، وجد الجيفرسونيون الرواد أنفسهم يقرون تعريفات جمركية للحماية، وإصلاحات داخلية تشبه بصورة مزعجة تلك التى اقترحها هاميلتون أصلاً. وفى وقت التفوق التكنولوجى والمالى البريطانى، كان نظام تعريفات الحماية هو السبيل الوحيد لضمان أن الولايات المتحدة لن تستغرق فى دور موفر المواد الخام للآلة الصناعية البريطانية، وسوق لمنتجاتها المصنعة. فى التحليل الأخير، كان أقل الأمور سوءاً هو إنشاء قطاع صناعى محلى، وكان الشر الأكبر هو البقاء ملحقاً دائماً «للدينامو» البريطانى.

خلال القرن التاسع عشر وبعد معركة الفضة الحرة مباشرة بزعامة وليم جيننجز بريان، كان الجيفرسونيون يحاولون تحديد مجال هذه التنازلات، والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الاستقلال النقدى عن بريطانيا. كان يمكن أن يكون العمل داخل النظام البريطانى العالمى ضرورة، لكن كان لا يزال بالإمكان قياس حدود ذلك. فى الوقت نفسه، بذل الجيفرسونيون قصارى جهدهم لتحديد التعريفات عند المستوى الأساسى المطلوب لتغذية «الصناعات الوليدة»، ومنع النظام من أن يصبح شكلاً من أشكال الخضوع الدائم لرجال الصناعة نوى النفوذ والسلطة.

من ناحية أخرى، كانت الميزة الكبرى لنظام مونرو، من وجهة نظر الجيفرسونيين على الأقل،



«إعتداء وحشى»

هذا الرسم من «مدرسة كويين المالية»، وهى أهم صحيفة اقتصادية شعبية فى تسعينيات القرن التاسع عشر، تظهر القلق الجيفرسونى المستمر بسبب الاشتراك فى النظام المالى الدولى الذى كانت تسيطر عليه بريطانيا فى ذلك الوقت. بينما يخنق الشرير جون بول (الرمز الشائع لبريطانيا العظمى) الفتاة الجميلة «الرخاء الاقتصادى» يمنع بطلها «فضة» من المجئ لإنقاذها. كان الجيفرسونيون يعتقدون أن رأس المال البريطانى ومأجوريه الأمريكين يمثلون خطراً دائماً على مصالح المزارعين الأمريكين.

Library of Congress, Rare Books Division, HG529. H33 1894

هى الدرجة التى حررت بها الولايات المتحدة من الاضطراب الكريه للاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة. وقد شهد القرن التاسع عشر محاولات جيفرسونية شديدة الاتساق وقدر معقول من النجاح للاحتفاظ بمستوى القوات الأمريكية عند الحد الأدنى المطلوب تماماً.

فى العقد السابق على الحرب الأهلية، كان لدى الولايات المتحدة ٢٧,٩٥٨⁽⁴¹⁾ رجلاً تحت السلاح، مقابل ٢٩٣,٢٢٤⁽⁴²⁾. لدى بريطانيا العظمى، و ٣٩٠,٠٠٠ لدى فرنسا، و ٢٥٠,٠٠٠ لدى

النمسا، و ٢٢٠,٠٠٠ لدى بروسيا، و ٥٥٠,٠٠٠⁽⁴³⁾. لدى روسيا، وعلى الرغم من أن القوة العسكرية الأمريكية ارتفعت إلى مستوى لم يسبق له مثيل خلال الحرب الأهلية، كان التسريح من الخدمة بعد ذلك دقيقاً وسريعاً. وفي عام ١٨٧٧، العام الذي تم فيه ترحيل القوات الفيدرالية نهائياً من الجنوب، تراجع عدد المجندين في الجيش إلى ٣٤,٠٩٤⁽⁴⁴⁾. وفي عام ١٨٨١، انتشر الاعتقاد بأن أسطول الولايات المتحدة أدنى مستوى من القوات البحرية لشيلى⁽⁴⁵⁾. كان هناك عنصر هام في برنامج خفض القوة العسكرية هذا، وهو إخلاء الحدود بين الولايات المتحدة وكندا من الوجود العسكري. وبفضل التفاهم مع بريطانيا، والذي بدأ عام ١٨١٧ باتفاقية راش - باجوت، وإخلاء البحيرات العظمى من الوجود العسكري⁽⁴⁶⁾، كانت الحدود أقل التخوم الرئيسية تحصيناً في العالم حتى حينما كانت العلاقات الأمريكية - البريطانية لا تزال عرضة للآزمات.

بنى الجيفرسونيون إلى حد ما علاقة استراتيجية مع بريطانيا العظمى، لها أوجه تشابه بنيوية هامة مع العلاقة المتوازنة التي توصلت لها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. فبريطانيا، تلك القوة العظمى العالمية العدائية القادرة، لها الخيار في أى وقت أن تدمر المدن الأمريكية بأسطولها، وأن تتسبب في إلقاء الأسواق المالية الأمريكية في خضم الفوضى والانهيار عن طريق سيطرتها على نظام الائتمان الدولي. على صعيد آخر، كان يمكن للأمريكيين أن يمتنعوا عن تصدير ما يحتاجون إليه من قطن وقمح، وكان فقدان الوصول إلى الأسواق الأمريكية يعنى خراب عدد كبير من الشركات الصناعية البريطانية الكبرى. كذلك كانت البنوك البريطانية تعتمد اعتماداً كبيراً على قروضها وسنداتها المالية في الولايات المتحدة لدرجة أن حدوث فوضى مالية في السوق الأمريكية كان يمكن أن يسبب انهياراً في لندن. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد كبير من الاستراتيجيين البريطانيين أدركوا منذ الحرب الأهلية أن أى صراع عسكري بين القوتين يبدأ بهجوم بريطاني على المدن الأمريكية الرئيسية؛ يمكن أن يتضمن اضطراب اقتصادي كارثي في كلا البلدين، قبل أن ينتهى بالاستيلاء الأمريكي على كندا، وقد ينتهى بفقدان الممتلكات البريطانية غرب الإنديز أيضاً.

من هنا، كانت القوتان في موقف تعويق متبادل - إذ كان يمكن لكل منهما إصابة الأخرى بخسائر غير مقبولة، ولكن فقط في مقابل خسائر مشابهة لنفسها. وفي القرن التاسع عشر كما في الحرب الباردة، أراد الجيفرسونيون الاحتفاظ بهذا الموقف بأقل تكلفة ممكنة. كان هذا يعنى اتفاقية الحد من الأسلحة النووية وغيرها من الاتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة، أما في القرن التاسع عشر فكان يعنى، أولاً وقبل كل شيء، إجلاء

الوجود العسكري من الحدود الأمريكية الكندية.

تمتد هذه الحدود، بما فيها حدود ألاسكا، إلى ٥,٥٢٥ ميلاً. في أوائل القرن العشرين، كانت فرنسا تحتفظ بجيش نظامي لا يتضمن قوات الاحتياط قوامه ٥٤٠,٠٠٠ جندي للدفاع عن ٢٨٠ ميلاً⁽⁴⁷⁾ من الحدود التي تشترك فيها مع ألمانيا: بمعدل ١,٩٢٨ جندياً لكل ميل من الحدود. حتى بعُشر هذه النسبة، كان للولايات المتحدة أن تحتفظ بجيش عامل قوامه أكثر من مليون رجل لتحسين حدودها مع الإمبراطورية البريطانية. لكن ما حدث أن الولايات المتحدة كانت قادرة على الدفاع عن حدودها ضد التهديد البريطاني بنحو واحد في المائة من نسبة القوة البشرية في الميل الواحد المفروضة على فرنسا⁽⁴⁸⁾. فقد نجحت الدبلوماسية في الاحتفاظ بالحماية مع عدم التسلح.

قام الدبلوماسيون الجيفرسونيون في عشرينيات القرن التاسع عشر برسم خطة للولايات المتحدة تمكّنها من الحصول على أكبر قدر ممكن من العائدات الأمنية بأقل تكلفة سياسية وعسكرية. فقد حقق نظام مونرو، لثلاثة أجيال، الحاجات الأمنية الأمريكية الأساسية؛ بينما أتاح للشعب الأمريكي التهرب من كثير من تكاليف سياسات القوة العظمى. ولسوء الحظ، بمجرد أن بدأت القوات البريطانية في الاضمحلال، اضطر رجال الدولة الأمريكيين إلى التحرك بعيداً عن نظام مونرو. ومن وجهة النظر الجيفرسونية لم تمض الأمور بنفس القدر من النجاح منذ ذلك الحين. هناك ما يقال لصالح هذا الرأي. فقد أنفقت الولايات المتحدة قليلاً جداً على الدفاع في أول القرن العشرين، لكنها كانت في غاية الأمن. بعد ذلك بمائة عام تنفق على الدفاع أكثر كثيراً من أي دولة في العالم ولم تتمتع بأمن أكثر مما كنا فيه.

الورطة الكبرى

على الرغم من أن الجيفرسونيين كانوا عادة أكثر ريبية في البريطانيين مما كان الويلسونيون والهاميلتونيون، فإن انهيار الإمبراطورية البريطانية وسقوطها قدم للجيفرسونيين تحديات أكثر خطورة من تلك التي واجهتها هذه المدارس العالمية. ولأن كلاً من الهاميلتونيين والويلسونيين قد اعتادوا النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها مجالاً للأحلام، كان انتقالهم من التعاون مع بريطانيا إلى الحلول محلها أمراً سهلاً نسبياً.

لم يكن هناك اختيار سهل كهذا أمام الجيفرسونيين. فالجهد الأمريكي لإعداد نظام عالمي ليحل محل بريطانيا العظمى كان في ظاهر الأمر خياراً سيئاً للغاية في نظر الجيفرسونيين. إذ أن السيطرة العالمية تؤدي إلى حياة شاقة ومعقدة. هل تنور القبائل في كابول؟ هل يدبرون لا انقلاب في

مانيللا؟ هل تتصاعد حركة القرصنة في بحر الصين الجنوبي؟ هل يضرب العرب الإسرائيليون بالقنابل (أو العكس) في الأراضي المقدسة؟

لا بد للقوة المسيطرة على العالم من أن تحدد إذا كانت آلاف الأزمات التي تحدث في أي عقد من الزمان تمثل تهديداً للنظام الخاضع لسيطرتهم. علاوة على أنه حتى إذا قررت القوة المسيطرة هذه المرة أن ثورة هذه الجماعة القبلية بالذات في هذا القطاع بالذات من هذه المنطقة النائية من كابول لا تتطلب رداً عسكرياً، فينبغي الاستمرار في الاحتفاظ بالقوات احتياطياً بحيث تكون قادرة على العمل في أفغانستان، أو كوريا، أو الصومال، أو تايوان.

وخلال ذلك، يأتي ممثلو كل قوة على الأرض إلى عاصمة القوة المسيطرة، وكثير منهم محملون بوسائل الرشوة. (قد ذهب هيرود، وجوجورثا، وميثريدايز، وكليوباترا كلهم إلى روما أو أرسلوا مبعوثيهم بصلاحيات مطلقة). وبمجرد الوصول يسعى الزائرون بوسائل عادلة أو بالخداع كسب دعم القوة المسيطرة لخططهم المختلفة. وهم يرشون الصحافة، والسياسيين، ويقدمون عقوداً مربحة للشركات ذات النفوذ كي ينالوا تأييدهم لجماعاتهم - وعندما يتعلق الأمر بالتأثير على سياسة القوة المسيطرة لا يهم إنفاق أو خداع مهما يكن كبيراً.

إضافة إلى ذلك، فإن عاصمة القوة المسيطرة هي مكان ثابت للأسرار، وكثير منها أسرار قذرة. فهناك اتفاقيات سرية مع حلفاء، وأسرار خطط عسكرية، وأسرار مجتمع الاستخبارات النشط الواسع وشبكة العملاء. كذلك فإن عدداً كبيراً من حلفاء القوة المسيطرة لا يتسم بالأخلاقية. وفي معظم الصراعات الدموية في هذا العالم البائس، كل من الطرفين يخدع الآخر، وكل منهما تغمره الدماء، ولا يرتبط أي منهما بأسباب الحرية أو الفضيلة، أو أي شيء يتجاوز الطموحات الشخصية أو الجماعية. ومن الأمور الحتمية أن تدخل القوة المسيطرة في تسويات مع القتل وسفك الدماء، ومن الأمور الحتمية كذلك أن تسعى القوة المسيطرة لجعل حلفائها أكثر فعالية في القتل وسفك الدماء أكثر من خصومهم. فعملاء القوة المسيطرة وموظفوها يتغاضون أولاً عن الجريمة ثم يتسترون عليها، ثم يثيرونها ويشجعونها.

هذه ليست أورشليم، ليست «بلدة فوق التل». هذه بابل، ونيوى. إنها زرائب أوجيان، وليست جمهورية محترمة. لم يجد الجيفرسونيون شيئاً جذاباً في أن تحل الولايات المتحدة محل بريطانيا العظمى بوصفها قوة عالمية مهيمنة.

لذلك قضى الجيفرسونيون معظم النصف الأول من القرن العشرين يبحثون عن سبل اجتناب تاج الأشواك هذا. وكان الجيفرسونيون آخر المدارس الرئيسية قبولاً لضرورة المشاركة الأمريكية في

الحربين العالميتين والحرب الباردة، وأثناء الحرب الباردة كانوا أقل الناس اقتناعاً بضرورة أو فائدة الصراع.

حصل الجيفرسونيين في القرن العشرين على نتائج سياسية مختلطة. فعلى المدى القصير أسفرت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى عن موجة عاتية من التأييد للأفكار الجيفرسونية. وكان المعارضون للمشاركة الأمريكية في الحرب يشيرون باستمرار إلى الدور المريب الذي لعبته وول ستريت وبنوك نيويورك في التحرك التدريجي نحو الحرب. أخبر السيناتور نورييس مجلس الشيوخ عام ١٩١٧ «أننا أقرضنا مئات الملايين من الدولارات للحلفاء في هذا النزاع»، مطوعين المناقشات القديمة التي استخدمها الجيفرسونيون ضد التجار الهاميلتونيين الذين أرادوا التحالف مع بريطانيا في حروب نابليون مع الظروف الجديدة. وفي إشارة إلى البنوك وتجار السلاح «الذين كانوا يتوقعون أن يجنوا ملايين أكثر من الدولارات إذا أمكن استدراج بلادنا للكارثة» ألقى نورييس باللوم صراحة على وول ستريت بسبب رشوة الصحف وتحريك حملة معقدة ومدعمة مالياً بشكل جيد لجر الولايات المتحدة إلى حرب رهيبة، حمقاء، ولا أخلاقية.

وقال نورييس «كان هدفهم من وقوع الحرب والإعداد للحرب هو الحصول على المال، هناك أهمية للمعاناة الإنسانية والتضحية بحياة البشر، لكن وول ستريت لا تعبأ إلا للدولار والسنت». ونتيجة لهذه الدعاية، حذر نورييس بغضب من أنه «لا بد أن تسفك دماء الملايين من إخوتنا، وأن تبكي ملايين من قلوب النساء المحطمة، وأن يعاني ملايين الأطفال من البرد، وأن يموت ملايين الرضع من الجوع، كل ذلك لأننا نريد الحفاظ على الحقوق التجارية للمواطنين الأمريكيين في تسليم أسلحة الحرب ونذائرها للدول المحاربة»⁽⁴⁹⁾.

أخفق نورييس في تغيير رأى زملائه الذين صوتوا بنسبة ٨٢ إلى ٦⁽⁵⁰⁾ لصالح إعلان الحرب ضد ألمانيا، لكن عواقب الحرب الوخيمة أقنعت كثير من الأمريكيين بأنه كان على حق منذ البداية. فقد أظهر مانشره البلاشفة من اتفاقيات سرية بين الحلفاء الأغراض الأنانية التي تكمن وراء التظاهر البريطاني والفرنسي بالمثالية الديمقراطية. وكان ظهور الإمبريالية البريطانية عارية تماماً بعد الحرب - بما تضمنته من قمع وحشى للمطالبين بالاستقلال في الهند، وتوسع لعين للحكم البريطاني في الشرق الأوسط وفي المستعمرات الألمانية السابقة في أفريقيا - قد أفسد بشكل أكبر، الرأى الأمريكى في الحلفاء بعد الحرب، تماماً مثلما فعلت السياسة الفرنسية القاسية المدعية قصيرة النظر تجاه ألمانيا في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة.

إن الضربة الأخيرة التي جاءت بعد الكساد الاقتصادي الذي أضعف الاحترام الأمريكى

لزعماء العمل التجارى، وجلسات استماع «ناى» الشهيرة عام ١٩٣٤ فى الكونجرس والتي أجراها السيناتور جيرالد ناى سناتور نورث داكوتا، أثبتت كثيراً من دعاوى نوريس حول الفساد والتأثير الخفى لبنوك نيويورك فى بناء تأييد سياسى لدخول الولايات المتحدة فى الحرب. ومع تخلف بريطانيا وفرنسا عن سداد ديونهم العسكرية للولايات المتحدة فى حين كان لدى كل منهما وفرة من المال لاضطهاد رعايا مستعمراتهم وقمعهم، تحول الرأى الأمريكى إلى معارضة مزيد من التعاون مع من كانوا حلفاء لها فى الحرب.

وقد نتج عن هذا الشعور قوانين الحياد لعامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦، التى منعت البنوك الأمريكية من تقديم قروض للدول المتحاربة، واتخذت خطوات أخرى لتقليص الجهود الهاميلتونية الرامية لإدخال الولايات المتحدة فى حروب أوروبية مقبلة⁽⁵¹⁾. وكان يقف وراء هذه القوانين إجماع أمريكى قوى على أن الولايات المتحدة قد وضعت فى موقف سىء باشتراكها فى الحرب العالمية الأولى بسبب مجموعة من رجال البنوك الهاميلتونيين والإمبرياليين الأوروبيين. ورأى الأمريكيون أن دروس التاريخ تنصح بعدم المشاركة فى صراعات من هذا القبيل مستقبلاً.

لم تفسد نشأة الفاشية فى البداية هذا الإجماع. ولكن عند تقييم أحداث تلك السنوات، من المهم أن نفهم أن الحنكة التاريخية والخبرة بالعالم، فى البداية على الأقل، هى ما دعت المعارضة الجيفرسونية للقيام بدور فعال فى مقاومة هتلر. وقبل حماقة نيفيل تشامبرلين فى ميونيخ عام ١٩٣٨، على الأقل، تمنى الجيفرسونيون، وكانوا يعتقدون، أن تتمكن فرنسا وبريطانيا من احتواء ألمانيا التى كانت تعاني من ضعف شديد، وأن اتفاقيات عدم التسليح كان يمكن أن تحجم قدرة اليابان وغيرها من القوى التعديلية على تحدى النظام العالمى القائم. ولسوء الحظ، فإن الفشل المخزى للحكومتين البريطانية والفرنسية فى إيقاف هتلر خلق موقفاً صعباً فى أوروبا، بينما أصبحت اليابان أكثر عدوانية وأصبحت الصين أكثر ضعفاً مما افترض الرأى الأمريكى المطلع.

لم يكن فشل بريطانيا وفرنسا فى اتخاذ إجراء فعال ضد هتلر فى ثلاثينيات القرن العشرين دون شك خطأ من الولايات المتحدة. فالخبراء العسكريون يتفقون، بالإجماع تقريباً، على أنه قبل التخلي عن السوويت الاستراتيجيه فى اتفاقيات ميونيخ، كان إظهار مقاومة من بريطانيا وفرنسا من شأنه أن يجبر ألمانيا بسرعة وسهولة على التنازل عن مطالبها ويؤدى إلى انقلاب عسكرى ضد هتلر.

إن الجيفرسونيين، الذين اعتادوا منذ عهد الثورة وما بعدها على التفكير فى كل من بريطانيا وفرنسا باعتبارهما قوى إمبريالية فعالة وعدوانية، فشلوا فى فهم درجة تدمير الحرب العالمية الأولى

لقدرة كلا الدولتين الأخلاقية على التصرف كقوى عظمى. كانت تقديرات الجيفرسونيين خاطئة، لكنها لم تكن حمقاء أو ساذجة (كان من الأولى توجيه مثل هذه التهم إلى سياسة الولايات المتحدة في المحيط الهادى حيث كانت النزعة الأمريكية السائدة للمبالغة فى قدرة الصين على الدفاع عن نفسها ضد العدوان اليابانى، متأصلة فى الأوهام الويلسونية أكثر منها فى الجيفرسونية).

كان الجيفرسونيون وغيرهم كثير يأملون، ويعتقدون حتى وقت قريب، أن توازن القوة الدولية سيرعى نفسه دون تدخل أمريكى مباشر. وقد استنتجوا أن من المؤكد أن بريطانيا وفرنسا كانتا ستسحقان هتلر قبل أن يصبح خطراً حقيقياً عليهم. وبمجرد قبول هذه الفكرة، افترضوا مرة أخرى، بكل ما استندوا إليه من تاريخ ومنطق، أن بريطانيا وفرنسا يمكن أن يبتلعا كرههما الأيديولوجى للاتحاد السوفييتى كى يتحدوا معاً ضد المذهب التعديلى فى ألمانيا. فقد سبق أن تحالفت فرنسا الكاثوليكية مع الأتراك ضد النمسا الكاثوليكية.

من المثير للسخرية والأسى أن الجيفرسونيين أصابهم الإحباط بسبب اعتقادهم بأن القوى الأوروبية قد تعرف مصالحها الذاتية وتتصرف بناءً عليها. لم يستطيعوا تصديق أن قوى العالم الحديث التاريخية الكبرى ستقف بسلبية لتشهد تدمير توازن القوى الأوروبى الذى يعتمدون عليه.

حتى صيف عام ١٩٣٩، كان بوسع الجيفرسونيين بل قاموا بالفعل بالمناقشة العقلانية، فى أن تحالف القوى الأوروبية فى سعيها لتحقيق أفضل مصالحها كان بإمكانها وضع حد لألمانيا دون مساعدة أمريكية. أصبحت الحرب فقط بعد التحالف السوفييتى - الألمانى عام ١٩٣٩، حتمية. وبعد انتصار هتلر الكاسح على فرنسا فى مايو ويونيو ١٩٤٠ فقط أصبح من الواضح، على نحو لا مفر منه، أن المصالح الأمريكية ستتطلب أجلاً أو عاجلاً مشاركة الولايات المتحدة فى الحرب الأوروبية.

لسوء الحظ، استمر عدد كبير للغاية من الجيفرسونيين فى الوقوف ضد مشاركة الولايات المتحدة فى الحرب لفترة طويلة بعد أن أظهرت دراسة أمينة للوقائع الاستراتيجية أن الوقت قد حان للإعداد، بشكل عاجل، للحرب. وقد سبب عدد من الجيفرسونيين المتميزين البارزين ضرراً مستمراً لسمعتهم بسبب إصرارهم لفترة طويلة على معارضة الدخول الأمريكى فى الحرب العالمية الثانية، مثل المؤرخين تشارلز ومارى بيرد، اللذين لخصا على نحو رائع فى عملهما السابق قرنين من الفكر الجيفرسونى، وقاما فيه بعرض الصلات بين مبيعات الأسلحة، وقروض البنوك، والدخول الأمريكى فى الحرب العالمية الأولى. حتى فى عام ١٩٤٧، كان تشارلز بيرد يحاول بإصرار إثبات أن روزفلت قد ضلل الشعب الأمريكى بالدخول فى مسار أدى بلا رحمة إلى حرب لا ضرورة لها.

وقد أصاب الحزب الجيفرسونى ضرر بالغ بسبب تشبثه بالانعزالية وسوء توقيتها فى غمار

الاستعداد للحرب. وجد الجيفرسونيون أنفسهم مرة أخرى، في الجانب الخطأ من التاريخ، ومن الوجهة السياسية، بعد الحرب، إما عندما عارضوا الحرب الباردة تماماً، أو عندما طالبوا باستجابة أمريكية أقل قوة على السلوك السوفييتي.

اجتمعت عوامل أخرى لتصل بالتأثير الجيفرسوني إلى أدنى مستوياته التاريخية في منتصف القرن العشرين. ويوصفها أشد المدارس معارضة لحكومة فيدرالية مركزية قوية، أصابت القوة السياسية الجيفرسونية هزة قوية بسبب سلسلة من الأحداث التي أقنعت معظم الأمريكيين يسارهم ويمينهم في منتصف القرن، بأن مشكلات القرن العشرين تتطلب حكومة فيدرالية أقوى مما سمحت به الدولة في الماضي.

أدت الأزمة الاقتصادية التي سببها الكساد في البداية، إلى امتداد واسع لدور الحكومة الفيدرالية، ذلك أن برنامج «البرنامج الجديد» New Deal «الاقتصادي» قد وفر قيادة اقتصادية ومساعدات عاجلة لملايين الأمريكيين الذين كان سيصيبهم اليأس لولا ذلك. كان قبول عجز الإنفاق باعتباره أداة روتينية لتحفيز الاقتصاد قد قوض واحداً من المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي الجيفرسوني. وكان ينظر للعجز الحكومي الضخم باعتباره طريقة لانتقال المال من الطبقة الغنية إلى الطبقة الوسطى. وبحلول عام ١٩٥٠، كان قليل من الأمريكيين يشكون في أن الحقائق الاقتصادية تتطلب حكومية فيدرالية قوية نشطة.

كان نمو قوة الشركات الخاصة وحجمها عاملاً إضافياً جعل كثيراً من الأمريكيين يجدون ميزة جديدة في نمو القوة الفيدرالية. كانت الولايات تعجز عن تنظيم وإدارة شركات كبيرة؛ وكان يبدو أن أمن الأفراد الأمريكيين وحریتهم ستصير مهددة، إن لم يزد الأمر عن ذلك، بقوى خاصة لا تخضع للمساءلة أكثر مما يهددهم السياسيون الذين كانوا يخضعون في التحليل الأخير لنوع ما، على الأقل، من التنظيمات الديمقراطية.

وجد المحافظون، الذين عارضوا «البرنامج الجديد»، والتنظيمات الاقتصادية، أسبابهم الخاصة لدعم النمو الواسع للحكومة الفيدرالية نتيجة للحرب الباردة. فصراع الحياة والموت مع الاتحاد السوفييتي، والأموال الطائلة والقوات العسكرية العاملة الضخمة التي تطلبها الصراع، أقنعت معظم المحافظين بأن على الحكومة الفيدرالية أن تتجاوز حجمها التقليدي.

كذلك كانت هناك تطورات أخرى في تلك الفترة أضعفت من قوة السياسات الجيفرسونية في الولايات المتحدة. وكان منتصف القرن العشرين علامة كبيرة على أي مستوى وصلت إليه الدولة إدارياً، حينما كان الشعب الأمريكي ونوابه المنتخبون يشعرون بدرجة متزايدة بضرورة ترك

القرارات الحاسمة للخبراء والمتخصصين. وكان تطور المضادات الحيوية والسيطرة على أمراض رهيبة مثل الدرن، والزهرى، وشلل الأطفال قد أعطت العلاج الطبى مكانة هائلة. كما اخترع العلماء والمهندسون معجزات جديدة مثل التيلفزيون، وكوارث مثل الأسلحة النووية.

ومع وجود هذه التقنيات الجديدة القوية، بدا من المعقول أن يحتاج المواطن العادى للإذعان لرأى خبير. وكان الجيفرسونيون عادة يدينون النخب بوصفهم طفيليين يضللون الرأى العام كى يعتقد بأن الحكومة شديدة التعقيد إلا على «الخبراء» الذين يمكنهم فهمها وإدارتها. لم تكن مزاعم هؤلاء الطفيليين عن المعرفة الضرورية الخاصة صحيحة فى عام ١٨٠٠، وكانت الديمقراطية الأمريكية قد وضعت القوة فى أيدى أناس عاديين.

لكن ماذا لو كانت تلك المزاعم قد أصبحت حقيقة فى عام ١٩٥٠؟ ماذا لو كانت أمور الحياة الحديثة بالفعل أصعب وأعقد من أن يحكم عليها الناس العاديون؟

جاءت الضربة الأخيرة مع حركة الحقوق المدنية فى ستينيات القرن العشرين. كان الفكر الجيفرسونى الكلاسيكى ينظر دائماً إلى الحكومة الفيدرالية بوصفها تهديداً للحرية؛ وكانت حكومة الولاية والحكومة المحلية أقرب إلى الناس وأقل احتمالاً فى إساءة استخدام السلطة. لكن حركة الحقوق المدنية وضعت هذا الاقتناع على المحك. ماذا لو استخدمت حكومات الولايات والحكومات المحلية سلطاتها فى منع المواطنين من حقوقهم الدستورية؟ أليس من واجب الحكومة الفيدرالية أن تدافع عن سلطة الدستور الفيدرالى دون محاباة للولاية؟ وألا ينبغى أن يقف كل أصدقاء الحرية المخلصين مع الحكومة الفيدرالية ضد الولايات المغتصبة للحقوق؟

عززت كل هذه التطورات بقوة الأسطورة المركزية المعارضة للجيفرسونية فى حقبة الحرب الباردة: إن قيم أمريكا الديمقراطية فى الداخل والخارج كانت حقائق فى زمن بسيط مضى. أما فى العالم المركب المعقد فى منتصف القرن العشرين، فإن الشعب الأمريكى يحتاج أن يصل إلى النضج ويتخلى عن مثله الجيفرسونية.

تحت كل هذه الضغوط بدأ خسوف الفكر الجيفرسونى، وأوشك على الاختفاء بوصفه واحداً من أربعة تأثيرات رئيسية على السياسة الخارجية الأمريكية، والسياسة الداخلية على حد سواء. ولكن المثل الجيفرسونى كانت متغلغلة فى الحياة الأمريكية إلى حد يجعلها لا تتلاشى تماماً. وبرغم أن أفكارهم كانت تصبح أقل شعبية فى بعض الأحيان، استمر الجيفرسونيون فى بذل ما فى وسعهم لصياغة السياسة الأمريكية خلال ما كان بالنسبة إليهم فى الغالب أياماً مظلمة فى منتصف القرن العشرين.

فى السىاسة الخارجىة كان هناك أثر لما تبقى من قوة للرأى الجىفرسونى فى معارضة، أو على الأكثر، فى التأييد الانتقادى للحرب الباردة. وحتى عند تدهورها لا تكون المدراس مترابطة. فأصحاب الخلفية الجىفرسونىة كانت لهم آراء مختلفة أثناء الحرب الباردة. وعلى العكس من الجماعة الصغىرة فى الولايات المتحدة التى كانت تدعم من حىث المبدأ الثورات الاشتراكية فى العالم النامى، وحتى هذا العدد الضئىل من الأمريكىين الذى كانوا يؤيدون الاتحاد السوفىيتى بصورة واعىة، تبنى الجىفرسونيون بصفة عامة واحداً من عدد من المواقف.

كانت قلة من الأقلىة الجىفرسونىة، التى تختلف فى الحجم لكن لها أهمىة فكرىة دائماً، تعتقد أن جهد الحرب الباردة بأكمله لا ضرورة له. وقد تغيرت مناقشات دعم هذا الموقف خلال أربعىن عاماً من المواجهه، لكنها كانت تتضمن غالباً التاكيد على أن الاتحاد السوفىيتى كان قوة دفاعىة وليس قوة عدوانىة. كانت سىاسة الولايات المتحدة هى ما تدفعه للعداء، فإذا أصبحنا أقل حدة، وجعلنا الاتحاد السوفىيتى يشعر بدرجة أكبر من الأمن، سيزول التوتر الدولى.

كما كان هناك رأى جىفرسونى نموذجى آخر قد ظهر أثناء الحرب الباردة يؤكد على أن توازن القوى الأوروبية يمكنه أن يضبط نفسه بصورة فعالة دون مشاركة أمريكىة قوىة. ومهما كانت نوايا الاتحاد السوفىيتى، فبمجرد استقرار أوروبا الغربىة بعد الحرب، لم يعد بإمكان السوفىيت السيطرة على أوروبا. فالاتحاد السوفىيتى شديد التخلف، ويعانى من توترات داخلىة بالغة، فى حىن لا مصلحة لشعوب أوروبا الغربىة فى حدوث ثورة سوفىيتىة.

عندما تحول مركز المنافسة فى الحرب الباردة إلى الدول النامىة، كان الجىفرسونيون (بدعم وىلسونى أحياناً) يرون أن الاستراتىجىة الأمريكىة كانت غير مفىدة. فبتحالف أمريكا مع الأنظمة الاستبدادىة الفاسدة بدافع مواجهة الشىوعىة، كانت فى الواقع تزيد من قدرة القوى التى كانت تسعى لمواجهتها. إذ كان عدد كبرى من المتمىزىن والأشد مثالىة من الأجيال الصاعدة فى الدول النامىة قد انجذبوا إلى الشىوعىين، بسبب اشمئزازهم من فساد وعجز وجشع حكاهم اللصوص الديكتاتورىين والموالىن لواشنطن. تماماً مثلما انجذب المثالىون الأوروبيون، مؤقتاً، للشىوعىين أثناء الصراع ضد الفاشىة فى ثلاثىنات القرن العشرىن. وكان بعض النقاد الجىفرسونىين يرون أن كثيراً من الثورات التى كنا نعارضها، كانت بالفعل تستحق النصر. لقد كنا نحتال على التزامنا المزعوم بحقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطىة، ونلحق بأنفسنا وصمة أننا أصبحنا شركاء للمجرمىن، وفى الواقع، فى بعض الحالات، مدربىن ومىسرىن للقتلة واللصوص والطفافة.

كان الرأى الجىفرسونى الأكثر اعتدالاً متأثراً بتلك الآراء، ولكن ليس لدرجة الانشقاق تماماً

على جهود الحرب الباردة. بل كان الجيفرسونيين المعتدلون يبحثون عن طرق لخفض تكلفة ما كانوا يرون أنه صراع ضروري (اعتقد البعض أنه ضروري بسبب تصلب السوفييت وعنادهم، واعتقد البعض الآخر أنه ضروري بسبب قوة الرأي المؤيد للحرب الباردة في الولايات المتحدة).

ومع اليأس من إيجاد بدائل لما كان يعتبر استراتيجية حرب باردة خطيرة ومكلفة ومحفوفة بالمخاطر، بحث الجيفرسونيون عن وسائل لاحتواء الاتحاد السوفييتي أقل تكلفة من التحالفات في شتى أنحاء العالم التي تتزعمها الولايات المتحدة وتمولها. فأيد كثيرون الاستجابة الإيجابية لاقتراحات السلام من الاتحاد السوفييتي في خمسينيات القرن العشرين، بعرض تسوية على أساس تحييد ألمانيا ونزع سلاحها بصفة دائمة.

ربما كانت هذه الاستراتيجية البديلة التي يشار إليها دائماً لتحديد الانقسامات داخل الكتلة الشيوعية واستغلالها. وعن طريق إثبات أن ماو، وهوشي منه، وغيرهما كانوا مثل تيتو قوميين بصورة أعمق مما كانوا موالين للسوفييت، حث الجيفرسونيون على الاعتراف المبكر بالصين، واقترحوا أن تحاول الولايات المتحدة جاهدةً فصل الصين، وفيتنام، ورومانيا، وغيرها من الدول من قبضة الاتحاد السوفييتي. ذلك أن معاملة هذه الدول بعداء متواصل لن يؤدي إلا إلى دفعها بصورة أكبر إلى أحضان السوفييت، أي تقوية الجبهة المعارضة بدلاً من تقويضها.

كانت هناك استجابة جيفرسونية أخرى للحرب الباردة هي الدفاع عن منطق الحد من التسليح. فإذا كان الهدف الاستراتيجي الأمريكي هو الحد من التسليح وتوازن القوى العسكرية، فلن نخسر شيئاً وسنجنى الكثير – توفير المال، وإضعاف إمكانيات التصنيع الحربي، وربما تقليل فرص اندلاع حرب نووية – ولن تكون هناك خسارة بالتوصل إلى توازن استراتيجي مع أدنى مستوى ممكن من الأسلحة.

ومسايرة لأفكارهم التقليدية وأولوياتهم، بذل الجيفرسونيون قصارى جهدهم للحد من نزعة مناخ الحرب الباردة لكبح الحريات المدنية. وعارض الجيفرسونيون بصفة عامة ما كانوا يعتبرونه جهوداً غوغائية مغالى فيها لاستئصال الشيوعيين والمتعاطفين مع الجناح اليساري من الحكومة والجامعات والوعاظ ووسائل الإعلام. وتزعموا الهجوم على القوانين التي قضت بعدم شرعية العضوية في الحزب الشيوعي الأمريكي، ودافعوا عن حق الشيوعيين والمتعاطفين مع الشيوعيين في الحديث بحرية.

من المنظور الجيفرسوني كانت هناك فترات بل فترات عديدة في الحرب الباردة، كان تعرض الحرية الأمريكية فيها للخطر من مكائد أعدائها الشيوعيين أقل من تعرضها للخطر بسبب الوسائل

القمعية العنيفة التي يستخدمها أصدقائها المزعومون.

وبينما كانت الأصوات الجيفرسونية في جانب الأقلية بصفة عامة أثناء فترة الحرب الباردة، لم تكن بلا تأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. وعندما بدأ زعيم الصقور* ريتشارد نيكسون في التقارب مع الصين الشيوعية، وصلت الأفكار الجيفرسونية عن إدارة الحرب الباردة بوضوح إلى الاتجاه السائد. كان توصل نيكسون إلى انفراج في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي - تقليل الصراعات الأيديولوجية مع قوة عظمى خطيرة من أجل خفض تكاليف ومخاطر السياسة الخارجية الأمريكية - أمر يمكن لجيفرسون نفسه أن يحاول فعله. ومن المؤكد أن تصميم نيكسون على استبعاد حقوق الإنسان من جدول الأعمال عند إجراء اتفاقيات الحد من التسلح مع ليونيد بريجينيف، تستدعي للذاكرة خطاب جيفرسون المتواضع المتملق لألكسندر الأول.

خلال ثمانينيات القرن العشرين أقرت إدارة ريجان ضمناً بصحة الآراء الجيفرسونية ضد التقارب الشديد مع الأنظمة الإجرامية باسم معاداة الشيوعية، وذلك عندما تم سحب الدعم الأمريكي من النظام العنصري في جنوب أفريقيا ومن ديكتاتورية ماركوس في الفلبين. كان هناك أيضاً قبول واسع النطاق للمنطق الجيفرسوني بشأن الحد من التسلح. فكل رئيس من كنيدي حتى ريجان شارك بجهود جادة للحد من تطوير وانتشار الأسلحة النووية.

بعد عقدين من الزمان كانت فيهما لغة الجيفرسونيين وأفكارهم عن التدخل الأمريكي المحدود في العالم، وعن الحد من ممارسة قوة الولايات المتحدة قد عفا عليها الزمن بصورة واضحة. تمتعت هذه الأفكار بصحة حين ذكرت حرب فيتنام كثيراً من الأمريكيين بحالة الوقوف ضد غطرسة القوة والرئاسة الإمبريالية التي نمت بعد جيل من الحرب الباردة والأزمات. ومع والتر ليبمان، أحد أبرز المشاركين في كتابة نقاط ويلسون الأربع عشرة، إذ يكتب مقالاً جيفرسونياً تلو الآخر يهاجم فيه الإمبرياليين المتعجرفين في فيتنام، ووليم فولبرايت نائب أركنسو إذ يدوي صوته ضد «غطرسة القوة» في جنابات مجلس الشيوخ، عادت الأفكار الجيفرسونية، التي حركت أنصار العزلة المكروهين في أربعينيات القرن العشرين، إلى قلب مناقشة السياسة الخارجية الأمريكية.

منذ سبعينيات القرن العشرين فصاعداً، بدأ المد يرتفع ثانية لصالح الأفكار الجيفرسونية. إذ كانت خيبة آمال وهزائم حرب فيتنام، والكشف عن خداع الحكومة منشوراً في وثائق البنتاجون،

* يطلق لقب «الصقر» Hawk على من يفضل استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية، مقابل لقب الحمامة على من يفضل السلام. (المترجمة).

ومعلنا في العناوين الرئيسية للصحف يومياً أثناء فضيحة ووترجيت، قد أحييت فقدان الثقة الشعبية في الحكومة الفيدرالية.

كان بعث التأثير الجيفرسونى في السياسة الخارجية يصحبه تحول جزئى فى أواخر القرن العشرين لاتجاهات المركزية والتخصصية التى سادت فى منتصف القرن. وقد ساهم حادث الطاقة النووية فى مصنع ثرى مايل آيلاند فى صحوة مستمرة للتوجه الشكوكى حول تحويل القرارات الاجتماعية المهمة إلى العلماء والخبراء. فشهدت ثورة جماهيرية ضد السلطات الطبية ملايين الأمريكين يعيدون التفكير فى أطبائهم والمؤسسة الطبية، «ليتولوا علاج أنفسهم بأنفسهم»، فى عودة إلى المثل القديمة فى الاعتماد على النفس.

كذلك ازدهرت التحررية من جديد كمبدأ اقتصادى، إذ أصبحت الشركات التجارية الاحتكارية والاستغلالية المنظمة مثل شبكات التليفزيون الرئيسية الثلاث، وشركة الاتصالات AT&T، التى كانت فخر المؤسسات الأمريكية فى منتصف القرن، موضع سخرية واستهزاء باعتبارها ديناصورات عاجزة. وقد اكتشف فجأة أن السيطرة المركزية منعت التجديد وغرست وسطية الجودة. أصبح عدم التنظيم هو الشعار فى السياسة المنظمة، فقد أعاد علماء الاقتصاد الأمريكيون اكتشاف عجائب الحرية.

وقد حدث إعادة تقييم مشابه فى الحكومة. فبعد سنوات من المركزية، بدأ صناع السياسة فى العثور على مزايا جديدة فى حكومة الولاية. وبدءاً من إدارة نيكسون، بدأت واشنطن فى إعادة المال والسلطة لحكومات الولايات. وبحلول تسعينيات القرن العشرين، حتى المحكمة العليا أعادت اكتشاف الفيدرالية، وذلك بإصدار سلسلة من القرارات تحدد فيها السلطات التشريعية للحكومة الوطنية.

هناك تطورات أخرى فى المجتمع الأمريكى فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين تشير أيضاً إلى نهضة جيفرسونية. فقد اشترك الجيفرسونيون مع الويلسونيين فى الوله بالحرية، لكن لكل من المدرستين وسائل مختلفة تماماً عن الأخرى لتحقيقها. إنه اختلاف فى المذهب يمكن تتبعه حتى القرن السابع عشر، عند ما طرد المتطهرون (البوريثان) المفكرين الأحرار مثل روجر ويليامز وأن هاتشينسون من ماساشوستس. كان الويلسونيون يشاركون المتطهرين رأيهم بأن التقى له حق وواجب تنفيذ امتثال أعضاء المجتمع الضعفاء للمبادئ الطبية. وهم يرون أن الولاية كيان مناسب لتنفيذ قانون الرب.

فى أواخر القرن العشرين بدا أن المجتمع الأمريكى ينتقل من حقبة المتطهرين والويلسونيين

إلى مرحلة المتحررين والجيفرسونيين. وفي أواخر ستينيات القرن العشرين بدأت مرحلة كان الشعب الأمريكي ينتقل فيها من الدفاع عن أهمية التكيف الاجتماعي والجنسى إلى الدفاع عن حقه فى الحياة كل حسبما يريد دون منع أو تصريح من أى سلطة كانت.

ومع أن السياسة الأمريكية نهر كبير موحد به كثير من الدوامات والتيارات المعاكسة، يظهر أن المجتمع بأكمله مستمر فى التحرك بعيداً عن تأييد الجهود الحكومية الرامية إلى السيطرة على الخيارات والسلوكيات الشخصية. وربما كانت العلامة المميزة هى الحرب على المخدرات، فقد كانت أكثر جهد دعمته الحكومة فى عصرنا على كل المستويات لضبط السلوك الشخصى. فى السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين، ظهر أن هناك حركة ارتدادية مثيرة تنشأ ضد جهود مكافحة المخدرات بخطر الحظر الشامل وإطالة مدة العقوبة، وتنفيذ ترتيبات تخالف المفاهيم الجيفرسونية التقليدية عن الحريات المدنية. ويظهر ارتفاع شعبية مجموعة من المذاهب تعرف بـ «تخفيف الأذى» كبديل للحرب على المخدرات، أن الأفكار الجيفرسونية عادت للعمل ثانية. إن النظرة العامة التى ترى أن الأموال الأمريكية، بل والأسوأ، القوات الأمريكية قد تجد نفسها مرتبطة بمنظمات مسلحة مريبة فى صراع متردٍ مع تجار المخدرات وحلفائهم من رجال العصابات، هى كابوس تقليدى للجيفرسونيين. إذ أن التأثير المحتمل على معنويات وحتى أخلاقيات القوات المسلحة الأمريكية جراء انخراطها المطول فى معارك مكافحة المخدرات التى تتسم بالفوضى والوحشية والفساد الحتمى، بالإضافة إلى الحروب المدنية فى الدول الأجنبية، تجعل الجيفرسونيين يرتعدون. وتعكس جهود تغيير السياسة الداخلية للولايات المتحدة لتجنب مخاطر حرب حامية على المخدرات فى الخارج، أعماق القيم السياسية والاستراتيجية الجيفرسونية.

وعلى أى حال، تدعمت عودة المذهب الجيفرسونى من خسوف منتصف القرن، باهتمام متجدد بالاقتصاد الحر، ولا مركزية الحكومة، ويبدو الآن أنه فى وضع يسمح له بالاستمرار.

جوانب القوة والضعف فى التقليد الجيفرسونى

مثل المدارس الأخرى التى قمنا بدراستها، فإن للمذهب الجيفرسونى فى السياسة الخارجية مزايا وعيوب. وفى أوقات معينة، كما فى الأعوام من ٣٩-١٩٤١، كانت الأفكار الجيفرسونية ستؤدى بالولايات المتحدة إلى كارثة كبرى. وفى أوقات أخرى، كما فى الفترة الطويلة التى أعطى نظام مونرو خلالها توجهها استراتيجياً أساسياً للسياسة الخارجية الأمريكية كان ناجحاً بدرجة ملحوظة، كانت الأفكار الجيفرسونية مسئولة عن السياسات التى تسببت فى سنوات سلام واستقرار

عديدة للولايات المتحدة بتكلفة ضئيلة للغاية.

يعتبر تحليل نقاط القوة والضعف في الإسهام الجيفرسوني في السياسة الخارجية الأمريكية إلى حد ما عملية متحيزة في جوهرها لا تعطى إجابات مقبولة بوجه عام. فقد ينتقد الهاميلتونيون جبن الجيفرسونيين وتقديسهم الأعمى للدستور، لنقل، في موضوع التتبع السريع على أنه تهديد للفرص التجارية الكبرى للولايات المتحدة. وربما يدين الويلسونيون معارضة الجيفرسونيين لدعم التدخلات الإنسانية في الصومال ورواندا، ويرون أن الضعف الناتج في السياسة الخارجية الأمريكية قد سبب خسائر كبرى للمكانة الأمريكية.

لا يوافق الجيفرسونيون ببساطة على ذلك، إذ يرون أن الديمقراطية التي يدافعون عنها أعلى كثيراً من الفرص التي يخسرونها.

ولكن هناك عدداً من المجالات التي كانت المساهمات الإيجابية للمذهب الجيفرسوني في السياسة الخارجية لا تقبل الجدل. وأحد الأمثلة على ذلك أن التشديد الجيفرسوني على الحفاظ على قوة الديمقراطية ومدها في الحياة الأمريكية، يلعب دوراً رئيسياً في الاحتفاظ بالمنظومة السياسية قوية، وفي حماية ما تبقى من ثقة بين الحكام والمحكومين في الولايات المتحدة حالياً. إن الشرعية في الديمقراطية الواسعة مسألة هشة، فقوة الأفكار الجيفرسونية عن الديمقراطية هي أحد الدعائم الأساسية التي تمتع بها شكل حكومتنا. بالإضافة إلى أن الكفاح الجيفرسوني الطويل ضد السلطة المركزية ربما لم يجن إلا انتصارات محدودة على أنصار المركزية من الهاميلتونيين والويلسونيين، لكنها انتصارات هامة، وستصبح أكثر أهمية مستقبلاً. وبينما يزداد الحجم الكلي للسكان الأمريكيين، يصبح الحفاظ على قوة الولاية والحكومات المحلية واستقلاليتها أكثر أهمية بصورة ثابتة. كلما ضعفت قوة المواطنين الأفراد في أن يأملوا في الممارسة على المستوى القومي، زادت أهمية المسائل الخطيرة التي يمكن مناقشتها وحلها على مستوى الولاية والحكم المحلي، حيث يمكن للشخص العادي أن يشارك في الديمقراطية بدلاً من أن يكون مجرد متفرج.

هناك إسهام رئيسي آخر هو أن الأفكار الجيفرسونية قد أثمرت، ولا زالت، بعض أبرز المفكرين والباحثين في مجال السياسة الخارجية الأمريكية. وسواء نظرنا إلى جيفرسون نفسه، أو جون كوينسي آدمز، أو شخصيات أحدث مثل جورج كينان، ووالتر ليبمان (في بعض مراحل نشاطه المهني الطويل المتنوع)، تأخذنا الدهشة من أن عدداً كبيراً من مفكرى السياسة الخارجية المتميزين لدينا قد شكلتهم الاهتمامات الجيفرسونية إلى حد بعيد.

إن التركيبة العقلية الجيفرسونية المولعة بفهم الدول الأجنبية والظروف الخارجية، لكنها مولعة

أيضاً بتركها كما هي، تتصل بصفة خاصة بالتكوين الفكري للدارسين الإقليميين المتميزين. فمن بين المدارس الأربع، يحرك الجيفرسونيين في كثير من الأحيان تقدير واحترام نزيه يخلو من الأغراض للثقافات الأجنبية. ويعتبر الجيفرسونيون أقل شغفاً بالتجارة من الهاميلتونيين، وأقل انشغالاً بأى من العلمانية أو الدعوة الدينية من الويلسونيين – لكنهم مهتمون بفهم الثقافات والشعوب الأجنبية بشروطهم. وكثيراً ما أقنع المتخصصون الإقليميون صنّاع السياسة بعدم القيام بما قد ثبت أنها مبادرات طائشة وغير منطقية، وأوجدوا طرقاً لتحقيق أهداف أمريكية هامة بأقل ما كان يمكن أن نواجهه من احتكاك وإزعاج، لولا ذلك.

إن أكبر المزايا التي أخذتها البلاد من التقليد الجيفرسوني نشأت عن الرغبة الجيفرسونية في تحديد المصلحة القومية بصورة محكمة قدر الإمكان ثم التخطيط لأفضل استراتيجية ممكنة لحماية هذه المصلحة. إنه التقليد الذي يضيف دقة فكرية بالغة، وغالباً، قيمة عملية كبيرة لمناقشة السياسة الخارجية. إنه، مع قابلية المناقشة، المقر الطبيعي للاستراتيجية الأمريكية الكبرى. وإن اجتماع الفهم الواقعي لمشكلات العالم الخارجى مع الرغبة العميقة في تأمين المصلحة الحيوية للأمة بأقل تكلفة ممكنة، ربما يكون التركيبة العقلية الأكثر ملائمة لتصوير المبادرات الاستراتيجية القومية وإعلانها.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم التقليد الجيفرسوني شيئاً يفتقد أحياناً في المدارس الثلاث الأخرى وهو: تقليد نقدى يسعى بصورة منظمة لبحث، وفي بعض الحالات تفنيد، مزاعم أنصار مذهب الفعالية الهاميلتونى والويلسونى. ويكفى أن المذهب الشكوكى للجيفرسونى يجعل الهاميلتونيين والويلسونيين فى حالة تأهب، ويجبرهم على التفكير فى سياساتهم بدقة أكبر مما كانوا سيفعلون لولا ذلك، وعلى أن تكون لديهم القدرة على الدفاع عن برامجهم فى مناظرات عامة.

ومن المفارقات أن النزعة السلمية والشكوكية الجيفرسونية تتجه لتوحيد الرأى الأمريكى بمجرد أن يحسم أمر الدخول فى الحرب. ففي حالة الحرب العالمية الثانية، أعلنت الحركة الانعزالية الواسعة جيدة التنظيم صراحة تأييدها لجهود الحرب بعد بيرل هاربور. وباستثناء واحد (هى نائبة مونتانا جانيت رانكين، أول امرأة تنتخب فى الكونجرس [١٩١٦]، والتي صوتت أيضاً ضد دخول أمريكا فى الحرب العالمية الأولى)، صوت أعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ الذين يتميزون بالفصاحة والمعارضين للتدخل، لصالح إعلان الحرب على اليابان. إن وجود جماعات ضغط شديدة القوة مناهضة للحرب، ووضوحها، يمكن أن يحرك الرأى العام تجاه الحرب: إذا كان حتى هؤلاء الناس يرون أن علينا أن نقاتل، إذن قد تكون الحرب حتمية حقاً.

وللمذهب الجيفرسونى فى السياسة الخارجية ميزة أخرى: حيث ينبغى أن يكون فى كل

سيارة ناقل للحركة الارتدادية (السير في الاتجاه العكس)، كانت الجيفرسونية تقوم بهذا العمل. فعندما تحتاج الولايات المتحدة التقليل من وجودها الدولي لسبب ما - مثلما حدث في أعقاب هزيمة فيتنام مباشرة في سبعينيات القرن العشرين - كانت الأفكار والقيم الجيفرسونية تسمح لنا بتناول المشكلة بطريقة إيجابية حكيمة. فبدلاً من التراجع عقب هزيمة مذلة، كانت الولايات المتحدة تستعيد قيمها التقليدية وتتنازل عن غطرسة القوة، وتعود إلى أسلوب أكثر اتصالاً بالدستور في السياسة الخارجية، وتعيد وزن الرئاسة الإمبريالية. فكل هذه الأمور طيبة من المنظور الجيفرسوني، إننا لا نفعلها لمجرد أن فقدان هيبتنا أجبرنا على الانسحاب؛ بل نفعلها لأن لدينا الآن فرصة لإجراء إصلاحات متأخرة. وإذا كان تدفق الأحداث في هذا القرن ينبغي أن يسبب أوضاعاً لا تمكن الولايات المتحدة بعد ذلك من تصميم نظام عالمي ودعمه، وإنما يجعلها تتكيف مع تصميمات الآخرين وخططهم، فسيكون الاتجاه الجيفرسوني في التفكير في السياسة الخارجية الأمريكية، هو ما سيأتي باستراتيجيات تسمح لنا بأخذ أفضل ما فيها، وبالتكيف مع الظروف الدولية المتغيرة في الوقت الذي نحافظ فيه بقدر الإمكان على مؤسساتنا الداخلية وقيمنا.

الفصل السابع

«أيها النمر ..

يا من تقوهج عيناه اشتعالاً»

مدرسة أندرو جاكسون

عندما رمت النجوم برماحها
وروت السماء بدموعها
هل ابتسم مبدعك حينما
شاهد صنع يديه؟
هل الذى صنع الحمل الوديع
هو الذى صنعك؟
- وليم بليك، "النمر".

امتطاء النمر

فى
الشهور الخمسة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، قتلت الغارات الأمريكية بالقنابل
أكثر من ٩٠٠ ألف مدنياً يابانياً، بدون حساب من قتلوا بسبب الهجوم بالقنابل
الذرية على هيروشيما وناجازاكي^(١). وهذا يزيد عن ضعف العدد الإجمالى لوفيات المعارك

(٤٤١,٥١٣) التي منيت بها الولايات المتحدة في كل حروبها الخارجية مجتمعة^(٢). وقد سبب قصف هيروشيما وناجازاكي بالقنابل الذرية في أغسطس ١٩٤٥ ما يقدر بـ ١٢٧,١٥٠ قتيلاً إضافياً^(٣). وهذا العدد يمثل ٢٨,٧٪ من إجمالي قتلى الحروب الأمريكية في ٢٢٥ عاماً من الحروب الخارجية، وأكثر من قتلى المعارك التي خاضتها القوات الأمريكية في أي حرب خارجية عدا الحرب العالمية الثانية نفسها.

في ليلة ٩ - ١٠ من مارس ١٩٤٥، ألقت ٢٣٤ من قاذفات القنابل ١١٦٧ طنّاً من القنابل الحارقة فوق وسط مدينة طوكيو؛ ووجدت جثث ٨٣٧٩٣ يابانياً متفحمة، وهو عدد أكبر من ضحايا المعارك التي تكبدتها الولايات المتحدة وبلغ ٨٠٩٤٢ قتيلاً في الحربين الكورية والفيتنامية مجتمعة^(٤).

وقد ألقى البعض باللوم على الكراهية العرقية التي أضفت ضراوة لا نظير لها على التكتيكات الحربية الأمريكية في المسرح الباسفيكي. وليس هذا صحيح تماماً. إذ يظهر أن عدد المدنيين الألمان الذين قتلوا في ثلاث ليالٍ طويلة من القصف الأنجلو - أمريكي على «دريسدن» أكثر من عدد الجنود الأمريكيين الذين قتلوا في الحرب العالمية الأولى؛ ويلاحظ المؤرخ العسكري ما يكل كلودفيلتر أنه في هذا الوقت شكلت غارات دريسدن أكبر مذبحه لمدنيين على يد قوات عسكرية في مكان واحد في وقت واحد منذ حملات جنكيز خان^(٥).

ليس من اللائق أن نقول ذلك، لكن الولايات المتحدة الأمريكية هي أخطر قوة عسكرية في التاريخ. فمنذ الحرب العالمية الثانية، استمرت الولايات المتحدة في استعمال القوة المدمرة ضد كل من الأهداف المدنية والعسكرية. ومن بين عدد سكان ما قبل الحرب الذي كان يبلغ ٩,٤٩ مليون نسمة، يعتقد أن ما يقدر بنحو مليون نسمة من المدنيين في كوريا (الشمالية) قتلوا نتيجة ما قامت به القوات الأمريكية أثناء الصراع الدائر هناك في الفترة من ٥٠ - ١٩٥٣^(٦). بينما قتل ما يقرب من ٢٤٠٠٠ جندي أمريكي خلال الصراع مما يعني أن قوات الولايات المتحدة قتلت ٣٠ مدنياً من كوريا الشمالية تقريباً مقابل كل جندي أمريكي قتل في الصراع نفسه.

ألقت الولايات المتحدة في حرب فيتنام ما يقرب من ثلاثة أمثال الأطنان المتفجرة التي استخدمتها في الحرب العالمية الثانية^(٧). وقد جعلت ظروف هذا الصراع التعس من الصعب تقدير عدد الضحايا المدنيين، ولكن يعتقد أن نحو ٣٦٥ ألفاً من المدنيين الفيتناميين قتلوا نتيجة الحرب أثناء فترة التدخل الأمريكي^(٨). أي بنسبة ثمانى قتلى من المدنيين الفيتناميين مقابل كل قتل أمريكي في الحرب^(٩).

وقد فاق معدل القتلى المدنيين بالنسبة للقتلى العسكريين في هذين الحربين، النسبة التي سجلت في مسرح العمليات الشرقي لألمانيا في الحرب العالمية الثانية. إذ قدر أن القوات الألمانية قد فقدت ما يزيد قليلاً عن اثنين مليون قتيل عسكري في حربها ضد الاتحاد السوفييتي، وأن ألمانيا مسئولة مسئولة مباشرة عن مقتل ما يقرب من عشرة ملايين مدنياً (سوفييتياً)⁽¹⁰⁾، بنسبة خمسة من القتلى المدنيين السوفييت مقابل كل قتيل من الجنود الألمان. ومهما كان مدى صدق تحذير كلاوزفيتز من أن تقارير ضحايا المعارك لا تكون دقيقة أبداً، ونادراً ما تصدق، وفي معظم الأحوال يتم تزييفها عمداً، فإن هذه الأعداد مثيرة لدرجة لا يمكن معها تجاهلها.

إنها، دون شك، لا توحى بتوازن أخلاقي بين سلوك المعتدين من الألمان واليابانيين، وبين سعى القوات الأمريكية لهزيمة المعتدين في أقصر وقت ممكن. أضف إلى ذلك أن القوات الألمانية واليابانية استخدمت القتل غير المميز للمدنيين باعتباره وسيلة بوليسية في الأراضي المحتلة، وغالباً ما كان يصاحب المذابح الجماعية للمدنيين تقدم ألماني وياباني داخل أراضٍ جديدة. أما الإبادة المتعمدة للمدنيين اليهود والبولنديين والسوفييت على يد القوات الألمانية في مناطق سيطرتها، فلم يكن له ما يوازيه على الجانب الأمريكي. إذ لم يرتكب الجنود الأمريكيين لا على مسرح الأطلنطي ولا على مسرح الباسفيكي في الحرب العالمية الثانية أعمالاً وحشية مقارنة بتلك التي ارتكبتها الجنود السوفييت أثناء توغلهم في ألمانيا. كما أن القصف الذي استمر لأيام (في ديسمبر ١٩٣٧) بما فيه من قتل ونهب وتعذيب على يد القوات اليابانية والذي أطلق عليه «اغتصاب مدينة نانكينج»، ليس له أيضاً ما يوازيه على الجانب الأمريكي. كذلك مما لا شك فيه أن الأمريكيين لم يشتركوا في أعمال وحشية تقارن بأي صورة بالهولوكوست أو بسوء معاملة اليابانيين للمدنيين تحت الشمس المشرقة.

لقد قتلت كل من القوات الألمانية واليابانية مدنيين أمريكيين حينما سنحت الفرصة لذلك، إذ قتلت الغواصات الألمانية ما بين خمسين ومائة من التجار الملاحين الأمريكيين قبل الإعلان الرسمي للحرب⁽¹¹⁾. ولو كانت صواريخ هتلر ف-١ أو ف-٢ قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة، فمن المؤكد أنه كان سيستخدمها لهذا الغرض. كذلك قتل ثمانية وستون مدنياً في الهجوم غير المبرر على بيرل هاربور⁽¹²⁾. ولعدم قدرة اليابانيين على القيام بضربات جوية تقليدية ضد الأراضي الأمريكية، أطلقوا بالونات من ورق الأرز، قامت طالبات المدارس بلصقها معاً، محملة بالقنابل عبر المحيط الهادئ فوق موقع تدفق تيار الماء؛ فانفجر بعضها في غابات شمال شرق المحيط الهادئ وأشعل فيها حرائق أدى أحدها إلى مقتل خمسة طلاب ومدرسهم كانوا في رحلة مدرسية⁽¹³⁾.

وفي النضال ضد التوسع الشيوعي خلال الحرب الباردة، كانت الشرور التي واجهها

الأمريكيون أيضاً أسوأ من تلك التي تسببوا فيها. فهناك عشرات الملايين من المدنيين الأبرياء في الدول الشيوعية قتلوا على يد حكوماتهم وقت السلم أكثر ممن قتلوا على الإطلاق جراء المحاولات الأمريكية لوقف انتشار الشيوعية. وكانت الحرب، حتى الحرب الوحشية، أكثر رافة من الحكم الشيوعي.

مع ذلك، ينبغي أن يجعلنا سجل الحرب الأمريكية نفكر. فالمراقب الذي يفكر في السياسة الخارجية الأمريكية فقط في إطار الواقعية التجارية للهاميلتونيين، والمذهب الأخلاقي الصليبي للمتعالين الويلسونيين، واللاعنف والهدوء للجيفرسونيين أصحاب المبادئ والمراوغين في الوقت نفسه، كان سيتحير في تفسير القسوة الأمريكية في الحرب. إذ ينبغي أن ينظر المرء ملياً للسجل العسكري الأمريكي ويسأل سؤال «بليك» في قصيدته «النمر»: «هل الذي صنع الحمل الوديع هو الذي صنعك؟».

من الواضح أن هناك طريقة في التفكير تتجاوز المدارس الثلاث التي عرضناها حتى الآن، لا بد أن لها أثر وفعالية. فلسنا مجرد شعب من التجار، والمبشرين، والمحامين الدستوريين. إن الذين يفضلون الاعتقاد بأن السيطرة العالمية الحالية للولايات المتحدة نشأت من خلال عملية «حمل بلا دنس»^{*}، يفضون الطرف عن لحظات مؤلمة عديدة في الصعود الأمريكي. ولكن دارسى القوة الأمريكية لا يمكنهم تجاهل أحد العناصر الرئيسية في النجاح الأمريكي: فالولايات المتحدة عبر تاريخها كانت دائماً تستجمع إرادتها ووسائل إجبار أعدائها على الإذعان لمطالبها. وكان الهجوم على أهداف مدنية وإحداث خسائر فادحة للمدنيين من الأعداء، يلعب باستمرار دوراً حيوياً في استراتيجيات الحرب الأمريكية.

على الامتداد الطويل للتاريخ الأمريكي، كانت هناك العديد من المناسبات سبق فيها الرأي العام، أو على الأقل جانب هام منه، السياسيين في واشنطن في المطالبة بالحرب. فكثير من الحروب الهندية لم يسببها عدوان هندي بقدر ما سببتها حركات سكان التخوم الذين يدفعهم الجوع للأرض والرغبة في استفزاز القبائل الهندية وقتلها تحت حماية واشنطن - على النقيض من سياسة الحكومة الوطنية ورغباتها. وقد نشبت حرب ١٨١٢ بصفة عامة بسبب ما سمي على المستوى الشعبي بالسياسيين صقور الحرب في جنوب الغرب الأمريكي ووسطه بأنهم يريدونها. وكما لوحظ

* حمل السيدة مريم العذراء في السيد المسيح يسمى (حملاً بلا دنس) (Immacule Conception).

من قبل، استطاع لينكولن بشق الأنفس أن يمنع حرباً مع بريطانيا بسبب مسألة السفينة «ترينت» أثناء الحرب الأهلية، إلا أن الرأي العام الغاضب المؤيد للحرب جعل من الصعب عليه أن يجد حلاً مقبولاً لهذه المشكلة ينقذ ماء الوجه. وفي زمن أحدث، كان الرؤساء كنيدي وجونسون ونيكسون تتنابهم المخاوف من أن الانسحاب من حرب فيتنام قد يفجر رد فعل شعبي، فبدون الضغط الشعبي في هذه الحرب التي تعد أقل الحروب قبولاً، كان من المحتمل ألا يكون التدخل الأمريكي في فيتنام بهذا العمق، وأن ينتهي بصورة أسرع. وبينما كانت محطات الإذاعة تعلن «اقصفوا إيران» على غرار أغنية فريق «بيتش بويز» الناجحة «باربرا آن»، ناضل جيمي كارتر لإبعاد الولايات المتحدة عن الحرب مع إيران خلال أزمة الرهائن ٧٩-١٩٨٠، قبل القيام بمهمة إنقاذ مشؤومة.

بمجرد أن تبدأ الحروب، هناك عنصر هام في الرأي العام الأمريكي يحركها إلى أعلى مستوى ممكن من الحدة. فالتكتيكات التدميرية في الحرب ضد الهنود، وحملة الجنرال شيرمان بين عامي ٦٤-١٨٦٥، والقصف الجوي غير المسبوق في الحرب العالمية الثانية، والذي بلغ ذروته بأعظم الأعمال المنفردة قسوة وعنفاً التي ارتكبها بنو البشر - وهي إلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكي - كانت جميعاً تلقى قبولاً شعبياً واسعاً في الولايات المتحدة. وخلال كل من الحربين الكورية والفيتنامية، وقع الرؤساء تحت ضغط مكثف ليس فقط من القادة العسكريين بل أيضاً من الرأي العام لضرب العدو بكل القوى المتاحة في كل الأماكن المتاحة. وبصفة عامة، على امتداد الحرب الباردة كان الموقف الصقوري، أو الأشد استعداداً للهجوم، هو المسار الأقل مقاومة في السياسات الأمريكية. وكان يطلق على السياسيين الذين دافعوا عن التسوية بالمفاوضات مع العدو السوفييتي (دعاة التهدئة) ودفعوا ثمناً سياسياً فادحاً.

أثناء الحرب الباردة، أنفق الدبلوماسيون الأوروبيون معظم طاقتهم ووقتهم في محاولة كبح ميل حلفائهم الأمريكيين المضطرب للمواجهة مع السوفييت عند كل فرصة. وقد حاول تشرشل إقناع أيزنهاور بالتفاوض بجدية مع خلفاء ستالين حول ألمانيا، ولم يستطع كونراد أديناور وشارل ديغول، اللذان كانا بارعين في جانب المعادين للشيوعية، أن يفهما أبداً الإخفاق الأمريكي في الاعتراف بحكومة ماو في الصين. وكان الأوروبيون عادة يرحبون أو يتصيدون الأخطاء خلال حرب فيتنام الحزينة الطويلة، ويرثون للطابع الهجومي غير المتعقل لأمريكا.

إن الحربين الكورية والفيتنامية التي فقدتا التأييد الشعبي جزئياً بسبب القرارات السياسية التي لا تخاطر بنتائج الحرب الشاملة (بما فيها الرأي الأوروبي) ليس من الضروري أن توقف استخدام الأسلحة النووية. وحتى وقت متأخر في حرب فيتنام، كان الرأي العام الأمريكي

بصفة عامة أكثر نقاشاً لفشل واشنطن في تطبيق كل القوة المتاحة على فيتنام، أكثر مما كان حول ضرورة الحرب بأكملها. ولم يكن أكثر قرارات جورج هـ. بوش مخاطرة في ضرب الخليج هو قرار إرسال قوات مشاة إلى العراق؛ بل كان قرار عدم احتلال بغداد وعدم أسر صدام حسين ومحاكمته. وبالرغم من استمرار ظهور «متلازمة فيتنام»^{*}، لاقت تدخلات الرئيسين ريجان وبوش في جرينادا وبينما تأييداً واسعاً من الرأي العام الأمريكي.

غالباً ما يلاحظ أن الشعب الأمريكي أكثر تديناً من حلفائه في غرب أوروبا. لكنه أيضاً، وبنفس الدرجة من الصحة، لديه عقلية حربية بدرجة أكبر. وفي الوقت الحالي يؤيد الشعب الأمريكي، دون شكوى، أعلى الميزانيات العسكرية في العالم، وأكبر ميزانيات عسكرية في وقت السلم في تاريخ العالم. ففي عام ١٩٩٩ أنفقت الولايات المتحدة على الدفاع ما يقارب إنفاق حلفائها في الناتو وكوريا الجنوبية واليابان وروسيا والصين ودول الخليج العربي المشتركة في مجلس التعاون الخليجي GCC مجتمعة⁽¹⁴⁾. وفي استجابة للاهتمام الواسع للرأي العام بضعف الاستعدادات الحربية، أيد كلا الحزبين زيادات كبيرة في الإنفاق العسكري في السنوات المقبلة.

ولا يدفع الأمريكيون فقط لهذه القوات، وإنما يستخدمونها. فمُنذ انتهاء حرب فيتنام، والتي اعتبرها البعض استهلالاً لحقبة جديدة من معارضة استخدام القوة الأمريكية، نشرت الولايات المتحدة قوات مقاتلة أو استخدمت قوة مدمرة في كمبوديا ولبنان وليبيا، والسعودية، والكويت، وتركيا، والصومال، وهاييتي، والبوسنة، والسودان، وأفغانستان، وجنوب الصين، وليبيريا، ومقدونيا، وألبانيا، ويوغسلافيا، بالإضافة إلى إيران، وجرينادا، وبنما، والعراق. وهذا رقم قياسي لم تضاهه أي دولة أخرى أو حتى تقترب من مضاهاته.

من المسلم به بصفة عامة أن الجنود الأمريكيين لديهم «ثقافة قتالية» أقوى من نظرائهم في الناتو واليابان، مع استثناء حفنة من وحدات الصفوة في القوات البريطانية وقليل غيرها، وبعبارة أخرى، أقوى من نظرائهم في القوات المسلحة في الدول المتقدمة الأخرى. وفي الواقع، من بين كل دول الناتو شمال وشرق تركيا واليونان، لا يوجد لدى أي دولة سوى بريطانيا العظمى ما يشبه «لوبي الحرب» الأمريكي الذي يبرز في أوقات الأزمات القومية، قوة سياسية تطالب بالحرب في ظروف معينة، وتؤيد استخدام القوة، وتحث القادة السياسيين على الكف عن إضاعة الوقت في

* أعراض مرضية نفسية تمتد أحياناً إلى أعراض عضوية مجتمعة، منها الشعور العميق بالذنب لدى من اشتركوا في فيتنام (الترجمة).

المفاوضات والعقوبات واجتماعات مجلس الأمن فى الأمم المتحدة لكى يتم الهجوم على العدو بكل قوة ممكنة.

لماذا يكون الرأى العام الأمريكى سريعاً أحياناً وبطيئاً أحياناً فى دعم التدخل المسلح فى الخارج؟ ما المثيرات التى يمكن أن تحفز الرأى العام (أو على الأقل جزءاً منه) للحرب؟ كيف يرتبط هذا اللوى الحربى، إذا كان هناك ارتباط، بعناصر الرأى العام الأخرى فى قضايا السياسة الخارجية؟ إن مفتاح هذه النزعة المولعة بالحرب، ومفتاح السمات الهامة الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية، نجدهما فى رابع المدارس الكبرى وأخرها، وهى «المدرسة الجاكسونية»، والتى نسميها كذلك هنا تكريماً لسابع رؤساء الولايات المتحدة.

مدرسة أندرو جاكسون

يرجع الفضل إلى فقدان الذاكرة التاريخية العام فيما يتعلق بالسياسات الأمريكية بين حرب ١٨١٢ والحرب الباردة، فى عدم اعتبار أندور جاكسون بصورة أوسع من بين أعظم الرؤساء الأمريكين. إنه المنتصر فى معركة نيو أوليانز - حتى لو كانت حدثت بعد النهاية الرسمية للحرب، فهى ربما تكون أكثر المعارك حسماً فى تشكيل العالم الحديث فيما بين «الطرف الأغر» و«ستالينجراد» - وهو الذى وضع أصول السياسات الأمريكية لمعظم القرن التاسع عشر، ولا يزال تأثيره محسوساً حتى اليوم. ومع المساعدة المستعدة دوماً للزعيم السياسى الألبانى الداھية مارتن فان بورين، أخذ السياسات الأمريكية من مرحلة الجوارب الحريرية إلى مرحلة الحجرة الداخنة*، وقد انجذبت كل الأحزاب السياسية منذ رئاسته إلى رمزية القوة ومؤسساتها وأدواتها والتى كان جاكسون رائدها.

علاوة على ذلك، دعا جاكسون الشعب الأمريكى لساحة المنافسة السياسية. وكان حق الانتخاب الذى قيده الدولة بمتطلبات عالية فى الممتلكات الخاصة للناخبين تفوق متطلبات المدن الإنجليزية لانتخابات أعضاء البرلمان. ومنذ رئاسة جاكسون فصاعداً، كان حق اقتراع الرجل العادى - والآن الراشد العادى - أساس السياسات الأمريكية والقيم السياسية. ظلت حركة جاكسون، أو إن شئنا الدقة، مجموعة المشاعر السياسية التى استخدمها لآلة

* حجرة فى فندق أو مبنى ما يتفاوض فيها نفر من رجال السياسة. (الترجمة).

القوة، بصور عديدة، هي الأهم في السياسات الأمريكية. وبصفة عامة – وإن لم تكن حصرية – كانت الديمقراطية خلال فترة حكم ترومان (تقليد إحياء ذكرى ولأئم يوم جيفرسون – جاكسون السنوية التي لا تزال علامات مميزة في تقاويم الحزب الديمقراطي في مدن وولايات عديدة) وتحول أمريكا الجاكسونية إلى الحزب الجمهوري تحت رئاسة نيكسون أهم تغير سياسى فى الحياة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، كما أن مستقبل الانتماء السياسى الجاكسونى أحد مفاتيح سياسات هذا القرن.

ومع كل هذا التأثير، تكتسب المدرسة الجاكسونية إحتراماً سياسياً ضئيلاً. وفى أحيان كثيرة كانت موضع أسف أكثر من الفهم من جانب كل من المفكرين وعلماء السياسة الخارجية الأمريكيين والأجانب. وذلك أمر شديد السوء، فديناميات السياسة الخارجية الأمريكية تظل طلاسمة مبهمه دون فهم هذه القوة الأساسية.

ويشكل الجاكسونيون أهمية سياسية كبرى بوصفهم مرتابين فى السلطة الفيدرالية المطلقة، وبوصفهم متشككين فى دلائل نجاح الإصلاح المثالى داخلياً وخارجياً (رخاء فى الداخل، ومساعدات خارجية للدول الأخرى)، كما يعارضون الضرائب الفيدرالية لكنهم مغرمون بشدة بالبرامج الفيدرالية التى تبدو أنها تخدم الطبقة المتوسطة (الضمان الاجتماعى، والرعاية الصحية، والإعانات المالية الحكومية لفوائد الرهن). وعلى نحو ما يشبه الجاكسونيون الجيفرسونيين الذين ارتبطت بهم مصائرهم السياسية لعقود عديدة. فالجاكسونيون، مثل الجيفرسونيين، يرتابون فى النخب إلى حد بعيد. وهم يفضلون بصفة عامة بنية فيدرالية مفككة مع استبقاء أقصى سلطة ممكنة للولايات والحكومات المحلية. لكن الاختلافات بين الحركتين عميقة للغاية، عميقة لدرجة أنه خلال الحرب الباردة، كان أعضاء المدرستين على طرفى نقيض فى أهم قضايا السياسة الخارجية. وباستعمال لغة الحقبة الفيتنامية، ذلك الوقت الذى كان الجيفرسونيون والجاكسونيون فيه يتشاجرون فى الشوارع بالفعل حول السياسة الخارجية، كان الجيفرسونيون يمثلون التيار الأكثر وداعة (الحمايم) فى الفكر السياسى السائد فى الحرب الباردة، بينما كان الجاكسونيون أكثر ميلاً للعنف (الصقور) بصفة ثابتة.

إن إحدى طرق فهم الاختلاف بين المدرستين هى إدراك أن كلا من الجيفرسونيين والجاكسونيين مؤيدون لمذهب الحرية المدنية، ومولعين بشدة بالدستور وبخاصة بوثيقة الحقوق، ويتعهدون إلى حد بعيد بالحفاظ على حريات الأمريكى العادى. ولكن، بينما يخلص الجيفرسونيون بشدة إلى التعديل الدستورى الأول، الذى يقضى بحماية حرية التعبير، ومنع إقامة دين فيدرالى،

يرى الجاكسونيون أن التعديل الدستوري الثاني، وحق حمل السلاح هما معقل الحرية. ببساطة شديدة، ينضم الجيفرسونيون لاتحاد الحريات المدنية الأمريكية (ACLU)، وينضم الجاكسونيون لجمعية السلاح القومية (NRA). وبهذا، يكون كلا الفريقين مقتنعاً بأنه يقف عند معاقل الحرية.

يمكن لكل من الجيفرسونيين والجاكسونيين التغلب على مخاوفهم بشأن السلطة الفيدرالية من أجل تنظيم الأعمال التجارية الكبرى، إلا أنهم يختلفون بشدة حول القضايا التي تبرر مبدأ الفعالية الفيدرالية. فالجيفرسونيون يريدون أحياناً على مضض التوقف عن ارتيابهم في النفوذ الفيدرالي عند استخدامه للدفاع عن الحرية في الداخل على سبيل المثال صياغة قوانين الحقوق المدنية الكاملة وتطبيقها. في حين يرى الجاكسونيون أن هذه السياسات تعتبر تدخلات تطفلية غير مرغوب فيها وتتجاوز النطاق الأصلي للعمل الفيدرالي، لكنهم لا يرون ضرراً في الفعالية الفيدرالية تجاه الجريمة، حتى على حساب التفاصيل الدستورية التي يعتز بها الجيفرسونيون.

بالنسبة للأجانب، ولبعض الأمريكيين، تعتبر المدرسة الجاكسونية الأقل تأثيراً في المدارس الأربع؛ إنها أكثر المدارس التي يرثي لها في الخارج، وأكثرها موضعاً للالتهام والإدانة في الداخل. فالمقاعد الجاكسونية في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، مصدر يأس لأصحاب المبادئ السامية في كل مكان. ذلك لأنها تعوق الالتزام الأمريكي ببروتوكولات «كيوتو» الخاصة بارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وتقتصر على الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، وتقطع المساعدات الخارجية، وتحظر استخدام التمويل الأمريكي لبرامج الحد من الزيادة السكانية في الخارج. وعندما تتحدث المدارس الثلاث الأخرى عن مشكلات السياسة الخارجية الأمريكية، تكون مثابرة المدرسة الجاكسونية وقوتها على قمة أولوياتهم.

ربما كان بعض هذا اليأس مبالغاً فيه، وربما كان انعكاساً للقيم والمصالح الطبقية المختلفة، إلا أنه في الحقيقة، غالباً ما يتم تصنيف الجاكسونيين بوصفهم أكثر المعوقين لأعمال المجلسين من بين المدارس الأربع، أو أقل من يحتمل دعمهم للمبادرات الويلسونية من أجل عالم أفضل، أو أقل من يمكنهم فهم دعوات الجيفرسونيين لدبلوماسية هادئة صبورة في المواقف العسيرة، أو أقل من يرغبون في قبول استراتيجيات التجارة الهاميلتونية. مع ذلك، فبدون الجاكسونيين، كان يمكن أن تكون الولايات المتحدة قوة أضعف كثيراً، وكانت المدارس الأخرى ستشعر على الفور بغيابهم بصورة أقوى مما يشعرون به الآن من تحسر وأسى بسبب آرائهم السياسية.

ربما لم تفهم السياسات الجاكسونية جيداً لأن الجاكسونية ليست حركة فكرية أو سياسية

بقدر ما هي تعبير عن القيم الاجتماعية والثقافية والدينية لقطاع كبير من عموم الأمريكيين. وتعتبر الجاكسونية مبهمة بشكل مزيج لأنه تصادف أنها نشأت في أحد القطاعات الشعبية الأقل تمثيلاً في الإعلام وهيئات الأساتذة. فأمريكا الجاكسونية هي مجتمع شعبي لديه إحساس قوى بالقيم المشتركة والمصير المشترك، تزعمها - بصورة دورية - رجال متميزون فكرياً مثل جاكسون نفسه. إنها ليست نسقاً فكرياً ولا حركة واعية بذاتها لها توجه تاريخي واضح أو جدول سياسى للتنظيم. مع ذلك، أنتجت أمريكا الجاكسونية، ويبدو أنها مستمرة في إنتاج قائد سياسى تلو الآخر، وحركة سياسية تلو الأخرى، ويحتمل أن تستمر في التمتع بتأثير كبير على كل من السياسة الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة في المستقبل القريب.

المجتمع الشعبى الجاكسونى

ليس من الرائج اليوم التفكير في الأمة الأمريكية باعتبارها مجتمعاً شعبياً تربط بين أبنائه ثقافة وروابط عرقية عميقة. فالمؤمنون بالولايات المتحدة متعددة الثقافات يهاجمون هذه الفكرة من اتجاه واحد، لكن المحافظين أيضاً لديهم ميل للحديث عن الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة على الأيديولوجية وليس على العرقية. تقول مارجريت ثاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، من بين آخرين، إن الولايات المتحدة متفردة لأنها قائمة على فكرة، وليست ككل الدول الأخرى، على مجتمع له تجربة قومية. لكن استمرارية التقليد الجاكسونى وأهميته المتزايدة، في مختلف الأحوال والظروف، دليل حى على خطأ مقولة ثاتشر، جزئياً على الأقل.

من المؤكد صحته أنه ليس كل الأمريكيين يشعرون بأنهم جزء من مجتمع شعبى له خلفية دينية مسيحية (إن لم تكن بروتستانتية)، وإن لم تمارس دائماً. وله أصول أوروبية - لكن بصفة عامة دون روابط قوية بدولة معينة غير الولايات المتحدة - وتوحد الذات مع المجتمع الأمريكى منذ عهد الاستعمار حتى اليوم. ولم يتأهل عدد كبير من الأمريكيين، ولا يريدون أن يتأهلوا، لعضوية مثل هذا المجتمع الذى يشترك فى المشاعر والثقافة. ومع ذلك، هناك غيرهم العديد من الأمريكيين يريدون ذلك، ويعيشون كما يفعلون فى المجتمعات التى يوجد فيها غالبية أصدقائهم ورفاقهم، يتقاسمون هذا الإحساس بالتوحد، وهم يسلمون بصورة طبيعية، إن لم يكن بلا تفكير، بأن هذه الدولة أوروبية سابقة، ومسيحية، لكنها فوق كل «الروح الشعبى» الأمريكية دولة مثل الدولة الفرنسية أو الإنجليزية أو اليونانية.

إذا كانت الجيفرسونية هي كتاب الأيديولوجية للولايات المتحدة، فإن المذهب الشعبى

الجاكسونى هو أيديولوجيتها الشعبية. وعلى المستوى التاريخى يقوم المذهب الشعبى الأمريكى على أفكار التنوير بدرجة أقل من قيامه على قيم المجتمع وإحساس التوحد بين المستعمرين البريطانيين الذين أسسوا هذا البلد قبل الثورة. وبصفة خاصة، كما نتعلم من أعمال المؤرخ ديفيد هاكيت فيشر، فإن ما نسميه المذهب الشعبى الجاكسونى يمكن أن يتوحد فى الأصل مع جماعة فرعية بين هؤلاء المؤسسين، الذين يطلق عليهم الاسكتلنديين – الأيرلنديين الذين أسسوا المناطق الخلفية فى فرجينيا ونورث كارولينا وساوث كارولينا، والذين استثمروا فى استيطان معظم مناطق الغرب الأمريكى القديمة – والتي أصبحت فرجينيا الغربية وكتاكي، وأجزاء من إنديانا وإلينوى – والولايات الجنوبية والولايات الجنوبية الوسطى: تينيسى، وميزورى، وألاباما، وميسيسيبى، وتكساس. وقد تجاوزت الشعبية الجاكسونية اليوم حدودها العرقية والجغرافية الأصلية. ومثل الموسيقى الريفية، وهى منتج آخر للثقافة الجاكسونية، أصبحت السياسات الجاكسونية والمشار الشعبية عنصراً أساسياً فى الوعى الأمريكى يمكن أن يوجد فى البلاد من أدناها إلى أقصاها.

كان الاسكتلنديون – الأيرلنديون أناساً يتسمون بالقدرة الشديدة على التحمل، والولع بالحرب، ويحملون ثقافة وجهة نظر تشكلت عبر قرون من حروب مريعة قبل أن يأتوا للولايات المتحدة. ويبين «فيشر» كيف أن هذه الثقافة تشكلت عبر قرون من الحروب الدموية الدائمة، إما بسبب حصارها فى الحدود بين إنجلترا واسكتلندا، أو بسبب استزراعها بوصفها مستعمرات بروتستانتية فى تربة معادية فى أيرلندا. وقد أعادت الثورة الأمريكية، وحرب ١٨١٢، وأجيال من الصراعات الحدودية الوحشية فى الولايات المتحدة، إنتاج هذه الظروف فى العالم الجديد. كذلك جددت الحرب الأهلية، مع القتال بضراوة استثنائية فى الولايات الحدودية، هذا الميراث الثقافى للحرب. ومنذ ذلك الوقت، يتم تطهير كل جيل أمريكى بالحقن – فى الحرب الأمريكية الأسبانية، والحربين العالميتين، وفى كوريا، والهند الصينية، وحرب الخليج، والتحققت أجيال جديدة من الأمريكين الجاكسونيين بالقوات المسلحة.

الاستيعاب العظيم

على الرغم من أن دور من نسميهم الجاكسونيين فى أمريكا القرن التاسع عشر دور واضح، فإن عدداً كبيراً من المراقبين فى القرن العشرين قدموا ذات مرة ما بدا أنه افتراض معقول بأن القيم والسياسات الجاكسونية كانت فى سبيلها للاندثار. وكان هؤلاء المراقبون مندهشين ومحبطين فى آن واحد عندما أظهر النجاح السياسى لرونالد ريجان أن الجاكسونية قد قامت بما هو أكثر من

مجرد البقاء، كانت ولا تزال مزدهرة.

إن ما حدث هو أن الثقافة والقيم وتوحد الذات الجاكسونية قد انتشرت بما يتجاوز حدودها العرقية الأصلية. ففي عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، كان يعتقد إلى حد بعيد، أن تراث المناطق الجبلية الحدودية في الحياة الأمريكية في سبيل الاندثار على المستوى العرقي والثقافي والسياسي. ويرجع هذا جزئياً إلى الانهيار الاقتصادي والديمقراطي في الموطن التقليدي لأمريكا الجاكسونية، المزرعة العائلية. وفي الوقت نفسه، كانت الهجرة الجماعية من شرق أوروبا وجنوبها قد مالت بالتوازن العرقي للسكان الأمريكيين بعيداً دائماً عن خليطه الاستعماري. إذ كان «اليانكي» في نيو إنجلاند جنساً في سبيله للانقراض، تنحصر إقامتهم في تلال نيوهامبشاير وفيرمونت، بينما كانت مدن كونيتيكت وماساشوسيتس ورود آيلاند وسهولها تمتلئ بالآيرلنديين والإيطاليين والبرتغاليين واليونانيين. أما المدن الكبرى في الولايات المتحدة فكان يسكنها - بصورة متزايدة - الكاثوليك، وأعضاء الكنائس الأرثوذكسية، واليهود، وكانوا جميعاً يقرون - بطريقة أو بأخرى - القيم الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الذي يعيشون داخله في نزاع مع فردية الثقافة الأنجلو - ساكسونية والأنجلو - سلتية* التقليدية.

مثلاً كتب هيرام و. إيفانز، عضو جمعية كلوكوكس كلان المتميز البارع بوضوح يثير الدهشة عام ١٩٢٦، أن الراعي الأمريكي العجوز في عصره قد أصبح «غريباً في مناطق واسعة من أرضه التي تركها له أبائهم، بالإضافة إلى أنه غريب لا يلقي ترحيباً، فأحدهم يبصق عليه كثيراً، وآخر ممن لديه حق أن تكون له آراؤه الخاصة وأن يعمل لمصالحه الشخصية يرفضه الآن الساخرون واللاعنون. كتب مهاجر بارز مؤخراً «يجب أن نؤمرك الأمريكيين»⁽¹⁵⁾.

كانت البروتستانتية نفسها تفقد اعتبارها. فقد لاقى نقد العصرانيين للكتاب المقدس قبولاً في الطوائف الرئيسية واحدة تلو الأخرى؛ إذ قبلت المعاهد اللاهوتية للـ «الأسقفيين» و «المشيخيين» و «الميثودست» و «اللوثريين» القراءات النقدية بعد - الداروينية للنص المقدس؛ أما من يصفون أنفسهم بـ «الأصوليين» فقد حاولوا منع ذلك بالتدريج لكنها كانت معركة خاسرة، بصورة واضحة، أمام قوى العصرانيين. أما الخط الرئيسي الجديد للبروتستانتية، فكان ديناً متسامحاً، بل حتى رخواً ضعيفاً، وبدا أن أغنى العائلات البروتستانتية وأكثرها تأثيراً تنجرف من العقيدة الراشدة

* السلتيين عرق هندي أوروبي سكن قديماً مناطق واسعة من أوروبا الغربية (كانت تشمل أيرلندا واسكتلندا وويلز) ولا تزال لغتهم حية حتى اليوم في بعض هذه المناطق. (الترجمة).

المستقيمة إلى أفكار ومعتقدات دينية أقل مادية وأشد ضعفاً إلى حد بعيد .
كان لا يزال هناك بعض التأثير للروح الأهلانية القديمة، ولعادة المهاجرين، ولماهضة الفن
العصرى وبصورة واضحة لمقاومة القرن العشرين – فقد اشتعلت صلبان جمعية كلوكوكس كلان
(KKK) عبر الغرب الأوسط والمناطق الجنوبية خلال عشرينيات القرن العشرين – لكنها جميعاً كانت
تشبه مظاهر احتضار آراء عفا عليها الزمن. ولم يكن هناك نائحون كثيرون عليها، وكانت معظم
أعمال ه.ل. مينكين تقوم على عرض قصور مانسميه أمريكا الجاكسونية والسخرية منها .
كان معظم المفكرين الأمريكيين أصحاب الفكر اليميني التقدمي في منتصف القرن يعتقدون
أن مستقبل المذهب الشعبى الأمريكى يكمن فى حركة ديمقراطية اجتماعية تقوم على المهاجرين
سكان المدن. فسعى الناشطون الاجتماعيون مثل ودى جوثرى بشكل واعٍ لاستخدام صيغ ثقافية
مثل الأغاني الشعبية لتيسير الانتقال من العالم الشعبى المتسم بالفردية إلى عالم جديد جمعى،
كانوا يؤمنون أنه موجة المستقبل، وقد مجدوا اتحادات وأفكار أوروبية أخرى غريبة فى اللهجات
الوطنية الأساسية فى البلاد، حتى أنه أصبح هناك «فيضان دائم من الأفكار الغريبة علينا تنتشر
عبر أنحاء البلاد متكررة دائماً – بعناية – فى صورة أمريكية»⁽¹⁶⁾. حسب التعبير المرير لـ «إيفانز»
عضو جمعية كلوكوكس كلان.

ما جاء بعد ذلك أدهش الجميع. انقلبت الموائد وقام أمريكىو «إيفانز» «بأمركة» المهاجرين بدلاً
من أن يحدث العكس. وفيما لا يزال نصراً غير مسبوق بصفة عامة للبوتقة*، تمثل المهاجرون
الشماليون – تدريجياً – قيم الفردية الجاكسونية. وضعف ارتباطهم على نحو مطرد بدول الهجرة،
وأظهر الجيل الثانى والثالث والرابع ميولاً متزايدة للزواج من خارج الجماعة.
على المستوى الظاهرى، أتمت معظم الجماعات المهاجرة استيعابها بشكل واضح للثقافة
المادية الأمريكية خلال جيلين من وصولها. وهناك نوع ثانٍ من الاستيعاب – هو استيعاب داخلى
وتكيف مع البنية الثقافية والنفسية الجوهرية للسكان الأصليين – يأخذ وقتاً أطول، لكن الجيل
الثالث والرابع والخامس من عائلات المهاجرين يتأمركون بصورة مطردة على المستويين الداخلى
والخارجى.

* ترمز البوتقة هنا للولايات المتحدة باعتبارها بلداً انصهرت فيها أعراق وأجناس عديدة لتصبح فى النهاية مواطنة واحدة.
(الترجمة).

لا ينبغي فهم هذه العملية باعتبارها مجرد عملية تقليد شعورية أو لا شعورية، أو مجرد تكيف مع أنماط معتقدات السكان الأصليين وأنماط سلوكهم. ولا شك أن بعضاً من هذه الأمور يحدث بوصفه جزءاً من الجوع العام للاستيعاب والتمثل، لكن كثيراً من التغيرات الثقافية داخل مجتمعات المهاجرين وربما معظمها ترتبط بنتائج تعرض أعضائها لوقائع الحياة الأمريكية الاقتصادية والاجتماعية. فليس للكنيسة، ولا لمعابد اليهود، ولا لمجتمع الكبار أى سلطة شرعية على الأفراد فى الولايات المتحدة. فكل جيل تالٍ من المهاجرين كان لديه فرصة أكبر للهروب من قيود الجماعة العرقية، كما أن المكافآت الاقتصادية للانتقال إلى الاتجاه السائد مرتفعة.

على المستوى المادى، تحطمت صلات الجوار بعد الحرب العالمية الثانية. فانتقلت الطبقة العاملة بالصناعة فى الشمال إلى الضواحي مع اللاجئين من أسر المزارعين الأمريكيين المنقرضة، ليشكلوا توليفة شعبية جديدة. ومع نزوع أعداد متزايدة من ذرية المهاجرين إلى منطقة «حزام الشمس»* الجاكسونية، تزايدت سرعة الاستيعاب.

فى غضون ذلك، كانت ذريات المزارعين الجاكسونيين قد وصلت إلى الضواحي. وفى بعض الأحوال، مثلما فى الهجرة الكبرى لمصانع السيارات المزدهرة فى ميشيجن، نزح الجنوبيون البيض إلى الشمال ليحتكوا بمهاجرين أحدث منهم جاؤا من أوروبا. وفى أحوال أخرى، ارتحل العمال الزراعيون المهاجرون (من أوكلاهوما خاصة، «الأوكاي Okies») وذرياتهم إلى الأرض الواعدة فى كاليفورنيا، حيث بنوا مع اليهود والكاثوليك والأرثوذكسيين الشرقيين اللاجئين من مناطق الطقس البارد والحراك التصاعدي المحدود، نسخة معدلة جديدة من الثقافة الشعبية والسياسات الأمريكية التقليدية. وحل مالك المنزل فى الضواحي بصك رهانه المعان فيدرالياً محل منزل المزارع العائلى (على أرض فيدرالية مجانية) بوصفه دعامة رئيسية للمذهب الشعبى الأمريكى. وكان ريتشارد نيكسون، بانجذابه ذى الحدين للجنوبيين البيض، والناخبين الشماليين فى «جوسيكس - باك»، أول سياسى قومى يدرك قوة هذا التيار الجديد النشط فى الحياة الأمريكية.

ربما تكون أمريكا المهاجرين قد خففت من خشونة أمريكا الجاكسونية، لكن سلالات موجة الهجرة الأوروبية الكبرى تزداد قرباً من الأنجلو - أمريكية من عقد لآخر. ولقد ثبت أن فردية الحدود الفظة معدية، فكل جيل ينحدر من حركة الهجرة الكبرى مع بداية القرن كان يصبح جاكسونياً أكثر

* منطقة جنوب الولايات المتحدة من فرجينيا إلى كاليفورنيا. (الترجمة).

من الجيل السابق عليه. كما أن التضامن الاجتماعي والاقتصادي الذي كان سمة مميزة لمجتمعات الفلاحين الأوروبيين، تغلبت عليه فردية الحدود. والآن تستشهد ذريات الطبقة العاملة من الماركسيين الأوروبيين بآدم سميث؛ فيعتبر جوسيكس - باك أن دولة الرفاهية عبء مكلف، وليست جزءاً من النظام الأخلاقي الطبيعي. (أما ماري سيكس - باك فكانت لها شكوكها، مثل جين دو). وقد قام المفكرون بهذه النقلة بالكامل كأي فرد آخر. والآن يتحدث أبناء أعضاء الاتحادات التجارية والتروتسكيين*، وأحفادهم عن أهمية المجتمع الحر والأسواق الحرة؛ وفي رحلة إيرفنج كريستول الفكرية الطويلة أصبح ما كان عادة عملية متعددة الأجيال، مضغوطاً في عمل فردي واحد متميز.

كانت النتيجة أن القيم الجاكسونية بدت مستعدة للاستمرار في القيام بدور رئيسي في الحياة الأمريكية. ويدين رونالد ريجان بالكثير من شعبيته ونجاحه إلى قدرته على الارتباط بالقيم الجاكسونية. أما روس بيروت، وجيسي فينتورا، وجورج والاس، ويات بوكانان، وجون ماك كين، فقد تمكنوا بطرق مختلفة وبدرجات مختلفة من استخراج قوة الطاقة الشعبية التي أوصلت أندرو جاكسون (شجرة الجوز العجوز old hickory) إلى البيت الأبيض.

لم تعد الجاكسونية الجديدة ريفية وقاصرة على أهل البلاد. وربما اتخذت جاكسونية الحدود منازل المزارعين والأكواخ الخشبية شعاراً لها، وترى الجاكسونية الزاحفة اليوم مالك المنزل في أراضي الضواحي العشوشية البسيطة باعتباره بطلاً للقصة الأمريكية. وقد يرتدى الجاكسونيون الزاحفون ملابس خضراء في عيد سان باتريك، أو يذهبون رجالاً ونساءً إلى الكنيسة الكاثوليكية، ولا يستمعون أبداً للموسيقى الريفية (برغم أنهم يحتمل أن يستمعوا إليها على نحو متزايد). أما الفرد في الجاكسونية الزاحفة فلا يعتقد وحسب، بل يعرف أنه مواطن أمريكي صالح كأي فرد آخر، وأن له حقوقاً تخولها الكنيسة والدولة، وأنه يقوم بما عليه من عمل ويتوقع من الآخرين أن يفعلوا بالمثل. هذا النوع من ملاك المنازل هم من سنسمع عنهم. وفي كل من السياسة الداخلية والخارجية سيتأثر هذا القرن إلى حد بعيد بقيم أمريكا الجاكسونية واهتماماتها.

القيم الجاكسونية

لكي نفهم كيف أن الجاكسونية الزاحفة تشكل، وسوف تشكل، السياسة الخارجية الأمريكية،

* نسبة إلى مذهب تروتسكي في السياسة والاقتصاد والاجتماع، أو إلى نظريته الشيوعية التي دعا فيها لثورة شاملة. (الترجمة).

ينبغي أن نبدأ بمفهوم قديم آخر وهو : الشرف.

فعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من الأمريكيين يستخدمون اليوم هذه الكلمة التى تنطوى على مفارقة تاريخية، يظل الشرف قيمة جوهرية لعشرات الملايين من الطبقة الوسطى الأمريكية. إن ميثاق الشرف غير المعلن والذي يشكل معظم سلوك الأمريكيين وطموحاتهم اليوم، هو ميراث معروف من مبادئ الشرف الحدودية الخاصة بأمريكا الجاكسونية فى فترة مبكرة. وقبول هذا الميثاق هو أحد أسباب انتشار القيم الجاكسونية بين عدد كبير من الناس خارج الرابطة الأصلية العرقية والاجتماعية التى نشأت هذه القيم فيها.

أول أسس هذا الميثاق هو الاعتماد على الذات. ويشعر عدد كبير من الأمريكيين أن الأمريكيين الحقيقيين هم أناس شقوا طريقهم بأنفسهم فى العالم. ربما يتلقون مساعدة من الأصدقاء والأسرة، لكنهم يتمسكون بآماكهم فى العالم ويحافظون عليها عن طريق العمل الشريف. وهم لا ينزلون فى الرعاية الاجتماعية ولا يعتمدون على صلات أو ثروة موروثة. أما هؤلاء الذى لا يعملون لسبب أو لآخر لذلك فهم فقراء، أو أولئك الذى لا يحتاجون للعمل بسبب ثروة العائلة، فينظر إليهم بشك وريبة. وهؤلاء الذين يجتازون الاختبارات الاقتصادية والأخلاقية ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، أى المجتمع الشعبى العريض للشعب العامل الذى يؤمن الجاكسونيون أنه قلب الأمة الأمريكية وروحها وقوتها الرئيسية. ويعتبر إيجاد مكان فى هذا المجتمع والحفاظ عليه على أساس العمل الشريف، هو أول أسس الشرف الجاكسونى، ويظل القول، صراحة أو حتى ضمناً، بأن أحد أعضاء الطبقة المتوسطة الأمريكية لا يقوم بعمل فى هذا العالم، إهانة بالغة.

وينبغي أن يقر العالم الخارجى بالشرف الجاكسونى. وعلى المرء أن يكون مؤهلاً للاحترام المناسب ويطلب به : معرفة الحقوق وشرعية الإقرار بالكرامة الشخصية للفرد. سيظل عدد كبير من الناس فى الولايات المتحدة يقاتلون، بالسلاح أحياناً، عندما يشعرون بأنهم لم يتم التعامل معهم بما يستحقونه من احترام. لكن حتى بين الأقل عنفاً، يصر الأمريكيون على حقوقهم وكرامتهم. فالمديرون الذين يتبعون أسلوب الحط من قدر مرؤوسيهـم، والمعلمون الذين يذلون طلابهم، والسياسيون الذين يتعالون على ناخبـيهم – سيدفعون جميعاً ثمن أفعالهم الطائشة. وعلى العكس من ذلك، فإن هؤلاء الذين يحرصون على احترام كرامة كل فرد من تابعيهم أو مرؤوسـيهم، ويمكنهم تحديد أساس منطقى معقول لسلطتهم – المعرفة، الموهبة، الخبرة – سيتمتعون بالولاء والاحترام فى المقابل. إن الأمريكيين الجاكسونيين يتشككون فى السلطة، لكن بمجرد أن يتم إقرار شرعيتها، فإن مبدأ الشرف يتطلب أن تتلقى هذا السلطة، أيضاً، الاحترام الواجب.

عندما يرجع النجاح الاقتصادي، بصورة واضحة، إلى العمل الشاق، فإنه يحترم كذلك. فيؤمن الجاكسونيون بضرورة البداية المتساوية لكل الأفراد، لكن المجتمع الجاكسوني لا يصر على أن ينتهي أعضاؤه إلى المكان نفسه، أو المكانة نفسها. إذ كانت هناك فترات في التاريخ الأمريكي - مثل أواخر القرن التاسع عشر، وعلى نحو أقل خلال الكساد الاقتصادي - حين كان هناك استياء شعبي تجاه ما لاقاه الناس من ظلم بسبب النظام الاقتصادي الأمريكي، وأدى هذا الاستياء إلى حركات سياسية قوية ضد ما أطلق عليه تيودور روزفلت ذات يوم «شرور الثروة الكبرى»⁽¹⁷⁾. إلا أن هذه الفترات كانت استثناءً، وظل الاستياء الشعبي تجاه الأغنياء معتدلاً وأقل تأثيراً من الناحية السياسية في الولايات المتحدة عن أوروبا. وبصفة عامة، عندما يعتقد الجاكسونيون أن قواعد اللعبة عادلة بدرجة معقولة، فإنهم يرون أن الفائزين فيها يستحقون احترام الآخرين وإعجابهم.

كذلك يستحق التقدم في السن الاحترام. وهؤلاء الذين يعرفون أمريكا الجاكسونية فقط من خلال تمثيلها الذي يفتقر إلى الدقة في وسائل الإعلام يرون أن الولايات المتحدة مجتمع يهمل كبار السن ويركز على الشباب. في الواقع تقرر أمريكا الجاكسونية كبار السن؛ كان جاكسون في الواحدة والستين من عمره حينما تم انتخابه رئيساً للمرة الأولى؛ وكان ريجان في التاسعة والستين⁽¹⁸⁾. وغالباً ما يفقد نجوم السينما قبولهم مع تقدم السن، لكن هؤلاء الذين ينبع قبولهم من قدرتهم على رسم القيم الجاكسونية وتجسيدها - مثل جيمى ستيفارت وجون واين - هم الذين يصبحون أكثر احتراماً. وربما لا يطيع الجاكسونيون دائماً، أو حتى في أغلب الأحيان، أباءهم والأكبر سناً، لكنهم يهتمون بهم. فالضمان الاجتماعي والشبكات الهائلة لبرامج كاملة لإيجاد فترة تقاعد كريمة للأمريكيين كبار السن، وضعها مجتمع كان أفرادها على المستوى الديموجرافي أصغر سناً مما هو في الولايات المتحدة اليوم. وربما لا توجد نقطة عليها إجماع سياسى أمريكى اليوم أكبر من أن هذه الشبكة من البرامج يجب أن تستمر مهما كلف الأمر، بل حتى تتسع كلما أمكن. وتقدم الشبكات الأمريكية المنتشرة للمواطن من كبار السن تخفيضات في كل شئ بدءاً من تذاكر السينما وصولاً إلى تذاكر الطيران، وهذه مسألة لاخلاف عليها مطلقاً. ويمكن أن يكون الإخفاق في إعطاء كبار السن ما يستحقونه، خرقاً لا يغتفر للمبدأ.

أما الأساس الثانى لمبدأ الشرف فهو المساواة. فهناك مساواة مطلقة في الكرامة والحقوق بين أعضاء المجتمع الشعبى الذين يؤدون أعمالهم. وليس لدى أى فرد الحق فى أن يملى على الجاكسونى المعتمد على ذاته ما يقوله أو يفعله أو يفكر فيه. فأى خرق للمساواة سوف يقابل بدفاع ومقاومة. والجاكسونيون مستقلون عن الكنيسة، والدولة والهرم الاجتماعى، والأحزاب السياسية،

والاتحادات العمالية، ويصرّون على استمرار هذه الاستقلالية. وقد يختار الجاكسونيون قبول سلطة قائد أو حركة أو عقيدة، لكنهم لن يقبلوا أبداً أى سلطة تفرض عليهم، أو أى إشارة إلى أن عضواً فى الطبقة المتوسطة فى المجتمع الأمريكى أفضل من أى عضو آخر حسن السمعة. كما أن صغار السن مستقلون عن الكبار: وتعبير «حر، أبيض، وفى الحادية والعشرين» هو تعبير جاكسونى قديم؛ وقد خفت فروق اللون، لكن الإحساس لا يزال حقيقياً كما كان دائماً.

أما الأساس الثالث فهو الفردية. فبإعطاء حرية التفكير وحرية العيش كما يرغب الفرد، توفر أمريكا الجاكسونية لكل فرد فرصة البحث عن الإشباع والخلص بأى وسيلة يجدها الفرد. وليس لدى الجاكسونى حق تحقيق الذات فحسب، بل عليه واجب البحث عنها. ويمتد الإصرار على قضاء مستقل إلى مدى بعيد فى التاريخ الأمريكى. وقد تمرد الجاكسونيون وأسلافهم الاسكتلنديون – الأيرلنديون فى البداية على الكنيسة الكاثوليكية، ثم كنيسة إنجلترا، ثم الطوائف البروتستانتية الهرمية مثل المنهجية والمشيخية. وحتى اليوم يستمر التمرد على الطوائف القائمة.

يعتبر الاهتمام بتحسين الذات وتقويمها، الذى لا يرتبط بالضرورة بالعقيدة الدينية التقليدية، علامة مميزة أخرى من علامات البحث الجاكسونى عن الإنجاز الفردى. ففي عام ١٨٦٢، كتبت سارة مورجان التى تبلغ التاسعة عشر من عمرها وتعيش فى «باتون روج»، فى مذكراتها السرية أن «افتقارها لتقدير الذات» كان مشكلة تحتاج للحل، وذلك عندما كانت السفن المدفعية على وشك أن تطلق على مدينتها النار⁽¹⁹⁾.

وفى عام ١٨٢٧، كانت السيدة فانى ترولوب، والدة الروائى أنطونى ترولوب، قد أجبرت بسبب ديون زوجها على مغادرة موطنها فى بريطانيا وتأتى للولايات المتحدة حيث أقامت مدة عامين. وإلى جانب اشمئزازها من العادة الأمريكية المزدوجة فى مضغ التبغ فى الأماكن العامة، وبصق مخلفات المضغ، كان ازديادها للبدع الاجتماعية والدينية التى ابتدعها الإحيائيون الأمريكيون، وعادات الملابس، والأساليب الاستقلالية للخدم الأمريكين، والحرص على المساواة الذى وجدته أينما توجهت.

ولقد لاحظت السيدة ترولوب أن «نظرية المساواة قد تكون موضوع مناقشة لطيفة بين عليّة القوم من الإنجليز فى لندن فى حجرة طعام، حينما يضع الخادم زجاجة نبيذ باردة على المائدة ثم يغلق الباب باحترام تاركاً إياهم مع مأكولاتهم وحكمتهم. لكننا سنجد المساواة أقل استساغة عندما تعرض نفسها فى شكل مخلب حاد ملوث بالشحم، وتتم المطالبة بها بنبرة يشوبها رائحة البصل والويسكى أكثر من رائحة الحرية. وينبغى بدون شك – أن يكون حب المساواة قوياً فى صدر المواطن

الإنجليزي إن استطاع أن يستمر بعد جولة في أنحاء الاتحاد»⁽²⁰⁾.

في أمريكا الجاكسونية يجب على كل فرد أن يجد طريقه بنفسه. ويجب أن يختار الفرد عقيدته أو أن يكون بلا عقيدة، ومبدأ للسلوك قائماً على الضمير والعقل. وليس لأحد الحق في أن يملأ على أي فرد آخر ما يفكر فيه أو ما يعتقد، ويشعر الجاكسوني بحرية تامة في التحول إلى اتجاه ديني جديد تماماً. تقول السيدة ترولوب «إنني أؤمن بشدة أنه لو جاء أحد عبدة النار أو أحد الهنود البراهما إلى الولايات المتحدة مستعداً للوعظ والصلاة بالإنجليزية، لن يستمر طويلاً دون عدد محترم للغاية من التابعين»⁽²¹⁾. إنها لم تدرك سوى نصف الحقيقة.

مع ذلك، بالرغم من هذه الفردية، يستلزم المبدأ الجاكسوني أيضاً قبول عادات ومبادئ اجتماعية معينة. فالولاء للأسرة، و«حق تربية الأطفال، وأداب السلوك الجنسي (عادة ما يعرف بالزواج من زوجة واحدة أو زوج واحد في المرة الواحدة، والذي يمكن أن يكون بشكل متسلسل)، والأمانة داخل المجتمع، هي قيم تجد قبولاً لدى الروح الجاكسونية. يمكن للأطفال من الجنسين أن يكونوا منطلقين، لكن على الرجال والنساء أن يكونوا أقوياء. والعقوبة البدنية أمر معتاد وشائع؛ ويجد الجاكسونيين اعتراضات على هذا الاعتزاز بطريقة التنظيم القديمة التي (يشعرون أنها) فعالة، باعتبارها عبثية وغير مألوفة في المجتمع. وعلى الرغم من أنه ينبغي على النساء أن يكن أكثر تحفظاً، إلا أن كلا الجنسين يمكن أن ينغمسا في حماقات الشباب وشهواته قبل الزواج، أما بعد الزواج فيتمتعان بتقدير مجتمعهما، باعتبارهما زوجين يضعان صالح أطفالهما قبل متعهم الشخصية.

أما الدعامة الرابعة في مبدأ أو ميثاق الشرف الجاكسوني فقد صدمت السيدة ترولوب وغيرها باعتبارها غير جديرة بالاحترام أكثر من كونه جديرة به، مع ذلك، فإنها مستمرة. إنها – أو دعونا نسميها – الذكاء المالي. فبينما يؤمن الجاكسوني بالعمل الشاق، يؤمن كذلك بأن الاقتراض حق، وأن هذا المال المقترض خاصة ليس أمانة مقدسة بقدر ما هو وسيلة لاكتشاف الذات والتعبير عنها. وعلى الرغم من أن الأجيال السابقة كانت تعوزها قدرات الاقتراض الاستهلاكي التي تمتع بها الأمريكيون في نهاية القرن العشرين، كان كثير من الأمريكيين يفترضون دائماً أن لهم الحق في إنفاق المال على مظهرهم، وعلى الصفقات التي تؤكد وضعهم. ولا يحظر ميثاق الشرف الجاكسوني الصارم ما يرى الآخرون أنه أمانة مالية. ولكن ما يحظره بالفعل هي الروح المتهورة المقامرة. ويعتبر الاقتراض إلى حد ما فرصة أكثر منه اضطراب. ولطالما أيد الجاكسونيون السياسة النقدية المتحررة وقوانين الإفلاس الأكثر تحراً. ففي عهود سابقة، قبل أن تجعل وكالات الائتمان

القومية هروب المرء من ماضيه مستحيلاً، سمحت قابلية الحراك لدى الأمريكيين بنوع من التحرر من الحظ السيئ والقرارات الخاطئة. وفي عالم اليوم وفرت سهولة القروض وسهولة الإفلاس صمامات هروب مماثلة. وعلى أى حال، فإن الروح الجاكسونية ليست روح (الكويكرز) المترنة المقتصدة المتواضعة فى لباسه الرمادى. إذ أن هناك إعجاباً بالاندفاع والانطلاق وليس استهجاناً لهما.

وأخيراً، تأتى الشجاعة التى تتوج الميثاق وهى جزء لاغنى عنه فيه. إذ يجب على الجاكسونيين أن يكونوا مستعدين للدفاع عن شرفهم فى كباتر الأمور وصغائرها. ويؤمن الأمريكيون بأن عليهم الدفاع عما يؤمنون به والإصرار على حقوقهم وكرامتهم. وفى القرن التاسع عشر دخل الأمريكيون الجاكسونيون فى نزاعات خطيرة بعد ما تخلى عنهم الأرستقراطيون فى أوروبا، ويظل الأمريكيون اليوم أكثر ترجيحاً من الأوروبيين لتسوية النزاعات الشخصية بمنتهى العنف.

إن غرام أمريكا الجاكسونية بالأسلحة، يسبب اليأس - دون شك - لباقى الدولة. فالثقافة الجاكسونية تقدر الأسلحة النارية وتقدر حرية امتلاكها واستخدامها، إذ أن حق حمل السلاح دليل على المساواة الاجتماعية والمدنية. وبالنسبة للرجال وعدد كبير من النساء، يعتبر امتلاك الأسلحة النارية وكيفية العناية بها جزءاً مهماً فى الحياة. ويتسلح الجاكسونيون للدفاع: الدفاع عن البيت والنفس ضد اللصوص، والدفاع ضد اعتداءات الحكومة الفيدرالية، والدفاع عن الولايات المتحدة ضد أعدائها. وفى حرب بعد أخرى، كان الجاكسونيون يتدافعون للالتحاق بالقوات المسلحة؛ وقد أظهر الجنود المستقلون الذين كانوا يستعصون على التنظيم، قدرات قتالية هائلة فى كل ركن فى أنحاء العالم. وتعتبر أمريكا الجاكسونية أن الخدمة العسكرية واجب مقدس؛ فعندما راوغ الهاميلتونيون والويلسونيون والجيفرسونيون فى التطوع كما فى فيتنام أو أجروا صفقات استثنائية وبدائل فى حروب سابقة، استبسل الجاكسونيون بإصرار حتى لو كان الأمر مثيراً للمرارة أو للاستياء أحياناً. إن الفشل فى الدفاع عن البلاد ساعة احتياجها بالنسبة للجاكسونى، دليل - فى أحسن الأحوال - على القيم المشوهة أو على الأرجح جبن يتسحق الاحتقار. فالشخص الشريف يكون مستعداً لأن يقتل أو يقتل من سبيل الأسرة والعلم.

يرسم المجتمع الجاكسونى خطأً فاصلاً مهماً بين هؤلاء الذين ينتمون إلى المجتمع الشعبى، وأولئك الذين لا ينتمون إليه. فداخل المجتمع الشعبى، بين هؤلاء الذين يربطهم الميثاق ولديهم القدرة على تولى مسئولياتهم فى ظله، يرتبط الجاكسونيون معاً فى تركيبة اجتماعية محكمة، وخارج هذه التركيبة لا يوجد سوى الفوضى والظلام. فالمجرم الذى يقترب ما يمثل فى المبدأ الجاكسونى أثاماً

لا تغتفر (القتل العمد، الاغتصاب، قتل الأطفال أو الاعتداء جنسياً عليهم، قتل أو الشروع في قتل شرطى) يصبح من العدل قتله عن طريق أسر الضحايا أو زملائهم، أو عن طريق المجتمع ككل، سواء بالإجراءات القانونية أو بدونها. وفي مناطق عديدة من الولايات سوف يندر إدانة المحاكم للشرطة أو لا تدينهم أصلاً، مهما كانت التهمة، كذلك لن تدان جرائم الثأر في القضايا الشائنة بصفة خاصة. إن حق المواطن في الدفاع عن الأهل والمال بأقصى قوة واجب مقدس كذلك. فعلى عكس معظم بقية العالم الغربى، تقبل أمريكا الجاكسونية الاستخدام النمطى - واسع النطاق - للقوة القصوى لمنع جرائم ضد الممتلكات، ولا تتردد في عقوبة الموت للقصر الذين يدانون بجرائم عقوبتها الإعدام. الموت لأعداء المجتمع! إنه تراث منذ العهود الاستعمارية أكدته خبرة قرنين من الحياة الأمريكية، وإحدى الغرائز المتأصلة في العالم الجاكسونى.

كان الفصل المطلق والوحشى أيضاً بين أعضاء المجتمع والخارجين عليه تضمينات واسعة في الحياة الأمريكية. فعلى مدار معظم التاريخ الأمريكى، كان المجتمع الجاكسونى واحداً من المجتمعات التى يستبعد منها تماماً وبطريقة آليه عدد كبير من الأمريكيين: الهنود والمكسيكيين والآسيويين والأمريكيين الأفارقة، ومن الواضح أن المنحرفين جنسياً وحديثى الهجرة من غير البروتستانت، يشعرون جميعاً بالألم. وعبر معظم التاريخ الأمريكى فى معظم أنحاء البلاد، كان القانون عاجزاً عن حماية هؤلاء الناس من القمع الاقتصادى والتمييز الاجتماعى وعنف الغوغاء بما فى ذلك الجلد. فالمشرعون لن يصدرُوا قوانين وإن فعلوا لن يقبض رجال الشرطة على المتهمين، ولن ينظر المدعى فى الدعوى، ولن تدينهم المحاكم.

ويدلنا ذلك على أمر هام: عبر معظم التاريخ الأمريكى، وإلى مدى بعيد حتى اليوم، تنشأ الحقوق المتساوية من هذه الثقافة الشعبية للمساواة والشرف وتعتمد عليها أكثر مما تنبع من مبادئ مجردة أو وثائق مكتوبة. ولا تزال كثير من نواحي العجز الاجتماعى والتشريعى تلقى بظلالها على الأقليات غير الشعبية مما يقيم الدليل على أن المحاكم وسجلات القوانين لا تتمتع حتى اليوم إلا بقدرة محدودة على حماية الحقوق المتساوية فى تعارض مع الشعور الشعبى والثقافة الشعبية.

حتى مع ذلك، تلعب القيم الجاكسونية دوراً رئيسياً فى الثقافة الأمريكية الأفريقية. وعلى أى حال، ازداد دور القيم الجاكسونية فى الحياة الأمريكية الأفريقية مع زيادة وجود الأمريكيين الأفارقة فى كل الرتب العسكرية.

إن المشاهد الاجتماعية دائمة الفساد داخل المدن أعادت - فى بعض الأحوال - خلق مناخ

الحياة الحدودية الأمريكية وممارساتها. وتشبه ثقافة الجماعات داخل بعض المدن في صور عديدة المناخ الاجتماعي للجنوب الجاكسوني، كما تشبه الإفراط في شرب الخمر، والثقافة الذكورية التي تتسم بالعنف والفسوق في ولاية ميسيسيبي أيام دافى كروكيت، وفي جيل بعده أيام مارك توين. كما أن التباهي بالقوة الجسدية والجنسية للمرء، والرغبة في الثأر من عدم الاحترام بالقوة الشديدة، والإصرار الشديد على أن المرء لا يقل صلاحاً عن أي فرد آخر – تجعل «بيلي الصغير» يتصرف بحريته تماماً.

لقد أظهر الدكتور مارتين لوثر كينج الابن، والذي نشأ مثل كثير من الأمريكيين الأفارقة محاطاً بالثقافة الجاكسونية ومنغمساً فيها، أظهر حساسية شديدة تجاه هذه الوقائع حتى عندما بدأ في العمل على نبذ بعض هذه العادات والممارسات والمعتقدات المتأصلة في تلك الثقافة. وأظهر كينج وأتباعه شجاعة نموذجية، وكانت لغتهم راسخة في المسيحية البروتستانتية. كذلك فإن ما طالبوا به من حقوق، هي الحقوق نفسها تماماً التي تقدرها أمريكا الجاكسونية لذاتها، على الرغم من أنهم حرصوا على اجتناب الأساليب العنيفة التي من شأنها أن تسبب استجابات جاكسونية لا يمكن إيقافها. لقد نزع كينج المقاومة العنيفة والدموية من أمريكا الجاكسونية لكنه سبب أذى طفيفاً لها، وكانت جملة آراء كل من الجاكسونيين الشماليين والجنوبيين تتجه بثبات – إن لم يكن دائماً بسرعة – نحو إدراك حق الناس من كافة الألوان والخلفيات، والذين يعيشون في ظل ميثاق الشرف، في اعتبارهم أعضاء في المجتمع وأهلاً لاحترامه وحمايته.

إن هذا الشعور الجديد بالاحترام والتسامح، والذي يؤمل نموه، لا يمتد بالتأكيد إلى تلك الأقليات أو من لا يعتبرون أمريكيين يحترمون ميثاق الشرف. كذلك فإن هؤلاء الذين يرفضون الميثاق أو ينتهكونه – المجرمين، أو الآباء غير المسؤولين، أو مدمني المخدرات – فلم يستفيدوا من تخفيف التمييز اللوني الجاكسوني. وقد قست السياسة الاجتماعية والمشاعر الاجتماعية تجاه هذه الجماعات حتى مع اعتبار أن الأقليات التي تحترم ميثاق الشرف قد شهدت تحسناً واضحاً ومستمراً في أوضاعهم.

السياسات الجاكسونية

كما في حالة المدارس الأخرى، ترتبط السياسة الخارجية الجاكسونية بالقيم والأهداف الجاكسونية في السياسة الداخلية. فالهدف الأساسي للشعب الأمريكي – في رأي الجاكسونيين ليس السياسة التجارية والصناعية التي يسعى إليها الهاميلتونيون، ولا هو التميز الإداري في دعم

القيم الأخلاقية كما يرى الويلسونيون، ولا هو أيضاً الحرية الجيفرسونية. ويعتقد الجاكسونيون أن على الحكومة بذل كل ما فى وسعها لدفع الرخاء السياسى والأخلاقى والاقتصادى للمجتمع الشعبى. وكل الوسائل مشروعة فى سبيل تحقيق هذه الغاية، طالما أن الوسائل نفسها لا تنتهك المشاعر الأخلاقية، ولا تعتدى على الحريات التى يؤمن الجاكسونيون أنها جوهرية فى حياتهم اليومية.

إن الجاكسونيين بطبيعتهم ديمقراطيون وشعبيون. أما الهاميلتونيون فلا يثقون بالديمقراطية، ولا يوافق الويلسونيون على العنف السياسى غير المقيد، ويؤيد الجيفرسونيون الديمقراطية من حيث المبدأ، لكن يظل لديهم اهتمام بأن الأغلبية المستبدة يمكنها أن تفرض نفوذها على حقوق الأقلية. ويرى الجاكسونيون أن الفطرة السياسية والأخلاقية للشعب الأمريكى سليمة ويمكن الوثوق بها، وأنها لا تحتاج تعليم أو توجيه من النخب الثقافية. ولا تحتاج أيضاً إلى ضمانات حكومية أو دستورية لإرادة الأغلبية. ففى رأى الجاكسونى، توجد الحريات المدنية والقيود فى الدستور بصفة أساسية للدفاع عن الأغلبية ضد خطط أقليات النخبة ومكائدها. إذ أن استخدام الأقليات للشروط الدستورية لكبح إرادة الأغلبية هو إساءة استخدام مفرطة لهذا الإجراء، فيما يشبه عدم إدانة المجرم بسبب بطلان الإجراءات. فإذا كان الناس يريدون إقامة الصلوات فى المدارس، وتشريع اقتصادى طارئ فى فترات الركود والكساد، وعقوبة الإعدام، وقيوداً على حرية التعبير بالنسبة للمناوئين، أو الحجر على الأقليات العرقية المشبوهة وقت الحرب، فليس للقضاء علاقة بالقوانين المهيمنة التى تم التصويت عليها بالأغلبية اللازمة.

كلما كانت الإجراءات الحكومية أكثر بساطة ومباشرة، زادت ثقة الجاكسونيين فى أنها ستثمر نتائج جيدة. فالأعمال التى يرجع فيها إلى الاستفتاءات أفضل من الإجراءات التشريعية. وبصفة عامة، ترحب المدارس الثلاث الأخرى بالشخصية الممثلة لديمقراطيتنا، لأن هذه المدارس تؤمن بأن النواب أصحاب الخبرة الواسعة، والمتفرغين بدرجة أكبر لهذا العمل، ولديهم رؤية أوسع للقضايا، يمكنهم أداء الوظائف الخاصة بالتشريع وصناعة السياسة أفضل من المواطنين العاديين، بينما ينزع الجاكسونيين إلى اعتبار المؤسسات الممثلة، وليست المباشرة، شراً لا بد منه.

هذا يعطى الجاكسونيين بصورة أو بأخرى أسلوباً فى الحكم يختلف عن المدارس الأخرى. فالجاكسونيون - إضافة إلى ارتيابهم فى الحكومات والنخب، يفترضون ببساطة أن الحكومات تمتلئ بالفساد وعدم الكفاءة مثلما تمتلئ المتنزعات بالنمل. فكل إدارة فاسدة، وكذلك سيصبح كل كونجرس وهيئة تشريعية، إلى حد ما، ألعوبة فى أيدي أعضاء جماعات الضغط. وإن العاملين

بالسياسة غير جديرين بالثقة في الأصل، وإذا كان هناك من يقضى وقته في الطنين حول المنزل، فمن المحتمل أنه ذبابة.

إن هذا ما يمكن أن يجعل نظم الحكم الجاكسونية أشد تسامحاً في الفساد من، لنقل الويلسونيين. فالويلسونيون يعتبرون الفساد العدو الأبدى للإدارة السليمة والقضاء العادل، في حين يرى الجاكسونيون أنه طبيعة إنسانية، وأنه داخل حدود معينة غير محددة بدقة من العقلانية والاعتدال، يعتبر منتجاً جانبياً حتمياً للحكومة، حتى ولو كانت حكومة تتسم بالكفاءة.

ولهذا الموقف الجاكسوني تجاه السياسة جنور في كل من جناحي الائتلاف الجاكسوني الشمالي - الجنوبي اليوم. ولقد كان جاكسون هو من أسس مبدأ التناوب في المناصب الحكومية - أو ما يطلق عليه أعداؤه نظام الغنائم - في الخدمة الفيدرالية. كما أن الحكومات الشعبية الجنوبية، بما فيها أسرة «لونج» في لويزيانا، كانت مشهورة بالفساد. وكذلك كانت الجماعات السياسية الحضرية التي كانت تمثل المهاجرين الشماليين. وقد تطابقت رؤية الناخبين في تاماني هول مع حلفاء السيناتور بن تيلمان الجنوبيين الشعبيين، وهو السيناتور «المفروض على» ساوث كارولينا، ومن أنصار مذهب سيادة البيض. إن الفساد يتعذر اجتنابه، لذلك فلنجعله يعمل معنا بدلاً من أن يعمل مع أعدائنا.

إن أشد ما يزعج الجاكسونيين هو الانحراف وليس الفساد. فبدلاً من محاولة خدمة الناس، مهما كان ذلك بصورة لا تتسم بالكفاءة أو البراعة، هل يوجه السياسيون الحكومة ضد الشعب؟ هل يخدمون مصالح تجارية كبرى، وجماعات ضغط فكرى غريبة، وأناساً ليسوا أعضاء في المجتمع الشعبى، أو فى أسوأ الأحوال، هل هم عن طريق عدم كفائتهم أو شرورهم يخدمون مصالح أجنبية معادية؟ فى الماضى كان الجاكسونيون يسألون: هل هم يحافظون على معدلات فائدة مرتفعة لإثراء أصحاب البنوك الأجنبية؟ هل هم يقدمون كل أسواقنا الصناعية لليابانيين؟ هل يسمحون للشيوخ بسرقه أسرارنا النووية وتقديمها للسوفييت أو الصينيين؟ هل يبددون بلا مبالاة مبالغ ضخمة من المال على برامج مساعدات خارجية لا جدوى منها والتي تحول البلايين لإفساد القادة الأجانب؟ هل هم يقدمون قناة بنما إلى ديكتاتور متبجح؟

ويتسامح الجاكسونيون مع قدر معين من الانحراف، لكن عندما يصبح الانحراف الحكومى لا يطاق، فإنهم يبحثون عن بطل شعبى ليعيد الحكومة إلى وظائفها الصحيحة. ولهذه المقدرة تم انتخاب جاكسون للرئاسة؛ ومنذ ذلك الحين، تكرر هذا الدور مع أى عدد من السياسيين على المستويين المحلى والقومى. ولقد شهدت العقود الأخيرة ريجان وهويرع فى هذا الدور، أما

«بيروت»، و«فينتورا»، و«الاس»، وبوكانان، وماك لين فقد سمع عنهم. ولا يتورع البطل الجاكسوني عن الحديث عما يشعر به الناس، ويتحدى النخب المحصنة. يقول فرانكلين روزفلت، وهو واحد من عدد كبير من الأرستقراطيين الأمريكيين الذين اكتسبوا ثقة الجماهير الجاكسونية، «إنني أرحب بكراهييتهم». وقد يرتكب البطل أخطاءً، لكنه سيحصل على الولاء من أمريكا الجاكسونية طالما أن قلبه يرى في المكان الصحيح. وليس من الضروري على الإطلاق أن يكون هذا البطل بطلاً عسكرياً، لكن ذلك يساعد في الأمر.

عندما يتعلق الأمر بحكومة كبيرة، يزداد قلق الجيفرسونيين حول الأمور العسكرية أكثر من أي شيء آخر. وبالنسبة للجاكسونيين، فإن إنفاق المال على القوات المسلحة هو أفضل ما يمكن للحكومة أن تفعله. صحيح أن البنتاجون غير كفء والمقاولين يسرقون الحكومة سرّاً، ولكن بالتحديد فإن ما تقرم به وزارة الدفاع من عمل دفاعاً عن الأمة هو خدمة للطبقة المتوسطة الجاكسونية. وصحيح أن على البنتاجون ترشيد إنفاقها، لكن دعونا الآن نلقى على الطفل ماء الاستحمام. إن الرأي الجاكسوني شديد الحساسية تجاه مزاعم الفساد وسوء الإدارة في البرامج التي لا يعتد بها الجاكسونيون كثيراً – ويثير مستغلو الرخاء في السيارات الفارهة والاحتيايل في المساعدات الأجنبية، غضباً أشد بين كثير من الجاكسونيين، مما تثيره قصص مطارق الستمائة دولار في البنتاجون*.

تساهم نظرة الجاكسونيين الشعبية العميقة إلى العالم في أحد أهم عناصر سياساتهم وهو: الاعتقاد بأنه عندما تتعقد المشكلات تكون الحلول بسيطة. وتتعدد الأوثان، لكن الإله الحق واحد. ويرى الجاكسونيون أن العضلات وجدت لتحل. ففي الأمور الخلافية العامة نجد أن الطرف الذي يعطيك دائماً أسباباً لعدم إمكانية عمل شيء معين، ولا يمل من إخبارك بأن النظرة الشعبية ليست «بارعة» ولا «مركبة» ولا «معقدة» ولا «محددة» بما يكفي – هو هذا الطرف الذي لا يريدك أن تعرف ما يفعله، وينبغي عدم الوثوق به. لقد كان لدى ألكسندر هاميلتون مليون سبب صالح لإقامة الدين القومي. وكان لدى صاحب بنك فيلادلفيا، وخصم جاكسون نيقولاس بيدل مليون سبب لعدم استطاعتنا إيقاف بنك الولايات المتحدة. وكان لدى جيمى كارتر مليون سبب لعدم استطاعته قصف إيران بالقنابل، ومليون سبب آخر لضرورة التخلي عن قناة بنما أو

* يقصد بهذه العبارة المصروفات السرية التي تدون رسمياً بصورة غير واضحة حيث يظهر أنها مخصصة لشراء شيء بينما يتم إنفاقها في شيء آخر لا يمكن البوح به. (الترجمة).

التضحية بها. وكان لدى جورج هـ. بوش مليون سبب لزيادة الضرائب، ولإنهاء هجومه في الخليج العربي قبل الإطاحة بصادام. وكان لدى كلينتون مليون سبب جيد للكذب بشأن إخلاصه لزوجته. إذا كان لدى السياسيين مقاصد شريفة، فإنهم سيخبرونك مباشرة بما يخططون له. فإذا كانت فكرة جيدة فستروق لك بمجرد أن يشرحوا لك الموضوع ككل. هذا، وتعتبر كلمة «معقد»، عند تطبيقها على السياسات أو المواقف، تعبير سلبي بالنسبة للجاكسونيين. وقد استثمر ريجان هذا ببراعة، مثلما فعل جاكسون، أما تقرب ريجان البديهي إلى العالم، فقد وصلت به إلى معتقدات وسياسات لاقت قبولاً من الرأي الجاكسوني منذ البداية.

إن حركة فرض حدود زمنية على النواب وأعضاء مجلس الشيوخ يعكس فكرة جاكسونية أساسية هي: أن واشنطن تتخذ قرارات سيئة لأن صناع القرار قد أصبحوا في غاية البعد عن الناس. وسوف تضمن الحدود الزمنية أن الدماء الجديدة من المناطق النائية ستحتفظ بواشنطن أكثر أمانة، وأن معرفة أن عليهم ترك المجالس والعودة لمنازلهم بعد مدة انتخاب أو اثنتين سوف يجعل عدداً أكبر من النواب مستعدين للعمل دائماً.

السياسة الاقتصادية

إن لدى الجاكسونيين كذلك قناعات قوية بالسياسة الاقتصادية. فإن كان غرض الحكومة أن تخدم المجتمع الشعبي (والذي يشار إليه في السياسات الأمريكية بوصفه «الطبقة المتوسطة الأمريكية»)، إذن يجب أن يكون الغرض من السياسة الاقتصادية هو تحسين الوضع الاقتصادي للطبقة المتوسطة. فإن العجز في الإنفاق والدين القومي الضخم أمور سيئة، لكن الفشل في إشباع الحاجات الاقتصادية للطبقة المتوسطة أسوأ بكثير.

كانت طاقات الجاكسونيين واهتماماتهم السياسية، منذ عهد إدارة الرئيس واشنطن فصاعداً، مركزة على قضايا السياسة الاقتصادية، إضافة إلى هدف ثابت لتحويل الحكومة إلى أداة لإثراء الشعب. ولا يعني هذا إثراء النخبة، كما هو الحال بالنسبة للهاميلتونيين، على الرغم من أن الجاكسونيين لا يضمنون على النخبة بقدر قليل إذا تم التعامل مع الطبقة المتوسطة بما تستحقه من احترام.

كانت أول صدمتين سياسيتين مر بهما الجاكسونيون في ظل الدستور هما الضريبة المفروضة على الويسكي، وما تراكم لدى المضاربين عندما استردت الحكومة الجديدة العملة منخفضة السعر بقيمتها الأصلية، وتولت ديون البلاد. وفي عصر الطرق غير الممهدة، والأسواق الصغيرة، كان

الويسكى أحد منتجات الاقتصاد الريفي للمزارع البسيط الذى يقوم على مواد خام بيئية بسيطة، ويسيطر عليه سعر سوق يعادل تكلفة النقل. وكان استخدام فائض الذرة لصناعة الويسكى مصدراً رئيسياً للدخل النقدي لدى المزارعين البسطاء؛ وكانت الضريبة المفروضة عليه تعتبر تمييزاً وظلماً أدى إلى ثورة مسلحة.

كان الأسوأ من ذلك هو الخبر الذى انتشر بالحاجة لعائدات الضرائب لسداد مستحقات حملة الأوراق المالية فى الولايات والأوراق المالية الفيدرالية، كان البسطاء من المحاربين الجاكسونيين القدماء الذين يتلقون رواتبهم بالدولار منخفض القيمة يتخلصون بصعوبة من تلك الأوراق المالية التى تكاد تكون بلا قيمة فى رأيهم. وكان السياسيون الفيدراليون قد أطلعوا أصدقائهم فى ولايتهم على الإجراءات المالية الوشيكة مما سمح للمضاربين ذوى الصلات الجيدة بجنى مكاسب كان ينبغى أن ينالها مقاتلو الحرب الثورية. وقد أدى الغضب من هذه الإجراءات ومثيلاتها إلى وصول جيفرسون للسلطة بوصفه مرشحاً ضد المركزية وضد الديون، وإلى أن تحرر الناس الدائم من وهم الخدع الهاميلتونية المالية، هو أحد مفاتيح فهم سياسات القرن التاسع عشر. وقد ظل بائع الويسكى الذى يسكن التلال ويضع «جامعى» الضرائب فى مأزق لا فكاك منه بأسلحته شخصية شائعة فى التراث الشعبى الأمريكى لعدة قرون.

مع ذلك، كان الجاكسونيون فى عهد هاميلتون وما بعده، أقل اهتماماً بإنفاق الحكومة للمال من اهتمامهم بأن الحكومة تأخذ الأموال الجاكسونية لتعطيها للآخرين. إذ عندما كان الأمر يتعلق بإنفاق الذى استفاد منه صغار المزارعين، كان رأى الجاكسونى أكثر تفهماً. كانت مسألة بيع الأراضى إحدى الألاعيب السياسية الكبرى خلال الثلثين الأولين فى القرن التاسع عشر، وكذلك كان السعر الذى تتوافر به الأراضى الفيدرالية. كان الجاكسونيون يريدون أرضاً فيدرالية بسعر زهيد، أو حتى تمنح مجاناً فى شكل قطع مقسمة بحجم المزرعة المعتاد. وقد تحقق هذا الهدف تماماً بتمرير قانون منزل المزرعة* (هومستيد) عام ١٨٦٢. وكان تخصيص الأراضى الفيدرالية بأسعار أقل من السوق، أو بدون مقابل، قد تسبب فى وجود ثغرة كبيرة فى الدفاتر الفيدرالية، لذلك شعر الرأى الجاكسونى ببعض القلق تجاه هذا الأمر.

* Act يقضى بتعليك عدد من الأفدنة تصل إلى ١٦٠ فداناً لكل مزارع من أراضى الدولة مقابل رسم بسيط بشرط الإقامة فيها لمدة لا تقل عن خمس سنوات مع زراعتها. وكان هذا القانون بالإضافة إلى قانون آخر معادل له فى أوائل القرن العشرين سبباً رئيسياً فى إعمار غرب الولايات المتحدة. (المترجمة).

وبالمثل، بينما حاول الجيفرسونيون الإبقاء على قلة عدد القوات المسلحة، كما حاولوا تجنب الحروب المتوالية، وربما غير العادلة أحياناً، ضد القبائل الأمريكية الأصلية، كان الجاكسونيون يرغبون في وجود فيدرالى عدوانى ودور فى السيطرة على الوجود الهندى، وفى إقصاء الهنود عن مناطق معينة، كلما تقدم مد الاستيطان الشعبى. كذلك عمل نواب من الولايات الغربية على الحصول على مبالغ نقدية كبيرة لتعويض المزارعين عن الأضرار التى سببتها الحرب فى مناطق الصراع الهندى. وقد تكون هذه الدعاوى مبالغ فيها مثل مكافآت «الأم والمعاناة» فى حالات مسئولية المنتج اليوم، وكان الجاكسونيون يعتقدون أن سداد هذه التعويضات جزء من وظيفة الحكومة.

كان هناك عمل صغير آخر قام به الجاكسونيون فى وقت مبكر، هو فتح طريق واسع ضخم أمام دعاوى معاش التقاعد فى الحرب الأهلية. وفى النهاية سمحت المعايير الواسعة الممتدة وغير المحدد، فعلياً لأى رجل أبيض ناشط سياسياً فى الولايات المتحدة بصرف تعويض نقدى مدى الحياة، ناهيك عن تعويضات الكونجرس الخاصة التى تم التصويت عليها لصالح من لم تشملهم القواعد المعمول بها. وقد سخر مارك توين (الذى كتب عن الجاكسونيين رغم أنه هو نفسه جيفرسونى مخلص) من ذلك وأدانته، كما حاول صقور الميزانية مثل جروفر كليفلاند إيقاف هذه التعويضات، إلا أن آلة التعويضات الضخمة كانت تتحرك بهدوء.

وخلال القرن العشرين، استمرت وزارة المالية فى الولايات المتحدة فى تحويل الودائع المصرفية العامة إلى ملكية خاصة وعجلت ذلك تحت ضغط مستمر من السياسيين الجيفرسونيين الأشد حنكة وبراعة. ويعتبر تاريخ «إدارة المحاربين القدامى» شاهداً كبيراً على نفوذ هذه القوة السياسية. إن سياسات قضايا معينة مثل متلازمة «العامل البرتقالى»* و«حرب الخليج»، والمد المستمر للمزايا لفئات أكبر من المحاربين القدامى وأمثالهم، تعيد باختصار تاريخ برامج تعويضات الحرب الأهلية. وهذا مثال آخر على استمرارية السياسات الأمريكية من جيل لجيل. وكانت الإعانات المالية الفيدرالية الضخمة للمالكى المنازل فى القرن العشرين تناظر قانون المنزل المزرعة. وقد تجاوزت هذه الإعانات فوائد الرهان العقارى المنخفضة وتسهيلات اقتطاع ضريبة الممتلكات من قانون الضريبة. ومع بداية «البرنامج الجديد» وجد التنظيم المصرفى، وسياسة الادخار الفيدرالى،

* سائل كيميائى شديد السمية يرش على الأشجار فيسقط أوراقها قبل أوانها، كان يستخدم فى فيتنام لتعرية أشجار الغابات التى يختفى تحتها الجنود الفيتناميين. (الترجمة).

وبنية أسواق الائتمان التي كانت الحكومة الفيدرالية تستخدمها مراراً لتحسين إمكانية شراء أو توفير المسكن.

وبالإضافة إلى برامج الإسكان، فإن نظام الضمان الاجتماعي - الذي تم تبنيه عقب حملة منظمة لمذهب الفعالية السياسية الجاكسوني من أجل خطة «تاونسند»، وهي خطة لفترة الكساد تدعو إلى صرف رواتب شهرية بانتظام للأمريكيين من كبار السن كنوع من الحوافز الاقتصادية - يمثل التزاماً ثقيلاً على الموارد الفيدرالية تجاه الطبقة المتوسطة. كذلك كانت الرعاية الصحية - وخاصة المنفذ الذي يسمح لعائلات عديدة بأن ترفع عن كاهلها تكاليف علاج أقاربها من كبار السن لتتحملها الحكومة، مع الاحتفاظ بالقرض العقاري home equity وغيره من الموارد - برنامجاً ذا شعبية واسعة، ويتكلف مبالغ فلكية، ويمثل في جوهره تحولاً هائلاً في موارد الحكومة إلى الملكية الخاصة التي تملك معظمها الطبقة المتوسطة.

وحتى عندما بدأت شبكة الضمان الاجتماعي من أجل فقراء الأمريكيين تتفكك في تسعينيات القرن العشرين، وحتى عندما شعر السياسيون والمواطنون الجيفرسونيون والويلسونيون بل والهامليتونيون بالقلق من نمو العجز الفيدرالي واتساع التزامات الطبقة المتوسطة وتكاثرها، كانت تنشأ فئة جديدة هامة من الالتزامات: مزايا ضرائبية ومستندات دفع المدارس للعائلات التي تعول أطفالاً. ومن المرجح أن هذا الدعم سينمو بموازاة برامج خفض أعباء التعليم الجامعي بالنسبة للطبقة المتوسطة، إذ أن التزامات الطبقة المتوسطة لها شعبية ساحقة لدى الناخبين.

السياسة الخارجية الجاكسونية

إن هؤلاء الذين يحبون تصنيف السياسة الخارجية الأمريكية بوصفها خليطاً فاسداً من الجهل، والانعزالية، ودبلوماسية رعاية البقر المستعدة لاستخدام العنف بلا مسئولية، يفكرون دائماً في التقليد الجاكسوني. فالشعبية الجاكسونية التي تظل أوسع الفلسفات السياسية انتشاراً بين الأمريكيين بصفة عامة، حسبما يرى دارسو الرأي العام الأمريكي مثل مايكل ليند، تكون أكثر قوة بين جموع أفراد الشعب العاديين عما بين النخبة. وهي راسخة بصورة أشد قوة في قلب البلاد عما هي على الساحلين. وقد كانت تقترن تاريخياً بالرجال البيض من البروتستانت في الطبقتين المتوسطة والدنيا، وهو العنصر الأقل شيوعاً اليوم في الخليط السياسي الأمريكي.

على الرغم من وجود عدد كبير من الجاكسونيين المثقفين الذين يتميزون بحسن التفكير، بمن فيهم بعض هؤلاء الذين قاموا بأعمال متميزة في الخدمة العامة، فإن ما لا شك في صحته هو أن

الفلسفة الجاكسونية تتقبلها بسهولة أعداد كبيرة من الناس الذين لا يعرفون إلا قليلاً جداً من العالم الأوسع الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه. فالفلسفة السياسية الجاكسونية فطرة طبيعية أكثر من كونها أيديولوجية، نظرة مصاغة ثقافياً قد لا يوجد لها الفرد على المستوى الفكري، ومجموعة من المعتقدات والمشاعر وليست مجموعة من الأفكار. مع ذلك تتمتع خطط السياسة والأفكار التي تعكس القيم والطبائع الجاكسونية بتأييد واسع، ويمكنها دائماً أن تجد مؤيدين مؤثرين في العملية السياسية. وقد كان الرأي الجاكسوني في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بالغ التأثير لدرجة أن من لم يسمع بهذا الشعور الشعبي سيجد قدراً كبيراً من السياسة الخارجية الأمريكية محيراً ومبهماً. ويتقلب الأجانب - بصفة خاصة - بين الإعلاء من شأن القرار الأمريكي والخط من شأنه بسبب فشلهم في فهم بنية الرأي الجاكسوني وتأثيره. مع ذلك، فإن الرؤية الجاكسونية المتعلقة بالشئون الخارجية مباشرة نسبياً، وبمجرد أن يفهموا ذلك، تصبح السياسة الخارجية الأمريكية أقل غموضاً إلى حد بعيد.

الواقعية

أولاً، على الرغم من أن المدارس الأخرى غالباً ما تهنيئ أنفسها على حنكتها رفيعة المستوى، والإعجاب بتعقيدها، يقدم الجاكسونيون الأساس في الحياة الأمريكية لما قد يعتبره كثير من الدارسين والممارسين أكثر أساليب الشئون الخارجية تعقيداً: الواقعية. ومع أن الواقعيين الجاكسونيين - في هذا التحليل الأخير - واقعيون أمريكيون وليسوا واقعيين أوروبيين، فإنهم من بين كل المدارس الأمريكية هم الأقرب إلى ممارسي السياسة الواقعية الأوروبية الكلاسيكية في شكهم في الحماس الويلسوني والهاميلتوني للقانون الدولي. وهم يتفقون في هذا مع الجيفرسونيين الذين يشكون بدرجة كبيرة في عناصر «التحسينية* الكوكبية» الموجودة في أفكار كل من السياسة الخارجية الويلسونية والهاميلتونية. وغالباً ما يتفق الجيفرسونيون والجاكسونيون على معارضة التدخلات الخيرية الإصلاحية أو التدخل في تأييد مبادرات النظام العالمي الويلسونية والهاميلتونية. ولكن بينما يناصر الجيفرسونيون الواقعية الاعتدالية** التي تسعى الولايات المتحدة خلالها إلى تحديد مصالحها في أضيق حدود ممكنة، والدفاع عن تلك المصالح بأدنى قدر من القوة على

* التحسينية melionsm الإيمان بأن العالم ينزع للتحسن وبأن الإنسان يمكنه أن يساهم في تحسينه. (الترجمة).

**الاعتدالية minimalist التي تدعو إلى قصر سلطات حزب (أو منظمة سياسية) إلى الحد الأدنى. (الترجمة).

الإطلاق، يتناول الجاكسونيون السياسة الخارجية بروح تختلف تماماً، روح يلعب فيها الشرف والحرص على السمعة الحسنة، والإيمان بالمؤسسات العسكرية، دوراً أكبر بكثير.

تقوم الواقعية الجاكسونية على الفصل الحاد في الشعور الشعبي بين المجتمع الشعبي من الداخل، والعالم الغامض في الخارج. فالوطنية الجاكسونية شعور مثل حب المرء لأسرته، وليست تعاليم. إذ أن الأمة امتداد للأسرة. ويرتبط أفراد الشعب الأمريكي معاً بتاريخ وثقافة وأخلاقيات مشتركة. وعلى مستوى أساسي إلى حد بعيد يوجد شعور بصلة القرابة بين الأمريكيين.

إن لدينا مجموعة واحدة من القواعد التي نتعامل بها مع بعضنا البعض، ومجموعة مختلفة تماماً من القواعد تطبق على العالم الخارجى. وعلى عكس الويلسونيين، الذى يأملون فى التحويل الكامل لعالم «هوبز» المتعلق بالعلاقات الدولية إلى مجتمع سياسى على طريقة «لوك»، يؤمن الجاكسونيون بأن من الطبيعى والحتمى أن تدار السياسات القومية والحياة القومية بناء على مبادئ تختلف عن تلك التى تغلب على الشؤون الدولية. ويعتبر الجاكسونيون أن المجتمع العالمى الذى يرغب الويلسونيون فى بنائه هو استحالة أخلاقية، بل حتى بشاعة أخلاقية. فالسياسة الخارجية الأمريكية التى تأخذ أموال ضرائب الطبقة المتوسطة لتعطيها لديكتاتورية فاسدة ولا صلاحية لها فى الخارج قد تذكر هؤلاء الجاكسونيين الذين قرأوا رواية «البيت الكئيب» Bleak House وصاحبته السيدة «جيليباي» تلك الشخصية فى الرواية التى أهملت أطفالها فى نوبات مستمرة من النشاط لصالح الفقراء فى «بوريبولا - جا». إنه عبث يؤذى الأمريكيين ولا يفعل الكثير «لبوريبولا - جا». فالبلاد، كالأسر، ينبغى أن تهتم بنفسها، فإن فعل كل فرد ذلك، سنكون جميعاً فى أفضل حال. وفى الوقت نفسه، ينبغى أن تترك الأعمال الخيرية للمبادرات الخاصة والتمويل الخاص؛ إن أمريكا الجاكسونية ليست بخيلة، لكنها لا ثقة لديها فى قدرة الحكومة على إدارة الأعمال الخيرية فى الداخل كما فى الخارج.

نظراً لوجود فجوة أخلاقية بين المجتمع الشعبى وباقى العالم، ونظراً للاعتقاد بأن دول العالم الأخرى لديها مشاعر وطنية ومجتمعية خاصة بها - مشاعر تتغير بالمثل بمجرد الوصول إلى حدود المجتمع الشعبى - يرى الجاكسونيون أن الحياة الدولية كانت وستظل قاسية وفوضوية. إذن يجب على الولايات المتحدة أن تكون حذرة يقظة ومسلحة بقوة. ولا بد أن تكون دبلوماسيتها بارعة وقوية وليست أكثر تورعاً من دبلوماسية أى دولة أخرى. ويجب علينا أحياناً أن نقاتل فى حروب إجهاضية. وليست هناك مشكلة على الإطلاق فى إسقاط الحكومات الأجنبية أو اغتيال القادة الأجانب نوى السمعة السيئة الذين يتضح سوء نواياهم. وفى الواقع، فإن الأكثر ترجيحاً أن يتهم

الجاكسونيون القادة السياسيين بالفشل في استخدام الإجراءات القوية، أكثر من القلق بسبب تفاصيل القانون الدولي. ومن بين كل التيارات الرئيسية في المجتمع الأمريكي، نجد الجاكسونيين أقلهم اهتماماً بالقانون الدولي والنشاط الدولي. ويفضل الجاكسونيون بصفة عامة القواعد العرفية عن القانون المكتوب، ويسرى هذا على المجال الدولي مثلما يسرى على العلاقات الشخصية في الوطن. ويرى الجاكسونيون أن هناك ميثاق شرف في الحياة الدولية، كما كان في حروب عشائر المناطق الحدودية في إنجلترا، وهؤلاء الذين يعيشون طبقاً للميثاق سيتم التعامل معهم بناءً عليه. أما من ينتهك الميثاق، ويرتكب أعمالاً إرهابية ضد مدنيين لا ذنب لهم وقت السلم – على سبيل المثال – فيخسرون حمايته، ولا يستحقون اعتباراً أكثر مما للفئران.

إن كثيراً من دارسى السياسة الخارجية الأمريكية هنا وفي الخارج، يرفضون الجاكسونيين بوصفهم انعزاليين جهلاء، لكن هذا يفتقد تعقيد الرؤية الجاكسونية للعالم. إذ أن مدخلهم للحرب تأسس على الواقعية الكلاسيكية بدرجة أكبر كثيراً مما يظنه عدد كبير من الناس. فلا يرى الجاكسونيون أنه يجب على الولايات المتحدة أن يكون لديها سبب أخلاقي واضح للقتال. فهم يميلون في الواقع إلى الفصل بين القضايا الأخلاقية والحرب بصورة أكثر وضوحاً مما يفعل عدد كبير من أعضاء مؤسسة السياسة الخارجية. كانت حرب الخليج حرباً شعبية في الدوائر الجاكسونية لأن الدفاع عن مصادر بترول الأمة أصاب وترأ في الاعتقاد الجاكسوني. ذلك الاعتقاد، الذي لم ينس نقص البترول والارتفاع المفاجئ في أسعاره خلال سبعينيات القرن العشرين، يعتبر بصورة واضحة أن استقرار مصدر البترول وثباته مصلحة قومية جوهرية، وهم مستعدون للقتال دفاعاً عنه. وإن الدعاية التي تحتج بالأعمال الوحشية العراقية في الكويت لم تدفع الجاكسونيين للحرب، وأيضاً لم تدفعهم المناقشات حول الالتزامات الأمريكية تحت ميثاق الأمم المتحدة بالدفاع عن دولة من الأعضاء ضد العدوان. إن تلك المناقشات تصلح لإثارة الشجاعة الويلسونية؛ لكن الجاكسونيين لا يعبأون بذلك. فلو لم يكن هناك ميثاق الأمم المتحدة، وكانت الكويت أكثر فساداً وقمعاً مما كانت عليه، كان الرأي الجاكسوني سيظل داعماً لحرب الخليج. وكان يمكن أن يؤيد حرباً كاملة مع إيران خلال أزمة الرهائن عام ١٩٨٠، وكان سيتخذ موقفاً «صقرياً» مماثلاً تجاه أي تهديد مستقبلي للمصالح الأمريكية المعروفة في منطقة الخليج الفارسي.

وفي غياب تهديد محدد بوضوح للمصلحة القومية، يكون الرأي الجاكسوني أقل عدوانية إلى حد بعيد. إذ لم يكن متحمساً على سبيل المثال للتدخل الأمريكي في يوغسلافيا السابقة. إذ كان

الدليل على الأعمال الوحشية التي تفوق الوصف أكبر بكثير مما في الكويت، وكانت شرعية التدخل في البوسنة قوية. مع ذلك لم ير الرأي الجاكسوني أى تهديد لمصالح الولايات المتحدة كما يفهمها، وكان الويلسونيون هم القطاع الوحيد من السكان الذين رغبوا في الحرب بصورة فعلية.

في الحرب العالمية الأولى، كانت برقية «زيمرمان» وما فيها من عرض ألماني للمكسيك باسترداد الأراضي التي فقدتها في الحرب المكسيكية مقابل مساعدة ألمانيًا ضد الولايات المتحدة والإغراق المتكرر للسفن الأمريكية تحدياً للتحذيرات الأمريكية، أسباباً لإقناع الرأي الجاكسوني بضرورة الحرب. وفيما بين عامي ١٩٣٧-١٩٤١ لم يجر الولايات المتحدة للحرب العالمية الثانية استيلاء اليابانيين على مدينة «نانكينج» في الصين، ولا الأعمال الوحشية النازية في أوروبا، وإنما جرها للحرب الهجوم على «بيرل هاربر».

والحصول على الدعم الجاكسوني للحرب الباردة، كان من الضروري إقناع الجاكسونيين بأن موسكو تعد العدة لحملة نظامية واسعة النطاق للسيطرة على العالم، وبأن هذه الحملة يمكن أن تنجح إن لم تقم الولايات المتحدة بجهود دفاعية طويلة الأجل بمساعدة الحلفاء في أنحاء العالم. (بصرف النظر عن أن هذه النقطة تتضمن مبالغة واضحة في نوايا السوفييت وإمكانياتهم). وبمجرد أن اقتنع الجاكسونيون بأن التهديد السوفييتي كان حقيقياً وأن الحرب الباردة كانت ضرورية، ظلوا مقتنعين بذلك. أما الرأي الأمريكي الشعبي الداعم للحرب الباردة، فقد تقبل التطوع للحرب، وعاش تحت وطأة ضرائب غير مسبقة، وكان ما يقلقه فقط هو احتمال إخفاق الحكومة في مواصلة الحرب الباردة بما يلزمها من قوة.

لا ينبغي لأحد أن يتجاهل أهمية هذا الدعم القوي المستمر. فعلى الرغم من الشكاوى المتكررة من المعلقين وصناع السياسة من أن الشعب الأمريكي «إنعزالي» و«لا تعنيه الشؤون الخارجية»، فقد قام الأمريكيون، وسيقومون، بتضحيات مادية وإنسانية هائلة، إذا رأوا أن ذلك في سبيل المصالح الحيوية للأمة، كما يفهمونها.

هذه المشاعر الوطنية الشعبية الجماعية، ومن ورائها الروح العسكرية، تمنح الولايات المتحدة مزايا لا حصر لها في الشؤون الدولية. فمنذ الحربين العالميتين، لم تظهر أى دولة أوروبية الرغبة نفسها في سداد ثمن الوجود العالمي بالدم والمال. وتجد معظم الدول «المتقدمة» صعوبة في الاحتفاظ بقوات مقاتلة ضخمة عالية الكفاءة. وعلى الرغم من أن الوطنية العسكرية في الولايات المتحدة لا تنبع كلها من عالم الشعبية الجاكسونية، فبدون التقليد الجاكسوني كان سيصعب على الولايات المتحدة الحفاظ على هذا النوع من الوجود العسكري الدولي الذي تحظى به الآن.

التشاؤم

بالرغم من أن لدى الجاكسونيين نظرة تفاؤلية عامة فى صور عديدة، هناك إحساس عام وهام يظهر أنهم متشاؤمون. مهما كانت الرؤى اللاهوتية للجاكسونيين الأفراد، ومعتقداتهم الثقافية فى الخطيئة الأصلية، وعدم قبول اعتقاد «التنوير» بإمكانية كمال الطبيعة البشرية.

كنتيجة لذلك، يؤمن الجاكسونيون بالمذهب «القبل ألفى» *Premillennialism، ولا يؤمنون بأن المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) قريبة، بل فى الواقع يميلون للإيمان بعكس ذلك: أى بأن المسيح الدجال سيصل هنا قبل يسوع (عيسى عليه السلام)، وبأن التاريخ الإنسانى سينتهى بكارثة ولهيب مستعر يعقبهما يوم الحساب.

ليس هذا مفهوم لاهوتى لاجدوى منه. فالاعتقاد بقرب «عصور النهاية» و«المحنة العظمى»، والمفاهيم المتأصلة فى تأويلات معينة للنصوص النبئية اليهودية والمسيحية كانت قوة مؤثرة فى الحياة الأمريكية منذ العهد الاستعمارى. واليوم يؤمن عشرات الملايين من الأمريكين بأنه بإقامة دولة إسرائيل بدأ العد التنازلى لمعركة «هرمجدون» **. وربما لا يتفق عشرات الملايين غيرهم معهم على هذا التأويل للكتب المقدسة، لكنهم يقبلون الإطار التاريخى العام، ذلك أن: لا الويلسونيون ولا الهاميلتونيون، ولا حتى أى جماعة أخرى، سينجحون أبداً فى بناء نظام عالمى سلمى، والنظام العالمى الوحيد الذى يمكن أن نجده سيكون سيئاً.

يشمل هذا تضمينات عديدة. إذ يعمق الشكوكية التى يتلقى بها معظم الرأى العام الأمريكى مقترحات منح المساعدات الخارجية المثالية للمنظمات المالية الدولية والدول النامية. فمهما أرسلنا أموالاً عبر الحدود، ومهما كانت مهارة إنفاقه فى البيروقراطيات النامية، فإنها لن تخلق سلاماً على الأرض. فلقد تحطمت خطط نزع السلاح العالمى ومحاكم العدل الدولية على صخرة الشكوكية التاريخية نفسها. ويميل الجاكسونيون فقط إلى أن عدم التفكير فى هذه الأمور سيكون أفضل.

فى الواقع، هم يرون أن هذه الأمور قد تكون مؤذية. فبسبب ارتباطها بالشكوكية فى تقليد البشر لمملكة الرب، تمثل خوفاً عميقاً من نشأة نظام عالمى فاسد. وفى التعبيرات اللاهوتية، يشار

* مذهب يؤمن بأن المجئ الثانى للمسيح سوف يسبق العصر الألفى السعيد. (الترجمة).

** الموضوع الذى ستجرى فيه المعركة الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشر فى نهاية العالم – حسب العقيدة المسيحية. (الترجمة).

إلى ذلك بوصفه خوف من المسيح الدجال، الذي، حسبما يؤكد عدد كبير من المعلقين، تم تصويره في الكتاب المقدس باعتبار أنه سيأتي مع ظهور ملاك نوراني – وربما شخصية سياسية كاريزمية تقدم ما يشبه خطة للسلام والنظام العالمي، لكنها، في الحقيقة، فخ شيطاني.

كانت أمريكا الجاكسونية طيلة معظم تاريخها ترى أن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية هي المبعوث الرئيسى للشيطان على الأرض. ولأن سكان الحدود الإسكتلندية الأيرلندية نشأوا في الصراعات الدموية التي صاحبت حركة الإصلاح البريطانية، فقد وصلوا للاعتقاد بأن أسقف روما كان الرأس المدبر لمؤامرة واسعة. ولدة مائتي عام أقلق المكاث وإشاعات المؤامرات المجتمع البريطانى. إذ حاول الكاثوليك إقصاء الملك جيمس الأول ومجلس البرلمان في مؤامرات «جاي فاوكس». وخطت ماري ملكة الأسكتلنديين مع الفرنسيين للإطاحة بإليزابيث الأولى وعودة محكمة التفتيش، مع شهداء البروتستانت الذين يتم إعدامهم حرقاً فوق الخازوق. وقد شارك آخر من حكموا من آل سيتوارت في مؤامرات بابوية ضد حريات بريطانيا. وكانت التهم الحقيقية والباطلة تشير مشاعر محمومة لدى الرأي العام. في حين كان هناك تيار ثابت من الدعاية يعزز الخوف الشعبى من وحشية الفاتيكان وبراعتها وقسوتها المطلقة، وجيشها الضخم واسع الانتشار من التحالفات التأميرية السرية.

خمد الخوف من الكاثوليكية تدريجياً، لكن أثناء الحرب الباردة حل الكريملين محل الفاتيكان بوصفه الهدف الرئيسى للمخاوف الأمريكية حول قوى الشر في العالم. فقد استحوذت المؤامرة الشيوعية الدولية على المخزون القديم للخيال الشعبى الأمريكى لأنه كان يناسب القوالب الثقافية التي تأسست أيام برلمان «لونج»، والحرب الأهلية الإنجليزية، عندما استقرت المخاوف من المسيح الدجال أو المخاوف من المؤامرات العالمية إلى جانب معاداة الحكومة القوية في خيال الإسكتلنديين الأيرلنديين أجداد الأمريكيين الجاكسونيين. أما ذريات المهاجرين من أوروبا الشرقية فكان لهم نزعاتهم الثقافية تجاه التفكير التأمري، بالإضافة إلى الكره والخوف الشديدين من روسيا في كثير الحالات،

إن الخوف من عدو خارجى قوى قاس يملك طابوراً خامساً قوياً داخل الولايات المتحدة – يضم ضباطاً نوى رتب عالية يخدمونه إما بدافع الطمع أو الحماس الأيديولوجى الموجه توجيهاً خاطئاً – أقدم من عمر الجمهورية.

خلال الحرب الباردة، تركز «تراث جنون الارتياب» هذا في الحياة الأمريكية إلى حد بعيد على الكريملين، على الرغم من أن منظمات مثل جمعية جون بيرتش شهدت ارتباطات مشنومة بين

الكريملين والمؤسسة الأمريكية. وعلى الرغم من أن الدعوات المتأثرة بجنون الارتياب كثيراً ما ساعدت في كسب التأييد العام لاستراتيجية الحرب الباردة، فقد واجهت صعوبات كبيرة في الاندماج الفعال في السياسة الأمريكية منذ الحرب الباردة. فالهدف الأكبر للاهتمام العام في أمريكا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، هو بالدرجة الأولى الحلم الهاميلتونى للوصول إلى اقتصاد كوكبى متكامل تماماً، بالإضافة إلى الحلم الويلسونى بإنشاء نظام سياسى كوكبى. وقد كانت لدعوة جورج بوش الأب لنظام عالمى جديد، وقع يستحضر عالم جورج أورويل فى أذهان الجاكسونيين. إذ أن مؤسس الائتلاف المسيحى بات روبرتسون يربط الدعوة لنظام عالمى جديد بمؤامرات شيطانية يحيكها أعمدة المؤسسة الأمريكية⁽²²⁾.

أما الخوف من أن هذه المؤسسة الأمريكية فى ارتباطها بنظيرتها البريطانية، بكل ما تمثله من حركات ونخب فاسدة فى العالم القديم، تخطط بلا هوادة لتدمير الحرية الأمريكية، فهو خوف قديم لم ينحسر أبداً. وإن عنصر «جنون الارتياب» فى العالم الجاكسونى يمكن أن يركب الغضب والفرع لدى الجماهير حتى يصل إلى تولى السلطة، ولن يتأتى ذلك إلا فى ظل قيادة جاكسونية قوية فى ظروف اقتصادية شديدة السوء.

ميثاق الشرف

هناك جانب آخر فى السياسة الخارجية الجاكسونية وهو الإحساس العميق بالكرامة الوطنية، توازيه حاجة لإثبات الجدارة بحمل هذا الميثاق، وأن يكون الالتزام بمقتضيات ميثاق الشرف هذا أمراً واضحاً. فثمة أفعال تتسم بالجبن وتثير الاشمئزاز لدرجة أننا لا يمكن أن نفعلها، وثمة أشياء أخرى تتصف بالانحطاط، لا يمكن أن نقبل أن يفعلها الآخرون بنا. ويقتضى الشرف أن نؤدى بعض الأعمال الصعبة والقدرة، مهما أردنا تجنبها. ولا ينبغى أبداً التقليل من الأهمية السياسية لهذا الميثاق. فالأمريكيون مستعدون لدخول الحرب بسبب قضايا تمس الكرامة الوطنية. وإن حرب ١٨١٢ لمثال على العاطفة الجاكسونية التى أشعلت حرباً بسبب السخط من الإهانات الوطنية المستمرة على يد بريطانيا (برغم أن من عانوا معاناة مباشرة من التدخل البريطانى فى النقل البحرى الأمريكى - وهم التجار - كانوا معارضين للحرب). ولم تخمد قوة ميثاق الشرف هذا منذ ذلك الحين. وفى القرن الواحد والعشرين، ربما تفرض الكرامة الوطنية الأمريكية على الولايات المتحدة الوفاء بالتزامها نحو حماية تايوان من الغزو.

إن اعتبار الكرامة الوطنية مصلحة حيوية ينبغى الإسراع بحمايتها، كان دائماً قضية خلافية

تفرق بين الجاكسونيين والجيفرسونيين، فسياسة السلام الجيفرسونية في حروب نابليون صارت مستحيلة عندما تنامت قوة صقور الحرب. وقد تكرر هذا النمط في إدارة كارتر عندما تجمع الغضب ونفاد الصبر الجاكسوني في أساليب تعامل كارتر الجيفرسونية مع الاتحاد السوفييتي، وبينما، وإيران، ونيكاراجوا، مما أشعل ردود أفعال جاكسونية أجبرت كارتر على تحويل توجهه السياسي الأساسي، وأنتهت بإضعاف مركزه حتى خرج من البيت الأبيض. إن إجراءات تجنب الحرب التي ترحب بها الدبلوماسية الجيفرسونية، غالباً ما يراها الجاكسونيون ضعفاً ينم عن جبن، فلا يمكن أن تتعامل مع الثور إلا بأن تتحداه، وخلاف ذلك مهانة مخزية وعقيمة.

كذلك يتطلب ميثاق الشرف أن نكون على مستوى التزاماتنا، إذ أن علينا تعهدات لمن وعدناهم بالحماية. فما أن تمنح الولايات المتحدة ضماناً أمنياً أو تقطع وعداً، فلا بد من الوفاء به مهما كانت النتائج. وإن الجاكسونيين كانوا على يقين من أن فيتنام الجنوبية غير قادرة على بناء ديمقراطية، وأن المواطن الأمريكي العادي لم يكن ليعبأ بفيتنام، ومع ذلك فقد وقفوا وقفة تأييد للحرب، رغم أنهم لم يؤيدوا الاستراتيجية، وذلك لأننا وعدنا بالدفاع عن فيتنام الجنوبية. أما معارضوا الحرب من الجيفرسونيين، فكانوا يعتقدون أن خوض حربٍ دامية تأييداً لحكومة فاسدة عاجزة كان عملاً غير مشرفٍ، فعارضوا الجاكسونيين معارضة شديدة. أما ميثاق الشرف لدى الجاكسونيين، فكان يقضى بأن القتال شرف، وأن التخلي عن فيتنام الجنوبية سيكون خيانة خسيصة.

يجب علينا أيضاً - أن نواصل عملنا. فقد كان الرأي الجاكسوني يعارض بإصرار حرب ١٩٩٩ في كوسوفو في بدايتها. مع ذلك، وبمجرد أن دخل الشرف الأمريكي، بدأ جاكسونيون مثل السيناتور ماك كين في الحث على استراتيجية قتالية أقوى: كان هناك إجماع تام بينهم على عدم استبعاد خيار قوات المشاة. إنه لأمر سيئ أن تقاتل في حرب لا ضرورة لها، لكن المخل بالشرف ولا يغتفر هو أن تخسر حرباً بدأتها بالفعل.

إن السمعة أمر هام في الحياة الدولية تماماً مثل أهميتها للشرف الداخلي للجاكسونيين الأفراد. فالشرف في المخيلة الجاكسونية ليس مجرد ما يشعر المرء به في ذاته على المستوى الداخلي، بل هو أيضاً مسألة احترام ومكانة يحوزها المرء في العالم أجمع. فالجاكسونيون يتعاطفون مع الفكرة القائلة بأن سمعتنا هي ما تشكل طريقة معاملة الآخرين لنا، فعلى أن نحدد هذه السمعة: هل هي العدل في التعامل، أم الغش، أم القسوة، أم الضعف. وعلى هذا فإن المحك في أي أزمة، ليس أن نحقق ما نراه يصون كرامتنا بل إن سلوكنا في الأزمة وأسلوب حلنا لها ينبغي أن يحافظ على هذه السمعة والمكانة في العالم أجمع.

مبدأ الحرب

لأمريكا الجاكسونية أفكار واضحة بشأن طريقة خوض الحروب ومعاملة الأعداء، وما ينبغي فعله بعد انتهاء الحروب. ويرى الجاكسونيون نوعين من الأعداء ونوعين من القتال: الأعداء الشرفاء يخوضون حرباً نظيفة، ولا بد أن يعاملوا بالمثل. أما الأعداء غير الشرفاء، فحروبهم قذرة، وفي هذه الحالة لا تطبق القواعد.

والعدو الشريف هو الذى يعلن الحرب قبل بدء القتال، ويقاقل طبقاً لقواعد الحرب المعروفة، ويحترم عدداً من التقاليد مثل رفع راية الهدنة، ومعاملة المدنيين فى الأراضى المحتلة المعاملة الكريمة الواجبة، إضافة إلى النقطة الجوهرية: الإحجام عن سوء معاملة أسرى الحرب. كذلك ينبغي معاملة المستسلمين معاملة كريمة، فالعدو الذى يستسلم لعدوه، ثم ينتهز فرصة موأنية ليشن هجوماً غادراً، يكون قد تجاوز الحدود. فالخصوم الذين يلتزمون بالميثاق سيستفيدون من حمايته، أما هؤلاء الذين يريدون قتالاً قذراً، فسوف يجدونه.

نجد مثلاً شديد الوضوح لهذا النموذج فى الحرب الأهلية. فقد واجه جيش بوتوماك جيش فرجينيا الشمالية خلال الحرب، ودخلا فى عدد من أشرس المعارك وأكثرها دموية فى القرن التاسع عشر، بما فيها الفترات الطويلة من حرب الخنادق. مع ذلك سمح لروبرت إى. لى ورجاله باستسلام كريم، وعادوا - دون تعرض للإيذاء - إلى منازلهم بخيولهم وأسلحتهم الشخصية. إلا أنه تم إعدام أحد الكونفيدرالين وهو الكابتن «هنرى ويرز» بعد الحرب بتهمة إساءة معاملة أسرى الحرب من الاتحاديين فى أندرسون فيل - بجورجيا.

على الرغم من أن الهنود الأمريكيين كانوا دائماً يناهون الاحترام بسبب شجاعتهم الشخصية الفائقة، كان رأى الجاكسونى بصفة عامة يعتبرهم خصوماً غير شرفاء. إذ أن موأثيق الحرب الهندية الأمريكية (والتي تقوم على أساس الشرف أيضاً) كانت تسمح بالهجوم المفاجئ، وبقتل المدنيين، وبتعذيب أسرى الحرب. وكان هذا كله جزءاً من نظام معقد للحرب المحدودة بين الأمم القبلية؛ لكن سكان الحدود من الجاكسونيين لم يكونوا، ولم يرغبوا فى أن يكونوا، دارسين للتنوع متعدد الثقافات. وحسب التعبير الجاكسونى، كانت الخطط الحربية الهندية تتضمن شكلاً من أشكال القتال يتسم بعدم الشرف والخسة والجبن. وقد أدى الغضب من هذه التكتيكات أو الخطط الحربية بالجاكسونيين إلى التخلي عن القيود التى فرضتها عليهم موأثيق الحرب الخاصة بهم. وتحولت الصراعات الشنيعة بطول الحدود إلى سلسلة من معارك الإبادة الجماعية، شعر كل من

الطرفين فيها بأن الطرف الآخر كان ينتهك كل قاعدة للسلوك الإنساني.

أما اليابانيون، وهم شعب آخر لديه ميثاق حرب بالغ التقدم يقوم على الكرامة الشخصية، فكان من سوء حظهم أن خلقوا الانطباع نفسه عند الجاكسونيين. فالهجوم «الغادر» على بيرل هاربر - في الواقع كان خطأ كتابي هو ما منع اليابان من إعلان الحرب قبل الهجوم - أثار غضب الجاكسونيين، الذين كانوا بالفعل يرتابون في اليابان بناء على أسس عرقية، وأجج هذا الغضب سنوات من التقارير التي قدمتها الإرساليات حول الأعمال الوحشية اليابانية في الصين. وقد أشعل سوء المعاملة الشديد لأسرى الحرب الأمريكيين (على سبيل المثال في مسيرة الموت في شبه جزيرة «باتان» في الفلبين) غضباً أشد. فالتكتيكات القتالية اليابانية - التي تتفق أيضاً تماماً مع المفاهيم الثقافية اليابانية للشرف - أكدت فحسب الأفكار الأمريكية عن العدو الباسفيكي بوصفه يتسم بالقسوة والغدر والوحشية. وساهم ذلك في التكثيف اللاذع للقتال في المسرح الباسفيكي، والذي جاء مفصلاً بصورة شديدة البرودة في التاريخ الذي كتبه جون دوير عن: «حرب بلا رحمة»⁽²³⁾.

لقد أصبح الغضب الشعبي تجاه اليابان بعد فترة قصيرة القوة المهيمنة في السياسات الأمريكية. وبحلول صيف ١٩٤٥ كان الرأي العام الأمريكي معداً تماماً لغزو اليابانيين في عقر دارهم، لو وصل الأمر لذلك، حتى لو كان هؤلاء يدافعون بذلك العناد الذي ميز القتال في أوكيناوا⁽²⁴⁾. (دون اعتبار لحياة المدنيين).

مع هذه الخلفية، ربما كان الأمريكيون الذين قرروا استخدام القنبلة الذرية على حق من أن استخدام الأسلحة أنقذ أرواحاً أخرى وليس فقط أرواح الجنود الأمريكيين. فلو كان غزو الجزر اليابانية يتقدم باستمرار، واستمرت الحرب لستة أشهر أو اثني عشر شهراً أخرى كان من الممكن أن يموت ملايين المدنيين اليابانيين في الغارات التقليدية التي كان يمكن أن ترتفع كثافتها بسرعة لأن قوات أخرى من المسرح الأوروبي كانت تركز ضرباتها ضد اليابان، ولأنه تم تخصيص الطائرات الأمريكية بكامل طاقتها وكل إنتاج الذخائر لمهمة إنهاك المقاومة اليابانية، ومعاقبة التهور الياباني. وربما نتجت وفاة عدة ملايين أخرى من المدنيين عن المجاعات، والأمراض، وتعرضهم للقصف المنتظم خلال تنفيذ القوات الأمريكية لمهمة الرد على قصفهم بالقنابل ليعودوا إلى العصر الحجري - حسب تعبير الجنرال كورتيس إي. ليماي - قائد القصف الاستراتيجي بالقنابل (والذي أصبح لاحقاً عام ١٩٦٨ مرشحاً كنائب لمرشح حزب الأقلية الشعبي جورج والاس). يقول ليماي في إحدى المقابلات: «سأخبرك ما هي الحرب. عليك أن تقا تل الناس، وعندما تكون قد قتلت عدداً

كافياً منهم، فسوف يتوقفوا عن القتال»⁽²⁵⁾.

على النقيض من ذلك، على الرغم من أن الألمان قد ارتكبوا جرائم شنعاء ضد المدنيين، وضد أسرى الحرب، (وخاصة أسرى الحرب السوفييت) خلال الحرب، كان سلوكهم (مع استثناءات معينة خاصة في معاملة الطيارين الذين أسقطت طائراتهم) تجاه القوات المسلحة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية تتفق بدرجة أكبر مع الأفكار الأمريكية عن الشرف العسكري. لقد وجهت ألمانيا إعلاناً رسمياً للحرب، واحترمت مع استثناءات معينة الاتفاقيات الدولية في معاملة أسرى الحرب الأمريكيين، وقاتل جنودها بشراسة لكن طبقاً لما يعتبره الجنود والضباط الأمريكيون من مبادئ الحرب وأخلاقياتها. ونتيجة لذلك، وبالرغم من إجرام النظام النازي الذي لا حدود له، نال الجيش الألماني الذي خدمه جيداً، ولدة طويلة، قدراً من الاحترام من الأمريكيين (وأولاد عمومهم البريطانيين). وكان الجنرال إروين روميل يعتبر كبطل عسكري بين الجاكسونيين - خصماً شريفاً. لم يحز أى مقاتل ياباني هذه المكانة، على الرغم من شجاعة جنودها الشخصية الجديرة بالاعتبار، وجراءة قادتها وأدائهم الرائع أحياناً في مواجهة التفوق العسكري الأمريكي الساحق.

إذا كانت ألمانيا قد تجنبت أقصى درجات غضب الشعب الأمريكي الناتج في الحرب، فإنها قد خضعت مع ذلك لمدى كامل شديد من العنف الذي سيؤيده الرأي العام الأمريكي تماماً، بل وسيصر عليه، في إطار الحرب الشريفة.

كان للرأي الجاكسوني قناعات قوية في موضوع استخدام القوة. ويرجع تاريخ كثير من هذه القناعات إلى ما قبل الثورة بوقت طويل، وظهرت مع حرب الملك فيليب بين المستوطنين والهنود في ماساشوستس في القرن السابع عشر.

إن القاعدة الأولى للحرب هي أن الحروب ينبغي أن يكون القتال فيها بكل قوة متاحة، ويرى الرأي الجاكسوني أن استخدام قوة محدودة أمر بغيض. ويعتبر أن عبارة «حرب محدودة» إجتماع للفظين متناقضين. إذ أن هناك طريقة واحدة فقط للقتال: لا بد أن تضربهم بأقصى شدة ممكنة، وبأقصى سرعة ممكنة، وبأكبر قدر ممكن. أما غير ذلك فهو عبث. كانت هذه استراتيجية أوليفر كرومويل في أيرلندا، وكانت استراتيجية أندرو جاكسون في حروبه مع الهنود. كذلك كانت استراتيجية بوجلاس ماك آرثر في كوريا، وكانت ما أراد الجاكسونيون عمله في فيتنام بشدة. وقد كان فشلاً متكرراً من السلطات السياسية أن تحارب بهذه الطريقة في فيتنام، لدرجة أن تأييد الجاكسونيين للحرب تآكل تماماً. وبينما تقبل المدارس الثلاث الأخرى لأسباب مختلفة فكرة وضع حدود لأهداف المرء في الحرب ولمدى القوة التي يعد المرء لاستخدامها، يرى الجاكسونيون الحرب

بوصفها زر إما مفتوح on أو مغلق off. وهم لا يحبون فكرة العنف غير محدد الأبعاد، فإما أن المصالح هامة بما يكفي للقتال من أجلها، وفي هذه الحالة عليك القتال بكل ما أوتيت من قوة، أو أنها ليست هامة بما يكفي للقتال من أجلها، وفي هذه الحالة عليك أن تهتم بشأنك وتقبع في المنزل. إن الدخول في حرب محدودة هو أحد أكثر القرارات السياسية التي يمكن لرئيس أمريكي أن يتخذها تكلفة، ولم ينج منها ترومان ولا جونسون.

أما المفتاح الثاني للمفهوم الجاكسوني عن الحرب فهو أن الهدف الاستراتيجي والتكتيكي للقوات الأمريكية هو فرض إرادتنا على العدو بأقل عدد ممكن من الضحايا الأمريكيين . فإن ميثاق الشرف العسكري لا يحول الحرب إلى رياضة، إنها عمل جاد قاتل. إنها ليست فروسية مبارزة القرون الوسطى، أو ساحة قتال منظمة في أوروبا القرن الثامن عشر، حيث كانت تعد مهاجمة المرء لأعدائه فجأة أو ليلاً أمراً سيئاً. فلا يمكن لدولة أن تغامر بأرواح جنودها لتقاتل حسب القواعد. لقد أصيبت بعض قطاعات الرأي في الولايات المتحدة وخارجها بصدمة ورعب في آن واحد أثناء حربي الخليج وكوسوفو، بسبب الطريقة التي هاجمت بها القوات الأمريكية العدو جواً دون الانخراط في قدر كبير من القتال البري. كانت اللحظات الختامية للحرب على العراق* تشبه موقف صيد الدواجن أي ضرب العدو دون التعرض للخطر، وقد ترك هذا انطباعاً شديداً بالإعلام.

يرفض الجاكسونيون مثل هذه الأفكار على الفور. ومادام صناع الشر من الأجانب قد اضطرونا للدخول في الحرب، فمهما كان ما يعانيه ضحايا الطرف الآخر، فإن الواضح بذاته أنه خطأ قادتهم وليس خطأ الولايات المتحدة. إضافة إلى أن الواجب الواضح على القادة الأمريكيين هو سحق القوة المنظمة ضدنا بأقصى ما يمكن من سرعة ودقة واحتراف. ومن واجبهم أيضاً تحقيق هذه الأهداف بأقل ما يمكن من خسائر في الأرواح الأمريكية. ولا بد أن يكون النصر هو الاهتمام الأول للقادة، ويكون صالح جنودهم هو الاهتمام الثاني. أما الشهرة بتجنب إحداث خسائر في الأرواح في صفوف العدو كلما أمكن، فلن تعزز شهرة سمعة أي قائد أمريكي.

إن تاريخ أكثر من ١٢٥٠ صراعاً مسلحاً بين قوات الولايات المتحدة والشعوب القبلية في شمال أمريكا، يظهر العديد من الأمثلة التي كانت القوات الأمريكية فيها تتمتع بتفوق في التقنية وقوة نيران يمكن مقارنتها بما كان في حرب الخليج⁽²⁶⁾. وتظهر السجلات بشكل روتيني تفاوتاً

هائلاً بين أعداد ضحايا القوات الأمريكية والقوات القبلية. ولم يكن هناك أى شك على الإطلاق فى عقول القادة الأمريكيين من أن تحقيق ذلك التفوق الكاسح، واستغلاله إلى أقصى مدى لتأمين النصر الكامل، كان هو ما يفترض عليهم عمله. فأن تموت مثل جورج أرمسترونج كوستر حماقة أكثر منه شجاعة.

يتبنى الرأى الجاكسونى رؤية واسعة للأهداف المسموح بها فى الحرب. ومرة أخرى، فى انعكاس لميراث ثقافى عريق، يعتقد الجاكسونيون أن رغبة العدو فى القتال هدف مشروع للحرب، حتى لو تضمن ذلك هجوم القوات الأمريكية على أرواح ومؤسسات وممتلكات مدنية. وتقدم الحروب ضد الاستعمار، والثورة، والحروب ضد الهنود دليلاً دامغاً على هذه الرؤية. وكان الصراع الدائر بين العناصر المؤيدة للرق والمعارضة له فى كانساس قبيل الحرب الأهلية، يتم بهذه الروح أيضاً. وقد أظهرت مسيرة «شيرمان» إلى البحر أن درجة استهداف الروح المعنوية المدنية عن طريق العنف والتدمير المنظم، كان يمكن أن تصبح استراتيجية قتالية معترف بها، بسبب القبول الشعبى واسع النطاق لها.

من المحتمل، كنتيجة لحرب الحدود، أن يكون الرأى الجاكسونى قد وصل إلى الاعتقاد بأن شجاعة الأمة المعادية وليست القدرة القتالية لجيوش العدو، هى الباعث الرئيسى للحرب. إذ لم يكن يكفى أن "تهزم" قبيلة فى معركة، بل كان لا بد من نزع روح القتال من القبيلة وإقناعها تماماً وبصورة مطلقة بأن المقاومة كانت وستظل دائماً مدمرة ولا طائل منها. ولكى يحدث هذا، كان لا بد أن تكون الحرب فى أرض العدو: كان لا بد أن تحرق القرى، ويتم تدمير مصادر الغذاء، ويقتل المدنيون. ومن أصغر طفل إلى أكبر الأفراد سناً وأكثرهم حكمة ووقاراً، كان يجب على كل فرد من أفراد الأمة المعادية فهم أن استمرار المقاومة المسلحة استجابة لرغبة الشعب الأمريكى، مهما كانت هذه الرغبة، ليست خياراً مطروحاً. فينبغى على زعامة القبيلة أن تفرض نظاماً صارماً على شبابها المتهورين، فإنه لو اجتمع نصف دسنة من المراهقين فى جماعة مغيرة، سيؤدى ذلك إلى إنزال عقوبة فورية رهيبة لا سبيل لدفعها بالمجتمع بأسره، وربما تهدد وجود الشعب نفسه.

مع تطور القوة الجوية، وبعدها الأسلحة النووية، اتخذ هذا القبول الثقافى المستمر لاستهداف المدنيين أهمية جديدة. فقد احتج الويلسونيون والجيوفرسونيون على الترهيب المتعمد بإلقاء قنابل على أهداف مدنية فى الحرب العالمية الثانية. ومنذ عام ١٩٤٥ كان هناك قدر كبير من المراجعة المؤلمة للقرار الأمريكى باستخدام القنابل الذرية ضد هيروشيما ونجازاكى. ولم يؤثر أى شعور بالآلم تأثيراً يذكر على الرأى الجاكسونى بأن إلقاء القنابل كان قراراً صائباً ومبرراً. وخلال الحربين الفيتنامية

والكورية، كانت هناك اقتراحات جادة في الجماعات الجاكسونية باستخدام الأسلحة النووية، إذ ما سبب امتلاكها غير ذلك؟ وكان السبب الوحيد الذي يجده الجاكسونيون دائماً مقنعاً لعدم استخدام الأسلحة النووية هو الخوف من الثأر أو رد الأذى بمثله.

لدى الجاكسونيين كذلك أفكار قوية عن كيفية إنهاء الحروب. «لا بديل للنصر» كما قال الجنرال ماك آرثر؛ والعلامة الوحيدة المؤكدة للنصر هي أن تستسلم قوات العدو دون شروط. وتتماهلاً مثلما يستاء الرأي الجاكسوني من فرض حدود على الأسلحة والتكتيكات الأمريكية، فإنه يستاء أيضاً من التوقف قبل تحقيق النصر.

لم يكن الاستسلام غير المشروط دائماً مطلباً فعلياً ومطلقاً. فاليابانيون على سبيل المثال كانوا مقتنعين بعد إعلان «بوتسدام» بأنه مع إصرار الولايات المتحدة على الاستسلام غير المشروط، وقبل الشروط، كان بإمكان اليابانيين الاحتفاظ «بالنظام الإمبراطوري» بعد الحرب. مع ذلك، كان فقط هناك كثير مما يخضع لفكرة أن كل المقاومة لا بد أن تتوقف، وأن على قوات الولايات المتحدة الدخول بلا مقاومة، واحتلال الدولة المستسلمة، وأن يتم الإذعان للأهداف السياسية للحرب، بأكملها.

وعندما اجتمع ذلك مع غضب وكراهية من ذلك النوع الذي حرك الرأي العام الأمريكي في عام ١٩٤٥، أدرك القادة السياسيين أنهم لا يملكون المرونة اللازمة لقبول الاستسلام المشروط أو الحل الوسط للحرب، حتى قى مقابل التكاليف الباهظة لغزو الأراضي اليابانية في وقت الخوف المتزايد من النوايا السوفيتية. وعندما ناقشت هيئة الأركان المشتركة إمكانية غزو «كيوشو»، في أقصى جنوب الجزر اليابانية الكبرى، أوضح الأدميرال وليم ليهي أنه قد يقتل أو يجرح ٢٦٨.٠٠٠ أمريكي من قوة الغزو البالغ عددها ٧٦٦.٠٠٠⁽²⁷⁾. أما غزو جزيرة «هونشو» الرئيسية، والذي تم مبدئياً التخطيط للقيام به في ربيع عام ١٩٤٦، فكان مقدراً له أن يكون أكثر تكلفة إلى حد بعيد.

وفي حين أدى تصور هذا العدد للخسائر في الأرواح بعدد من المسؤولين الأمريكيين إلى مناقشة مسألة تعديل صيغة الاستسلام غير المشروط، أخبر وزير الخارجية جيمس ف. بيرنز الرئيس ترومان، بأنه قد «يصلب» لو أنه تراجع عن هذه الصيغة، تلك الصيغة التي نالت ترحيباً شديداً عندما أبلغها ترومان للكونجرس في خطابه الأول كرئيس للجمهورية، وقد وافق ترومان - بحكمة - على ذلك⁽²⁸⁾. ولأنه لم يخضع للاختبار باعتباره قائداً قومياً، كان يفتقر إلى المنزلة التي تمكنه من تحذير طلب «روزفلت»، واسع الانتشار والذي تم التصريح به مراراً، للاستسلام غير المشروط. ولم تكلف الحرب المحدودة، في كوريا وفيتنام على التوالي، الرئيسين ترومان وجونسون وظيفتهما

فحسب؛ بل إن عجز جيمى كارتر عن حل أزمة الرهائن الإيرانية، بانتصار حاسم واضح، دمر أى أمل له فى الفوز بانتخابات ١٩٨٠. وربما كان رفض جورج بوش الأب الإصرار على استسلام غير مشروط فى العراق قد كلفه الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢. فبالنسبة للرؤساء الأمريكين جميعاً، تثبت صحة مقولة ماك آرثر: «لا بديل عن النصر».

وبدون شك، بمجرد أن يعرض العدو استسلاماً غير مشروط، يستلزم ميثاق الشرف التعامل معه بشهامة. فقد أطعم جرانت رجال لى من مؤن الاتحاد. وكانت اتفاقية شيرمان الأصلية مع جيش الجنرال جوزيف جونستون الفيدرالى، باللغة الكرم لدرجة إلغائها فى واشنطن. أما جنود الاحتلال الأمريكى فى كل من ألمانيا واليابان ففقدوا، بسرعة كبيرة، ضغيتهم تجاه الأعداء المهزومين؛ وليس دائماً بلا مبالاة، كان الجنود الأمريكيون فى أوروبا يقدمون ألواح الشيكولاته والسجائر والجوارب المصنوعة من النايلون للمواطنين حتى قبل أن يتوقف صوت المدافع. وقد تلاشى التنافر العرقى المرير الذى كان يلون حرب الباسفيك، بسرعة بعد الحرب. كانت الدول المهزومة تحت الاحتلال الأجنبى دائماً أماكن تعمها الفوضى، ونادراً ما كان الشباب الذين يبعدون آلاف الأميال عن منازلهم وأسرهم، وعودتهم المعارك تحمل المشاق، هم أكثر الضيوف وداعة، لكن لم يتصرف المحتلون الأمريكيون، لا فى اليابان ولا فى ألمانيا، مثلما فعلت قوات الاحتلال السوفييتى فى ألمانيا الشرقية، حيث ظل السلب والنهب والاغتصاب والقتل منتشراً لشهور بعد الاستسلام.

فى كل من ألمانيا واليابان، وضعت الولايات المتحدة فى البداية تصوراً لاستراتيجية احتلال قاسية مع عدد كبير من محاكمات جرائم الحرب، وقواعد صارمة للنظام الاقتصادى، تقترب إلى حد ما من البرنامج الجمهورى المحافظ الأصلى فى جنوب الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب الأهلية. لكن فى الحالات الثلاث جميعاً، فقد الأمريكيون المنتصرون بسرعة شهيتهم للانتقام من الجميع فيما عدا أكثر منتهكى الميثاق فظاعة. ولم تصر الولايات المتحدة فى أى مكان على تعويضات اقتصادية لمصلحتها الخاصة. ولم يكن هناك أى تأييد شعبى يذكر للإجراءات العقابية طويلة الأجل. ومهما كان ما قيل فى ذروة المعركة، فإنه حتى أشد أنصار إعادة البناء راديكالية رأوا عودة الجنوب النهائية إلى حقوقه ووضع السياسى القديم. وبالطريقة نفسها، عقب توقف إطلاق النار مباشرة فى الحرب العالمية الثانية، افترض الرأى العام الأمريكى ببساطة أن الهدف الأساسى لليابان وألمانيا كان استرداد مكانتهما فى المجتمع الدولى.

ليس كل فرد مؤهلاً لمثل هذا التعامل اللين المتساهل فى ظل الميثاق. وبصفة خاصة، سيلقى من يكررون الانتهاكات عقوبات قاسية على نحو متزايد. وعلى الرغم من أن كثيراً من الأمريكين

كانوا ثائرين بسبب السلام المؤلم والجشع الذي فرض على المكسيك بعد الحرب المكسيكية عام ١٨٤٨ (شعر يوليسيس جرانت بأن الحرب الأهلية كانت جزئياً عقاباً من الله بسبب الجرائم الأمريكية ضد المكسيك)، أوجد سجل الخيانة والقسوة الطويل لسانتا آنا، تأييداً واسعاً لكل من الحرب والسلام. إن نموذج حرب الحدود الذي كان يمكن فيه للانشقاقات في قبيلة معينة أن تجدد الحرب بواسطة انتهاك لاتفاقية ما، قد ساعد في تعزيز الاعتقاد الجاكسوني بأنه لا جدوى من إقامة معاهدات، أو احترامها، مع «الرعاع».

وجدير بالذكر أنه في الصراعات الدولية في القرن العشرين، لم تكن هناك ردود أفعال شعبية بارزة تدعو إلى معاملة أشد قسوة للأعداء المهزومين. وقد تمتع الدبلوماسيون الأمريكيون بصفة عامة، بحرية التصرف في إعادة بناء العلاقات مع الأعداء الذين قبلوا الهزيمة أو اعترفوا بها. ولم تكن هناك طلبات عامة للتعويضات بعد أي من الحربين العالميتين، كما لم تقدم الولايات المتحدة للاتحاد السوفييتي كشف حساب بتكاليف الحرب الباردة. ولا ينبغي بالضرورة أن يعتبر ذلك علامة على السمو الأخلاقي؛ فقد عانى الفرنسيون والبريطانيون وفوق هذا وذاك السوفييت على يد الألمان أكثر بكثير مما عانى الأمريكيون. لكن الميل إلى معاملة العدو المهزوم معاملة كريمة يظل كما كان دائماً عنصراً من عناصر الشعور الجاكسوني تجاه الحرب.

على صعيد آخر، عندما يفتقر العدو الأجنبي إلى حسن تقدير الاستسلام، يحمل الجاكسونيون صفات قد تستمر لعقود. فبعض جذور الشعور المعادي للصينيين في الولايات المتحدة اليوم يرجع تاريخها إلى سوء معاملة الصينيين والكوريين الشماليين للأسرى الأمريكيين أثناء الحرب الكورية. وتظل إمدادات الطاقة والغذاء الأمريكية لكوريا الشمالية، بل ودون شك أي ارتباط بهذا النظام المتحدى، أمراً غير مرغوب لدى الجاكسونيين للسبب نفسه. ولم يغفر الرأي الجاكسوني أبداً لنظام «الملاي» الإيراني، ولا لسفاكي الدماء في ليبيا، ولا لفيدل كاسترو، جرائمهم ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديهم لها – ولن يغفر لهم، حتى يعترفوا بأخطائهم.

إن فشل الاتحاد السوفييتي في إعلان استسلام رسمي، وعدم انتهاء الحرب الباردة بطريقة يمكن أن تكون علامة للانتصار على الاتحاد السوفييتي، قد زاد من تعقيد السياسة الأمريكية تجاه روسيا في ما بعد الحرب الباردة. خسر الاتحاد السوفييتي الحرب الباردة خسارة مطلقة وغير مشروطة، وعانت روسيا دماراً اقتصادياً واجتماعياً يشبه ما عانته أي قوة خاسرة في حروب القرن العشرين الكبرى. لكن لأنها لم تستسلم، لم يتحول الرأي الجاكسوني مطلقاً إلى حالة إكرام المهزومين. ورغم أن الويلسونيين والهاميلتونيين والجيفرسونيين أيدوا جميعاً إعادة البناء والدعم،

تسببت عدم الموافقة الجاكسونية في تقلص الجهود الأمريكية بصورة حادة. كانت النصيحة تقدم بكل سرعة وسخاء، ويتقلص هذا السخاء عند الدعم المادى.

ليس هذا عرضاً كاملاً لأثر القيم والمعتقدات الجاكسونية فى الولايات المتحدة، فلأفكار الجاكسونية أثر فعال فريد فى مجالات مثل السياسة الاقتصادية وسياسة الدفاع. وبناء على قناعة بأن هدف الحكومة الأول هو الدفاع عن مستويات المعيشة فى الطبقة المتوسطة، يميل الرأى الجاكسونى بطبيعته إلى تطبيق إجراءات الحماية، وتوفير المزايا التجارية للسلع الأمريكية فى الخارج. مع السعى لحرمان السلع الأجنبية من تلك المزايا. كان الجاكسونيون مزارعين فيما مضى، أما اليوم فيميلون للعمل فى مجالى الصناعة والخدمة. وهم يحرصون على حماية الوظائف الأمريكية حتى ولو كان ذلك على حساب درجة ما من «الكفاية الاقتصادية»، ويرون أن هذه هى المهمة الطبيعية والمباشرة للسياسة التجارية للحكومة الفيدرالية. كذلك يمكن اقناع الجاكسونيين بأن اتفاقية تجارية ما تعمل لصالح العمال الأمريكيين، لكن عملية إقناعهم تستلزم جهداً كبيراً. والجاكسونيون أيضاً على أساس ثقافى واقتصادى يرتابون فى فوائد الهجرة، ويرون أنها تمثل خطراً على تماسك المجتمع الشعبى، وتتسبب فى التنافس على أجور جديدة منخفضة للوظائف. ويرى الجاكسونيون أن كلا الأمرين لا يصنعان سياسة حكومية مرغوبة.

تقييم المدرسة الجاكسونية

كان أثر للجاكسونيين فى التاريخ الأمريكى عظيماً وما يزال. فلا يمكن أن تشن الولايات المتحدة حرباً بولية كبرى دون دعم جاكسونى، فإذا دخلت الحرب، لا يمكن للسياسيين إنهاؤها بأمان إلا بشروط جاكسونية. ومن منظور أعضاء المدارس الأخرى، ومنظور الكثير من المراقبين الأجانب، يعنى تفضيل النزعة الجاكسونية لمسار فعل دون غيره أن الولايات المتحدة ستذهب إلى أقصى مدى، وتتحرك بأقصى سرعة، وبمفردها تماماً، سعياً وراء تحقيق أهدافها. فإذا لاقت النزعة الجاكسونية معارضة قوية، ستكون حركة الولايات المتحدة شديدة البطء، وربما لن تتحرك على الإطلاق. إن فهم بنية المعتقدات والقيم الجاكسونية هام لكل من أراد أن يستشرف مسار السياسة الأمريكية من المراقبين فى الخارج والداخل.

إذا قلنا أن المذهب الجاكسونى فى السياسة الخارجية مثير للجدل، سيكون قولنا أقل من الحقيقة. فالحق أن هذا المذهب قد سبب قدراً كبيراً من الصداع لصناع السياسة الأمريكية عبر تاريخها. كما أن هذا المذهب أدى بوراً فى خلق اعتناق فكرة أن الولايات المتحدة قد أدمنت

دبلوماسية رعاية البقر الفجة، وهي فكرة أدت إلى تراجع الثقة الدولية في حكمة سلوك الولايات المتحدة واتساقه وقابلية التنبؤ به، مما يضع مسئولية خطيرة وحقيقية على كاهل السياسة الخارجية الأمريكية.

ورغم ما في السياسة الجاكسونية من قصور وعوائق مؤكدة، فإن هذه السياسات تمثل عناصر قوة لا غنى عنها لأمريكا. ورغم أن الويلسونيين والجيفرسونيين وحتى الهاميلتونيين، ببنيتهم الأكثر دقة وتفصيلاً، لا يعترفون بذلك، فإن كل مدرسة أمريكية تحتاج الجاكسونيين ليوفروا لها احتياجاتها. فلو كان الشعب الأمريكي قد أظهر سمات المقاتلين الفرنسيين، مثلاً، في الحرب العالمية الثانية، لكان نصيب الهاميلتونيين أو الجيفرسونيين أو الويلسونيين ضئيلاً في صياغة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أمريكا الجاكسونية، كما يشيع في الثقافات الشعبية الأمريكية، منفتحة وليبرالية. أما غير الجاكسونيين في الوطن وخارجه، فمفرومون بالسخرية مما يعد سجلاً مخزياً للعنصرية، والالتزام بأشكال من العقيدة المسيحية يراها الكثيرون غير أصيلة بل متعصبة. والمؤكد أن أمريكا الجاكسونية لم تكن في طليعة النضال من أجل حقوق الأقليات، ولم تكن بالضرورة مكاناً تبحث فيه عن أساليب الفن الطليعي، أو التأملات الفلسفية الفارقة في مسألة مثل موت الرب. ولكن التغير في الثقافة الشعبية يقاس بالعقود والأجيال، وليس بالدورات الانتخابية، وبهذا المقياس تتحرك أمريكا الجاكسونية بسرعة فائقة. فالمؤسسات العسكرية انتقلت من الفصل الحاسم بين البيض وغيرهم، إلى الهجوم على العنصرية هجوماً حاداً حقيقياً في مدة خمسين سنة. وفي الحياة المدنية يأتى الاعتقاد بأن اللون لا يقف عائقاً أمام عضوية مجتمع الشرف الجاكسوني، ليزيح معتقدات سابقة. وكما أن الجنوبيين الذين أحرق أجدادهم الصليبان تحدياً للكنيسة الكاثوليكية يعملون على نحو طيب مع الكاثوليك في كل المجالات الاجتماعية والثقافية بل والدينية، فإننا نرى تاكلاً مستمراً للحواجز العرقية.

تؤدي أمريكا الجاكسونية خدمة أخرى بتقديم مساهمة كبرى، إن لم تكن معلنة، لما تفخر به أمريكا من «قوة لينة». إذ أن ما يجذب الناس للولايات المتحدة، ليس مجرد التزام الجيفرسونيين بالحرية والمساواة، ولا سجل الويلسونيين في النزوع إلى الخيرية ومعاداة الاستعمار ودعم الديمقراطية، ولا هو حتى النجاح التجاري الذي نتج عن السياسات الهاميلتونية. فربما يتخطى كل هذا أنها مشهد لدولة تصلح لأن يعيش فيها عامة الناس،

ومكان يستطيع الناس العاديون فيه التعبير، وهم يعبرون بالفعل، عن أنفسهم ثقافياً، واقتصادياً، وروحياً دون أى مانع. كما أن نمط الحياة الاستهلاكي في الولايات المتحدة، ونتائج السياسة الفيدرالية التي تثرى الطبقة المتوسطة وتجعلها طبقة لملك المنازل والسيارات، جعلها تكتسب كثيراً من المعجبين في الخارج. كذلك فإن الثقافة الشعبية التي نتجت للمرة الأولى في التاريخ الإنساني، عن ملايين من الناس العاديين ممن لديهم ما يكفي من مال في جيوبهم، وما يكفي من الوقت بين أيديهم لدعم ثقافة شعبية لديها موارد أكبر مما لدى الثقافة الرفيعة للأرستقراطيين والنخبة، هي أكثر ما يحبه مئات الملايين من الأجانب في الولايات المتحدة، ونشر هذه الثقافة يجعل عدة ملايين من الأجانب يشعرون بارتباطهم، بصورة ما، أو حتى بأنهم جزء من الولايات المتحدة. كذلك فإن الحيوية الثقافية والاجتماعية والدينية لأمريكا الجاكسونية وعدم تقليديتها - بما في ذلك ولعها بوسائل التسلية مثل مصارعة المحترفين - هي أحد أهم إنجازات السياسة الخارجية للدولة.

وقد يكون جديراً بالذكر أيضاً أن صور النزعة الأمريكية للعنف والقدرات العسكرية والقوى الاستخباراتية ورجال الشرطة والمباحث السرية الأمريكية، التي تنتشر على نطاق واسع في وسائل الإعلام، يحتمل أن تزيد من الاحترام الدولي للقوة الأمريكية، ولا تشجع على محاولة اختبارها.

ولكن هذا التقييم الإيجابي أساساً لن يكتمل دون التعرض لأخطر مشكلتين تواجهان المدرسة الجاكسونية على نحو متكرر بالنسبة لصناع السياسة الأمريكية. وتتبع كلا المشكلتين من الاختلافات الثقافية والأيدولوجية الواسعة التي تفصل النظرة الجاكسونية عن المدارس الأخرى.

المشكلة الأولى هي الفجوة بين وعود الهاميلتونيين والويلسونيين، وبين أداء الجاكسونيين. فالمدارس ذات التوجه الكوكبي والبنية النظامية ترى القوة الأمريكية باعتبارها مورداً يمتد لتحقيق أهدافها بعيدة المدى. ولا تتمتع كثير من الالتزامات التي ترغب في أدائها، ولا المؤسسات التي تريد إنشائها، ولا السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب في تعزيزها، بدعم الجاكسونيين وتأييدهم، وفي بعض الحالات، تثير اعتراضاً جاكسونياً عنيفاً. وهذا يضع الهاميلتونيين والويلسونيين بصورة متكررة في وضع حرج. وفي أحسن الأحوال يحاولون دفع المعاهدات والقوانين والمخصصات المالية من خلال كونجرس متجهم معترض. وفي أسوأ الأحوال يجدون أنفسهم مضطرين لمواجهة عسكرية دون دعم جاكسوني. وفي أغلب الأحوال تتعدد

جوانب الأنشطة العسكرية التي يرغبون في متابعتها، لتتضمن حرباً محدودة أو قوات حفظ السلام. ولا يشيع هذا في الغالب داخل الجيش أو في الدولة بصفة عامة. ولأن صناع السياسة محاصرون بين التزاماتهم (وجماعات الضغط الهاميلتونى الويلسونى جيداً التنظيم، وجماعات الضغط التي غالباً ما تكون ضربتها السياسية مسئولة على الأقل جزئياً عن هذه الالتزامات) وبين عدم القبول الصريح للأفعال المطلوب إنجازها، فإنهم يترددون ويغيرون اتجاههم من جانب لجانب فجأة، وغالباً ما يقدمون عرضاً غير مؤثر. وهذه هي إحدى المشكلات البنيوية في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد تفاقمّت بسبب البنية المنقسمة على نفسها للحكومة الأمريكية، وعادات مجلس الشيوخ وقواعده التي تتيح للمعارضة المصممة فرصاً عديدة لمنع عمل ما لا يعجبها.

أما المشكلة الثانية فلها أصل مشابه ولكن بنية مختلفة. فإن الرأي الجاكسونى بطى في التركيز على قضية معينة في السياسة الخارجية، وأكثر بطناً في إقامة التزام طويل المدى بمتابعة سياسة معينة بنشاط وقوة. وبمجرد أن يتم هذا الالتزام، يصبح من الأصعب إيجاد رأى جاكسونى مغاير. ويصدق ذلك بصفة خاصة حينما يتضمن التغيير التغلب على إحدى الأولويات العقلية المتأصلة في الثقافة الجاكسونية. إذ يكون من الصعب للغاية على سبيل المثال، تحويل إجماع مؤسس على طابع «الصقور» إلى اتجاه «الحمام» والعكس بالعكس. أما أصعب المهام على الإطلاق فهي الاحتفاظ بتأييد سياسة تتجنب تقديم إجابات براقة غير ملائمة، وتفضل عليها أساليب أخرى أكثر تعقيداً. فمجرد دخول الجاكسونيين في حرب سواء في فيتنام أو في الخليج العربى، يكون من الصعب للغاية إخراجهم منها دون تحقيق ظروف النصر الكامل. وما إن تم اعتبار الصين الشيوعية أو فيتنام بولة معادية، يكون من الصعب للغاية إيجاد تأييد لتطبيع العلاقات، أو الأسوأ من ذلك، توسيع المساعدة الأجنبية.

هذه المشكلات المسئولة عن مصادمات النظام المتكررة، والمآزق التعسة في السياسة الخارجية الأمريكية، لا يمكن حلها من جنورها. فهي تعكس اختلافات عميقة في المنظور والمصالح بين جماعات كثيرة في المجتمع الأمريكى، وإن وظيفة مؤسساتنا هي الفصل في هذه المنازعات وإيجاد حل وسط لها وليس القضاء عليها.

إن محاولات صناع السياسة في المدارس الثلاث الأخرى للالتفاف حول هذه القضايا، غالباً ما تضخم المشكلة التي تتمثل في المسافة الثقافية والسياسية والطبقية بين أمريكا الجاكسونية وممثلي المدارس الأخرى. وإن محاولات إلباس السياسات الويلسونية أو الهاميلتونية ثوب الخطاب

الجاكسونى أو إخفاء أى سياسات لا تحظى بشعبية، أو تمثيلها على نحو غير حقيقى، ربما تفيد على المدى القصير، ولكنها فى النهاية تؤدي إلى إنهيار الثقة الشعبية فى الإدارة التى تفعل ذلك وتكثيف المقاومة لكل السياسات التى قد تحوم حولها الشكوك. فعندما ضلل المستشارون السياسيون مايكل بوكايس، حاكم ماساشوسيتس الذى لم يكن عسكرياً مطلقاً، وأقنعوه بارتداء خوذة والدخول فى دبابه فى سياق إعلان تجارى تليفزيونى خلال حملته الانتخابية للرئاسة لعام ١٩٨٨، كان ذلك بمثابة إعلان تليفزيونى عن مدى بعدهم عن أمريكا الجاكسونية.

الفصل الثامن

نشأة النظام العالمى الجديد وتراجع

مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت المدارس التقليدية الأربع أكثر ملائمة عن ذى قبل. إذ كانت الحرب الباردة فترة طويلة من الاستقرار النسبى، فى كل من السياسات العالمية بصفة عامة، وفى مناقشة السياسات الخارجية الأمريكية. وبينما حدثت تغيرات رئيسية خلال أربعين عاماً فى الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٨٩ تشمل الانهيار النهائى للإمبراطوريات الأوروبية، وبروز دول مستقلة حديثاً فى مختلف أنحاء العالم، لم تتغير بنية السياسات الدولية إلا بصورة بطيئة. وكان انشقاق يوغسلافيا عن المعسكر السوفييتى هو بالفعل التغير الوحيد فى سياسات القوى الأوروبية بين الجسر الجوى إلى برلين عام ١٩٤٨، وسقوط سوربرلين.

خلال هذه الفترة الطويلة من الاستقرار، تغيرت سياسات السياسة الخارجية الأمريكية بصورة قليلة نسبياً. ففى داخل الولايات المتحدة، كانت عناصر الإجماع العام على ائتلاف الحرب الباردة لا توافق على سياسات واستراتيجيات معينة. لكنها اتفقت بصفة عامة على أن الشيوعية الدولية بقيادة الاتحاد السوفييتى كانت تمثل تهديداً أساسياً للمصالح الحيوية، وحتى تهديداً لبقاء

الولايات المتحدة، كما اتفقت على أن سياسة الاحتواء العالمى كانت الوسيلة المثلى لمواجهة التحدى. كانت صقور الحرب الباردة أحياناً تتحدى استراتيجية الاحتواء بوصفها وسيلة دفاعية وانهزامية، وتدعو إلى «إضعاف القوة» بدلاً من الاحتواء. أما حمائم الحرب الباردة فكانت تأمل فى أن يحل الوفاق محل الاحتواء جزئياً على الأقل. وعلى الرغم من أن عواقب حرب فيتنام قد اختبرت بقسوة الإجماع على الحرب الباردة، فإن هذا الإجماع بصفة عامة قد استمر باقياً من أربعينيات القرن العشرين حتى ثمانينياته.

وقد تولدت عن الصراع ضد الاتحاد السوفييتى لغة خاصة لوصف المناظرات المختلفة حول السياسة الخارجية الأمريكية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الإجماع على الحرب الباردة كان عميقاً ومستمراً، ومن جهة أخرى بسبب أن الذكراة التاريخية الأمريكية قد تقلصت بشدة بفعل أسطورة الحرب الباردة. فقد تمت مراجعة تاريخ السنوات الواقعة بين الحربين العالميتين لإخراج مسرحية مرضية حتى وإن كانت دقتها الأخلاقية جزئية. فى هذه المسرحية، تحول «مؤيدو التدخل»، الشجعان نافذو البصيرة الذين أدركوا طبيعة العالم الجديد الخطير، من البدايات الصغيرة إلى هزيمة «مؤيدى الإنعزالية» التقليدية الراسخة. وعقب هذه الهزيمة، نشأ نوع جديد من الازدواجية فى السياسات الأمريكية لا ترتبط مطلقاً تقريباً بأى شئ جاء قبلها: إنها ازدواجية الحرب الباردة الخاصة بالصقور «الواقعية» والحمائم «المثالية».

فالواقعيون أو الصقور – وهم تقريباً كل الجاكسونيين مع عدد كبير من الهاميلتونيين، وبعض ويلسونى الحرب الباردة مثل نائب واشنطن هنرى «سكوب» جاكسون – كان يفضلون استخدام أسلوب نشط، أو حتى عدوانى، لا يستثنى سبيلاً فى التعامل مع الاتحاد السوفييتى، أى أسلوب نستخدم فيه القوة العسكرية والعمليات الاستخبارية والتحالفات مع شخصيات مشبوهة على أساس أن الاتحاد السوفييتى لا يؤمن جانبه. أما المثاليون أو الحمائم، وهم تقريباً كل الجيفرسونيين وعدد كبير من الويلسونيين فكانوا يفضلون أسلوباً متعقلاً فى التعامل مع الحرب الباردة يهدف إلى هزيمة الاتحاد السوفييتى بإيجاد نموذج أفضل وأشد جاذبية لدول العالم. كذلك نزع المثاليون لتفضيل المساعدات الاقتصادية على المساعدات العسكرية، والمؤسسات متعددة الجوانب على العمل أحادى الجانب، وكانوا يريدون استخدام متطلبات الحرب الباردة لدعم البرامج الداخلية بدءاً من تدريس قدر أكبر من العلوم فى المدارس الأمريكية (بعد إطلاق سبوتنك) حتى إنهاء التفرقة العنصرية الداخلية بوصفه وسيلة للإشارة إلى العدالة الجوهرية فى ديمقراطية السوق أمام العالم المتقدم. ويمكن القول بأن المثاليين أرادوا أن تقود الولايات المتحدة بإعطاء النموذج أو المثال، أما

الواقعيون فقد أرادوا لها أن تقود بالزعامة.

وبنظرة متعمقة، يبدو واضحاً أن أى من «الواقعية» أو «المثالية» لم تقدم توجيهاً صائباً لمعضلات الحرب الباردة. إذ أن دعم الواقعيين لجنوب أفريقيا العنصرية، ولجنرالات فيتنام الجنوبية، وللمنفيين الكوبيين فى «خليج الخنازير» لم يجلب كثيراً من السرور للولايات المتحدة. وكان الواقعيون يسخرون دائماً من برامج التبادل الثقافى وغيرها من برامج «الوفاق» خلال الحرب الباردة، طبقاً للأساس المنطقى الذى يرى أن الحكومات الشيوعية تقصر المشاركة فى هذا النوع من الأنشطة إلى حد بعيد على من يتصفون بالولاء المطلق للنظام. لكن كما اتضح بعد ذلك لعب كشف الشيوعى الموالى للمجتمعات الغربية والفنانين والعلماء الغربيين، دوراً فعالاً فى إضعاف سيطرة الأيديولوجية الشيوعية على النخب الشيوعية.

على صعيد آخر، لم تصمد الآراء المثالية القائلة بأن رجالاً مثل هوشى منه وفيدل كاسترو الذين كانوا قوميين يتميزون بالطموح، كان يمكن أن تنقذهم الصداقة الأمريكية من الشيوعية. خلال الحرب الباردة كانت بعض الحمائم ترى أن العداوة الأمريكية قد ساعدت على إشعال الحرب الباردة بإجبار السوفييت على تبنى سلوك دفاعى، وقد تم التقليل من قيمة هذه التأكيدات أيضاً بصورة ما عن طريق السجلات الوثائقية التى خرجت من العالم الشيوعى السابق.

رغم كل شئ، بدأ عهد جديد فى السياسة الخارجية الأمريكية بانتهاء الحرب الباردة. فحتى عام ١٩٨٩ بدا الأمر كما لو كان تقسيم الحرب الباردة بين الصقور والحمائم مستمر ويصعب تغييره. وكانت المناقشات حول سياسة الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى قد تميزت بمجموعة من السمات لم تتغير كثيراً عن مناقشات حقبة فيتنام أو عن المناقشات الكبرى فى خمسينيات القرن العشرين. كذلك فإن سياسات الحد من التسلح - مع تفضيل الصقور اتخاذ الحذر والحيطه من مشكلات التحقق من ذلك، ومع دعوة الحمائم لخطوات أكثر جرأة وشجاعة - قد عكست أوضاعاً ترجع إلى عدة سنوات. فعبر عشرات السنين تجمدت هذه الأوضاع فى قوالب سياسية صلبة، وكان معظم الأفراد يؤيدون الآراء التى يمكن توقعها. فإن من كان على شاكلة الصحفى والأديب فيكتور نافاسكى، الذى كان يرى أن ألجر هيس بريئاً عام ١٩٥٢، كان يحتمل أن يعارضوا التدخل العسكرى الأمريكى فى أمريكا الوسطى، وأن يتحولوا إلى مناهضة حرب فيتنام مبكراً وليس متأخراً، وأن يؤيدوا العقوبات ضد نظام التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وأن يعارضوا الحظر التجارى ضد كوبا فى عهد كاسترو، أما من كان على شاكلة السيناتور ستروم ثورموند، الذى كان يعتقد أن هيس مذنب، فكان يمكن بصفة عامة اعتباره ممن

يتخذون الموقف المضاد فى كل تلك القضايا .

لقد استغرقت السياسات الجديدة فى الحقبة الجديدة وقتاً للإعلان عن نفسها بشكل كامل، لكن بحلول نهاية القرن العشرين، أصبح من الواضح أن لغة الحرب الباردة القديمة لم تعد وصفاً لسياسات السياسة الخارجية الأمريكية. فقد نتج عن قضايا مثل سياسة الصين وتجارتها تحالفات جديدة شقت كلاً من معسكرى الصقور الحمايم بصور غير متوقعة. فقد انضمت حمايم الحقبة الفيتنامية إلى الصقور المحافظين الجدد لإدانة سجل حقوق الإنسان فى الصين والمطالبة بعقوبات تجارية ضد بيجين. كذلك لجأت مجموعات مختلفة من الصقور والحمايم إلى وسائل الإعلام أثناء الخلافات والجدل حول السياسة الأمريكية فى البوسنة وكوسوفو خلال تسعينيات القرن العشرين. وكان بعض أشد عتاة صقور الحرب الباردة لا يريدون اتخاذ إجراء تجاه التدخل فى حروب وراثية اليوغسلاف، فى حين بدت معظم أشد حمايم الحرب الباردة التى يمكن التبوؤها أشبه بتيودور روفلت فى تل سان جوان من جورج ماك جوفرن، عند مناقشتهم المؤيدة للعمل الأمريكى ضد الصرب.

ومع تلمس طرق جديدة لوصف الانحيازات السياسية الناشئة، تحول المعلقون وصناع السياسة على نحو متزايد إلى اللغة الأقدم - لغة ما قبل الحرب الباردة لاستخدام كلمات مثل «مؤيدة للدولية» و«مؤيدة للانعزالية» لوصف السياسات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية. وهناك أقطاب أخرى برزت فى المناقشات بصورة متزايدة وضمت الخلاف بين المذهبين «متعدد الجوانب» و«أحادى الجانب» فى التدخل، والمداخل إلى قضايا التجارة الإقليمية والتجارة العالمية المسماة بالتجارة الحرة والتجارة المؤيدة لمبدأ الحماية.

كان كل ذلك علامة على أن رموز الحرب الباردة وبصنيفاتها لم تعد صالحة؛ فقد كانت الائتلافات تتحلل إلى مدارسها الأساسية. وفى حين تحطمت ائتلافات الحرب الباردة، أعادت المدارس الأربع تأكيد نفسها. وفسرت كل من الهاميلتونية والويلسونية والجيفرسونية والجاكسونية انتهاء الحرب الباردة بطريقة مختلفة، واستخلصت دروسها الخاصة من أحداثها، وشرعت كل منها فى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، فى ضوء قيمها وأمالها. ونتيجة لذلك انفصمت عرى تحالفات الحرب الباردة بين الهاميلتونيين والجاكسونيين من جهة، والويلسونيين والجيفرسونيين من جهة أخرى، وناضلت ائتلافات جديدة للتماسك فى استجابة لظروف دولية جديدة.

البحث عن نظام عالمى جديد

انقسمت مؤسسة السياسة الخارجية فى سياسات الولايات المتحدة فى نهاية القرن العشرين، لكن الغالبية المسيطرة من رأى النخبة كانت إما هاميلتونية أو ويلسونية أو مزيج مضطرب من الإثنين. وكان القطاع المشترك، وحاويات الفكر البارزة مثل معهد الدراسات الاقتصادية الدولية، ومعظم متخصصى الدراسات الاقتصادية فى الجامعات، قد اتحدوا خلف البرنامج الهاميلتونى للتجارة الحرة والعولمة. أما مجتمع المنظمات غير الحكومية الذى يزداد تأثيراً، والمؤسسات التى تدعم هذه المنظمات فكانت ويلسونية بصفة عامة، بينما كان المفكرون والأساتذة الذين يتنقلون بين حاويات الفكر والمراكز الحكومية بصفة عامة منقسمين بين هذين الرأىين. كذلك كان يمكن أن نجد الجيفرسونيين، بعضهم مفكرين ليبراليين مثل تيد جالن كارينتر فى معهد كاتو، والبعض الآخر كانوا أكاديميين تشكلت رؤيتهم الخاصة بحدود القوة الأمريكية واستخداماتها، أثناء حقبة فيتنام، أو الذين ارتأوا ما سماه مؤرخ جامعة ييل «بول كيندى» أخطار «التمدد الاستعمارى الزائد» على المصالح القومية الأمريكية. كانت قوة الجاكسونيين تكمن فى جماعة المفكرين العسكريين، ومجموعة مؤثرة من المعلقين والمفكرين وكتاب الأعمدة الصحفية، وعلماء السياسة، الذين يسعون لإحياء التراث الواقعى فى العلاقات الدولية؛ وحاويات الفكر المحافظ مثل مؤسسة التراث؛ والكونجرس، حيث صار بعض كبار أعضاء مجلس الشيوخ مثل جيسى هيلمز، وهو جمهورى من نورث كارولينا، رئيساً للجنة العلاقات الخارجية بالمجلس، وذلك بعد فوز الجمهوريين فى انتخابات ١٩٩٤.

ومع انتهاء الحرب الباردة، دخلت المدارس الأربع فى تجمع جديد أقرب لتحالف الأعوام بين ١٩١٩-١٩٤١ منه إلى نموذج الحرب الباردة. فقد مثل الهاميلتونيون والويلسونيون ما يمكن أن نسميه بالكوكبيين، إذ كانوا يعتقدون أن بناء نظام كوكبى هو جوهر مهمة السياسة الخارجية الأمريكية. كانت كل من المدرستين الكوكبيتين تعتقد فى عام ١٩٩٨ كما فى عام ١٩١٩، و ١٩٤٥ أن نهاية صراع دولى كبير يتيح فرصة ثمينة لبناء نظام عالمى جديد. ورأت كل منهما أن انهيار الاتحاد السوفيتى يعنى فرصة غير مسبوقة لتحقيق أهداف أمريكية رئيسية قديمة، وفى نهاية الحرب الباردة إشارة لبدء تكثيف منهجى واسع لجهود أمريكية سياسية اقتصادية فى العالم كله. كان ذلك يعنى للويلسونيين تنمية سيادة القانون، ونشر الديمقراطية، وبناء إجماع دولى حقيقى ضد الأعمال العدوانية، وحماية حقوق الإنسان عن طريق إجراءات شرطية دولية، بل وإنشاء كيان مسلح

دائم تحت قيادة مجلس الأمن الدولي. وكان يعنى للهاميلتونيين فرصة فريدة لتنمية منظومة مالية وتجارية عالمية قائمة على القوة العسكرية الأمريكية التي لا نظير لها، وعلى دينامية اقتصادها. أما المدرستان الأخريان، الجيفرسونية والجاكسونية، فقد عارضت إحداهما الأخرى في قضايا كثيرة، لكنهما اتفقتا في أن فكرة الكوكبية تجاوزت المعقول. كل من هاتين المدرستين القوميتين أولت ظروف عام ١٩٨٩ بنفس الطريقة التي أولت بها ظروف عامي ١٩١٩ و ١٩٤٥. كانت نهاية الصراع الكوكبي تعنى فرصة للولايات المتحدة لتقليص التزاماتها الدولية، ولم يكن ذلك عودة كاملة لانعزالية العشرينيات والثلاثينيات. وقد اتفق أغلب المشاركين في الجدل حول السياسة الخارجية على أن للولايات المتحدة مصالح حيوية تتجاوز نصف الكرة الذي تقع فيه. ولكن المعسكر القومى كان يرى أن المصلحة القومية تخدمها مشروعات أقل طموحاً واتساعاً من الرؤى الكوكبية البراقة للنظام العالمى الجديد. وكان البعض خاصة الذين يعارضون البرنامج الطموح لتحرير التجارة يساورهم القلق حول البحث الكوكبي عن نظام عالمى جديد، فكانوا يرون أن هذا سيؤدى إلى موقف يكون فيه صناع السياسة من الهاميلتونيين والويلسونيين على استعداد للتضحية بمصالح الشعب الأمريكى من أجل ذلك النظام.

مع نهاية الحرب الباردة كان الكوكبيون في صعود، فقد كانت رئاستا كل من بوش الأول وكلينتون ذات اتجاه كوكبي مؤكد. ولكن الائتلاف الكوكبي اعتراه الضعف في عقد التسعينيات، وشهدت انتخابات عام ٢٠٠٠ بوش الثانى يطلب ود الجاكسونيين؛ بل والجيفرسونيين، ودعمهم بجدول أعمال بولى هاميلتونى معدل، يتراجع عن الأهداف الويلسونية الطموحة لعقد ما بعد الحرب الباردة. كانت قصة التسعينيات هي قصة الائتلاف الكوكبي وصعوده وسقوطه، وضعف الالتزام الأمريكى بالنظام العالمى الجديد الهاميلتونى والويلسونى.

في غمرة النشوة التي أعقبت هزيمة السوفييت، اعتقدت المؤسسة الكوكبية أنه بالإمكان التوفيق بين البرامج الدولية الهاميلتونية والويلسونية، وأن هذه العملية يمكن إنجازها بيسر وسهولة. وعززت حرب الخليج الظن بإمكانية تنفيذ البرنامجين في آن واحد بأقل قدر من الإنفاق النقدي أو البشرى أو السياسى. إذ كان الهاميلتونيون يعتبرون حرب الخليج حرباً وقائية ضد طموح امتلاك القوة النووية في منطقة ذات أهمية قومية كبرى للولايات المتحدة، وكان الويلسونيون يسمونها حرباً من أجل القانون الدولى ومعهم مجلس الأمن الدولى يتصرف على نحو طاملا تمنوه. وكان الجميع يراقبون بقدر من الرضا كيف أرغم حلفاء مثل اليابان على المشاركة بالمال في تكلفة الحرب.

كانت التحالفات الداخلية والدولية لحرب الخليج شديدة الاتساع وتجمعت بسهولة كبيرة حتى استنتج كثيرون أن سياسات السياسة الخارجية الأمريكية لن تواجه صعوبات كبيرة، أما القوة العسكرية الهائلة التي أظهرتها الولايات المتحدة في هذا الصراع فقد كانت توحى بأن بناء النظام العالمى الجديد لن يمثل اختباراً حقيقياً لإرادة الشعب الأمريكى فيما يخص تقبل وقوع خسائر ضخمة في المواجهات العسكرية. ففي السنوات التالية لعام ١٩٨٩، كان أغلب رجال مؤسسة السياسة الخارجية لا يرون إلا القليل من العقبات، داخلياً وخارجياً، في استخدام القوة الأمريكية في بناء نظام عالمى يرضى المعايير الأساسية للويلسونيين والهاميلتونيين معاً.

ومع انقضاء التسعينيات، بدأت هذه الصورة المشرقة في التلاشى، رغم أن استمرار النمو الاقتصادى في الولايات المتحدة كان يساعد على تقوية الريادة التكنولوجية والعسكرية على المستوى العالمى. ولكن فترة ما بعد حرب الخليج لم تبعث الرضا الذى بعثته الحرب نفسها؛ فقد انتهت الحرب وصدام لا يزال في السلطة، والولايات المتحدة في شراك موقف مزعج يقتضى احتواءً مزيجاً طويلاً الأمد لكل من العراق وإيران. كان ذلك بداية عملية تعليمية لكل من الهاميلتونيين والويلسونيين استمرت عقداً كاملاً، تعلم الفريقان خلاله بالتدريج أنه بينما كانت هناك حدود افتراضية قليلة على القوة الأمريكية من مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كانت هناك حدود قاطعة، بل معوقة لقدرة مؤسسة السياسة الخارجية على حشد التأييد الشعبى والنيابى في الداخل. ومع انضاح قدر تكاليف برنامج العمل الهاميلتونى والويلسونى وتعقيدياتهما، بدأت الفجوات داخل الإجماع الكوكبى تتكشف وتتسع مما قلص قدرة أى من المدرستين على تنفيذ برنامج قوى ومتناسك.

تاج الشوك الأول: الصراعات الهاميلتونية

بدأ الهاميلتونيون التسعينيات في حالة تقترب من النشوة، فانطلقوا في فترة غير عادية وخلاقة من المبادرات السياسية وبناء المؤسسات، ثم قضوا هذا العقد في تعلم حدود قدرتهم على تحقيق أعز أهدافهم. ورغم أن بعض التفاؤل الهاميلتونى في عام ١٩٩٠ يبدو الآن أنه كان سابقاً لأوانه أو مفرطاً، فلا شك أن عالم ما بعد الحرب الباردة كان أقرب إلى تحقيق الأمنى الهاميلتونية الأساسية من أى فترة أخرى.

نظر الهاميلتونيون للعالم في عام ١٩٩٠ وشعروا تلقائياً أن يومهم المنتظر قد جاء. فقد انهار العالم الشيوعى، وكان العالم النامى مفتوحاً أكثر من أى وقت مضى لتعاليم التجارة الحرة

والأسواق الحرة، وكان البديل الديمقراطي الاشتراكي للرأسمالية الليبرالية في تدهور، فقد كانت الرأسمالية الأنجلو-أمريكية والمنظومة الرأسمالية تتمتع بدرجة من الهيمنة الاقتصادية والثقافية والفكرية غير مسبقة في العالم كله.

كان الوقت بالتأكيد ملائماً لخلق نظام عالمي هاميلتوني مبني على التجارة المفتوحة والمسئولية المالية والتمويل الحر. وبالإمكان تقوية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتعزيز قدراتهما. كما بدت إمكانية سد الفجوات التي مازالت موجودة في إطار مؤتمر بريتون وودز* للمؤسسات الدولية - وأهمها غياب منظمة دائمة للتجارة الدولية - وأصبح إنشاء نظام دولي للتجارة والتمويل محور السياسة الهاميلتونية. وكان يمكن للاتفاقيات التجارية الإقليمية مثل «نافتا» NAFTA والمؤسسات الكوكبية مثل منظمة التجارة العالمية أن تكون في موقع المركز من منظومة كهذه. فقد سعى الهاميلتونيون في التسعينيات لاغتنام الفرصة فحاولوا تحقيق شيء طالما أراده الساسة الأمريكيون منذ أن كتب جون آدمز، نموذجاً لاتفاقية يسترشد بها دبلوماسيو الجمهورية الوليدة: أي نظام تجاري عالمي قائم على ضمانات ملزمة تعطى المنتجات الأمريكية حقوقاً متساوية في دخول كل الأسواق الكبرى في العالم⁽¹⁾.

يرجع تاريخ برنامج العمل التجاري الطموح النشط هذا إلى فترة حكم ريجان، وسانده بشكل ثابت إدارة بوش (الأب) وإدارة كلينتون، وكانت تقره على نحو واف وبشكل منتظم أغلبية مسيطرة من خبراء الاقتصاد، ومن ثم اتخذ هذا البرنامج خطوات واسعة عديدة، وحقق مكاسب مؤسسية هامة خلال التسعينيات. وظهرت نافتا ومنظمة التجارة العالمية للوجود. وكانت قمة لرؤساء دول أمريكا اللاتينية قد صدقت على مفهوم منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (FTAA). وفتحت دولة تلو الأخرى عبر العالم النامي نظامها المالي أمام المنافسة العالمية، وحقق تدفق رأس المال الدولي مرونة وأحجاماً غير مسبقة، بينما استمرت الزيادة في التجارة العالمية في دفع التنمية في الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء.

وفي غمار هذا الانتعاش العالمي العام، ازدهرت الولايات المتحدة، كما افترض الهاميلتونيون وتوقعوا، كما لم تزدهر من قبل. فبوصفها دولة تجارية كوكبية كان وضع الولايات المتحدة يتيح لها بصورة فريدة الاستفادة من التحرر والنمو في كل ركن من أركان العالم. وكما تقبلت آسيا وأمريكا

* عقد في عام ١٩٤٤ في بريتون وودز - نيو هامبشاير، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للنقد والتمويل، ومن نتائجه ظهور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والإنماء الذي اختصر اسمه الآن إلى البنك الدولي. (المترجمة).

اللاتينية وأوروبا إجراءات فتح الأسواق، تلقت الصناعات والولايات الأمريكية حوافز جديدة مهمة. فأسواق الولايات المتحدة الرأسمالية التى تتسم بمرونة غير عادية، إلى جانب ثقافتها الخاصة بالمقاولات، وما تملكه من قوة عاملة مدربة، وأسواق قارية، وبنيتها التحتية المتطورة، أتاحت للمقاولين ورجال الأعمال الأمريكيين تحديد الفرص الجديدة بسرعة، واغتنامها.

ومع ذلك لم تفلح نجاحات سياسة التجارة والتنمية الهاميلتونية خلال التسعينيات فى تحقيق شعبية واسعة النطاق لبرنامج العمل الهاميلتونى. وفى الواقع، فقد هذا البرنامج حرارته تدريجياً داخل الولايات المتحدة خلال ذلك العقد. ومن جانبها، أُلقت اتحادات العمل اليسارية، وأنصار البيئة، وغيرها من منظمات المجتمع المدنى، باللوم على استراتيجية التجارة الهاميلتونية فى كل شئ بدءاً من الأجور المنخفضة فى الولايات المتحدة، إلى المستويات العمالية والبيئية الفقيرة فى الخارج. أما الجماعات اليمينية المحافظة فقد أدانت فى الكونجرس برنامج العمل التجارى بوصفه بيع أخلاقى للمبادئ الأمريكية لدول مثل الصين، وبعبارة كانت تسمع مرة من اليسار فحسب، بوصفه هجوماً على مستويات معيشة الشعب الأمريكى. كذلك اجتمع كل من اليسار واليمين فى الهجوم على الأعمدة الأساسية لبرنامج العمل الاقتصادى الهاميلتونى مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

للهولة الأولى يبدو إخفاق السياسة الهاميلتونية فى اكتساب تأييد شعبى أكبر فى الولايات المتحدة أمر يتعذر تفسيره. فقد شهدت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٠ إثنين من أطول ثلاثة توسعات اقتصادية فى تاريخها على التوالى، لم تقطعهما سوى فترة الركود المعتدل شديدة القصر بين عامى ١٩٩٠-١٩٩١ (والتي تعرضت للوم بسبب قفزة سعر البترول التى أعقبت الغزو العراقى للكويت)^(٢). وفى دولارات معدلة للتضخم ١٩٩٦ ارتفع الناتج المحلى الإجمالى من ٤,٩ تريليون دولار إلى ٩,١ تريليون دولار فى الفترة بين ١٩٨٢ و ١٩٩٩^(٣)؛ أما الأصول المالية الإجمالية للأسر الأمريكية فقد ارتفعت من ١٢,٦ تريليون إلى ٢٩ تريليون دولار^(٤) فى تلك السنوات. وقد لعب الارتفاع فى الصادرات الأمريكية خلال التسعينيات دوراً رئيسياً فى الحفاظ على سلامة التوسع الاقتصادى؛ وكذلك فعل تقلص التضخم الذى جعلته التجارة المفتوحة ممكناً. وفى الماضى لاحظ عدد كبير من المحللين أن التوسعات الاقتصادية الأخرى قد تقلصت حينما أثقلت المطالب الاقتصادية المصانع وأسواق العمل الأمريكية بمعدلات مرتفعة. وقد ولدت زيادة الأسعار غير المحكومة التى يوجهها الطلب ضغوطاً تضخمية تسببت فى النهاية إلى توقف التوسعات تماماً. ولكن فى التسعينيات أزاحت البضائع الخارجية الضغط عن كاهل الاقتصاد

الأمريكي، وأتاحت الاستمرار لمساحة متسعة من النمو الاقتصادي دون ضغوط الأسعار التي ثبتت تكلفتها الباهظة في الماضي.

وفقاً لهذه الظروف يمكن للمرء أن يتوقع أن يسمى الآباء الأمريكيون أبناءهم نافتا وجات، بدلاً من المشاركة في مسيرات احتجاج ضد اتفاقيات التجارة العالمية. لكن المشكلات السياسية المستعصية لبرنامج العمل التجاري الهاميلتونى تعكس التحول الاقتصادي الذي مرت به البلاد في الجيل السابق، كما تعكس آثار هذا التحول على رؤى رجال الأعمال الأمريكيين وأهدافهم - على بنية الرأي الهاميلتونى.

كان التحول الاقتصادي الانقلابى من الاقتصاد الصناعى إلى الاقتصاد بعد - الصناعى أهم تطور في المجتمع الأمريكى بين عام ١٩٧٠ ونهاية القرن العشرين. وقد خلقت هذه الثورة الاقتصادية سياقاً سياسياً صعباً بالنسبة لصناع السياسة الهاميلتونيين، وتسببت في تغييرات جوهرية في اتجاهات قطاع الشركات الأمريكية. ولسوء حظ صناع السياسة هؤلاء، تسبب العديد من هذه التغييرات في تقليص التأييد العام للسياسة الهاميلتونية من ناحية، وإضعاف الروابط بين رجال الأعمال الأمريكيين والحكومة الوطنية التي ظلت لوقت طويل محط الاهتمام الأساسى للفكر الهاميلتونى من ناحية أخرى.

ولقد لوحظت المعارضة الشعبية للسياسة التجارية الهاميلتونية على نطاق واسع، والقصة التي تكمن وراءها قصة مباشرة نسبياً. فمنذ البرنامج الجديد حتى ستينيات القرن العشرين، وفر اقتصاد التصنيع وظائف ثابتة ومستويات معيشية مرتفعة لملايين الأمريكيين من عمال المصانع. وعندما وصلت الأجور الأسبوعية الحقيقية إلى أعلى مستويات عام ١٩٧٣، شغل ٢٠ مليون أمريكى أو ٢٦⁽⁵⁾ في المائة من القوة العاملة المدنية وظائف في مجال التصنيع. ومع المنافسة الاقتصادية ضعيفة الجوى من الخارج، تمتعت الشركات الأمريكية التي تمارس احتكار القلة بدخل ثابت، وشاركت عمالها في أرباح الإيجارات والإنتاج، وكان هؤلاء العمال غالباً ما ينتظمون في اتحادات قوية.

كان هذا بالنسبة لكثير من الأمريكيين النظام الاقتصادي الأمثل في تاريخ العالم. إذ كان يجمع بين الأمان والوفرة والفرص بدرجة غير مسبوقة. فقد تمتع عمال المصانع بمستويات معيشية ترتفع بصورة ثابتة، وأمكنهم شراء منازلهم وسياراتهم الخاصة، وقل لديهم الخوف من البطالة. أما أطفالهم فبمجرد إظهارهم للموهبة أو الميول، كانت تتاح لهم كل الفرص لدخول الجامعات والمعاهد، وإيجاد مكان في العالم المهني.

لم يتمكن هذا النظام من الاستمرار. إذ أعطى السلام الأمريكى Pax Americana الدول الأخرى - ألمانيا واليابان فى البداية ثم الدول النامية بعد ذلك - السلام والنظام اللذان احتاجت لهما هذه الدول لاسترداد العافية أو للتنمية. فواجهت شركات السيارات فى ديترويت وقوتها العاملة المتحدة فى نقابة، منافسة من خصوم عالميين أكفاء. وفى قاع سوق المهارات، استمرت شركات النسيج التى هاجرت فى السابق من نيو إنجلند إلى ديكسى فى هجرتها إلى تاوان وكوريا، وفى النهاية إلى فيتنام وبنجلاديش وباقى منطقة الباسيفيك. وفى محاولة للرد على هذه المنافسة الجديدة، كان باستطاعة الشركات الأمريكية إما نقل إنتاجها للخارج، أو تشغيله أتموماتيكياً فى الوطن، ولم يؤثر أى من المسارين كثيراً على أجور العمال ضعيفى المهارة وأنصاف المهرة، أو على ضمان الوظيفة.

وعندما أصبحت أسواق البضائع أكثر صخباً وتنافساً، فقدت أسواق المال كذلك هدوء ما بعد الحرب. فقد انتعشت مرة أخرى حركات رأس المال العالمية، التى كانت قد تجمدت تقريباً منذ الكساد حتى اليقظة الأوروبية فى خمسينيات القرن العشرين. وخلق سوق الدولار الأوروبى تجمعاً مالياً بعيداً معفى من البنى التنظيمية الدقيقة التى روضت أسواق رأس المال القومية عقب اضطرابات الكساد والحرب العالمية الثانية. كانت هذه الأسواق حساسة للأزمات وعوامل عدم الاستقرار. وكانت الشركات تكافح من أجل التكيف مع أسواق البضائع الداخلة حديثاً فى السياق التنافسى (والتكيف مع صدمات تغير قيمة العملة وما تسببه من تضخم وعدم استقرار فى فترة ما بعد مؤتمر بریتون وودز).

خلال هذه الفترة اختلفت المصالح الظاهرة للشركات الكبرى ولكثير من المواطنين العاديين اختلافاً حاداً. وانخفضت الأجور الأسبوعية الحقيقية بشدة. وفى عام ١٩٩٣ كانت هذه الأجور أقل ١١٪ عما كانت عليه منذ عشرين عاماً مضت، حتى على الرغم من أن إنتاجية قطاع الأعمال ارتفعت فى تلك السنوات بنسبة ٣٤٪⁽⁷⁾. كان معدل البطالة ٤,٨٪ فى الستينيات؛ ارتفع إلى ٦,٢١٪ فى السبعينيات، و٧,٢٧٪ فى الثمانينيات⁽⁸⁾. كذلك ارتفع معدل التضخم بصورة حادة - فكان متوسطه ١,٨٪ فى الخمسينيات؛ و٧,٨٦٪ فى السبعينيات؛ و٦,٨٥٪ فى النصف الأول من الثمانينيات⁽⁹⁾.

هناك تكاليف أخرى بالنسبة للأسر العاملة فى الاقتصاد الجديد الأكثر مرونة أصعب من أن تقاس لكنها واقعية تماماً. وعلى الرغم من أن أكثر من ١٧,١ مليوناً آخرين من الأمريكيين كانوا يتلقون رعاية صحية ومعونة طبية فى عام ٢٠٠٠ عما كان عام ١٩٧٣⁽¹⁰⁾، فإن عدد الأمريكيين

الذين لا تشملهم أى خطة صحية لم ينخفض إلا بمقدار ٦ ملايين فقط خلال تلك السنوات^(١١)، مما يعكس زيادة هائلة فى عدد العاملين الذين لا يشملهم التأمين الصحى. بالإضافة إلى ذلك، سدد كثير من الأمريكيين العاملين نصيباً أكبر من تكاليف رعايتهم الصحية ولم يتمتعوا إلا بقدر أقل من الحرية فى اختيار الأطباء والمعالجين، لأن الشركات كانت تسعى لخفض التكاليف وتحولت إلى منظمات الحفاظ على الصحة HMOs. كما أن التحول من الأرباح المحددة إلى المشاركة المحددة فى خطط معاش التقاعد قد نقل أخطار المشكلات الاقتصادية المستقبلية من الشركات إلى العمال. ولأن أجور الرجال انخفضت، التحقت ملايين من النساء المتزوجات بالقوة العاملة، تاركة لدى العديد من الأسر شعوراً بكل من الضيق المالى والإنهاك الوجدانى.

كان أشد الناس خسارة من الشباب من الرجال البيض نوى المستوى التعليمى المتدنى. فبحسب الدولار عام ١٩٩٨، توقف متوسط أجر الساعة بالنسبة للرجال الشباب البيض الذين لا يحملون سوى شهادة الثانوية عند ١٢,١٥ دولار عام ١٩٧٣؛ وفى عام ١٩٩٨ كان هذا الدخل ٨,٨٦ دولار فقط^(١٢). كذلك عانى العمال الذين لا يحملون شهادة جامعية من الانخفاض الحاد الشديد فى الرعاية الصحية^(١٣). وقد عكس هذا تغيراً اجتماعياً كبيراً. ففى عام ١٩٧٣، قام المجتمع الأمريكى بتوفير نوع من الضمان الاجتماعى لمعظم شبابه من الذكور البيض: فإن انتهوا من المدرسة الثانوية، كان بإمكانهم الحصول على وظيفة ثابتة يمكن أن تتيح لهم إعالة أسرة بدخل معتدل لكنه كافٍ. كان من الضرورى، وربما من المرغوب فيه، فى التخطيط الكبير للأمور أن ينتهى هذا الضمان حتى تحل محله أشياء أفضل فى اقتصاد ما بعد - الصناعى مرتفع التقنية والأكثر إنتاجية. لكن التكاليف الاجتماعية والشخصية لهذا التغير فى بنية مجتمعنا كانت باهظة للغاية، وبحلول نهاية القرن لم تكن كثير من الأسر وعدد كبير من الأفراد قد وفقوا أوضاعهم.

أخيراً وربما الأهم أن هذه التغيرات التى شملت الأسواق المحلية والعالمية بعد عام ١٩٧٣ زادت بقوة من إحساس عدم الأمان بين عدد كبير من الأمريكيين. ولم تعد الشركات الجديدة الأكثر مرونة والتى نشأت فى الثمانينيات والتسعينيات تؤمن بالتوظيف مدى الحياة، أو تؤمن بالالتزامات مدى الحياة تجاه المجتمعات والمناطق. كان ذلك أمراً حتمياً، وكانت المرونة وانتهاز الفرص هى السمات التى سببت نجاح هذه الشركات.

لقد أثار تقليص النشاط، وإعادة البناء، وتسريح العمال بسبب الارتباط الاندماجى بين الشركات من خلال الاقتصاد، عدم الارتياح حتى بين هؤلاء الذى استمرت دخولهم فى الارتفاع. وبالنسبة لملايين العمال الذين انخفضت دخولهم بينما ارتفع إحساسهم بعدم الأمان، ظلت التغيرات

الاقتصادية فى تلك الفترة غير مرغوبة إلى حد بعيد، وكان هناك شك وريبة شديدة فى دوافع مجتمع الأعمال الذى احتفل فى حماس شديد بالنوع الجديد من الشركات التى لا ترحم، والمديرين التنفيذيين القساة فى الشركات.

ساهمت سلسلة من الأزمات المالية الدولية فى انزعاج عام واسع النطاق (وإن لم يكن عالمياً) تجاه مزايا الاقتصاد الجديد. كان عدد الأمريكیین الذين سمعوا عن ٥٠ بليون دولار إنقاذاً للمكسيك عقب أزمة البيزو عام ١٩٩٥-٩٤ أكبر من عدد من سمعوا عن عودة المكسيك السريعة التدريجية لوضعها الطبيعى وسدادها للدين. أما الأزمة المالية العالمية فى عامى ١٩٩٨-٩٧ والتى مثلت فى ذروتها تهديداً حقيقياً لاستقرار الاقتصاد العالمى، فقد ساعدت على أن ترسخ فى عقول عديدة معادلة الأسواق الحرة مع الاضطراب الخطير.

وعلى نحو متزايد، توصل عدد كبير من الأمريكیین إلى الربط بين هذه التغيرات السلبية والسياسة الهاميلتونية، وبصفة خاصة جهود إنشاء نظام تجارى عالمى مفتوح قائم على قواعد محددة. كان الخوف القديم المستقر من منافسة العمالة الأجنبية الرخيصة هو الدعامة الأساسية والدعم الرئيسى للسياسات الهاميلتونية خلال مائة وخمسين عاماً عندما أيد الهاميلتونيون تعريفات الحماية. وفى عام ١٨٩٦ ذكرت حملة وليم ماكينلى الرئاسية الناخبين بأن لديهم الفرصة للتصويت لصالح «بيل ماكينلى صاحب وثيقة ماكينلى»، وهى إحدى أقوى إجراءات التعريفات الجمركية التى أقرها الكونجرس الأمريكى. استحققت تعريفه ماكينلى الثناء على «دلو العشاء الكامل»، وهو تعبير عام ١٨٩٦ الذى يماثل «دجاجة فى كل وعاء». ومنذ ذلك الحين قامت مؤسسة الشركات الأمريكية بمراجعة هائلة لآرائها المتعلقة بالتجارة الحرة، لكن رأى العام ظل متشككاً.

هل كان التأييد الهاميلتونى للتجارة الحرة مجرد انعكاس لرغبة نخبة من الشركات الجشعة اللأخلاقية فى زيادة أرباحها عن طريق تصدير الوظائف الأمريكية إلى المؤسسات الصناعية الصغيرة التى تستخدم العمال بأجور منخفضة ليعملوا فى ظروف سيئة فى العالم الثالث؟ اكتسب هذا الشك مصداقية خلال حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢، عندما تم الكشف عن أن أموال دافعى الضرائب الأمريكیین قد ذهبت للمساعدة فى حملات إعلانية فى السلفادور تعلن عن إتاحة فرص لعمالة رخيصة للمصانع الأمريكية، فخسرت حملة بوش بذلك أصوات عدد كبير من العمال وأسره.

«تنتج روزا مارتينز ملابس لأسواق الولايات المتحدة بالعمل على ماكينة الخياطة الخاصة بها فى السلفادور، يمكنك استئجارها مقابل ٢٣ سنتاً فى الساعة. روزا ليست مجرد شخصية جذابة



«ستكون السلع أرخص كثيراً»

إن لمناقشاتنا المعاصرة حول السياسة التجارية جذور عميقة في التاريخ الأمريكي. فإن الخوف من طوفان الواردات الرخيصة من المصانع منخفضة الأجور من أوروبا أدت إلى أن يفضل عدد كبير من العمال ورجال الصناعة التعريفات المرتفعة في القرن التاسع عشر. أما المدافعون عن التجارة الحرة فكانوا يشيرون حينها إلى ما زالوا يقولونه حتى الآن - أن التجارة الحرة في صالح المستهلك.

Library of Congress, Prints & Photographs Division, LC-USZ62-99407

فهى ومن يعملون معها يشتهرون بجدهم واجتهادهم، وسرعة تعلمهم، كما أنهم جديرون بالثقة. لقد جعلوا السلفادور إحدى أفضل الصفقات»⁽¹⁴⁾. هذا هو نص الإعلان الطريف الذى موله دافعو الضرائب فى إحدى المجلات التجارية.

وقد ازداد الموقف السياسى الداخلى تعقيداً بسبب التأثيرات المتباينة للسياسة التجارية

الهاميلتونية على مناطق وقطاعات اقتصادية مختلفة فى الولايات المتحدة. أصيب التصنيع بخسائر جسيمة، بالطبع، وكذلك الولايات والمناطق التى كانت تاريخياً تعتمد بشدة على تلك الصناعات. ومنذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٧٠ زادت نسبة القوة العاملة الأمريكية المشاركة فى التصنيع بمقدار الثلث تقريباً⁽¹⁵⁾، أما بعد ١٩٧٠ فضاعت كل تلك المكاسب، وبحلول أبريل عام ٢٠٠١ كانت نسبة القوة العاملة المشاركة فى التصنيع أقل مما كانت عليه عام ١٩٠٠ بمقدار الثلث⁽¹⁶⁾.

عانى العمال من عواقب ذلك دون شك، لكن كان هناك أيضاً تحول رئيسى فى القوة والثروة بعيداً عن شركات تصنيع المعادن الثقيلة عتيقة الطراز. وهناك مقارنة عقدتها مجلة «فورتشن» لقائمة تحوى ٥٠٠ من أكبر الشركات الأمريكية فى عامى ١٩٧٢ و ٢٠٠٠ توضح هذا التحول. ففي عام ١٩٧٢ احتلت شركة الصلب LTV المرتبة ٢١ فى القائمة، وفى عام ٢٠٠٠ تراجع مركزها إلى المرتبة ٢٨٤، وبحلول نهاية ذلك العام أعلنت إفلاسها. وكانت شركة يواس للصلب تحتل المرتبة ١٣ عام ١٩٧٢ وتراجعت خليفتها شركة يو إس إكس إلى المرتبة ٥١ عام ٢٠٠٠، وتراجعت شركة بيت لحم للصلب من ٣٠ إلى ٤١٢، أما شركة رينولدز للمعادن فتراجعت من المرتبة ١٢٣ إلى المرتبة ٣٣٥⁽¹⁷⁾. كان هذا الهبوط لتلك الشركات والصناعات له نظير فى الاقتصاد الإقليمى؛ فبينما تمتعت كاليفورنيا وصن بلت بالنمو السكانى والدخول المرتفعة خلال هذه الفترة، واجهت ولايات الغرب الأوسط والشمال الشرقى ومدنهما ظروفاً أشد صعوبة إلى حد كبير. ولا عجب من أن تلك الصعوبات قد انعكست على اتجاهات عدد كبير من النواب المنتخبين نحو التغييرات الاقتصادية ومن يعتقد أنهم مسئولون عنها.

لم تكن السياسة التجارية للولايات المتحدة فى التسعينيات تدور حول مجرد فتح السوق أمام الجميع. فقد تضمنت مفاوضات التجارة الدولية مبادلات التجارة وأولوياتها. وبالنسبة للولايات المتحدة فى أواخر الثمانينيات وفى التسعينيات، كان هذا يعنى توفر فرص لوصول أكبر للأسواق الأمريكية بالنسبة لمعظم أرباب الصناعة الأجانب ولمنتجى سلع معينة، مقابل توفير فرص أكبر فى الخارج للشركات المالية الأمريكية، وشركات الخدمة، وصناعة وسائل التسلية. وفى الوقت نفسه، تقبلت الولايات المتحدة الدعم المالى المستمر، وخطط تعزيز التصدير، وكذلك التدخل فى تجارة المحاصيل الزراعية، من الاتحاد الأوروبى واليابان. كانت لقرارات هذه السياسة نتائج إقليمية واجتماعية واضحة. وعلى الرغم من التوسع الاقتصادى الأمريكى طويل الأجل، هبطت أسعار الذرة والقمح أواخر التسعينيات بالفعل إلى مستويات لم تشهدها الولايات المتحدة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر⁽¹⁸⁾. وكان الاعتراض الأوروبى على المنتجات الزراعية المعدلة وراثياً قد هدد المزارع

الأمريكية ليضعها بين خيارين: إما إنتاجية أقل، أو تقليص وصولها للأسواق الأجنبية الرئيسية. كان بإمكان الهاميلتونيين أن يروا، وقد رأوا بالفعل، أن السياسة التجارية للولايات المتحدة كانت سليمة. فالخدمات هي أكثر أشكال الاقتصاد الجديد تقدماً، حيث أن للتصنيع والزراعة قدرة أقل على النمو طويل الأجل. ومن المؤكد أن الاقتصاد الأمريكي كان أكبر وأقوى وأفضل مكانة بالنسبة للمستقبل في عام ٢٠٠٠ عما كان عليه منذ عشر سنوات. مع ذلك، فإن التأثير المتباين للسياسة على المناطق المختلفة وعلى العمال من مستويات تعليمية مختلفة، لا يزال سبباً لشرح سبب أن المعارضة السياسية للسياسة التجارية للولايات المتحدة ظلت قوية خلال التوسع الاقتصادي الطويل في التسعينيات. إذ أن الدراسة المسحية التي قام بها مركز Pew، للرأي العام في فبراير ٢٠٠٠ أظهرت أن ٦٤٪ من المستجيبين يؤيدون الجهود الأمريكية التي تدعم «التجارة الحرة مع الدول الأخرى»، بينما شعر ٧٨٪ أن «حماية وظائف العمال الأمريكيين» ينبغي أن تحتل قمة أولويات تلك الجهود⁽¹⁹⁾.

بحلول عام ٢٠٠٠، لم تعد العولة مرغوبة على المستوى السياسي في الولايات المتحدة، مع ذلك، كان التقدم الإقليمي والعالمي نحو نظام اقتصادي عالمي مفتوح ينظمه القانون يمكن أن يتطلب قيادة أمريكية قوية مستمرة. كان الهاميلتونيون ملتزمين بشدة بالحاجة إلى قيادة أمريكية، لكنهم واجهوا صعوبات هائلة وتنامى بوضوح في كسب دعم الكونجرس والدعم السياسي الضروريين للمبادرات الهاميلتونية الأساسية.

وقد واجهت الهاميلتونيين مشكلة أخرى خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، نشأت عن تأثير التغيير الاقتصادي على قيادة العمل التجاري في الولايات المتحدة. إذ أن نخبة الأعمال التجارية في منتصف القرن، والتي صنعتها الشركات الكبرى المستقرة نسبياً، اعتقدت أن من الطبيعي ومن الضروري لقيادتها ممارسة الزعامة السياسية والزعامة المدنية أيضاً. وعلى المستوى المحلي، تعهدت المؤسسات الخيرية المشتركة بالدعم المالي للأوركسترات السيمفونية وغيرها من الأنشطة الثقافية القيمة، وتعاون العمل التجاري القومي إلى حد كبير مع الحكومة الفيدرالية.

ولكن أعرب الاضطراب الاقتصادي والمالي العظيم في الثلث الأخير من القرن عن نفسه على نحو مطرد، تغيرت زعامة العمل التجاري. فلم يعد مديرو الأعمال التجارية يأمنون على مقاعدهم في عالم جديد تتولى أمره شركات معادية. ولم تعد كثير من الشركات والمسؤولين فيها يشعرون بالقدرة على لعب نفس النوع من أدوار الزعامة في المجتمع؛ أما المؤسسات الخيرية المشتركة فقد نجت، وفي بعض الحالات زاد إجمالي الهبات، لكن الهبات كان لا بد أن تكون الآن

مرتبطه بشكل أكثر مباشرة باهتمامات ومصالح معينة لشركة معينة. كذلك تغيرت أنماط التوظيف فى الشركات، فقد تزايد اعتبار مديرى الشركات لأنفسهم أفراداً وليس أعضاء فى مجتمع الشركة الأوسع.

كل هذا جعل زعامة العمل التجارى أقل قدرة وأقل رغبة فى النظر إلى السياسة من منظور المجتمع ككل؛ فقد ضاقت بؤرة السياسة لدى مسئولى الشركات، حتى الشركات الكبرى، تدريجياً، لتركز على المصالح الاقتصادية للشركة التى يعملون لحسابها.

والأهم من ذلك كله، أن العلاقة بين قيادة الشركة والحكومة الفيدرالية تغيرت تغيراً عميقاً، وكان تغيرها بصورة مثلت تحدياً لبعض الاعتقادات الجوهرية فى الفكر الهاميلتونى. وبحلول سبعينيات القرن العشرين، أصبحت البنى التنظيمية لوضع «البرنامج الجديد»، عقبات أمام جهود الشركات لإعادة بناء أنفسها وإعادة تحديد أعمالها التجارية، رغم أن هذه البنى وافق عليها معظم مجتمع العمل التجارى من قبل، باعتبار أنها تتيح إطار عمل منظم ومستقر لنشاط العمل التجارى الربحى. كان العمل التجارى يحتاج للحصول بمرونة على رأس المال. وأراد الاحتياط الفيدرالى الاحتفاظ بسيطرة تنظيمية على معدل الفائدة وأسواق المال. أما العمل التجارى فكان يريد حرية فى وضع معدلاته الخاصة وتقليص الأنشطة غير الربحية. بينما أراد المنظمون الفيدراليون الحفاظ على أساليب التنظيم العتيقة.

وبدأ من السبعينيات، وبدرجة أسرع فى الثمانينيات، أصبحت الحكومة الفيدرالية تعتبر معادية للعمل التجارى، بعد ما ظلت المصالح التجارية الهاميلتونية لفترة طويلة تعتبرها شريكاً طبيعياً وحتمياً، وقوة لمجتمع العمل التجارى. فقد دمرت الضرائب الفيدرالية روح المقولة، وكانت التنظيمات الفيدرالية تخنق العمل التجارى.

لم تكن صيحات الحرب هذه جديدة فى التاريخ الأمريكى، لكن أشد الهجمات صخباً على القوة الفيدرالية جاءت بصفة عامة من أعداء الأعمال التجارية الكبرى من الجيفرسونيين والجاكسونيين. أما رجال الصناعة الهاميلتونيون فقد طالبوا ببنوك وتعريفات جمركية للولايات المتحدة، كما أيدوا منح السكك الحديدية، والتأكيد على السلطة الفيدرالية على الولايات فيما يتعلق بالتجارة بين الولايات؛ وأيدوا فوق هذا وذاك الحكومة الفيدرالية فى الصراع الطويل المثير حول حقوق الولايات والذى بلغ ذروته فى الحرب الأهلية.

كانت عبارة دعه يعمل ذات يوم صيحة صفار الملاك ورجال الأعمال الذين كانوا أضعف من أن يحصلوا على الرعاية والدعم الفيدرالى. وخلال الثلث الأخير من القرن العشرين، سادت مؤقتاً

بوصفها أولوية أساسية لأمريكا الشركات - وأيديولوجية مناسبة للأعمال التجارية الجديدة التي تصارع لتصبح شركات قيادية كبرى، وللأعمال التجارية القديمة لتجدد نفسها وتتكيف مع ظروف السوق الجديدة الأكثر نشاطاً في هذه الفترة.

كان المقصود بكل هذا، بعيداً عن التجاره والسياسة الدولية، أن العمل التجارى الأمريكى كان يفقد الإيمان بالاعتقاد الهاميلتونى الجوهري بأن العمل التجارى الأمريكى كان يحتاج لحكومة قوية ومؤثرة. كان المؤيدون الطبيعيون للسياسة الهاميلتونية يتخلون عن القضية.

كانت إحدى أهم علامات ضعف السياسات الهاميلتونية التقليدية هي اختفاء الجناح الليبرالى فى الحزب الجمهورى والتقليد التقدمى الجمهورى. إذ كانت مبادئ الحزب الجمهورى الشمالى الشرقى القديم تعبير عن نخبة واثقة من نفسها فى مجال العمل التجارى، والتي تمتعت بشراكة مشجعة ومستقرة مع الحكومة الوطنية، وكانت منذ الحرب الأهلية الناقل الرئيسى للرسائل الهاميلتونية، وكان اختفاؤها الفعلى من ذرى السيطرة على السياسات القومية خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين شاهداً على أهمية التغيرات الحادثة فى عالم الأعمال التجارية الأمريكية وتعقيدها.

أظهرت الهوة بين العمل التجارى والحكومة الوطنية نفسها فى صورة أخرى أكثر قوة بل وأكثر ضرراً. فمع بداية الثمانينيات سعت شركات كبيرة متعددة لإعادة بناء نفسها بوصفها شركات متعددة الجنسيات. كانت لها أصول أمريكية، لكنها كانت شركات عالمية تلتزم بعملائها وأصحاب الأسهم فيها أينما كانوا بصورة متكافئة. كانت الشركات قد أصبحت من مواطنى العالم، منظمات عالمية ليس لها انتماء خاص لأى حكومة أو مجتمع. وقد قلل هذا التطور أيضاً من التأييد التاريخى للفكر الهاميلتونى.

تزايد الكلام بين زعماء العمل التجارى حول شركة جديد «تتجاوز القومية». فهل كان يمكن لشركة متعددة الجنسيات فى الثمانينيات أن تعتبر حقاً شركة قومية بعد ذلك؟ فإذا اشترت جنرال موتورز أسهماً فى شركات السيارات اليابانية، بينما فتحت الشركات اليابانية تسهيلات للإنتاج فى الولايات المتحدة، فهل يمكن للمرء أن يقول باقتناع بعد ذلك أن ما كان لصالح جنرال موتورز كان لصالح الولايات المتحدة؟

إن الفكرة، التى انتشرت فى التسعينيات بأن العولة تضعف من قوة الدولة - القومية، مثلت تحدياً أشد للتقليد الهاميلتونى، وللجنة السياسية للعمل التجارى الأمريكى. فمنذ ألكسندر هاميلتون، كان الهاميلتونيون يعتقدون أن السياسات المؤيدة للعمل التجارى يمكن أن تقوى الدولة

الأمريكية، وبذلك تصبح الأمة أكثر أمنأ وأكثر قوة. فإذا لم يعد هذا الافتراض صحيحاً، وكان تطور العمل التجارى الحديث يعنى أن الدولة الأمريكية تفقد القدرة على الدفاع عن المصالح الأمريكية، فإن التقليد الهاميلتونى كما نعرفه يكون قد وصل للنهاية، وسيكون على الهاميلتونيين الاختيار بين تقوية العمل التجارى، أو الدفاع عن الدولة.

تم اتهام مصالح العمل التجارى الأمريكى بعدة اتهامات خلال مائتى عام من التاريخ: الجشع، واللامبالاة بالأحوال السيئة للفقراء، واستخدام وسائل غير مشروعة لسحق المزارع الصغير، والعمل التجارى المستقل. إن فقدان الثقة الشعبى العام فى الروح الوطنية الأساسية لمجتمع العمل التجارى الأمريكى، قد يكون مدمراً. فإن لم تعد الأعمال التجارية الكبرى أمريكية بأى معنى حقيقى، فبأى حق تؤثر على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، أو السياسة الداخلية، أيضاً؟ كان ما أخفق الهاميلتونيون فى فهمه هو قدر اعتبار الرأى الجاكسونى الشركات متعددة الجنسيات عميلاً مثيراً للريبة. فإذا فقدت الشركات أو من يديرونها ذلك الإحساس الداخلى الأساسى بالانتماء للشعب الأمريكى والدولة الأمريكية، فإنهم بذلك يتجاوزن خطأ مهماً. إذ لم يعوبوا أعضاء مقدرين وموثوق بهم من الشعب الأمريكى؛ فهم غرباء لا يمكن الوثوق فى نواياهم. كانت الشكوك الجاكسونية بأن رجال المال ورجال الصناعة الأمريكين كانوا مرتزقة تابعين لبريطانيا، قد خلقت مشكلات سياسية عديدة للهاميلتونيين فى القرنين التاسع عشر والعشرين؛ أما الشك الجديد فى أن عالم الأعمال التجارية قد سقط تحت سيطرة مصالح أجنبية وانتماءات غريبة عن الوطن، فيمكن أن تكون له عواقب بعيدة المدى فى السياسات الأمريكية.

يمكن للنفور بين أمريكا الجاكسونية ونخبة العمل التجارى والذي زاد بعد ۱۹۷۳، أن يكون أهم التطورات التى حدثت فى السياسات الأمريكية منذ حركة الحقوق المدنية. وكانت هناك إشارات واضحة فى التسعينيات على أن الرأى العام كان يتحول ضد نخبة العمل التجارى. وكانت الأحكام القضائية بمبالغ كبيرة للمدعين فى قضايا مدنية مع المدعى عليهم من العمل التجارى، إحدى نتائج هذا النفور، وكان الاشمئزاز المتزايد من الطريقة التى كانت المشاركة السياسية للعمل التجارى تؤثر بها على العملية السياسية، نتيجة أخرى لهذا النفور. ولقد تم تمرير مبادرات إصلاح تمويل الحملات الانتخابية قانوناً من خلال الاستفتاءات الشعبية فى ولايات مين، وميزورى، وأركنسو، وكاليفورنيا، وكولورادو، ومونتانا، ونيفادا. ووجد المنشقون السياسيون الجاكسونيون، مثل بيروت وماك كين وفينتورا أن تمويل الحملات قضية ساخنة بالنسبة لجمهور القراء تتجاوز نقاد قطاع الأعمال التجارية من الجناح اليسارى التقليدى.

بدأ التقدم الاقتصادي في التسعينيات في تقليل التوتر الاجتماعي والاستقطاب اللذان سادا في العقدين السابقين، ولكن مع نهاية القرن كان برنامج العمل الدولي الهاميلتونى لا يزال مقيداً بمعارضة ناشئة لكنها قوية قائمة على مسائل راسخة تتعلق بكل من نتائج برنامج العمل الهاميلتونى بالنسبة لعامة الناس، ومدى إمكانية اعتبار أن الشركات الكبرى لا تزال جزءاً من المجتمع القومى الأمريكى. وسواء كانت القضية سلطة فائقة للرئيس، أو تأييداً للبنك الدولى أو صندوق النقد الدولى فى الأحداث التى تتطلب الأزمات المالية الجديدة فيها مساعدات جديدة، فإن الهاميلتونيين عاشوا بإحساس مزعج بأنهم لم يعد فى إمكانهم الاعتماد على دعم الكونجرس، بالرغم من مرور أكثر من عقد فى نجاح اقتصادى لا يبارى.

بينما كان الهاميلتونيون لا يزالون يكسبون، فى أغلب الأحيان، المعارك التشريعية الرئيسية، مثل تصويت عام ٢٠٠٠ على العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة مع الصين، أصبحت كل معركة حول السياسة التجارية صراعاً منهكاً يستنفد كل شئ، فقد تخلى نحو ثلثى الديمقراطيين فى مجلس النواب عن مساندتهم لرئيس حزبهم ومرشح الرئاسة فيما يتعلق بتصويت عام ٢٠٠٠ حول التجارة مع الصين، وشنت التنظيمات العمالية واحدة من أشد حملاتها فى التاريخ المعاصر ضد التصويت على التطبيق.

وفى الوقت نفسه أصبح المناخ الدولى بالنسبة للسياسة الهاميلتونية، أكثر صعوبة. فقد كان العجز اليابانى، وفرط الثقة الأوروبية، ينال من قدرة الدبلوماسيين الأمريكيين على وضع برنامج عمل للتجارة الكوكبية. أما الدول النامية التى رحبت بمنظمة التجارة العالمية بداية فقد أصابها خيبة الأمل إذ رأت أن المنظومة التجارية ما زالت تعمل فى غير صالحها. كما أن توجيه المنظومة التجارية نحو دروب تخدم المصالح القومية الجوهرية يستلزم قيادة أمريكية قوية وواثقة. وكان من العسير على الهاميلتونيين أن يوفرُوا مثل هذه القيادة عام ٢٠٠١ عما كان عليه الوضع عام ١٩٨٩.

تاج الشوك الثانى: المعاناة الويلسونية

مر الطرف الثانى من التحالف الكوكبى المسيطر فى السياسة الخارجية الأمريكية فى ما بعد الحرب الباردة بتجربة الانتصار والمأساة خلال التسعينيات تشبه بصورة ما مصير الهاميلتونيين. فالويلسونيون، مثل الهاميلتونيين، عند أول دفقة فرح أعقبت انهيار الشيوعية الأوروبية، اعتقدوا أن أعمق أحلامهم كانت أقرب للواقعية من أى وقت آخر. ولكن، عندما انقضت التسعينيات توصل الويلسونيون تدريجياً إلى الإدراك الكامل للصعوبات التى تقف فى طريقهم.

إذا كان الهاميلتونيون قد فرحوا بانتهاء الاتحاد السوفييتى، وبانتشار الأسواق الحرة، فإن ما أسعد الويلسونيين هو تغيير أوسع ويحتمل أن يكون أشد عمقاً فى المجتمع العالمى: ألا وهو نشأة الشعوب الحرة. فمع انهيار الاتحاد السوفييتى، انطلقت الأنظمة الديمقراطية فى أنحاء دول حلف وارسو القديم. وعندما قاد بوريس يلتسين المقاومة الديمقراطية لانقلاب عسكرى/ شيوعى، وعندما جلبت «الثورة المخملية» التغيير السلمى لتشيكوسلوفاكيا، وقام ديمقراطيو ألمانيا الشرقية بطرد الشيوعيين من السلطة عن طريق مظاهرات سلمية فى الشوارع، شعر الويلسونيون ببهجة عارمة. وعندما استسلمت الأنظمة العسكرية للنظم الديمقراطية عبر أنحاء أمريكا اللاتينية؛ وعندما حقق نيلسون مانديلا نهاية تفاوضية سلمية للدولة العنصرية فى جنوب أفريقيا، وحقق الفوز بانتخابات حرة وعادلة هناك، وعندما شيد طلاب بيجين نموذجاً لتمثال الحرية؛ فى حين تحركت تايوان نحو ديمقراطية أصيلة متعددة الأحزاب، أعلن الويلسونيون أن ازدهار الشعوب أكثر انتشاراً ويعد بما هو أكثر من الحركات الثورية الأوروبية فى أعوام ١٨٣٠، و ١٨٤٨ و ١٩١٨.

لقد سقطت الفاشية والشيوعية بالمثل. وكانت النظم السياسية الحرة تنتشر فى شتى أنحاء العالم. وبدأت المؤسسات الدولية التى أصابتها الحرب الباردة بالشلل فى استعادة نشاطها: أخذت روسيا الديمقراطية مقعد الاتحاد السوفييتى القديم فى مجلس الأمن، وأظهرت بداية علامات التحاقها بالكتلة الديمقراطية فى هذا الكيان.

لم يكن هناك نظير لإزدهار الحرية الذى عم العالم. وشهدت الولايات المتحدة المنتصرة فى الحرب الباردة، انتصار مبادئها مرة أخرى على عدو مستبد؛ ولم تكن مكانة الديمقراطية الأمريكية أكثر ارتفاعاً من ذلك فى أى وقت مضى. بالنسبة للويلسونيين كان المعنى واضحاً: لقد حان الوقت لأن تتقدم الولايات المتحدة بثبات نحو إقامة وتعزيز سلام ديمقراطى فى عالم ديمقراطى.

وبانتشار الحكومات الحرة والأسواق الحرة عبر أنحاء العالم، والتى جلبتها الاختيارات الحرة التلقائية للمزيد والمزيد من شعوب العالم، اعتقد الويلسونيون إن بإمكانهم، بل وينبغى عليهم، العمل مع الهاميلتونيين يداً بيد لتوسيع مجال الحرية. فعن طريق تقديم المعونة الفنية، والمعونات الاقتصادية، وفى بعض الأحيان الدعم الدبلوماسى، يمكن للولايات المتحدة أن تتزعم هذا الثورة العالمية، فتخضع الدولة المارقه عرضاً، وتعزز ما أطلق عليه فرانسيس فوكوياما، بعد الفيلسوف الألمانى ج.ف.ف. هيجل، نهاية التاريخ.

بدأ الويلسونيون، تدفعهم هذه الفرصة التاريخية وتمثل تحدياً لهم، فى الاستغلال الكامل لميزة الانفتاح الديمقراطى. وبينما استمرت الجهود بعيدة المدى لزيادة المعونة الخارجية الأمريكية للدول

النامية، ولتحسين أحوال اللاجئين، استجاب الويلسونيون لانتهاء الحرب الباردة ببرنامج سباعى كان يهدف إلى تحويل الحياة العالمية بصورة أكثر ثورية وشمولاً من البرنامج الذى جلبه ويلسون نفسه إلى باريس قبل عدة عقود.

أولاً. كانوا يريدون المساعدة فى تحول الاتحاد السوفييتى القديم، والدول الأوروبية التى كانت تابعة له، نحو ديمقراطية كاملة ثابتة. ثانياً: كانوا يرغبون فى استكمال هزيمة الشيوعية، ورؤية نمو أنظمة الحكم الديمقراطية فى آسيا، بدءاً بالصين. ثالثاً: كانوا يسعون إلى تعزيز التحول فى أمريكا اللاتينية بعيداً عن الأنظمة العسكرية، والتوجه إلى ديمقراطية رسمية على الأقل، كما أرادوا تعميق المؤسسات الديمقراطية فى المنطقة. رابعاً: كان الويلسونيون يأملون فى مساعدة جنوب أفريقيا على التحول إلى دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، متعددة الأجناس، وبالتالي تنشر القيم والممارسات الديمقراطية فى دول أخرى جنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا.

كانت الأهداف الثلاثة الباقية أهدافاً موضوعية وليست جغرافية. أراد الويلسونيون استخدام الرؤية التاريخية «لربيع الديمقراطية» لتعزيز دور المؤسسات القضائية والسياسية العالمية، وتبشر بمرحلة من العلاقات الدولية التى يحكمها القانون. وكانت تقوية دور الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وتقديم المستبدين للمحاكمة لانتهاك حقوق الإنسان، وتطوير استخدام العقوبات متعددة الجوانب كأداة للسياسة الدولية، بعض أهداف برنامج العمل الطموح هذا. وقد عمل الويلسونيون على مد سيطرة القانون الدولى على جوانب جديدة - وبصفة خاصة إيجاد أسلوب يحكمه القانون لحل المشكلات البيئية العالمية. كذلك عملوا على إحياء وثائق معينة مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. والذى كانت دول عديدة تتعامل معه بسخرية واستهزاء منذ أن تم التوقيع عليه عام ١٩٤٨، وتم نفض الغبار عن هذا الإعلان فى التسعينيات.

بعد ذلك عمل الويلسونيون على تقوية ما يسمى بـ «المجتمع المدنى» على المستويين الدولى وداخل كل دولة، والمقصود عموماً بهذا المسمى المنظمات غير الحكومية، رغم أن الويلسونيين غالباً ما ينظرون للمجتمع المدنى نظرة انتقائية حسبما يقول المعلق ديفيد ريف. وبذلك لا يدخل فيما يقصده الويلسونيون فى أمريكا أو غيرها فى المجتمع المدنى، منظمات مثل «الاتحاد القومى للسلاح النارى» (NRA)، والكنائس الأصولية، وحركات الاحتجاج المناصرة - للحياة. فقد استفادت المنظمات غير الحكومية من نشاطها السابق، ومنها منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، ودار الحرية، وأطباء بلا حدود، والسلام الأخضر، ومن ثم حققت مكانة دولية كبيرة فى فترة التسعينيات. وفى الوقت نفسه برز عدد كبير من المنظمات غير الحكومية فى الدول النامية

والدول الشيوعية السابقة، وكانت تؤدي أحياناً أدواراً مهمة فى الأحداث السياسية فى أوطانهم. كان الويلسونيون يسعون إلى خلق تناغم بين سياسة الولايات المتحدة وقيم وأهداف المنظمات غير الحكومية الدولية الرائدة، كما سعوا إلى حشد الدعم المالى للمنظمات غير الحكومية التى تتعرض للضغوط فى الدول الفقيرة، وبعضها نظم ديكتاتورية.

وأخيراً، كانت الرؤية الويلسونية أكثر ميلاً للحركة النسائية فى عام ١٩٩٠ عما كانت عليه عام ١٩١٩ أو عام ١٩٤٥. منذ زمن الإرساليات التبشيرية، كان هناك دائماً عنصر نسائى فى السياسة الويلسونية. ولكن فى فترة ما بعد الحرب الباردة، أقدم الويلسونيون لأول مرة على محاولات جادة وناجحة إلى حد كبير لحشد نفوذ الولايات المتحدة ومكانتها لعمل برنامج منهجى لتحسين أحوال النساء فى العالم كله. وتم الضغط على الوكالات العامة والخاصة والدبلوماسيين والمسؤولين على نحو متزايد للتركيز على قضايا مثل دور النساء فى التنمية والتعليم ومنح الفرص للنساء فى الدول النامية (والإسلامية).

كان ذلك برنامج عمل واسع وطموح لم يسبق تنفيذ مثيل له. كانت له جذور واضحة فى القيم الويلسونية التقليدية، وألزم الولايات المتحدة بسياسة خارجية ثورية على أقل تقدير. كما كان يسعى لتغيير أحد أصعب العناصر فى الحياة الدولية الحديثة وأطولها استمراراً: ذلك التقليد الذى يرجع تاريخه إلى القرن السابع عشر ويقضى بأن كل دولة ذات سيادة حرة التصرف فيما يتعلق بالسياسة الداخلية. بالإضافة إلى أن هذا البرنامج أيضاً ألزم الولايات المتحدة بتقديم الدعم فى دول عديدة، إلى الجماعات السياسية التى كانت تسعى لقلب نظم الحكم القائمة. فالمنظمات ذات الإدارة الخاصة، والتمويل الأمريكى مثل الهبات القومية من أجل الديمقراطية قدمت منحاً للنشطاء والجماعات التى تضطهدها حكوماتها⁽²⁰⁾.

مع ذلك، لم يكن برنامج العمل الويلسونى برنامجاً غير مسبوق بصورة مطلقة. فالجهود البريطانية فى القرن التاسع عشر لقمع تجارة الرقيق، وتدخلات القوى المختلفة لحماية الرعايا المسيحيين للسلطنين العثمانيين، وسياسات الحلفاء تجاه ألمانيا واليابان، والتدخلات الأمريكية فى الدول المختلفة والتى كانت تهدف إلى منع انتشار الشيوعية خلال الحرب الباردة، كانت كلها أمثلة للتدخلات السياسية دفاعاً عن مبادئ «ويستفاليا»* الصارمة. لكن، كان برنامج العمل الويلسونى

* معاهدة تم التوقيع عليها من الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وفرنسا، والسويد، والدول البروتستانتية فى الإمبراطورية عام ١٦٤٨، لتنتهى ثلاثين عاماً من الحرب. (المترجمة).

فى التسعينيات منظماً وفعالاً بصورة متفردة، وعلى عكس التدخلات السياسيه الأمريكیه أثناء الحرب الباردة، كان كذلك منفصلاً عن سياسات القوة التقليدية. إذ كان الديكتاتورين «الأصدقاء» أهدافاً للتدمير تماماً مثل الديكتاتورين الأعداء.

كان لبرنامج العمل الويلسونى المذهل نجاحات واضحة. يرجع ذلك دون شك جزئياً إلى تأثير ونموذج أقوى دول العالم، وانتشار المؤسسات والانتخابات الديمقراطية بسرعة خلال التسعينيات. وطبقاً لدار الحرية التى قادت جهود قياس وجود الحريات الديمقراطية أو غيابها فى أنحاء العالم، ارتفع عدد الدول «الحرّة» أو الحرّة «جزئياً» من ١٠٥ دول عام ١٩٨٩ إلى ١٤٥ دولة بعد ذلك بسنوات عشر، بينما انخفض عدد الدول «التي لا تتمتع بالحرية» من ٦٢ إلى ٤٧ دولة خلال الفترة نفسها⁽²¹⁾. وفيما عدا بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق والصرب، فإن كل دولة شيوعية سابقة فى أوروبا تقريباً خطت خطوات واسعة نحو تأسيس الديمقراطية. فقد أدهشت بولندا، إحدى جمهوريات البلطيق، والمجر، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، وبلغاريا، وسلوفينيا، وكرواتيا، المتشككين بقوة مؤسساتها الديمقراطية وصلابتها.

دخلت دولة واحدة فقط من أمريكا اللاتينية هى كوبا القرن الواحد والعشرين تحت حكم ديكتاتورى رسمى، أما البرازيل والأرجنتين وشيلي فقد تمتعت بمستويات غير مسبوقة من الاستقرار الديمقراطى. كما أن عملية الانتقال من حكم الحزب الواحد فى المكسيك كانت مستمرة، فى حين أن جمهوريات أمريكا الوسطى التى مزقتها النزاع بدا أنها تخرج من عقد من الحرب الأهلية والديكتاتورية.

وفى الشرق الأقصى، شهدت تايوان أول تداول سلمى للسلطة من حزب لآخر فى تاريخ السياسات الصينية. كذلك شهدت كوريا الجنوبية تحولاً سلمياً للسلطة عن طريق الانتخابات. أما فى تايلاند فيبدو أن نموذج الانقلاب والديكتاتورية قد تم كسره للأبد. وفى إندونيسيا سببت الثورة الديمقراطية تغييراً مذهباً. ونجت المعارضة الديمقراطية من تحول السلطة فى هونج كونج، وكانت الحركات الديمقراطية القوية من أجل التغيير واضحة فى ماليزيا وميانمار.

ومع أن السجل الأفريقى أشد تفاوتاً، فإن الاستقرار الديمقراطى فى دولة جنوب أفريقيا متعددة الأعراق، استمر فى الإشارة إلى الطريق إلى مستقبل أكثر إشراقاً للقارة. وكانت مكانة مانديلا القوية بوصفه زعيماً دولياً وسياسياً مخضرمًا قد منحت أفريقيا بطلاً ديمقراطياً فى منزلة واشنطن وغاندى، ووضعت إلى الأبد حداً لإشاعة مضللة بأن الديمقراطية تتناقض مع طبيعة المجتمع الأفريقى.

ولا تقدم قائمة الأنظمة الديمقراطية الجديدة والصاعدة إلا لمحات من مشهد التقدم الويلسونى خلال التسعينيات. وعلى الرغم من التوترات التى نشأت فيما بعد بين روسيا والصين والولايات المتحدة، كان مجلس الأمن مؤسسة أكثر فعالية فى التسعينيات عما كان عليه الوضع أثناء الحرب الباردة. ولا يمكن تجاهل التأثير الصاعد فى دول عديدة للمجتمع المدنى على مستوى السياسات القومية والدولية. وكانت أوضاع المرأة ودورها فى التنمية الريفية، وتقليل الفقر، والتحكم فى تعداد السكان، قد أصبحت خصائص ثابتة وربما دائمة لبرنامج عمل التنمية الدولية. وقد وضع إلقاء القبض على بينوشيه* فى بريطانيا وسجنه، سابقة جديدة ومهمة فى القانون الدولى، حتى ولو كان لم ينفذ الحكم فى أسبانيا لدواعٍ صحية.

هذا العرض الموجز، الذى يكتفى بالتلميح إلى الإنجاز الويلسونى فى فترة ما بعد الحرب الباردة، يكفى للبرهنة على أن النشاط الويلسونى فى التسعينيات قد ساهم فى إحداث تغيير هام ودائم. فقد كان بكل المعايير المعقولة إنجازاً مذهماً وانتصاراً كبيراً.

مع ذلك شهدت نهاية القرن الويلسونيين فى فترة تخفيض النفقات ومراجعة؛ بل وتراجع. فكما حدث مع الهاميلتونيين، لم تفلح نجاحات السياسة الويلسونية فى الخارج فى تقوية نفوذهم فى الداخل، وتبرز ثلاثة أسباب رئيسية لذلك. أولها: أن الويلسونيين فى غمرة نشوتهم بالغوا فى تقدير قدراتهم على تحقيق تغيير كاسح بالحد الأدنى من الاستثمارات الأمريكية. فقد انتهى عقد من الاستشارة والعون الأمريكى لروسيا إلى تكوين رأى عام روسى يعادى ويرتاب فى الولايات المتحدة على نحو أعمق من موقف عام ١٩٨٩. وبمنظرة استرجاعية، نجد أن اعتقاد الويلسونيين بإمكانية تحول روسيا السريع واليسير إلى النموذج الديمقراطى الغربى، كان مبنياً على قراءة خاطئة للتاريخ. فقد تحولت كل من ألمانيا واليابان إلى النظام الديمقراطى بعد عام ١٩٤٥، لكنهما كانا قد انهزما فى الحرب وتم احتلالهما. أما روسيا فكانت فى عام ١٩٨٩ أقرب إلى ألمانيا عام ١٩١٩ من ألمانيا عام ١٩٤٥. وقد تحمل الويلسونيون عاقبة الفشل الذريع للسياسة الأمريكية فى خلق روسيا ديمقراطية مستقرة وصديقة، حيث أكدوا سابقاً إمكانية تحقيق مثل هذا الهدف.

كذلك بالغ الويلسونيون فى تقدير القوى الديمقراطية فى الصين، وفى قدرة الولايات المتحدة

* القائد العسكرى، والرئيس الشيلى فى ما بعد، أصبح قائداً للجيش عام ١٩٧٣ وقاد الانقلاب العسكرى اليمىنى الذى أصبح بعده رئيساً للبلاد، ثم إلقاء القبض عليه فى بريطانيا عقب قراره إليها بعد اضطرابات ومعارضة شديدة له فى بلاده. (الترجمة).

على التأثير على سلوك الصين بالوعد أو الوعيد. إذ أغرى حماس عام ١٩٨٩ كثيراً من الويلسونيين بالاعتقاد بأن الحركة الطلابية الديمقراطية في الصين لديها فرصة حقيقية لتولى السلطة وقيادة ذلك البلد في الاتجاه الديمقراطي. ولم تكن القراءة الويلسونية الخاطئة للصين بالشئ الجديد. فقد ابتهج الويلسونيون بثورة صنيات - سن، لظنهم أنهم ومؤيديهم لديهم القدرة على قيادة الصين نحو مستقبل ديمقراطي، وكان شيانج كاي - شيك قد استفاد من وهم كهذا الوهم الويلسوني.

وما إن سحقت الحكومة الصينية حركة الطلاب، حتى تعلق الويلسونيون بأمل أن تجبر التهديدات والعقوبات الأمريكية الصين على تغيير مسارها. وسرعان ما ثبت أن ذلك الأمل لا أساس له، إذ أرغمت الولايات المتحدة على التخلي عن استخدام العقوبات التجارية لتحقيق تطورات في حقوق الإنسان بالصين قسراً. وبعد عقد من النمو الاقتصادي، تحول الرأي الطلابي في الصين عن المثل الديمقراطية إلى قومية حادة معادية لأمريكا. وخلال الحرب ضد يوغسلافيا، والتي كان يؤيدها الويلسونيون، قصفت الولايات المتحدة سفارة الصين في بلجراد، فقام ائتلاف العمال والطلاب بمسيرة، ليس للمطالبة بالديمقراطية كما في السابق، وإنما للاحتجاج أمام سفارة الولايات المتحدة في بيجين.

كان ذلك على الأرجح مرة أخرى، سوء تقدير للتوقيت، وتبسيط مغل لمدى تعقد عملية التغيير في الصين، أكثر منه سوء قراءة للتوجه الكلي للمسيرة الصينية. فالطلاب الصينيون العائدون بمئات الآلاف من الدراسة في الولايات المتحدة، سيكون لهم تأثير واسع وعميق على المدى البعيد في الصين بما يحملوه من قيم أمريكية. ولكن ليس معنى ذلك أن الصين تتوجه سريعاً أو بتلقائية نحو النظام الديمقراطي في الوقت الحالي، إذا تذكرنا أن النخبة الثورية الصينية في عام ١٩١١ كان من بينها من تعلم في أمريكا.

ساهمت المبادرات والأفكار الويلسونية في إخفاقات للسياسة الأمريكية في روسيا والصين. وقد أخذت هذه الإخفاقات حجماً غطى على نجاحات أخرى في دول أصغر وأقل أهمية حققها برنامج العمل الويلسوني. إذ أن قدراً كبيراً من الخسارة كان ذاتياً؛ بمعنى أن الويلسونيين بالغوا في عرض قدرتهم على إحداث تغيير في روسيا والصين، ولولا ذلك لما تحملوا عواقب ما حدث هناك. لكن هذه الإخفاقات والأضرار كانت حقيقية. حيث فقد الجاكسونيون والهاميلتونيون الثقة بقدرة الدبلوماسيين أصحاب التوجه الويلسوني وصناع السياسة منهم على تسيير العلاقات الأمريكية مع القوى الكبرى والحالات الصعبة في العالم، وزاد عمق القلق الجيفرسوني واتسع بشأن العواقب المحتملة للسياسة الويلسونية. وصارت سياسة التعامل مع الصين وروسيا قضايا مؤثرة في حملة

الانتخابات الرئاسية التى خاضها جورج دبليو بوش عام ۲۰۰۰.

ارتبطت هذه الأضرار بالعامل الثانى الذى قلل من شأن الإنجازات الولىسونية: الدرجة التى دفع بها منطق السياسة الولىسونية الولايات المتحدة تجاه التدخلات الخارجية المرفوضة بشدة على المستوى الشعبى.

يقع الدفاع عن حقوق الإنسان فى الخارج فى مرتبة متدنية إلى حد كبير فى قائمة الأولويات الشعبية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. فطبقاً لاستطلاع بيو للرأى فى فبراير ۲۰۰۰، يعتقد ۳۹٪ فقط من الشعب الأمريكى أن الدفاع عن حقوق الإنسان فى الخارج ينبغى أن يكون هدفاً «بالغ الأهمية» للولايات المتحدة⁽²²⁾. مع ذلك، ولأكثر من مرة فى التسعينيات، وجد الولىسونيون أنفسهم يحثون الشعب الأمريكى على خوض حروب فى الخارج لهذا الهدف تحديداً.

كانت هناك معارك طاحنة حول التدخلات فى الصومال، وهاييتى ورواندا خلال التسعينيات، لكن المعارك الفاصلة فى القضية حدثت حول سياسة الولايات المتحدة فى حروب وراثية يوغسلافيا. وقد ساهمت سلسلة المعارك الطويلة الكثيرة فى الولايات المتحدة حول السياسة المناسبة للتعامل مع البلقان، فى تعريف الولىسونيين بأمر محيرة كئيبة فى السياسة الخارجية الأمريكية فى غياب الحرب الباردة.

لقد أوصلت الأعمال الوحشية المريعة لتلك الحروب كثيراً من الولىسونيين إلى استنتاج أن التدخل العسكرى كان واجباً أخلاقياً. وكان هذا الشعور قوياً بصفة خاصة بين هؤلاء الذين ينظرون للوراء بندم وخزى على إخفاق الولايات المتحدة فى اتخاذ خطوات أشد قوة وأكبر تأثيراً وأكثر سرعة ضد الاضطهاد النازى لليهود. وقد رأى «ويلسونيو الهولوكوست» أن منع الأعمال الوحشية من هذا النوع مستقبلاً يعتبر واجباً أخلاقياً لا مفر منه على الولايات المتحدة، وكانوا يعتقدون أن مبدأ «لن يتكرر أبداً» ينبغى أن يصبح أحد المبادئ الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية.

مع ذلك وجد الولىسونيون لدهشتهم وغمهم العظيم، أن الحماس الشعبى للتدخل العسكرى كان محدوداً. ولم يترجم استنكار الأعمال الوحشية بسرعة أو بشكل شامل إلى إرادة سياسية لوضع القوات الأمريكية فى طريق منع الأذى. كان الجيش متشككاً إلى حد كبير فى التدخلات الإنسانية المفتوحة غير المحددة، وأظهرت المؤسسة السياسية اهتماماً ضئيلاً فى إرسال جنود أمريكيين ضد نيران معادية. وقد أدت الصور التليفزيونية التى عرضت فى نشرات المساء، إلى شعور الأمريكيين بالغضب، وخلفت شعوراً عاماً بأنه «لا بد من عمل شئ ما»، لكن هذا «الشئ» الذى كان

يفكر فيه معظم الناس لم يبد أنه تضمن إرسال الجنود في مهمة قتالية.

وفى أحد التحولات الساخرة العديدة للتاريخ، بينما كان القتل دائراً في البوسنة، لم يكن أمام الويلسونيين إلا محاولة إقناع الحكومة ... بالحرب ! إذ اكتشفت حمائم الحرب الباردة في هذا الحين ميلاً لا شك فيه للدماء.

ومن منظور تاريخي أكثر اتساعاً، كان تعطش الويلسونيين للدماء أقل مفاجأة. فقد كان الأكثر التزاماً من الناحية الأيديولوجية هم الذين يحثون حكومتهم على أقوى السياسات وأشدّها مواجهة. لقد كان الكاثوليك المتزمتين وليس الكسالى أو المرتدين، هم من أرادوا ذبح الفرنسيين البروتستانت في يوم القديس بارثولوميو عام ١٥٧٢؛ لقد كان المتعصب بيتر الناسك وليس أعضاء الكنيسة من الفاسدين والكسالى الذين يعملون فيها فقط من أجل المال، هو من بشر بالحملة الصليبية الأولى التي بدأت عام ١٠٩٦، وكان حماس الروس الموالين للسلاف وتدينهم هو ما جر حكومة نيقولاس الثانى الضعيفة إلى سياسة حازمة في البلقان مما أجبر الإمبراطورية الروسية على الدخول فيما أصبحت الحرب العالمية الأولى. وعندما يغلق الرب الصحف في يوم الحساب، يكون أحد الأسئلة التي لا بد من الإجابة عليها هو ما إذا كان الحماس والمثالية مسئولين عن معاناة الإنسانية بدرجة أكبر من الكسل والجشع.

كان للويلسونيين بالطبع رؤية أكثر اعتدالاً إلى حد بعيد من رؤية بعض الأيديولوجيات المذكورة سابقاً. وفي الحقيقة أيضاً، أن لنصحية النشطاء الأيديولوجيين أحياناً نتائج جيدة، لكن يظل من الواضح أن المؤمنين حقاً هم في الغالب من يقودون القوى العظمى إلى سياسات المواجهات.

وبينما نجح الويلسونيون في النهاية في أن يجعلوا الولايات المتحدة تبدأ وتقاتل في حرب جوية ضد يوغسلافياً عام ١٩٩٩، أكدت أحداث التسعينيات على مدى رفض الرأى العام الأمريكى لاتباع قيادة الويلسونيين في حرب إنسانية تلو الأخرى. فالإبادة الجماعية في رواندا، والصراعات المدنية في السودان والصومال، والانهيال الفظيع للنظام والمدنية في دول ضعيفة مثل سيراليون، والحرب الروسية ضد الشيشان، والحرب الدولية في الكونغو، لم تقنع جميعها الرأى العام الأمريكى بمساندة استراتيجية متماسكة للتدخل الإنسانى، سواء بمفردها أو مع الأمم المتحدة. وكانت أكثر المناسبات اكتمالاً لمثل هذا التدخل هي أقوى المناقشات حول التدخلات الإنسانية؛ ولم يستطع الأمريكيون رؤية أى نهاية لطلب أموالهم أو جنودهم إذا أصبح مبدأ التدخل الويلسونى حجر الزاوية في السياسة الأمريكية.

قدم الیلسونیون فی مواجهتهم للمعارضة الأمريكية للتدخلات ذات الطابع الإنسانى، لكن مع استمرار إلتزامهم باستخدام القوة لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان المروعة، اقترحاً بتشکیل قوة شرطة بولية من نوع ما، ربما تحت سيطرة الأمم المتحدة. فمن وجهة النظر الیلسونية، يبدو مثل هذا الأسلوب بسيطاً وواضحاً ولا خطورة فيه مطلقاً. ولن يكون على الولايات المتحدة توفير مجموعات قتالية للخطوط الأمامية فی مناطق الصراع فی العالم: وإنما قد تساهم فحسب بنصيب معقول من تكلفة التدريب والصيانة ونشر جنود القوة الدولية.

لكن هذا الأسلوب يصل بنا إلى العامل الثالث الذى يمثل حداً للنجاح والتأثير الیلسونى فی معركة السياسة الخارجية الأمريكية. فإن الدعم الیلسونى لقوات الشرطة الدولية، والمحاکم، وغيرها من أدوات القسر تستخدم دون تفكير وروية ضد الشعور القوى واسع الانتشار تجاه أى مؤسسات أو سياسات تنتهك سيادة الولايات المتحدة.

قدم العقد الذى أعقب الحرب الباردة دليلاً قوياً على أن الرفض الأمريكى القديم لأن تشاركها السيادة دول أخرى من أجل هدف مشترك، لا يزال قوياً، ويلعب مع التهديد السوفييتى المنتهى دوراً متنامياً فى سياسات السياسة الخارجية الأمريكية. إن رفض ريجان عام ١٩٨٢ لقانون البحار، تلك الاتفاقية التى وقعت عليها ١٢٢ دولة حول حقوق الملكية وغيرها من القضايا المتعلقة بموارد قاع البحار والملاحة البحرية، كان جزءاً من تصميم أكبر وأطول أمداً على عدم تقديم أى تضحيات بالسيادة من أجل القانون الدولى.

كانت بروتوكولات كيوتو، والمحكمة الجنائية الدولية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية، ومعاهدة الألغام الأرضية، نماذج للمبادرات التى يعتز بها الحلم الیلسونى بعالم القانون الدولى الذى ترفضه الولايات المتحدة. وكان الأهم من ذلك على المدى البعيد، الحركات الصاعدة فى الولايات المتحدة للتخلى التام عن شبكة ترتيبات الحد من التسلح التى تم التفاوض عليها بعد جهد جهيد مع الاتحاد السوفييتى فى النصف الأخير من الحرب الباردة. فبالنسبة للیلسونيين كان التأييد المتزايد لنظام الدفاع الصاروخى القومى كارثة، حيث يمكن أن يقلب توازن الأسلحة النووية الذى تم إقراره على نطاق واسع بحظر الهجمات النووية خلال جيلين بعد نجازاكى. كان الیلسونیون يشعرون بالقلق من أن يبدأ سباق تسلح جديد، ومن المغريات الخطيرة أمام الولايات المتحدة إذا وصلت لدرجة الأمن النووى، وكذلك من آثار إنشاء منظومة دفاع صاروخى على علاقاتها بحلفائها فى آسيا وأوروبا، ومن انهيار منظومة نزع السلاح متعددة الأطراف، وعملية التحكم فى انتشار السلاح.

كان القلق يساورهم، ولم يكن بيدهم القليل إزاء ذلك. فمجلس الشيوخ، على الأقل، قرر الرفض المؤقت لمعاهدة الحظر الشامل في خريف عام ١٩٩٩. واستمر التقدم نحو تطوير منظومة دفاع صاروخي على نحو صارم، رغم إخفاق اختبارات هامة وأساسية.

كان الويلسونيون يواجهون مشكلة شائكة متعلقة بالمفهوم في برنامج العمل الخاص بهم. فمن ناحية كان الويلسونيون دائماً ينجذبون بقوة إلى فكرة السلطة التي تتجاوز حدود البلاد، والنظام القانوني الذي يلزم دولاً ذات سيادة بقبول ما يمليه عليها. وهذا يتطلب أكثر من مجرد نظام قضائي دولي، إنه يتطلب رجال شرطة دولية لديهم القدرة على تنفيذ تلك الأحكام القضائية بالقوة. إنها فكرة جذابة، وبعض الويلسونيين قاموا بمقارنة هذا النظام بالنظام الفيدرالي الأمريكي الذي تجتمع فيه الولايات المستقلة معاً لتكوين سلطة فيدرالية مشتركة لحفظ السلام.

وعلى المستوى السياسي، تثير هذه الفكرة معارضة قوية، بل ومتعصبة، من جهات عديدة. وبينما يهتم الهاميلتونيون بالقانون الدولي فيما يتعلق بالتجارة، وفي ظروف معينة يقبلون صلاحية الاتفاقية الدولية لموضوعات مثل الحد من التسليح، فإنهم يظلون مشدودين بإحكام إلى قوة سيادة الولايات المتحدة بوصفها الضمان النهائي للملكية المواطنين الأمريكيين وصالحهم. أما الجاكسونيون فإن التزامهم بالسيادة القومية أكثر عمقاً. ويخشى الجيفرسونيون، ولديهم أسبابهم، من أنه طالما لا يمكن لأي سلطة دولية محتملة حالياً أن تكون ديمقراطية بحق، فسوف يفقد الأمريكيون حرياتهم حينما تفرض السلطات الدولية نفوذها على المحاكم والهيئات التشريعية الأمريكية.

إن أحد حلول هذه المشكلة هو أن تتصرف الولايات المتحدة بوصفها حكماً ومنفذاً بالقوة للقانون الدولي. ولا يعترض الهاميلتونيون ولا الجاكسونيون على هذه الفكرة من حيث المبدأ، ولكن على المستوى العملي لا يرغب أي منهما في رؤية الولايات المتحدة تتصرف بقوة أو بعدم تحيز كما قد يقتضي هذا الدور. فالويلسونيون في لحظات الإحباط بسبب ضعف المؤسسات الدولية أو تكاسلها، غالباً ما يدعون حكومة الولايات المتحدة للتصرف بوصفها منفذاً لنظام ويلسوني. لكن النظرية التي تكمن وراء ذلك تجعل الويلسونيين لا يشعرون بالراحة. إذ هل يعمل الويلسونيون على بناء إمبراطورية القانون أو الإمبراطورية الأمريكية؟

بالإضافة إلى ذلك، يصدم الكثيرون جعل الولايات المتحدة قاضياً وهيئة محلفين ومنفذاً للحكم، باعتبار أن ذلك خطوة خطيرة. ولا يساور الجيفرسونيين القلق فحسب من أن هذا قد يقحم الولايات المتحدة في نزاعات وحروب لا تنتهي، بل أيضاً من أن هذه الفكرة غير مقبولة أساساً لدرجة كبيرة لدى دول مثل الصين وروسيا، حتى إن التقدم إلى حد بعيد في هذا المسار

ينذر باضطراب دولى خطير.

فى سنوات نهاية إدارة كلينتون، عمل الدبلوماسيون الويلسونيون على مواجهة عزلتهم المتنامية. فقد وجهت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية هجوماً فى اتجاه جيسى هيلمز عضو مجلس الشيوخ عن نورث كارولينا الجاكسونى/ الجيفرسونى والذى عمل رئيساً للجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ. لكن لم يحالفها إلا قليل من النجاح فى تغيير آراء هيلمز السياسية. إلا أن سفير الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك، ذهب إلى أبعد من ذلك وحقق المزيد فى سعيه لتوفيق آراء هيلمز مع ترويج الدعاوى الويلسونية. وكان أكبر نجاح حققه هولبروك هو كسب تأييد هيلمز لوفاء الولايات المتحدة بمستحققات الأمم المتحدة المتأخرة لديها، عقب مفاوضات تقترب فى صعوبتها من مفاوضات عملية السلام فى البلقان التى أسفرت عن اتفاقيات ديتون.

ومع نهاية القرن العشرين، وصل الويلسونيون إلى إدراك أن المعوقات الأساسية لقدرتهم على بناء النظام العالمى الذى سعوا طويلاً من أجله، لا تأتى من قوى خارجية معادية، وإنما من مواردهم السياسية المحدودة داخل الولايات المتحدة. ولم تكن القيود على السياسة الويلسونية ثابتة أو مطلقة. ففى الظروف المواتية كان يمكن للويلسونيين أن يدخلوا الولايات المتحدة فى حرب عارضة ذات دوافع إنسانية، فعندما ينتظم الشمس والقمر والكواكب وكل النجوم بشكل صحيح، يمكن لمجلس الشيوخ أن يقر اتفاقية ما إذا اقتضى الأمر.

وعند الفشل فى القيام بالحرب، كان هناك ما يمكن تحقيقه. ففى أمور أقل شأنًا، استطاع الويلسونيون بشكل منتظم أن ينشئوا ويمولوا سلسلة من المبادرات من خلال منظمات مثل: الهبات القومية من أجل الديمقراطية، والمعهد الديمقراطى القومى، التى عملت على مساعدة الحركات والمؤسسات الديمقراطية فى الخارج. كما استطاعوا أن يجمعوا تمويلاً ضخماً عن طريق المنظمات الويلسونية غير الحكومية لجهود الإغاثة الإنسانية خارج الولايات المتحدة، رغم انخفاض الدعم عن أغلب أشكال المعونة الخارجية الأمريكية.

مع ذلك كان من الواضح أن الويلسونيين تنقصهم القوة السياسية الداخلية المستقرة التى تسمح بتنفيذ سياستهم الخارجية. فقد كانت القوى ذاتها التى منعت عضوية الولايات المتحدة فى عصبة الأمم فى عهد ويلسون، وأبعدت الولايات المتحدة عن محكمة العدل الدائمة فى العشرينيات، لا تزال قادرة على منع تنفيذ مبادرات ويلسونية مهمة فى بداية القرن الواحد والعشرين. كان الويلسونيون أقوى من أن يتم تجاهلهم، وأضعف من أن يفرضوا أفكارهم

على العملية السياسية بشكل مستمر وفعال.

عشرات فكرة الشراكة

اكتشف الهاميلتونيون والويلسونيون حدود قوتهم السياسية، كما زاد وعيهم بالصراعات والشروخ التي تفصل بينهم داخل برنامج العمل الكوكبي المشترك. وكان الويلسونيون والهاميلتونيون أقرب إلى إجماع مؤثر في عام ١٩٩٠ منهم بعد عشر سنوات. نشأ معظم المشكلة من تنامي الشكوك الويلسونية بشأن صفتين جوهريتين في المشروع الهاميلتوني. أولاً، بدأت الحركة البيئية المتنامية ترى أن خطط التجارة الحرة الهاميلتونية غير المقيدة مثبطة للجهود البيئية في الداخل والخارج. ففي الداخل، شعر أنصار حماية البيئة بأن منظمة التجارة العالمية والنافتا تقوض الجهود الأمريكية الرامية لممارسات أفضل لعمليات صيد الأسماك مثلاً، إذ تشترط استخدام صيادي التونة والجمبري فقط لشباك صيد الدلافين والسلاحف كل في مجاله، في عمليات الصيد. أما في الخارج، وعلى مستوى أعم، اعتبر أنصار البيئة سياسة التجارة والاستثمار الهاميلتونية سبيلاً لتطبيق استراتيجية دعه يعمل، وهي لا تكاد تضع أى عوائق في سبيل من يريدون التضحية بسياسة الحكمة في معاملة البيئة من أجل تحقيق أرباح وفرص عمل فورية. ثمة عنصر معارض آخر كان مصدره نتائج برنامج العمل الهاميلتوني المتعلقة بحقوق العمال. إذ كانت هناك حركة بطيئة ولا تكاد تلاحظ في التسعينيات، شهدت رفع عدد من منظمات حقوق الإنسان البارزة حقوق العمال إلى مستوى حقوق الإنسان الأساسية. وبصفة خاصة كان حق التجمع الحر يعد منذ فترة طويلة أحد الحقوق الإنسانية الأساسية، وكان يسمح بحرية تأسيس الأحزاب السياسية. وشعرت منظمات حقوق الإنسان في تسعينيات القرن العشرين بمدى قوة المطالبة بحق تكوين التجمعات، وأن هذا الحق يشمل كذلك حق تكوين اتحادات تجارية حرة. كما أضافت جماعات مثل مراقبة حقوق الإنسان، ودار الحرية، ومنظمة العفو الدولية، بعض حقوق العمال لقائمة الحقوق الأساسية للإنسان، وأى انتهاك لها يستدعى رد فعل قوى من جانب المجتمع المدني الدولي.

كان من الطبيعي أن تطالب جماعات حقوق الإنسان وأنصار البيئة، القانون الدولي وهيئاته التنفيذية معاقبة من ينتهكون معايير العمل والبيئة الأساسية. وكان هذا تحدياً مباشراً لجوهر برنامج العمل الهاميلتوني. إذ أن قواعد منظمة التجارة العالمية التي تحدد الممارسات التجارية العادلة، قد حذفت بكل دقة أى شروط للمعاقبة ترتبط بالممارسات البيئية والعمالية. فقد كان

الهاميلتونيون يشعرون بالذعر هم وشركاؤهم وراء البحار، من فكرة استخدام الاتحادات العمالية والجماعات البيئية ومنظمات حقوق الإنسان نفوذها فى المجتمع المدنى الدولى لفرض معايير بيئية وعمالية. إن هذه القضايا الجديدة الخلافية المعقدة من شأنها فى أحسن الأحوال، أن تجعل النظام الاقتصادى العالمى الهاميلتونى أصعب فى التطبيق، وفى أسوأ الأحوال، سوف تدمر نظام منظمة التجارة العالمية بأكمله، إذا استمر المجتمع المدنى فى الضغط بالمزيد والمزيد من المطالب حول قواعده الهشة، وإجراءاته.

مع ذلك، اتضح بمرور سنوات ذلك العقد أن القضايا الخلافية بين الهاميلتونيين والويلسونيين لن تنتهى. فالمصادمات المتكررة بسبب سياسة التعامل مع الصين، أظهرت أنهم لا يزالون متفقين على ضرورة وجود سياسة كوكبية قوية فى يد الولايات المتحدة، بينما كانت خلافاتهم بشأن توجه تلك السياسة وأولوياتها، تهدد بفشل كامل لأى توافق، وبإلقاء السلطة، بسبب انسحاب الخصوم، فى يد معارضى أغلب، إن لم يكن كل، المشاركة الكوكبية للولايات المتحدة. إذ أعلن أنصار سياسة الحماية شماتتهم عندما اختلفت الويلسونيون والهاميلتونيون حول التجارة مع الصين، تماماً كما فعل خصم لدود مثل وليم بوراه، عندما أعلن شماتته قبل ثمانين عاماً فى اختلاف ويلسون والسيناتور الهاميلتونى لودج حول عصبة الأمم.

خلق نظام منظمة التجارة العالمية المزيد من المشكلات للويلسونيين. ويفرض حساسيات عدد كبير من الحكومات الأعضاء فى المنظمة، وضع المفاوضون معايير عالية للغاية للخصوصية والسرية تلتزم بها لجان التحكيم وفض المنازعات. كانت الاجتماعات مغلقة أمام الصحفيين، وتحفظ سجلات وقائعها فى سرية تامة، فعجزت جماعات المجتمع المدنى عن تقديم مذكرة صديق المحكمة *amicus curiae* فيما يتعلق بوقائع جلسات منظمة التجارة العالمية.

لم يكن الويلسونيون ليتركوا هذا القضايا دون تدخل، فإدارة «المجال الدولى»، أى مجال الاتفاقات والمؤسسات الدولية، تحتل أهمية كبرى لدى المفكرين الويلسونيين. إذ كان المجال الدولى أصلاً موضع سيطرة الحكومات والشركات الكبرى، وكان الويلسونيون يرون فى دقطة المجال الدولى أمراً حيوياً للنمو الصحى ونشأة النظام الدولى والقانون الدولى، أى نمو المنظمات غير الحكومية، والاتحادات التجارية، والأحزاب السياسية وغيرها من الاهتمامات التى لا علاقة لها

* تعبير قانونى يقصد به شخص ليس طرفاً فى النزاع يتطوع لتقديم النصح إلى المحكمة فى قضية تنظر فيها. (الترجمة).

بالعمل التجارى. ومع اتساع المجال الدولى، وهو هدف رئيسى للويسلونيين، برز موضوع «العجز الديمقراطى» فى إدارة المجال الدولى.

زاد عدد جماعات المجتمع المدنى التى أدركت ارتباط أولوياتها الداخلية بقرارات تتخذها المؤسسات الدولية، وظهرت تقنيات جديدة مثل شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، قللت تكاليف التعاون الدولى، وسهلت وسائله بين جماعات المجتمع المدنى، فنشأت ائتلافات قوية قادرة على حشد حملات دولية على السياسة التجارية وغيرها من القضايا الدولية.

ساعد الانسحاب الويلسونى التدريجى من برنامج العمل التجارى الهاميلتونى على تقييد حركة التقدم فى ذلك البرنامج. فقد انهار الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٩ المنعقد فى سياتل وسط احتجاجات قاسية فى الشوارع، مما أكد على وجود تيار معارض لا يمكن تجاهله: لقد فقد برنامج العمل الهاميلتونى لبداية التسعينيات قوة الدفع السياسى. وحام الشك حول قدرة الولايات المتحدة على تحقيق الأهداف الهاميلتونية الأساسية. ومرة أخرى، لم يكن ذلك بسبب المعارضة الخارجية لهذه المشروعات، بقدر ما كان بسبب الخلاف الداخلى فى الولايات المتحدة نفسها.

وفى الوقت نفسه وجد الهاميلتونيون أنفسهم يبتعدون تدريجياً عن العناصر الجوهرية لبرنامج العمل الويلسونى. فالعقوبات الاقتصادية، خاصة أحادية الجانب، كانت أمراً مكروهاً فى المبادئ الهاميلتونية، بل ولمصالح هاميلتونية مهمة ومحددة. وكانت العقوبات بالنسبة للويسلونيين أداة رخيصة نسبياً ضد الحكومات الأجنبية المزعجة. فإذا كان الصينيون يعتقلون المعارضين، ويضطهدون أهل التبت، فهل نحظر التجارة معهم؟ وإذا كان سجل حقوق الإنسان فى ميانمار يسبب ذعراً لكل إنسان حر، فهل نمنع الشركات الأمريكية من الاستثمار هناك؟ وهل إذا اعتقل كاسترو صحفيين مستقلين، نضيق الحصار عليه؟

كان الهاميلتونيون يرون ذلك جنوناً وهزيمة ذاتية لأمريكا. ويراه الويلسونيون واجبنا الأخلاقى البسيط. وقد اعترف الهاميلتونيون على مضض بأن العقوبات متعددة الجوانب يمكن أن تكون مناسبة ومفيدة. وجاء هذا الاعتراف جزئياً لأن العقوبات متعددة الجوانب لديها فرصة للتأثير أكثر من العقوبات أحادية الجانب. وأتى هذا الاعتراف أيضاً بعد أن أدرك الهاميلتونيون أن هذا النوع من العقوبات المؤثرة نادراً ما يفرض. واعترف الويلسونيون صراحة أن العقوبات متعددة الجوانب أفضل من العقوبات الأحادية، لكنهم ظلوا يقولون إن هناك أوقات تستدعى فيها مبادئ الولايات المتحدة أن يتخذ الأمريكيون موقفاً بغض النظر عما يفعله الآخرون.

انقسمت المدارس كذلك حول مسألة الحروب لدواعى إنسانية. إذ ظهر أن الحماس الويلسونى لهذه التدخلات أزعج الهاميلتونيين عبر سنوات التسعينيات. كما أن التدخلات الويلسونية لها تكاليف باهظة، ومخاطر أكبر، وعوائد منخفضة أو غير مؤكدة. فهل زاد التوجه الديمقراطي والممارسات الديمقراطية فى هايتى مثلاً بعد الغزو الأمريكى لها، وهل تحقق فيها نظام سياسى واقتصادى أكثر استقراراً؟ كذلك تساءل الهاميلتونيون كم من الوقت سيبقى الجنود الأمريكيون فى مستنقع الجمهوريات اليوغسلافية قبل العودة للوطن؟ وما هى بالضبط النتائج السياسية التى كان الويلسونيون يريدونها من هذه المواقف؟ وما هى مخاطرات الصراع مع دول مثل الصين وروسيا أو التوترات مع حلفاء أمريكا التى كان الويلسونيون مستعدين لتحملها فى سبيل تحقيق أهدافهم.

كان الجاكسونيون دائماً يعارضون الحرب المحدودة. وكان الهاميلتونيون أكثر مرونة، لكنهم يريدون إجابات أوضح مما يستطيع الويلسونيون تقديمه بشأن التدخلات الأمريكية الخارجية. بل كان الهاميلتونيون أكثر تسامحاً بشأن النقائص الأخلاقية فى الداخل والخارج عن زملائهم الويلسونيين. فالاضطهاد العرقى موجود منذ زمن بعيد فى رأى الهاميلتونيين رغم أنهم لم يعلنوا ذلك على الملأ، بل كان التطهير العرقى أمراً شائعاً فى أوروبا القرن العشرين. ورغم قبح هذه الجريمة وشرها وفظاعتها، فهل هى حقاً جريمة تقتضى المعارضة المسلحة من الولايات المتحدة؟ راقب الهاميلتونيون الجوانب الويلسونية فى إدارة كلينتون بامتعاض متزايد ولديهم إحساس مطمئن بأن القناعات الويلسونية لوزيرة الخارجية مادلين أو لبرايت كانت تأخذ البلاد فى وجهة خطيرة. وتعرضها للالتزام بمواقف ترتفع فيها المخاطرة، ومن شأنها أن تجلب عداوة القوى الكبرى الأخرى وغيرتها دون ضرورة.

تعمق هذا الامتعاض بشكل كبير فى عام ١٩٩٩ عندما شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها فى الناتو حرباً جوية على يوغسلافيا. وبغض النظر عن الاستياء الشامل من استراتيجية المفاوضات لإدارة كلينتون، وافتقارها لأهداف واضحة، وحساباتها الخاطئة فى كل الخطوات نحو الحرب، فقد زعر الواقعيون الهاميلتونيون من تلك الطبيعة الثورية للنظريات القانونية التى استخدمت لتبرير الحرب. فالمعتاد لدى الهاميلتونيين ألا يأبهوا كثيراً بالقانون الدولى، ولكنهم يرون الولايات المتحدة قوة محافظة على الوضع الراهن فيما يخص قضايا الأمن. كذلك من المعتاد لديهم ألا ينظروا إلى الأمور السابقة التى تهون من أهمية السيادة الوطنية.

علاوة على ذلك، انزعج الهاميلتونيون من إلقاء القبض على الرئيس بينوشيه، بسبب ما وصل

إليه الويلسونيون الأمريكيون بالاتفاق مع زملائهم في الخارج في عملية محو المبادئ القانونية التي قد يحتاج الدبلوماسيون والرؤساء الأمريكيون لحمايتها يوماً ما. وكما حدث في عام ١٩١٩، فإن رغبة الويلسونيين في إيجاد نظام قانوني دولي أعلى من السيادة القومية، تعارضت مع الاعتقاد الهاميلتونى بأنه لا ينبغي أن توجد قوة على الأرض أكبر من حكومة الولايات المتحدة. في فجر القرن الواحد والعشرين، كانت التوترات بين الهاميلتونيين والويلسونيين تفتت الائتلاف الكوكبي وترده إلى عناصره الأولى.

ائتلاف المعارضة

حتى مع ضعف الشراكة، وتعثر برنامج عملها، ظلت المدارس الكوكبية تهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة؛ لكن الجيفرسونيين والجاكسونيين لم يستسلموا. فقد جمعوا طاقتهم وأسباب قوتهم وبدأوا النيل تدريجياً من بنية السياسة المهيمنة ومؤسساتها. وقد أثمرت جهودهم نجاحات متزايدة مع مرور السنوات على انقضاء الحرب الباردة. كانت رؤية الجيفرسونيين والجاكسونيين لنهاية الحرب الباردة تختلف تماماً عن رؤية أنصار الكوكبية. فبعد الحربين العالميتين اعتبر الجيفرسونيون والجاكسونيون أن إحلال السلام يوفر فرصة للولايات المتحدة لتقليل التزاماتها الدولية وتركيز انتباهها بدرجة أكبر على الأمور الداخلية. وكانت كل من المدرستين تعتقد أنه مع انتهاء التهديد السوفييتي، كان من الممكن للولايات المتحدة بالمثل أن تقلل التزاماتها العسكرية والسياسية في الخارج. وعلى الرغم من وجود شخصيات إنعزالية بلاريب، في هذا الائتلاف مثل «بات بي وكانان» الذي هاجم في كتابه الذي صدر عام ١٩٩٩ بعنوان «إنها جمهورية... لا إمبراطورية»، قرار فرانكلين روزفلت بدخول الحرب العالمية الثانية - فإن الائتلاف ككل كان قومياً أكثر منه انعزالياً. ذلك أن القوميين، على عكس الكوكبيين، لا يعتبرون إنشاء نظام عالمي مناسب أولوية أولى للسياسة الخارجية الأمريكية، بل يعتقدون أن الدفاع عن المصالح القومية الأمريكية يمكن أن يتم بصورة وافية بأمور أقل من الالتزام الأمريكي بنظام عالمي كامل، وأن على الولايات المتحدة التركيز على قضايا ومناطق ومشكلات معينة بدلاً من محاولة بناء نظام عالمي شامل.

لم يكن معظم الجاكسونيين والجيفرسونيين في التسعينيات سذجاً، فقد كانت هناك أخطار عسكرية خارج الولايات المتحدة، تتراوح بين الأسلحة النووية والإرهاب؛ وكانت هناك أخطار اقتصادية على الأمريكي العادي من الأمم ناهية التجارة، وكانت هناك أخطار أخلاقية وسياسية في

مفهوم النظام العالمى نفسه، إذ كان مفهوماً يهدد بإضعاف السيادة الأمريكية بطرق شتى. وكان أنصار الكوكبية يعتقدون أن النظام العالمى الجديد هو ما يمكنه فحسب حماية المصالح الأمريكية الأساسية بدرجة كافية، أما القوميون فقد اعتقدوا أن هناك جوانب معينة فى هذا النظام تمثل فى حد ذاتها تهديداً للمصالح القومية الأساسية.

مع ذلك ظلت الأفكار الجيفرسونية والأفكار الجاكسونية حول الاستراتيجية القومية منفصلة عن بعضها البعض. فقد تحدث الجيفرسونيون عن «توفير المال للسلام»، وكانوا يسعون لخفض حجم القوات المسلحة وأعمال الاستخبارات، والإعلان عن وثائق الحرب الباردة، وتقليل التزامات الجنود الأمريكيين فى أوروبا والشرق الأقصى أو إنهاؤها. أما الجاكسونيون فلم يحرصوا بصفة خاصة على خفض القوات العسكرية، وإنما كانوا يتطلعون لخفض قدر الامتيازات السياسية والاقتصادية التى قدمتها الولايات المتحدة من أجل استراتيجياتها فى الحرب الباردة. كان الجيفرسونيون يعتقدون أن انتهاء الحرب الباردة سوف يعجل باليوم الذى يمكن للولايات المتحدة فيه أن تقلل التزاماتها تجاه كوريا الجنوبية واليابان؛ وكان الجاكسونيون يعتقدون أن انتهاء الحرب الباردة قد قلل من الحاجة للتجارة وامتيازات السياسة الاقتصادية تجاه القوى الآسيوية المصدرة مثل كوريا واليابان.

لم تكن المعارضة الجيفرسونية وحدها هى ما أبطأت القوة الكوكبية الهائلة. إذ كانت عملية السياسة الخارجية الأمريكية ترتاح نسبياً للمعارضة الجيفرسونية. فبوصفهم حماة الحرب الباردة، كان الجيفرسونيون يسعون باستمرار للحد من الالتزامات الخارجية للدولة، ويفضلون الأساليب متعددة الجوانب عن الأساليب أحادية الجانب، ويستبدلون الصبر والدبلوماسية باللجوء إلى الحرب، ولم يكن الجيفرسونيون بلا تأثير خلال الحرب الباردة، بل كان تأثيرهم بصفة عامة محسوساً فى هامش السياسة، وظهر فى التغييرات الدقيقة نسبياً فى التأكيد والتخطيط.

لو كانت الجيفرسونية هى المدرسة الوحيدة التى خرجت عن الائتلاف الكوكبى فى ما بعد الحرب الباردة، لكان تأثير ذلك على سياسة الولايات المتحدة ضعيفاً. مع ذلك، فإن الضعف الثابت التدريجى، والشديد أساساً، فى الدعم الجاكسونى للأسس السياسية والاقتصادية للنظام العالمى الذى ترعاه الولايات المتحدة، كان يمثل تحدياً خطيراً إلى حد كبير بالنسبة لأنصار الكوكبية.

ومن منظور التاريخ الأمريكى، كانت السمة المهمة وشديدة الغرابة فى الاتفاق على الحرب الباردة، هى أن المدرسة الجاكسونية القومية فى الأساس، إن لم تكن الانعزالية، قضت أربعين عاماً تساند وتقر برنامج عمل كوكبى طموح. وبعد عام ١٩٨٩، بدأ هذا التأييد فى التضاؤل.

لم يكن هذا، على أى حال، عودة لانعزالية فترة ما بين الحربين العالميتين. ولم يمثل نقصاً فى دعم أى من القوات المسلحة القوية أو التحالفات العسكرية التى كانت تعتبر تعزيزاً للأمن القومى. مع ذلك، عندما وصل الأمر إلى مسائل مثل رسوم الأمم المتحدة، والمعونة الخارجية، أو التوقيع على أو إقرار اتفاقيات حول قضايا مثل حظر الألغام الأرضية، والتجنيد الإجبارى للأطفال، واتفاقية حظر الأسلحة الشامل، واتفاقيات حقوق العمال فى منظمات العمل الدولية المختلفة، واجه المؤيدون فجأة معوقات هائلة من الكونجرس. كانت مسألة تحرير التجارة تمثل معضلة أيضاً، فبعد الانتصارات الساحقة فى إقرار النافتا واتفاقية التجارة فى دورة أوجواي، التى أنشأت منظمة التجارة العالمية، لم تتمكن إدارة كلينتون من الحصول على سلطة فعالة للمفاوضات التجارية المقبلة، وأشارت كل من البيانات السياسية وبيانات استطلاع الرأى هبوط تأييد التجارة الحرة.

كانت كل من المدرستين المعارضتين فى موقف ضعيف، لأسباب مختلفة، بحيث لا يمكنها صياغة السياسة الخارجية الأمريكية فى بداية التسعينيات. وقد حذر الجيفرسونيون من أن سياسة ريجان الخاصة بالواجهة الأيديولوجية مع الاتحاد السوفيتى، قد تؤدى إلى حرب باردة جديدة لا تنتهى. وفى أواخر الثمانينيات أقنع عدد كبير من الجيفرسونيين أنفسهم بأن القوة الأمريكية مصيرها إلى الزوال. إلا أن الارتفاع السريع الواضح فى المكانة الدولية الأمريكية وقوتها الاقتصادية فى التسعينيات، فاجأهم. وعند اعتراضهم المنفرد على حرب الخليج، تلقى الجيفرسونيون ضربة أخرى عندما انتهت الحرب بانتصار يسير دون الخسائر الجسيمة ولا المشكلات السياسية التى توقعها عدد كبير من الجيفرسونيين. وعندما لم تنته التدخلات فى البلقان بكوارث كاملة واضحة، وتدمر الجيفرسونيون من مخاطر التدخل، وخطرة القوة، وتكاليف المغالاة الإمبريالية، فقدوا معظم مصداقيتهم. واستمر الجيفرسونيون فى التحذير من الذئب الوهمى فى التسعينيات، لكن لم يستمع إليهم إلا أقل القليل من الناس.

أما الجاكسونيون فقد نالوا قوة وتأكيداً للذات خلال هذه الفترة. فمع بداية التسعينيات، كانوا لا يزالون مفتونين بالحرب الباردة، حينما كان أى تأكيد للمثل أو المصالح الأمريكية فى الخارج يعتبر حركة مضادة لقوة عظمى منافسة فى مباراة متعادلة. ولعدة سنوات بعد انتهاء الحرب الباردة، كانت تسيطر على الجاكسونيين فكرة أنه حيثما استطاعت الولايات المتحدة احتواء الشيوعية ذات يوم، كانت مهمتنا الآن احتواء الفوضى. فعندما تنشأ الفوضى فى أى منطقة من العالم فسوف يتشجع الأشرار فى مناطق غيرها بانتشارها. فإن مراعاة صدام على الكويت بلا عقاب، فسيكون هناك من يحاول أن يفعل مثله فى أفريقيا أو آسيا.

لم يدرك الجاكسونيون إلا تدريجياً أن انتشار الفوضى فى وسط أفريقيا أمر لا يعنيههم فى الواقع، وأن الإبادة الجماعية التى تمر بلا عقاب فى رواندا قد تشجع المذابح العرقية فى أسام أو ليبيريا. لكن الجاكسونيين أفاقوا من حلم الحرب الباردة المحموم، ووجدوا أن بإمكانهم الحياة مع هذه النتائج بسهولة أكثر مما كانوا يتوقعون. وفى حين كانت عمليات المذابح العرقية كلها شديدة الإيلام، فقد يكون الأفضل من المنظور الشعبى الأمريكى، وجود عدد من ضحايا المذابح العرقية، بدلاً من تعرض الجنود الأمريكيين للإيذاء فى عدد من الأماكن المضطربة الفاسدة فى العالم.

وما يسرى على الجنود يسرى كذلك على المال. فعندما استطاعت حكومات العالم الثالث الفاسدة التهديد بالتحول إلى السوفييت إذا رفضنا طلباتهم للمساعدات الخارجية، تحسر الرأى الجاكسونى، لكن تم سداد المطلوب. ومع اختفاء السوفييت، لن يكون هناك أى تهديد الآن. وماذا يمكن أن تفعل أى جمهورية أفريقية لو خذلتها الولايات المتحدة؟ هل ستتجه إلى فرنسا؟ كانت أمريكا الجاكسونية ستقول: يا للخسارة! ذلك أفضل كثيراً. ومع انتهاء الحرب الباردة، لم ير الجاكسونيون أى قيمة خاصة فى شراء التأثير بالامتيازات والمنح التجارية أو المالية أو العسكرية. نترك أوروبا تحافظ على النظام فى البلقان، فإن فشلت سيكون الأمر وبالأعلى عليهم. ولنترك اليابان تقدم العون المالى لإنقاذ تايلاند. وليتصرف صندوق النقد الدولى كما يحلو له.

وبالطبع رأى الجاكسونيون التهديدات المباشرة للأمن القومى بصورة مختلفة. كانت هناك معارضة ضعيفة للبرامج التى استهدفت تمويل تفكيك روسيا لأسلحتها النووية. وانتقد الجاكسونيون إدراتى جورج بوش (الأب) وبيل كلينتون بسبب خفض ميزانية الدفاع. وكان هناك قدر كبير من الانزعاج الشعبى بسبب التهديدات الإرهابية النووية والبيولوجية المحتملة للوطن، ورغبة فى إنفاق المزيد من المال على تلك التهديدات، أكثر مما طلبته إدراتى بوش وكلينتون.

وعبر سنوات التسعينيات، أصبح الرأى الجاكسونى أكثر وعياً بالهوة الشاسعة بين أولوياته وأولويات المؤسسة الكوكبية؛ وكذلك كان أكثر تأكيداً وثقة بالذات فيما يتعلق بالصراع من أجل مكانته فى المناظرات السياسية.

على الرغم من اتحاد الجيفرسونيين والجالسوكيين القوميين فى مذهبهم الشكوكى فيما يتعلق بالنظام العالمى، كانوا منقسمين بشدة تماماً مثل الكوكبيين. كان الجيفرسونيون بصفة عامة يعارضون توسع الناتو، والدفاع الصاروخى القومى، أما الجاكسونيون فقد ساندوا هذه المبادرات، وعلى عكس الجيفرسونيين أيدوا أيضاً الميزانيات العسكرية المرتفعة. مع ذلك، اشترك كل من

الجيفرسونيين والجاكسونيين في اعتقاد قوى بأن برنامج العمل الكوكبي في صورتيه الهاميلتونية والويلسونية عرض الولايات المتحدة إلى مخاطر وتكاليف لاضروعة لها. لكن الجيفروسونيين والجاكسونيين أخفقوا في التعبير عن بديل متماسك للاستراتيجية القومية الكوكبية الخاصة بعهدى جورج بوش (الأب) وبيل كلينتون والاتحاد خلفه.

نتيجة لذلك، انتقلت الولايات المتحدة من بنيتها السياسية في الحرب الباردة، التي كان يتناظر فيها ائتلافان قويان مستقران حول تنفيذ استراتيجية قومية متفق عليها، إلى شكل جديد أقل استقراراً يجادل فيه ائتلافان ضعيفان ضد بعضهما البعض وداخل كل ائتلاف منهما حول أسلوب البناء الاستراتيجى الأساسى. كان الائتلافان القومى والكوكبى يتصفان بالضعف والانقسام، فقد قسمتهما قضايا مقحمة معينة تماماً، وفى إحدى الحالات المثيرة، وهى قضية الدفاع الصاروخى القومى، عادت ائتلافات الحرب الباردة القديمة فى صورة باهتة مشبوهة تتركز حول قضية واحدة. أيد الجاكسونيون فكرة الدفاع الصاروخى القومى بحماس شديد، واعتبروا أوجه النقد الفنية لمعقولية النظام غير ذات موضوع. كان الدفاع الصاروخى مسألة حيوية؛ فإن لم نستطيع أن نبني نظاماً جيداً الآن، كانت لدينا أسباب وجيهة لأن نبدأ فى ذلك بسرعة. فهل هناك وسيلة للتعلم أفضل من العمل؟ بالإضافة إلى أن تهديد الدفاع الصاروخى فى عهد ريجان، حسبما يرى الجاكسونيون، قد أجبر الاتحاد السوفييتى على الإقرار بالتفوق الاستراتيجى الأمريكى؛ فلم لا نقوم بجولة جديدة لإجبار دول مثل الصين على تقبل عجزها عن مسايرة القدرة الأمريكية؟

كانت الاهتمامات التقنية تسيطر على الهاميلتونيين بسهولة أكثر، لكنهم بصفة عامة كانوا يؤيدون الدفاع الصاروخى. فإذا نجح النظام فيه ونعم، وإن لم ينجح فإنه على الأقل كان أسلوباً مقبولاً على المستوى السياسى لرفع التمويل الفيدرالى الضخم للتنمية وأبحاث التكنولوجيا المتقدمة. وبصفة خاصة، فإن إغداق المال على تحديات البرمجيات التى تواجه أى نظام صاروخى فعال قد لا يوقف أبداً صاروخاً معادياً، لكنه قد يعطى شركات البرمجيات الأمريكية بصورة شبه مؤكدة مزايا كبرى عند تصميم وإنشاء برامج جديدة ومعقدة.

من هنا، كانت معقولية النظام، بالنسبة لمؤيديه، أمراً ثانوياً. إنهم يأملون نجاحه، لكنهم ملتزمون بالمحاولة مهما كانت النتائج.

اتحدت الحمانم القديمة من جديد لمواجهة الدفاع الصاروخى. وألجمت الجيفرسونيين فداحة التكاليف. إن إنفاق مئات البلايين من الدولارات على نظام لم يمكن إثبات نجاحه أمراً سيئاً بما يكفى. ويظل الأسوأ أن النظام بدا أنه تعرض - بصورة استثنائية - إلى إجراءات مضادة



سلام آمن وسلام معرض للخطر

تعكس هذه الرسم الكاريكاتيرية للفنان ناست جدال القرن التاسع عشر الطويل حول الحاجة إلى دفاعات ساحلية للمدن الأمريكية ضد الأساطيل البحرية الأوروبية. وقد عكس هذا الخلاف وعياً واسع النطاق بأن المدن الرئيسية الأمريكية الموجودة وقتها كانت معرضة بصورة خطيرة للهجوم من أساطيل حربية أوروبية قوية. وهناك تشابه مؤكد هنا مع معركة القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين حول الدفاع الصاروخى، كان المعارضون يقولون إن نظم الدفاع الساحلية المقترحة مكلفة وغير عملية، أما المؤيدون فكانوا يعتقدون أن النظم يمكنها أن تنجح وأن تُحدث اختلافاً. وكان رأى التاريخ فيما يتعلق بمناقشات الدفاع الساحلى مختلطاً. مع ذلك، فإن ما ينبغى توضيحه هو أن الأمريكيين فى القرن التاسع عشر كانوا يرون أن منازلهم وأسرهم عرضة لهجوم خارجى مدمر. فى القرن العشرين فقط توصل المؤرخون والدبلوماسيون إلى الاعتقاد بأن الأمريكيين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانوا يشعرون بالأمان خلف محيطاتهم ضد أى تهديدات أمنية خارجية.

Thomas Nast. Library of Congress, Prints and Photographs Division, Harper's Weekly, February 13, 1875, page 136.

رخيصة. إذ كان يمكن أن يكون إرباك نظام صاروخي دفاعي وهزيمته أقل تكلفة للأعداء من استمرارنا في تحديث هذا النظام لمواجهة تكتيكات وتحديات جديدة. وكان ذلك بالنسبة للجيفرسونيين أتفه مشروع عسكري صناعي ممكن تصوره كأنك تنشئ خط ماجينو في السماء بتكاليف خرافية دون أي ضمانات بالنجاح على المدى الطويل.

كانت المعارضة الجيفرسونية للدفاع الصاروخي القومي قوية وعميقة، لكنها ليست معارضة مطلقة. فلو كان قد تم بناء نظام دفاع صاروخي بتكلفة فعالة، لكان من المحتمل أن يتجه الجيفرسونيون إلى تأييد إنشائه، وتشغيله كجزء من انسحاب منظم أكثر اتساعاً للقوات الأمريكية من بقية العالم. إذ أن نظام الدفاع الصاروخي الذي يحل محل انتشار الجنود الأمريكيين في مختلف أنحاء العالم، ويخفض الحاجة إلى التحالفات المعقدة المتشابكة، كان يمكن أن يعجب عدداً كبيراً من الجيفرسونيين باعتباره وضعاً أفضل من الوضع الراهن. مع ذلك، فإن الشك الجيفرسوني المعتاد في البنتاجون وفي مزاعم متعهدى الدفاع حول تكاليف نظم الأسلحة الجديدة الباهظة وخصائصها، جعلت رأي الجيفرسونيين متحداً بصفة عامة.

نزع معظم الويلسونيين بصورة متفردة إلى معارضة الدفاع الصاروخي القومي حتى لو أمكن إثبات نجاحه. فقد لعبت الكراهية الشديدة لسباق الأسلحة والتسلح، والراسخة بعمق في الخبرة التاريخية الطويلة للسياسات الويلسونية، دوراً في هذه المعارضة. والأهم من ذلك أن الويلسونيين كان يخشون من أن وجود دفاع صاروخي قومي فعال قد يشجع العزلة الأمريكية (أو لتقل الجاكسونية والجيفرسونية) عن طريق فصل مصير الأمة عن مصير بقية دول العالم. فلماذا نهتم بالناس في أماكن أخرى إذا لم يكن باستطاعتهم مهما حدث حتى مجرد قذقنا بالقنابل؟ وفي الوقت نفسه، فإن عدم ملائمة وجود نظام دفاع صاروخي قومي مع وجود معاهدات الحد من التسلح تهدد بصورة خطيرة البنية الهشة لاتفاقيتي الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية، التي تمنى الويلسونيون أن تؤدي يوماً ما للقضاء على الأسلحة النووية.

لعبت الإمكانية الهجومية لنظام الدفاع الصاروخي القومي دوراً هاماً في كواليس مشاهد الجدل الدائر، رغم أن ذلك نادراً ما تتم مناقشته. إذ أن أي منظومة قادرة على الدفاع عن نفسها وعن الولايات المتحدة ضد الصواريخ والأسلحة الفضائية، من شأنها أن تمثل منصة منيعة للأسلحة التي تعتمد على الفضاء الخارجي، تتيح للولايات المتحدة قدرة غير مسبوقة لإسقاط قوة في أي مكان في العالم. فالجيوش التقليدية، والأساطيل، والمصانع، والقواعد، ومحطات القوى، والمدن العادية، هي أهداف أسهل في التحديد والإصابة من الصواريخ الصغيرة سريعة الحركة.

كما أن نظام الصواريخ المتمركزة فى الفضاء يتيح لأى حكومة أمريكية إمكانية عولة مقولة ريتشارد أولنى والتأكيد على أن الولايات المتحدة تكاد تكون السيد الأوحى على هذا الكوكب، وما تأمر به قانون يسرى على الرعايا الذين يدخلون فى الدائرة التى حددتها.

إن تحول مبدأ أولنى إلى إمكانية عملية، لن يتحقق إلا بعدد من الافتراضات بالغة القوة. كان لا بد لنظام الأسلحة الفضائية أن ينجح وينجو من الإجراءات المضادة الحتمية التى حاولت الدول الأخرى القيام بها. فإذا اتخذت دول أخرى الخطوة الواضحة، وربما التى يتعذر اجتنابها، فى صنع أسلحة بيولوجية وكيميائية وغيرها من الأسلحة المضادة غير التقليدية، لكان على الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات مضادة فعالة تجاه ذلك أيضاً. قد يبدو هذا غير محتمل ومكلفاً وعسيراً، لكن فكرة عولة مبدأ أولنى بالنسبة للجاكسونيين بصفة خاصة، تعتبر جائزة متألقة لا ينبغى التخلّى عن أى جهد للحصول عليها. إنها الكأس المقدسة* فى السياسة الخارجية الجاكسونية: نظام الأسلحة الذى يدافع عن هذه الأمة وفى الوقت نفسه يسبب الرعب لكل الآخرين والذى يمكن أن يسمح للولايات المتحدة بالسيطرة على الأحداث فى أنحاء العالم دون المخاطرة بأرواح جنودها من المواطنين الأمريكيين. وهذه الرؤية وهى أكثر شمولاً حتى من فكرة المظلة الفضائية التى تحمينا من الصواريخ المعادية، تكمن تماماً تحت سطح مناقشة الدفاع الصاروخى القومى، وهى أحد أسباب القدرة المتواصلة، والتى يعتبرها كثيرون قدرة مذهشة لدرجة مؤلة وقوية للولع بالدفاع الصاروخى للنجاة من الإحباطات المتكررة من أن الأساليب التكنولوجية التى يعتزم أن تقوم بتنفيذها قد حدثت على نحو متسق حتى الآن.

وبسبب انقسامهم الشديد حول قضايا متعددة، وتعرضهم للانقسام التام فيما يتعلق بالدفاع الصاروخى، لم يستطع أى من الكوكبيين أو القوميين إقامة سياسة فعالة ومتسقة لفترة ما بعد الحرب الباردة. ويجب على صناع السياسة الخارجية الأمريكية أن يحاولوا فى السنوات المقبلة دفع البلاد لتجاوز هذه الورطة. فإن لم يفعلوا ذلك، فسوف تندفع الولايات المتحدة ببساطة بلا هدف محدد، ولن تكون قادرة على الاستجابة بصورة فعالة للتغيرات والتحديات. فالاندفاع من بين كل مذاهب السياسة الخارجية، هو الأقل احتمالاً لتحقيق الفوائد التى تسعى إليها أى مدرسة من المدارس، كما أنه يزيد من احتمالية حدوث التطورات التى لا يمكن أن ترحب بها أى مدرسة - قد

* هى الكأس التى شرب المسيح منها فى العشاء المقدس (الأخير) والتى راح المسيحيون فى ما بعد يجدون فى البحث عنها. ويقال ذلك عند الحديث عن أى شئ نبحث عنه بحثاً طويلاً مجهداً. (الترجمة).

تكون تحدياً عسكرياً من دولة مثل الصين، أو ربما أزمة مالية عالمية جديدة تكون أكثر تهديداً وذات طابع كارثي أكبر من أحداث (٩٧-١٩٩٨) - أو ربما عواقب رهيبة لقفزة بعيدة في مستنقع في البلقان أو في أى مكان آخر.

إلى الانقسام ننزلق

بحلول الشهور الأخيرة في حكومة كلينتون، كان يمكن مقارنة السياسة الخارجية الأمريكية بسيارة. سيارة يجلس في مقعدها الأمامي المدرستان الوليسونيه والهاملتونيه وكل منهما توافق على أن السيارة ينبغي أن تسير بأقصى سرعة ممكنة، لكنهما لا يتفقان على أفضل مسار لها. كانت أقدامهما تضغط معاً على دواسة البنزين، لكنهما يتصارعان للاستحواذ على عجلة القيادة. في غضون ذلك، كان الجيفرسونيون يجلسون في المقعد الخلفي ويمارسون ميزة القيادة الخلفية التقليدية: يشكون بصوت مرتفع وبطريقة ساخطة من أن السيارة مسرعة لدرجة لا تحتمل، ومن أنها تتخذ اتجاهات خاطئة.

كانت المدارس الثلاث شديدة الانشغال بالصراع لدرجة أنه في البداية لم تلاحظ أى منهم أن المحرك - الجاكسونيين الذين أعطى دعمهم السيارة قوتها الحقيقية وديناميتها - لم يعد يستجيب. زاد الهاملتونيون والوليسونيون من الضغط على دواسة البنزين، لكن بلا طائل، فقد استمرت السيارة في الإبطاء.

على الرغم من ذلك لم تتوقف السيارة. إذ كانت لا تزال تحركها قوتها الدافعة السابقة، حينما أعطاهما المحرك الجاكسوني كل قوته الدافعة في الحرب الباردة. وعندما توجهت السيارة إلى المنحدر، حينما كانت السياسة الخارجية تسير بسهولة، كان لا يزال بإمكانها تحقيق سرعة لا بأس بها. وفي بعض الأحيان، استطاع السائقان استثارة المحرك للحصول على استجابة، وكانت دفقة جديدة من الطاقة تدفع السيارة إلى مسافة أبعد قليلاً وتزيد من سرعتها.

لكن بمرور الوقت كان يبدو بوضوح أن بقاء السيارة يزداد. وكان جعل السيارة تصعد المرتفعات أمراً تزداد صعوبته يوماً بعد يوم بالنسبة للحكومة. وعلى نحو مطرد كان على كل من الهاملتونيين والوليسونيين البحث عن أدنى خطوط المقاومة، طريق المنحدرات، عند قيادة السيارة، لأن التوجه بالسيارة في طريق صاعد - يمثل أمراً صعباً مثل إعادة «إليان جونتاليث» إلى أبيه الشرعي، أو الحصول على سلطة سريعة العمل - كان يبدو أمراً يزداد صعوبة.

وعلى المستوى المؤسسي اتخذ الصراع بين الكوكبيين والقوميين شكل الصراع السياسى بين

الفرعين التنفيذى والتشريعى فى الحكومة، وصراع إلى حد ما بين القسمين المدنى والعسكرى فى الفرع التنفيذى. وكان الهاميلتونيون والويلسونيون يهيمنون على الوظائف المدنية فى الفرع التنفيذى.

فى المؤسسات العسكرية والكونجرس، كان التوازن السياسى مختلفاً. فداخل القوات المسلحة، كانت الذاكرة التاريخية لفيتنام لا تزال حية إلى حد بعيد؛ المبالغة - أى الانخراط فى مواجهة عسكرية قد لا يؤيدها الشعب الأمريكى على المدى البعيد - تمثل خوفاً حقيقياً فى البنتاجون. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مقاومة مؤسسية للبنى والإجراءات الجديدة المطلوبة للتدخلات الإنسانية. ولم تكن المهارات والمواقف اللازمة للاستيلاء على تل ليست اللازمة للسيطرة على الجماهير المدنية وفرض القانون. فهل كان ينبغى على البنتاجون تدريب الجنود أم تدريب رجال الشرطة الدولية؟

ومع وضع هذا فى الاعتبار، أصبح البنتاجون يحتل مركز تفكير الجيفرسونيين والجاكسونيين. وكان على الولايات المتحدة ألا تقوم بأقل القليل من التدخلات التى تتسق مع الأمن القومى، وكان لا بد أن تكون كل من التدخلات ذات الطابع الإنسانى والتدخلات بقوة عسكرية محدودة، نادرة أو لا تتم على الإطلاق⁽²³⁾.

فى الوقت نفسه، اتخذت المعارضة الجاكسونية والجيفرسونية من الكونجرس وقواعده السرية المؤيدة للأقليات ملجأً لها. فقد تفاقم الصراع المؤسسى التقليدى بين الفرعين التنفيذى والتشريعى فى السياسات الأمريكية، وازداد مرارة، عندما سيطر الجمهوريون الخارجين عن الحزب على الكونجرس عام ١٩٩٤، وكان كثير منهم له ميول جاكسونية.

سرعان ما وجد بيل كلينتون نفسه فى الموقف التقليدى لرئيس إدارة تحاول تنفيذ سياساتها الخارجية دون دعم من الكونجرس. ولم يكن ذلك على المدى القصير مستحيلاً أو حتى صعب الحدوث. ففى ظل النظام الأمريكى يكون لدى الرؤساء مساحة كبيرة لإدارة السياسة من يوم لآخر دون قرارات رسمية أو تفسير للكونجرس. فالأعمال المعتادة من استجابة لأحداث خارجية، وإجراء مفاوضات، وتوقيع اتفاقيات، واستقبال السفراء، وتبادل الزيارات مع دول أخرى، وإدارة عمليات الاستخبارات، وتنظيم المساعدات الاقتصادية، وإدارة الدبلوماسية العسكرية لا تستدعى موافقة الكونجرس؛ كما أن للرئيس سلطة واسعة فى إجراء العلاقات الخارجية للولايات المتحدة. ربما يرفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة مثل معاهدة الحظر الشامل للأسلحة، لكن عندئذٍ يمكن للرئيس، أن يعلن مع ذلك أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بقيودها، ولن يزيد الكونجرس

كثيراً على ذلك قولاً أو فعلاً. ولا ينبغي أن نستخف بهذه السلطات: فقد شن كلينتون حرباً ضد يوغسلافيا دون أدنى موافقة من الكونجرس.

ولكن على المدى الطويل، بدون دعم الكونجرس تبدأ السيارة في الإبطاء. ويفقد الرؤساء معظم سلطتهم في إنجاز أى شئ مهم. إذ يستطيع الرئيس أن يتحدث في خطبه عن الأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولي، لكن دون تصويت الكونجرس على المخصصات المالية، لن يتمكن من تقديم ما يدعم كلامه مادياً. يمكن للرئيس أن يعلن القبول الأمريكى لـ «اللاءات الثلاثة» في السياسة التايوانية (لا استقلال لتايوان، لا اعتراف أمريكى بتايوان بوصفها إحدى دولتين صينيتين، لا عضوية تايوانية بوصفها دولة ذات سيادة في أى منظمة دولية) عند زيادته للصين، لكن قرارات الكونجرس، والمرور البطئ عبر الآلة التشريعية لمقترحات مثل مشروع قانون تعزيز الأمن التايوانى، تسخر من تصريحه بوضع سياسة أمريكية ثابتة ودائمة تجاه هذه القضية.

في النهاية يجب على الرئيس دون دعم من الكونجرس أن يحكم مثل ملوك آل ستيوارت: أن يقصر أهدافه قدر الإمكان على مجموعة ضئيلة من الأعمال التي لا تتطلب مخصصات مالية جديدة أو تصويت إيجابى للكونجرس. وفي المواقف الصعبة والطارئة، مثلما كان ملوك آل ستيوارت يأخذون غالباً أموالاً من فرنسا لدعم النفقات الحكومية التي قد لا يوافق عليها البرلمان، قد يتطلع الرؤساء دون دعم من الكونجرس إلى الدول الأجنبية لتأييد سياساتهم الخارجية – مثلما سعى ريجان لزيادة المال من أجل المعارضين في نيكاراغوا.

ومع مواجهة الجهاز التنفيذي الذى يستخدم مورد تصل إليه اليد لإحباط قرارات الكونجرس ومواجهة رغباته، يسعى أعضاء الهيئة التشريعية لإيجاد فرص لفرض السيطرة على السياسة التنفيذية. فيرفق الكونجرس ملاحق بالوثائق غير المرتبطة بالموضوع، ويؤخر الترشيحات الخاصة بالسفراء، ويطلب بتقارير ومراجعات سنوية، ويستخدم كل نفوذه القوى في التعويق والتعطيل لإجبار الهيئة التنفيذية على الخضوع لشروطه.

السياسة الخارجية وإدارة جورج دبليو بوش

حددت أمور السياسة الخارجية بصفة عامة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠، وهى أقرب الانتخابات الأمريكية وأكثرها إثارة للجدل فى ما يزيد عن قرن من الزمان. فى عام ١٩٩٦ حصل كلينتون على ٢٤٠ ألف صوت من الأمريكيين الكوبيين أو ٤٣ فى المائة من جملة أصواتهم⁽²⁴⁾. وقد تحول الأمريكيون الكوبيون بصورة قاطعة إلى صف الجمهوريين، بسبب غضبهم من إعادة كلينتون

لللاجئ الكوبى ذى السنوات الست إلیان جونتاليث إلى كفالة أبيه فى كوبا، عقب معركة فى المحاكم ووسائل الإعلام تم الإعلان عنها على نطاق واسع. ولم تغلح فى تهدئتها جهود كل من نائب الرئيس جور فى فصل نفسه عن موقع الإدارة، وسيناتور جوزيف ليبرمان فى رحلته اليانسة عشية الانتخابات، للصلاة - بالفعل - عند قبر خوسيه ماس كانوسا، أحد المؤسسين المثيرين للجدل وقائد المؤسسة القومية الأمريكية الكوبية المناهضة الكاسترو لزمان طويل. وحصل جور على أقل من ٥٠٪ من نصيب كلينتون عام ١٩٩٦ من أصوات الأمريكین الكوبیین، بحصوله على ١٨٪ فقط⁽²⁵⁾. وقد منع هذا التحول حدوث ما كان سيعتبر لولا ذلك انتصاراً لا جدال فيه فى فلوريدا. بالإضافة إلى أن القرارات المثيرة للجدل بتأجيل التصويت اليدوى الذى يقوم بعده موظفون أمريكيون كوبيون معروفون بالاسم فى مقاطعة ديد وإيقافه فى النهاية، قد أحبطت آمال جور بشدة.

لكن السياسة الخارجية لعبت دوراً أكبر أيضاً فى حملة انتخابات ٢٠٠٠. إذ أشعلت شكوك الرأى العام الواسعة حول النافتا ومنظمة التجارة العالمية واتفاقياتها التجارية، والبرنامج السياسى والاقتصادى الذى يكمن وراءها، الحملة الرئاسية لمرشح حزب الخضر رالف نادر. فمعارضة اتفاقيات التجارة التى ينظر إليها على اعتبار أنها تهمل القضايا العمالية والبيئية، أصبحت الشغل الشاغل للنشطاء من الطلبة، وأنصار البيئة، واليسار العمالى، ليتمكنوا حملة نادر من جذب عدد كافٍ من الأصوات لحرمان جور من الرئاسة.

على العكس من ذلك أكد جورج دبليو بوش على الاختلافات بين سياسته الخارجية والتجاوزات المزعومة الكوكبية الكلينتونية. فقد أشار إلى تدخل كلينتون فى هايتى بوصفه مثلاً لاستخدام القوات الأمريكية بلا ضرورة. وألحت حملته إلى أن إدارة بوش (الإبن) يمكنها أن تسعى لسحب القوات الأمريكية من كوسوفو، كما ألحت إلى شجب دعم إدارة كلينتون للمؤسسات المالية الدولية التى لا تتمتع بالشعبية داخل الولايات المتحدة مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى.

خلف هذا الهجوم المؤثر يكمن مذهبان شديدا الاختلاف فى السياسة الخارجية، وكان يمكن للصراعات بينهما أن تهيمن خلال الشهور الأولى فى الإدارة الجديدة. إذ كان عدد كبير فى القيادة المدنية الجديدة للبنتاجون ترغب فى سياسة خارجية حازمة أحادية الجانب، وكانوا يسعون إلى تقديم هذا المذهب بوصفه سياسة خارجية جاكسونية لقوة عظمى فى ما بعد الحرب الباردة. وكانوا يعتقدون بأن الهدف النهائى للسياسة الخارجية الأمريكية ينبغى أن يكون تحويل السيطرة الأمريكية الحالية إلى نظام أكثر استمرارية. وكان تعزيز الزعامة العسكرية للولايات المتحدة، وبصفة خاصة إنشاء منظومة ضخمة للأسلحة القائمة على الفضاء، هو الوسيلة التى تصوروا أنها تحقق هذا

الهدف، وكان هؤلاء الجاكسونيون يرون أن الولايات المتحدة قوية بما يكفي لتحدي تردد حلفائها - وغنية بما يكفي للسخرية من تحذيرات دول مثل روسيا والصين من أن نظام الدفاع الصاروخي للولايات المتحدة قد يفجر سباقاً جديداً للتسلح. وقد اعتقد هؤلاء الجاكسونيون أن هذه هي الساعة التي يمكن فيها، بل ينبغي، للولايات المتحدة أن تحاول الحصول على السيادة الكوكبية الحقيقية.

أما الجيفرسونيون في إدارة بوش (الإبن) - بزعامة وزير الخارجية كولن باول - فكانوا يقرأون المصلحة القومية بصورة مختلفة. كان هؤلاء المسئولون يرون أن الولايات المتحدة في جوهر الأمر هي قوة الوضع الراهن التي يجب أن تتخذ مكانها في النظام العالمي. فينبغي علينا أن نحافظ على قوتنا الحالية وعلى حلفائنا مع تجنب الصراعات التي لا ضرورة لها مع دول يحتمل أن تكون معادية مثل الصين. وقد عارضوا الاندفاع الويلسوني في إدارة كلينتون، كذلك لم يسرهم الاندفاع الجاكسوني في عهد بوش. وكانوا يرون أن الوضع الراهن يعمل بنجاح لصالح الولايات المتحدة، وأنه لم تكن هناك أسباب تدفع الولايات المتحدة، من بين كل الدول، إلى زعزعة استقرار السياسات الدولية بلا ضرورة، أو أن تلقى بنفسها في مخاطر كبرى ليست لها نتائج ناجحة مؤكدة. شهدت الشهور الأولى من إدارة بوش تصارع هاتين المدرستين من أجل السيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية. فكان الجاكسونيون يريدون موقفاً حازماً مع الصين وكوريا الشمالية، وقراراً سريعاً بنشر نظام الدفاع الصاروخي دون مفاوضات موسعة مع روسيا أو الحلفاء، وانسحاب الولايات المتحدة من المبادرات الويلسونية الدولية مثل بروتوكول كيوتو حول الاحتباس الحراري في الأرض، وإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وقد انتصروا في بعض هذه المعارك وخسروا بعضها، لكن المحاولة الجاكسونية لإعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بوصفها تدريباً على السيطرة أحادية الجانب، محاولة طموحة ومؤثرة.

مع ذلك، نادراً ما ترضى عملية السياسة الخارجية الأمريكية توقعات الأنقياء مبدئياً، ويبدو من على الأقل أن مفكرى الدفاع الجاكسونيين الذين يحاولون الآن وضع برنامج العمل القومي، سيجدون القيود التي وضعتها الأحداث على مبادراتهم مثيرة للغضب بصورة غير عادية. وبحلول أغسطس عام ٢٠٠١، كان على الفريق الجديد أن يعود بالفعل إلى مائدة المساومة مع كوريا الشمالية، وأن يسعى للتفهم الروسي للدفاع الصاروخي، وأن يتسامح مع الاستفزازات الصينية التي أعقبت الهبوط الاضطراري لطائرة تجسس أمريكية على جزيرة هاينان، وأن يتقبل المد غير المحدد للوجود العسكري الأمريكي في البلقان، وأن يتجه لصندوق النقد الدولي لتقديم العون المالي لحلفاء أمريكا الأساسيين مثل تركيا والأرجنتين والبرازيل. ويضمن الكونجرس المنقسم، إلى مجلس

نواب بأغلبية ضئيلة من الجمهوريين ومجلس شيوخ بأغلبية ضئيلة من الديمقراطيين، أن أنصار كل مدرسة من المدارس الأربع سوف يكون لهم وضع يتيح لهم التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية فى القضايا التى تهم معظمهم. فداخل الائتلاف الجمهورى، يصطدم التأييد الجاكسونى لقوات مسلحة قوية (ومخزون وافر من الإمدادات العسكرية) مع الحماس الجيفرسونى للضرائب المخفضة، والميزانيات المتوازنة، وحكومة أصغر. وسوف تجبر انتخابات الكونجرس عام ٢٠٠٢، واقترب التنافس على الرئاسة عام ٢٠٠٤ صناع السياسة الخارجية الأمريكية على الاتجاه للسياسات التى يمكنها استحقاق تأييد شعبى واسع - وهى دينامية تخفض من أسهم مؤيدى السير فى اتجاه سياسة خارجية واضحة لكن مثيرة للجدل.

إن إدارة جورج دبليو بوش، مثل إدارات عديدة سابقة، يبدو أن قدرها اكتشاف شئ كان يعرفه فيشر إيمز: فى هذه الجمهورية الديمقراطية يمكنك دفع الدفة بما تشاء من قوة، لكن ظروف الدولة تستجيب لأوامرك جزئياً وبصورة بطيئة فقط - وستبتل قدمك دائماً.

إن هذا أمر محبط لرجال الدولة وبخاصة للمفكرين أصحاب الرؤى الحادة القاطعة، لكن بعد ما يزيد عن قرنين من الزمان فى بحار عاصفة دائماً، بدأ الأمر يبدو كما لو أن بقاء الطوف القديم صعب القيادة، وعدم استجابته تساعد على إبقائه طافياً.

الفصل التاسع

مستقبل السياسة

الخارجية الأمريكية

تحليل فكرة العناية الإلهية

نوهت سابقاً أن العناية الإلهية التي تمنح السياسة الخارجية الأمريكية صيغة النجاح، حملت بصمات يد آدم سميث الخفية. فإن الصراع الدائم غير المخطط بين المدارس وجماعات الضغط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية أدى على المدى الطويل إلى إنتاج سياسة خارجية كانت أقرب إلى الاستجابة للحاجات والمصالح الحقيقية للمجتمع الأمريكي من أى تخطيط واع. وتصلح صورة فيشر إيمز المجازية للتعبير عن السياسة الخارجية والداخلية فى آن واحد. فإن الطوف الجمهورى يتهاذى إلى الأمام، بينما تشق السفن التجارية الملكية والارستقراطية البحر فى كبرياء - حتى تصطدم بصخرة وتغرق.

هذا طرح بنائى بشأن الحكم الديمقراطى، يشير إلى أن مزايا الحكومة الديمقراطية تنطبق على الشئون الدولية مثلما تنطبق على الشئون الداخلية. وتصلح لدول مثل ألمانيا واليابان كما تصلح للولايات المتحدة، ومن المؤكد أن بهاتين الحالتين وغيرهما كان التحول إلى الديمقراطية

داخلياً وراء الكثير من النتائج الطيبة فى الشؤون الخارجية.

ولكن حسن الحظ، أو كما يفضل البعض، نَعَم العناية الإلهية على الولايات المتحدة، فعلت ما هو أكثر من ذلك. فلسنا محظوظين فقط بما لدينا من شكل حكم ديمقراطى وبنى فيدرالية ودستورية، بل أيضاً بما لدينا من ثقافة سياسية تغذى مجتمعا الديمقراطى. فإن كل من المدارس الأربع التى تمثل معاً مناظرة السياسة الخارجية الأمريكية تقدم إسهامات مميزة للقوى القومية، وتتوافق كل منها على نحو طيب مع الأخريات - بمعنى أن كلاً منها قادرة على التكامل مع الأخريات، ولديها قدر من المرونة فى التجمع بصور عديدة لمواجهة الظروف المتغيرة .

لقد قدمت كل من المدارس الأربع إسهامات متميزة للقوى القومية عن طريق بناء قوة المجتمع الأمريكى وتماسكه، وإمداد الأمة بنوعى النفوذ الخارجى اللين والقاسى. وكل من هذه المدارس فيها من جوانب النقص مثلما فيها من جوانب الإعجاب. إننا أفضل حالاً مع المدارس الأربع أكثر مما لو كانت أى منهم وحدها. فعندما تترك كل منهم فى الساحة وحدها، ستبالح فى فرض رويتها. فتبعد جماعات مصالح داخلية مهمة، وتفقد فرصاً أو تدخل فى مخاطر لا ضرورة لها فى الخارج.

والواقع أن إحدى المزايا الرئيسية فى وجود أربع مدارس مهيمنة وليست مدرسة واحدة هى أن السياسة الخارجية الأمريكية تميل إلى البراجماتية، والعبرة عندنا بالنتائج. فطلاب العلاقات الدولية مولعين بالعبارات الجازمة. أما الباحثون فى الجانب النظرى الواقعى فيقومون بتأكيدات على حتمية الصراع الدولى؛ بينما يلعن المثاليون المبادئ الواقعية، ويعلنون إيمانهم بالاتساق المطلق لبنى البشر، إن لم يكن لديهم إمكانية بلوغ الكمال.

هذه المبادئ هامة، وإجبارية، حسب شروطهم، لكن صناع السياسة يكونون دائماً فى أفضل حال عند تعاملهم مع تأكيدات مبادئ من هذا النوع بمذهب شكوكى يتسم بالاحترام. فمن ناحية لا يبدو محتملاً أن كل تلك الخلافات ستنتهى بإرضاء الأطراف كلها، على عكس الخلافات فى العلوم الطبيعية، أو فى الفلسفة، والعلوم الاجتماعية التى قد تظل معلقة بلا حل، أحياناً لآلاف السنين. ومن ناحية أخرى، قد لايهتم صناع السياسة اهتماماً كبيراً إذا ثبت يوماً ما بطريقة أو أخرى، أن المثاليين أو الواقعيين كانوا على صواب منذ البداية. وفى الواقع قد نعيش فى عالم يحكم فيه المنطق الواقعى العلاقات الدولية بصورة أساسية، مع ذلك قد يتعين تماماً على الولايات المتحدة اليوم، أو هذا الأسبوع أو هذا العام أو فى هذه القضية، أو بالنسبة لهذه الدولة، أن تتصرف كما لو كان الأمر بالعكس أى كما لو أن المنطق المثالى هو السائد. لو استخدمنا أحد أشد النعوت الرهيبة فى كتابة السياسة الخارجية، فإنه من السذاجة أن نفترض أن مفتاح السياسة الخارجية

الناجحة هو أولاً اشتقاق وصف صحيح للمبادئ الخالدة التي تهتدى بها الحياة السياسية للأمم، ثم السعى دينياً وحسبما يمليه الواجب إلى تطبيق هذه المبادئ الخالدة في الحياة اليومية للمرء.

تضمن المنافسة بين المدارس الأربع، التي تأثرت بصور مختلفة وبمستويات مختلفة بالمبادئ الفلسفية للمثالية أو للواقعية السياسية، أن السياسة الخارجية الأمريكية تميل على المدى الطويل إلى الارتباط بالجانب العملي التطبيقي أكثر من ارتباطها بالمبادئ. فعندما وحيثما ينظر على نطاق واسع إلى المقترحات الويلسونية أو الهاميلتونية الكبرى من أجل التعاون الدولي، باعتبارها تقدماً لمصالح الولايات المتحدة، فإن السياسة الأمريكية تتحرك في هذا الاتجاه. وعلى النقيض من ذلك، عندما ينشأ إجماع سياسى على أن هناك اقتراحاً معيناً يغامر بالتضحية بمصالح أمريكية محددة في سبيل خطط دولية خيرة القصد لكنها غير عملية وغامضة، يثور الرأي الجاكسونى. وتميل السياسة الخارجية الأمريكية إلى اتباع الطريق الذى يثبت صحته؛ فهي لا تلتزم بالمبادئ الواقعية ولا بالمبادئ المثالية باعتبارها «أولويات مطلقة»، ويحتمل أن يكون ذلك أمراً طيباً في ذلك العالم الغامض المرتبك الذى نعيش فيه.

كذلك يمكن أن نشعر بالارتياح لأن مدارسنا الأربع مختلطة. بمعنى أن أى مدرسة منها لديها القدرة على الدخول في ائتلاف مع أى مدرسة أخرى حسب الظروف. وأنواع الولاء الصارم الإقليمى أو الطبقي أو الطائفي أو العرقي تجعل في بعض الدول أنظمة صارمة نسبياً من المنافسة السياسية. فيحدد ذلك خياراتها السياسية. ويزيد من فرص عجز هذه الدول في المستقبل عن إيجاد حلول لمشكلات السياسة الخارجية.

بينما يبعد النظام الأمريكى عن الكمال، فإن كل مدرسة من المدارس الأربع لديها القدرة على الانضمام بصورة فعالة إلى الأخريات، في ائتلافات واسعة أو مصغرة من أجل أهداف كبيرة أو صغيرة. وبينما يعتبر الهاميلتونيون، بصورة أو أخرى، الأقل شعبية، والجاكسونية الأكثر شعبية، فإن اهتمامهم المشترك بالقوة القومية والإصرار عليها، يتيح لهم الاتحاد بفاعلية. أما الويلسونيون والجيفرسونيون فيختلفون إختلافاً عميقاً حول أغراض القوة الأمريكية وحدودها، لكن بإمكانهم التعاون بفاعلية، وهم يتعاونون بالفعل، في إجراءات مثل اقتراحات نزع السلاح بهدف تقليص احتمال الحرب. ومع مرور السنوات تتغير رؤى السياسة الخارجية الأمريكية، فتتجمع المدارس مرة تلو الأخرى في ائتلاف جديد تلو الآخر.

إن قدرة المدارس الأربع على تكوين ائتلافات متعددة استجابة لضغوط خارجية أو داخلية تعزز برامجها السياسية الخارجية الأمريكية ومرونتها. ومن العناصر المساعدة في هذا الشأن أن

الأفراد الأمريكيين نادراً ما يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بمدرسة واحدة لا يحددونها، بل إنهم يستجيبون إلى نقاط الجذب وإلى منطق المدارس المختلفة بدرجة مختلفة في أوقات مختلفة. وثمة عامل أخير يساهم في خلق المرونة وهو السمة البراجماتية للمداس جميعاً. فكلها قائمة على أفكار وقيم، ولكنها جميعاً تنبذ الشمولية وأى نظام مغلق. إن الدولة الأمريكية، بالمعنى الشامل للكلمة، ليبرالية وكذلك كافة المدارس المذكورة. فالويلسونيون ليسوا يعقوبيين ولا بلاشفة بالقطع. أما الجاكسونيون وهم ممثلو الثقافة الشعبية الشائعة، فلا يرتبطون تلك الثقافة ربطاً أبدياً بمنظومة دينية واحدة، أو بـمذهب وحيد. وحتى المثال الجيفرسوني الذي يرى الأمة الأمريكية «مدنية نقية فوق كل» فلا يرتبط بفكرة النقاء العرقى. أما الحزب التجارى الهاميلتونى فليس ملكاً ولا لعبة فى يد فئة تتوارثه. ثمة أرضية مشتركة أساسها القيم الليبرالية تجمع المدارس الأربع، وهنا يسهل التعاون فيما بينها ويبقى الصراع داخل حدود لا يتجاوزها.

العنصر الغريب

إذا كان لعملية السياسة الخارجية الأمريكية نقاط قوة عديدة، فإن بها على الأقل نقطة ضعف واحدة خطيرة، وقد تسببت فى أزمات خطيرة فى مواقف كثيرة فى التاريخ الأمريكى. وتأتى نقطة الضعف هذه نتيجة للعلاقة الغريبة بين الولايات المتحدة والنظام العالمى. فكما رأينا، كان الاهتمام الدولى الرئيسى للشعب الأمريكى عبر القرون هو علاقة الولايات المتحدة بالنظام الاقتصادى والسياسى العالمى المتنامى والمتغير. وكانت الفترات التاريخية التى كانت هذه العلاقة واضحة فيها ومرضية بدرجة معقولة، هى الفترات التى كان نظام السياسة الخارجية الأمريكية فيها يعمل بنجاح. كانت سنوات نظام مونرو إحدى هذه الفترات، وكانت مرحلة الحرب الباردة التى امتدت لأربعين عاماً تقريباً فترة أخرى منها. خلال هذه السنوات، اختلف الأمريكيون حول أمور عديدة، لكنهم اتفقوا تماماً فيما يخص علاقة الولايات المتحدة بالعالم. فمنذ عام ١٨٢٣ إلى الحرب العالمية الأولى، اتفق الأمريكيون على أن المصالح الأساسية للولايات المتحدة يخدمها بصورة أفضل نظام عالمى بزعامة بريطانية، أكثر مما يفعل أى بديل محتمل. ومن عام ١٩٤٧ إلى ١٩٨٩، كان هناك إجماع بنفس الدرجة من الوضوح على سقوط الإمبراطورية البريطانية، وظهور الاتحاد السوفييتى، مما ترك الولايات المتحدة بلا بديل معقول سوى قيادة تحالف عالمى ضد السوفييت.

افتقرت الولايات المتحدة فى فترات أخرى إلى إجماع واضح حول علاقتها بالنظام العالمى،

وظهرت مدارس مختلفة للمذاهب الاستراتيجية المختلفة بصورة أساسية فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية للسياسة الخارجية الأمريكية. كانت هذه الفترات، على المستوى التاريخي، أشد صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة، وكانت سياستنا الخارجية أقل تأثيراً إلى حد بعيد.

ويعتبر أكبر مثالين تاريخيين على هذه الأوقات في منظومة السياسة الخارجية الأمريكية، هما الفترة بين الاستقلال الأمريكي وإعلان مبدأ مونرو عام ١٨٢٣. أما الفترة الثانية فتقع بين الحرب العالمية الأولى وإعلان مبدأ ترومان عام ١٩٤٧. كانت هاتان الفترتان حينما تحدث القوى الأوروبية العظمى النظام العالمى التجارى البحرى بزعامة بريطانية، كما أن فى هاتين الفترتين أيضاً كان الأمريكيون منقسمين بصورة أساسية حول مواقفهم واتجاهاتهم نحو بريطانيا نفسها، ونحو النظام الأكبر الذى قامت ببنائه.

فى هذه المواقف تعرضت السياسة الخارجية الأمريكية لكثير من الاضطرابات التى وصفها النقاد. فالسياسة الخارجية لا تختفى فى غياب الإجماع الاستراتيجى، بل تزداد. وللولايات المتحدة سياسات من كل مدرسة من المدارس الأربع، لكن ليس لها استراتيجية. هناك تكتلات لا ترتبط أحياناً بأى من المدارس الرئيسية ويتمتع بسلطة أيضاً. فالتكتلات العرقية تحصن نفسها فى مواضع معينة، وتسيطر تكتلات السلاح فى مواضع أخرى؛ أما الأنظمة البيروقراطية الحكومية المختلفة، وجماعات المصالح الخاصة، فتتحكم فى القرارات التى تؤثر تأثيراً مباشراً على مصالحها الأساسية. بينما تكتسب الأقسام التنفيذية والمستقلون فى كل من مجلسى الكونجرس وجهات نظر خاصة بهم.

ربما كانت أكثر الأمثلة إثارة للدهشة، هى أمثلة ازدهام وتكاثر السياسات التى ظهرت فى سنوات ما بين الحربين العالميتين من ١٩١٩-١٩٤١، وهى فترة تعسة فى تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، والتى تشبهها فترتنا إلى حد كبير - لسوء الحظ. ثم إنها كما هو الحال الآن، فترة الاندفاع التى بدأت عندما اعتبر الهاميلتونيون والويلسونيون أن نهاية الصراع العالمى العظيم هو أوان التوسع الشديد فى النشاط الأمريكى فى الخارج، بينما اعتقد الجيفرسونيون والجاكسونيون أن الولايات المتحدة، مع زوال الخطر، ينبغي ألا تستعمل قوتها.

وفى هذا الوقت، كما هو الآن، وقع خلاف بين التحالف الكوكبى للهاميلتونيين والويلسونيين. كانت القضية حينئذ هى معاهدة فرساي، ومع عجز الهاميلتونيين والويلسونيين عن إيجاد حل وسط وعدم رغبتهم فى إيجاده، رفض مجلس الشيوخ معاهدة فرساي، وأخفقت الولايات المتحدة فى الانضمام إلى عصبة الأمم.

مع ذلك، لم يكن هناك شيء مستقر. فبعد الصراع حول التصديق على المعاهدة، انصرفت كل من المدارس الأربع إلى شأنها، تسن القوانين وتدير السياسات التي تؤيد أحياناً أهدافاً غير متوافقة. وقد بذل السياسيون ما في وسعهم للاحتفاظ بكل التيارات القوية للمشاعر السياسية سعيدة بقدر الإمكان، فيحصل كل منها على شيء ما، لكن السياسة الخارجية الأمريكية ككل كانت مرتبكة ومشتتة.

استمرت المدارس الأربع في الانشغال طوال فترة ما بين الحربين، لكنها لم تحقق شيئاً له قيمة حقيقية. فباستقرار الهاميلتونى البارز أندرو ميلون في وزارة المالية، ومع إحياء حلم هاميلتون بينك قومى في صورة نظام الاحتياط الفيدرالى، كان الهاميلتونيون في وضع يسمح لهم بتحقيق أهدافهم الاقتصادية، حتى رغم فشل نسخة لودج المعدلة من المعاهدة. وبصفة خاصة ألزم ميلون ورئيس الاحتياط الفيدرالى في نيويورك بنيامين سترونج الولايات المتحدة، على نحو منتظم، بدور جديد ورئيسى في النظام الاقتصادى العالمى.

على الرغم من أن الفوضى المالية في عام ١٩١٩ لم تكن أشد مما كان متوقعاً لها عام ١٩٤٥، كان لدى الولايات المتحدة فرص جديدة ومسئوليات جديدة في عالم ما بعد الحرب. فقد أجبرت بريطانيا على التخلي عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى، وكانت تحتاج لمساعدة أمريكية للعودة إلى هذه القاعدة عام ١٩٢٥. ولم تكن العودة ناجحة، لكن كان من التقاليد الهاميلتونيه الوثوق في العملة السليمة، والعمل بالتعاون مع الدول الأخرى على استعادة قاعدة الذهب بأسرع ما يمكن بعد الحرب.

في غضون ذلك، صب الهاميلتونيون جل اهتمامهم على مشكلات إعادة البناء المالى لألمانيا في ما بعد الحرب. ولم يكن في وسع أى دولة أخرى أن تفعل ذلك بشكل مؤثر لأن ديون الحرب التي استدانها الحلفاء من الولايات المتحدة كانت جزءاً أساسياً في لغز التعويضات الألمانية: فبريطانيا، وبلجيكا، وفرنسا كانت في حاجة لتعويضات من ألمانيا لسداد ديون الحرب الخاصة بهم إلى الولايات المتحدة. قام أمريكيون بتصميم خطتى التعويضات التي مهدت للانتعاش الاقتصادى في العشرينيات، وتم التنفيذ بمساعدة البنوك الأمريكية وبنك الاحتياط الفيدرالى. كانت هذه درجة من درجات المشاركة الأمريكية في الأمور المالية الأوروبية التي كان يمكنها أن تذهل الأجيال السابقة، ولا يمكن أن يطلق عليها عزلة بأى حال. وخلال الزعامة المالية الأمريكية للعالم، والتي كان الشعور بها قوياً بعد عام ١٩١٩، لم تعد الولايات المتحدة مدينة لأى دولة، كما لم تعد دولة نامية، بل أصبح لديها أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر احتياطى للذهب في العالم، كما أصبحت أهم دائن في العالم.

مع ذلك، فإن هذه السياسة الهاميلتونية، التي صاحبها التعريفات الجمركية الهاميلتونية التقليدية الباهظة، لم تصل إلى استراتيجية قومية مؤثرة. إذ لم يكن لدى الدبلوماسيين ورجال المال الأمريكيين الناشطين في مجال تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي، إلا سلطة محدودة للغاية. كان ما تحتاجه أوروبا بالفعل، كما أدرك كثير من خبراء المال المعاصرين إدراكاً تاماً، هو إلغاء كامل لديون الحرب. وكانت الولايات المتحدة تحتاج لشطب ديون بريطانيا وفرنسا وقوى الحلفاء الثانوية لديها، أما ألمانيا فكانت تحتاج بدورها إلى التحرر من عبء التعويضات الذي لا يطاق.

أوضح سياسة بريطانيا وفرنسا أن هذه المشكلات ترتبط ببعضها البعض، لكن كان من المستحيل على المستوى السياسى في الولايات المتحدة التفكير في إعفاء هذه الدول من الديون. وقد تساءل كالفن كوليدج: «لقد أخذوا المال، أليس كذلك؟». ولم يكن الرأى الجاكسونى على استعداد لشطب ما يقرب من ١٢ بليون دولار من أموال دافعى الضرائب التي حصلوا عليها بكدهم^(١). فكما كتب السيناتور «هيرام جونسون» لأبنائه، يشرح لهم سبب معارضته لمشروع قرار هووفر بتأجيل سداد الديون المستحقة في ما يتعلق بسداد ديون الحرب أثناء الركود الاقتصادي: «إن الإنسان العادى ... مثلى ... ينتابه الغيظ، فى هذا الوقت الملى بالضغوط، بسبب إرهاقه بالضرائب الباهظة غير المعتادة، وبسبب سداد ٢٥٠ مليون دولار هذا العام كان يجب تحصيلها من أوروبا»^(٢). كانت زيادة الضرائب المفروضة على المواطنين الأمريكيين للمساعدة فى تخفيف ديون الدول الأجنبية، غير مرغوب فيها على المستوى الشعبى مثلما هو الآن تماماً.

كانت المناقشات الجيفرسونية تركز على نفاق الدول المدينة، وقد لاحظوا أن هذه الدول ادعت عجزها عن سداد ديونها للولايات المتحدة، لكنها لم تجد صعوبة فى زيادة الأموال المخصصة لقمع سكان إمبراطورياتها الاستعمارية الشاسعة. وبالنسبة للولايات المتحدة، كان التخلي عن ديون الحرب يعنى ببساطة تشجيع الأعمال العسكرية والاستعمار فى الخارج. فقد كتب السيناتور بوراه عام ١٩٢٣: «إن كل دولار نطرحه من هذا المطلب المشروع سوف يغذى معدة هذا البلد العسكرية [فرنسا]»^(٣).

وقد اقترح وليم جينينجز برايان ربط الإعفاء من الديون باتفاقيات نزع سلاح «مرضية»^(٤)، لكن مثل هذه الأساليب البناءة المحتملة حجبتها المقاومة الشرسة لفكرة المنح الأجنبية الباهظة. وكان لويس ماكفادين النائب عن بنسلفانيا يرى أن اهتمام بريطانيا بتأجيل الديون والإعفاء منها، هو جزء من مؤامرة بريطانية أوسع ضد الولايات المتحدة. يقول ماكفادين غاضباً: «بمجرد إعلان قرار هووفر بتأجيل الديون، تحركت بريطانيا العظمى لتعزيز مكاسبها. وبعد التنازل الغادر عن

الحقوق الأمريكية في مؤتمر القوى السبع في لندن في يوليو ١٩٣١، والذي وضع الاحتياطي الفيدرالي تحت سيطرة بنك التسويات الدولي، بدأت بريطانيا في إحكام عقدة المشنقة حول عنق الولايات المتحدة»⁽⁵⁾.

هذه المعارضة جعلت أي تقدم حقيقى في قضية الدين أمراً مستحيلاً، وكانت النتيجة غير مرضية في رأى الجميع. وبتشجيع من الحكومة لرجال البنوك الأمريكيين، أقرضوا أموالاً لألمانيا لسداد ديونها للحلفاء. وقد ساعد عدم الاستقرار المالى لهذا النظام بصفة أساسية في التعجيل بالانهيار المالى في ألمانيا عام ١٩٣٢⁽⁶⁾، والذي عمق الركود الاقتصادى في الولايات المتحدة، وساعد على صعود هتلر للسلطة في ألمانيا. ولم تسترد الولايات المتحدة ديون الحرب أبداً، فمن بين ما يقرب من ١٢ بليون دولار، لم يتم سداد سوى ٢,٦ بليون دولار⁽⁷⁾. (كانت فنلندا هي الدولة الوحيدة التي قامت بسداد دينها إلى الولايات المتحدة بالكامل، وكان آخر أقساط هذا الدين في الذكرى المئوية الثانية لقيام الولايات المتحدة عام ١٩٧٦)⁽⁸⁾. كذلك لم يحظ الحلفاء بالكثير من ألمانيا، إذ لم يتم سداد إلا ٢,٥ بليون مارك ذهبى من جملة ١٣٢ بليون مارك هي قيمة التعويضات. لم تستطع السياسة المالية الأمريكية في أوروبا العمل إلا داخل حدود ضيقة - ورغم نجاحها داخل هذه الحدود بصورة ملحوظة، فإن هذه الحدود هي ما سببت فشلها في النهاية. ولم تقلح الخطط البارعة في التغلب على غياب استراتيجية متماسكة في السياسة الاقتصادية الأمريكية في فترات ما بين الحروب. كانت التكاليف باهظة، وساعدت المشاعر السيئة حول ديون الحرب على فصل بريطانيا وفرنسا عن الولايات المتحدة، بينما أشعلت مرارة التعويضات الرأى الألمانى، ومنحت هتلر إحدى أفضل قضاياءه. وربما كان الأسوأ من ذلك، من منظور الهاميلتونيين الأمريكيين، أن عدم استقرار النظام المالى الأوروبى ساعد على تقويض ازدهار البنوك الرئيسية في الولايات المتحدة. فكانت أزمة ٣٢-١٩٣٣ هي الأسوأ في تاريخ البنوك الأمريكية، إذ أغلقت أبواب كل بنك في الولايات المتحدة لفترة، وازداد الركود الاقتصادى سوءاً بدرجة يتعذر قياسها.

لم يكن الويلسونيون أفضل حالاً. ولكن فشل معاهدة فرساي، والامتناع عن سداد الديون، ووفاء ويلسون لم تقتل الاندفاع الويلسونى في السياسة الخارجية الأمريكية. بل على النقيض من ذلك: إذ شهدت العشرينيات اندفاعاً قوياً للمبادرات السياسية الويلسونية. وبصفة خاصة، قادت الولايات المتحدة في العشرينيات أكبر برنامج مستمر لنزع التسليح الدولى في التاريخ. وفي عام ١٩٢٢، ألزم مؤتمر القوات البحرية في واشنطن القوى البحرية الرائدة في العالم - بريطانيا واليابان والولايات المتحدة - بالتقيد بحدود قواتهم البحرية، وكانت التخفيضات النهائية لهذه القوات

بنسبة ٨٢٪، و ٨٣٪، و ٨١٪، على الترتيب. ورغم أن الحديث عن الحد من التسلح البرى والجوى كان أقل حسماً، تم عقد مفاوضات اتفاقيات هامة حول القيود على تجارة الأسلحة عامى ١٩١٩ و ١٩٢٥، وقد صدقت الولايات المتحدة نهائياً على الاتفاقية الثانية عام ١٩٢٤، بعد ما أصبحت الاتفاقية، لسوء الحظ، حبراً على ورق^(١٠).

بالإضافة إلى التقدم غير المسبوق فى الحد من التسلح دولياً، شهدت العشرينيات تقدماً هاماً على الأقل فى اتجاه هدف ويلسون الرئيسى: منع الحروب. فعلى أساس ثنائى الجانب اختفت المعارضة الأمريكية لاتفاقيات التحكيم الإجبارى؛ فقد تفاوض وزير الخارجية فرانك كيلوج على اتفاقيات تسعة عشر تحكيمياً وثلاث عشرة تسوية خلال أربع سنوات قضاهها فى منصبه^(١١). وقبل مغادرته لتولى منصب قاضٍ فى محكمة العدل الدولية الدائمة فى لاهاى بهولندا، فاز كيلوج بجائزة نوبل للسلام على إنجازاته الذى توج عمله، وربما حركة السلام الأمريكية: معاهدة كيلوج - برايان عام ١٩٢٨^(١٢). وكانت هذه المعاهدة التى أقرها مجلس الشيوخ، ولا تزال سارية المفعول عملياً، تلزم الدول الموقعة عليها بالتخلى عن الحرب للأبد؛ وقد وقعت على هذه المعاهدة بصفة أساسية كل القوى الكبرى، وعلى المستوى الفعلى كل دولة مستقلة موجودة فى هذا الوقت.

وقد شهدت العشرينيات تأثير ويلسونى متواصل على السياسة الأمريكية تجاه الصين. ألزمت معاهدة القوى - التسع، القوى العظمى فى المحيط الهادى باحترام وحدة الأراضى الصينية، والاستمرار فى مراقبة قيود الباب المفتوح^(١٤). وبينما بدأت حركات الاستقلال فى النمو داخل الإمبراطوريات الأوروبية، استمر الويلسونيون فى إظهار دعم أمريكى قوى لشخصيات مثل غاندى، وفى ذم المستعمرين البريطانيين الذين عفا عليهم الزمن.

مع ذلك كان الويلسونيون مثل الهاميلتونيين، يتحركون فى حدود ضيقة. وظل حجر الأساس فى الرؤية الويلسونية هو الاشتراك الأمريكى فى عصبة الأمم، وقد تلاشى هذا الحلم بمرور الزمن. كذلك بذل الويلسونيون جهداً كبيراً فى إقناع إدارة كوليدج بقبول نطاق سلطة محكمة العدل الدولية الدائمة، والتى سبقت محكمة العدل الدولية المعروفة اليوم. وتمت هزيمتهم مرة أخرى.

وبدون التزام حقيقى من الولايات المتحدة بسياسة فعالة فى دعم القانون الدولى، والأمن الجماعى، سقطت شبكة الاتفاقيات الواهية للحد من التسلح، والتحكيم، ومعاهدة كيلوج - برايان، فى ظروف أشد قسوة فى ثلاثينيات القرن العشرين. وأثبتت النتيجة المبدأ التعس القائل بأن النجاح يكون أحياناً أشد أشكال الفشل إيلاًماً. حصل الويلسونيون على ما أرادوا، كما أشار المتشككون: معاهدة دولية مقدسة تحرم الحرب. وكانت النتيجة أكبر حرب فى تاريخ العالم، ولم تلعب المعاهدة

القيمة فيها أى دور على الإطلاق. منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، استغل النقاد الواقعيون للمثالية الويلسونية انهيار السلام الطموح وحركة الحد من التسلح فى عشرينيات القرن العشرين لإظهار عبث استخدام الاتفاقيات التى تعقد على الورق لإيقاف الحروب.

كذلك تمتعت المدرستان الأخريان بانتصارات جوفاء خلال سنوات ما بين الحربين. فقد تقلبت أعين الجاكسونيين بين معاهدات التحكيم، ومعاهدة كيلوج - برايان، وخضعوا لها، لأنهم حكموا حكماً صائباً بأنه لا فائدة من تضييع رأس المال السياسى فى معارضة أخيرة لشئ تافه بلا فعالية. رحب الجيفرسونيون بهذه الاتفاقيات واستخدموها فى دعم جدالهم بأن الولايات المتحدة كان بإمكانها الحصول على كل الفوائد التى نسبها الويلسونيون لعصبة الأمم والمحكمة الدولية دون الانضمام بالفعل إلى المنظمة البغيضة. وقد رأينا سابقاً كيف أن الجيفرسونيين أمكنهم أيضاً تطبيق دروس التاريخ التى استنبطوها من الحرب العالمية الأولى، واجتياز سلسلة من التشريعات الحيادية الصارمة خلال ثلاثينيات القرن العشرين⁽¹⁵⁾. وكانت الشكوك الجيفرسونية، التى استمرت لفترات طويلة، فى رجال البنوك والشركات الدولية قد تحققت بصورة أكبر عام ١٩٣٣ عندما انسحب فرانكلين روزفلت من مؤتمر لندن الاقتصادى، وتم تخفيض قيمة الدولار من جانب واحد، وإرضاء جناح برايان فى الحزب الديمقراطى إلى حد كبير، صدرت فى النهاية صكوك فضية من بنك الاحتياط الفيدرالى باعتبارها عملة قانونية فى الولايات المتحدة. فقد ولى عهد «صليب الذهب».

كان للجاكسونيين انتصاراتهم أيضاً، وذلك بتمتعهم برفض فيتو مؤثر للسياسة الخارجية الأمريكية فى تلك السنوات. وقد شهدت السنوات الأولى بصورة ما تحقيق المثال الجاكسونى فى السياسة الخارجية: فقد اختفت بريطانيا العظمى سواء كدائنة أو كقوة منافسة فى نصف الكرة الغربى. كانت الولايات المتحدة أيضاً قادرة على منع أى نمو دولى يمكن أن يعرض المصالح الأمريكية فى العشرينيات لمخاطر حقيقية، وواجهت فى الواقع مشكلات للمخططين العسكريين الأمريكين: شبح تحالف إنجليزى يابانى فى الشرق الأقصى. لكن هنا مرة أخرى كان الإنجاز محدوداً وسلبياً؛ فقد نجحت الولايات المتحدة فى منع إنشاء نظام أمنى فى آسيا لم يكن يعجبها، لكنها لم تستطيع إيجاد بديل صالح بسبب الضعف والانقسام الداخلى وليس بسبب المعارضة الخارجية.

كانت فترة ما بين الحربين من نواحٍ أخرى من منظور الأمن القومى، هى الفترة التى ارتفعت فيها المكانة الأمريكية، فخلال العشرينيات ومعظم الثلاثينيات، كانت بضع قوى أجنبية هى التى تجرأت على مواجهة الولايات المتحدة أو إهانة علمها. وكان بالإمكان ضرب نظم أمريكا اللاتينية

المزعجة أو الجامحة ضرباً عنيفاً وقتماً نشاء، إلا أنه رُفِعَ عن كاهل الولايات المتحدة ضرورة الاحتفاظ بقوات مسلحة ضخمة باهظة التكاليف.

بالنسبة للجاكسونيين تم تعزيز هذا الموقف السعيد بموقع قوى فى سياسات السياسة الخارجية. وكانت المعارضة الجاكسونية حاسمة فى إفساد مبادرات إلغاء الديون التى دعى إليها الهاميلتونيون، وجهود الويلسونيين فى الانضمام لعصبة الأمم أو المحكمة الدولية. وقد سلم الويلسونيون والهاميلتونيون والجيوفرسونيون جميعاً بصورة فاعلة بالإحساس الجاكسونى بالاعتراض على إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، ومخاطبة الحساسيات الجاكسونية. إنه لم يكن عالماً سيئاً، ليته استمر.

تظل فترة ما بين الحربين فى تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية سلسلة من الأحداث المترابطة المتكررة والمتناقضة ظاهرياً. فقد شهدت أشد الأمثلة إثارة على الزعامة الأمريكية وقت السلم فى أوروبا وآسيا – وعادة ما توصف بأنها فترة من العزلة الشديدة. لقد كانت حقبة لسياسة عفوية مؤيدة للعمل التجارى فى الداخل والخارج، وانتهت بأكبر كساد تجارى فى التاريخ الأمريكى. كانت حقبة من النشاط الأمريكى غير المسبوق فى دعم القانون الدولى، والحد من التسلح، والتحكيم – وانتهت بأشد الحروب وحشية وقسوة فى تاريخ البشرية. كانت أيضاً حقبة استطاعت فيها كل مدرسة من المدارس الأربع تحقيق نسبة كبيرة من برنامج عملها – لكن الفترة انتهت بما كانت كل المدارس ترغب بشدة فى تجنبه: حرب عالمية. ولم تنته المفارقات عند هذا الحد. فبينما كانت الحرب هى الكارثة التى تأمل كل مدرسة سياسية فى منعها، كانت نتائج الحرب أفضل بالنسبة للولايات المتحدة من نتائج الحرب العالمية الأولى. بالإضافة إلى ذلك، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح من الواضح فوراً أن المدارس الأربع قد تعلمت شيئاً من فترة ما بين الحربين. فقد استسلم الإجماع السلبي فى العشرينيات والثلاثينيات للإجماع الموحد النشط للجيل التالى فى الحرب الباردة،

وبسبب وضعها فى مأزق من المدارس متساوية الاتزان، والقادرة على ممارسة حق الفيتو، لكنها عاجزة جميعاً عن القيادة، عملت الحكومة الأمريكية بجهد أكبر من أى وقت سابق فى السياسة الخارجية بعد عام ١٩١٩ لكن لم يكن لديها جديد تظهره. أما الورطة الداخلية فقد منعت الولايات المتحدة من التصرف بفاعلية، وأجبرتها على انتظار الأحداث بسلبية. وعندما أصبح تهديد الأمن الأمريكى أكثر واقعية وتركيزاً، بدأت الدولة فى الاتحاد والتجمع. وحينما هاجمت اليابان بيرل هاربر، اتحدت المدارس الأربع لمواصلة الحرب الناتجة بنجاح. كانت الولايات المتحدة منقسمة

وغير مؤثرة في غياب الخطر، ومنتحة وقادرة في مواجهته.

هذه إلى حد ما أفكار مريحة، لكن حتى مع ذلك يبدو واضحاً أن الأمريكيين كان يمكن أن يكونوا أفضل حالاً لو كانت سياستهم الخارجية قد منعت قيام الحرب العالمية الثانية، بدلاً من أن تساعد على النصر فيها ثم تصلح ما انكسر. أضف إلى ذلك أن عالم القرن الحادى والعشرين يحتمل أن يكون أشد خطورة من عالم خمسين عاماً مضت. ومن غير الواضح أن الولايات المتحدة بإمكانها أن تخرج اليوم بلا أذى تقريباً من حرب للقوى العظمى. لذلك فإنها ليست إشارة واعدة أن مناقشة السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ١٩٨٩ كما فى ١٩١٩ تبدو مiale مرة أخرى للتحفظ، فى حين تنمو السياسات فى غياب استراتيجية واضحة.

فى عام ١٩٤١، ومرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك تحدى خارجى حث الأمريكيين على إيجاد استراتيجية جماعية. وخلال الحرب الباردة، جعل الاتحاد السوفييتى المدارس الأمريكية مركزاً للاهتمام. والآن تأتى لحظة صدق: هل بوسع الولايات المتحدة إيجاد إجماع استراتيجى من أجل نور كوكبى فى غياب نوع التحدى الذى فرضته ألمانيا واليابان والاتحاد السوفييتى ذات يوم، أم أننا مثل الجدة فى قصة فلانيرى أو كونور القصيرة «من الصعب إيجاد رجل طيب»، غير قادر على التصرف بشكل جيد ما لم يواجه تهديد حياة أو موت؟ لقد علق قاتل الجدة، الغريب، فى النهاية قائلاً: «كان يمكن أن تكون امرأة طيبة، لو كان هناك من يطلق عليها الرصاص فى كل دقيقة فى حياتها» (١٦).

التحدى

تواجه الولايات المتحدة الآن نقطة تحول حاسمة بحق فى تاريخها، ولا بد أن نفعل ما لم نفعله من قبل: أن نطور استراتيجية متناغمة ومستقرة سياسياً لقيادة العالم وقت السلم. فبينما ظلت الولايات المتحدة أعظم قوة فى العالم لمدة تناهز القرن من الحرب العالمية الأولى إلى اليوم، فإن بناء إجماع على هدف هذه القوة وطريقة إدارتها فى وقت السلم لهو أمر جديد. ولم يكن هناك إجماع بين عامى ١٩١٩ و١٩٤١، ولم يكن هناك سلام بين عامى ١٩٤١ و١٩٨٩، وتبين من جديد بعد عام ١٩٨٩ عدم وجود إجماع فعال فى النظام السياسى الأمريكى.

ولسوء الحظ، لا توجد قوة تعمل تلقائياً لخلق مثل هذا الإجماع عند الحاجة إليه. وكما تعلمنا تجربة العشرينيات والثلاثينيات فإن الطريق السياسى المسدود فى السياسة الخارجية يمكن أن يستمر لسنوات عديدة. ومن السهل تصور أن الولايات المتحدة يمكن أن تظل لعقد أو أكثر دون

إجماع متماسك - وربما زادت المدة، إن لم توجد أحداث خارجية تدفعها إلى استجابة خاصة. ورغم أن ذلك ليس هو الوضع المثالي، فإنه بصورة ما يوفى بالمعيار الأساسي للسياسة الديمقراطية. فكل جماعة من جماعات المصالح تحصل على قدر كبير مما تعطى له قيمة أكبر أو مما توليه اهتمامها. وحتى يأتى اليوم الذى تسمح فيه العشوائية الأمريكية وغياب التركيز ببروز خطر حقيقى، أو عندما تضع السياسة المضللة مرة أخرى الولايات المتحدة فى مستنقع على الطراز الفيتنامى، فإن جماعات كثيرة فى الولايات المتحدة ستكون قانعة بازدهام السياسة الخارجية. وستسيطر التكتلات العرقية دون منفصات على ما يهم كلاً منها. وستزدهر التكتلات الاقتصادية، وستعمل شركات السلاح على صياغة سياسات تصدير السلاح، مع تسهيلات عظيمة لكبار العملاء. وستستمر القواعد العسكرية التى يساندها رعاة كبار فى الكونجرس فى الازدهار بغض النظر عن الحاجة العسكرية. وسيستمر البنتاجون، تحت ضغط الدوائر السياسية القوية، فى جلب الأسلحة، حتى لو طغت مشتروات هذه الأسلحة على أنظمة أخرى أحدث وأكثر فائدة. وسسيتمر المزارعون والممولون وشركات الأدوية وصناع السينما فى تلقى التأييد الحكومى الكبير فى المفاوضات التجارية الدولية. وستظل لمنتجى السكر حرية إرغام المستهلكين الأمريكيين على أن يدفعوا ضعفى أو ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف السعر العالمى للسكر، رغم أن إمكانات التنمية لدول مجاورة تُحبط بسبب عجزها عن الوصول للأسواق الأمريكية.

ربما يمكن أن تنقسم السياسة الخارجية بين المدارس الأربع. فينجذب الهاميلتونيون إلى وزارة المالية، الاحتياطى الفيدرالى ومكتب التمثيل التجارى للولايات المتحدة. ويتجه الويلسونيون إلى أهم مقاصدهم وهى وزارة الخارجية حتى يعززوا تأثير المجتمع المدنى، ويقدموا العون عملياً للأنظمة المتطلعة للديمقراطية، مع إدانة بعض وليس كل الأشرار، وكذلك توجيه بعض الحروب والتدخلات ذات الغرض الإنسانى. وسيكشف الجيفرسونيون عن الوثائق السرية للحرب الأهلية، ويشاكسون المؤسسة العسكرية ويتسببون فى إبطاء، إن لم يكن توقف، تطورات مثل التوسع المستمر فى عضوية حلف الناتو. أما الجاكسونيون فسيبنون نظاماً دفاعياً صاروخياً، بغض النظر عن معقولية المشروع، ويمنعون التصديق على اتفاقيات إظهار حسن النية التى صنعها وزراء الخارجية الويلسونيون، وسيحكمون الرقابة على الإنفاق عندما يرون دلائل الكرم والسخاء من جانب الهاميلتونيين فيما يخص المؤسسات المالية الدولية، أو عندما يضغط الويلسونيون بقوة من أجل التدخل فى بؤرة مظلمة بعيدة عن المسار الواضح للمصالح الأمنية الأمريكية.

سينجح النظام بصورة أو بأخرى، وسيتوزع السخط على نحو شبه عادل على أطراف المشهد

السياسى. وسيكون لدى أغلب الناس معظم الوقت شعور بالرضا إلى حد ما، حين يرون نتائج السياسات التى تخص معظم القضايا التى تستحوذ على اهتمامهم. وستسير سيارة السياسة ببطء إلى أبعد مدى ممكن.

يمكن القول بأن هذا سيحدث سواء وصلت الولايات المتحدة لإجماع فعال حول السياسة الخارجية للمستقبل أو لا. فإن استراتيجية الإجماع لا تقوم أبداً على عنصر أو فئة واحدة، فقد كانت هناك خلافات حادة حول السياسة الخارجية الأمريكية أثناء الحربين العالميتين الثانية والباردة. ذلك لأن الأنظمة السياسية الديمقراطية تعالج القضايا من منطلق الطول الوسط والتكيف، ويستدعى ذلك تشحيم أى مناطق احتكاك مع تقديم حوافز مغرية. ولن يختفى هذا التوجه، ولا ينبغى أن يختفى. لكنه وحده لا يكفى لخلق سياسة خارجية فعالة. فسيتوقع العالم أن تقدم الولايات المتحدة زعامة قوية ذات بصيرة. وسيتوقف أمننا المستمر وقوتنا بدرجة كبيرة على الحكمة والشجاعة والحسم فى اختيار الأهداف وطريقة تحقيقها. فكما كان الوضع فى العشرينيات والثلاثينيات، يحتاج العالم قيادة أمريكية أكثر فاعلية واهتماماً والتزاماً مما هو موجود. وكما كان الأمر فى تلك السنوات، لا تكمن المشكلة فى أن الأمريكيين معزولون عن العالم، بل فى أن ارتباطنا به ليس متسقاً بل متناقض ومن ثم أقل فاعلية مما يجب.

جيروسكوب* النظام العالمى

حتى نبني إجماعاً استراتيجياً فعالاً بين المدارس الأربع، ينبغى أن نتخذ الخطوة التى قرر مقاتلو الحرب الباردة تجاوزها. علينا أن نعود لأسطورة العزلة الفاضلة القديمة، والتى طمسها أسطورة الحرب الباردة القديمة، ثم نستبدل بهما صورة جديدة للولايات المتحدة بوصفها أمة تهتم اهتماماً فريداً منذ ميلادها بنمو النظام العالمى وتطوره - مع مراعاة الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام.

أنا لا أتوقع أن نصل، أو ينبغى أن نصل، إلى إجماع تام بشأن نوع النظام (لو كان ذلك ممكناً) الذى يمكن أن نبنيه أو السياسات التى يتوقع أن تحقق النجاح. فاستمرار الجدل حول هذه القضايا نتيجة حتمية للمصالح والقيم المختلفة الموجودة فى مجتمعنا المعقد، ويمكن للمدراس

* الجيروسكوب: أداة تستخدم لحفظ توازن الطائرة أو الباكورة وتحديد الاتجاه. (الترجمة).

الأربع الكبرى، وأصوات غيرها كثيرة، بل ينبغي لها أن تعبر عن رؤيتها في مناقشات مفتوحة عن الأهداف الصحيحة وعن أساليب السياسة الخارجية الأمريكية وحدودها، وسيحدث هذا.

مع ذلك نستطيع بل ينبغي لنا أن نصل إلى إجماع وطني بشأن حاجة الولايات المتحدة لأداء دور «جيروسكوب النظام العالمى»، حسب تعبير كولونيل هاوس. فقد دخلت الولايات المتحدة القرن الحادى والعشرين وهى القوة الكوكبية العظمى لأغلب سنوات القرن العشرين، فهى قوة كوكبية مهيمنة على نطاق لم يسبق له مثيل. إذ لم تكن الهيمنة البريطانية على العالم فى القرن التاسع عشر على نفس القدر من التكثيف والاتساع الذى وصل إليه النظام الأمريكى فى نهاية الحرب الباردة. ولم تكن الهيمنة الأسبانية فى القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر تلمس دولاً مثل الصين والهند واليابان. أما السلاطين العثمانيون فكانوا على قدم المساواة مع الإمبراطور تشارلز الخامس فى الإمبراطورية الرومانية المقدسة والملك فيليب الثانى ملك أسبانيا. وقبل ذلك لم توجد إمبراطورية امتدت عبر الأطلنطى، أو شملت دول قلب أوروبا وآسيا.

إن الهيمنة الأمريكية اليوم هى الأعلى عسكرياً، والأشيع ثقافةً والمسيطرة تكنولوجياً والأكثر حيوية اقتصادياً. ويخشى حلفاؤها وأعداؤها على السواء النوبان فيها، وهذه هى الحقيقة الجوهرية فى الحياة الدولية.

ومن المدهش أن يقل النقاش، ويقل أكثر حجم الاتفاق فى الولايات المتحدة حول ما يسميه البعض هيمنتنا، وقد يسميه آخرون ربما يكونون الجيفرسونيون المتشككون – إمبراطوريتنا – ويبرز هنا سؤال، هل هذا فى مصلحة الولايات المتحدة؟ وما بنيتها؟ وما نقاط ضعفها ونقاط قوتها؟ وهل ينبغي للسياسة الخارجية الأمريكية أن تسعى بوعى إلى تقوية قبضة النظام على العالم أم تتجاهل النظام، وتسعى بنشاط نحو تقليص دور الأمة العالمى؟ وكيف ينبغي تغيير النظام أو إصلاحه، إن كان ذلك مطروحاً؟ وما قيمة ذلك للشعب الأمريكى؟ وما الثمن الذى يمكن إنفاقه للدفاع عن هذا النظام؟ وإذا افترضنا أن الشعب الأمريكى يريد التمسك بهذه الهيمنة، فكيف يمكنه الدفاع عنها؟ وهل ينبغي تعميق هذه الهيمنة وتوسيعها؟

كانت الهيمنة البريطانية ذكية ورائعة وقصيرة العمر. فما هى آفاق هيمنتنا؟ وهل سيكون القرن الحادى والعشرون قرناً أمريكياً أيضاً؟ وهل هذا يستحق اهتمامنا؟

أى نوع من الهيمنة نريد، ولماذا؟ وأى السياسات من جانبنا ستكون الأفضل للحفاظ على الجانب الخير فى هذه الهيمنة، وتقليص المخاطر والتكاليف المرتبطة بالحفاظ على السيطرة العالمية؟ وما هدف «إمبراطوريتنا» – أن تجعلنا أغنياء، أو تجعلنا آمنين، أو تبني عالماً أفضل؟

إن أى جهد لصياغة اتفاق وطنى جاد حول السياسة الخارجية ينبغى أن يشمل هذه القضايا وغيرها. فإن غياب فهم عام واضح للهيمنة الأمريكية بوصفها نظاماً، وبوصفها ظاهرة من ظواهر القوة، من شأنه أن يجعل من العسير إجراء حوار عام مجدٍ حول السياسة الأمنية، أو تكوين اتفاق عام عميق بشأن الاستراتيجيات والتحركات العسكرية. كذلك فإن الأسئلة حول المزايا النسبية للمذاهب متعددة أو أحادية الروافد، لن يتيسر طرحها على نحو فعال إلا فى ضوء فهم ديناميات الهيمنة ومتطلباتها. ولا يمكن فى الأساس مخاطبة ومناقشة التحفظات والتحذيرات الجاكسونية حول المبادرات السياسية والاقتصادية ذات التوجه الكوكبى، إلا عندما يمعن الشعب الأمريكى التفكير، ويستوعب حقائق الهيمنة وواقعها، ثم يصل إلى رأى عام بشأن قيمتها للبلاد.

ربما كان الغياب شبه الكامل لهذا السؤال الجوهرى تماماً حول الحوار العام الأمريكى أفدح ثمن ندفعه اليوم بسبب فقداننا للذاكرة التاريخية. إذ أن مسألة النظام العالمى وعلاقة الولايات المتحدة به كانت، كما رأينا، المشكلة المركزية للسياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٧٧٦ وإلى اليوم. ومع انهيار الإمبراطورية البريطانية والتحرك الأمريكى لجمع القطع المتساقطة من النظام العالمى البريطانى، صار الاهتمام بالنظام العالمى وصيانته مهمتنا القومية الكبرى. ولا يكاد كل ما يحدث فى السياسة الخارجية ينفصل عن هذه المسئولية القومية الممتدة، والتي نستغرق فيها أحياناً، مع ذلك لا توجد مناقشة صريحة لهذه الحقيقة فى خطابنا السياسى القومى.

فى نهاية الأربعينيات، بدأت الولايات المتحدة إدارة نظام كوكبى، ولكننا قلنا لأنفسنا أننا مجرد طرف فى الحرب الباردة. وكانت قطاعات عريضة من الرأى العام الأمريكى تقبل بفكرة وجود تهديد حقيقى من جانب الاتحاد السوفىيتى يقتضى استجابة دفاعية من الولايات المتحدة تشمل شتى أنحاء العالم. ومع التسليم الصريح بأن الخطر والاستجابة الدفاعية كانت لهما أبعاد اقتصادية واجتماعية، فإن قلب المواجهة، كما تراه الأغلبية، كان حول الأمن العسكرى.

عندما انتهت الحرب الباردة، كنا كذلك ندير نظاماً عالمياً، ولكن عناصر كثيرة وهامة فى الرأى العام الأمريكى لم تكن تعرف ذلك. ولم تكن هذه العناصر تدرك مدى تأثير سياستنا فى الحرب الباردة بمقتضيات النظام العالمى، وليس مجرد الصراع مع الاتحاد السوفىيتى.

والواقع اليوم أن أمننا القومى ورفاهيتنا يعتمدان على صحة النظام العالمى – وتتوقف صحة ذلك النظام على حكمة السياسة الخارجية الأمريكية، وقوتها، وبصيرتها – كما تتوقف على استعداد الشعب الأمريكى لمساندة سياسات حكومته، وحتى نتجنب مرحلة أخرى متوقعة من

الازدحام الاستراتيجي بالغ الخطورة، فإننا نحتاج إقامة حوار حول الهيمنة الأمريكية ومعناها بالنسبة للمصلحة القومية.

وتزيد أهمية هذا الحوار بسبب التحولات التي حدثت في العالم منذ بداية القرن العشرين. فقد حققت الولايات المتحدة ترفاً في العشرينيات والثلاثينيات، لم تحققه في وقتنا الحاضر: وهو تأخير الاستجابة لتطورات دولية دالة وخطيرة. فالأسلحة التي كانت تنطلق من أوروبا وآسيا كانت أعجز من أن تطول أراضي أمريكا الشمالية، وعلاوة على ذلك فإن بريطانيا وفرنسا وقد كانت كل منهما دولة عظمى فيما سبق، لا تزالان قائمتان ولكن كالفزاعة في السياسة العالمية، لا تستطيع الحركة، لكن الغربان لا يعرفون ذلك. وكانت هناك قوى أخرى غير مستقرة مثل الاتحاد السوفييتي وألمانيا وإيطاليا واليابان تتقدم بحذر أكثر من اللازم. أما الآن، فتقف الولايات المتحدة وحدها في الميدان، ولا يشك أحد في أننا ينبغي أن نكون في الصفوف الأمامية في أي استجابة لمشكلات عالمية، سواء أكانت عسكرية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية.

الوضع الثابت

تواجه النخب الأمريكية عند بدء هذا الحوار جمهوراً متشككاً، خاصة من الجاكسونيين. ورغم أنهم قد لا يعترفون بذلك على النحو الحقيقي، فإن أمام النخب الأمريكية طريق طويل حتى تكتسب ثقة الشعب الأمريكي مرة أخرى. فكثير من الأمريكيين يرون السياسة التجارية الهاميلتونية خطة لخفض أجور الأمريكيين لصالح أرباح الشركات، ويبدو الدعم الويلسوني للتدخلات الإنسانية مثل رحلة بلا نهاية ومكلفة مادياً بسبب التزامات غامضة من الناحية الأخلاقية، ويمكن أن تجر إلى خسائر في الأرواح. والمعتقد أن يكون الشباب في الصفوف الأمامية لهذه التدخلات من أبناء تلك النخب، فالجاكسونيون على قدر من الذكاء يجعلهم يعرفون أن أبناء صقور الحرب الويلسونية سيبتعدون عن مذابح حروينا المقبلة. أما الحساسات الجيفرسونية تجاه القوة الأمريكية واستخدامها، فيراها الجاكسونيون ضعفاً وارتباكاً عقلياً، بينما تبدو الانتقادات الجيفرسونية لدوافع السياسة الخارجية الأمريكية وأخلاقياتها وكأنها معادية لأمريكا.

ولسوء الحظ، فإن المحامين، والأكاديميين، وصناع السياسة وقادة عالم الأعمال التجارية، الذين يمثلون قطاعاً عريضاً يخرج منه قادة السياسة الخارجية، لا ينالون إعداداً مناسباً لمواجهة هذه المعوقات. وبينما جرى حديث طويل في الفترة الحالية عن تدهور نخب السياسة الخارجية وامتداد الاهتمام بالسياسة الخارجية إلى جماعات جديدة غير تقليدية، فإن الواقع يختلف قليلاً عن

ذلك. صحيح أن النخبة القديمة - ذات الدائرة المحدودة - المتمركزة في حفنة من بنوك «الشريحة الزرقاء» في الشمال الشرقي، وأصحاب الأحذية البيضاء في الشركات القانونية، وفي أعلى مستويات ما كان سابقاً فئة صغيرة من العسكريين المحترفين، فقدت نفوذها، لكن مكانها لم تشغله الجماهير، بل أخذته نخبة جديدة ذات خلفيات متنوعة من أصحاب المهن التخصصية والأكاديميين الذين ينتمون للطبقة الوسطى. وتأتى النخبة الجديدة من شرائح مجتمعية تمثل ما بين ١٠٪ أو حتى ١٥٪ من سكان البلاد وليس من الشريحة التقليدية التي كانت محدودة بواحد أو اثنين في المائة وتضطلع بتوجيه السياسة الخارجية. وهكذا فالنخبة الجديدة متنوعة عرقياً وجغرافياً بالمقارنة بالنخبة القديمة. ويتنافس اليهود والكاثوليك على حد سواء مع البروتستانت البيض، ولكاليفورنيا، وتكساس، وفلوريدا، وجورجيا حضور فيها مثل نيويورك وماسوشوستس وكونتيكت. كما أن تمثيل النساء فيها أفضل كثيراً من ذي قبل. والأكثر من ذلك أنها أكثر انفتاحاً، فالأمريكيون الأفارقة والهسبان والأسويون يرتقون إلى أعلى مستوياتها بسرعة كبيرة وسط ترحيب.

مع ذلك، فالنخبة الجديدة ليست متنوعة اجتماعياً. أى أنها مازالت تشغل شريحة مرتفعة وضيقة من الهرم الاجتماعى الأمريكى، وربما كان ذلك أمراً حتمياً وغير استثنائى. لكن تظل المشكلة أن النخبة الجديدة لم تكتسب بعد كل سمات الطبقة القائمة - وخاصة القدرة على تمثيل بقية المجتمع وقيادته.

ولأن النخبة الجديدة أكبر من النخب التقليدية، فإن أعضائها ينشأون دون تواصل مباشر أو معرفة بمواطنيهم من خارج هذه الدائرة النخبوية الكبيرة، ويزداد عدم التواصل بينهم يوماً بعد يوم. كذلك يعنى الفصل الاقتصادى فى نظام سكن الضواحي الأمريكى، أن أغلب أبناء الطبقة الوسطى العليا يعيشون ويتعلمون مع أبناء طبقتهم دون غيرهم.

وعلى نحو متزايد، يدين أعضاء النخبة الجديدة بمكانتهم فى الحياة إلى تلك السنوات الطوال التى قضوها فى الحياة الأكاديمية - وهى أقرب شئ فى الحياة الأمريكية إلى محمية تجعلهم بمعزل عن خارج النخبة. فاليوم، نجد أن احتمال الخدمة فى القوات المسلحة بالنسبة للعاملين فى مجلس الأمن القومى أو وزارة الخزانة أو وزارة الخارجية أقل كثيراً من أسلافهم الذين عملوا فى الجهات نفسها منذ خمسين عاماً، وأن يكونوا قد قضوا جزءاً كبيراً من حياتهم خارج أسوار المؤسسات التعليمية المنعزلة، وأقل اتصالاً بـ ٢٥٠ مليون أمريكى يعيشون تحت مستويات اقتصادية واجتماعية أقل من الطبقة المتوسطة العليا.

إن الفجوة الاجتماعية التى تزداد اتساعاً فى الحياة الأمريكية هى جزئياً نتيجة

لتغيرات اجتماعية واسعة مثل نشأة المنازل ذات الدخلين (من أب وأم عاملين مثلاً)، وجزئياً نتيجة التغيرات فى الاقتصاد القومى. وطالما أن الناس يميلون للزواج ممن فى مستواهم التعليمى نفسه، وطالما أن عدم المساواة فى الدخل يرتبط ارتباطاً وثيقاً باختلاف المستويات التعليمية، فإن نشأة فئة واسعة من النساء المهنيات نزعت إلى توسيع الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين العائلات المهنية. ومع اقتران ذلك بزيادة ملحوظة فى عدم تساوى الدخل بصفة عامة، أصبح فى الولايات المتحدة الآن مجموعة كبيرة من الناس – أطلقتُ عليها «الطبقة المتوسطة الفائقة» – والتى يتجاوز دخل الأسرة فيها ١٠٠ ألف دولار. فهناك كثيرون لهم دخل تبلغ ثلاثة أو أربعة أو خمسة أضعاف دخل الأسرة المتوسطة فى عام ١٩٩٨، والذى كان يبلغ ٢٨٨٨٥ دولاراً⁽¹⁷⁾.

ومن المفارقات أن النخبة القديمة، بصورة أو بأخرى، كانت أوثق صلة بالأمريكيين العاديين مما يمكن أن يزعم عدد كبير من أعضاء النخبة الجديدة. ولأن النخبة القديمة كانت مجموعة صغيرة من الناس، فإن أعضائها – ولا سيما الأولاد الذين كان يمكن أن تخرج من بين صفوفهم قيادة السياسة الخارجية – لم يكن باستطاعتهم، كأمر عملى، أن ينشأوا بمعزل عن بقية المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يعطى أعضاء النخبة البارزين قيمة هائلة للتأكيد على أن أبنائهم وتلاميذهم قد ذاقوا «الحياة الحقيقية» مع «أناس حقيقيين». إن تيدى روزفلت، وهو من أوائل رواد الحياة الشاقة، عاش مع رعاة البقر فى مونتانا وعمل معهم، أما إنديكوت بيبودى الذى أعد بوصفه ناظر مدرسة جروتون، فرانكلين روزفلت، ودين أتشيسون، وجوزيف ألسوب، وماكجورج بندى للقيادة القومية، قد أعد لتولى مسئولياته المدرسية عن طريق خدمته كقسيس إرسالى فى تومستون وأريزونا، وقت أن كانت ولايات حدودية. وقد علّمت كتب مثل كتاب كيبلنج: «القادة الشجعان»، أجيالاً من الشباب الأثرياء، الذين لم يكن لهم أن ينضجوا إلا إذا تركوا شرنقة امتيازات الطبقة العليا.

وهناك قصة تُروى عن أن كالفن كوليدج أمر ابنه كالفن الابن، ذات صيف بأن يعمل فى مزارع التبغ فى كونتيكت قالى. فقال عامل المزرعة الذى يقف إلى جواره مشدوهاً عندما اكتشف هوية الشاب «لو كان والدى رئيساً للجمهورية لما عملت فى مزرعة تبغ.

أجاب نجل الرئيس «كنت ستفعل لو أن والدك كان والدى»⁽¹⁸⁾. قليل من أبناء النخبة الجديدة المدللين اليوم يمكنهم أن يدعوا أمراً مماثلاً.

فالأكثر احتمالاً اليوم أن يقضى أبناء الأمريكيين نوى السلطة وبناتهم أجازات الصيف فى العمل تحت التمرين فى الشركات الإعلامية المرموقة، وليس فى أداء عمل بدنى، أو حتى العمل

كنادل فى مطعم أو حانة، أو كموظف فى فندق.

لا حاجة لإسباغ الشاعرية على حقبة منقضية من الامتياز و«ما يقتضية المركز أو المكانة» *Noblesse oblige*، (فأتشيسون على سبيل المثال، لم يعرف عنه التبسط مع عامة الناس). مع ذلك، فإن التراث القديم فى أداء عمل يدوى بين الطبقات العاملة، بالإضافة إلى خبرة الحربين العالميتين، والتجنيد الإجبارى فى الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٧٣ (مع فجوة لعدة شهور بين عامى ١٩٤٧-١٩٤٨⁽¹⁹⁾)، قد أعطت الأجيال السابقة من نخبة السياسة الخارجية فهما أكثر بداهة للأمريكيين أمثالهم، من فهم العديد ممن جاؤا بعدهم من النخبة الجديدة. وتزداد هذه المشكلة سوءاً بمرور الوقت، فكل جيل جديد من النخبة الجديدة يبتعد بقدر أكبر عن جذوره بين الشعب الأمريكى. ولا يشترك الجيل الأكبر فى خبرة التجنيد الإجبارى والحرب فحسب، وإنما أيضاً فى الحراك الاجتماعى واسع النطاق فى ما بعد عام ١٩٤٥. فقد نقلت الولايات المتحدة ملايين ممن كانوا أسراً عاملة من أصحاب الياقات الزرقاء إلى الطبقة المتوسطة. وبينما نرى اليوم أساتذة جامعيين ومهنيين يمثلون فى الغالب الجيل الثانى من طبقة متوسطة أو طبقة متوسطة عالية، كان لجيل ما بعد الحرب من المفكرين، فى الغالب، جنور قوية من أصحاب الياقات الزرقاء.

وربما كان من أندر الأشياء اليوم فى الولايات المتحدة أن تجد شاباً أمريكياً مثقفاً يرى أن اكتساب احترام الأمريكيين العاديين فى وظيفة عادية، أساس ضرورى لصفة شخصية قوية ومجال عمل له قيمة. إن أعداداً هائلة من الشباب الأمريكيين يدرسون فى الخارج، كى يكتسبوا بدقة فهماً متعاطفاً لأناس يختلفون عنهم؛ لكن قليلاً يقومون بمغامرة من قلاع الامتياز ليعرفوا شيئاً عن مواطنيهم فى البلاد: يذهبون للتبت نعم، أما بيوريا فلا.

لازلنا نرى أن بعض العمل التطوعى فى الأحياء الفقيرة بين الثقافات الفرعية المحرومة اقتصادياً، يعتبر موضوعاً شائناً ومثيراً أو مساييرة للموضة، بصورة أو بأخرى. لكن ليس هناك إحساس، تقريباً فى نظامنا التعليمى أو بين أبناء النخبة الجديدة بأن الحياة والعمل على قدم المساواة بين الأمريكيين العاديين من الطبقة المتوسطة والطبقة المتوسطة الدنيا، جزء مهم وضرورى فى التعليم الممتاز. لذلك لا يدهشنا أنه عندما تصل النخبة الجديدة إلى التفكير فى المصلحة القومية، يكون لديها مشكلات فى فهم آراء الأمريكيين من غير النخبة، وقيمهم وأولوياتهم، وربما صعوبة أكبر فى توصيل رؤاها الخاصة للجمهور العام.

إن زيادة تعقيد هذه المشكلة نقص خطير فى الأكاديمية الأمريكية: فهناك إهمال تام تقريباً لفنون الإقناع المنطقى. إذ أن الشباب الأمريكيين المتميزين لا يتلقون ببساطة تدريباً على تعلم كيفية

التحدث، وقبل كل شيء، الكتابة بطريقة يجدها مواطنهم العادي الأقل تميزاً مقنعة. ودون شك، يصدق في الولايات المتحدة اليوم بصفة عامة القول بأنه كلما كانت المدارس التي يدخلها الفرد «أفضل»، وكلما ظل فيها مدة أطول، قلّت قدرته أو رغبته في التحدث أو الكتابة بأساليب ستكون مقنعة للغالبية العظمى من مواطنيه.

وهذا نموذج غريب من التعليم بالنسبة لمجتمع ديمقراطي، وأحد نتائجه أن النخبة الجديدة، سواء كانت توجهاتها وطبيعتها جيفرسونية أو ويلسونية أو هاميلتونية، تنتج جميعها تقريباً مفاهيم في السياسة الخارجية لا تخاطب المصالح والحاجات الأساسية للمواطن العادي. والأسوأ من ذلك أنها أبعد ما تكون عن صفة حسن الكلام التي يتميز بها النواب. إذ أنهم لا يجيدون تقديم أفكارهم المشوشة الخرقاء، ويعجزون عن الدفاع عنها.

إن هذه ليست طريقة لإدارة السياسات الخارجية أو الداخلية لأمة كبرى. وسيأتى وقت تحزن فيه الولايات المتحدة إن لم تعالج هذه المشكلات، إذ ترى المحكومين يتجنبون الحكام بصورة متزايدة وسيكون لذلك ما يبرره.

مع ذلك، فالحاجة لقيادة أصيلة في سياساتنا في غاية الأهمية. فإن أهمية القيادة في تكوين السياسة الخارجية وبناء إجماع شعبي وراءه، يمكن أن يكون خير مثال له هي سيرة أندرو جاكسون. كان جاكسون واسع الاطلاع والأفق وبعيد النظر، كما أنه اجتاز كل الاختبارات الثقافية لأمريكا الجاكسونية. كان بطلاً في حربين ضد بريطانيا، ومنتصراً في الحروب الهندية، ومحط إعجاب واسع النطاق بسبب جديته في التعامل مع الضعف الأسباني، وسوء الحكم في فلوريدا، وكان يتمتع بقدر هائل من ثقة عامة المواطنين الأمريكيين. وكانوا يدركون فضائله، دون أن ينزل إلى مستوى السياسى المحترف المتدنى. وقد أثبت ولائه للأمة وصالحها من خلال حياة طويلة واضحة أمضاها في الخدمة العامة.

لكن جاكسون لم يتقيد أبداً بآراء الثقافة الشعبية التي خرج منها، واعتمدت عليها قوته السياسية بالدرجة الأولى. فقد تلقى الرجل تعليماً جامعياً – وقت أن كان التعليم الجامعى نادراً – وصار صاحب مزارع ناجحاً وثرياً. وكان يتميز بسعة اطلاعه، وحتى من كانوا لا يحبونه من المراقبين، مثل السيدة دانييل وبستر، كانت تدهشها أخلاقه الرفيعة، وحديثه المثقف الموجز.

وفي فترة ولايته، كانت سياسته الخارجية توزن بميزان دقيق. إذ كان مرناً أحياناً وصلباً في أحيان أخرى. ففي خلاف مع فرنسا حول تعويضات تخص مواطنين أمريكيين نتيجة أعمال فرنسية غير قانونية خلال حروب نابليون، كان يلوح بالقوة أحياناً، لكنه قبل تسوية وسطية. ولأن الأمة كانت

تسانده، كانت لتهديداته مصداقية وذات صيغة تحذيرية. ولأن الأمة كانت تثق به، كان بوسعه أن يقبل حلولاً وسطاً. ففي نزاعات مع بريطانيا العظمى، كان واثقاً من أن أى شخصية أخرى أضعف لا يمكن أن تجاريه فيما يفعل، فلقد جرحه سيف بريطاني وهو شاب أسير أثناء الثورة، وهزم البريطانيون في نيو أورليانز. لذلك لم يكن لأحد أن يقول عنه أنه ضعيف تجاه بريطانيا. ومن ثم فقد كان حراً إلى درجة غير عادية، وسط غيره من الرؤساء الأمريكيين، في أن يبني السياسة الخارجية عن جدارة، وأن يترك توافه الأمور تسقط حيثما ينبغي لها أن تسقط.

كانت الحرية التي تأتي من اكتساب ثقة أمريكا الجاكسونية سنداً هاماً لعدد من الرؤساء الأمريكيين الآخرين. فلو كان لينكولن قد عاش، لساهمت مكانته الشخصية في حمل أعباء إعادة البناء بقدر أقل من المعاناة، وربما بثمار أفضل لمن تم تحريرهم. وكان الرئيس روزفلت والرئيس أيزنهاور رؤساء ثلاثة قادرين على الاستحواذ على ثقة الناس من أجل تنفيذ سياسة خارجية فعالة. وما كان نيكسون ليستطيع أن يفتح طريقه للصين دون مؤهلاته المعادية للشيوعية، والتي حصل على أوراق اعتماده فيها من أمريكا الجاكسونية. كما تمكن ريجان بالدعم الجاكسوني من عمل أكثر مقترحات نزع السلاح شمولاً، التي قام بها أى رئيس أمريكي في أثناء الحرب الباردة.

إن الرؤساء الذين ينقصهم احترام الذات والاعتزاز بها، عانوا معاناة شديدة. إذ أن اختياراتهم تكون محدودة غالباً، لأنهم يفتقرون إلى الثقة الشعبية. فالعودة إلى قناة بنما ربما كانت أسهل على ريجان مما كانت على جيمي كارتر. كما لم يكن في وسع رئيس من نوع هيوبرت همفري أن يجرى مفاوضات الانفتاح على الصين. وربما كان أسهل على ابن لعائلة تيمستر أن يمرر اتفاقية تجارية، من ابن مدلل لسيناتور من سانت ألبانز، فالشخص الذي يستطيع أن يتكلم مباشرة ويقنع الشعب الأمريكي بغض النظر عن خلفيته، يمكنه أن يكسب تأييداً شعبياً عريضاً لخطوات صعبة ولكنها ضرورية في السياسة الخارجية والداخلية.

إذا استمرت طبقة القيادة في إنتاج سياسيين ضعيفي الصلة بالجانب الجاكسوني من أمريكا، فستقلص قدرة الأمة على تنفيذ سياسة خارجية فعالة على نحو خطير. فالمهمة الحالية التي تواجه الجادين من دارسي السياسة الأمريكية، ومن يطمحون إلى قيادة الأمة، هي إيجاد سبل داخل التقاليد الراسخة في سياسة الدولة الأمريكية للتعبير عن طموحات الشعب الأمريكي وقيمه، حتى يمكن أن يكسبوا تأييداً ثابتاً مستقراً - وأن يخلقوا سياسات جديدة بالتضحيات التي قد يضطر الأمريكيون لتقديمها يوماً ما، حتى يتم تنفيذ هذه السياسات.

مبعوث خاص

لا يدخل ضمن حدود هذا الكتاب محاولة تقديم وصف لاستراتيجية قومية كبرى لعالم ما بعد الحرب الباردة. مع ذلك، فإننى أترك للقراء حرية تحديد خيارى المفضل بين المدارس: أى المدارس أنسب لتولى القيادة فى رسم حدود سياسة خارجية أمريكية جديدة؟

إن الإجابة على هذا أصعب الآن مما كانت فى بداية بحثى. فكلما زاد فهمى لكل مدرسة، زاد تقديرى لمساهمتها جميعاً، وزاد يقينى بأن نظام السياسة الخارجية الأمريكية يعمل على خير وجه عندما تحظى جميع المدارس بقيادة قوية وحكيمة.

لا توجد مدرسة يمكن أن تستغنى عن آرائها، ولكن بالنظر إلى المهام التى نواجهها الآن، يبدو لى أن صوت المدرسة الجيفرسونية هو الذى ينبغى الاستماع إليه حالياً.

يعتقد الجيفرسونيون أن أعظم خطر يواجه الولايات المتحدة هو عواقب التوسع الدولى للولايات المتحدة. إننا نستطيع أن نسرف فى فرض هيمنتنا، وأن نصر على عولة مبادئنا، سواء كانت مثلاً ويلسونية، أو قيماً تجارية هاميلتونية، لنراها فى ممارسات دول أخرى. ويمكن لقوتنا أن تتعاضد وأن يصعب على الآخرين معرفة كيف ومتى سنستخدمها، حتى يضطر العالم دفاعاً عن النفس أن يتحد لتحجيم هذه القوة، وربما لتهديد أمننا. ويفضل الجيفرسونيون أن تظل قوتنا فى الحدود التى نختارها نحن الأمريكيون، بدلاً من أن نجدها يوماً ما محدودة فى دائرة اختارها لنا الآخرون.

ويحتمل أن تكون لدى الجيفرسونيين القدرة على تحديد المستقبل الاستراتيجى للولايات المتحدة لسنوات كثيرة قادمة. لكن على صعيد آخر، ربما يغرقون فى التهميش المستمر وانقطاع الصلة.

وسيكون السؤال الأساسى هو: هل بإمكانهم محاكاة نمط التفكير الاستراتيجى الذى قدمه جون كوينسى آدمز عندما اقترح ما صار يعرف بمبدأ مونرو. لقد نظر آدمز إلى المدى الواسع للمصالح الأمريكية الأصلية، وأوجد الأسلوب الأقل مخاطرة، والأكثر ترشيداً اقتصادياً، والأكثر كرامة فى تحقيق هذه المصالح فى ظروف ذلك الوقت. فالجمع بين تحفظ الجيفرسونيين بشأن الدخول فى مخاطرات وحروب بلا ضرورة، ووجود رؤية واضحة مستبصرة للمصالح القومية الأساسية، قد أثمر خير الحلول. وهى السياسة التى حققت أفضل الإنجازات بأقل التكاليف.

اقتضى تحقيق تلك النتيجة من الجيفرسونيين فى عصر آدمز أن يتجاوزوا عدداً من أعز مبادئهم. فكان عليهم أن يقبلوا فكرة أن الاتفاق مع بريطانيا كان فى مصلحة الولايات المتحدة - وهذا يتناقض مع أفكار السياسة الخارجية التى دعا إليها جيفرسون فى إدارة الرئيس واشنطن. فقد كان مبدأ مونرو جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد جيفرسونى يخفض من النفقات . فقد كان حزب جيفرسون هو الذى أجاز إنشاء البنك الثانى للولايات المتحدة، وأصدر تعريفه الحماية، كما وضع برنامجاً لتطوير البنية التحتية القومية كأنه وضع بقلم هاميلتون نفسه.

لم يتخل الجيفرسونيون عن مبادئهم عندما فعلوا ذلك، بل كانوا يكيفونها مع واقع العالم. فما كان للولايات المتحدة أن تزدهر دون صناعة وتجارة، ولا أن تكون آمنة دون اتفاق مع بريطانيا. وبناءً عليه، صار السؤال: كيف يمكن أن توائم الدولة بين الضرورة وأقل المخاطر والتكاليف؟

سيكون هذا المدخل حيوياً للنجاح الأمريكى فى المستقبل. فالولايات المتحدة مصالحو واجبات كوكبية، والهاميلتون والويلسونيون على حق فى هذا. مع ذلك فالسياسات التى يطرحونها غير عملية أحياناً، ولا تتسم بالحكمة أحياناً أخرى. كما أن الطرحين الهاميلتونى والويلسونى للتعاون الدولى، يثيران أسئلة عميقة وصعبة، مثل: إلى أى حد ينبغى للولايات المتحدة أن تشترك فى السيادة مع دول أخرى لأغراض اقتصادية أو سياسية مختلفة؟ إلى أى مدى نحتاج محكمة جنائية دولية؟ ما قدر السلطة التى يجب أن تكون فى يد منظمة التجارة العالمية، على قوانين الدولة وتشريعاتها؟

غالباً ما تتخذ مثل هذه الأمور شكل التوازنات، مثل: ما قدر السلطة التى ينبغى أن تسمح بها الولايات المتحدة لحلفائها فى اتخاذ قرارات الناتو حتى تحصل على أكبر قدر ممكن من معاونتهم؟ وما قدر ما يجب أن تساهم به الولايات المتحدة فى صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى من مال؟ وما مدى سلطة صنع القرار التى ينبغى أن تسمح بها لدول أخرى فى هذه المؤسسات حتى يتمكنوا من الحركة الفاعلة لتحقيق استقرار الاقتصاد الدولى، والتعجيل بالنمو الاقتصادى فى الدول النامية؟

لا يحتاج الأمريكيون والأرجح أنهم لا يستطيعون الوصول إلى إجماع دائم حول هذه الأمور، وغيرها كثير. ولكننا فى أمس الحاجة لقدر أكبر من الاتفاق على طريقة تقييم إجابات على هذه الأسئلة. أى عالم تحاول الولايات المتحدة أن تخلقه؟ وما شكل التوازن بين هيمنة أحادية تهيمن فيها الولايات المتحدة على غيرها من الدول إلى أقصى درجة ممكنة، ثم تجد نفسها وحيدة عندما يظهر خطر، وبين نوع من النظام العالمى متعدد القوى، تتخلى فيه الولايات المتحدة عن بعض السيطرة، وتحصل فيه على قدر أكبر من العون؟

إن مشكلات العالم وحاجاته لا تكاد تنتهى. وكذلك التحديات المحتملة للمصالح الأمريكية. فإذا سلمنا بالحاجة إلى السياسات الكوكبية الهاميلتونية والويلسونية، وسلمنا بالقيود الداخلية السياسية والاقتصادية على القوة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تحتاج «لباقة استراتيجية» - أو استراتيجية قومية كبرى تميز بين المصالح الحيوية والثانوية للبلاد، وتضمن كل المصالح الحيوية وأكبر قدر ممكن من المصالح الثانوية بأقل قدر من المخاطر والتكاليف.

كانت اللباقة الاستراتيجية سمة مبدأ مونرو، وهى تتغلغل فى أفضل أعمال والتر ليبمان وتقف وراء مفهوم الاحتواء كما اقترحه جورج كينان. إن اللباقة الاستراتيجية هى خير ما قدمه العقل الجيفرسونى، وهى أسمى هبات التراث الجيفرسونى، وهى أكثر صفة تحتاجها السياسة الخارجية الأمريكية.

هذا المدخل هو أفضل ما يتيح تحقيق اتفاق استراتيجى أساسى للولايات المتحدة. فالوصول إلى بيان واضح بالمصالح القومية، وصياغة استراتيجية كبرى لبقة بسيطة التعبير وواضحة المنطق، من شأنه أن ينال تأييد الشعب الأمريكى. ويستطيع كبار واضعى الاستراتيجيات من الجيفرسونيين بل ينبغى لهم أن يكبحوا جماح الشغف الهاميلتونى والويلسونى لإقامة أنظمة عالمية، وبنى سياسية وقانونية جديدة، وكذلك إقناع الجاكسونيين بالأهمية الحقيقية لأشكال الارتباط الدولى الأمريكى العادية والبسيطة والمباشرة. ولا بد من أداء هذه المهمة فى ضوء مذهب مقبول يتعلق بالأمن والسيادة الأمريكية، ومدخل مقبول للارتباطات الحقيقية والتبعات المفروضة على الأمريكين سواء أحبوا أو كرهوها، والتى تتشابه مع مصائر كل شعوب هذا الكوكب.

إذا ارتفع صناع الاستراتيجيات الجيفرسونيين إلى مستوى الموقف، فإن لديهم الفرصة لبناء السياسة الخارجية للمستقبل الأمريكى. تماماً مثلما وضعنا چون كوينسى آدمز فى مسار استمر حتى القرن العشرين.

ولن يروق البديل لذلك تماماً للأمة كلها، ولا للاهتمامات الجيفرسونية. يستطيع الجيفرسونيون أن يفعلوا كما فعلوا فى ثلاثينيات القرن العشرين، وظل بعضهم يفعله حتى الأربعينيات. أى أن يريحوا أنفسهم بإنكار المدى الحقيقى لمصالح الأمة الحيوية. وترتبط الولايات المتحدة الآن بما يجرى فى كل مكان فى العالم ارتباطاً لا فكاك منه، أكثر مما كان عليه الحال فى منتصف القرن العشرين. فإن انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمخاطر البيئية، وتبعات النمو الصناعى على مستوى العالم، واحتمال تفشى الأمراض الوبائية فى مناطق العالم الفقيرة ذات الكثافات السكانية المرتفعة، والروابط التى تربط العالم تجارياً ومالياً والتى لم تكن أبداً أشد قوة مما

هي عليه الآن، تجعل من الزعامة الأمريكية مساراً مفروضاً، وليس اختيارياً. فإذا أغفل الجيفرسونيون هذا الواقع، واكتفوا بالهجوم على التناقضات الأخلاقية والفساد وتكاليف السياسة الخارجية الأمريكية، وحاولوا إحياء صورة معاصرة من أسطورة العزلة الفاضلة، فإنهم على الأرجح سيخلقون وهم النقاء الذي كان يسعى إليه أسلافهم من النازحين الأوائل، لكنهم سيتخلون عن القيم التي يعتزون بها. وسيكون أمراً مؤسفاً، لأن الجمهورية تحتاج الحذر الجيفرسوني، وحفاظ الجيفرسونيين على موارد ثمينة مثل الأرواح والحرية، وكذلك الشغف الجيفرسوني بوضع الحدود والقيود. فإذا تراجع الجيفرسونيون إلى موقع المعارضة العقيمة لكل زعامة عسكرية واقتصادية أمريكية للعالم، فإنهم سيحرمون البلاد من مشورة فئة لها رؤية، لو توجهت لأغراض السياسة البناءة، لحافظت على قيم الأمة داخلياً، وشكلت ارتباطاتها الخارجية. إن ما تحتاجه الولايات المتحدة اليوم هو بالتحديد ما أعطاه لها جون كوينسي آدمز، وجيمس مونرو عام ١٨٢٣: استراتيجية كبرى تمتد جذورها في المصالح الأساسية للشعب الأمريكي، تحترم قيمهم الأخلاقية وتخدمها، وتؤمن حياتهم وثرواتهم وكرامتهم المقدسة بأقل تكلفة ممكنة من الأرواح والأموال، والتركيز السياسي للقوة.

1. James Bryce, *The American Commonwealth* (New York: Macmillan Company, 1927), vol. 2, p. 565.
2. Finley Peter Dunne, "The Philippine Peace," *Observations by Mr. Dooley* (New York: R. H. Russell, 1906), p. 116. Mr. Dooley's language was translated into "standard speech" by Philip Dunne, the columnist's son, and reprinted in Karl Meyer, ed., *Pundits, Poets & Wits: An Omnibus of American Newspaper Columns* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 124.
3. Quoted in Samuel Eliot Morison, Henry Steele Commager, and William E. Leuchtenburg, *The Growth of the American Republic* (New York: Oxford University Press, 1980), vol. 2, pp. 241-42.
4. James Morris, *Pax Britannica* (New York: Harcourt Brace & Company, 1968), p. 28.
5. Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994), p. 18.
6. George P. Shultz, *Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State* (New York: Charles Scribner's Sons, 1993).
7. James A. Baker III, *The Politics of Diplomacy: Revolution, War & Peace, 1989-1992* (New York: G.P. Putnam's Sons, 1995).
8. Richard Nixon, *Beyond Peace* (New York: Random House, 1994), p. 30.
9. Cited in Adrienne Koch and William Peden, eds., *The Life and Selected Writings of Thomas Jefferson* (New York: Random House, 1944), "Third Annual Message, October 17, 1803," pp. 334-35; and "To the President of the United States (James Monroe), Monticello, October 24, 1823," pp. 709-10. Robert V. Remini, *The Life of Andrew Jackson* (New York: Penguin Books, 1988), pp. 56-57, 309. For Polk on Oregon see Donald Bruce Johnson, *National Party Platforms, vol. 1: 1840-1956* (Urbana: University of Illinois Press, 1956), "Resolved, that our title to the whole of the Territory of Oregon is clear and unquestionable; that no portion of the same ought to be ceded to England or any other power, and that the re-occupation of Oregon and the re-annexation of Texas at the earliest practicable period are great American measures, which this Convention recommends to the cordial support of the Democracy of the Union," p. 4. See also his inaugural address, March 4, 1845, in J. D. Richardson, *Messages and Papers of the Presidents* (Washington, D.C.: Bureau of National Literature, 1897), vol. 4, p. 381. For the Mexican War, see Polk's address in *ibid.*, vol. 4, p. 442. For Buchanan on Ostend Manifesto,

see *House Ex. Docs.*, 33d Cong., 2d sess., no. 93, pp. 129–31, quoted in Thomas A. Bailey, *A Diplomatic History of the American People* (New York: Meredith Publishing, 1964), p. 295. For Grant's obsession with Santo Domingo, see C. C. Tansill, *The United States and Santo Domingo, 1798–1873: A Chapter in Caribbean Diplomacy* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1938). Also see William Javier Nelson, *Almost a Territory: America's Attempt to Annex the Dominican Republic* (Newark: University of Delaware Press, 1990). For the Isthmian canal see David McCullough, *The Path Between the Seas: The Creation of the Panama Canal, 1870–1914* (New York: Simon & Schuster, 1977), pp. 26–27. (Orig. cit. for Grant quotation, *North American Review*, Feb. 1881.) There were seven Grant expeditions to Central America between 1870 and 1875. In addition to Andrew Johnson, Ulysses S. Grant, and numerous other functionaries and politicians, Theodore Roosevelt was also a vocal advocate of annexing Canada. In 1887 he wrote:

It would have been well for all America if we had insisted even more than we did upon the extension northward of our boundaries. Not only the Columbia but also the Red River of the North—and the Saskatchewan and Frazer as well—should lie wholly within our limits, less for our own sake than for the sake of the men who dwell along their banks. Columbia, Saskatchewan and Manitoba would, as States of the American Union, hold positions incomparably more important, grander, and more dignified than they can ever hope to reach either as independent communities or as provincial dependencies of a foreign power that regards them with a kindly tolerance somewhat akin to contemptuous indifference. Of course no one would wish to see these, or any other settled communities, now added to our domain by force; we want no unwilling citizens to enter our Union; the time to have taken the lands was before the settlers came into them.

(Theodore Roosevelt, *Thomas Hart Benton*, nat. ed. [New York: Charles Scribner's Sons, 1926], pp. 170–71.) On June 24, 1864, a *New York Herald* editorial declared that "four hundred thousand thoroughly disciplined troops will ask no better occupation than to destroy the last vestiges of British rule on the American continent and annex Canada to the United States."

10. Warren Christopher, *In the Stream of History: Shaping Foreign Policy for a New Era* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1998), pp. 54, 61.

11. *Conference on the Limitation of Armament Report* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1922), "Appendix—Treaty 1, a treaty between the United States of America, the British Empire, France, Italy, and Japan, limiting naval armament," chap. 1, articles 1–4, pp. 872–73.

12. All can be found in *Merriam-Webster's Biographical Dictionary* (Springfield, Mass.: Merriam-Webster, 1995). Washington Irving (1783–1859) was on the staff of the U.S. Embassy, Madrid (1826–29), secretary of the U.S. legation in London (1829–32), and U.S. minister to Spain (1842–46); Edward Everett (1794–1865) was U.S. minister to Great Britain (1841–45); George Bancroft (1800–91) served as U.S. minister to Great Britain (1846–49) and U.S. minister to Germany (1867–74); Nathaniel Hawthorne (1804–64) was U.S. consul in Liverpool, England (1853–58); John Lothrop Motley (1814–77), author of *The Rise of the Dutch Republic* (1856), *History of the United Netherlands* (1860–67), *The Causes of the American Civil War* (1861), and other works, served as secretary of the U.S. legation at St. Petersburg (1841) and as U.S. minister to Austria (1861–67) and to Great Britain (1869–70); George Washington Williams (1849–91)

was the author of *History of the Negro Race in America* (1883) and *History of the Negro Troops in the War of the Rebellion* (1888) and served as U.S. minister to Haiti (1885–86).

13. Sidney Ratner, James H. Soltow, and Richard Sylla, *The Evolution of the American Economy: Growth, Welfare and Decision Making* (New York: Basic Books, 1979), pp. 211–12; *Statistical Abstract of the United States* 1998 (Washington, D.C.: U.S. Bureau of the Census, 1998), p. 786; B. R. Mitchell, *International Historical Statistics: The Americas, 1750–1993*, 4th ed. (London: Macmillan Reference Ltd., 1998), pp. 761–74.

14. U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1957* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957), p. 542.

15. Paul W. Gates, *The Economic History of the United States*, vol. 3, *The Farmer's Age: Agriculture 1815–1860* (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1960), p. 152.

16. U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, *Historical Statistics of the United States, Colonial Times to 1970* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1975), part 2, series U 274–294, pp. 898–99.

17. Robert E. Lipsey, *Price and Quality Trends in the Foreign Trade of the United States* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), pp. 45–52.

18. U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, *Historical Statistics of the United States. Colonial Times to 1970*, part 1, series K-18, p. 457.

19. Morton Rothstein, "The American West and Foreign Markets, 1850–1900," in David M. Ellis, ed., *The Frontier in American Development: Essays in Honor of Paul Wallace Gates* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1969), p. 386.

20. Ron Chernow, *The House of Morgan: An American Banking Dynasty and the Rise of Modern Finance* (New York: Atlantic Monthly Press, 1990), p. 5. (Originally cited in Robert Sobel, *Panic on Wall Street: A Classic History of America's Financial Disasters with a New Exploration of the Crash of 1987* [London: Macmillan, 1968], p. 42.)

21. Bray Hammond, *Banks and Politics in America: From the Revolution to the Civil War* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1957), pp. 457–59.

22. Kenneth M. Stampp, *America in 1857: A Nation on the Brink* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 221.

23. Mira Wilkins, *The History of Foreign Investment in the United States to 1914* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1989), p. 194.

24. M. St. Clair Clarke and D. A. Hall, *Legislative and Documentary History of the Bank of the United States: Including the Original Bank of North America* (Washington, D.C.: Gales and Seaton, 1832), p. 417.

25. Douglass C. North, *The Economic Growth of the United States, 1790–1860* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1961), p. 143 (on canals and railroads). See also Harry H. Pierce, "Foreign Investment in American Enterprise," in *Economic Change in the Civil War Era*, David T. Gilchrist and W. David Lewis, eds. (Greenville, Del.: Eleutherian Mills–Hagley Foundation, 1965), pp. 41–42 (railroads specifically), pp. 41–53 (on foreign investment more generally).

26. Pierce, "Foreign Investment in American Enterprise," pp. 48–49.

27. Ibid.

28. Alan Bell, *Sydney Smith* (Oxford, England: Clarendon Press, 1980), p. 211.

29. Cited in Richard Hofstadter, ed., *Great Issues in American History*, vol. 1, *From the Revolution to the Civil War, 1765–1865* (New York: Random House, 1958), "Andrew Jackson, Bank Veto Message," pp. 291–92.

30. Cited in ibid., vol. 2, *From Reconstruction to the Present Day, 1864–1981* (New York: Random House, 1982), "Populist Party Platform," pp. 143–44.

31. Wilkins, *The History of Foreign Investment*, p. 579.
32. Ibid., p. 566.
33. Ibid., p. 567.
34. Ibid., p. 569.
35. Chernow, *The House of Morgan*, p. 76.
36. *Financing Anglo-American Trade*, p. 146.
37. Chernow, *The House of Morgan*, p. 6.
38. See L. M. Sears, *Jefferson and the Embargo* (Durham, N.C.: 1927); see also Bailey, *Diplomatic History*, pp. 125–29.
39. For a great many citations of public opinion on war scares and various territorial conflicts with Great Britain, see index entry in Bailey, *Diplomatic History*, under "Public Opinion." He cites newspaper editorials on almost every major issue.
40. Cited in Robert S. Browning III, *Two If By Sea: The Development of American Coastal Defense Policy* (Westpoint, Conn.: Greenwood Press, 1983), p. 148.
41. Ulysses S. Grant, *Personal Memoirs of U. S. Grant* (New York: Library of America, 1990), p. 776.
42. Browning, *Two If By Sea*, p. 168.
43. See Bailey, *Diplomatic History*, pp. 242–43.
44. Ibid., p. 385; see also pp. 327–30 (On the Trent Affair), pp. 342–45 (on Confederate raiders and warships); and pp. 376–78.
45. Grant, *Personal Memoirs*, p. 774.
46. House Committee on International Relations [now Foreign Affairs], Subcommittee on International Security and Scientific Affairs, *Background Information on the Use of U.S. Armed Forces in Foreign Countries, 1975 Revision*. Committee Print, 94th Congress, 1st session, 1995, prepared by the Foreign Affairs Division, Congressional Research Service, Library of Congress, p. 84.
47. Capt. Harry Allanson Ellsworth, USMC, *One Hundred Eighty Landings of United States Marines, 1800–1934* (Washington, D.C.: History and Museums Division Headquarters, U.S. Marine Corps, 1974).
48. Grant, *Personal Memoirs*, pp. 773–80.
49. For first U.S. relations with China (1844) and Japan (1854), see Arthur Power Dudden, *The American Pacific: From the Old China Trade to the Present* (New York: Oxford University Press, 1992), pp. 7, 19.
50. For all these incidents see Ellen C. Collier, "Instances of Use of United States Forces Abroad, 1798–1993" (Washington, D.C.: Congressional Research Service, Library of Congress, 1993), and Ellsworth, *One Hundred Eighty Landings*.
51. Bailey, *Diplomatic History*, pp. 422–28.
52. From a letter to John Blair written in Paris on August 13, 1787, in Julian P. Boyd, ed., *The Papers of Thomas Jefferson*, vol. 12 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1955), p. 28.
53. Don E. Fehrenbacher, ed., *Abraham Lincoln: Speeches and Writings 1859–1865* (New York: Library of America, 1989), "Reply to Chicago Emancipation Memorial, Washington, D.C., September 13, 1862," p. 364.
54. Richard Hofstadter and Beatrice K. Hofstadter, eds., *Great Issues in American History*, 2nd ed., vol. 3, *From Reconstruction to the Present Day, 1864–1981* (New York: Vintage Books, 1982), p. 165.

الفصل الثاني

رؤى متنوعة للسياسة الخارجية الأمريكية

1. Walter Lippmann, *The Public Philosophy* (Boston: Little, Brown, 1955), p. 20.
2. Governor Ronald Reagan gave the Panama Canal issue special prominence during the 1976 presidential primaries. He accused the Ford Administration of maintaining a "mouselike silence" in the face of "blackmail" from Panama's "dictator." He repeatedly used a line guaranteed to get applause: "When it comes to the Canal, we built it, we paid for it, it's ours, and we should tell Torrijos and Company that we are going to keep it!" Reagan's position appealed to many Americans, because he presented the issue, simplistically, as a test of our nation's power and greatness. Ford later believed he lost several primaries to Reagan over Panama. (Jimmy Carter, *Keeping Faith: Memoirs of a President* [New York: Bantam Books, 1982], p. 154.)
3. Anthony Lewis, "Abroad at Home; We Did It Right," *New York Times*, September 30, 1994, sec. A, p. 31.
4. Instead of Nicaragua: *Strategic Trends Towards the 21st Century: Economic and Political Challenges* (Kuala Lumpur: Malaysian Strategic Research Centre, 1995), p. 13.
5. Ibid., p. 9.
6. Ibid., p. 6.
7. Eric Alterman, *Who Speaks for America?: Why Democracy Matters in Foreign Policy* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1998).
8. Pat Robertson, *The New World Order* (Dallas, Texas: Word Publishing, 1991), p. 6.
9. Noam Chomsky, *"Human Rights" and American Foreign Policy* (Nottingham, England: Spokesman Books, 1978), p. 10.
10. Ibid., p. 78.
11. Remarks by John J. Sweeney, January 22, 1998, delivered at the National University of Mexico, Ciudad Universitaria, Mexico.
12. Stephen E. Ambrose, ed., *Nixon: The Triumph of a Politician 1962-1972* (New York: Simon & Schuster, 1989), p. 259.
13. Irving Kristol, *Reflections of a NeoConservative: Looking Back, Looking Ahead* (New York: Basic Books, 1983), p. 227.
14. Muhammad Mahathir and Shintaro Ishihara, "No" to ieru Ajia (*The Asia that can say "no"*) (Tokyo: Koubunsha, 1994).
15. Jean-Jacques Servan-Schreiber, *The American Challenge (Le Défi américain)* (New York: Atheneum, 1968).
16. Conrad Black, "Britain's Atlantic Option—and America's Stake," *National Interest* 55 (Spring 1999), pp. 21-22.
17. Cited in at least three places: Derek H. Davis, *Dallas Morning News*, November 11, 1995, p. 4G; James Warren, *Chicago Tribune*, September 16, 1993, p. 2.; essay by Robert Stone, "Uncle Sam Doesn't Want You!" *New York Review of Books*, September 23, 1993, p. 22.
18. Richard M. Nixon to H. R. Haldeman (audiotape, June 23, 1972). Also cited in *1,911 Best Things Anybody Ever Said*, Robert Byrne, ed. (New York, N.Y.: Fawcett-Columbine, 1988).
19. According to the Boston Historical Society and Museum, the tea was a blend of Darjeeling and Ceylon black teas from Sri Lanka.
20. Ralph Waldo Emerson, "Essay VII: Politics" in *Essays* (New York: Thomas Y. Crowell Company, 1926), p. 412.

21. As the Austrian minister of foreign affairs, of course.
22. See, for example, Gore Vidal, *The American Presidency* (Chicago, IL: Odonian Press, Common Courage Press/LPC Group, 1996), pp. 53–54.
23. *Appendix to the Congressional Globe of the 24th Congress*, 1st Session, vol. 2. (Washington, D.C.: Blair and Rives, eds., 1836), p. 434.

24. The exact citations are:

When a state increases in wealth and luxury, men indulge in ambitious projects and are eager for high dignities. Each feels ashamed that any of his fellow men should surpass him. The common people feel themselves oppressed by the grasping of some, and their vanity is flattered by others. Fired by evil passions, they are no longer willing to submit to control, but demand that everything be subject to their authority. The invariable result is that the government assumes the noble names of free and popular, but becomes in fact that most execrable thing, mob rule.
(Polybius [*Histories* 6, c. 125 B.C.])

“Democracy is more cruel than wars or tyrants.” (Seneca [*Epistulae morales ad Lucilium*, 104, c. A.D. 63]).

25. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. 1 (New York: Vintage Books, 1990), p. 234.

26. Benjamin Disraeli, *Wit and Wisdom of Benjamin Disraeli, Earl of Beaconsfield* (New York: Appleton, 1881), p. 95.

27. The Oregon boundary question agitated public opinion in the 1840s, with American opinion rallying behind the cry “Fifty-four Forty or Fight!” This would have given the United States most of what is now British Columbia. The *Trent* affair came in 1861. A U.S. ship stopped a British vessel in international waters, searched it, and removed two Confederate commissioners who were traveling to Britain to represent the interests of the South in the Civil War. Britain demanded their return; war was narrowly averted when Lincoln accepted the British position. Paradoxically, the American act was legal under British law, while the British protest reflected the longtime American position.

28. According to the National Commission on Excellence in Education, in 1983 only 16 percent of high school graduates completed a geography course. (National Commission on Excellence in Education, *A Nation at Risk: The Imperative for Educational Reform* [Washington, D.C.: National Commission on Excellence in Education, 1983], pp. 18–19.

29. Charles Francis Adams, ed., *The Works of John Adams*, vol. 9 (Boston: Little, Brown, 1854), p. 277.

30. George Washington, “The Farewell Address.” In Saul K. Padover, ed., *The Washington Papers* (New York: Harper & Brothers, 1955), p. 321.

الفصل الثالث

تغيير النماذج

1. Will L. Clayton, “Memorandum for the Under Secretary for Economic Affairs,” May 27, 1947, reprinted in Meredith Hindley, “How the Marshall Plan Came About,” *Humanities* (November/December 1998).

2. James Chace, *Acheson: The Secretary of State Who Created the American World* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1999).

3. Lippmann discusses the alliance at length in Walter Lippmann, *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston: Little, Brown, 1943).
4. Franklin D. Roosevelt, "Fireside Chat on National Security," in *The Public Papers and Addresses of Franklin D. Roosevelt* (New York: Macmillan Company, 1941), p. 635.
5. Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994), pp. 39-40.
6. 1 Cor. 13 (KJV).
7. Bruce W. Jentleson and Thomas G. Paterson, eds., *Encyclopedia of U.S. Foreign Relations*, vol. 2 (New York: Oxford University Press, 1997), p. 243.
8. From a footnote in Milton Friedman and Anna Jacobson Schwartz, *A Monetary History of the United States 1867-1960* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963).
9. Winston S. Churchill, *The Gathering Storm* (Boston, Mass.: Houghton Mifflin Company, 1948), p. 135.
10. U.S. Department of Commerce, *Statistical Abstract of the United States*, 1998 (Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, 1998), pp. 31, 71.
11. David Hackett Fischer, *Albion's Seed: Four British Folkways in America* (New York: Oxford University Press, 1989).

الفصل الرابع

الحية والحمامة أسلوب المدرسة الهاميلتونية

1. Henry Adams, *The Education of Henry Adams* (Boston: Houghton Mifflin Company, 1974), p. 172. (Dispatch from Charles Francis Adams to Earl Russell, 5 September 1863.)
2. Gorton Carruth, ed., *Encyclopedia of American Facts and Dates*, 9th ed. (New York: HarperCollins, 1993), p. 652.
3. Joseph Bucklin Bishop, *Theodore Roosevelt and His Time Shown in His Own Letters*, vol. 1 (New York: Charles Scribner's Sons, 1920), p. 431.
4. Quote from Dudden, *The American Pacific*, p. 4.
5. Bureau of the Census, *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970*, vol. 2 (Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, 1975), pp. 904-5.
6. Ibid.
7. G. J. Younghusband, *The Philippines and Round About* (London: Macmillan Company, 1899), p. 148.

الفصل الخامس

أمريكي من كونتيكت في بلاط الملك آرثر

1. Dana L. Robert, *American Women in Mission: A Social History of Their Thought and Practice* (Macon, Ga.: Mercer University Press, 1996), pp. 129-30.
2. Gordon Langley Hall, *Golden Boats from Burma: The Life of Ann Hasseltine Judson, the First American Woman in Burma* (Philadelphia, Penn.: Macrae Smith Co. 1961), p. 123.
3. Charles W. Forman, "The Americans," in Martin E. Marty, ed., *Modern American Protestantism and Its World*, vol. 13, *Missions and Ecumenical Expressions* (Munich: K.G. Saur, 1993), p. 39.
4. See also Samuel Wilson, ed., *Mission Handbook: North American Protestant Ministries Overseas* (Monrovia, Calif.: Missions Advanced Research and Communication Center, 1979), p. 25.
5. Direct correspondence with Randy Pearson, Director of Mobilization, Wycliffe Bible Translators.

6. United Bible Societies, "2000 Scripture Language Report" (Service Center, New York: January 21, 2001), p. 1.
7. Direct correspondence with W. W. Vardell, Special Services Manager, Gideons International, February 16, 2001.
8. Dana L. Robert, *American Women in Mission: A Social History of Their Thought and Practice*, Chap. 3.
9. Patrick French, "The Horror," *Sunday Times* (London), April 18, 1999, p. 4.
10. Wang Xiaoqiu, "Dr. Yung Wing: The First Chinese Student in America," *China* 2000, June 1998.
11. Samuel Eliot Morison, *The Oxford History of the American People* (New York: Oxford University Press, 1965), p. 805.
12. U.S. Census Bureau, *Statistical Abstract of the United States: 2000* (Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, 2000), p. 186.
13. William R. Hutchison, *Errand to the World: American Protestant Thought and Foreign Missions* (Chicago: University of Chicago Press, 1987), pp. 1-2.
14. *The Far East and Australia 2000, Thirty-First Edition* (London: Europa Publications, 2000), pp. 613, 622.
15. Eddie C. Y. Kuo and Tong Chee Kiong, *Religion in Singapore, Census of Population, 1990 monograph no. 2* (Singapore: National University of Singapore, 1995), pp. 8, 10.
16. Christians now constitute 3.6 percent, 8 percent, and 1 percent, respectively, of the Taiwan, Hong Kong, and Thailand populations. (*The Far East and Australia 2000, Thirty-First Edition* [London: Europa Publications, 2000]), pp. 307-12, 361, 1204, 1212; U.S. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, 2000 *Annual Report on International Religious Freedom*.
17. Unofficial sources estimate that the total Christian population in China alone in 1998 was as high as 90 million. *The Far East and Australia 2000*, p. 279.
18. "... the network of Catholic and Protestant 'house churches' in China, which serve an estimated 30 million to 40 million believers who worship illegally in private homes . . .," John Pomfret, *International Herald Tribune*, January 11, 2000, p. 1.
19. Michael Prior and William Taylor, eds., *Christians in the Holy Land* (London: World of Islam Festival Trust, 1994), p. 33.
20. Nancy Mitford, *Madame de Pompadour* (New York: Harper & Row, 1968), p. 284.

الفصل السادس

"مدافعة عن نفسها فقط"

1. Noam Chomsky, "The Demolition of World Order," *Harper's Magazine*, June 1999, p. 15.
2. John Quincy Adams, "An Address Delivered at the Request of the Committee of Arrangements for Celebrating the Anniversary of Independence, at the City of Washington on the Fourth of July 1821 upon the Occasion of Reading the Declaration of Independence" (Cambridge, Mass: Hilliard and Metcalf, 1821), p. 5.
3. 1 Sam. 8:14-18 (RSV).
4. John Quincy Adams, "An Address Delivered at the Request of the Committee of Arrangements," p. 32.
5. William E. Borah, "Speech on the League of Nations," November 19, 1919, quoted in Richard Hofstadter, ed., *Great Issues in American History From Reconstruction to the Present Day, 1864-1991* (New York: Vintage Books, 1982), p. 229.

6. Thomas Jefferson, "Lucerne and Potatoes," May 1, 1794, letter to Tench Coxe, in Merrill D. Peterson, ed., *Jefferson: Writings* (New York: Library of America, 1984), p. 1014.

7. Bureau of the Census, *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970* (Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, 1975), p. 1104.

8. Thomas Jefferson, "Last Trial for Peace," January 28, 1809, letter to James Monroe, in Peterson, *Jefferson: Writings*, pp. 1199–1200.

9. Andrew Johnson, "4th Annual Message" presented in written form to Congress, December 9, 1868.

10. George W. Norris, "Speech Against Declaration of War," April 4, 1917, in Hofstadter and Hofstadter, *Great Issues in American History*, p. 214.

11. *Historical Statistics of the United States*, p. 1141.

12. *Ibid.*, p. 1114.

13. State Department: Bureau of Personnel.

14. "Combined Statement of Receipts, Expenditures, and Balances of the United States for the Fiscal Year Ending July 30, 1935," U.S. Department of the Treasury.

15. Business Executives for National Security, "The Defense Finance and Accounting Service—All Roads Lead to DFAS," *Update* #3, September 11, 1997.

16. "Statement by the Director of Central Intelligence Regarding the Disclosure of the Aggregate Intelligence Budget for Fiscal Year 1998," press release, no. 03–98, March 20, 1998.

17. Robert R. Newlen, "Fifty Years of Silent Service: A Peek Inside the CIA Library," *American Libraries*, vol. 29, no. 4, April 1998, p. 62.

18. *Historical Statistics of the United States*, p. 1104.

19. *Statistical Abstract of the United States 1996* (Washington, D.C.: U.S. Bureau of the Census, 1996), p. 297.

20. M. Tulli Ciceronis, *Pro Milone*, edited by A. B. Poynton (Oxford: Clarendon Press, 1852), p. 4.

21. Richard Morris, ed., *Encyclopedia of American History* (New York: Harper & Row, 1982), p. 205.

22. Thomas Jefferson, to the Emperor Alexander, Washington, D.C., April 19, 1806, in Peterson, *Jefferson: Writings*, p. 1161.

23. Almanac Singers, "Billy Boy," *Songs for John Doe*, Almanac Records, March 1941:

Don't you want a silver medal, Billy boy, Billy boy?
Don't you want a silver medal, charlin' (sic) Billy?
No desire do I feel to defend Republic Steel. . . .
Don't you want to see the world, Billy boy, Billy boy?
Don't you want to see the world, charmin' Billy?
No, it wouldn't be much thrill to die for DuPont in Brazil. . . .

24. Gore Vidal, *The American Presidency* (Chicago: Odonian Press, Common Courage Press/LPC Group, 1996), p. 39.

25. Adams, "An Address Delivered at the Request of the Committee of Arrangements," p. 32.

26. Mark Derr, *The Frontiersman: The Real Life and the Many Legends of Davy Crockett* (New York: William Morrow, 1993), p. 169.

27. Charles Sumner, "The True Grandeur of Nations" (a speech delivered on July 4, 1845) (New York, N.Y.: John B. Alden, 1899), p. 39.

28. Bruce Catton, *U.S. Grant and the American Military Tradition* (Boston: Little, Brown, 1954), p. 17.
29. James A. Field, Jr., *America and the Mediterranean World, 1776-1882* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969), pp. 234-36.
30. The first minister was appointed in 1778 (Franklin), and the title of ambassador was first used in 1893 (Thomas Bayard). *Merriam-Webster's Biographical Dictionary*, p. 380, and Beckles Willson, *America's Ambassadors to England (1785-1929): A Narrative of Anglo-American Diplomatic Relations* (London: John Murray, 1928), p. 402.
31. See Willson, *America's Ambassadors to England*, p. 282.
32. *Ibid.*, p. 147.
33. *Ibid.*, p. 184.
34. *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970*, p. 1115.
35. August 7, 1999, from staff and wire reports (CNN).
36. Based on author's interviews.
37. "The day that France takes possession of N. Orleans fixes the sentence which is to restrain her forever within her low water mark. It seals the union of two nations who in conjunction can maintain exclusive possession of the ocean. From that moment we must marry ourselves to the British fleet and nation." Thomas Jefferson, "The Affair of Louisiana," April 18, 1802, letter to the U.S. Minister to France, Robert R. Livingston, in Peterson, *Jefferson: Writings*, p. 1105.
38. Gorton Carruth et al., eds., *Encyclopedia of American Facts and Dates*, 6th ed. (New York, N.Y.: Thomas Y. Crowell Company, 1972), p. 124.
39. Thomas Jefferson, "The Monroe Doctrine," October 24, 1823, letter written to the president of the United States, James Monroe, in Peterson, *Jefferson: Writings*, p. 1482.
40. Thomas Jefferson, "The Spirit of Manufacture," June 28, 1809, letter to P. S. Dupont de Nemours, in *ibid.*, p. 1209.
41. *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970*, p. 1142.
42. Chris Cook and Brendan Keith, *British Historical Facts, 1830-1900* (London: Macmillan Press, Ltd., 1975), p. 185.
43. Joel David Singer, *The Wages of War, 1816-1965* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1972), pp. 61-62. Statistics for France and Austria are from 1859; Prussia, from 1864; and Russia, from 1856.
44. *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970*, p. 1142.
45. This was largely based on Chile's readiness to deploy ironclads vis-à-vis the U.S. Navy's reversion to an all wooden fleet. Michael Clodfelter, *Warfare and Armed Conflicts*, vol. 1 (Jefferson, N.C.: McFarland & Company, 1992), pp. 578-81; Clark G. Reynolds, *Navies in History* (Annapolis, Md.: Naval Institute Press, 1998), pp. 120-36.
46. *Encyclopedia of U.S. Foreign Relations*, pp. 34-35.
47. Eric Solsten, ed., *Germany: A Country Study* (Washington, D.C.: Library of Congress, 1995), p. 50, fig. 5.
48. *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970*, p. 1141.
49. George W. Norris, "Speech Against Declaration of War," April 4, 1917, in Hofstadter and Hofstadter, *Great Issues in American History*, pp. 212-15.
50. Bruce W. Jentleson and Thomas G. Paterson, eds., *Encyclopedia of U.S. Foreign Relations*, vol. 4 (New York: Oxford University Press, 1997), p. 339.
51. *Encyclopedia of U.S. Foreign Relations*, vol. 3, pp. 231-33.

1. David M. Kennedy, *Freedom from Fear* (Oxford, England: Oxford University Press, 1999), p. 847. See Richard B. Frank, *Downfall: The End of the Imperial Japanese Empire* (New York: Penguin Books, 1999), for lower casualty estimates.

2.

<i>War</i>	<i>Combat Deaths</i>
American Revolution (1775–83)	6,824
Indian Wars (1789–1879)	3,577
War of 1812 (1812–15)	2,260
Mexican-American War (1846–48)	1,733
Civil War (1861–65)	234,414
Spanish-American War (1898)	385
World War I (1917–18)	53,513
World War II (1941–45)	292,131
Korean War (1950–53)	33,870
Vietnam War (1964–73)	47,072
Persian Gulf War (1990–91)	148
Kosovo War (1999)	0
TOTAL	675,927

Sources (partial list): Howard Peckham, *The Toll of Independence*; Clodfelter, *Warfare and Armed Conflicts*.

3. Clodfelter, *Warfare and Armed Conflicts*, pp. 952–53.

4. Ibid., pp. 1216, 1311.

5. Ibid., p. 886.

6. Ibid., p. 1216; and “Age and Sex Distribution of the World’s Population” (New York, N.Y.: United Nations, 1996).

7. There were 6,162,000 tons dropped in Vietnam vs. 2,150,000 in World War II. Clodfelter, *Warfare and Armed Conflicts*, vol. 2, p. 1288.

8. Note that the large number of civilians killed in “free-fire” zones were counted as military casualties. (Stanley I. Kutler, ed., *Encyclopedia of the Vietnam Conflict* [New York: Charles Scribner’s Sons, 1996], p. 103.)

9. A ratio of 47,072:365,000, or 1:8.

10. Clodfelter, *Warfare and Armed Conflicts*, vol. 2, p. 956.

11. Capt. Arthur R. Moore, *A Careless Word . . . A Needless Sinking* (Kings Point, N.Y.: American Merchant Marine Museum), passim.

12. Clodfelter, *Warfare and Armed Conflicts*, vol. 2, p. 901.

13. For their work on the Pacific war, I am deeply indebted to John Dower and David Kennedy.

14. *Defense Spending* (1999; \$ billion)

NATO Allies	\$188.2
Pacific Allies	\$53.7
Gulf Cooperation Council	\$28.4
China (1998)	\$11.2
Russia	\$4.7
Total	\$286.2
United States	\$283.1

In 1999 NATO included Belgium, Canada, Czech Republic, Denmark, France, Germany, Greece, Hungary, Italy, Luxembourg, the Netherlands, Norway, Poland, Portugal, Spain, Turkey, and the United Kingdom. Pacific allies included Japan and the Republic of Korea. Gulf Cooperation Council included Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates. ("Report on Allied Contributions to the Common Defense: A Report to the United States Congress by the Secretary of Defense" [March 2000].) Chinese and Russian expenditure figures are from International Monetary Fund, *Government Finance Statistics Yearbook* (Washington, D.C.: IMF, 2000), pp. 99, 353. Chinese expenditure is for 1998.

15. Hofstadter and Hofstadter, "The Klan's Fight for Americanism," *Great Issues in American History*, p. 319.

16. Idem., 321

17. Theodore Roosevelt, "The Puritan Spirit and the Regulation of Corporations" (Speech of August 20, 1907), in *The Works of Theodore Roosevelt: National Edition*, vol. 16: *American Problems* (New York, 1926), p. 84.

18. Magnus Magnusson, ed., *Cambridge Biographical Dictionary* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1990), p. 1222.

19. Sarah Morgan, *The Civil War Diary of a Southern Woman* (New York: Simon & Schuster, 1991), p. 24.

20. Fanny Trollope, *Domestic Manners of the Americans* (London: Penguin Books, 1997), pp. 95-96.

21. Ibid., p. 100.

22. Pat Robertson, *The New World Order* (Dallas, Tex.: Word Publishing, 1991), passim; especially part 2: "Threats to Freedom"; chap. 5: "The Establishment."

23. John W. Dower, *War Without Mercy: Race and Power in the Pacific War* (New York: Pantheon Books, 1987).

24. The United States killed one hundred thousand Japanese here (*Encyclopaedia Britannica*).

25. Richard Rhodes, "The General and World War II," *The New Yorker*, June 19, 1995, p. 47ff.

26. Clodfelter, *Warfare and Armed Conflicts: A Statistical Reference*, vol. 2, p. 460.

27. Douglas J. MacEachin, "The Final Months of the War with Japan: Signals Intelligence, U.S. Invasion Planning, and the A-Bomb Decision" (Washington, D.C.: Center for the Study of Intelligence, 1998). *Encyclopaedia Britannica* estimates that 2,000,000 Japanese would have been killed in an invasion.

28. David M. Kennedy, *Freedom from Fear: The American People in Depression and War 1929-45* (New York: Oxford University Press, 1999), pp. 834-35 and 844-45.

الفصل الثامن

نشأة النظام العالمي الجديد وتراجع

1. Bruce W. Jentleson and Thomas G. Paterson, eds., *Encyclopedia of U.S. Foreign Relations*, vol. 1 (New York: Oxford University Press, 1997), p. 11.

2. Associated Press (from wires), February 1, 2000, p.m. cycle.

3. *Economic Report of the President*, 2000 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 2000), p. 321.

4. U.S. Bureau of the Census, *Statistical Abstract of the United States*, 1999 (Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, 1999). Consumer Price Index calculation done with index in *Economic Report of the President*, 2000, p. 373.

5. U.S. Bureau of the Census, *Statistical Abstract of the United States, 1975* (Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, 1975), p. 355.
6. Bureau of Labor Statistics, *National Employment, Hours and Earnings*, series ID: EEU30000051.
7. *Economic Report of the President*, February 1996 (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1996), p. 332.
8. Bureau of Labor Statistics, *Labor Force Statistics from the Current Population Survey*, series ID: LFS21000000.
9. *Economic Report of the President*, 2000, p. 373.
10. The 1973 figure for Medicaid recipients (23.5 million) is from the *New York Times*, July 2, 1973. The current number (40.6 million) is from Health Care Financing Administration (HCFA), CMSO, HCFA-2082 Report, January 27, 2000.
11. *Statistical Abstract of the United States: 1975*, pp. 72–73; and William J. Clinton, State of the Union Address, January 27, 2000.
12. Lawrence Mishel et al., eds., *The State of Working America 1998–99* (Washington, D.C.: Economic Policy Institute, 1999), p. 161.
13. In a September 27, 1994, speech “Toward a New Social Compact: The Role of Business,” Robert B. Reich and G. Scott Thomas, “America’s Most Educated Places,” *American Demographics*, October 1995.
14. International Confederation of Free Trade Unions, “Trade Union Campaign for a Social Clause: Anti-Union Repression in the Export Processing Zones,” April 1996.
15. B. R. Mitchell, *International Historical Statistics: The Americas, 1750–1993*, 4th ed. (London: Macmillan Reference Ltd., 1998), p. 107.
16. Bureau of Labor Statistics Fax On Demand Service Series 3020, “Establishment Data,” received 5/7/01.
17. “Fortune 500 Largest U.S. Corporations,” *Fortune*, April 17, 2000, pp. F-15, F-3, F-17, F-13; *Fortune*, May 1973, pp. 246–47.
18. Prices inflation-adjusted for 1967 dollars. Steven J. Taff, “Crop Data Don’t Reveal Much about Farmer Prosperity,” *Minnesota Agricultural Economist Newsletter* 697 (Summer 1999).
19. Pew Research Center for People and the Press, “Doubts About China, Concerns About Jobs: Post-Seattle Support For WTO,” *February 2000 News Interest Index*, Final Topline, February 9–14, 2000.
20. See, for example, *National Endowment for Democracy Annual Report 1998* (Washington, D.C.: NED, 1998).
21. Adrian Karatnycky, ed., *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties, 1999–2000* (New York: Freedom House, 2000), p. 7.
22. Pew Research Centers, “Doubts About China, Concerns About Jobs: Post-Seattle Support For WTO,” p. 16.
23. This is not to say that there are no Wilsonians in foxholes. Some military intellectuals see the proliferation of humanitarian interventions as both necessary and manageable. It is likely that over time the influence of these thinkers will grow. Humanitarian interventions and peacekeeping missions provide new missions and new constituencies for military institutions—and new career tracks for officers who embrace the possibilities and responsibilities the new roles present.
24. James A. Forrest, Ph.D., Research Director of Hispanic Trends, Coral Gables, Fla. Estimate formulated using archived Miami-Dade election data and Census population information.
25. Eric Green, “Hispanics Vote 2–1 for Gore Over Bush in U.S. Presidential Elec-

tion," U.S. Department of State, International Information Systems, November 14, 2000.

الفصل التاسع

نشأة النظام العالمي الجديد وتراجع

1. Bruce W. Jentleson and Thomas G. Paterson, eds., *Encyclopedia of U.S. Foreign Relations*, vol. 4 (New York, N.Y.: Oxford University Press, 1997), p. 291.

2. Hiram Johnson, *The Diary Letters of Hiram Johnson 1917-1945*, ed. Robert E. Burke, vol. 5 (New York: Garland Publishing, Inc., 1983), facsimile of letter of December 27, 1931, p. 3.

3. LeRoy Ashby, *The Spearless Leader; Senator Borah and the Progressive Movement in the 1920's* (Urbana: University of Illinois Press, 1972), p. 106.

4. Ibid.

5. Rep. Louis T. McFadden, Pennsylvania, remarks in Congress, May 23, 1933, on the Federal Reserve Corporation.

6. William L. Langer, ed., *Encyclopedia of World History* (London: George G. Harrap & Co. Ltd., 1968), p. 1007-10.

7. Jentleson and Paterson, *Encyclopedia of U.S. Foreign Relations*, vol. 4, p. 291.

8. Ibid.

9. The tonnage limits required Britain to cut back 2,455,371 tons; Japan, 1,529,268; and the United States 2,252,838. According to the U.S. Navy's general board, the displacement in metric tons in 1921 was:

	<i>Great Britain</i>	<i>United States</i>	<i>Japan</i>
Total constructed warships:	1,781,596	1,302,441	641,852
Constructed capital ships:	1,015,825	728,390	494,528
Under construction (all types):	182,950	747,007	707,888
Total	2,980,371	2,777,838	1,844,268

Under the terms of the Five-Power Treaty, Great Britain and the United States were each allowed 525,000 tons, Japan 315,000.

Sources: Richard Dean Burns, *Encyclopedia of Arms Control and Disarmament*, vol. 2 (New York, N.Y.: Charles Scribner's Sons, 1993), p. 640. See also Clark G. Reynolds, *Navies in History* (Annapolis, Md.: Naval Institute Press, 1998), p. 176.

10. *Encyclopedia of Arms Control and Disarmament*, vol. 2, pp. 714-17.

11. Jentleson and Paterson, *Encyclopedia of U.S. Foreign Relations*, vol. 3, p. 2.

12. Ibid., vol. 3, pp. 2-3.

13. Malcolm Shaw, *International Law*, 2nd ed. (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1986), p. 543.

14. *Encyclopedia of World History*, p. 1122.

15. These included the Neutrality Act of 1935 (banning shipments of weapons to belligerent countries), 1936 (banning war loans), 1937 (making the other two acts into law, and forbidding American citizens from traveling on oceanfaring vessels of belligerent nations), and 1939 (revising the 1935 act to allow "cash and carry" purchases). (Jentleson and Paterson, *Encyclopedia of U.S. Foreign Relations*, vol. 3, pp. 231-33.)

16. Flannery O'Connor, *A Good Man Is Hard to Find and Other Stories* (New York: Harcourt, Brace & World, Inc., 1953), p. 29.

17. In constant (1998) dollars (Bureau of the Census, 2000 *Statistical Abstract of the United States* [Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, 2000], p. 466.)

18. Richard Norton Smith, "Calvin, We Hardly Knew Ye," July 30, 1998, keynote address at the John Fitzgerald Kennedy Library, Boston, Mass.

19. George Q. Flynn, *The Draft: 1940–1973* (Lawrence: University Press of Kansas, 1993), p. 107.

شكر وتقدير

عند قيامى بإعداد هذا الكتاب حظيت بعناية خاصة من الصداقة والمساعدة التى قدمتها لى مجموعة كبيرة من الأشخاص الرائعين.

فأولاً وفى المقام الأول أود أن اشكر ريتشارد س. ليون ومجلس إدارة مؤسسة سنشرى. فدعمهم الشجاع والسخى وإرشاداتهم لكاتب ناشئ ومكافح قد جعل هذا الكتاب ممكناً، ولم يفقدوا الأمل أبداً خلال السنوات العديدة التى مضت حتى تمكن الكاتب الأكبر سناً والذى حنكته الأيام أن يسلم المخطوط النهائى. وقد مرت سنوات أثناء ذلك بدا كما لو أن الكتاب لن ينتهى أبداً، وإننى أقر بالجميل أكثر مما تستطيع الكلمات أن تعبر عنه إلى ديك والمجلس لثقتهم المتواصلة بى.

وقد وفر لى معهد السياسة العالمية بجامعة نيو سكول مكاناً للإقامة ودعمًا فكرياً ومالياً أثناء الكثير من البحوث التى أجريت لهذا الكتاب. وإننى مدين بوجه خاص لجيمس تشيس لمساعدته فى تحرير الكتاب واستعداده بالسماح لى باختبار الصيغ الأولى من هذه الأفكار على صفحات مجلة السياسة العالمية. وقد منحنى جوناثان فانتون، رئيس الجامعة، شرف تعيينى زميلاً للرئيس فى

معهد السياسة العالمية، وأنا شاكر ل صداقته ومساندته لى . كما أود أن أشكر أيضاً بيتر شمول، وأدم فيبلمان، ونواه ستيرنثال، وتوماس ماتزا لمساعدتى اثناء القيام بالبحوث فى السنوات التى أمضيتها فى جامعة نيو سكول.

وفى عام ١٩٩٧ دعتنى ليزلى جلب للانضمام إلى مجلس العلاقات الخارجية كزميل قديم للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وقد استفدت منذ ذلك الحين من صداقة ليز ومن القيادة الفكرية والدعم المالى الذى قدمه لى المجلس. فالمشاركة فى حياة هذا المجتمع من العلماء وصانعى السياسة والقراء العاديين الأذكياء والمفكرين قد وسع من نظرتى إلى الأشياء وشحذ تفكيرى وجعل حياتى أكثر إشراقاً.

وقد عمل جارى هاوفباور ولورنس كورب كمديرين للدراسات فى المجلس أثناء عملى به؛ وإننى أشكرهما لكرمهما الشخصى والتزامهما مساعدة الزملاء المضى فى عملهم. وقد بذل كل من مايكل بيترز وچان موراي كل ما فى وسعهما لجعل المجلس مكاناً يستطيع الزملاء العمل فيه فى جو هادئ وبدون إزعاج. وإننى اتقدم بالشكر لهم وأيضاً للأصدقاء الآخرين الذين بذلوا الكثير لجعل الخبرة التى اكتسبتها فى المجلس من أسعد وأكمل التجارب فى حياتى. وعلى وجه الخصوص فإن كلاً من جوديث آدمز، وفرانك القارين، ونانسى بوورثا، واستر برنهام، وتشارلز داي، وباتريشا لى دورف، وايرينا فاسكيانوس، وثيوفيلوس جيميلاس، وروسانا ايفانوفا، ودافيد كيلوج، واليزابث كيرديس، وكريستى لمبيرل، وأليس كارلسون لويس، وأن لوزاتو، وألفا، مورفى وأبريل بالميرلى، وراسل بوميرانز، وكارول راث، وچيفرى رينك، وبيتينا شافر، وچاكى سلبست شاين، وليزا شيلدن، ومارى شتراوس، قد جعلوا العمل هنا متعه حقيقية.

وأثناء سنوات عملى فى المجلس ساندنى البعض من أكثر شباب المهنيين الموهوبين والمتفانين فى عملهم الذين كان لى شرف معرفتهم. فقد عمل كل من ريبىكا اوبراين، وإ. بنجامين سكينر، ودريك لوندى ولورنس ريسزيتار بهمة ونشاط فى هذا المشروع وبحماس بالغ الشدة، والكثير من الموضوعات القيمة فى هذا الكتاب ترجع إلى تفانيهم فى العمل ومهارتهم.

ويعد العاملون فى المكتبة من أكبر الكنوز فى مجلس العلاقات الخارجية. إن لى ف. جستس، ومارسيا ل. سبرولز، وميشيل ماكوين، وكونى ستاجنارو، وباربارا ميللر، ومينج إركيو قد بذلوا أكثر مما يتطلبه نداء الواجب؛ وإننى حقاً لم أكن أستطيع إنهاء هذا الكتاب دون مساعدتهم.

وبفضل دعم مجلس العلاقات الخارجية، ودور مؤسسة نيو أميركا، وحسن ضيافة أبى لوينتال ومجلس الباسفيكى للسياسة الدولية، كان لى امتياز استثنائى لتقديم مسودات من فصول هذا

الكتاب لسلسلة جلسات مجموعات دراسة في نيويورك وواشنطن ولوس أنجليس حضرها مجموعة من أعظم وأبرع الرجال والنساء في مجال التاريخ الأمريكي والسياسة الخارجية. وأود أن أعبر عن تقديري لما قدموه من ملاحظات قيمة لكل أعضاء مجموعات الدراسة والذين كان من بينهم: ريتشارد بيتس، راشيل برونسن، وداقيد كالاها، وتيد ج. كاربنتر، وأن كاروث، وجون كافانا، وجيمس تشيس، وستيفن كليمون، وألبرت كول وكايل كريشتون، وروبرت دي فيتشي، وداقيد دوفي، ودانيال وفيسك، وألتون فراني، وارثش جيليس، ومايكل جرين، وتيد هالستيد، وأوين هاريس، وبول هير، وجيم هوج، ومورتن هولبروك، وكريس إيشام وأدريان كاراتنيكي وجوديث كيبر ورادها كومار وتشارلز ليميرت ومايكل إ. لند وبيت باو لورد ومايكل ماندلبوم وجيمس مان وروبرت أ. ماننج وأن ماركوسن وستانلي ماك كريستال وشون موري وكيمبر ماكنزي وجان إ. نولان وچوناثان باري وداقيد ريف ووليام د. روجرز وجيديون روز وستانلي شاينبوم وإليزابيث سفتون وچيسيكا إ. سترن وبروس ستوكس وچوليا إ. سفيج وداقيد فكتور وروث ودچوود وفريد زكريا. وأتقدم بشكر خاص لآرثر شلزينجر الابن لصبره الذي لا يكل والكياسة التي بذلها لمنعى من ارتكاب أخطاء فاحشه في حق ذكرى أندرو جاكسون. ويظهر في كل صفحة تقريباً من المسودة الأخيرة تأثير التعليقات المتعمقة والاقتراحات المفيدة التي قدمها قراء مجموعة الدراسة؛ أما مسئولية أى أخطاء باقية في الحقائق أو التفسير فهي بالطبع راجعة إلى.

وأود أن أشكر أيضاً هالة نازيري وچوناثان تيرمان لتنظيم «مجموعة دراسة الظل» وتتكون من صغار العاملين الأعضاء في مجلس العلاقات الخارجية. فإن تقديم العمل الذي قمت به إلى العيون اليقظة والآراء الصريحة غير المتحيزة لمجموعة من الشباب الذكي الذي تخرج توأ من الكلية والجامعة شئ مشجع ويتسم بالجدية؛ إننى أثنى عليه بشدة، وأشكر هاله وچوناثان وزملاؤهم لسماحهم لى بخوض تلك التجربة القيمة.

وفضلاً عن الدعم بلا حدود من الأصدقاء والزملاء في معهد السياسة العالمية في جامعة نيو سكول ومجلس العلاقات الخارجية، فإننى قد استفدت أيضاً من كرم مجموعة من المانحين الذين ساعدوا في تقديم العون المالى للنفقات في كلا المؤسستين. فقد كان كل من آلن أدلر وهنري ارنهولدت وستانلي س. أركين وروبرت ج. شافس وكيمبال شن وماري فان إيثيرا ويواكيم جفولر الابن وويد جرين وجون ه. وسوزان جوتفرويند (عن طريق مؤسسة جوتفرويند) وچون ه. ج. جوث (عن طريق مؤسسة وودكوك ب.) و ج. توميلسون هيل وفرانك و. هوخ وروبرت م. ماكينى ووينثروب ر. مونيان وروبرت روزنكرانز شديدي الكرم في دعم ما قمت به من عمل. لقد كان الدعم

المالى مرحباً به وكانت الحاجة شديدة إليه؛ أما الصداقة فلا تقدر بثمن.

وقد قام شيرل شويننجر بدور هائل فى هذا المشروع كما ساهم فى جميع أنشطتى الفكرية الرئيسية تقريباً لمدة خمسة عشرة عاماً. وقد صنعت اليسون سلفر، المحررة فى لوس أنجليس تايمز وزميلتى لمدة طويلة، المعجزات فى تحسين أسلوبى فى الكتابة وعلمتنى أهمية إيجاد مبررات للتعليقات المعاصرة على الشئون الخارجية فى تاريخ أمريكا. وقد ساند عملى بإخلاص خلال هذه العملية الطويلة كل من جون كوتن وچيم چوباك، المحررين الرئيسيين فى مجلة وورث، ومارك وارن فى اسكواير، ومارى بيسر فى GQ. ونشر أوين هاريس من ناشيونال إنترست نسخة من الفصل الذى كتبته عن تقاليد السياسة الخارجية الجاكسونية. وكانت الاستجابة الهائلة التى أحدثها هذا النشر دليلاً على استحواذ ناشيونال إنترست الشديد باهتمام القراء. وكان چوناثان سيجال الذى يعمل لدى ألفرد نوف صبوراً مثل ريتشارد ليون. كانت چيرى توما، وكيلتى الأدبية وصديقتى العزيزة، معى فى جميع خطوات الطريق؛ ولقائى بها كان واحداً من أكبر نقاط التحول فى حياتى. وكانت اندريا باريت صبورة إلى ما لا نهاية فى مواجهة شكواى. كما أمضى والدى، لورن وبولى ميد، ساعات لا تحصى فى مراجعة مخطوط هذا الكتاب، كما كان قد فعلا من قبل فى كتابى الأول. وأنا دائماً شاكر لحبهما ومساندتهما لى.

عن المؤلف

والتر راسل ميد زميل قديم للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في مجلس العلاقات الخارجية. وهو أيضاً مؤلف «العظمة البشرية: تحول الامبراطورية الأمريكية: Mortal Splendor The American Empire in Transition». ومقالاته عن السياسة الاقتصادية والشئون الخارجية التي تنشر عالمياً يتم نشرها بانتظام في لوس انجليس تايمز - فهو محرر مشارك ويقدم مقالات للنشر - وقد ظهرت مقالاته في عدة صحف رئيسية في جميع أنحاء العالم منها النيويورك تايمز والواشنطن بوست والهيرالد تريبيون العالمية وول ستريت جورنال. كما كتب أيضاً للنيويورك والاسكووير وهاربرز و GQ والشئون الخارجية وروانج ستون، وهو كبير محررين ويقدم مقالات للنشر في مجلة وورث. وقد ولد في ساوث كارولينا ويعيش حالياً في نيويورك.

Contents

Foreword by Richard C. Leone

Introduction

Chapter One

The American Foreign Policy Tradition

Chapter Two

The Kaleidoscope of American Foreign Policy

Chapter Three

Changing the Paradigms

Chapter Four

The Serpent and the Dove:
The Hamiltonian Way

Chapter Five

The Connecticut Yankee in the Court of King Arthur:
Wilsonianism and Its Mission

Chapter Six

“Vindicator Only of Her Own”: The Jeffersonian Tradition

Chapter Seven

Tiger, Tiger, Burning Bright:
The School of Andrew Jackson

Chapter Eight

The Rise and Retreat of the New World Order

Chapter Nine

The Future of American Foreign Policy

Notes

Acknowledgments

SPECIAL PROVIDENCE

AMERICAN FOREIGN POLICY AND HOW IT CHANGED THE WORLD

By WALTER RUSSELL MEAD

هذا الكتاب

هذا الكتاب يتناول كيف ولماذا تعمل السياسة الخارجية الأمريكية، ففيما يزيد قليلاً عن مائتي عام، تحولت الولايات المتحدة من حفنة مستعمرات على ساحل الأطلنطي إلى أقوى دولة في العالم. وأصبح هذا التطور حقيقة مسلماً بها لدى الأجانب والأمريكيين أنفسهم — على حد سواء. وعبر تقدم الولايات المتحدة إلى مصاف القوى العالمية، كان معظم المراقبين يعتقدون أن الدولة لا تعبأ كثيراً بالسياسة الخارجية، ولا خبرة لها بها. وحتى اليوم في الولايات المتحدة يعتقد معظم صناع السياسة وخبرائها أن السياسة الخارجية لم تقم إلا بدور ثانوي في الحياة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية، وأنا لن نجني الكثير بدراسة السجلات التاريخية لماضيها.

ولكن، إن لم يكن هذا الكتاب انتصارياً، فهو متفاؤل. فالسياسة الخارجية الأمريكية لن تنهى التاريخ، ولكنها قامت بعمل رائع في تمكين الولايات المتحدة من الازدهار خلال مسيرة التاريخ. إنني لا أعرف إلى أي مدى سيستمر التفوق الأمريكي الحالي، أو إذا كان المسرح العالمي مناسباً لقرن أمريكي ثان. ولست متأكداً من أن قرناً آخر من السيطرة الأمريكية على العالم هو ما ينبغي على الشعب الأمريكي أن يأمل فيه. لكن السجل الطويل الناجح لمنظومة السياسة الخارجية المتفردة — حتى في تعقيدها — يمنحني أرضاً صلبة للاعتقاد بأنه مهما يحدث بعد ذلك في العالم، فإن تراث سياستنا الخارجية يقدم أملاً حقيقياً للشعب الأمريكي، في مستقبل ديمقراطي مزدهر.



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل جاردن سيتي — القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0576243